

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

معهد علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الثقافي

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر

الموضوع

واقع و آفاق علم الاجتماع في المغرب العربي:
"دراسة" ميدانية بالجزائر، تونس، و المغرب

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي

تحت إشراف الدكتور:

عبد الغني مغربي

من إعداد الطالب :

جمال معتوق

السنة الجامعية 1998 - 1999

المجلد الأول

الإهداء

قال تعالى: "و قضي مرادك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحساناً"
أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

إلى روح أمي الطاهرة ررحها الله وأسكنها فسيح جنانه .

إلى أبي الذي ضحى بحياته كلها كي أحيأ حياة كريمة و شريفة .

و إلى إختوتي و أخواتي و أخص بالذكر عبد الحق و ناصر ، و إلى زوجتي رفيقة درسي التي عانت
الأمرين معي طيلة المدة المخصصة لإجراز هذا العمل . كما أشكرها على صبرها و تضحياتها
و مساندتها لي .

كما أهدي هذا العمل إلى بنتاتي نور أعيني : سمية منى و أحلام اللين أضافتا طريقي بمجيئهما .
و إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إجراز هذا العمل .

كلمة شكر

أقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الناصل الدكتور عبد الغني مغربي على قبوله

الإشراف على أطروحتي هذه ، و متابعتها الدقيقة لكل مراحل إنجاز العمل

و على توجيهاته القيمة و التي كانت سندا و حافظا لإتمام الدراسة في موعدها المحدد .

كما أشكر كل أساتذة علم الاجتماع بمعاهد : الجزائر العاصمة ، عنابة ، و قسنطينة .

كما أشكر جزيل الشكر كل من الدكتوراة : فريدريك معنوق ، مدير معهد العلوم الإجتماعية

بجامعة طرابلس بلبان ، الطاهر لبيب ، ليليا بن سالم ، تراك زنتاد ، رضا بوكريج ، عبد الفتاح الزين

و ألكان روسيون على مساعدتهم في إنجاز هذه الأطروحة .

كما لا أنسى زملائي في العمل الذين ساعدوني و شجعوني و أخص بالذكر :

الأساتذة : مرتيمي الفوضيل ، محي الدين عبد العزيز ، سعدي محمد ، نوام مروحة ،

طنطاف مسعود ، السايح مصطفى و عبد الحق ، و خاصة رحالي عبد النور .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ.....و	المقدمة
276.....1	الباب الأول : الإطار النظري العام
	الفصل الأول : مدخل نظري عام
36.....01	تمهيد
03.... 02	الإشكالية و الفرضيات
07.....04	تفسير الفرضيات و التعليق عليها
07	أسباب إختيار الموضوع
08.....07	أهداف الدراسة
08.....08	صعوبات الدراسة
15.....09	تحديد المفاهيم
27.....15	الدراسات السابقة
27	الدراسات و المناهج المتبعة
27	1-الدراسة الإستطلاعية المكتبية
28	2-الدراسة الإستطلاعية الميدانية
30.....28	المناهج المتبعة في هذه الدراسة
31.....30	التقنيات المستعملة في هذه الدراسة
32	أدوات جمع البيانات
36.....32	مجالات الدراسة
48.....37	الفصل الثاني : دور علم الإجتماع و مسألة الموضوعية و الذاتية
38	تمهيد
42.....39	المبحث الأول : معنى و موضوع علم الإجتماع
44.....42	المبحث الثاني : دور علم الإجتماع
42	1-دور علم الإجتماع عامة
44.....43	2-دور علم الإجتماع داخل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة حسب عبد الوهاب بوحدية
46.....45	المبحث الثالث : القيمة العلمية لعلم الإجتماع
47.....46	المبحث الرابع : مسألة الموضوعية و الذاتية في علم الإجتماع
48	خاتمة الفصل

فهرس الموضوعات

51....50	الفصل الثالث : واقع علم الاجتماع في الأقطار العربية
50	تمهيد
57.....50	المبحث الأول : بعض المواقف والآراء حول وضعية علم الاجتماع داخل البلدان العربية
51	1- حسب محمد عزت الحجازي
53.....51	2- حسب علي أحمد عيسى
56.....54	3- موقف عبد الغني مغربي من الممارسة السوسولوجية بالبلدان العربية
57.....56	4- موقف عبد الكبير الخطيبي
65.....58	المبحث الثاني : المسالك التي إنتهجها المشتغلون بعلم الاجتماع داخل الأقطار العربية
58	1- أنواع هذه المسالك حسب معن خليل عمر
61.....59	2- مميزات هذه المسالك
65.....61	المبحث الثالث : المعوقات التي تؤثر على ولادة علم إجتماع عربي
64.....61	1- حسب فردريك معتوق
64	2- حسب جمال غريد
65.....64	3- حسب إبراهيم سعد الدين
67.....65	المبحث الرابع : مسألة إغماز المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان العربية
69.....67	المبحث الخامس : الإتجاهات النظرية السائدة على البحوث داخل البلدان العربية
68.....67	1- البحوث ذات التوجه الأمبريقي
68	2- التيار الوظيفي
68	3- الإتجاه الماركسي
69.....68	4- موقف معن خليل عمر
71.....69	المبحث السادس : طابع الممارسة السوسولوجية داخل البلدان العربية
69	1- النقل الكامل للمؤلف من خلال ترجمته إلى العربية
69	2- النقل من عدة مصادر بغية التعريف بهذه النظريات
70	3- تلخيص أهم أعمال رواد علم الاجتماع الغربيين
70	4- محاولات نظرية أخرى
71....70	5- جهود ثالثة
73....72	المبحث السابع : طرق تدريس علم الاجتماع داخل البلدان العربية
74	خاتمة الفصل

فهرس الموضوعات

75	الفصل الرابع : علم الاجتماع في الجزائر
76	تمهيد
89.....77	المبحث الأول : السوسولوجيا الكولونiale بالجزائر
78.....77	أ-الدراسات الإستكشافية للجزائر
79.....78	ب-الكتابات القانونية و استعمال أراضي السكان الجزائريين
82.....79	ج-علم الاجتماع الإسلامي و أهدافه
83.....82	د-الثانية عربي/ بربري و علم الاجتماع الكولونالي
86.....84	هـ-الجدور التاريخية للثانية عربي / بربري
87	و-مميزات السوسولوجية الكولونiale
89.....88	ي-أهم مراحل الخطاب السوسولوجي الكولونالي
105....90	المبحث الثاني : أهم المراحل السوسولوجية بالجزائر
93....90	أ-نبذة تاريخية عن تدريس علم الاجتماع بجامعة الجزائر
94	ب-أهم المراحل التاريخية للمسيرة السوسولوجية بالجزائر
94	1-المرحلة الممتدة ما بين 1958-1963
96.....94	2-المرحلة الممتدة من 1963-1970
99.....96	3-مرحلة السبعينات إلى الثمانينات
102....99	4-مرحلة ما بعد الثمانينات إلى يومنا هذا
105...102	ج- المؤسسات التي يتم في إطارها البحث السوسولوجي في الجزائر
111...105	المبحث الثالث: البرامج القديمة و المعدلة
113...112	خاتمة الفصل
142..114	الفصل الخامس : علم الاجتماع بتونس
115	تمهيد
123...116	المبحث الأول : السوسولوجيا الكولونiale بتونس
120...116	1-البحث خلال الفترة الكولونiale
123...121	2-الرهانات النظرية للإنتاج السوسولوجي الكولونالي
123	المبحث الثاني :أهم المراحل التاريخية للممارسة السوسولوجية بعد الإستقلال
124..123	1-نشأة الجامعة التونسية
126...124	2-المراحل التاريخية لهذه الممارسة
127...126	أ-مرحلة الستينات
	ب-مرحلة السبعينات

128...127	ج-مرحلة الثمانينات و التسعينات
131..128	3-المسيرة السوسولوجية حسب ليليا بن سالم
131	المبحث الرابع : الإنتاج السوسولوجي بتونس
132	1-نوع الإنتاج السوسولوجي بتونس
133	2-الإهتمامات التي تمحور حولها الإنتاج السوسولوجي
135..134	3-تطور الإنتاج السوسولوجي
140..135	المبحث الخامس: البرامج في علم الاجتماع
136...135	أ-النصوص التي حددت تدريس علم الاجتماع في تونس
140...136	ب-التكوين النظري و التطبيقي في قسم علم الاجتماع
142..141	خاتمة الفصل
177...143	الفصل السادس: علم الاجتماع بالمغرب
143	تمهيد
145	المبحث الأول : السوسولوجيا الكولونيالية بالمغرب
149...145	1-تاريخ علم الاجتماع الكولونيالي بالمغرب
153...149	2-الإنتاجات الرئيسية للسوسولوجيا الكولونيالية بالمغرب
156...153	3-إشكالية و فرضيات علم الاجتماع الكولونيالي
162...156	4-أهداف و مكونات و مجالات البحث السوسولوجي الكولونيالي
164...162	المبحث الثاني : إستمرارية البحث السوسولوجي الفرنسي بعد الإستقلال
162	1-محاوور البحث السوسولوجي
163...162	2-الإنتاج الأئجلوسكسوني
164...163	3-سوسولوجيا يفعلها المغاربة
165...164	المبحث الثالث : الإطار المؤسستي للممارسة السوسولوجية غداة الإستقلال
164	1-معهد علم الاجتماع
165...164	2-مميزات التدريس الجامعي
174...165	المبحث الرابع: المغرب و مؤسسات التعليم العالي بعد الإستقلال
167...165	1-السوسولوجيا في كلية الآداب
168	2-المؤسسات التي يدرس فيها علم الاجتماع
169	3-التكوين ضمن التخصص السوسولوجيا
169	4-البرامج
170	5-محاوور الإنتاج السوسولوجي
171	6-النشريات المتخصصة في علم الاجتماع بالمغرب
171	7-المجلات
174...171	8-مجالات البحث السوسولوجي بعد الإستقلال
175...174	

فهرس الموضوعات

174	1-قبل مرحلة الثمانينات
175...174	2-خلال مرحلة الثمانينات إلى يومنا هذا
176...175	المبحث السادس: الصعوبات التي تواجه الممارسة السوسولوجية بالمغرب
176...175	1-موقوفات إنجاز البحوث
176	2-السوسولوجيا كحقل موحد
177	خاتمة الفصل
192...178	الفصل السابع : علم الاجتماع بليبيا
179	تمهيد
180	المبحث الأول: السيرة التاريخية للممارسة السوسولوجية بليبيا
180	1-المبحث السوسولوجي
181...180	2-أنواع البحوث السوسولوجية
183...181	المبحث الثاني:علاقة المؤسسات الأجنبية بالمبحث السوسولوجي بليبيا
182...181	1-نماذج عن المشاريع و الجهات المتعامل معها في ليبيا
183...182	2-المواضيع التي يدور حولها إهتمام الباحثين الليبيين
184...183	المبحث الثالث:وضعية البحث السوسولوجي و وضعية البحث في الميادين الإجتماعية و الإنسانية
187...184	المبحث الرابع : تدريس علم الاجتماع في ليبيا
184	1-المراحل الأساسية للتعليم في ليبيا
185...184	2-أهداف تدريس الإجتماعيات عامة و علم الاجتماع خاصة بهذا البلد
186...185	3-توزيع محتوى الإجتماعيات في التعليم الثانوي الليبي
187...186	4-مستقبل تدريس الإجتماعيات عامة و علم الاجتماع خاصة في التعليم الثانوي الليبي
191..187	المبحث الخامس: مرحلة التعليم الجامعي
190...187	1-نخبة تاريخية عن التعليم العالي بليبيا
191...190	2-برامج أقسام علم الاجتماع بالجامعة الليبية
192	خاتمة الفصل
204...193	الفصل الثامن : علم الاجتماع و الإيديولوجيا
199...194	تمهيد
195	المبحث الأول :معنى الإيديولوجيا
195	1-التعريف اللغوي لكلمة " إيديولوجيا "
199...196	2-التعريف السوسولوجي لمفهوم " إيديولوجيا "
199...198	المبحث الثاني: دور الإيديولوجيا في الحياة الإجتماعية

202...199	المبحث الثالث: العلاقة بين السوسولوجية و الإيديولوجية
204...202	المبحث الرابع: بعض المواقف المتعلقة بعلم الاجتماع و قضية التحيز الإيديولوجي
204	خاتمة الفصل
217...205	الفصل التاسع: علم الاجتماع و إشكالية الأزمة
206	تمهيد
207	المبحث الأول : معنى الأزمة
207	1-التعريف اللغوي لكلمة أزمة
208...207	2-المبحث الثاني : الجذور التاريخية لأزمة علم الاجتماع الغربي
208	المبحث الثالث : بعض المواقف و الآراء حول أزمة علم الاجتماع الغربي
209...208	1-موقف " نورمان برباوم « N. Birnbaum »
210...209	2-موقف "ألن جولدر" « A. Gouldner »
212...211	3-موقف "جورج غورفيتش" « G. Gurvitch »
213...212	4-موقف "توم بوتومور" « T. Bottomore »
216...213	المبحث الرابع : علم الاجتماع في الوطن العربي و إشكالية الأزمة
213	1-مواقف عامة حول أزمة علم الاجتماع
214	2-موقف جبهة سلطان العيسى من أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي
215	3-موقف جبارة عطية من أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي
216...215	4-موقف الحجازي من أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي
217	خاتمة الفصل
229...218	الفصل العاشر: علم الاجتماع بين الخصوصية و العالمية
219	تمهيد
220	المبحث الأول : معنى الخصوصية
221...220	1- التعريف اللغوي لمفهوم الخصوصية
222...220	2-المعنى السوسولوجي لمفهوم الخصوصية
223...221	المبحث الثاني : أبعاد الخصوصية
221	1-البعد التاريخي
222	2-البعد القيمي
223...222	3-البعد الإيديولوجي
223	4-العد البنائي
225...224	المبحث الثالث : بعض الآراء في مسألة الخصوصية
224	1-الموقف السلقي
225	2-الإتجاه التغريبي
225	3-الإتجاه التوفيقي

فهرس الموضوعات

229...226	المبحث الرابع : موقف عبد الوهاب بوحدية من مسألة الخصوصية في علم الاجتماع
226	1-موقفه من المستشرقين
227...226	2-موقفه من البحوث و النظريات الغربية
228...227	3-كيفية التعامل مع هذه النظريات و المفاهيم و التقنيات الوافدة
229	خاتمة الفصل
240...230	الفصل الحادي عشر : في مسألة إغراب المشتغلين بعلم الاجتماع داخل البلدان المغاربية
234...231	تمهيد
232	المبحث الأول :معنى التغريب
232	1-التعريف اللغوي للإغراب
232	2-المعنى القانوني للإغراب
233	3-المعنى السيكولوجي للإغراب
234	4-المعنى السوسولوجي للإغراب
235	المبحث الثاني : مفهوم الإغراب عند بعض العلماء و الفلاسفة
235	1-مفهوم الإغراب عند جان جاك روسو
235	2-مفهوم الإغراب عند هيغل
237...236	المبحث الثالث : الإغراب عند علماء الاجتماع
236	1-الأغراب عند كارل ماركس « K.Marx »
237...236	2-الإغراب عند سيمان « Seeman »
238...237	المبحث اربع: البحث في مسألة إغراب علماء الاجتماع المغاربية
240...239	خاتمة الفصل
256...241	الفصل الثاني عشر : دور التراث في بناء علم إجتماع مغاربي
242	تمهيد
243	المبحث الأول: معنى التراث
244...243	1-التعريف اللغوي لكلمة التراث
245...244	2-المعنى العام و الخاص للتراث
245	3-المعنى السوسولوجي للتراث
248...245	المبحث الثاني : آراء و مواقف عامة حول مسألة التراث
245	1-تصور رواد الفكر في القرن الماضي للتراث
247...246	2-مسألة التراث في الخطاب الليبرالي
247	3-الموقف السلفي اليساري

248...247	4-مسألة التراث في الخطاب الماكروسي العربي
248	5-مسألة التراث لدى المثقف العربي التوفيقى
250...249	المبحث الثالث : موقف علي أواميل من إشكالية التراث
252...250	المبحث الرابع :موقف جعفر آل ياسين من إشكالية التراث
255...252	المبحث الخامس: كيفية الاستفادة من التراث
256	خاتمة الفصل
276...257	الفصل الثالث عشر : الخدمة السوسولوجية
258	تمهيد
263...259	المبحث الأول : الخدمة السوسولوجية داخل البلدان المصنعة
260...259	1-في الولايات المتحدة الأمريكية
263...260	2-في فرنسا
268...263	المبحث الثاني :الخدمة السوسولوجية في البلدان العربية
265...263	1-حالة مصر
268...266	2-الخدمة السوسولوجية بلبنان
272...268	المبحث الثالث :الخدمة السوسولوجية في البلدان المغاربية
270...268	1-الخدمة السوسولوجية في الجزائر
271...270	2-الخدمة السوسولوجية في تونس
272...271	3-الخدمة السوسولوجية في المغرب
275...273	المبحث الرابع : الصعوبات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث السوسولوجية و كيفية مواجهتها
276	خاتمة الفصل
492...277	الباب الثاني : الجانب الميداني للدراسة
297...278	الفصل الأول : التحليل و التعليق على البيانات الخاصة بالفرضية الأولى
355...298	الفصل الثاني : التحليل و التعليق على البيانات الخاصة بالفرضية الثانية
371...356	الفصل الثالث : التحليل و التعليق على البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة
398...372	الفصل الرابع : التحليل و التعليق على البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة
414...399	الفصل الخامس : التحليل و التعليق على البيانات الخاصة بالفرضية الخامسة
430...415	الفصل السادس : التحليل و التعليق على البيانات الخاصة بالفرضية السادسة
492...431	الفصل السابع : عرض لدراسة الحالات و النتائج العامة للدراسة
448...432	1-عرض لدراسات الحالة بالجزائر
448...444	2-التحليل و التعليق على دراسة الحالات الخاصة بالأساتذة الجزائريين
457...449	3-عرض لدراسات الحالة بتونس
461...458	4-التحليل و التعليق على دراسة الحالات الخاصة بالأساتذة التونسيين
463...462	5-النتائج العامة لدراسة الحالات في كل من الجزائر و تونس
481...464	6-النتائج العامة للدراسة

482
483
492...484

7-الخلاصة العامة للدراسة
8-التوصيات و الإقتراحات
9-قائمة المراجع
10-الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	أ-الفرضية الأولى	الصفحة
1	- توزيع المبحوثين حسب الجنس		
2	- توزيع المبحوثين حسب الرتب		279
3	- توزيع المبحوثين حسب الأقدمية		280
4	- نوعية السكن لدى المبحوثين		281
5	- طبيعة السكن بالنسبة للمبحوثين		282
6	- السكن ومدى تلبيةه للحاجيات السكنية للمبحوثين		283
7	- عدد غرف المسكن حسب تصاريحات المبحوثين		284
8	- إمتلاك مكتبة خاصة من طرف المبحوثين		285
9	- كيفية الحصول على الكتب و المجلات العلمية بالنسبة للمبحوثين الذين لا يملكون مكتبة خاصة بهم .		286
10	- تخصيص بعض المال لشراء الكتب و المجلات العلمية .		288
11	- أسباب عدم تخصيص بعض المال لشراء الكتب و المجلات .		289
12	- موقف المبحوثين من الدخل الذي يتقاضونه .		290
13	- كيفية سد العجز المادي في حالة عدم كفاية الدخل بالنسبة للذين أجابوا أنه غير كافٍ .		291
14	- كيفية تحضير الدروس من قبل المبحوثين .		293
	ب-الفرضية الثانية		294
32	- أهم العوائق التي تقف في وجه هذا العلم داخل البلدان المغاربية		335
33	- موقف المبحوثين من إزدواجية اللغة و تطور هذا العلم داخل البلدان المغاربية		337
34	- لماذا لا تشكل إزدواجية اللغة عائقا أمام تطور هذا العلم داخل البلدان المغاربية		338
35	- المناهج السائدة في الدراسات السوسولوجية بالمغرب العربي		339
43	- دور عالم الاجتماع حسب المبحوثين		348
44	- هل ساهم المشتغلون بهذا العلم في فهم مجتمعاتهم و خدمتها ؟		349
46	- كيفية مساهمة المشتغلين بهذا العلم في فهم و خدمة مجتمعاتهم		351
	ج-الفرضية الثالثة		
1	- الكيفية التي أصبح بها المبحوث ملرسا لعلم الاجتماع		357
2	- ماذا ينتظره المبحوثون من وراء تدريس علم الاجتماع ؟		358
3	- معنى تدريس علم الاجتماع بالنسبة للمبحوثين		360
4	- مدى رضا المبحوثين عن تدريس مادة علم الاجتماع		362
5	- أسباب عدم الرضا عن تدريس علم الاجتماع بالنسبة للذين قالوا "لا"		364
6	- موقف المبحوثين في حالة ما إذا أعطيت لهم الفرصة في إختيار عمل آخر		366
7	- الإمتيازات التي تحصل عليها المبحوثون من عملهم هذا		368

د- الفرضية الرابعة

- 373 -المبحوثون الذين تعرضوا للمضايقات بشتى أنواعها 1
- 374 -أسباب تعرض المبحوثين للمضايقات 2
- 376 -نوعية المضايقات التي تعرض لها المبحوثون 3
- 377 -الجهات التي ضايقت المبحوثين 4
- 378 -ظروف عمل المبحوثين 5
- 380 -الأسباب التي جعلت ظروف العمل سيئة 6
- 380 -هل فعلا الإنحسار الديمقراطي أو غيابها داخل البلدان المغاربية له علاقة بوضعية هذا العلم ؟ 7
- 384 -موقف المبحوثين الذين قالوا أن غياب الديمقراطية هه السبب في الوضعية الحالية لهذا العلم داخل هذه البلدان 8
- 385 -موقف الذين أجابوا أن وضعية هذا العلم لا علاقة لها بانحسار الديمقراطية و حرية التعبير 9
- 386 -كيف ينظر المجتمع عامة و السلطة خاصة إلى علم الاجتماع مقارنة بالعلوم الأخرى 10
- 388 -كيف تنظر السلطة إلى المشتغلين بعلم الاجتماع مقارنة بالمختصين في العلوم الأخرى 11
- 390 -موقف الذين يفسرون وضعية هذا العلم بالتحيز الإيديولوجي للمشتغلين به 12
- 391 -مبررات المبحوثين القائلين أن وضعية علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية تفسر بالتحيز الإيديولوجي 13
- 393 -لماذا لا يؤيد البعض فكرة التحيز الإيديولوجي ؟ 14

ه- الفرضية الخامسة

- 400 -مدى مشاركة المبحوثين في الندوات أو اللقاءات العلمية داخل البلدان المغاربية 1
- 401 -أسباب عدم المشاركة في الندوات و اللقاءات العلمية بالنسبة للذين أجابوا بـ"لا" 2
- 402 -مدى مطالعة الإنتاج السوسولوجي المغاربي من قبل المبحوثين 3
- 403 -أسماء المؤلفين المغاربية الذين يقرأ هم من قبل المبحوثين 4
- 404 -أسباب عدم قراءة الإنتاج السوسولوجي المغاربي بالنسبة للذين أجابوا بـ"لا" 5
- 406 -الإتصالات ما بين المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان المغاربية 6
- 407 -البلد الذي للمبحوث إتصال فيه 7
- 410 -موقف المبحوثين من غياب الإتصالات ما بين المشتغلين بعلم الاجتماع داخل البلدان المغاربية 8

و- الفرضية السادسة

- 416 -إنتاج الكتب و الدراسات العلمية من طرف المشتغلين بهذا العلم المغاربية 1
- 417 -ظروف إنتاج الكتب و الدراسات العلمية من طرف المشتغلين بهذا العلم داخل هذه البلدان 2
- 418 -الأسباب التي تجعل من عملية التأليف و النشر لا تتم بسهولة بالنسبة للذين قالوا "لا" 3
- 419 -وجود أو عدم وجود سوق للإنتاج السوسولوجي بالمغرب العربي 4

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الجداول
279	- توزيع المبحوثين حسب الجنس و البلد	1
280	- توزيع المبحوثين حسب الرتب	2
281	- توزيع المبحوثين حسب البلد و الرتب	3
284	- طبيعة المسكن بالنسبة للمبحوثين حسب البلد	4
285	- المسكن و مدى تلبيةه للحاجيات السكنية	5
287	- إمتلاك مكتبة شخصية من قبل المبحوثين	6
288	- كيفية الحصول على الكتب	7
290	- تخصيص بعض المال لشراء الكتب و المجلات العلمية	8
291	- أسباب عدم تخصيص بعض المال لشراء الكتب و المجلات العلمية	9
292	- موقف المبحوثين من الدخل الذي يتقاضونه	10
294	- كيفية سد العجز المادي بالنسبة للذين أجابوا أن الدخل غير كافٍ	11
295	- كيفية تحضير الدروس	12
ب- الفرضية الثانية		
299	- موقف المبحوثين من وجود أو عدم وجود علم الإجتماع	1
300	- نوعية و حدود هذا العلم بالنسبة للذين أجابوا بنعم بالجزائر	2
301	- نوعية و حدود هذا العلم بالنسبة للذين أجابوا بنعم بتونس	3
302	- نوعية و حدود هذا العلم بالنسبة للذين أجابوا بنعم بالمغرب	4
304	- أهم القضايا التي إهتم بها المشتغلون بهذا العلم حسب المبحوثين الجزائريين	5
305	- أهم القضايا التي إهتم بها المشتغلون بهذا العلم حسب المبحوثين التونسيين	6
306	- أهم القضايا التي إهتم بها المشتغلون بهذا العلم حسب المبحوثين المغربيين	7
307	- أهم القضايا التي إهتم بها المشتغلون بهذا العلم حسب المبحوثين داخل هذه البلدان	8
308	- أسباب غياب علم الإجتماع حسب الأقدمية بالنسبة للمبحوثين الجزائريين	9
309	- أسباب غياب علم الإجتماع حسب الأقدمية بالنسبة للمبحوثين التونسيين	10
310	- أسباب غياب علم الإجتماع حسب الأقدمية بالنسبة للمبحوثين المغربيين	11
312	- أسباب غياب علم الإجتماع بالنسبة للمبحوثين حسب كل بلد	12
312	- موقف المبحوثين من مسؤولية الإرث السوسولوجي الكولونيالي	13
314	- كيفية التعامل مع الإرث السوسولوجي الكولونيالي	14
315	- موقف المبحوثين الجزائريين من السوسولوجي الكولونيالي حسب اللغة المتحكم فيها	15
317	- موقف المبحوثين التونسيين من السوسولوجي الكولونيالي حسب اللغة المتحكم فيها	16
318	- موقف المبحوثين المغربيين من السوسولوجي الكولونيالي حسب اللغة المتحكم فيها	17
319	- التراث العربي الإسلامي ة إمكانية النهوض بعلم الإجتماع	18

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
320	- موقف المبحوثين الجزائريين من التراث العربي الإسلامي حسب الرتبة	19
321	- موقف المبحوثين التونسيين من التراث العربي الإسلامي حسب الرتبة	20
322	- موقف المبحوثين المغربيين من التراث العربي الإسلامي حسب الرتبة	21
323	- كيفية النهوض بعلم الاجتماع في البلدان المغاربية	22
326	- لماذا لا يمكن النهوض بعلم الاجتماع إعتقادا على التراث ؟	23
327	-موقف المبحوثين من الإعتقاد على النظريات الغربية	24
328	-أسباب عدم تأييد فكرة الإعتقاد على النظريات الغربية لدى المبحوثين الجزائريين	25
329	-أسباب عدم تأييد فكرة الإعتقاد على النظريات الغربية لدى المبحوثين التونسيين	26
330	-أسباب عدم تأييد فكرة الإعتقاد على النظريات الغربية لدى المبحوثين المغربيين	27
331	-أسباب تأييد فكرة الإعتقاد على النظريات الغربية من قبل المبحوثين الجزائريين	28
332	-أسباب تأييد فكرة الإعتقاد على النظريات الغربية من قبل المبحوثين التونسيين	29
333	-أسباب تأييد فكرة الإعتقاد على النظريات الغربية من قبل المبحوثين المغربيين	30
334	-كيف يرى المبحوثون واقع هذا العلم داخل البلدان المغاربية	31
337	-موقف المبحوثين من إزدواجية اللغة و تطور هذا العلم داخل البلدان المغاربية	32
339	-إزدواجية اللغة لا تشكل عائقا	33
340	-أهم النظريات السائدة على الساحة السوسولوجية المغاربية حسب المبحوثين الجزائريين	34
342	-أهم النظريات السائدة على الساحة السوسولوجية المغاربية حسب المبحوثين التونسيين	35
343	-أهم النظريات السائدة على الساحة السوسولوجية المغاربية حسب المبحوثين المغربيين	36
344	-المناهج الأكثر تلاؤما مع الواقع الإجتماعي المغاربي	37
345	-التقنية المنهجية الأكثر استعمالا حسب المبحوثين الجزائريين	38
346	-التقنية الأكثر ملاءمة حسب المبحوثين	39
347	-نوع الدراسات الأكثر انتشارا في المغرب العربي	40
350	-أسباب عدم مساهمة المشتغلين بعلم الاجتماع في فهم مجتمعاتهم و خدمتها	41
	ج-الفرضية الثالثة	
358	-الكيفية التي أصبح المبحوث بها مدرسا لعلم الاجتماع	1
360	-ماذا ينتظر المبحوثون من وراء تدريس علم الاجتماع ؟	2
361	-معنى تدريس علم الاجتماع بالنسبة للمبحوثين	3
363	-مدى رضا المبحوثين عن تدريس علم الاجتماع	4
365	-أسباب عدم الرضا عن تدريس علم الاجتماع بالنسبة للذين قالوا "لا"	5
367	-موقف المبحوثين في حالة ما أعطيت لهم فرصة لإختيار مهنة أخرى	6
369	-الإمميزات التي تحصل عليها المبحوثون من وراء عملهم	7

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	د- الفرضية الرابعة	الصفحة
1	- القول بتعرض أو عدم تعرض المبحوثي للمضايقات		374
2	- أسباب تعرض المبحوثين للمضايقات		375
3	- نوعية المضايقات		376
4	-الجهات المضايقة		377
5	-موقف المبحوثين من ظروف عملهم		379
6	- الأسباب التي جعلت ظروف العمل سيئة		381
7	-هل لإتحسار الديمقراطية داخل البلدان المغاربية علاقة بوضعية علم الإجماع ؟		383
8	-موقف الذين أجابوا بأن وضعية هذا العلم لها علاقة بانحسار الديمقراطية و حرية التعبير		386
9	-نظرة المجتمع و السلطة لعلم الإجماع		388
10	-نظرة السلطة إلى المشتغلين بعلم الإجماع مقارنة بالمختصين في العلوم الأخرى		389
11	-الموقف من التحيز الإيديولوجي		390
12	-مبررات الذين قالوا بأن وضعية هذا العلم تفسر بالتحيز الإيديولوجي للمشتغلين به		392
13	-لماذا لا يؤيد البعض فكرة التحيز ؟		394
ه-الفرضية الخامسة			
1	-مشاركةالمشتغلين بعلم الإجماع في الندوات واللقاءات العلمية داخل البلدان المغاربية		401
2	-أسباب عدم قراءة الإنتاج السوسيولوجي المغاربي		405
3	-البلد الذي للمبحوث إتصالات فيه		407
4	-موقف المبحوث من غياب الإتصال		411
و- الفرضية السادسة			
1	-إنتاج الكتب و الدراسات العلمية من طرف المبحوثين		416
2	-ظروف إنتاج الكتب و الدراسات العلمية		417
3	-الأسباب التي جعلت عملية النشر و التأليف لا تتم بسهولة داخل هذه البلدان		419
4	-وجود أو عدم وجود سوق للإنتاج السوسيولوجي بالمغرب العربي		420
5	-أسباب غياب هذه السوق بالنسبة للذين قالوا "لا "		422

المقدمة :

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع، فهو يصفها ويحللها ويفسرها، و هذا لاكتشاف القوانين التي تتحكم فيها.

وقد شهد القرن الحادي عاشر واضحا في المعرفة السوسولوجية، ظهر هذا في صياغة نماذج تصورية و بناء أطر نظرية أكثر إنساقا و إحكاما من الناحية المنطقية.

فضلا عن تراكم مجموعات هائلة من الدراسات المستخلصة من الشواهد التي إستطاع السوسولوجيون التوصل إليها بعد استقراء جوانب الواقع الإجتماعية المختلفة.

و من الضروري أن نشير أن هناك إهتمام واضح بتطبيقات علم الاجتماع، والذي لم يكن وليد العصر الحديث، بل نجده في البدايات الأولى لعلم الاجتماع.

ولقد حدد ابن خلدون رسالة هذا العلم عندما صرح قائله " فإنه ذو موضوع و هو العمران البشري و الإجتماع الإنساني و ذو وسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض و الأحوال لذاته واحدة بعد أخرى و هذا شأن كل علم من العلوم و ضعيها كان أو عقليا." (1)

وبعد بأربعة قرون نجد كونت يقول بأن رسالة هذا العلم هي السيطرة على تجربة المستقبل و تقديم كافة المعلومات التي تفيد البشر في حياتهم داخل المجتمع.

فقد إحتلت السوسولوجيا في العالم الغربي مكانة الريادة. و مما زاد هذا العلم قوة هو ذلك التطور الذي وصل إليه هذا الأخير داخل المجتمعات المتقدمة من رقي و نفوذ و مدى عمق التجارب المتنوعة التي تم تحقيقها ميدانيا . كما تجسدت هذه القيمة في العروض العديدة المقدمة من قبل المؤسسات المتنوعة ، و ذلك من أجل دراسة قضايا و مواضيع ذات إهتمامات تتعلق بجملة من المشاكل و المستجدات التي برزت في هذه المجتمعات ، و عليه فقد كانت المكانة العلمية بارزة في التنظيم و الدراسات مع تطوير الأدوات و المناهج.

فالسوسولوجيا و ليدة أزمات . فمنذ ظهورها و هي لا توشك أن تخرج من أزمة حتى تدخل في أزمة أخرى مختلفة كل الإختلاف مع سابقتها . لكن هذه الأزمات لم تكن من عزيمة المشتغلين بهذا العلم داخل هذه البلدان الغربية ، بل كانت عبارة عن الحافز و المحرك الديناميكي الذي يعمل على تجديد الآليات و المناهج لمعالجة القضايا الجديدة التي عجزت المناهج و النظريات و الأدوات السابقة عن معالجتها .

و بالتالي هناك علاقة جدلية ما بين الأزمة و علم الاجتماع ، حيث لا يمكن أن يوجد هذا العلم إلا بوجود الأزمات سواء منها الاقتصادية ، الإجتماعية ، الزبوية ، الأخلاقية ، إلخ...

فالأزمة هي عبارة عن المرآة التي تعكس الوجه الحقيقي لهذا العلم ، و بالتالي إمكانية مراجعة و تصحيح عيوبه. لذلك عرفت السوسولوجيا في هذه المجتمعات رواجاً و قيمة لا تقل أهمية عن الدراسات العلمية الأخرى .

في حين عرفت الدراسات الإجتماعية في المجتمعات العربية بواسطة الدخول الإستعماري لهذه الأقطار و ذلك من أجل معرفة كل صغيرة و كبيرة حول ثقافة و تاريخ هذه الشعوب للتحكم فيها أكثر.

و بعد إستقلال هذه الدول -أي العربية - نجدها قد أهملت العلوم والعلماء بشكل عام وعلم الإجتماع بشكل خاص ، حيث أهتمت الجهات المسؤولة داخل هذه البلدان بخدمة مصالحها على حساب المعرفة والنخبة المثقفة. بل أصبحت تمارس التمييز ما بين التخصصات ، و الإقصاء لكل ما هو متعلق بالعلوم الإجتماعية بشكل عام و علم الإجتماع بشكل خاص.

كما عرفت ولا تزال اجتماعات العربية عامة والمغاربية خاصة مشاكل وأزمات على جميع المستويات منها الإجتماعية ، و الإقتصادية ، والثقافية ، إلا أن السوسيولوجيا بقيت تراوح مكانها ، غائبة عن الساحة الإجتماعية والعلمية ، وهذا بكونها لم تتفاعل مع هذه الأزمات (رغم أن علم الإجتماع هو وليد الأزمات) بشكل إيجابي ، و بقيت مهمشة و بعيدة عن واقع هذه البيئة الإجتماعية. و نلخص عدم التجاوب الفعلي مع القضايا التي تعيشها هذه المنطقة من العالم و المتمثلة في: الفقر ، و البطالة، و الفساد بكل أشكاله وأزمة الأمن، و مشاكل التنمية ، و البناء ، و أزمة الديمقراطية ، و غيرها من القضايا الحارقة إلى ما يلي:

- موقف الأنظمة داخل هذه الدول من السوسيولوجيا و تحوّلها منها.

- تعليق التهمة على المشتغلين بعلم الاجتماع على عدم قدرتهم على معالجة قضايا مجتمعهم.

- الإكفاء باستيراد النظريات كما هي ، أي إستيراد الحلول جاهزة صنعت في الغرب لمعالجة قضاياه.

- الجري وراء المصالح الشخصية و الإنتماءات الإيديولوجية من قبل المشتغلين بهذا العلم .

- إعتبار هذا العلم مجرد مهنة ، أي الجري باستمرار وراء الرواتب و الإمتيازات ليس إلا.

- التقصير من قبل المشتغلين بهذا العلم و جهلهم لواقع مجتمعاتهم.

و من كل ذلك فقد عرف هذا العلم ظاهرة الإغتراب بداية مع نفسه كعلم و ذلك بتخوف البعض منه على أساس أنه غير ضامن للمستقبل ، إضافة إلى التشكيك في قدرته على معالجة و حل القضايا المطروحة.

ثانيا: الإغتراب مع المجتمع و ذلك أنه بعيد عنه و عن مشاكله .

ثالثا: إغتراب المشتغلين عن أنفسهم ، بحيث يعيشون عقدة النقص و الدونية ، وبالتالي يهملون أنفسهم بأيديهم.

رابعا: إغتراب المشتغلين بهذا العلم بعضهم مع بعض، حيث غياب الإتصال فيما بينهم و المساندة.

خامسا و أخيرا : الإغتراب الناتج عن تهميش و تقزيم الأنظمة لهذا العلم، مع مسألة تبجيل علوم على حساب علوم أخرى . وهنا يظهر مبدأ اللامساواة بين العلوم خصوصاً من خلال الميزانيات المخصصة لهذه العلوم -والمناهج و رسكلة إدارتها و تكوينها مع تقديم كل التسهيلات لذلك . نشير كذلك إلى التحيز الإيديولوجي للمشتغلين بهذا العلم ، حيث يعملون على إعادة إنتاج بعض النظريات على حساب واقع مجتمعاتهم ، و بذلك أصبحوا وسائل دعائية لما ينتج عند الغير ، مهملين بذلك الخصوصية الثقافية للمجتمع و بعده الحضاري مدعين بعالمية هذا العلم (science universelle) ، و بالتالي وحدة المواضيع المطروحة و وحدة الوسائل و المعالجة.

رغم أن هذا الإدعاء غير صحيح و عليه فكيف نفسر الإنقسامات و تعدد المدارس و الطروحات فيما يخص مدارس علم الإجتماع ؟ كوجود ما يسمى : السوسيولوجيا الفرنسية ، الألمانية ، الأنجليزية ، الأمريكية، إلخ...

بمعنى ما يصلح مجتمع ما ليس ضروريا أن يعمم على المجتمعات الأخرى.

ومنه نشير أن أغلبية المشتغلين بهذا العلم أهملوا و تجاهلوا التراث و عليه يستحيل إنشاء سوسيولوجيا مغاربية دون الرجوع و التعامل الفعلي مع تراث ثقافة هذه المجتمعات تعاملا إيجابيا و المتمثل في الواقع العربي الإسلامي عامة و المغربي خاصة . ليس معنى هذا تقديس هذا التراث بقدر ما هو إعادة النظر فيما يصلح و تصحيحه و غربلته و إخضاعه للواقع و المستجدات . و ما على المشتغلين بهذا العلم سوى التصريح علانية بانتماءاتهم الإيديولوجية الغربية عن واقعهم.

و حتى يسلم علم الاجتماع من الغلو و التهميش ، لابد على المشتغلين بهذا العلم أن يتعاملوا مع أنظمتهم بذكاء و فطنة حتى لا يعبروا عن طموحات غير تلك التي تعبر عن مجتمعاتهم.

و من هنا و بناء على ما سبق ذكره ، فقد تم تقسيم هذا العمل إلى باين أساسيين:

الباب الأول: يتضمن الجانب النظري للدراسة ، كما يحتوي على ثلاثة عشر فصلا ، وهي:

الفصل الأول: مدخل نظري عام يشمل الطرح الإشكالي للدراسة ، الفرضيات ، و تحديد مفاهيمها الأساسية ، بالإضافة إلى حصر أهداف و أسباب إختيار هذا الموضوع ، وكذا صعوبات الدراسة مع ذكر أهم الدراسات السابقة و مجالات الدراسة.

الفصل الثاني: و فيه نتاول دور علم الاجتماع و مسألة الموضوعية و الذاتية . ولتحقيق جملة من الأهداف ، قمنا فيه بإعطاء معنى و موضوع هذا العلم ، دوره ، و قيمته العلمية، بالإضافة إلى مسألة الموضوعية و الذاتية في علم الاجتماع.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل بشكل مفصل واقع علم الاجتماع في الأقطار العربية . و لما كان المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من العالم العربي ، أصبح من الختمي أن نتطرق إلى الممارسة السوسولوجية بشكل عام داخل هذه البلدان ، و ذلك للقواسم المشتركة بين هذه الدول ، و بالتالي التحكم أكثر في مسألة واقع هذا العلم عندنا.

و عليه فقد تم التطرق إلى المباحث التالية:

- بعض المواقف و الآراء حول وضعية علم الاجتماع داخل البلدان العربية .

- المسالك التي سلكها المشتغلون بهذا العلم داخل البلدان العربية.

- المعوقات التي تؤثر أو تحول دون ولادة علم إجتماع عربي.

- مسألة إغخياز المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان العربية .

- الإتجاهات النظرية السائدة على البحوث داخل البلدان العربية .

- طابع الممارسة السوسولوجية داخل البلدان العربية.

- طرق تدريس علم الاجتماع داخل البلدان العربية.

الفصل الرابع: و تم فيه التطرق إلى الخدمة السوسولوجية داخل كل من البلدان الغربية و البلدان العربية إلا أن التركيز كان على البلدان المغاربية لأن موضوعنا يهتم بالممارسة السوسولوجية داخل المغرب العربي. و عليه تم التطرق إلى:

- الخدمة السوسولوجية داخل البلدان الصناعية .

- الخدمة السوسولوجية داخل البلدان العربية بشكل عام.

- الخدمة السوسولوجية داخل البلدان المغاربية.

الفصل الخامس: و قد خصصناه لعلم الاجتماع في الجزائر. و قد إحتوى هذا الفصل على المباحث التالية:

- السوسولوجيا الكولونيالية بالجزائر.

- أهم المراحل التاريخية للمسيرة السوسولوجية بالجزائر.

و كانت الإنطلاقة بالنسبة لهذا إعطاء نبذة تاريخية عن تدريس علم الاجتماع بجامعة الجزائر ، و ركزنا على هذه الجامعة لكونها من أقدم الجامعات في العالم العربي ، وكذلك لأنها عتيقة و تخرج منها الجيل الأول لعلماء الاجتماع الجزائريين ، إلا أن هذا لم يمنع من التطرق إلى معاهد علم الاجتماع الأخرى بالجزائر ، و هذا في الدراسة الميدانية.

و قسمت المسيرة السوسولوجية بالجزائر إلى أربع مراحل ، و هي:

- المرحلة الممتدة ما بين 1958 - 1963

- المرحلة الممتدة ما بين 1963 - 1970

- مرحلة السبعينات إلى غاية الثمانينات.

- مرحلة ما بعد الثمانينات إلى يومنا هذا.

الفصل السادس: وهو يخص علم الاجتماع بتونس ، وقد تم التطرق فيه إلى المباحث التالية:

- السوسيولوجيا الكولونيالية بتونس.

- الممارسة السوسيولوجية بعد الإستقلال: وفي هذا البحث تم التعرض إلى المراحل التالية :

- مرحلة الستينات .

- مرحلة السبعينات.

- وأخيرا مرحلة الثمانينات و التسعينات.

- كذلك إلى بعض المواقف حول الممارسة السوسيولوجية داخل هذا البلد .

- الإنتاج السوسيولوجي في تونس.

- وأخيرا البرامج.

الفصل السابع: يهتم بالممارسة السوسيولوجية بالمغرب ، و بدوره وزعت عناصره إلى مباحث وهي:

- إستمرارية البحث السوسيولوجي الكولونيالي بعد الإستقلال.

- الإطار المؤسسي للممارسة السوسيولوجية بعد الإستقلال .

- السوسيولوجيا في كلية الآداب بالمغرب.

- مجالات البحث السوسيولوجي بعد الإستقلال.

- مميزات السوسيولوجيا قبل الثمانينات إلى يومنا هذا .

الفصل الثامن: يخص علم الاجتماع في ليبيا:

و في هذا الفصل تم التطرق إلى:

- المسيرة التاريخية للممارسة السوسيولوجية بهذا البلد.

- علاقة المؤسسات الأجنبية بالبحث السوسيولوجي بليبيا.

- نماذج من المشاريع و الجهات المتعامل معها.

- المواضيع التي يدور حولها إهتمام الباحثين الليبيين

- وضعية البحث السوسيولوجي في هذا البلد.

- أخيرا تدريس علم الاجتماع بليبيا.

الفصل التاسع: الإيديولوجيا و علم الاجتماع ، وفيه تم التطرق إلى :

- أهم التعاريف الخاصة بالإيديولوجيا.

- أدوار الإيديولوجيا داخل المجتمع.

- العلاقة ما بين علم الاجتماع و الإيديولوجيا.

- وأخيرا بعض المواقف و الآراء حول علم الاجتماع و التحيز الإيديولوجي.

الفصل العاشر: و تم تناول فيه موضوع علم الاجتماع و إشكالية الأزمة . و بدوره وزع هذا الفصل على المباحث التالية:

- أهم التعاريف الخاصة بمفهوم الأزمة.

- الجذور التاريخية لأزمة علم الاجتماع الغربي.

- مواقف و آراء حول أزمة علم الاجتماع العربي.

- وأخيرا علم الاجتماع في الوطن العربي وإشكالية الأزمة.

الفصل الحادي عشر: وفيه تناولنا مسألة إغتراب المشتغلين بعلم الاجتماع داخل البلدان المغاربية.

و قد وزعت مباحث هذا الفصل على النحو التالي:

- أهم معاني و تعاريف الإغتراب.

- علماء الاجتماع و الإغتراب و فيه تم التركيز خاصة على مستويات الإغتراب التي يعاني منها المشتغلون بهذا العلم داخل البلدان المغاربية.

الفصل الثاني عشر: و الذي يتطرق إلى:

- التراث و دوره في بناء علم اجتماع مغاربي ، وبدوره وزع هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- معنى التراث .

- آراء و مواقف حول التراث.

- كيفية الإستفادة من التراث .

- إقتراحات إضافية.

الفصل الثالث عشر: علم الاجتماع في المغرب العربي بين الخصوصية والعالمية :

تناول هذا الفصل المباحث التالية :

- معنى الخصوصية .

- أبعاد الخصوصية .

- بعض الآراء في مسألة الخصوصية.

بالإضافة في الأخير إلى خاتمة الباب الأول.

الباب الثاني: ويخص الدراسة الميدانية و هي عبارة عن تطبيقات حية لما جاء في الباب النظري ، و عليه فقد توزع هذا الباب إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : خاص بتحليل البيانات الأولية للمبحوثين ، و نهدف من وراء هذا الفصل إلى معرفة من هم المشتغلون بعلم الاجتماع داخل هذه البلدان ، و هذا ما سمح لنا بالحصول على صورة دقيقة عن هؤلاء الإجماعيين المغاربية.

الفصل الثاني: و يهدف إلى إختبار الفرضية الأولى القائلة:

" تتأثر وضعية علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية بالظروف الإجماعية للمشتغلين به".

الفصل الثالث : خصص لإختبار الفرضية الثانية و القائلة: " تفسر وضعية هذا العلم داخل هذه الدول بغياب الأنساق المعرفية القادرة على بناء التركيبة العلمية الفعالة لفهم واقع و طموحات هذه المنطقة".

الفصل الرابع : يتطرق إلى البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة و القائلة: " تتأثر وضعية هذا العلم داخل البلدان المغاربية بالقيمة و المكانة التي يمتاز بهما هذا الأخير لدى المشتغلين به"

الفصل الخامس : يتطرق إلى البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة و القائلة: " لكل من المضايقات و الإنحسار الديمقراطي و التحيز الإيديولوجي للمشتغلين بهذا العلم علاقة بوضعيته الحالية داخل هذه البلدان".

الفصل السادس : يخص الفرضية القائلة: " تفسر وضعية علم الاجتماع و المشتغلين به داخل هذه البلدان بغياب الإتصال و تبادل الخبرات بين الإجماعيين المغاربية و الإكفاء بالإستيراد الكلي للمنتوج الغربي".

- مواقف و آراء حول أزمة علم الاجتماع العربي.

- و أخيرا علم الاجتماع في الوطن العربي و إشكالية الأزمة.

الفصل الحادي عشر: و فيه تناولنا مسألة إغراب المشتغلين بعلم الاجتماع داخل البلدان المغاربية.

و قد وزعت مباحث هذا الفصل على النحو التالي:

- أهم معاني و تعاريف الإغراب.

- علماء الاجتماع و الإغراب و فيه تم التركيز خاصة على مستويات الإغراب التي يعاني منها المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان المغاربية.

الفصل الثاني عشر: و الذي يتطرق إلى:

- التراث و دوره في بناء علم اجتماع مغاربي ، و بدوره وزع هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- معنى التراث .

- آراء و مواقف حول التراث.

- كيفية الاستفادة من التراث .

- إقتراحات إضافية.

الفصل الثالث عشر: علم الاجتماع في المغرب العربي بين الخصوصية العالمية :

تناول هذا الفصل المباحث التالية :

- معنى الخصوصية .

- أبعاد الخصوصية .

- بعض الآراء في مسألة الخصوصية.

بالإضافة في الأخير إلى خاتمة الباب الأول.

الباب الثاني: و يخص الدراسة الميدانية و هي عبارة عن تطبيقات حية لما جاء في الباب النظري ، و عليه فقد توزع هذا الباب إلى

الفصول التالية :

الفصل الأول: و يهدف إلى إختيار الفرضية الأولى القائلة:

" تتأثر وضعية علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية بالظروف الاجتماعية للمشتغلين به"

الفصل الثاني : خصص لإختبار الفرضية الثانية و القائلة: " تفسر وضعية هذا العلم داخل هذه الدول بغياب الأنساق المعرفية

المقادرة على بناء التركيبة العلمية الفعالة لفهم وقائع و طموحات هذه المنطقة"

الفصل الثالث: يتطرق إلى البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة و القائلة: " تتأثر وضعية هذا العلم داخل البلدان المغاربية بالقيمة

و المكانة التي يمتاز بهما هذا الأخير لدى المشتغلين به"

الفصل الرابع: يتطرق إلى البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة و القائلة : " لكل من المضايقات و الإنحسار الديمقراطي و التحيز

الإيديولوجي للمشتغلين بهذا العلم علاقة بوضعيته الحالية داخل هذه البلدان".

الفصل الخامس: يخص الفرضية القائلة : " تفسر وضعية علم الاجتماع و المشتغلين به داخل هذه البلدان بغياب الإتصال و تبادل

الخبرات بين الإجماعين المغاربة و الإكتفاء بالإستيراد الكلي للمتزوج الغربي"،

الفصل السادس: وتم التعرف فيه إلى نتائج الفرضية السادسة القائلة : " يعود غياب الطلب على الخبثمة السوسولوجية داخل البلدان المغاربية إلى إنعدام العرض من طرف المشتغلين بهذا العلم ."

الفصل السابع: وقد خصص هذا الفصل لتحليل واستطاق الحالات المختارة ، وهذا للتأكد من صحة النتائج المتحصل عليها بفضل الإستمارات ، وقد سمحت لنا دراسة هذه الحالات إلى إكتشاف العديد من الأسرار والتي لم نصل إليها من عن طريق الإستمارات . و يعتبر آخر فصل تم التطرق فيه إلى النتائج العامة للدراسة ، خاتمة الدراسة ، إقتراحات و توصيات، وقائمة المراجع المستعملة بالإضافة إلى الملاحق.



تهد

إن البناء التصوري للموضوع المراد دراسته و المتمثل في معرفة " واقع و آفاق علم الاجتماع بالمغرب العربي " يتطلب كأي بحث وضع خطة تسمح بجمع الحقائق و معرفة المتغيرات الحاسمة و الباطنية التي تتحكم في موضوعنا. و لن يتأتى هذا إلا بالتحكم في الموضوع من جميع جوانبه. ولهذا يؤدي الإطار النظري للدراسة دورا حاسما في التعرف على هذه المتغيرات، وخاصة في تسهيل و إيضاح العمل الميداني ، حيث أن هناك علاقة جدلية بين الجانب النظري و الجانب الميداني . ولن تتحقق هذه العملية إلا بالتلاحم بين الجانبين و المعرفة الدقيقة للموضوع بكل أبعاده ، و هذا ما سنسعى لتحقيقه من خلال هذا العمل.

و من أجل هذا سنقوم في هذا الفصل بتحديد الإطار النظري لدراستنا و ذلك من خلال طرح إشكالية البحث، و صياغة الفرضيات الخاصة به في هذه الدراسة، مع إبراز أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع ، والأهداف المسطرة من وراء هذا البحث ، و الأهمية العلمية لهذا الموضوع ، وكذا الصعوبات التي واجهت هذا العمل ، بالإضافة إلى تحديد المفاهيم الأساسية لهذه الدراسة و الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا.



الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

الإشكالية

الفرضيات

التعليق و التفسير للفرضيات

أسباب إختيار الموضوع

أهداف الدراسة

الأهمية العلمية للدراسة

الصعوبات التي واجهت الدراسة

تحديد المفاهيم

الدراسات السابقة

الإشكالية :

يعتبر المغرب العربي جزء لا يتجزأ من العالم الثالث عامة و العالم العربي الإسلامي خاصة . كما أنه يتميز عن باقي البلدان العربية و الإسلامية بجملة من الخصائص التي تجعله ينفرد عن هذه الأخيرة رغم العديد من أوجه التشابه . بالإضافة إلى هذا نجد بلدان المغرب العربي تقاسم باقي دول العالم الثالث : التخلف و التبعية في جميع الميادين ، سواء كانت الاقتصادية ، الثقافية ، الإجتماعية ، إلخ... زيادة على هذا كون هذه المنطقة كانت ولمدة طويلة تحت هيمنة الإستعمار،الذي عمل على تحطيم هياكلها القاعدية و بنائها المعرفية . كما عمل على تشتيت قدراتها و تبديدها و التأثير في بعض أبنائها ، من حيث تأسيس أغلبية الجامعات و المعاهد العلمية ، بل أبعد من هذا ، لقد حلل العلوم التي تخدم مصالحه و حرّم تلك التي تناقض مع أهدافه.وعند خروجه غداة إستقلال هذه البلدان-المغاربة-نجده قد ترك نخبه من الإطارات في شتى الميادين،سواء منها الإجتماعية أو العلمية، هؤلاء الذين سيكون لهم التأثير والإشراف في شتى نواحي الحياة الإجتماعية ، الاقتصادية ، و السياسية، والثقافية نظرا للمسؤوليات التي أخذوها على عاتقهم،ومن بين الميادين التي أثروا فيها:ميدان علم الإجتماع .

و في الوقت الذي كانت فيه البلدان الغربية تعطي أكبر أهمية و مكانة لعلم الإجتماع وجعله أداة فعالة في فهم وحل الأزمات ، و المساهمة في عملية البناء و التشييد،نجد في المقابل المسؤولين داخل البلدان المغربية قد إنتهجوا سياسات معادية لعلم الإجتماع و المشتغلين به ، تارة يستغل هذا العلم و المشتغلون به لخدمة مصالحهم وتبرير سياساتهم ، و تارة أخرى حاربوه بكل الوسائل، بل ذهبوا إلى حد القول بأن السوسولوجيا علم غير نافع و مصدر من مصادر الخطر والإزعاج، يجب تضيق الخناق عليه بتهميش وإقصاء المشتغلين به و عدم إعطائهم أي فرصة للتعبير عن وجودهم كباقي العلماء الآخرين .

كذلك نجد أن البلدان المغربية كغيرها من دول العالم الثالث تتميز بغياب سياسات ثقافية و تربوية و واضحة المعالم و الأهداف . وفيما يخص علم الإجتماع لحد الساعة لا يعرف ماذا ينتظر منه ، و ما هو الدور الذي يجب أن يؤديه ؛ هناك غموض كبير يسود الساحة السوسولوجية المغربية .

و قد ساهم غياب الديمقراطية و حرية التعبير داخل هذه الدول في العديد من التناقضات ، بل تعتبر أزمة الديمقراطية المنع الرئيسي للعديد من المشاكل و الأزمات وخاصة المكانة التي تتواجد فيها العلوم الإجتماعية عامة و علم الإجتماع خاصة داخل هذه البلدان . و إذا كان موضوع: " واقع و آفاق علم الإجتماع في المغرب العربي." و الذي نحن بصدد البحث فيه من المواضيع التي شدت إنتباه بعض الباحثين ، سواء داخل هذه المنطقة أو خارجها ،فهذا يرجع إلى جملة من المؤشرات ،نذكر بعضها في النقاط التالية :

-الوضعية الغامضة لعلم الإجتماع و المشتغلين به .

-مصادقية هذا العلم مقارنة بالعلوم الأخرى .

-الدور الذي يمكن للسوسولوجيا أن تؤديه داخل هذه البلدان .

-التهميش و الإقصاء اللذان يعاني منهما السوسولوجيون المغربية ، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى التي سنعرض لها في هذه الدراسة .

و في ظل هذه التناقضات حول قيمة و دور هذا العلم بالإضافة إلى آفاقه المستقبلية ، نجد أن هناك فريقان من المهتمين بقضية علم الإجتماع"المغربي"؛فالأول يرى أنه غير ممكن الكلام عن سوسولوجيا مغاربية نظرا "لعالمية العلوم" ، (UNIVERSALITE) و عدم إنتسابها لشعب من الشعوب ، بل هي ملك للجميع ، و تحمل في طياتها إسهامات الإنسانية ككل ، و بالتالي يمكن الأخذ بلا حدود أو قيود من هذا المنتج السوسولوجي العالمي.

أما الفريق الثاني فيرى العكس ، و يبرر موقفه هذا بطبيعة علم الاجتماع ، و التي تختلف تماما عن باقي العلوم الأخرى الممكن تسميتها بمحدر كبير: بالعلوم العالمية : العلوم الرياضية ، و الفيزيائية ، و الطبيعية . فنجدته ينظر إلى علم الاجتماع أنه علم لا يمكن تعميم نظرياته و مناهجه على كل الشعوب ، بل أكثر من هذا لا يمكن تعميمه حتى على البلدان الأكثر تشابها و ذات القواسم المشتركة . و يدعم موقفه هذا قائلا بأنه حتى داخل ما يسمى بالسوسيولوجيا الغربية هناك سوسيولوجيا فرنسية ، ألمانية ، إنجليزية ، أمريكية ، إلخ...

بعبارة أدق يمكن القول بأن الساحة السوسيولوجية العربية عامة و المغاربية خاصة منقسمة إلى تيارين : تيار ينادي بالفتح الكلي و الأخذ بالمنتوج المعرفي السوسيولوجي العالمي بلا قيد أو شرط ، بينما التيار الثاني ينادي بالأصالة و الخصوصية الثقافية و التاريخية لهذه المنطقة .

ولفهم وضعية و آفاق هذا العلم و المشتغلين به داخل البلدان المغاربية ، نحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل هناك فعلا علم إجتماع عربي عامة و مغاربي خاصة؟
- وإذا كان هناك علم إجتماع مغاربي، فما هي حدوده و الإنجازات التي حققها داخل هذه المنطقة؟
- و في حالة غياب علم إجتماع مغاربي ، فلأي سبب يرجع ذلك ؟
- هذه التساؤلات المحورية تنفرع بدورها إلى التساؤلات الفرعية التالية:
- هل للظروف المعيشية للمشتغلين بهذا العلم دخل في الوضعية الراهنة لعلم الاجتماع داخل هذه البلدان؟
- كما نتساءل عن علاقة السوسيولوجيين المغاربة بالأنظمة القائمة في بلدانهم و مدى مسؤولياتهم فيما هو عليه هذا العلم، خاصة من حيث التنمية العلمية و التربوية، و الثقافية ، و مدى احتوائها على برامج لتنمية السوسيولوجيا.
- و هل للقيمة و المكانة التي يتمتع بهما هذا العلم لدى المشتغلين به علاقة بما هو عليه اليوم؟
- و هل للإتصال و تبادل الخبرات ما بين السوسيولوجيين المغاربة تأثير على وضعية هذا العلم؟
- و أخيرا نحاول هذه الدراسة معرفة الأسباب الحقيقية التي جعلت كل من علم الاجتماع و المشتغلين به لا يقومون بالدور المنوط بهم داخل البلدان المغاربية.

الفرضيات الجزئية:

- 1- تتأثر وضعية علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية بالظروف المعيشية للمشتغلين به.
- 2- تفسر وضعية هذا العلم داخل هذه الدول بغياب الأنساق المعرفية القادرة على بناء التركيبة العلمية الفعالة لفهم واقع و طموحات هذه المنطقة.
- 3- لكل من المضايقات و الإحصار الديمقراطي و غياب حرية التعبير ، و التحيز الإيديولوجي للمشتغلين بهذا العلم علاقة بوضعيته داخل هذه البلدان .
- 4- تتأثر وضعية هذا العلم داخل البلدان المغاربية بالقيمة و المكانة التي يمتاز بهما هذا الأخير لدى المشتغلين به.
- 5- تفسر وضعية علم الاجتماع و المشتغلين به داخل البلدان المغاربية بغياب الإتصال و تبادل الخبرات بين علماء الاجتماع و الإكتفاء بالإستيراد الكلي للمنتوج الغربي.
- 6- يعود غياب الطلب على الخدمة السوسيولوجية داخل البلدان المغاربية إلى إنعدام العرض من قبل المشتغلين بهذا العلم.

تفسير الفرضيات و التعليق عليها:

1- بالنسبة للفرضية الأولى القائلة: " تتأثر وضعية علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية بالظروف المعيشية للمشتغلين بهذا العلم". نسعى من خلال هذه الفرضية إلى كشف العلاقة بين كل من الظروف الإجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها الإجماعيون المغاربة، ومدى علاقة هذه الظروف بالحالة أو الوضعية التي يوجد فيها علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية. نعتقد من وراء هذه الفرضية أن هناك علاقة جدلية بين كل من الظروف المعيشية للسوسيولوجيين المغاربة و وضعية هذا العلم داخل هذه الأقطار.

فكيف يمكن أن تكون وضعية هذا العلم جيدة و المشتغلين فيه يعانون من الحرمان المادي ، بل لا يقدرّون على سد حاجاتهم الأولية.

كيف يمكن هؤلاء السوسيولوجيون الإنتاج و الابتكار العلمي و هم يعيشون الحرمان بشتى أنواعه.

إن الهدف من وراء هذه الفرضية هو إظهار أن هناك علاقة تفاعلية ما بين الظروف المعيشية للمشتغلين بهذا العلم و الحالة التي هو عليها داخل هذه البلدان.

و لهذا ركزت هذه الفرضية على استطاق ميدانيا المؤشرات التالية:

- نوعية السكن للمشتغلين بهذا العلم، حيث يعتبر توفر مسكن محترم شرطا أساسيا لراحة هؤلاء الإجماعيين ، و بالتالي إمكانية خدمة هذا العلم بالإنتاج و الابتكار.

- كذلك إمتلاك المكتبة الشخصية بالنسبة للمبحوث يعتبر من المسائل الأساسية و المدعمة ، بل المشجعة على البحث و الابتكار و التنقيب السوسيولوجي . فغياب المكتبة الشخصية في نظرنا على مستوى فئات مثقفة مثل فئة الأساتذة الجامعيين في علم الاجتماع هو بمثابة أكبر عائق ينعكس سلبا على وضعية هذا العلم . فالأستاذ الذي لا يمتلك مكتبة ، هو ذلك المثقف المعطل الذي يفترق إلى الغداء المعرفي.

إهتمت هذه الفرضية كذلك بالدخل الذي يتقاضاه المشتغلون بهذا العلم ، و هو يشكل أحد العوامل الأساسية في فهم هذه الظروف التي تتواجد بها هذه الفئة الإجتماعية.

وإذا كان الدخل الذي يتقاضونه غير كاف بمعنى أن هناك توتر يعانون منه وهذا يدفعهم إلى البحث و التفكير فقط في كيفية سد هذا العجز، و هذا على حساب البحث و الابتكار.

بينما إذا كان الدخل كافيا فهذا يعني أن هناك استقرار و توازن و أن المشتغلين بهذا العلم يعيشون ظروفًا عادية بل جيدة، الأمر الذي يسمح لهم بالتركيز فقط في العمل و البحث في تطويره و حتى تخصيص بعض المال لشراء الكتب ، بينما في حالة عدم كفايته فإنهم سيضطرون إلى البحث عن عمل ثان و حتى ثالث لسد هذا العجز.

كما نحاول هذه الفرضية معرفة كيفية العمل و الجو الذي يتم تحضير الدروس فيه . فإذا كان هذا الجو مكهربا ، لا يسمح بالتحضير الجيد و البحث و التجديد ، فهذا له إنعكاسات سلبية على وضعية هذا العلم.

و عليه يظهر جليا أن للظروف المعيشية للمشتغلين بهذا العلم دخل - علاقة- مباشرة بوضعية السوسيولوجية داخل هذه البلدان .

2- فيما يخص الفرضية الثانية القائلة: " تفسر وضعية هذا العلم داخل هذه الدول بغياب الأنساق المعرفية القادرة على بناء الزكية العلمية الفعالة لفهم واقع و طموحات هذه المنطقة".

نحاول من خلال هذه الفرضية ربط حالة هذا العلم بإشكالية إبداع و ابتكار أنساق معارفية ، أي نظريات، مفاهيم، ومناهج مناهج قادرة على فهم و تحليل الواقع المغربي.

وعليه، وضعية هذا العلم وانبعائه(ميلاده) في هذه المنطقة مرهون بابتكار أبنائها-أي المشتغلين بهذا العلم- سوسيولوجيا خاصة بهم ، نابعة من مقومات هذه المنطقة ، معبرة بصدق عن الواقع المغربي و ليس مجرد إستيراد أعمى للنظريات ، المفاهيم ، المناهج ، و التقنيات من عند الغير .

و عليه يظهر جليا مدى ارتباط الوضعية الحالية لهذا العلم بكفاءة المشتغلين به ، و خاصة قدرتهم على خلق حقل سوسيولوجي قادر على فهم معاناة هذه البلدان و المساهمة في تقديم الحلول.

و نقصد بالخلق السوسيولوجي الخاص بهذه المنطقة ، جملة من الإبداعات المعرفية السوسيولوجية ، و هذا لن يتأتى إلا بالعمل الجاد و التوظيف العقلاني لكل من التراث العربي الإسلامي و التراث السوسيولوجي العالمي عامة ، و الغربي خاصة. و من الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية الابتعاد عن خدمة المصالح الشخصية الضيقة و التحيز الإيديولوجي سواء للجهات الداخلية أو الخارجية.

3- الفرضية الثالثة: "تأثر وضعية هذا العلم داخل البلدان المغربية بالقيمة و المكانة التي يمتاز بهما هذا الأخير لدى المشتغلين به."

قبل الكلام عن وضعية هذا العلم داخل هذه الأقطار يجب أن نعرف قيمة و مكانة هذا الأخير لدى المشتغلين به ، و عليه نظرة الإجماعين المغربية لهذا العلم و القيمة التي يكسيها لديهم يمكن أن نحدد لنا الأسباب التي حالت دون وجود سوسيولوجيا مغربية.

إزدهار و نمو هذا العلم مرتبطان بمدى حب هذا الأخير من قبل المشتغلين به.

كما نحاول من وراء هذه الفرضية فهم ماذا يعني هذا العلم بالنسبة للذين يشتغلون به ، و كيف وجدوا أنفسهم في هذا الميدان ، وهل يمارسون هذا العلم عن إيمان و قناعة.

إن الإنسان الذي يؤمن بالشئ ليس كالذي لا يؤمن به ، بل وجد نفسه فيه عن طريق الصدفة ، و عليه هناك علاقة جدلية بين كل من المكانة و القيمة اللتين يتمتع بهما هذا العلم لدى الإجماعين المغربية و الحالة التي هو عليها اليوم داخل هذه البلدان. 4- الفرضية الرابعة و تقول: " لكل من المضايقات ، الإنحصار الديمقراطي ، غياب حرية التعبير و التحيز الإيديولوجي للمشتغلين بهذا العلم علاقة بوضعيته الحالية داخل البلدان المغربية."

تسعى هذه الفرضية إلى إبراز العلاقة بين كل من المشتغلين بهذا العلم و الأنظمة داخل البلدان المغربية . حيث أنه كلما كانت علاقة تفاهم و ثقة بين الطرفين كلما سمح هذا للسوسيولوجيا و المشتغلين بها أن يلعبوا دورهم في عملية التمية و المساهمة في حل المشاكل و الأزمت الحانقة التي تعاني منها هذه البلدان .

أما إذا كانت العلاقة ما بين الطرفين مبنية على الشكوك و الحسابات المصلحية و التوترات ، فهذا ينعكس سلبا على هذا العلم . و عليه لا يمكن للسوسيولوجيا داخل هذه البلدان أن تظهر للوجود و تساهم مثل باقي العلوم الأخرى في عملية التمية ، إذا كانت الأنظمة داخل هذه الدول تنظر إليها نظرة دونية ، باحتقار، و إقصاء، و محاربة.

كذلك نسعى من وراء هذه الفرضية تأكيد أن نشأة هذا العلم و تقدمه داخل هذه البلدان مرهونان بمدى تطبيق الديمقراطية و احترام مبدأ حرية التعبير من طرف الأنظمة القائمة داخل هذه الدول.

فلا يمكن في أي حال من الأحوال أن تظهر سوسولوجيا مغاربية في بيئة عدوانية ، بيئة لا تحترم حرية الرأي و التعبير ، و في ظل التهميش ، و الإقصاء ، و التمييز.

كذلك نعتبر مشكلة التحيز الإيديولوجي المنتشرة داخل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة من قبل المشتغلين بهذا العلم ، سواء للأنظمة القائمة أو لبعض النظريات أو الجهات الأجنبية لخدمة أغراضهم و مصالحهم ، يعد كل هذا من بين الأسباب الرئيسية التي حالت دون ظهور علم إجتماع مغاربي.

5- الفرضية الخامسة: " تفسر وضعية علم الإجتماع و المشتغلين به داخل الابلدان المغاربية بغياب الإتصال و تبادل الخبرات بين الإجماعين المغاربية و الإكتفاء بالإستيراد الكلي للمنتوج الغربي." و هنا نسعى إلى فهم العلاقة ما بين قضية الإتصال و نشأة علم الإجتماع المغاربي.

حيث نرى بأن هذا العلم وجوده مرهون بمدى تفاعل المشتغلين به داخل البلدان المغاربية و تبادل الخبرات و النتائج المتوصل إليها فيما بينهم.

فلا يمكن الكلام عن سوسولوجيا مغاربية و المشتغلين بهذا العلم يجهلون بعضهم البعض ، لا يعرفون ماذا يجري عند البلد الشقيق الآخر ، أو حتى داخل البلد الواحد . لهذا الإتصال ما بين السوسولوجيين المغاربية أمر حتمي و مصير هذا العلم يتوقف عليه.

إن العقدة النفسية المنتشرة داخل بلداننا المغاربية و التي تعمل على تدنيس كل ما هو محلي ، و تبجيل و تقديس كل ما هو وافد من عند الغير ، ساهمت و لا تزال في إقامة الحواجز و التفرقة ما بين المشتغلين بهذا العلم . و عليه لا يمكن الكلام عن سوسولوجيا مغاربية إذا كان المغاربية يجهلون ما يجري داخل بلدانهم . و منه نريد من وراء هذه الفرضية إثبات مدى أهمية الإتصال و تبادل الخبرات و النتائج ما بين السوسولوجيين المغاربية ، و ذلك للإبتعاد عن الإستيراد اللاعقلاني للسوسولوجيا الغربية ، دون بذل أي جهد ، و الإكتفاء بإخضاع هذه المجتمعات لهذه النظريات و المناهج التي لا علاقة لها بواقع هذه الدول.

6- الفرضية السادسة : " يعود غياب الطلب على الخدمة السوسولوجية داخل البلدان المغاربية إلى إنعدام العرض من قبل المشتغلين بهذا العلم."

تعتبر هذه الفرضية بمثابة الحوصلة النهائية لهذا العمل ، حيث نسعى من ورائها إلى ترويج هذه الممارسة. فما فائدة السوسولوجيا إذا اكتفى المشتغلون بها بممارستها كعلم لا يتعدى مجال الجامعة، أي ذات طابع تقنوقراطي؟ إن السوسولوجيا شأنها شأن باقي العلوم الأخرى تقدم خدمات و من حق المشتغلين بها أن يبيعوا هذه الخدمات التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل و عليهم خاصة . و عليه يكون هذا العلم مزدهرا و محترما عندما يقدم خدمة فيها المنفعة ، يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الإجماعية المتوعة و إذا إكتفى بالجانب التدريسي - ذا طابع جامعي - فهذا يزيد في الهوة بينه و بين المجتمع بكل مؤسساته.

و عليه يمكن أن نفهم وضعية هذا العلم بالخدمة التي يقدمها للمجتمع . و يتأكد من خلال هذه الفرضية بأن على السوسولوجيين أن يخضعوا لقانون السوق . فإذا أرادوا أن تكون لهم قيمة و احترام داخل هذه المجتمعات ، يتوجب عليهم أن يقدموا العروض للخدمات السوسولوجية.

إن تفعيل كل من المؤسسات الإجماعية ، و الإقتصادية ، و الثقافية ، و السياسية ، و المشتغلين بهذا العلم من شأنه أن يساهم في ازدهار السوسولوجية و دخولها المنافسة، كما هو الحال بالنسبة للتخصصات الأخرى.

أسباب إختيار هذا الموضوع:

تعتبر أسباب القيام بمثل هذه الدراسة و الدوافع التي نشطتها و حركتها لب المررات العلمية و العملية لإجراء هذا العمل العلمي.

أما الأهداف فهي القضايا التي يجب على الباحث الوصول إليها و ذلك لأن هدف أي باحث لا يقتصر على الوصف السطحي للظاهرة الإجتماعية بل يرمي إلى التعرف على عللها الباطنية.

و تكمن أهمية إختيار هذا الموضوع في تعميق المعلومات التي لدينا حول موضوع الممارسة السوسولوجية بالمغرب العربي.

كما يمكن بالإضافة إلى هذا تلخيص هذه الأسباب سواء كانت ذاتية أو موضوعية في النقاط التالية:

- الرغبة الشديدة في دراسة هذا الموضوع والسعي في الإلمام ببعض جوانبه.

- الميل الشخصي لكل المواضيع المتعلقة بوضعية علم الإجتماع داخل البلدان العربية عامة والمغربية خاصة.

- عدم وجود دراسات علمية حول وضع و آفاق هذا العلم في منطقة المغرب العربي ، و كون الدراسات التي أجريت ، هي دراسات محتشمة لم تبحث في باطنيات العوائق التي تقف في وجه هذا العلم داخل هذه المنطقة.

- الأهمية التي يكتسبها هذا العلم و الوضعية المتناقضة التي هو فيها داخل هذه البلدان .

- البحث عن الآليات التي تتحكم في المعادلة : الدولة و علم الإجتماع من جهة ، المجتمع و عالم الإجتماع من جهة أخرى.

- تحسيس الجهات المسؤولة عن الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا العلم في الإسهام في عملية التنمية.

بصفة عامة يمكن القول أن الشكوك و الغموض حول هذا العلم و المشتغلين به و الوضعية التي يتواجد فيها ، كلها كانت من

الأسباب الرئيسية التي حفزتني على هذه الدراسة.

4- أهداف الدراسة:

هناك جملة من الأهداف نلخصها في النقاط التالية:

- تحاول هذه الدراسة أن تبين أن هناك جملة من العوائق تقف في وجه كل من علم الإجتماع و المشتغلين به داخل بلدان المغرب العربي ، وأن هذه العوائق منها ما هو متعلق بالعامل السياسي ، و الآخر بالعامل الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي ، بالإضافة إلى مسؤولية المشتغلين بهذا العلم داخل هذه الأقطار فيما هو عليه هذا العلم.

- كذلك تهدف هذه الدراسة إلى إظهار قصور المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان المغربية و عدم قدرتهم على تقديم البديل، و الإكتفاء فقط بالدعاية و "التحيز" للسوسولوجيا الغربية متجاهلين الواقع المغربي و الخصوصية التاريخية و الثقافية لهذه المنطقة.

كما تهدف هذه الدراسة في فهم الأسباب الموضوعية للعجز المنهجي و النظري الذي يعانيه المشتغلون بهذا العلم داخل المغرب العربي ، ومدى مساهمة التراث في بناء نظرية إجتماعية معبرة عن طموحات هذه المنطقة.

و هناك أهداف جزئية نلخصها في النقاط التالية:

- أن المشتغل بهذا العلم داخل هذه الأقطار واع بعجز و قصور النظريات الغربية عن فهم واقعه إلا أنه رغم هذا مازال متمسكا بها ، بل أبعد من هذا ، فهو في بعض الحالات من المتحمسين لها و العاملين على نشرها في بيئتهم.

- كون أغلبية الأعمال حاليا حول موضوع السوسولوجيا داخل الأقطار العربية عبارة عن منابر دعائية و خدمة بعض المصالح الإيديولوجية على حساب العلم و النزعة العلمية. بمعنى أدق تهدف هذه الدراسة إلى كشف الأسباب الحقيقية لغياب النقد الجاد.

- كذلك من الأهداف الجزئية لهذه الدراسة هو إظهار أن الجزائر - كحالة من الحالات الأخرى (أي كل من تونس و المغرب) تعاني من نفس الوضعية و بدرجات متفاوتة في بعض الحالات، حيث زادت كل من النظرة العدائية لهذا العلم من طرف الجهات

المسؤولة و المجتمع كله ، و الغياب الكلي عن الساحة الإجتماعية للمشتغلين بهذا العلم من تكريس التهميش لهذا العلم .
- كذلك غياب الشرعية داخل هذه الأقطار تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية في الوضعية التي هو عليها هذا العلم .
رغم هذا فإننا نلترك كل الإدراك بأن بحثا أو دراسة كهذه بالغ الأهمية و المخاطر ، خاصة و أن علم الاجتماع هذ دوما يعرف بالعلم الذي يزعج ، حيث يمس المصالح الضيقة و الحساسيات و الذي سقدمه في هذا العمل لا يهدف إلى الوصول إلى المعرفة اتمامة و النهائية لوضعية هذا العلم داخل البلدان المغاربية بل هو محاولة تهدف للدراسة و تحليل واقع و آفاق علم الاجتماع داخل الأقطار المغاربية.

5- الأهمية العلمية لدراسة "واقع و آفاق علم الاجتماع بالمغرب العربي":

إن دراسة موضوع "واقع و آفاق علم الاجتماع بالمغرب العربي" ينسرج في إطار علم إجماع المعرفة من جهة ، و علم إجماع الاجتماع "Sociologie de la sociologie" من جهة أخرى . و دراسة كهذه تكسي أهمية كبرى بالنسبة للبلدان المغاربية عامة و الجزائر خاصة.

و إذا كانت الأهمية العلمية لهذا النوع من الدراسات تبلغ ذروتها في المجتمعات السائرة في طريق النمو ، فهذا ما يمكن هذا العلم أن يساهم به في عملية التنمية.

و في المقابل نجد البلدان المتقدمة تحترم بل تقدر العلم عامة والمعرفة خاصة، دون أي تمييز بين فروعها ، عكس ما هو معمول به داخل البلدان المسماة بالبلدان السائرة في طريق النمو.

ففي البلدان المتقدمة نجد كل التسهيلات و الإمكانيات للعلماء دون تمييز أو إجحاف.

6- صعوبات الدراسة:

من الطبيعي أن تواجه هذه الدراسة ، كأي دراسة أخرى ، جملة من الصعوبات أو العراقيل التي تعمل دون شك على تحقيق الأهداف المسطرة بصورة كاملة.

و نوجز هذه الصعوبات في النقاط التالية:

- إتساع الموضوع لكونه يطرح جملة من التساؤلات التي يصعب التحكم فيها.

- ندرة الدراسات العربية عامة و المغاربية خاصة - وهذا لكي لا نقول فقدناها كليا ، و التي إهتمت بوضع و آفاق هذا العلم داخل الأقطار العربية عامة و المغاربية خاصة ، و إن وجدت فإنها لم تعد مجموعة من المقالات و الندوات.

إلا ان هذا لايعني أننا لم نستفد من هذه المقالات و الندوات ، بل العكس ، وهذا أمام غياب دراسات جادة وهادفة.

أما من بين الصعوبات الرئيسية فنجد عدم وضوح الرؤية داخل هذه الأقطار و كثرة الإتجاهات النظرية السائدة . هذا ما شكل فسيفاء سوسيولوجية يصعب التحكم فيها ، وهذه الفسيفاء عملت على تشتيت الطاقات و بعثرة القدرات .

- كذلك من الصعوبات الرئيسية زعدوانية مجتمع البحث و المتمثل خاصة في أساتذة علم الاجتماع حيث صعب الحصول على إجابات من طرفهم . وهذا عند القيام بتوزيع الإستمارات - هناك العديد من الإستمارات التي لم يرجعها أصحابها مما كلفنا الكثير من الوقت و الجهد - و إجراء المقابلات ، و ذلك لعنم إيمان هؤلاء المشتغلين بهذا العلم و من التفكير في كونه فقط وسيلة من بين مئات من الوسائل الأخرى التي تسمح بضممان لقمة العيش لا أقل و لا أكثر.

كذلك عندنا في الجزائر خاصة ، وبالضبط بمعهد علم الاجتماع ببوزريعة جملة من الأساتذة الذين رفضوا دون أي تبرير الإجابة عن الإستمارة أو إجراء المقابلة معنا.

- تحديد المفاهيم:

- 1- المكانة (Statut): تعبر المكانة في العلوم الاجتماعية الحديثة عن وضع معين في النسق الاجتماعي. (1)
وهي الوضع الذي يشغله الفرد أو الجماعة في ضوء توزيع الهيبة في النسق أو توزيع الحقوق والالتزامات، والقوة والسلطة... (2)
يعرف لينتون (Linton) المكانة بأنها: "مجموع الحقوق والالتزامات" (3)
بينما نجد في معجم علم الاجتماع هناك تداخل بين المكانة والمنزلة حيث جاء في هذا القاموس أن المنزلة الاجتماعية هي المركز الذي يحتله الفرد أو العائلة، أو الجماعة القرابية في نظام اجتماعي معين بالنسبة لمراكز الآخرين. والمنزلة الاجتماعية هي التي تحدد الواجبات والحقوق والسلوك والعلاقات الاجتماعية. (4)
وفي نفس القاموس نجد أن المنزلة الاجتماعية أو المكانة الاجتماعية تعني كذلك السمعة، حيث عرفها هذا القاموس بأنها -أي السمعة- تتأثر بعدة متغيرات إلا أنها تعتمد على عاملين متلازمين، هما الدخل والخرفة... (5)
كما تعني المكانة كذلك: "مجموعة الأحداث المتفاعلة فيما بينها لمختلف الأدوار الاجتماعية لفرد ما. (6)
كما تعني المكانة: مجمل القواعد المحددة لسر مؤسسة ما. وهي الحالة المحددة من طرف القانون لمجموعة أو فرد ما... (7)
وعليه تعني المكانة بالنسبة لدراسات هذه الموقع الذي يتمتع به الفرد أو الشيء داخل النسق الاجتماعي والذي يسمح له بالتمتع بكل حقوقه وإبراز مواهبه وقدراته.
وهي كذلك القوة التي يتمتع بها الفرد، والدور الذي يسمح له بإرغام الآخرين على احترامه وإعطائه كامل حقوقه. والمكانة التي تتكلم عنها هنا تخص كلا من علم الاجتماع والمشتغلين به داخل البلدان المغاربية. أي موقع كل منهما داخل النسق الاجتماعي العام مقارنة مع العلوم الأخرى والمختصين فيها. وأصدق مرادف للمكانة بالنسبة لدراسات هذه هي السمعة.
- ### 2- الدور:

هو مجموعة من أغطا السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز. وبما أن الفرد يحتل عدة مراكز في مجتمعه فإنه يقوم بعدة أدوار ولكن على التوالي، بمعنى أنه في حالة القيام بالدور المصاحب لمركز الأب، تكون الأدوار الأخرى المصاحبة لمركز الزوج المدرس والشاب في حالة كمن. هو مجموعة من أغطا السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدد. ولذلك تنقسم الأدوار إلى قسمين:
أدوار نشطة (rôles actifs) وهي أغطا السلوك التي يقوم بها الشخص صاحب المركز اغدد في لحظة معينة، وأدوار كامنة (rôles latents) وهي تلك الأدوار التي لا يؤديها الفرد في لحظة معينة لأن الوقت المناسب لم يأت بعد. (1)

1-2-3- محمد عاطف عيث، قاموس علم الاجتماع، مصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989، ص 472.

4-5- ديبكن متشال، معجم علم الاجتماع، (ترجمة إحسان محمد الحسن)، لبنان دار الطليعة، 1986، ص 210.

6- Dictionnaire des termes de la sociologie, coll. Flash, éd. Marabout, Allier, Belgique 1991, p.82

7- Grawitz (M.), lexique des sciences sociales. 5ème édition, ed. Dalloz, Paris 1991, p364

8- عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الثقافية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص 243.

و تختلف الأدوار التي يقوم بها الفرد فنجد بعضها مفروضة عليه و بعضها إختيارية و تسمى بالجبر و الإختيار و كذلك تختلف الأدوار الإجتماعية في شمولها ، في الأهمية و الشهرة ، في الصعوبة و السهولة و كذلك تختلف في استمرارها أو دوامها... (1) كما يعني الدور : السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب الدور الإجتماعي ، و لكل دور مجموعة واجبات و حقوق إجتماعية معينة، فواجبات الدور هي: مجموعة التصرفات التي يقوم بها لاعب الدور الإجتماعي أثناء تصرفاته و علاقته بالآخرين ، و حقوق الدور هي الإمتيازات و المكافآت التي تقدم لشاغل الدور بعد قيامه بالواجبات المتوقعة منه. (2)

إن مصطلح الدور يعني النماذج الثقافية المتعلقة بمكانة معينة و هو يشمل : المواقف ، و القيم ، و السلوك المعارف عليها في المجتمع لكل شخص يشغل مكانة معينة و لهذا نجد "سرجان" (sergent) يقول بأن دور أي شخص هو نموذج أو نوع من السلوك الإجتماعي الذي يخصه ، مقابل وضعية و التزامات و توقعات أفراد جماعته. (3)

كما أن الدور هو الجانب الديناميكي للمكانة. (4)

أما علي محمد فؤاد فيقول بأنه: "ما يتوقعه أفراد الجهاز من عضو منهم في الموقف المعين". (5)

و هو : النشاط الذي يقوم به شخص ما في موقف معين. (6)

و يعني كذلك مجموعة من الأساليب المعتادة في عمل أشياء معينة أو يناجز وظائف محددة في موقف إجتماعي ما. (7) و بعد هذا السرد السريع لبعض التعاريف الخاصة بالدور يمكن القول بأن الدور بالنسبة لدراسنا هذه يعني مجمل الإسعدادات و المعايير الخاصة بمكانة ما تسمح لصاحبها القيام ببعض المهام داخل البناء الإجتماعي. حيث أن الدور المنوط بالمشغل بعلم الإجتماع يختلف كل الإختلاف عن الدور الخاص مثلا-بالسياسي أو الصحافي-و هذا الدور أو الإسعداد قد إكتسبه صاحبه عن طريق التكوين و الخبرة ، و تحقيقه مرتبط بمجملته من الشروط ، سواء تلك المتعلقة بصاحب الدور-أي عالم الإجتماع-أو المؤسسات المكونة للبناء الإجتماعي ككل.

و المكانة الإجتماعية هي التي تحدد الدور و قيمته. فبالنسبة إلى علم الإجتماع و المشغلين به داخل المغرب العربي فدور كل من العلم و القائمين عليه محدد بهذه المكانة ، فإذا كانت المكانة مرموقة فإن هذا يعني بأن هذا العلم و المشغلين به يؤدون دورهم بصفة كاملة ، و على أحسن وجه ، و إذا كانت المكانة متدنية ، فهذا يرجع إلى الدور الذي يؤديه هذا العلم و الساهرون عليه بالإضافة إلى البيئة و الظروف التي ينشطان فيها.

1-طلعت همام، مين و جيم في علم النفس الإجتماعي، بيروت، دار عمار، مؤسسة الرسالة 1989 ص ص 64-65

2-ديكن ميتشال، مرجع سبق ذكره، ص 117

3-Kleinberg (o.), *Psychologie sociale*, coll PUF, Paris, 1967 p.410

4-Op. cit.p.410

5-فؤاد أحمد ع. *علم الإجتماع الريفي*، بيروت ، دار النهضة العربية 1981 ، ص 26

6-ريتون بودون، بوريكو، المعجم النقدي لعلم الإجتماع ، (ترجمة سليم حداد)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 288.

7-عبد الرزاق جلبي، دراسات في المجتمع و الثقافة، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1989، ص.15.

3- الإغتراب (Aliénation)

يستخدم مصطلح الإغتراب استخدامات متعددة تختلف باختلاف مجال الدراسة ، وقد شاع استخدامه في الوقت الحاضر في الفلسفة، و اللاهوت ، والقانون ، والطب النفسي ، فضلا عن استخدامه في علم الاجتماع و الإقتصاد.(1)

وفي هذه الدراسة لا يهمننا التفسير الذي أعطاه كارل ماركس لهذا المصطلح و ذلك لكونه إقتصرا فقط على شكل من أشكال الإغتراب ، و هو الإغتراب عن العمل عند دخول العمال في علاقات الإنتاج.

و يستخدم هذا المصطلح الآن في العلوم الاجتماعية بمعان عديدة أبرزها ما كتبه "سيمان" (Seeman) في مقال له عن مفهوم الإغتراب ، ميز فيه بين خمسة استخدامات لهذا المصطلح. فهناك أولا:

إنعدام القوة (Absence de Force) الذي يعني شعور الفرد بأنه ليست لديه لبقدرته على التأثير في المواقف الاجتماعية المحيطة به. و ثانيا فقدان المعنى (La perte de signification) الذي يتضمن عجز الفرد عن الوصول إلى قرار ، أو معرفة ما ينبغي أن يفعله أو إدراك ما يجب أن يعتقد موجهها لسلوكه . و ثالثا فقدان المعايير (Anomie) و هو لجوء الفرد إلى استخدام أساليب غير مشروعة ، و غير موافق عليها اجتماعيا لتحقيق أهدافه . و رابعا العزلة (L'isolement) و معناها انفصال الفرد عن تيار الثقافة السائدة ، و تبني مبادئ أو مفاهيم مختلفة ، مما يجعله غير قادر على مسايرة الأوضاع القائمة . و خامسا الذات وهي إدراك الفرد بأنه أصبح مغزبا حتى عن ذاته.(2)

و في قاموس الألفاظ السوسولوجية نجد أن هناك مدرستين قد إهتمتا بهذا المصطلح. حيث نجد أن في السوسولوجيا الوظيفية للإغتراب خمسة أبعاد و هي تلك الأبعاد التي سبق ذكرها أعلاه ، بينما النظرية الفعلية ترى بأن للإغتراب ثلاث حالات هي:

أ- استغلال طبقة اجتماعية من طرف طبقة اجتماعية أخرى .

ب- الكبت الناتج عن عدم الاندماج داخل النسق التنظيمي للعمل.

ج- الإغتراب هو ظاهرة مرتبطة بسير المجتمع ، حيث أنه في هذا الأخير الإنسان كليا- بما فيه حياته الشخصية و استهلاكه- في خدمة مجموعات إقتصادية و سياسية كبرى ، زيادة على ذلك خدمة الاندماج الكلي داخل المجتمعات ذات الأنظمة التسلطية (3).

كما أن الإغتراب هو الحالة السيكو-إجتماعية التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله غريبا و بعيدا عن بعض نواحي واقعه الإجتماعي(4).

أما العالم "إريك فروم" (Erich Fromm) في كتابه " المجتمع السوي" (La société saine) الذي نشر سنة 1955 فيعرف الإغتراب أنه " تلك الحالة التي لا يشعر الإنسان أنه المالك الحقيقي لثرواته و طاقاته ، بل يشعر أنه كائن ضعيف يعتمد كيانه على وجود قوى خارجية لا تمت لذاتيته بصلته(5).

و عليه يعني الإغتراب بالنسبة لهذه الدراسة - وضع و آفاق علم الاجتماع في المغرب العربي- تلك الحالة من الضياع التي يتواجد فيها المشتغلون بهذا العلم ، أي حالة الضعف و القهر و الإقصاء .

1-محمد عاطف غيث، مرجع سبق ذكره ، ص 20

2- نفس المرجع، ص 21

3-Dictionnaire des termes de la sociologie, op.cit.p.12

4-دينكن ميتشال، مرجع سبق ذكره ، ص.18

5-نفس المرجع ، ص.19

و هذه الحالة ناتجة عن العداء الذي تكنه أنظمة هذه البلدان لهذا العلم و المشتغلين به ، بالإضافة إلى فقدان الثقة في النفس و الآمال لعلماء الاجتماع المغاربة و استسلامهم للأمر الواقع و المتمثل في التغريب و الإقصاء . كما أن استعمال هذا المصطلح لم يأت عن طريق الصدفة ، بل جاء نتيجة للقراءات المكثفة حول الموضوع و الدراسات الأولية الميدانية .

4- الإيديولوجيا :

هي نسق من المعتقدات و المفاهيم (واقعية و معيارية) يسعى إلى تفسير ظواهر إجتماعية معقدة من خلال منظور يوجه و ييسر الاختيارات السياسية و الإجتماعية للأفراد و الجماعات . و هذا ما يمكن وصفه بالمعنى الحيادي للمصطلح.(1) أو هي نظام من الأفكار المتداخلة (كالمعتقدات و التقاليد ، و المبادئ و الأساطير) التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما و تعكس مصالحها و اهتماماتها الإجتماعية و الأخلاقية و الدينية ، و السياسية ، و الإقتصادية ، و النظامية و تبررها في نفس الوقت.(2) و الإيديولوجيات في رأي كل من "ماركس و أنجلس" تمثل صوراً من الوعي الزائف، وهي أفكار مضللة و أوهام ليس لها وجود حقيقي ، كما أنها تقف في مواجهة النظريات العلمية.(3)

هذا و تعبر الإيديولوجيا بصورة عامة عن أفكار يعجز العلم الموضوعي البرهان على حقيقتها ، لكن قوة هذه الأفكار تظهر من خلال نعمتها العاطفية و تكتيكها المخرب للجمهير ، و الذي يتناسب مع الحدث الإجتماعي الذي ترمي إلى القيام به .(4) و يحدد كارل مانهايم (Karl Mannheim) معنى الإيديولوجيا في كتابه الإيديولوجيا و الطوبائية فيقول بأنها الأفكار المشوهة التي تطلقها الطبقة الحاكمة لتحافظ على النظام الإجتماعي الحالي أو النظام الإجتماعي السابق ، أو هي التعبير الفكري لجماعة من الجماعات ، و هذا التعبير يساعدها على تحقيق أهدافها و طموحاتها... الخ

و حسب مانهايم دائماً، فالإيديولوجيا هي كلمة معاكسة للطوبائية و التي يعني بها المثالية أو العمل من أجل المجموع.(5) و في نفس الكتاب لكارل مانهايم ، نجد يقول : " إن كل الأنساق الفكرية التي تهدف بصورة رئيسية إلى الدفاع عن الوضع الراهن ، و إيجاد التبريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة تسمى إيديولوجيا ، و هي أنظمة ثابتة و دفاعية."(6) فيما يخص بحثنا هذا حول "واقع علم الاجتماع بالمغرب العربي" نجد أن مصطلح الإيديولوجيا يحتل مكانة هامة ، لكون أنا وضعنا فرضية كاملة حول إشكالية التحيز الإيديولوجي للمشتغلين بهذا العلم و انعكاساته على وضعية هذا العلم. فالتحيز الإيديولوجي يعني بالنسبة لدراستنا هذه خدمة مجموعة من الأفكار و المعتقدات على حساب المعرفة السوسيولوجية، و هذا يتبنى أفكار الأنظمة القائمة أو النخبة الحاكمة داخل هذه الدول بغية التقرب منها لخدمة المصالح الشخصية و إعلاء أفكار سواء الطبقة الحاكمة أو الجهات المولع بها(سواء كانت داخلية أو أجنبية) أو حتى الأفكار الشخصية. و هذا ما سوف نبينه في الفصول اللاحقة عندما نتطرق إلى الممارسة السوسيولوجية داخل كل من تونس ، المغرب ، و الجزائر.

1-محمد عاطف غيث ، مرجع سبق ذكره، ص 234

2،3-نفس المرجع ، ص 234

4-دينكن ميتشال ، مرجع سبق ذكره،ص 231

5-نفس المرجع، ص 132

6-محمد عاطف غيث ، مرجع سبق ذكره، ص 235

5- الحاجات: بالنسبة لهذا المصطلح فقد فرض نفسه علينا منذ أن وضعنا الفرضية الثالثة والتي مفادها أن وضعية علم الاجتماع داخل المغرب العربي مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمشتغلين بهذا العلم . و عليه فالحاجات (besoins) تعني : " إفتقار إلى شيء ما ، إذا وجد حقق الإشباع و الرضى و الإرتياح للكائن... . و الحاجات توجه سلوك الكائن الحي سعياً لإشباعها، كما يتوقف كثير من خصائص الشخصية على حاجات الفرد و مدى إشباع هذه الحاجات. " (1)

عندما نتكلم عن الحاجة يظهر لنا مفهومان أساسيان تتركب منهما الحاجات ، وهما: الندرة و الوفرة .

كما أن الحاجة تعني حالة من التوتر أو عدم الإشباع يشعر بها فرد معين . و تدفعه إلى التصرف متوجها نحو الهدف الذي يعتقد أنه سوف يحقق له الإشباع. (2)

و تنقسم الحاجات إلى:

أ- الحاجات السيكولوجية الاجتماعية: كالحاجة إلى التضحية بالذات من أجل الجماعة، الحاجة إلى الإعتراف الشخصي، الحاجة إلى العاطفة، الحاجة إلى الإستقلال...إلخ.

ب- الحاجات الفسيولوجية (الحاجات الأولية) مثل الجوع، العطش، الجنس،...إلخ.

كما أن الحاجة الاجتماعية يتعلمها الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. (3)

و تجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة هذا المصطلح كبيرة جدا بالنسبة لدراسنا هذه ، حيث أن الحاجات هي التي تحرك الأفراد و الكل يسعى إلى تليتها، و لا يمكن للفرد العيش دون إشباع حاجاته المختلفة.

فبالنسبة للمشتغلين بعلم الاجتماع - و هم كباقي الأفراد الآخرين المشكلين للبناء الاجتماعي- تلبية الحاجات أمر ضروري للإنتاج و الإبتكار في الحقل السوسولوجي . فإذا حرّموا من تلبية هذه الحاجات الضرورية - لكي لا نقول الكماليات- فإنه يستحيل عليهم التفكير في التنظير و لتجديد و الإبتكار . بل أبعد من هذا ، فهناك من يتوجه إلى بعض الجهات و منها النظام القائم لبيع خدماته بغية ضمان لقمة العيش ، و هذا ما ينعكس سلبا على مستقبل هذا العلم ، بل على مصيره ككل . و قد بينت العديد من الدراسات و البحوث أن في الدول المختلفة ، و على رأسها بلدان المغرب العربي ، أن العلماء و الباحثين يبيعون أفكارهم و إنتاجهم المعرفي للأجانب مقابل بعض الدولارات.

و ما وضعية علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية إلا إنعكاس لإنعدام تلبية الحاجات الضرورية للمشتغلين بهذا العلم و دفعهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى بيع أفكارهم مقابل تلبية هذه الحاجات.

الإتصال (Communication):

كذلك هذا المصطلح قد جاء في الفرضية الرابعة و الخاصة بغياب الإتصال و المنافسة ما بين المشتغلين بعلم الاجتماع داخل البلدان المغاربية و انعكاساتها على وضعية هذا العلم .

و لما كان الإتصال من المفاهيم التي فرضت نفسها على دراستنا هذه فنسعى هنا إلى إعطاء بعض التعاريف الخاصة به.

يعني الإتصال : إنتقال المعلومات ، أو الأفكار ، أو الإتجاهات ، أو العواطف من شخص أو جماعة إلى شخص أو جماعة أخرى من خلال الرموز... و الإتصال هو أساس كل تفاعل إجتماعي، فهو يمكننا من نقل معارفنا، و ييسر التفاهم بين الأفراد. (4)

1- حامد زهران ، علم النفس الإجتماعي، القاهرة، 1984 ، عالم الكتاب، ط2 ، ص. 103-104

2- عاطف غيث، مرجع سبق ذكره، ص 301

3- عاطف غيث، مرجع سبق ذكره ، ص. 301.

4- نفس المرجع ، ص. 71-72

أما المعنى العام للإتصال فهو: "الدخول في علاقات مع الغير إلا أن هذا المصطلح - أي الإتصال - قد تعقد مع ظهور علم السيرنيتيكا و نظرية الإعلام". (1)

كما يفهم من مصطلح الإتصال: إيصال معلومات من عند مرسل إلى مستقبل بهدف الإيصال عن طريق شبكة نظام واع (système conscient) أو غير واع (inconscient) لنظم معرفية أو عاطفية. (2)

و نقصد بالإتصال في هذه الدراسة تلك العملية التفاعلية التي بفضلها يستطيع المشغولون بعلم الإجماع داخل البلدان المغاربية الدخول في علاقات مثمرة و هادفة تسمح لهم بتبادل الآراء و الأفكار و المعلومات . وهذا لا يتأتى إلا بالقضاء على العوائق و الحواجز السياسية و المذهبية ، وخاصة البيروقراطية.

و يمكن لتبادل الزيارات و البعثات و الندوات و المؤتمرات ما بين هذه الدول أن تشكل العامل الفعال في ضمان دخول المشغولين بهذا العلم في علاقات معرفية تسمح لهم بتبادل الخبرات و المعلومات ، وهذا ما يساهم في التقارب بينهم و النهضة بهذا العلم داخل هذه البلدان.

القهر:

إنطلاقا من الدراسة الميدانية الأولية و التي سمحت لنا بالوصول إلى نتيجة مفادها أن أغلبية المشغولين بعلم الإجماع داخل البلدان المغاربية يشكون من القهر ، ضف إلى ذلك القراءات المتعددة و المتنوعة حول موضوع علم الإجماع داخل الأقطار العربية و التي أكدت لنا ما توصلنا إليه في الدراسة الميدانية و الخاص بموضوع القهر و الضبط داخل هذه المجتمعات ، و معاناة المشغولين بهذا العلم؛ فقد إرتأينا هنا أن نقدم بعض التعريف و التوضيحات الخاصة بالموضوع -أو بالأحرى- مصطلح قهر المشغولين بعلم الإجماع داخل هذه البلدان.

و قد بينت الندوة التي أجريت في تونس تحت عنوان " نحو علم إجماع عربي : علم الإجماع و المشكلات العربية الراهنة " سنة 1986 أن أغلبية المتدخلين أشاروا بجمرة إلى المعاناة و القهر الذين يعرضهما المشغول بعلم الإجماع داخل الأقطار العربية . وليست الندوة الوحيدة التي يشار فيها إلى القهر ضد علم الإجماع و المشغولين فيه داخل الأقطار العربية بل أغليتها مثل ندوة أبوظبي، و ندوة الكويت ، و حتى ندوة الجزائر...

فمن أشكال القهر نجد أن المشغولين داخل هذه البلدان يعانون العزل و الإقصاء و التهميش (marginalisation) ، حيث لا يسمح لمن يعارض النظام القائم بالإدلاء بآراءه و تصورات.

و القهر بالنسبة لدراسنا هذه يعني جلّ المعاناة و الحرمان بما فيها الإقصاء و العزل بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد من طرف الجهات الرسمية . والقهر يجعل الفرد يعيش نوعا من العربة و اللاقيمة و التخبط المستمر والدائم في دائرة الخوف و الحذر . القهر هو : فرض النظام و الضبط على سلوك الأشخاص و الجماعات عن طريق قوى خافية ، سواء عن طريق القوة أو العنف ، أو التهديد. و هناك أشكال مختلفة للقهر، مثل القهر الفيزيقي ، و الصور الشرعية و غير الشرعية. (3) كذلك يعني القهر استعمال القوة لفرض القيود الإجتماعية التي أصبحت غير مرغوب فيها . (4) ويشير هذا المصطلح إلى علاقة الطاعة حيث لا وجود لأي إختيار. (5)

1- Grawitz (M.),op cit. p.71

2-op cit. p.71

4-op cit. p.66

5-op cit .p.66

3-عاطف غيث، مرجع سبق ذكره ، ص.66

كما أن القهر لا يعني دوما اللجوء إلى ممارسة العنف الجسدي ، بل يمكن أن يتخذ العديد من من الأشكال و الصور ، فمثلا الحرمان عن التعبير عن المواقف والآراء هو شكل من أشكال القهر التي يعاني منها الأفراد داخل المجتمعات غير الديمقراطية ، فهناك ما يسمى بالقهر الرمزي و هو الشكل الذي يعانيه العديد من الباحثين و المفكرين داخل الأنظمة الرجعية . و هذا النوع من الممارسة يقضي على طموحات و تطلعات الأفراد داخل هذه المجتمعات ، و التوجيه للسلوك و الأفكار وفق ما تريده الأنظمة داخل هذه الدول هو شكل من أشكال القهر و المعاناة التي يتلقاها.

الدراسات السابقة :

1- في الجزائر :

تعتبر مسألة علم الاجتماع المغربي من المسائل التي لم تنل القسط الأوفر من الاهتمامات ، وهذا ربما يعود إلى عدم إيمان البعض بهذا الموضوع أو إلى صعوبة تناوله . إلا أنه إذا عدنا إلى ما كتب في الجزائر حول موضوعات لوجيا المغاربية ، نجد أن الدكتور عبدالغني مغربي هو أول عالم إجتماع جزائري قد تناول هذه المسألة بمجدية ، وهذا منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة.

الدراسة الأولى:

أ- يعتبر عمله المعنون "الفكر الإجتماعي عند ابن خلدون" الذي صدر سنة 1971 أول عمل يندرج في المشروع السوسولوجي الكبير و المتمثل في وضع اللبنة الأولى و الأساسية للمدرسة السوسولوجية المغاربية . و يظهر هذا صراحة في عمله المتميز و المنفرد و الذي حاول فيه إظهار و بناء علم إجتماع مغاربي إعتقادا على المنظومة الفكرية الخلدونية من جهة ، و التراث العالمي السوسولوجي من جهة أخرى ؛ أي القيام بانتقاء ما هو صالح من التجربة الخلدونية و مزجه مع ما هو نافع من التجربة السوسولوجية الغربية . و هذه المحاولة عملت على إعادة قراءة الفكر السوسولوجي الخلدوني بنظرات جزائرية مغاربية ، متشعبة بالروح العلمية و الموضوعية . و هذا ما لا نجده عند أغلبية الذين تعرضوا إلى أعمال ابن خلدون وهذا ما دفع إلى تصنيف الذين قرأوا ابن خلدون إلى أربعة أصناف (1) وهي:

الصف الأول مثل أنواعا من " القراءة المحافظة " التي إعتبرت ابن خلدون أداة من الأدوات للدفاع عن الذات في مواجهة " الآخر " ، ولإثبات الذات في مرحلة تتميز بالضعف و الإثلال . إذن فهو جزء من " النخوة العربية " و هذا النمط من القراءة يكاد يكون مهيمنا على القراءات الخلدونية.

الصف الثاني أفتن خاصة بالبحث في تأويل الخطاب الخلدوني ، و إيجاد تأويلات له ، قد تستجيب ، و لا تستجيب حاجة النص . إنها قراءة يمكن تسميتها بالقراءة التأويلية التي تختلف تماما عن تفسير التاريخ . فالتأويل حركة إعتباطية في مجملها ، عكس التفسير الذي يفترض منطقا معينا ، و منهجية محددة ، على الأقل ، للشرح و التحليل . فهو نوع من التعليق على التعليق . أما الصف الثالث ، فتمثله أجيال المستشرقين و القراء الأوروبيين الذين بحثوا في الخطاب الخلدوني عن موطىء قدم لقراءة المغرب العربي ، قراءة تستجيب لنظرياتهم المعاصرة ، وهكذا تحوّل الخطاب الخلدوني إلى حقل للتجارب .

و الصف الرابع يسعى إلى إبراز حدود الخطاب الخلدوني و علاقته بالحقل الثقافي و الفكري لعصره ، و إلى تنحية جانب القدسية عن هذا الخطاب ، باعتباره نصا يمثل عصرا من العصور ، و مرحلة من المراحل .

1- المنصف وناس ، الخطاب العربي : الحدود و التناقضات ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، 1992 ، ص ، ص 34-35

إن اغتلت لكتاب " الفكر الإجتماعي عند ابن خلدون " للدكتور عبد الغني مغربي يستتج أن هذا العمل يندرج في الصنف الرابع والتميز الذي وضعه المنصف وناس ، حيث عمل عبد الغني مغربي و لأول مرة في تاريخ السوسولوجيا العربية عامة و المغاربية خاصة إلى التحليل المنهجي و الإستمولوجي المركز لأعمال ابن خلدون و ذلك لإستخراج المفاهيم الديناميكية و المنهجية الملائمة من المنظومة الخلدونية .

و بالفعل فقد توصل إلى استخراج هذه المنهجية و المتمثلة أساسا في الموضوعية ، " إستكار الأفكار البعيدة كل البعد عن التطبيق العلمي بحكم الواقع ، لأن هدفها المقصود أو غير المقصود ، هو أن تحجب الواقع و الحقيقة." (1)

و هذا أول شرط منهجي للعالم أن يتحلى به عند القيام بأي نشاط علمي . كما أننا نجد أن ابن خلدون بهذه الفكرة قد سبق العديد من رواد هذا العلم في الغرب.

و هذه القاعدة العلمية تعتبر كما يقول عبد الغني مغربي "قاعدة ذات أهمية كبرى" يمكن بفضلها إخراج علم الإجتماع داخل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة ، نظرا لطغيان النزعة الذاتية و المصالح الشخصية الضيقة لدى المشتغلين بهذا العلم داخل هذه الدول.

و من القاعد العلمية و المنهجية الأخرى التي توصل إليها عبد الغني مغربي و التي في نظرنا تعتبر كذلك من القواعد الأساسية في وضع علم إجتماع مغاربي قادر على فهم الأوضاع الإجتماعية و التفاعل معها ، وهي "جدلية " الفكر-و الواقع" (2) و التي يكون بفضلها ابن خلدون قد بين مهام السوسولوجيا و المشتغلين بها، و المتمثلة في التعامل مع الواقع بكل أبعاده و ذلك لفهمه فهما دقيقا، و هذا للأسف غير مطبق من طرف أغلبية المشتغلين بهذا العلم داخل بلدانا ، بل أبعد من هذا نجد أن البعض يصرح علانية أنه لم يستطع فهم المجتمع الذي ينتمي إليه.

فكيف يمكن له فهم مجتمعه و هو بعيد كل البعد عنه، يدرسه من الخارج و بأدوات أجنبية و رؤية مستوردة ؟

كما أن فشل هؤلاء المشتغلين بهذا العلم في فهم مجتمعاتهم يرجع أساسا إلى تعنتهم في إرغام الواقع على التجاوب مع النظريات و التحليلات المستوردة.

فالمعرفة الحقيقية، كما يقول عبد الغني مغربي هي تلك التي تعبر عن الوجود نفسه. (3)

و من القواعد الأساسية كذلك التي استخلصها عبد الغني مغربي من دراسته للمنظومة الخلدونية قيمة التاريخ في فهم الواقعات الإجتماعية ، و هذه القضية تعتبر من أهم القواعد. كذلك إذا أردنا فعلا بناء علم اجتماع مغاربي ، إذ لا يمكن فهم هذه المجتمعات و وضع مشاريع و محططات دون معرفة ماضيها بكل أبعاده ، سواء الماضي البعيد أو القريب . و في هذا السياق يقول دائما نفس الباحث-عبد الغني مغربي- فإن علم الاجتماع ، متى فهم بهذا المعنى-يقصد الباحث هنا الفهم التجريدي للظواهر الإجتماعية- لا يفسح أي مكان للتاريخ الذي بدونه يصبح كل نظام إجتماعي عبارة عن وهم. (4)

و بعد النقد الذي وجهه عبد الغني مغربي لكونت ، دوركايم ، و كلود ليفي ستروس يصل إلى نتيجة مفادها أن الكوزمولوجيا العلمية الوحيدة التي تنطوي في نظرنا على تشابه كبير حقيقي و رؤية ابن خلدون هي الكوزمولوجيا العلمية لكارل ماركس الذي حين شاهد تفكك و تجزئة العلم الإجتماعي عارض ذلك معارضة شديدة . و أنه لا يعارض كذلك فصل الإقتصاد السياسي عن التاريخ ، و عن علم الاجتماع .

1-عبد الغني مغربي ، الفكر الإجتماعي عند ابن خلدون ، (تعريب محمد الشريف بن دالي حسين)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1988، ص.86

2-نفس المرجع ، ص.86

3-نفس المرجع ، ص.83

4-نفس المرجع ، ص.94

و بالنسبة لإبن خلدون كما هو الشأن بالنسبة لكارل ماركس فإنه لا يتحتم على من يريد أن يدرس علميا-لا إيديولوجيا- واقعة من وقائع النظام الإجتماعي سواء أ كانت مرتبطة بالماضي أم الحاضر أن يضعها في إطارها التاريخي و المكاني فقط ، ولكنه يعين عليه كذلك أن يربط بينها و بين وقائع إجتماعية أخرى (بالمعنى الواسع). (1)

و من خلال هذا القول نفهم مدى أهمية دراسة الوقائع الإجتماعية من كل أبعادها و ذلك بتطبيق مبدأ الشمولية و هو الأمر الذي تقريبا ينعدم في الدراسات السوسولوجية عندنا ، و لهذا كانت النتائج المتوصل إليها نتائج ناقصة مبتورة عن سياقها: سواء الثقافي، الإجتماعي، الإقتصادي...إلخ.

هذه بعض القواعد و الأسس المنهجية التي استطاع عبد الغني مغربي أن يتوصل إليها بقراءته و تحليله لمقدمة ابن خلدون، و التي يمكن أن تشكل أهم القواعد و الأسس الممكنة للإنطلاق منها لبناء علم إجتماع مغربي. و نكرر هنا أننا من قرائنا لعمل عبد الغني مغربي لم نتطرق إلى كل الأسس و القواعد المنهجية التي استبطنها هذا الأخير من خلال قرائته و تحليلاته لمقدمة ابن خلدون ، و هذا لأسباب منهجية .

الدراسة الثانية:

في إطار كذلك المشروع الخاص بإحداث مدرسة سوسولوجية مغربية نجد كذلك أن عبد الغني مغربي و الذي ترأس فرقته بحث بمعهد علم الإجتماع بالعاصمة و التي كان من بين أعضائها عبد العزيز رأس المال قد تعرّض لموضوع شديد الأهمية بالنسبة لهذا المشروع ، وهو يحمل عنوان :
"الأطر النظرية للممارسة السوسولوجية".

هذا البحث تناول بالدراسة حوالي "20" عملا أكاديميا لباحثين جزائريين و مغاربة ، و عرب ، من خلال محاولة إقتراب نظري، و معرفي ، تناول تعدادا نظاميا لتكوين المؤلف ، و مهنته ، و الموضوع و الإشكالية ، و النظريات التي طرحها ، و المناهج و التقنيات التي استعملها، و أخيرا المصادر ، و المراجع التي إعتد عليها . و هذا يشكل المحور الأول ، أما المحور الثاني ، فهو بحث ميداني لمعرفة إنطباعات الأساتذة و الطلبة حول العلاقة بين النظريات السوسولوجية و التطبيق .(2)

الدراسة الثالثة:

و المتمثلة في المشروع الذي يسعى عبد الغني مغربي إلى تجسيده و المعنون:

Etude analytique et critique du rapport Universalité-spécificité en sciences sociales (contribution à l'institution d'une sociologie algérienne et maghrébine.*

و هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها في العالم العربي عامة و المغربي خاصة .فبالرغم من أننا خصصنا فصلا كاملا لقضية العالمية و الخصوصية في علم الإجتماع و التحليل و النقد للعديد من المراجع التي حاولت أن تتطرق إلى عنصر من هذا الموضوع ، فإننا لم نعتز على دراسة مسّت هذه القضية ، و نذكر هنا المحاولة الجدية لعبد الوهاب بوحديّة في كتابه المعنون: " Quêtes sociologiques " و الذي تعرّض فيه لبعض القضايا و العناصر المتعلقة بموضوع الخصوصية و العالمية في علم الإجتماع و لكن ليس بإسهاب و تعمق !

1- نفس المرجع ، ص. 94

2- عبد الغني مغربي ، الأطر النظرية للممارسة السوسولوجية، مجلة بحث ، العدد 1، جامعة الجزائر 1992-1993 ، ص. 29

*-Voir Annuaire régional partiel des enseignants-chercheurs, Universités et établissements de l'enseignement supérieur de la région centre , M.E.R.R.S,A U A/OPU Alger 1998,p.321

الدراسة الرابعة:

2- دراسة « L'Algérie des anthropologues » وهي الدراسة التي قام بها كل من (Vatin) و(Leca) وتكمن أهميتها في كونها قد تعرضت إلى الممارسة السوسولوجية في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب بشكل يختلف كل الاختلاف مع تلك الدراسات التي سبق وأن عرضناها في عملنا هذا.

فقد إنصبَّ إهتمام الباحثين "لوكا" (Leca) و"فاتن" (Vatin) في التركيز على مرحلة ما قبل السوسولوجية (أي الدراسات الإستكشافية، الدراسات الإثنوغرافيا والإثنولوجية، وكذلك الأنثروبولوجية) وهذا النوع من الدراسات إنتشر خاصة في المرحلة الإستعمارية وهو ما يسمى بالسوسولوجيا الكولونيالية. حاول أصحاب هذه الدراسة تقديم هذه الدراسات كما جاءت دون إعطاء أي موقف أو نقد تجاهها. كما إحتوت الدراسة في المحور الأخير منها على بعض الأعمال السوسولوجية لعلماء جزائريين وأجانب. ونفس الملاحظة يمكن إدراجها هنا وهي غياب التحليل والنقد لهذه الأعمال والإكتفاء بسردها كما جاءت على لسان أصحابها. ومن إيجابيات هذه الدراسة:

- غزارة المعلومات التاريخية الخاصة بالحقبة الإستعمارية وتوظيف العلوم الإجتماعية بشكل عام و علم الإجتماع بشكل خاص في خدمة المشروع الكولونيالي. وهذا ما يبين بوضوح الخطورة التي تميزت بها هذه العلوم ودورها في تلك المرحلة الحاسمة بالنسبة للبلدان المغاربية.

- وساهمت هذه الدراسة كذلك في ضبط وتحديد السيرورة التاريخية للعلوم الإجتماعية في هذه البلدان خلال الفترة الإستعمارية خاصة.

- كما يمكن العودة إلى هذه الدراسة في التأريخ لهذه العلوم عامة و علم الإجتماع خاصة خلال المرحلة الإستعمارية إلى غاية الإستقلال.

ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي كانت بمثابة المحفز الذي دفعنا إلى تناول هذا الموضوع "واقع وآفاق علم الإجتماع بالمغرب العربي" نجد:

"إن إحدى مشكلات الطلبة- وهذا ينطبق على العديد من الأساتذة في نظرنا بناء على نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها- هو الإكتفاء "بالسمع" عوض القراءة، أي لا تزال الجامعة أسرة التقليد والإعتماد على مرجعيات "عقيمة" أو "عتيقة"، في حين أن علم الإجتماع يشهد "ثورة منهجية" في ميدان العلوم الإنسانية أيضا." (1)

لقد بينت لنا الدراسة الميدانية التي أجريت في كل من تونس، والجزائر، والمغرب أن نسبة معتبرة من المشتغلين بعلم الإجتماع داخل هذه البلدان مازالوا يجهلون ما توصل إليه هذا العلم داخل البلدان المتقدمة، بل أبعد من هذا هناك في البلد الواحد وفي نفس المعهد الكثير من الأساتذة يجهلون تماما أعمال زملائهم، والأمثلة على هذا عديدة.

كذلك من النتائج الهامة لهذه الدراسة نذكر تلك المتعلقة بإشكالية الإتصال وعلاقته بالممارسة السوسولوجية، وهي المسألة التي حظيت في بحثنا مكانة هامة بل سخرت لها فرضية كاملة.

زيادة على هذه النتيجة التي توصل إليها عبد الغني مغربي وفرقة بحثه نذكر قضية اللغة المستعملة من طرف الأساتذة وعلاقتها بالإتصال وهي كذلك مسألة تستحق فعلا الدراسة، حيث بينت دراستنا تحت عنوان "واقع وآفاق علم الإجتماع بالمغرب العربي" أن للغة التي يتحكم فيها المشتغلون بهذا العلم دخل في وضعيته داخل هذه البلدان.

1- نفس المرجع، ص.30-31

و هما ملاحظ تنوع النظريات رغم غياب أهم النظريات المعاصرة كالفعلوية- التفاعلية الرمزية- الأنثوميتودولوجية... الخ .
و من الإنجالي في هذا البرنامج إقحام وحدة " حقول علم الاجتماع " و التي تسمح للطلاب على التعرف على أهم ميادين
علم الاجتماع و تخصصاته كعلم اجتماع العمل، علم الاجتماع الديني، السياسي، العائلي، المرضي ، الثقافي ، التربوي ،
... الخ

هذا بالنسبة لأهم البرامج التي عرفها علم الاجتماع بالنسبة للنسبة الأولى و الثانية، و التي يظهر جليا من خلالها المجهودات
التي بذلت لتعديلها و إثراءها . و خاصة العمل على ضبط الوحدات وفق استراتيجية مدروسة و خاصة تدعيم التكوين
النظري على الطري محددة للطلاب .

الدراسة الخامسة: شروط قيام علم اجتماع عربي حسب الدكتور عبد الرحمن بوزيدة:

يعتبر د عبد الرحمن بوزيدة من بين علماء الاجتماع الجزائريين الأوائل الذين تعرضوا إلى مسألة علم الاجتماع في
الوطن العربي بشكل عام و الجزائر بشكل خاص. و يظهر هذا جليا من خلال أعماله المتنوعة في هذا الميدان سواء منها تلك
المشورة أو غير المشورة. و في هذا المطلب نسلط الضوء على المقال المطول الذي كتبه باللغة الفرنسية و هذا منذ
السنين تحت عنوان: « Les conditions de naissance d'une sociologie arabe ». وقد جاء المقال في عشر
صفحات كاملة مكتوبة بالألة الراقية، إلا أنه لم ينشر إلى يومنا هذا، وقد حصلنا عليه بفضل الدكتور عبد الرحمن بوزيدة
و هذا تدعينا لهذا العمل الذي نحن في صدد إنجازه.

يعتبر هذا العمل دراسة تحليلية نقدية لوضعية هذا العلم داخل العالم العربي. و لهذا الغرض نجد صاحبه قد انتهج طريقة
منهجية دقيقة لتناول هذه المسألة، تمثلت في:

أ-تقديم الأسباب الموضوعية التي دفعت به إلى تناول موضوع علم الاجتماع في الوطن العربي، و هذه الأسباب تمثلت في
الإشكالية المشتركة للبلدان العربية و هذا المبرر نجد عبد الرحمن بوزيدة قد سبق به العديد من الباحثين في مسألة علم
الاجتماع في الوطن العربي و نذكر من بينهم عبد الباسط عبد المعطي صاحب كتاب " اتجاهات نظرية في علم الاجتماع"،
محمد عزت حجازي صاحب " الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي"، و غيره من كبار علماء الاجتماع العرب.
ونجد عبد الرحمن بوزيدة في هذا المجال يقول بأن الدافع إلى تناول هذا الموضوع " لا يعود لحاجيات هذا المقال أو لأسباب
إيديولوجية ما، و لكن نظرا للإشكالية المشتركة بين البلدان العربية و التي يحددهم عبد الله العروي في كتابه " الإيديولوجيا
العربية المعاصرة" في:

-تحديد الأنا مقارنة مع الغير (الغرب)

-علاقة العرب مع ماضيهم.

-البحث عن منهجية تسمح للعرب بمعرفة أنفسهم و العمل.

-و البحث عن وسيلة تعبير ملائمة.⁽¹⁾

1-Bouzida (Abderrahmane) : « Conditions de naissance d'une sociologie arabe », Exposé
dacty, non publié, Faculté de lettres d'Alger. S D P. 1

و بعد التعرض لأسباب اختيار هذا الموضوع نجده ينتقل إلى موضوع ثاني خاص بغياب مدرسة سوسولوجية عربية و فصل ابن خلدون في تأسيس هذا العلم، و في هذا الشأن يقول : " إذا لم توجد الآن مدرسة سوسولوجية عربية بالمعنى العلمي و الحديث، فهذا لم يمنع العديد من علماء الاجتماع عل الإجماع بأن المؤسس الشرعي لعلم الاجتماع هو عبد الرحمن ابن خلدون"¹. ثم تحده بطرح جملة من التساؤلات وهي:

-شروط قيام سوسولوجيا عربية بل خلدونية في القرن الرابع عشر؟

-لماذا المدرسة الخلدونية لم يكن لها مواصلين؟

-وفي الأخير تتساءل عن الشروط الضرورية لنهضة علم الاجتماع العربي.

و للإجابة عن هذه الأسئلة نجد عبد الرحمن بوزيدة ينتقل من فرصة عمل التي وضعها كل من " بورديو" (Bourdieu) ، و" باسرون" (Passeron) في عملهما حول دوركاسيم و كذلك في الكتاب الذي ألفه " بورديو" تحت عنوان: " Le métier de sociologue "

هذه الفرضية تصع أربعة شروط أساسية (و لكن غير كافية حسب د. بوزيدة) لميلاد علم الاجتماع وهي:

1- وجود أزمة اجتماعية

2- وجود مثقفين مهتمين

3- وجود فلسفة مزيدة

4- وجود علوم رصعية في درجة مقبولة من التطور.

و للتأكد من صحة هذه الفرضية نجد عبد الرحمن بوزيدة يعتمد على:

أ- مرجع " إيف لاکوست" (Yves Lacoste) حول ابن خلدون.

ب- مقدمة ابن خلدون.

ج- الإيديولوجية العربية المعاصرة لعبد الله العروي .

د- الميثاق الجزائري.

هـ- تاريخ الجزائر المعاصر ل" روبر أ. جيرون" (Robert A.Giron) .

و- مساهمة العرب في العلوم الإنسانية خلال القرن الماضي.

ثم ينتقل عبد الرحمن بوزيدة إلى التحليل للموضوع حيث يقسم دراسته إلى قسمين و هما:

1- شروط ميلاد علم اجتماع خلدوني.

2- شروط نهضة علم اجتماع عربي (معاصر)

بالنسبة للنقطة الأولى و الخاصة بشروط ميلاد علم اجتماع خلدوني يقسمها بدورها إلى ثلاثة أقسام:

أ- الوضع السياسي للعالم العربي في القرن الرابع عشر، و الذي تميز ب: انقسام العالم العربي الإسلامي إلى دويلات بعد زوال دولة الخلافة الإسلامية.

- دويلات منجوعة شكليا تحت لواء الأتراك السلاجقة.

- الحرب أصبحت ظاهرة عادية، بل أصبحت تشكل الصناعة الأساسية.

- لقنائل مسلحة و مستقلة كليا.

- غياب جيوش نظامية دائمة، الأمر الذي يجعل الاستقرار غير ممكن.

و عليه نستنتج بأن عبد الرحمن جاء في فترة تميزت بالضعف و الانحطاط و اللاستقرار ، بالإضافة إلى التناحرات الدائمة ما بين القبائل. و عليه يتحقق العامل الأول الذي وضعه " بورديو" و الخاص بوجود أزمة اجتماعية و هذا ما يتحقق منه عبد الرحمن بوزيدة في هذه النقطة الأولى.

ب- الوضع الثقافي للعالم العربي في القرن الرابع عشر.

بعد الازدهار الثقافي و العليسي الذي عرفه العالم العربي نجد أن الفترة التي عاش فيها عبد الرحمن لبن خلدون تميزت بالانحطاط الثقافي.

-تدهور الأوضاع الاقتصادية ، الأمر الذي انعكس سلبا على الحياة الثقافية و الفكرية نظرا لغياب الأمن و الاستقرار، و هما أمران أساسيان لاستمرارية الديناميكية التجارية.

-العلو الديني و التطرف.

-علن باب الاجتهاد.

-محاربة العقل و الحركة العقلانية المتمثلة في الفلسفة.

-محاكمة العديد من الفلاسفة و العلماء و اتمام بعضهم بالكفر.

-ظهور مدارس دينية رسمية لمواجهة المنقذين.

-طغيان الانشغالات الدينية على الحياة الفكرية و محاربة كل السحوث الخارجة عن المجال الديني.

-حددت المذاهب بأربعة: المذهب الحنفي، الحنبلي، الشافعي و المالكي.

بالنسبة للمغرب العربي نجد خاضعا كليا للمذهب المالكي. و عليه يتحقق العامل الخاص بالأوضاع الاجتماعية و الثقافية و علاقتها بميلاد سوسولوجيا خلدونية.

ج-اثنال السياسي و الثقافي لابن خلدون: بعد هذا نجد عبد الرحمن بن خلدون يطرح جانبا العوامل التي سماها سلبية و المسئلة في :

1-كون ابن رشد آخر عقلاني عربي قد سبق ابن خلدون بقرنين ، الأمر الذي يجعل تأثيره على هذا الأخير شكلي (problématique).

2-تنصيب سلطان الدين بحيث أصبحت نفوذه جد قوية في المغرب العربي.

-الانحطاط من داخل المجتمع.

-العقلانيين الأواخر الثلاثة العرب كانوا كلهم من المغرب العربي (ابن باجة، ابن طفيل، و ابن رشد) هذا العامل قد ساهم

في حدوث الظاهرة الخلدونية.⁽¹⁾ و عليه يصل د. عبد الرحمن بوزيدة إلى نتيجة و هي :

-الأزمة الاجتماعية يجب أن تكون داخلية بالنسبة لمجتمع غير مستعمر.

-ظهور عالم اجتماع لا يعني بالضرورة ظهور مدرسة سوسولوجية نظرا لكون العوامل التي ساعدت على ظهور هذا العالم يمكن أن تكون ظرفية.⁽²⁾

1-Op. cit. P. 4

2- Op. cit. P. 5

II- شروط نهضة علم اجتماع عربي (معاصر) :

و تطبيقا لفرضية كل من " بورديو" و " باسرون" يصل د. عبد الرحمن بوزيدة إلى أن :

-العالم العربي يعيش أزمة سياسية ثقافية حادة و هذا ما يتماشى مع النقطة الأولى لفرضية كل من " بورديو" و " باسرون" إلا أنه رغم وجود هذه الأزمة تبقى خاضعة لصالة الغرب و الذي بدوره يشكل عاملا خارجيا و هذا ما يناقض القاعدة التي تنطلق منها هذه الفرضية لميلاد علم اجتماع.

و قد وصف د. عبد الرحمن بوزيدة هذين العاملين بالسلبين كونهما يتناقضان مع فرضية بورديو التي انطلق منها و ذلك لأحسا يتناقضان مع القطبين الأخيرتين لهذه الفرضية و المتمثلين في:

- وجود فلسفة محفزة.

- التطور المقبول للعلوم الوضعية.

و حول كيفية تعلم ابن خلدون الفلسفة و باقي العلوم الأخرى يقول عبد الرحمن بوزيدة بأن هذا كان يرجع لخيطة الأسري الذي كانت له نفوذ و مكانة مرموقة في ذلك العهد ، و خاصة كون العديد من أفراد أسرته تقلدوا العديد من المناصب الحساسة. أضف إلى ذلك تتلمذ ابن خلدون على يد (Abelli) و الذي كان بدوره تلميذ لابن رشد. و عليه يمكن القول بأن لجدور ابن خلدون الأندلسية دخل في حصوله على المعارف.

فيما يخص العامل الرابع و الخاص بفرضية " بورديو" و " باسرون" يقول عبد الرحمن بوزيدة أنه : يمكن التأكد منه بسهولة حيث نجد أن ابن خلدون قد شارك في العديد من الأحداث السياسية للمغرب و الأندلس، و لكن مجهوداته باءت بالفشل. إذ بعد مقتل أخيه بتلمسان قرر ترك السياسة.⁽¹⁾

و حول أسباب ظهور علم الاجتماع في بلاد المغرب العربي بدلا من المشرق العربي يقول عبد الرحمن بوزيدة :

-المشرق العربي كان محتلا من طرف كل من التتار و الأتراك ، بينما المغرب العربي لم يكن مستعمرا، الأمر الذي دفع إلى البحث عن أسباب

-بالنسبة للثقفين المهتمين، يقول عبد الرحمن بوزيدة فعلا أنهم بعدين عن الحكم حيث فقط 5 من رؤساء الدول العربية هم خريجي الجامعة و هذا ما يعني فقط نسبة 35% من المثقفين في الحكم، و لكن أغليتهم في المعارضة السياسية.⁽¹⁾

-بالنسبة للعلوم الوضعية يقول عبد الرحمن بوزيدة أن هذا المشكل لم يصبح اليوم أساسيا، حيث أنه رغم أن العلوم الوضعية ليست متقدمة ، إلا أنها تشهد اليوم تطورا ملموسا و أصبح اليوم سهلا الحصول عليها بفضل التقدم الذي حصل في وسائل الإعلام و النشر (استيراد الكتب، أستاذة متعاونين...الخ)⁽²⁾

-فيما يخص النقطة الأخيرة من فرضية بورديو و الخاصة بوجود فلسفة مشجعة فهي غائبة تماما في المجال الثقافي للعالم العربي¹

1- Op. cit. P.9

2- Op. cit. P.9

3- Op. cit. P.9

و عليه يقدم عبد الرحمن بوزيدة معطيات إحصائية تؤكد عدم الاهتمام بعلم الاجتماع داخل البلدان العربية حيث يقول:
- أنه تم نشر في سوريا خلال سنة 58-67 36% من المؤلفات في الاقتصاد السياسي بينما فقط 9% في علم الاجتماع.
و عليه الدراسات السوسولوجية في هذا البلد تمثل 23% من الدراسات الاقتصادية و هذا رغم أن سوريا هي البلد
العربي الذي يعيش أزمة سياسة اجتماعية خانقة، حيث تعرف تقريبا كل سنة انقلابا عسكريا.⁽¹⁾
و تعاقبا على هذا يمكن القول بأن هذه المعطيات رغم أقدميتها تبقى صالحة ، حيث علم الاجتماع داخل هذا البلد مازال
تابعاً لقسم الآداب و التربية و هذا ما أكدته لنا العديد من الزملاء الأساتذة الذين زاروا سوريا.
كذلك رغم الاستقرار السياسي الذي يعرفه هذا البلد إلا أن الأوضاع الاجتماعية مازالت متدهورة و خاصة غياب حرية
التعبير و القهر الممارس من طرف النظام القائم. وهذا ما تتسم به تقريبا كل البلدان العربية سواء في الشرق أو الغرب



1- Op. cit. P.9

مميزات محتوى برامج التدريس:

أ- مرحلة الستينات: في برامج الستينات رغبة واضحة في ربط علم الاجتماع بما يسمى "علوم الإنسان" مع الحرص على إبراز التداخل بين مجالات علم الاجتماع ومثاله والإلحاح على ما لها من بعد تاريخي، وهو مما يدفع إلى التفكير في أنه كان هناك طموح في تدعيم الرؤية الكلية أو الشمولية للإنسان وللظواهر الاجتماعية. (1)

ب- مرحلة السبعينات:

ما اعتبرناه "نزعة إنسانية" في الستينات بدأ يتقلص وراء "إختصاصات" متزايدة في السبعينات: بقي بعض الحرص على رؤية شمولية ومست بعض المجالات في اتجاه الربط بينهما، كما وسعت قائمة الأعلام (بعد حذف أرسطو)، ولكن مع رغبة في التخلص مما قد يبدو غير مميز للإختصاص. (2)

و دائما ثامشيا مع الرغبة الشديدة في التخصصات والإستقلال بين العلوم الاجتماعية نجد في هذه المرحلة أنه "تم إستقلال علم النفس عن علم النفس الإجتماعي و الجغرافيا عن الإقتصاد ... الحرص على الدقة كان على حساب الكلية و الشمولية كروية و بدا وكأنه تراجع في التعددية كمنهج" (3)

كما أصبح لطالب في هذه المرحلة الإختيار ما بين علم الاجتماع الإسلامي أو المغربي دون العربي، بالإضافة إلى "إبقاء دراسة الجغرافيا البشرية و الإقتصادية للمغرب مع حضور متواصل لابن خلدون كإسم عربي و جيد منذ الستينات مع ظهور اللغة العربية كمادة للتدريس" (4)

كما تميزت هذه المرحلة بظهور ما يسمى بعلم إجتماع التنمية . و في هذا المجال نجد الطاهر لبيب يقول: "ظهر لأول مرة علم إجتماع التنمية كمادة مستقلة. هذا بالإضافة إلى مساندة الإقتصاد و الجغرافيا الذين أدرجا مسائل تتصل بالأنظمة الإقتصادية و بدءا يلوحان بفكرة التطور اللامتكافىء عاليا و هي "نفحة" ظهر معها علم إجتماع التنمية -نصا- دون تحديد مضمونه، و لكنها سفضي في الثمانينات إلى اهتمام بارز و مركز بالموضوع.

ج- مرحلة الثمانينات :

تعتبر هذه المرحلة امتداد للمرحلة السابقة ، حيث زاد الإهتمام بموضوع التنمية و أصبح تخصصا يتحصل الطالب على شهادة مسماة بشهادة الدراسات العليا في علم إجتماع التنمية . بالإضافة إلى ظهور علم إجتماع الشغل. إلا أن مفاجأة الثمانينات كانت حضور الغائب العربي؛ فلأول مرة في تاريخ علم الاجتماع في تونس تتسع البرامج للموضوع العربي مع إنساده الإستقلال الذاتي. و الإستقلال الذاتي يعني أن هذه المبادرة التاريخية هي في حدود ما يسمح به الترابط المستمر بين المغرب العربي و الإسلام الذي قام عليه التصور أصلا في الستينات. لهذا يبدو أن حضور العالم العربي كمادة للتدريس مرتبط -نصا- بحجم المساحة التي يحددها التداخل القديم بين هذين الحقلين . و يبدو كذلك أن هذه المساحة لا تسمح باستقرار الموضوع العربي و لا تضمن له الإستقلال التام. (5)

1- نفس المرجع ، ص. 119

2- نفس المرجع ، ص. 119

3- نفس المرجع ، ص. 119

4- نفس المرجع ، ص. 119

5- نفس المرجع ، ص. 120

ثم بعد ذلك ينتقل الباحث إلى ما يتلقاه الطالب من مراجع و لتحقيق هذا الغرض يقوم الطاهر لبيب بدراسة ميدانية لخصر القائمة البيليوغرافية ، فنجده يقول: " أول ما قمنا به إستخراج القوائم البيليوغرافية المقترحة على الطلبة في مواد تدريس علم الإجتماع الأساسية. هذه القوائم ضمت 122 مؤلفا منهم 13 كان لهم حظ الذكر في أكثر من قائمة . أما الأعمال الوارد ذكرها لجميع هؤلاء المؤلفين فعددها 209 مراجع، منها 15 تم ذكرها في أكثر من قائمة .

- توزيع المؤلفين جغرافيا:

إن 122 مؤلفا ذكرتهم البيليوغرافيات المختلفة يتمون أساسا إلى المناطق الجغرافية التالية :

1 - أوروبا الغربية 62 مؤلفا (50.8% من المجموع الكلي) و منهم 50 فرنسيا (أي ما يعادل 40.98%)

2- البلاد العربية: 38 مؤلفا (31%) و منهم 28 من المغرب العربي (أي 22.9%)

3-أمريكا الشمالية: 15 مؤلفا (12.2%)

4-أمريكا اللاتينية: 4 مؤلفين

5-أوروبا الشرقية: مؤلفان اثنان

6-آسيا: مؤلف واحد. (1)

بالنسبة هذه النتائج يظهر جليا مدى سيطرة المؤلفات الغربية على الساحة السوسولوجية التونسية . وهذه الظاهرة لا تخص تونس وحدها بل أغلبية البلدان العربية و على رأسها الجزائر و المغرب . كما نجد المؤلفات المكتوبة باللغة الفرنسية في المقدمة و يليها الكتب المكتوبة بالعربية ، و أخيرا الإنجليزية.

و كخلاصة لهذه الدراسة التي سمحت لنا بالتعرف عن قرب على أهم المراحل التي مر بها تدريس مادة علم الإجتماع في تونس ، و أهم النصوص التي نظمت سير هذا التخصص تماشيا مع متطلبات الساعة. هذا بالإضافة إلى القوائم البيليوغرافية المعتمد عليها من طرف الأساتذة في تدريس علم الإجتماع . و يظهر جليا من هذه الدراسة هيمنة المدرسة السوسولوجية الفرنسية على الساحة السوسولوجية التونسية ، وهذا لغة و مراجع ، حيث تعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للتدريس ، وأن التعريب لم يأت بشماره إلى يومنا هذا !!

ج- المغرب:

لقد تم الإعتماد في عملنا هذا على جملة من الأعمال الخاصة بسير الممارسة السوسولوجية في المغرب . نذكر منها الدراسة التي قام بها عبد الكبير الخطيبي تحت عنوان: "حوصلة للسوسولوجيا في المغرب" من 1912 إلى 1967 ، و هي دراسة نشرت باللغة الفرنسية ؛ بالإضافة إلى الدراسة التي قام بها عمر الطيب تحت عنوان " اجتماع المغربي بين الخطاب الإستشراقي الكلاسيكي و علوم الإنسان الكولونيلية" و التي صدرت في مجلة المستقبل العربي ، العدد 195 ، ماي 1995 . ضف إلى هذا الدراسة المعنونة "بالسوسولوجيا المغربية حوصلة و آفاق"، الصادرة عن كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط 1988 . في هذا البحث نقد للدراسة التي قام بها عبد الصمد الديالمي تحت عنوان: "إشكالية الكتابة السوسولوجية في المغرب: محاولة تركيبية" ، وهي الدراسة التي أقيمت في ندوة: "نحو علم إجتماع عربي".

يبدأ صاحب هذه الدراسة بمقدمة يحاول فيها تبرير إشكالية الكتابة السوسولوجية بالمغرب و الصعوبات التي تواجهها . و يسعى الباحث إلى تصنيف الكتابات السوسولوجية "المغربية" وتحديد مواقفها من السوسولوجيا الغربية ، و من التخلف، و من الإلتقاء ... أصبح من الضروري الوقوف من أجل التفكير في وضعية علم الاجتماع بالمغرب ، من أجل التساؤل : ما الذي نريد من علم الاجتماع؟ ما الذي يمكننا أن ننتظر منه ؟ إلى أين نسير به...؟(1)

و بعد الإستنتاج لجل الأعمال التي قام بها سواء علماء الاجتماع الفرنسيين و المغاربة توصل إلى أنه من الممكن التمييز داخل الحقل السوسولوجي المغربي بين ثلاثة أنماط من السوسولوجيا: السوسولوجيا السعيدة، السوسولوجيا القلقة ، و السوسولوجيا الفرحة.(2)

أولاً: السوسولوجيا السعيدة:

المقصود من السوسولوجيا السعيدة تلك المجموعة من الدراسات و الأبحاث التي لا تنظر إلى المغرب كاختلاف، وإلى السوسولوجيا الغربية كاختزال. في ثانيا هذا الموقف الصريح و الموضح تكمن السعادة.(3)

كما أن التخلف ليس اختلافا جلدريا، ماهويا، إنه مجرد تعطل زمني لا يمكن لعلم الاجتماع إلا أن يستوعبه و يدرسه و يشخصه .(4)

هذا و تشمل هذه السوسولوجيا على اتجاهين هما:

أ- الإتجاه الأمبريقي.

ب- الإتجاه النظري.

ثانيا: السوسولوجيا القلقة:

و يعرف عبد الصمد الديالمي السوسولوجيا القلقة بتلك الكتابة التي تنطلق من التساؤل حول درجة التلاؤم بين الجهاز المعرفي الغربي و بين الواقع المدروس (المغرب ، الوطن العربي، العالم الثالث) في بداية هذه السوسولوجيا ، هناك إذن حذر إستمولوجي ، و طرح لقضية الشمولية و الإختلاف . هناك شعور وإقرار بانفصام بين الأنا و الآخر.(5)

إن السوسولوجيا القلقة لا تطالب بقطيعة مع الغرب، باعتباره مصدر معرفة حقيقية و نسبية ، و إنما تدعو إلى رفضه كمصدر للمعرفة المطلقة. فهي تدعو إلى التقويم النقدي للجهاز المفاهيمي الغربي أي إلى إبراز حدوده المعرفية من جهة ، و إلى قدراته الكشفية عند إلتقائه بالواقع اللاغربي من جهة ثانية.(6)

إنها إنشغالات شرعية ، حيث لا يمكن قبول دون تقويم و نقد كل ما هو آت من عند الغير . هذه الإنشغالات و التساؤلات اللامنتهية هي حالة قلق و اضطراب يعيشها المشتغلون بعلم الاجتماع داخل الأقطار العربية بما فيها الدول المغاربية . و هذا القلق لا يعني فقط حالة نفسية لا استقرارية بل هو قلق إستمولوجي.

1- عبد الصمد الديالمي: "إشكالية الكتابة السوسولوجية بالمغرب: محاولة تركيبية"، ورقة قدمت لندوة: نحو علم اجتماع عربي، بيروت 1986، ص 331

2- نفس المرجع ، ص 332

3- نفس المرجع ، ص 333

4- نفس المرجع ، ص 333

5- نفس المرجع ، ص 334

6- نفس المرجع ، ص 335

ثالثا: السوسولوجيا الفرحة:

وهي لا تؤمن بالانفصام المطلق بين الأنا والآخر، فالعلاقة بينهما ليست علاقة خارجية، باردة بين ذاتين لا تتفاعلان. على العكس من ذلك، يجب الإعتراف بأن الآخر أصبح جزءا منا، وأن الهوية التي ترفض الآخر كآخر وتتركه في الخارج الأنتولوجي... (1) ومن ثمة لا داعي لإعتبار الجهاز المعرفي الغربي شيئا ملازما للتاريخ الغربي فقط، وخير دليل على ذلك هو أنه أصبح الواسطة النظرية الأساسية والتي لا مفر منها بين الباحث اللاغربي والواقع اللاغربي، بل هل يمكن اليوم أن نتحدث عن باحث أو واقع لم يكتسحه الغرب (2). في كلمة واحدة، يتحتم على الباحث الإجتماعي أن يتقبل "الجهاز المعرفي الغربي" دون شعور بالإثم (القلق)، دون سذاجة، ودون تقييد نظري-مذهبي. الفرحة والحرية، حرية الفكر وسلامته، هما الواجهتان الأساسيتان في التعامل مع النظرية الإجتماعية الغربية. (3)

ويتحتم الباحث دراسته هذه بمجملتها من التساؤلات وأهمها:

ما هي العلاقة بين كل من السوسولوجيا السعيدة / القلقة، والسوسولوجيا الفرحة من جهة وبين الإنتاج السوسولوجي الإستعماري؟

وهل يمكن اعتبار الأنماط السوسولوجية الثلاثة مراحل يقطعها علم الإجتماع المغربي في مسيرته نحو النضج؟ وهل يمكن إستخدام أي نمط من الأنماط السوسولوجية المذكورة بصدد أية ظاهرة إجتماعية مغربية؟ وهي التساؤلات التي يعتبرها بمثابة مشروع دراسة لاحقة.

ثانيا: الدراسات والمناهج المتبعة في هذه الدراسة.

1- الدراسة الإستطلاعية المكتبية.

وقد شكلت هذه الخطوة أهم مرحلة من مراحل البحث الميداني، حيث ساعدتنا على التعرف عن قرب على موضوع دراستنا، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من عناوين المراجع المتعلقة ببحثنا والشروع في قراءتها، وجمع المعلومات المتعلقة بعملنا. وقد دامت هذه المرحلة إلى غاية نهاية عملنا هذا حيث أنه في كل لحظة كنا نحصل على عناوين جديدة متعلقة بموضوعنا، وهذه الدراسة لم تتوقف بالجزائر، بل إمتدت إلى تونس، حيث تحصلنا على منحة خاصة من أجل جمع المادة الخام (أي المراجع) حيث تحصلنا على رخصة إستقبال من المكتبة الوطنية بتونس أين تم تصوير أغلبية المراجع المتعلقة بموضوع "واقع وآفاق علم الإجتماع بالمغرب العربي" وكذلك قمنا بالدراسة الإستطلاعية لمكتبة جامعة التاسع أفريل بالعاصمة تونس زيادة على العديد من المكتبات الشعبية التي زرناها واستفدنا منها.

بينما في الجزائر فقد قمنا بالدراسة الإستطلاعية في المكتبات المتواجدة بالعاصمة وكذلك بمدينة البليدة، زيادة على المكتبات الجامعية. إلا أن قلة المراجع في الجزائر شكلت لنا أكبر عائق في الحصول على المادة الخام. وهذا ما دفعنا إلى إعطاء بعض الأموال (النقود) للزملاء الذين ذهبوا إلى كل من سوريا ومصر لتصوير لنا بعض المراجع المتعلقة بموضوعنا أو شراء البعض منها. زيادة على هذا فقد قمنا بمراسلة العديد من الجهات للحصول على يد المساعدة ونذكر هنا كل من معهد البحوث المغاربية المعاصرة (IRMC) بتونس والمغرب بالإضافة إلى مركز الدراسات العربية بفرنسا، حيث زدونا بالعديد من المقالات والعناوين الهامة. وكذلك تم الإتصال بمعهد العلوم الإجتماعية بجامعة طرابلس بليبيا، حيث زدونا فريدريك معتوق، مدير هذا المعهد بالعديد من المراجع والوثائق الهامة، إضافة إلى الدكتور صفوح الأخرس بسوريا.

1- نفس المرجع، ص 336

2- نفس المرجع، ص 336

3- نفس المرجع، ص 337

2- الدراسة الإستطلاعية الميدانية:

دامت هذه العملية أكثر من ثلاثة أشهر حيث تم خلالها التعرف عن قرب على المعاهد التي يدرس بها علم الاجتماع في الجزائر مع ترميز جملة من الأسئلة (الإستمارات) و القيام ببعض المقابلات ، وفي كل مرة كنا نعيد النظر في التساؤلات و يشتد إهتمامنا بالإكتشافات المتتالية ، وهذا ما زاد من تحفيزنا و تشجيعنا على العمل.

بعبارة أدق تعتبر هذه المرحلة عبارة عن تكملة للدراسة الأولى ، و الهدف منها التحكم أكثر في موضوعنا ، و ذلك بضبط التساؤلات الخاصة بالإشكالية ثم تحويلها إلى أداة بحث أي إستمارة عمل مع التحكم في المتغيرات و المؤشرات ذات الدلالة السوسيولوجية .

فيما يخص تونس فلم نستطع القيام بهذه الدراسة إلا لمدة 12 يوما و ذلك راجع إلى التكلفة المعتبرة و المنحة الضئيلة التي تحصلنا عليها و التي لم تسمح لنا بالبقاء في تونس إلا أسبوعين . فكان همنا الوحيد هو توزيع الإستمارات و إجراء بعض المقابلات و الجري وراء بعض الأساتذة من أجل إسترجاع الإستمارات . أما ما يخص المغرب فلم يسعنا الحظ للتقل إلى هذا البلد ، فاكفينا بالاتصال كتابيا ببعض الجهات و أساتذة علم الاجتماع الذين قبلوا الإجابة عن الأسئلة ، إلا أن هناك العديد من الإستمارات قد ضاعت .

ثالثا: المناهج المتبعة في هذه الدراسة:

يعتبر المنهج أو المناهج من الشروط الأساسية في إعطاء الصبغة العلمية لأي بحث مهما كان ، حيث لا يمكن القيام بأية دراسة دون الإعتماد على منهج ما أو جملة من المناهج . و قد يوظف الباحث ما يسمى بمنهج أساسية و أخرى متممة لدراسته. و قد عرف المنهج على أنه : "طريقة العمل التي نتبعها لمحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهنا." (1)

أو " الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة موضوع أي علم من العلوم للوصول إلى القضايا الكلية ، أي القوانين العلمية ، أو الطريقة التي يبني بها العلم قواعده و يصل إلى حقائقه." (2)

و قد إعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج ، منها ما هو أساسي و آخر مكمل (متمم) ، و هذا يرجع إلى طبيعة الموضوع و الأهداف المسطرة ، والمراد تحقيقها ، سواء نظريا أو ميدانيا.

أ- المنهج التاريخي: يقوم المنهج التاريخي على مبدأ أنه يصعب فهم حاضر الشيء دون فهم ماضيه ، و ذلك لأن الحاضر هو نتاج الماضي ، أو كما يقول الأستاذ خالص جلبي في (النقد الذاتي) : "إن كل حدث هو نتيجة لما قبله ، و هو في نفس الوقت سبب لما سيأتي بعده... و أن من يدرس الحاضر دراسة عميقة يستطيع النفاذ أيضا إلى المستقبل لفهم احتمالات تطوره." (3)

كما يمكن تعريف المنهج التاريخي أو الوثائقي بأنه "المنهج المتبع في جمع المعلومات من الأحداث و الحقائق الماضية و فحصها، و نقلها، و تحليلها، و تفسيرها، و عرضها، و استخلاص النتائج العامة التي يستفاد منها في تغير الأحداث و المشاكل الجارية." (4)

إن إتباع المنهج التاريخي في هذه الدراسة لم يأت عن طريق الصدفة، بل أملت عليه طبيعة هذا الموضوع (واقع و آفاق علم الاجتماع بالمغرب العربي، حيث نسعى من خلال هذه الدراسة لمعرفة ماضي هذه الممارسة-أي علم الاجتماع-داخل هذه البلدان، و ما هي المراحل التي مر بها، و ما هي الظروف التي نشأ فيها ، بالإضافة إلى معرفة العوائق التي واجهت هذا العلم داخل كل من تونس، و الجزائر، و المغرب، و طبيعة العلاقات التي كانت ولا تزال سائدة ما بين الأنظمة داخل هذه البلدان و المشتغلين بهذا العلم.

1-القاضي يوسف، مناهج البحوث و كتابتها، الرياض، السعودية، دار المريخ، 1979، ص.52

2-طلعت همام، قاموس العلوم النفسية و الإجتماعية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1984، ص.70

3-إبراهيم العسل، الأسس النظرية و الأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1997، ص.117

4-عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص.97

ب- المنهج الوصفي التحليلي: و كان اهدف من وراء الإستعانة بهذا المنهج هو التأكد من صحة الفرضيات التي وضعت لفهم واقع الممارسة السوسولوجية داخل الدول المغاربية و مكانة الإجماعيين المغاربة. وهذا شكل هذا المنهج بالنسبة لدراسنا أحد المناهج الأساسية نظرا لطبيعة الموضوع ، و الأهداف المسطرة من وراء هذه الدراسة.

" إن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة ظاهرة ما بجميع خصائصها و أبعادها في إطار معين ، و يقوم بتحليلها إستنادا للبيانات اجمعة حولها ثم محاولة الوصول إلى أسبابها و العوامل التي تتحكم فيها ، و بالتالي الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم." (1) حيث عملت هذه الدراسة على جمع أكبر عدد ممكن من المعطيات ثم تحليل هذه المعلومات من خلال الفرضيات الخاصة بالدراسة، وهذا مايسمح لنا بمعرفة الأسباب الباطنية والتي من خلالها يمكن فهم وتفسير وضعية علم الإجماع داخل البلدان المغاربية ، زيادة على هذا محاولة إيجاد أوجه التشابه و الاختلاف ما بين هذه البلدان ، وما هي الأسباب الأكثر تقلا و دلالة فيما هو عليه هذا العلم و المشتغلون به . و عليه تكون هذه الدراسة قد إتبع خطوات هذا المنهج خطوة تلوى الأخرى و ذلك بـ"جمع البيانات و تصنيفها، تدوينها ، محاولة تفسيرها ، و تحليلها من أجل قياس و معرفة أثر و تأثير العوامل على أحداث الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج و معرفة كيفية الضبط و التحكم في هذه العوامل وأيضا التنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة في المستقبل". (2) و فعلا تم جمع أكبر عدد من البيانات حول الممارسة السوسولوجية في كل من الجزائر، و تونس، و المغرب، و ليبيا ، و هذا من خلال قراءة العديد من المراجع الخاصة و العامة ، و التي لها علاقة بهذا الموضوع ، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية، كل هذا سمح لنا بجمع أكبر عدد ممكن من المعطيات و هذا تبعا للطريقة التالية:

-فرزها وهذا بناء على الأهداف المسطرة.

-تصنيفها من الأكثر تقلا و أهمية إلى الأقل.

-التدوين: و هو من أهم الخطوات و أصعبها ، إذ كان يتطلب منا كل مرة إعادة النظر فيما سبق و أن كتبناه ، متبعين في ذلك تفسير و تحليل هذه المعطيات.

-كما قمنا بقياس أثر و تأثير كل عامل ، مثلا لفهم وضعية هذا العلم كان علينا حصر جميع (أكبر عد ممكن) من العوامل كالعامل الإقتصادي ، الإجماعي، و السياسي ، و انعكاساتها على المشتغلين بهذا العلم و بالتالي على وضعية السوسولوجية في هذه المنطقة. و عليه يكون المنهج الوصفي التحليلي الطريقة الأمثل بالنسبة لدراسنا "للتحليل و التفسير بشكل علمي و منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة لمشكلة إجتماعية معينة ، كما أنه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميًا عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة." (3)

ج- المنهج المقارن:

لقد إستخدم المنهج المقارن كأسلوب أساسي في البحث في علم الإجماع طوال فترة زمنية ليست بالقصيرة . فهذا (دوركايم) يشير إلى أهميته . و حيث يربط التفسيرات الإجماعية بالعلاقة السببية ، يرى أن أفضل طريقة لإثبات ظاهرة ما إنما تكمن في أسباب حدوث ظاهرة أخرى... هذه الطريقة التي تتجسد في فحص نوعين من الحالات ، تلك التي تحدث فيها، و الحالات الأخرى التي تعدم فيها، و هذا الفحص لا يأتي إلا عن طريق المقارنة (4)

1- عثمان حسن عثمان ، المنهجية في كتابة البحوث و الرسائل الجامعية، الجزائر، منشورات الشهاب ، 1998، ص 29

2- محمد عبد الغني سعودي، و محسن أحمد الحضري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراه، القاهرة المكتبة الأنجلومصرية ، 1986، ص 51

3- عمار بوحوش، و محمد محمود اللذنيات ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص. 129-130

4- حسن ملحم ، التفكير العملي و المنهجية، الجزائر ، منشورات دحلب ، 1993 ، ص.ص. 276-277

و يتابع دوركايم في التأكيد فيلاحظ أن التجربة هي تلك التي تثبت صدق العلاقة السببية في نطاق العلوم العربية ، و طالما أنه يستحيل أحيانا إجراء التجارب في مجال علم الاجتماع ، فإن الطريقة التي تبقى متوفرة تكمن في إجراء التجارب اللامباشرة ، و هو الشيء الذي يقدم لنا المنهج المقارن (1).

في الحقيقة لا تهدف هذه الدراسة أساسا إلى المقارنة إلى ما هي عليه أو وصلت إليه الممارسة السوسولوجية داخل البلدان المغاربية بقدر ما تحاول فهم وضعية هذا العلم و المشتغلين به . و المقارنة هنا تكون أمرا بديهيًا ، إذ لا يمكن فهم هذه الوضعية دون معرفة العلاقات السببية بين الظواهر المتحركة في هذه المسألة.

وعليه يكون هذا المنهج متمما للمنهج الوصفي التحليلي بتزويدنا بأوجه التشابه و الاختلاف بين هذه البلدان. إلا أن الغاية من وراء هذه الدراسة ليست المقارنة بقدر ما هي الوصف و التحليل . وهذه المقارنة تظهر خاصة بوضوح من خلال الدراسة الميدانية . و هكذا يكون هذا المنهج بالنسبة لدراسنا كما يقول دوركايم " تجريب غير مباشر يتم خلاله الكشف عن مختلف الإرتباطات التي توجد بين مختلف الظواهر عن طريق الكشف عن وجود أو صدق الإرتباطات السببية بينها " (2).

د- المنهج الإحصائي :

لم تكن الغاية من وراء هذه الدراسة إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من المعلومات الكمية بقدر ما كانت تهدف إلى تحليل واستطاق هذه المعطيات -البيانات- الكمية من الواقع كما هو دون زيادة أو نقصان . و عليه يصبح المنهج الإحصائي بالنسبة لهذه الدراسة، منهجا متمما للبحث . و تظهر أهمية هذا المنهج خلال تحليل المعطيات الكيفية و تحويلها إلى معلومات كمية . بمعنى إلى لغة الأرقام و النسب ، وهذا للوصول إلى تحاليل علمية موضوعية. تم هنا الإستعانة بالأدوات الإحصائية والهدف منها الكشف عن العلاقات المتواجدة ما بين المتغيرات.

ثالثا: التقنيات المستعملة في الدراسة.

1- أدوات جمع البيانات : واشتملت على:

أ- الملاحظة: وهي من أهم التقنيات المستعملة في جمع البيانات الظاهرية لموضوع الدراسة ، و تستعمل هذه الأداة بغية : " جمع وتصنيف وتحليل الحقائق والمعلومات التي يشتقها الباحث من الحقل الإجتماعي بعد فحصه و ملاحظته وتحليل جوانبه المختلفة" (3)

بالنسبة لدراسنا هذه فقد تم توظيف هذه التقنية خاصة في ملاحظة المشتغلين(خاصة الأساتذة) في علم الاجتماع و كيفية التعامل مع بعضهم البعض ، بالإضافة إلى ملاحظة ردود أفعالهم و تصرفاتهم عند طرح قضايا مثل الديمقراطية ، الأنظمة في الوطن العربي ، التراث ، الدين و غيره من القضايا الحساسة .

ب- الإستبيان: نظرا لطبيعة الموضوع التي تتطلب الحصول على معلومات كيفية حول واقع علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية ، و يكون الإستبيان من أحسن الطرق في نظرنا و أقل تكلفة و وقتا لإنجاز العمل . فقد إعتدنا على هذه التقنية -أي الإستبيان . و هذه التقنية " هي مجموعة أسئلة تسجل على صحيفة وترجم أهداف البحث و عن طريقها نتمكن من جمع معلومات و بيانات تفيدنا في التعرف على اتجاهات الأشخاص و مشاعرهم ، و دوافعهم ، و سلوكهم . كما تفيدنا في الحصول على إحصائيات تصور الواقع الحالي و ترشدنا إلى وضع خطط للمستقبل." (4)

1- نفس المرجع ، ص 277

2- صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1982 ، ص. 192

3- إبراهيم العسل ، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره ، ص. 113

4- نفس المرجع ، ص. 113-114

كما يستخدم الإستبيان لدراسة إدراك الأشخاص واتجاهاتهم ، و عقائدهم ومشاعرهم ودوافعهم ، أو خططهم للمستقبل ، كذلك سلوكهم في الحاضر، وسلوكهم الخاص ، وهذه الأمور يصعب الحصول عليها عن طريق الملاحظة. (1) وقد تضمنت هذه الإستمارة على 53 سؤالاً موزعة على سبعة (07) محاور، وهي كالتالي:

- 1- بيانات أولية حول المبحوثين 7 أسئلة.
- 2- بيانات خاصة بموقف المبحوثين من وضعية علم الاجتماع داخل البلدان العربية عامة و المغربية خاصة 12 سؤالاً.
- 3- بيانات خاصة بالمنهج والتقنيات و الدراسات الأكثر انتشاراً داخل المغرب العربي 8 أسئلة.
- 4- بيانات خاصة بالاتصال بين المشتغلين بعلم الاجتماع داخل المغرب العربي 4 أسئلة
- 5- بيانات خاصة بقيمة المهنة (تدريس علم الاجتماع) لدى المبحوثين 5 أسئلة.
- 6- بيانات خاصة بالمشتغلين بعلم الاجتماع و علاقتهم بالسلطة 8 أسئلة.
- 7- بيانات خاصة بالطلب على الخدمة السوسولوجية داخل البلدان المغربية: 9 أسئلة

ج- المقابلة:

وهي مواجهة شخصية يقوم بها الباحث للتعلم المراد دراسة إتجاهاته ، حيث يستخدم إستمارة و قد لا يستخدمها ، بل يكفي بمناقشة العميل في موضوع معين، و يتركه يسترسل في الحديث أو حول نقطة هامة من الموضوع. (2) و تعتبر المقابلة أداة مكملة لإستمارة الإستبيان ، و تحدث بين شخصين هما: الباحث الذي يأخذ المعلومات و يصنفها و المبحوث الذي يدلي برأيه حول موضوع ما أو جملة من القضايا أو يكفي بالإجابة على الأسئلة التي يطرحها الباحث عليه . و قد وظفنا هذه التقنية نظراً لأهميتها و الدور الممكن أن تلعبه في بحثنا هذا .

و قد أجريت المقابلة فقط مع الأساتذة الكبار (Professeurs) في علم الاجتماع ، في كل من الجزائر و تونس ، و هذا للإستفادة من تجربتهم و حنكهم ، بالإضافة إلى أنهم يتمتعون بإنتاج معرفي معروف على مستوى العديد من البلدان . و قد ساهمت هذه المقابلات فب تدعيمنا بالعديد من المعلومات .

د- دراسة الحالة:

لا يوجد إتفاق حول ما إذا كانت دراسة الحالة منهجاً أو تقنية ، فهناك من يصفها بمنهج قائم بذاته و البعض الآخر يرى بأنها تقنية من بين التقنيات المنهجية الأخرى .

و في عملنا هذا لا نريد الدخول في هذا الجدل ، بل وظفنا دراسة الحالة كتقنية بهدف الحصول على البيانات الممكن أن نخدم دراستنا ، و قد إختارنا 6 حالات كلها من معهد علم الاجتماع بجامعة الجزائر ، حيث تتوفر فيهم الشروط التالية : الأقدمية في المهنة، رتبة الأستاذ (Professeur) بالإضافة إلى إنتاجهم المعرفي . أما في تونس فقد تم اختيار 4 حالات و بنفس المقاييس المعمول بها مع الحالات في الجزائر.

فيما يخص المغرب فلم نستطع إختيار أية حالة لأننا لم نذهب إلى هذا البلد و اكتفينا بتوزيع الإستمارات عن طريق الزملاء و بعض المشتغلين بهذا العلم في هذا البلد .

"و تتميز دراسة الحالة بأنها أسلوب يسمح بالتعمق إلى جانب الشمول و الترابط في الدراسة ، و تكون النتائج أكثر دقة و موضوعية ... إلا أن استخدام دراسة الحالة ينطوي على قدر من الصعوبات و المتمثلة أساساً في صعوبة تعميم النتائج المتحصل عليها لإرتباطها بخصائص متعلقة بالحالة موضوع الدراسة فقط" (3)

1- 2- نفس المرجع ، ص 114

3- عثمان حسن عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

ب- أدوات تحليل البيانات : وهي أدوات التحليل الكمي و الكيفي :

1- أدوات التحليل الكمي: و تتطلب " وضع إجراءات تقنية دقيقة نسيبا (...) و هي تعطي فرصة معالجة معلومات و شهادات تمثل درجة من العمق و التعقيد بطريقة منهجية".(1) و تمثل أدوات التحليل الكمي في :

-النسب المتوية(%)

-المتوسط الحسابي (X)

-إختبار درجة الدقة(K²)

2- أدوات التحليل الكيفي:

-إستطاق الجداول الإحصائية

-التعليق على النتائج

-تفسير النتائج و المقارنة بينها

مجالات الدراسة

1-أشغال الجغرافي:

أ- الجزائر: بالنسبة لهذا البلد فقد تم اختيار أربعة معاهد علم الإجتماع و هي:

-معهد علم الإجتماع بالعاصمة.

-معهد علم الإجتماع بالبلدية.

-معهد علم الإجتماع بقسنطينة.

-معهد علم الإجتماع بعنابة.

1-معهد علم الإجتماع بالجزائر العاصمة: أسس معهد علم الإجتماع بموجب المرسوم 209/84 المؤرخ في 18 أوت 1984 و المتضمن

تنظيم و تسيير جامعة الجزائر، وهو امتداد لـ:

-قسم علم الإجتماع الذي كان تابعا لكلية الآداب بجامعة الجزائر.

-ثم دائرة علم الإجتماع التي أسست سنة 1979 ، و كانت تابعة لمعهد العلوم الإجتماعية .(2)

أهم التخصصات المتواجدة بهذا المعهد:

-علم الإجتماع الريفي-حضري.

-علم إجتماع العمل و الذي أصبح يسمى بالتنظيم و العمل.

-علم الإجتماع الثقافي.

-علم الإجتماع التربوي.

-علم إجتماع التغذية و التنمية الزراعية.

تستغرق الدراسة لنيل شهادة الليسانس في علم الإجتماع أربع سنوات . و يمتد الجذع المشترك منها على ستين يوجه إثرهما

الطالب إلى إحدى التخصصات المشار إليها أعلاه.(3)

I-Quivy (R.) ,Van Compenhoud (L .) ,Manuel de recherche en Sciences sociales, coll . Dunod,Paris 1988, p .p 216-217

2-دليل الجامعة الجزائرية ، السنة الجامعية 1988-1989 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988-1989، ص. 69

3-نفس المرجع ،ص.69

دراسات ما بعد التدرج:

يحضر معهد علم الاجتماع الطلبة الحاملين لشهادة الليسانس لنيل شهادة الماجستير و الدكتوراه.

2- معهد علم الاجتماع بقسنطينة:

تطبيقا للخريطة الجامعية ووفقا للجريدة الرسمية (1985)، تم إنشاء معهد علم الاجتماع في شهر نوفمبر من سنة 1987، و ذلك

بانفصاله عن معهد العلوم الاجتماعية الذي فتح بدوره في سبتمبر 1974. (1)

خلال إحداث معهد العلوم الاجتماعية نجد أنه كان يضم كلا من الدوائر: الفلسفة، و التاريخ، و علم الاجتماع، بالإضافة إلى مجموعة من التخصصات، وهي:

- علم الاجتماع الصناعي (أو ما يسمى اليوم بعلم إجتماع العمل و التنظيم)

- علم الاجتماع التربوي/ الثقافي

- علم الاجتماع الريفي/ الحضري

ثم انفصلت بعد ذلك هذه التخصصات عن بعضها البعض و أصبحت على النحو التالي:

- علم الاجتماع التربوي

- علم الاجتماع الثقافي

- علم الاجتماع الحضري

- علم إجتماع العمل و التنظيم

- علم إجتماع الإتصال: وهو آخر تخصص تم فتحه بالمعهد.

هذه التخصصات مغطاة بمؤطرين جزائريين 100 %.

إضافة إلى الدراسة على مستوى التدرج هناك دراسات عليا فيما بعد التدرج، و ذلك لتحضير شهادة الماجستير و دكتوراه الدولة. بالنسبة لعدد الأطروحات التي تمت مناقشتها على مستوى ما بعد التدرج. نجد على مستوى الماجستير 44 أطروحة، بينما دكتوراه الدولة تم إلى حد الآن مناقشة أطروحات.

- معهد علم الاجتماع بالبلدية:

في الحقيقة لا يمكن الكلام عن معهد علم الاجتماع بهذه المدينة، و ذلك لعدة أسباب نذكرها في النقاط التالية:

- لا يوجد رسميا معهد بهذا الاسم.

- يدرس علم الاجتماع بجامعة البلدية تباعا لمعهد العلوم الاجتماعية و هو المعهد الذي بدوره يوجد فقط إسميا حيث لا يوجد أي مرسوم ينص على تسميته أو إحداثه.

- إلى يومنا هذا تبقى الوضعية غامضة بالنسبة لهذا المعهد، ربما مع نظام الكليات يحل هذا المشكل.

كما نشير هنا إلى أن المسؤولين على إدارة هذا المعهد منذ إنطلاقه لم يعملوا على تسوية وضعيته القانونية، بل إكتفوا بتسوية وضعيتهم الشخصية على حسابهم. و إلا كيف يمكن تفسير هذه الوضعية التي تطول منذ فتحه إلى يومنا هذا؟

يعود إنشاء هذا المعهد إلى عامل التطور الذي عرفته جامعة البلدية، و الذي يندرج ضمن المخطط التنموي الخامس و الذي ميز الفترة الممتدة ما بين 1995/1991. ففي هذه الفترة تم الإتفاق على إنشاء معهد العلوم الاجتماعية، و على أن تكون شعبة علم الاجتماع الشعبة الأولى لإنطلاقته، هذا بالإضافة إلى إحداث قسم الماجستير في الديمغرافيا.

2- فضيل دليو: "الجامعة: تنظيمها و هيكلتها" (نموذج جامعة قسنطينة)، مجلة الباحث، السنة الأولى، قسنطينة، الجزائر، جوان 1995، ص 231

تمت الإنطلاقة الفعلية و الرسمية لهذا المعهد في شهر مارس 1991. أما عدد الأساتذة في تلك الفترة فلم يتعد 10 أساتذة. كذلك تم الإتفاق على أن يكون معهد علم الإجتماع بالبلدية أول معهد في الجزائر يدرس تخصص : علم الإجتماع العائلي ، و بالفعل تم إحداث هذا التخصص بناء على المنشور رقم 09 المؤرخ في 31/03/1991، وكانت الإنطلاقة الأولى بـ 181 طالبا و طالبة.

أهم التخصصات المتواجدة بهذا المعهد:

-علم الإجتماع العائلي.

-علم الإجتماع التربوي.

-علم الإجتماع الديموغرافي.

ملاحظة: بالنسبة لكل من علم الإجتماع التربوي و الديموغرافي تم فتحهم خلال السنة الجامعية 1996/1997.

الدراسات ما بعد التدرج: كان هناك قسم للماجستير في الديموغرافيا إلا أنه أغلق نظرا لكون المشتغلين بهذا المعهد لا يحملون شهادة الدكتوراه، أي توقف بسبب التأطير .

معهد علم الإجتماع بعنابة: بدأ تدريس علم الإجتماع بجامعة عنابة خلال السنة الدراسية 1976/1977 ، تحت وصاية معهد العلوم الإجتماعية ، حيث يمثل علم الإجتماع إحدى دوائره . و تخرجت أول دفعة في علم الإجتماع سنة 1980 . بلغ عدد الحاصلين على شهادة الليسانس في علم الإجتماع في تلك الفترة 86 طالبا.

تأسس معهد علم الإجتماع خلال السنة الدراسية 1984/1985. لم يعرف المعهد إستقرارا من حيث المقر ، حيث بدأ بمقر في جامعة عنابة بسيدي عمار ، ثم إنتقل إلى مبنى بوسط المدينة حيث استغل مؤقتا مبنى مكتبة البلدية الواقع بالقرب من الفندق الدولي "سيبوس" إبتداء من السنة الجامعية 1980/1981. بعدها إنتقل إلى المبنى الحالي الذي أجرته الجامعة بعد ترميمه عن المؤسسة الوطنية للتبغ و الكبريت ، و هو مبنى غير صالح للتدريس . بدأ تدريس علم الإجتماع في هذا المعهد بتخصص واحد فقط ، و هو علم إجتماع العمل و التنظيم . و أهم التخصصات المتواجدة اليوم بهذا المعهد:

-علم إجتماع العمل و التنظيم .

-علم إجتماع الزبية .

-علم الإجتماع الثقافي.

بالإضافة إلى قسم الدراسات العليا التي سجلت بها حتى الآن أربع دفعات، زيادة على دبلوم P.D.G.S .

على مستوى ما بعد التدرج : لقد تمت مناقشة ثلاثين رسالة ماجستير بالمعهد إبتداء من السنة الدراسية 1989/1990 . كما تمت مناقشة أطروحة دكتوراه الدولة في مارس من سنة 1997 .

2- المجال الزمني: ينقسم هذا المجال إلى قسمين : القسم الأول و هو المخصص للجانب النظري للدراسة و الذي إمتد منذ التسجيل في رسالة الدكتوراه إلى غاية آخر لحظة من هذا العمل.

و يرجع طول هذه المدة إلى طبيعة الموضوع من جهة و اكتشاف كل مرة عامل أو أمر جديد يتعلق بالموضوع.

بالنسبة للجانب الثاني من الدراسة و هو الجانب الميداني ، حيث بدأ بالفعل خلال سنة 1997/1998 . ففي شهر نوفمبر من سنة 1997 قمنا بزيارة إلى تونس حيث سمحت لنا الظروف بالقيام بالدراسة الميدانية و هذا خلال مدة عشرة أيام بتونس ، بينما في الجزائر تمّ الإتصال بالعديد من الجهات و المعاهد ، و تعتبر السنة الجامعية 1997/1998 هي السنة التي تم خلالها إجراء العديد من المقابلات و توزيع الإستمارات، بالإضافة إلى شهر أكتوبر من نفس السنة ، و ذلك في معهد بوزريعة بالعاصمة خاصة ، أين تم إجراء بعض المقابلات مع كبار الأساتذة في علم الإجتماع.

يمكن القول أن المدة التي إستغرقتها الدراسة النظرية هي تقريبا 04 سنوات بينما الدراسة الميدانية فحوالي سنة كاملة.
 - المجال البشري: وهو المجال الذي واجهنا فيه العديد من الصعوبات، نظرا لعدم تجاوب المبحوثين مع الموضوع، زيادة على قلة
 الإمكانيات منها خاصة إستحالة التنقل إلى المغرب. كل هذا صعب من المهمة و الدراسة .
 أ- المجتمع الأصلي للمبحوثين بالجزائر حسب المعاهد المعمول فيها:

المعهد/الرتبة	الجزائر العاصمة	قسنطينة	عنابة	البلدية	المجموع الكلي
أستاذ	09	02	-	-	11
أستاذ محاضر	03	08	02	-	13
أستاذ مكلف بالدراسات	42	15	26	29	112
أستاذ مساعد	13	26	06	09	54
معيد	03	16	06	01	26
المجموع	70	67	40	39	216

كيفية إستخراج العينة: نطبق على المجتمع الأصلي البالغ عدده 216 مبحوثا ومبحوثة قانون N و هذا باختيار نسبة سير (T)=
 وبالتالي نحصل على عينة يبلغ عدد أفرادها 54 مبحوثا و مبحوثة ، أي ما يعادل نسبة 25% من المجتمع الأصلي والبالغ 216. و توزع هذه العينة كما
 يلي :

- بالنسبة لمعهد علم الاجتماع بالعاصمة أخذنا 18 مبحوثا.
- بالنسبة لمعهد علم الاجتماع بقسنطينة تم إختيار كذلك 16 مبحوثا.
- أما معهد العلوم الإجتماعية بجامعة البلدية فقد تم إختيار 10 مبحوثين.
- بينما في معهد علم الاجتماع بجامعة عنابة فقد تم إختيار 10 مبحوثين و حسب نسبة السير (Taux de sondage) المعلن عنها

$$T = \frac{1}{4}$$

جدول يبين المبحوثين حسب الرتب:

الرتبة	العدد	النسبة
أستاذ	06	11.11 %
أستاذ محاضر	13	24.07 %
أستاذ مكلف بالدروس	27	50.01 %
أستاذ مساعد	07	12.96 %
معيد	01	01.85 %
المجموع	54	100 %

ب- فيما يخص تونس : فرغم تنقلنا إلى هذا البلد و المكوث فيه أكثر من عشرة أيام ، و ذهبنا يوميا تقريبا يوميا إلى معهد علم الاجتماع المتواجد بجامعة 09أفريل أفريل بتونس العاصمة، إلا أنه إستحال علينا الحصول على العدد الإجمالي للأساتذة المدرسين لعلم الاجتماع و هذا بسبب رفض الإدارة و على رأسها رئيس قسم علم الاجتماع الأستاذ طعم الله الذي كان يعطي لنا مواعيد و لا يفي بها . و كذلك إستلم منا الإستمارات و لم يرجعها لنا، بالإضافة إلى الوثائق التي تركناها له . كما لانسى سوء المعاملة من طرف حراس الجامعة الذين كانوا يقفون حاجزا أمامنا ، و لولا تدخل بعض الأساتذة الذين ساعدونا في إنجاز مهمتنا ، نذكر من بينهم الطاهر لبيب ، و رضا بوكرع ، و ليليا بن سالم ، و تراك زيناد ، لما تمكنا من توزيع الإستمارات و إجراء بعض المقابلات .

بالإضافة إلى أن بعض الأساتذة التونسيين لم يريدوا التعامل معنا و نذكر خاصة فرج إسطمبولي ، و غيره من الأساتذة الآخرين الذين كان همهم الوحيد الإستمرار عن الوضعية الأمنية في الجزائر هروبا عن الإجابة عن أسئلتنا .
إلا أننا تمكنا رغم كل هذه العراقيل من الوصول إلى بعض الأساتذة البالغ عددهم 27 أستاذا بفضل جداول التوقيت التي كانت معلقة أمام قسم علم الاجتماع .

ملاحظ : هناك بعض السوسولوجيين يدرسون بالجامعة بالإضافة إلى كونهم يعملون في مراكز بحوث علمية ، في بيت الحكمة و مركز البحوث المغربية المعاصرة « C.R.M.C » كما تم إجراء أربع مقابلات مع علماء إجتمع تونسيين برتبة أستاذ .
ج- بالنسبة للمغرب :

لم يسعفنا الحظ للتنقل إلى هذا البلد و ذلك لقلّة الإمكانيات المادية و كذلك لعدم الحصول على رسالة إستقبال من الجامعات المغربية . تمت الإستعانة ببعض الزملاء الذين إنتقلوا إلى هذا البلد ، فوزّعوا لنا بعض الإستمارات ، و كذلك تمت الإستعانة بالأستاذ "آلان روسيون" (Alain Roussillon) الذي يدير " C. R. M. C " بالرباط و الذي مدنا بالعديد من المعلومات حول السوسولوجيا المغربية ، بالإضافة إلى قوله أن هذا العلم داخل هذا البلد ينشط في إطار غير رسمي « cadre unformel » . كما مدنا بعنوان الأستاذ عبد الفتاح الزين و الذي رفض أن يساعدنا في توزيع الإستمارات أو الحصول على معطيات حول السوسولوجيا بهذا البلد . كما لا ننسى المساعدة الثمينة التي قدمتها لنا الأستاذة نوار مبروحة حول الممارسة السوسولوجية بالمغرب .

هكذا تم توزيع بعض الإستمارات على السوسولوجيين المغاربة بفضل القنوات السابقة الذكر ، و قد وصل عدد الإستمارات المملوءة و المتحصل عليها 19 إستمارة .
ملاحظة : يشار هنا أن بعض الأسئلة الحساسة لم يجب عنها من قبل المبحوثين المغاربة .



الفصل الثاني: دور علم الاجتماع و مسألة الموضوعية
والذاتية.

تمهيد

المبحث الأول: معنى و موضوع علم الاجتماع.

المبحث الثاني: دور علم الاجتماع.

المبحث الثالث: القيمة العلمية لعلم الاجتماع.

المبحث الرابع: مسألة الموضوعية و الذاتية في علم الاجتماع

الختام.

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل التعرض إلى بعض التعريف و المعاني التي أعطيت لعلم الاجتماع و هذا للتحكم أكثر في الموضوع ، حيث يظهر لنا حتميا تناول هذه القضايا قبل الخوض في الفصول الأخرى المكونة لهذه الدراسة.

بالإضافة إلى تعاريف و معاني هذا العلم ، نتعرض إلى دور هذا الأخير سواء داخل البلدان الغربية عامة وفي الوطن العربي خاصة. و نشر هنا إلى أن المطلب الثاني يدخل في إطار المنهجية المسطرة هذه الدراسة حيث يمثل بالنسبة لعملا "واقع و آفاق علم الاجتماع في المغرب العربي" دورا كبيرا و لا يمكن إهماله. فإذا عرفنا الدور الحقيقي الذي يجب للمشتغلين بعلم الاجتماع داخل هذه البلدان القيام به تسهل المهمة و تتحدد ملامح هذه الدراسة ، و كذلك نسعى من وراء هذا المطلب كشف التناقضات و الصور الخاطئة المنسوجة حول الأدوار المزعومة للسوسيولوجيا و المشتغلين بها .

و نختم هذا الفصل بمطلب ثالث متمثل في مسألة الموضوعية و الذاتية في علم الاجتماع ، و نشر هنا كذلك أن هذا المطلب يأتي لتدعيم الإشكالية التي إنطلقت منها الدراسة و المتمثلة في كون قضية الموضوعية و الذاتية لها قراءتين ، كل واحدة معبرة عن بيئة إجتماعية ثقافية مختلفة ، بمعنى أن للبيئة الغربية دور يحدد حدود هذه المسألة و نفس الأمر بالنسبة للبيئة العربية عامة و المغاربية خاصة. و من هنا تطرح إشكالية الخصوصية (Spécificité) و العالمية (Universalité) لهذا العلم ، و هذا ما سنتعرض له في كل من الفصل الخاص بالتراث و إشكالية بناء علم إجتماع عربي، و كذلك في الفصل المتعلق بالخصوصية و العالمية لهذا العلم.

الفصل الثاني: دور علم الاجتماع و مسألة الموضوعية و الذاتية.

المبحث الأول: معنى و موضوع علم الاجتماع:

لاقت كلمة "علم الاجتماع" الكثير من أنواع الخلط ، فقد اعتبره البعض فن الخدمة الاجتماعية و علاج مشكلات كمشكلة السكن، و الفقر ، والجريمة. و يميل الآخذون بوجهة النظر هذه إلى إعتبار أن المظهر التطبيقي لعلم أو فن الخدمة الاجتماعية يجعل علم الاجتماع دون مستوى العلم، وأدنى من العلوم الأخرى.(1)

هذا فقد إجتهد علماء الاجتماع الغربيون " في التعريف لعلمهم ، بل بالغوا في هذا الإجتهد ، حتى أن الدارس ليصعب عليه الحصول على تعريف جامع مانع لعلم الاجتماع ، و لعل ذلك يعود إلى صعوبة تحديد موضوع هذا العلم ."(2)

نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم التعاريف لهذا العلم ، و ذلك كما جاء بها علماء الاجتماع الغربيون أنفسهم . أول من إستعمل إصطلاحا سوسولوجيا (علم الاجتماع) هو العالم الفرنسي "أوكست كونت" ، غير أن الفيلسوف الأنجليزي "جون ستيوارت ميل" إستعمل هذا الإصطلاح في أنجلترا خلال الفترة التي عاش فيها كونت ، و ظهر إستعمال هذا الإصطلاح في كتابه المسمى "علم المنطق" الذي نشره في عام 1843 . و كان يقصد هذان العالمان بهذا الإصطلاح الحقيقة و المنهج الذي يجب أن يتبعه علم دراسة المجتمع ليكون مطابقا للعلوم الطبيعية من ناحية طرقه المنهجية ، حقائقه النظامية المترابطة ، و تحرره من العواطف و النزعات النفسية و الأحكام القيمية.(3)

إن ما يمكن الإشارة إليه هنا هو تعدد الآراء و الموافف حول قضية تعريف علم الاجتماع لدى علماء الاجتماع الغربيين و هذا طبقا لإنتماءاتهم الإيديولوجية. إلا أنهم " قد مالوا جميعا إلى التعريف المختصر ، وهو أن علم الاجتماع هو "علم المجتمع" باعتباره العلم الذي يختص بكل ماهو إنساني اجتماعي ، أو بكل ما يتعلق بالإنسان من الناحية الاجتماعية ، و كل ما يتعلق بالمجتمع من الناحية الإنسانية ، ذلك أن المجتمع عبارة عن سلوك أي جماعة مكونة من أعضاء يميون حياة متساندة ووسيلتهم في ذلك التفاعل و العلاقات المتبادلة.(4)

و عرف " أوجبرن " (O'gburn) و "نيمكوف" (Nimkoff) علم الاجتماع بأنه " الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية" ، و يقولان أن الحياة الاجتماعية تقوم على التفاعل ، و التفاعل يؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى خلق أشياء كثيرة كالمباني و الموسيقى و الأخلاق و الآلات-أي خلق الثقافة ، و على هذا فإن الجماعات و المجتمعات تكون موضوعا صالحا لعلم الاجتماع . و علم الاجتماع في نظرهم هو العلم الذي ينبغي أن يعالج الخصائص المشتركة بين الجماعات و المجتمعات المختلفة.(5)

و يرى "روبرت ماكيفر" (Robert Mac Iver) أن علم الاجتماع يعني العلاقات الاجتماعية . و نحن نطلق على هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية الكلمة الإصطلاحية : المجتمع . فمثلا ندرس الأنثروبولوجيا الثقافية للإنسان (و على الأخص الإنسان البدائي) متناوله مجمل نشاطه و إنتاجه من فنون ووسائل مادية و أساطير و خرافات . و يدرس علم الاقتصاد كساع وراء جمع الثروة أو متصرف فيها بالإتفاق.

1-حسين عبد الحميد رشوان ، دور المتغيرات الاجتماعية في الطب الأمراض:دراسة في علم الاجتماع الطبي، الإسكندرية ،الكتاب الجامعي الحديث ، 1989 ، ص. 19

2-مراد زعيمي و آخرون ، علم الاجتماع من الغرب إلى التأصيل، الجزائر ، دار المعرفة ، 1998 ، ص. 57

3-دينكين ميتشال ، معجم علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص 228

4-حسين عبد الحميد رشوان ، مرجع سبق ذكره ، ص. 19-20

5-سفس المرجع ، ص 20

و يدرس التاريخ سجل حياة الإنسان مرتبا أحداثه الهامة ترتيبا زمنيا . و يدرس علم النفس الإنسان من حيث كونه فردا ذا سلوك. و أما علم الاجتماع يدرس العلاقات الاجتماعية ذاتها أو المجتمع نفسه.(1)

أما "سوروكين" (Sorokin) فيرى أن علم الاجتماع هو دراسة الخصائص العامة المشتركة بين كل أنواع الظواهر الاجتماعية . و في رأيه أن علم الاجتماع هو علم عام و علم خاص في نفس الوقت. فهو عام لأنه يدرس الخصائص العامة المشتركة بين الظواهر الاجتماعية و الثقافية-أي العالم الثقافي الاجتماعي ككل. و هو خاص لأن دراسة هذه الخصائص تقتضي تخصصا يقل عن تخصص علم الطبيعة أو علم الاقتصاد، فهو يدرس هذه الخصائص في اتجاه بعينه كالاتجاه الاقتصادي، أو السياسي، أو النفسي، أو الإجرامي ، أو القانوني، أو الأخلاقي، أو الديني، أو العمالي، أو الحضري، أو القروي... الخ. و في ضوء هذا فإن علم الاجتماع عند "سوروكين" ينقسم إلى علوم إجتماعية خاصة يتناول كل منه نوعا معينا من الظواهر.(2)

و يعرف لنا "صفوح الأخرس" علم الاجتماع (3) من خلال ذكر المواضيع التي يهتم بها هذا العلم فيقول: هو:

1- دراسة المجموعات البشرية، مثل تجمع العمال في المصانع، و الطلاب في الجامعات.

2- دراسة المؤسسات و النظم الاجتماعية كالعائلة و النظام القبلي و النظم الاقتصادية و السياسية.

3- دراسة العلاقات الاجتماعية التي تبرز من تفاعل الأفراد مع بعضهم ، أو من تفاعلهم مع البيئة المادية.

4- دراسة المجتمع انساني بما يمثله هذا المجتمع من معطيات إجتماعية مختلفة.

و يضيف قائلا: "باختصار يمكن أن نقول بأن علم الاجتماع المعاصر يهتم بدراسة المجتمع و ما يسود فيه من ظواهر و نظم إجتماعية مختلفة، دراسة تعتمد على أساس البحث العلمي الدقيق من أجل الوصول إلى قواعد و قوانين عامة تفصح عن الإرتباطات المختلفة القائمة بينهما." (4) و بناء على هذا يصل صفوح الأخرس إلى الخصائص التالية لهذا العلم:

أ- إن موضوع علم الاجتماع هو المجتمع الإنساني . فالمجتمعات الإنسانية و ما تطرحه من ظواهر و مسائل إجتماعية هي مجال الدراسات الإجتماعية .

ب- إن الظواهر الإجتماعية ، شأنها شأن بقية الظواهر الطبيعية الأخرى ، تخضع للبحث العلمي الدقيق إذا ما أتبع في دراستها منهجا علميا يماثل في أسسه المناهج العلمية المعتمدة في مجالات الظواهر الطبيعية.

ج- نستنتج من العنصر الثاني أن علم الاجتماع بوصفه علما قائما بذاته يسعى إلى التثبت من معرفة الحياة الإجتماعية، عن طريق الحصول على بيانات صادقة من الواقع الاجتماعي بوسائل و أدوات تتطور مع تطور العلوم ذاتها . فالعلم بمجموعة من المعارف و طريقة للعمل على حد سواء.

د- إن وحدة التحليل في موضوع البحث الاجتماعي تتميز عن موضوع علم الاجتماع، فهي تمتد في سلسلة تتحرك من الأصغر إلى الأكبر ، و من البسيط إلى المعقد.

هـ- إن علم الاجتماع يقوم بدراسة الجماعات الإنسانية باعتبارها أعدادا من الأفراد منضمين إلى بعضهم بعلاقات إجتماعية تختلف عن الفئات الإحصائية التي تربط بين أرقام تشير إلى الأفراد.

و- إن إهتمام علم الاجتماع بدراسة العلاقات الإجتماعية يعده عن إهتمامه بالأعمال الفردية ، و يعدها إلى الأعمال الإجتماعية ذات المعاني المشتركة و الأشكال التي تتخذها هذه العلاقات المتبادلة في الحياة الإجتماعية... (5)

1- نفس المرجع ، ص 21

2- نفس المرجع ، ص.ص 21-22

3- صفوح الأخرس ، علم الاجتماع العام: أسسه، مبادئه، و موضوعاته، سوريا ، مطابع مؤسسة الوحدة ، جامعة دمشق 1981، ص.ص 15-16

4-5- نفس المرجع ، ص.ص 16-17

و يعرف كل من "روبسون" (L.Robinson) و"كريستوف" (W.Christof) علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس الجماعات و العمليات الاجتماعية لهذه الجماعات ، و الإنسان بوصفه عضوا في جماعة ، و ذلك بهدف تحسين أحوال الجماعات " (1) و من جهته قدم "فيري" (Furby) تعريفا لهذا العلم جاء فيه هو : "العلم الذي يسعى إلى أكبر قدر ممكن من التعميم ، فيما يخص الجوانب الوظيفية و البنيوية للمجتمع." (2)

و يقول "بوتول" (G.Bouthoul) : يمكن الاعتقاد اليوم أن الإتفاق قد تم على تعريف السوسولوجيا بأنها:
- دراسة التركيب الاجتماعي، أي تركيب المواد الرئيسية التي تتألف منها الهيئة الاجتماعية و مدى فعاليتها.
- دراسة الظروف التي تطورت فيها المؤسسات الاجتماعية.
- مقابلة النتائج التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية الخاصة، أي فسح المجال لفلسفة العلوم الاجتماعية الخاصة.
- دراسة العلاقات التي تربط ما بين بناء المجتمعات العقلية للناس الذين يؤلفونها و يشكلونها ، أي بيان دور البيكولوجيا الاجتماعية.

- دراسة العوامل التي تساهم في تبادلات التركيب الاجتماعي. (3)
و في كتابه " النظرية الاجتماعية: طبيعتها و تطورها" يذكر " تيماشيف" (Timasheff) و يبدو أننا نكاد ندور في حلقة مفرغة حيث يعرف علم الاجتماع بأنه علم المجتمع ، بينما ينبغي تعريف المجتمع بواسطة علم الاجتماع... و نستطيع من هذه الزاوية - أن نعرف المجتمع بطريقة مبدئية بأنه "بنو الإنسان في وجودهم الذي يقوم على الإعتماد المتبادل". و بالتالي يمكن أن نأخذ هذا التعريف موضوعا لدراسة علم الاجتماع" و يواصل تيماشيف القول" و من هذا المنطلق يمكن أن نرسم الحد الذي يفصل علم الاجتماع عن العلوم الأخرى التي تدرس بني الإنسان بوصفهم أفرادا دون أن تأخذ في الإعتبار تساندهم أو إعتمادهم المتبادل. فالنسريح الإنساني و الفسيولوجيا يدرسان بناء الكائنات الإنسانية و وظائفها، و هي مسائل متكررة عند كل إنسان ... إن علم الاجتماع لا يهتم ببناء الجسد الإنساني أو بوظائفه الأعضاء أو بالعمليات العقلية في حد ذاتها، بل هو يهتم بما يحدث عندما يقابل إنسان إنسانا أو عندما يشكل الناس تجمعا، أو جماعات، أو عندما يتعاونون و يقتلون أو يتحكم بعضهم في بعض ، أو يخاكي بعضهم البعض الآخر ، أو يطورون الثقافة أو يقروضونها . إن وحدة الدراسة السوسولوجية ليست على الإطلاق فردا واحدا، ولكنها تتمثل على الأقل - في فردين يكونان معا - علاقة بشكل ما. (4)
و هنا تجدر الإشارة إلى الدور السابق الذي قام به عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه " المقدمة" حيث نجده قد سبق تحديد موضوع و تعريف علم الاجتماع ، العلم الذي أطلق عليه تسمية " علم العمران البشري" و ما صرح به تيماشيف حول مسألة التجمع الإنساني و التعاون بينهم و غيرها من المسائل تؤكد كلها الدور الفعال و الأسبقية لعلامتنا العربي.

1- محمد الزعبي، علم الاجتماع العام و البلدان النامية، سوريا، مطبعة خالد بن الوليد، جامعة دمشق 1986-1987، ص 57

2- نفس المرجع، ص 58

3- نفس المرجع، ص 60

4- نفس المرجع، ص. ص. 61-62

و نستشهد هنا بالتعريف الخاص بالعمران البشري ، أو علم العمران كما جاء في مقدمة ابن خلدون : "إعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خير عن الإجماع الإنساني الذي هو عمران العالم و ما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش و التأنس و العصبيات و أصناف التغلبات لبشر بعضهم على بعض ، و ما ينشأ عن ذلك من الملك و الدول و مراتبها و ما يتحمله البشر بأعمارهم و مساعيهم من الكسب و المعاش ، و العلوم الصنائع ، و سائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال." (1) و عن نشأة علم الإجماع كعلم مستقل بذاته عن بقية العلوم المتشابهة له كعلم السياسة و علم الخطابة نجد عبد الرحمن ابن خلدون يقول: "وكان هذا العلم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع هو العمران البشري و الإجماع الإنساني ، و ذو مسائل و هي بيان ما يلحقه من العوارض و الأحوال لذاته واحدة بعد أخرى و هذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا. (2) نستنتج من هاتين الفقرتين مدى إتفاق كل من "تيماشيف" مع عبد الرحمن بن خلدون في موضوع علم الإجماع ، و هذا عكس أغلبية الباحثين الغربيين الذين أهملوا معنى الإجماع و العمران عند تعريفهم هذا العلم، فقد ركزوا فقط على كونه علم يدرس المجتمع أو الظواهر الإجتماعية.

المبحث الثاني: دور علم الإجماع.

1- دور علم الإجماع عامة: يلخص لنا تيماشيف (Timasheff) دور علم الإجماع كالتالي:

هناك أربع إجابات أساسية على هذا التساؤل- ما هو دور علم الإجماع و عمله بالنسبة للعلوم الأخرى؟-

قدمها علماء الإجماع في عصور مختلفة من تاريخ هذا العلم. فقد إعتقد كونت أنه ينبغي على علم الإجماع أن يضطلع بكل المادة التي درستها هذه العلوم المحدودة، و أن يستوعبها بحيث يجردها من سبب وجودها. ثم تصور سنسر علم الإجماع أنه علم فوقي (Super Science) لا يلاحظ بنفسه الظواهر الإجتماعية ، لكنه يوحد الملاحظات و التعميمات التي إنتهت إليها العلوم الإجتماعية المحدودة. أما " جورج زيمل" (G.Simmel) ... فقد أصر على أن موضوع دراسة العلوم الإجتماعية المحدودة يتمثل في مضمونه الأفعال الإنسانية التي تستهدف غايات معينة. فعلم الاقتصاد يهتم بالأفعال التي تستهدف حل مشكلات مادية كالإنتاج و التوزيع و التبادل و الإستهلاك ، و يعالج العلم السياسي الأفعال التي تستهدف تحقيق السلطة السياسية و ممارستها . لكن زيمل كان يعتقد أن أيا من هذه العلوم لا يدرس صورة الأفعال الإنسانية في المجتمع ، و هي الصورة المشتركة بين كل نماذج الجهود و المحاولات كتكوين الجماعات الإنسانية و اختلافها، و المنافسة و الصراع... (3)

و حسب "بول لازارسفيلد" (P.Lazarsfeld) فإن السوسيولوجيا- خلافا للعلوم الإجتماعية الأخرى- ليس لها موضوع دراسة محدد و دقيق. و مهمة السوسيولوجيا الرئيسية هي وضع التكتيك و الطرق و الأساليب للأبحاث التجريبية التي يمكن استخدامها في أي علم إجتماعي كالإقتصاد و الحقوق و علم السكان... (4)

أما السيد محمد بدوي فيلخص دور هذا العلم في الفقرة التالية:

"بحث الظواهر بحثا موضوعيا لا دخل للعاطفة و لا للأهواء الشخصية فيه، فإذا ما استوفينا البحث و تكونت لدينا فكرة واضحة عن ظواهر المجتمع أو البيئة التي ندرسها، أمكننا بعد ذلك أن نخطو خطوة ثانية نحو الإصلاح ، و نكون في هذه الحالة واثقين من أن مشروعاتنا الإصلاحية قائمة على أساس متين، و تدعمها دراسة موضوعية مستفيضة تلم بأطراف البحث من جميع نواحيه. (5)

1- عبد الرحمن بن خلدون ، مرجع سبق ذكره ، ص. 35

2- نفس المرجع ، ص. 30

3- محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره ، ص. 62

4- نفس المرجع ، ص. 65

5- السيد أحمد بلوي ، مبادئ علم الإجماع ، الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، 1990 ، ص. 09

هكذا نصل إلى القول أن دور علم الاجتماع لا يقف عند الوصف الجاف للظواهر الاجتماعية و المشكلات المتنوعة التي يتخبط فيها بنو الإنسان، بل يهدف هذا العلم إلى فهم الآليات الظاهرة و الباطنة التي تتحكم في هذه الظواهر ويسعى خاصة إلى التحكم فيها و التبؤ بمستقبلها.

كما يظهر لنا أن دور علم الاجتماع فيه شطرين من المسؤوليات. الشطر الأول علمي تنظيري ، و الشطر الثاني هو الإسهام مع العلوم الأخرى في تقديم الحلول، بل العلاج المناسب للحد من المشكلات الاجتماعية.

كما نتساءل عن قيمة هذا العلم إذا اكتفى فقط بالوصف و التحليل للمشكلات الاجتماعية كما ينادي بها بعض العلماء، أي عدم إقحامه في عملية التغيير و المشاركة في العلاج الاجتماعي.

2- دور علم الاجتماع داخل البلدان العربية عامة و المغربية خاصة:

حسب عبد الوهاب بوحدية:

تعددت أهداف و أدوار هذا العلم داخل البلدان العربية. تلك البلدان التي تم إستيراد منها مجمل النظريات و المفاهيم و حتى التقنيات المنهجية من قبل المشتغلين بهذا العلم داخل بلدانا العربية و المغربية بشكل عام.

نجد أن "للبحوث الاجتماعية غايات و أهداف عديدة متباينة-ذلك أنه قد يقصد منها تطوير المعرفة مثلاً أو التقدم بالنظريات بغية التفنن في إعطائها صبغة شاملة كونية ، وجعل المفاهيم المستعملة لمواصفة الواقع أكثر دقة و جودة ووضوحاً..."(1)

و فعلا هذا ما هو معمول به داخل الدول المتقدمة حيث تشكل أغلبية الدراسات وسيلة من بين الوسائل الأساسية في بناء النظرية الاجتماعية و ضبط صيغتها ، و هذا لإعطائها الطابع العالمي. و كل المحاولات التي قام بها علماء الاجتماع الغربيون تندرج في هذا الإطار، حيث أصبح هناك تفنن في وضع النظريات و استنطاقها مع الواقع الاجتماعي الثقافي لهذه المجتمعات ، إلا أن أغلبية المشتغلين بهذا العلم عندنا إكتفوا بالإستيراد للمتزوج الجاهز من نظريات و حتى بحوث كأمثلة ، محاولين بذلك إخضاع مجتمعاتهم لها، و نسوا أنه من واجبهم المساهمة " بصفة فعالة في خدمة هذا الصنف من المعرفة-أي المساهمة في بلورة النظريات و المفاهيم و التقنيات المنهجية كما هو موجود و معمول به عند الآخرين-البشرية للرفع المطرد من مستوى العلوم الإنسانية و تعميق شتى مضامينها.(2)

و من هنا يتبين أنه من واجب المشتغلين بعلم الاجتماع داخل بلدانا العربية عامة و المغربية خاصة المساهمة في بعث هذا العلم و تطويره و عدم الإكتفاء بالإستهلاك دون الإنتاج.

بعد هذا الدور الواسع النطاق نجد أن من مهام علم الاجتماع في البلدان العربية عامة و المغربية خاصة هو:

" التعرف على النفس قصد تحليل الأوضاع السائدة و تفكيك بنى المجتمع و تفتيق مؤسساته و كشف النقاب عن ملامسات الأقوال و الأفعال، و بذل الجهد المرير بغية التوصل إلى أعماق أعمق المجتمع لأخذه معيارا و اتخاذه بعين الإعتبار في كل محاولة كبيرة أو صغيرة ترمي إلى علاج الأمراض الاجتماعية و تقويم الحالات المعوجة و التغلب على المعوقات التي تحول دون التقدم و الرقي-فيكون علم الاجتماع بهذه الصورة دعامة للنهضة الشاملة المرجوة.(3)

1- عبد الوهاب بوحدية، الأفهام: فصول عن المجتمع و الدين، تونس ، الدار التونسية للكتاب 1992، ص 9

2- نفس المرجع ، ص 10

3- نفس المرجع ، ص.ص 10-11

بعد عرضه لنا الدور الذي يجب أن يساهم به علماء الاجتماع العرب كغيرهم من العلماء الآخرين في النهضة بهذا العلم عالميا، يبين لنا عبد الوهاب بوحدية أنه من واجب علماء الاجتماع العرب المساهمة في عملية النهضة الشاملة لبلدانهم ، و بأن هذا لن يتأتى إلا بفهم وتحليل الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية ، و الثقافية لهذه البلدان ، كذلك تفكيك البنى الاجتماعية لهذه المجتمعات، فهمم العقليات و العادات و التقاليد و"غربلتها" لمعرفة ما هو صالح و ما هو طالح . كذلك تكمن مهمة علم الاجتماع و المشتغلين به في تقديم الحلول و ليس مجرد قراءة المشكلات الحادة و وصفها ، التي تتخبط فيها البلدان العربية .

هكذا نجد عبد الوهاب بوحدية ينادي إلى علم إجماع عربي عامة و مغاربي خاصة ، ميداني علاجي، وليس مجرد علم يدرس في الجامعات بعيدا عن عملية التنمية الشاملة.

إن الغاية من جميع البحوث التي أنتجت في الساحة العربية و المغاربية بالخصوص- في نظر بوحدية - الفائدة المرجوة منها أن " تتجاوز بكثير التطوير العربي للمعرفة العامة ، بل أجمع علماء الاجتماع العرب-على ضرورة وضعها في صميم التحرك الاجتماعي ، و صرنا لا نكاد نتصور عملا ما على الصعيد السياسي ، أو الإقتصادي، أو الثقافي دون أن يكون قد إستند إلى بحوث و إلى دراسات إجتماعية." (1) فمهمة علم الاجتماع و المشتغلين به داخل هذه البلدان ضخمة و لا تقتصر على الجانب التدريسي أو القيام بالبحوث من أجل الشهادات و المراتب الإجتماعية لأصحابها ، بل أبعد من هذا ، فهذه البحوث و الدراسات يجب أن تساهم في توضيح الرؤية لدى أصحاب القرارات، سواء على المستوى السياسي، الإقتصادي، التربوي، الثقافي...إلخ.

"لذلك كله أصبحت قضية ربط البحوث الإجتماعية العربية بالمجتمع العربي نفسه من أعسر القضايا و أعوصها ، لأنها تمس بجوهر هذه البحوث من جهة ، و من جوهر ذاتيتها العربية من جهة أخرى." (2)

من كل هذا يظهر دور علم الاجتماع داخل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة فيما يلي:

أ-المساهمة في تقدم هذا العلم عالميا، أي عدم ترك الآخرين وحدهم ينظرون و ينتجون المفاهيم، بل المساهمة الفاعلة من طرف علماء الاجتماع داخل البلدان العربية ، كغيرهم من علماء الاجتماع الآخرين.

ب-المساهمة المحلية و تكمن في الفهم الواعي و الموضوعي لواقعهم دون القفز عليه و جعل كل البحوث و الدراسات المنجزة في خدمة التنمية الشاملة ، بمعنى أن أي قرار سواء كان سياسيا أو ثقافيا أو إقتصاديا...إلخ لابد أن يرتكز على ما توصلت إليه هذه الدراسات السوسولوجية، والتي تعمل على أن تساهم في الثورة الشاملة و المتمثلة في تفكيك البنى التقليدية المعطلة لعملية التقدم و الإزدهار، و حلّ المشكلات الإجتماعية المتنوعة الناجمة عنها.

بعد هذا العرض السريع لدور علم الاجتماع داخل البلدان العربية عامة و الدول العربية خاصة نصل إلى النتائج التالية:

فيما يخص البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة يكمن دور هذا العلم في:

- 1-كشف التناقضات الاجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الثقافية التي تعانيها هذه المجتمعات.
- 2-علم تحليلي للأوضاع الراهنة.
- 3-المساهمة في توعية الفئات الاجتماعية عامة و المسؤولين خاصة بواجباتهم و كيفية النهوض بأوطانهم.
- 4-تقديم الحلول الموضوعية للأزمات المتنوعة التي تعانيها هذه البلدان.
- 5-الوصف الصادق للأوضاع كما هي دون زيادة أو نقصان.
- 6-بعبارة واحدة المساهمة في عملية التنمية التي تسعى إلى تحقيقها البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة.

1-نفس المرجع ، ص 11

2-نفس المرجع ، ص 11

3- القيمة العلمية لعلم الاجتماع: (1)

- يقدم علم الاجتماع معارضة جوهرية في تحديد الأهداف التي يمكن الإتفاق عليها، ويمكن أن يرسم الوسائل الناجمة لبلوغها. وهذا يظهر واضحا في أن السياسات الاجتماعية في مجتمع يتغير باستمرار، لا يمكن أن تقوم على أساس العادة والعاطفة، إذ لا يتسنى لمشتغل بالسياسة الاجتماعية العامة أن ينجح في مهنته إلا إذا كان لديه قدر كاف من المعرفة عن المجتمع الذي يرسم له خطوط نموه الاجتماعي والاقتصادي.

- كلما ترامت أطراف المجتمع، وكلما تعقدت ظروفه الاجتماعية، أصبحت المعرفة الاجتماعية أكثر إلحاحا وأوسع مدى. - السياسة الاجتماعية لمجتمع معين، إذا كانت ذات طابع شامل ومحدد في نفس الوقت، أصبحت الحاجة ماسة إلى معرفة ذات الطابع السوسولوجي أكثر من المعرفة ذات الطابع الاقتصادي أو السياسي. ومثال ذلك رسم سياسة لضبط النسل، نحو الأمية... إلخ.

- علم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية ملحة في المجتمع الحديث، فهو وحده الذي يعطي صورة متكاملة لحياة المجتمع، ويعطي أهمية بالغة للمسائل المتعلقة بالإختلافات والتشابهات التي تظهر بين أقسام المجتمع، ويحاول أن يتعمق في اتجاهات الفعل الاجتماعي والصور المختلفة للعلاقات الاجتماعية التي ترتب عن ذلك.

- عن طريق علم الاجتماع يستطيع الفرد في المجتمع أن يكون على علم بما يجري في نطاق الحياة الاجتماعية لأفراد آخرين أو في جماعات أخرى قد لا يتيسر له طوال حياته أن ينتمي إليها أو أن تكون له بها صلات.

- إن علم الاجتماع بجانب أنه يساهم في تقدم المجتمع إسهاما جوهريا، فهو مفيد جدا من الناحية الشخصية، لأن الفرد عن طريقه يستطيع أن يحصل على فهم أفضل لنفسه وللآخرين، ويتيح له هذا الفهم أن يكون أكثر مرونة إزاء المواقف الجديدة دون الإلتجاء إلى الأنماط المتحجرة الشائعة.

- مهمة عالم الاجتماع أن يقدم المشورة وأن يساعد على تحديد السياسة الاجتماعية داخل إطار هيئة منظمة يناط بها مثل هذا التحديد، أما أن يعمل كموظف داخل هذه الهيئة، فإن فاعليته وأهمية مشورته يمكن أن تتعرض للطمس.

بعد هذا العرض للقيمة العلمية لعلم الاجتماع، نعود لنحلل هذا ونقيمه مع ما هو موجود في الواقع المغربي. بالنسبة للقيمة الأولى والتمثلة في تقديم المعونة والمساهمة في تحديد الأهداف لتحقيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية، نلاحظ أن هذه المسألة تتم دون العودة في أغلب الأحيان إلى الاجتماعيين المغربيين، فكل السياسات تتم من طرف الجهات الرسمية. وهذا ما يبين بوضوح طغيان الرأي السياسي على العلمي. كما يمكن الإشارة إلى التمييز في المعاملة ما بين الإختصاصات، بحيث تلجأ هذه الجهات لقيمة إلى إختصاصات أخرى غير علم الاجتماع. ويرجع هذا إلى جهلها لقيمة هذا العلم وخاصة إلى الدور السلبى الذي لعبه ولا يزال المشتغلون بهذا العلم والتمثل في الجمود وعدم فرض وجودهم بالعمل على الساحة العلمية.

فيما يخص فشل أغلبية السياسات الاجتماعية والاقتصادية داخل هذه البلدان يمكن تفسير هذا بالتهميش والإقصاء للمشتغلين بهذا العلم، والإستعانة بأناس آخرين. فمثلا لا يمكن الإعتماد فقط على القرارات السياسية أو التخصصات كالاقتصاد... إلخ في وضع سياسة ما مهما كانت دون الإستعانة بعلماء الاجتماع لمعرفة طبيعة هذا المجتمع، ثقافته (القيم-التقاليد...) تفاعل الأفراد داخله... إلخ.

1- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1989، ص. 36-39

و عليه يصبح من الختمي و الضروري التعامل مع هذا العلم إذا أرادت فعلا هذه البلدان (أي المغاربية) تحقيق سياساتها المختلفة. القول كذلك بأن علم الاجتماع ضرورة ثقافية يبقى أمر نظري بعيد كل البعد عن الحقيقة و الواقع داخل البلدان المغاربية نظرا لكون أغلبية المشتغلين بهذا العلم مجهلون كل صغيرة و كبيرة حول مجتمعاتهم ، و بالتالي تبقى أعمالهم مجرد ترجمات و نقل حرفي و إعادة لما أنجز عند الآخر- أي الدول المتقدمة- و بالتالي يستحيل عليهم الحصول على صور أو أفكار كاملة شاملة عن مجتمعاتهم و لهذا نجدهم إلى يومنا هذا لم يستطيعوا تقديم الحلول اللاتقة و الملائمة لحل المشاكل النوعية التي تتواجد فيها بلدانهم.

وعليه الممارسة السوسولوجية داخل هذه البلدان لم تساهم في فهم واقع وظروف هذه المجتمعات . فالإجتماعيين المغاربة عن مهامهم الحقيقية و العلمية ، فاكفى البعض " بسد لقمة العيش" كما صرح به العديد من الباحثين في الدراسة الميدانية، جاعلين من عملهم هذا مجرد وسيلة للعيش، بينما إنضم البعض الآخر إلى الهيئات الحكومية وأصبحوا مجرد موظفين تستغلهم هذه الجهات على حساب العلم و المجتمع. وهكذا يمكن أن نصل إلى النتائج التالية:

- ليست لعلم الاجتماع قيمة علمية داخل البلدان المغاربية ، و ذلك نتيجة إلى العديد من العوامل وخاصة ذلك العامل المتمثل في عدوانية و عقدة الأنظمة داخل المغرب العربي اتجاه هذا العلم.

- لا يساهم في عملية التنمية و وضع السياسات الإجتماعية و الاقتصادية نظرا للتقصير والإهمال واللامبالاة من طرف المشتغلين بهذا العلم، حيث جعلوا من علمهم هذا علما سلبيا!

4- علم الاجتماع ومسألة الموضوعية و الذاتية:

إن التفكير الإجتماعي القديم كان تفكيرا ذاتيا . و عليه فالتفكير الذاتي هو الذي يعرض وجهة نظر المفكر وآراءه الذاتية . أما التفكير الموضوعي فإنه يبحث الظواهر بحثا علميا لمعرفة طبيعتها و الوصول إلى قوانينها. (1)

و من أمثلة التفكير الذاتي في المسائل الإجتماعية "جمهورية أفلاطون" و "كتب السياسة" لأرسطو في العصور القديمة... و لم يشذ عن هذا التفكير الذاتي الفلسفي إلا بعض المفكرين القلائل الذين ظهروا في فترات متباعدة ، و من أشهرهم ابن خلدون الذي وضع أسس المنهج الإجتماعي الصحيح في القرن الرابع عشر الميلادي أي قبل ظهور أوجست كونت بخمسة سنة تقريبا. و اتجه في بحث الظواهر الإجتماعية اتجاها يعتمد على الملاحظة، و المقارنة ، و على تتبع الظواهر في نشأتها و تطورها فحقق بذلك أسس البحث العلمي في أدق صورته. (2)

رغم هذا تبقى مسألة الموضوعية و الذاتية في علم الاجتماع من أهم المعضلات التي تواجه هذا العلم و تزرع الشكوك في مدى نجاعته و علميته. و في هذا الصدد نجد ب. بورديو (Bourdieu) يقول: المعارضة الظاهرية بين وجهتي نظرتناقتين، بين منظورين متطرفين... بين "الإتجاه الفزيقي" و "الإتجاه النفساني" (3)

و الإتجاهان ، الفزيقي و النفساني ، معا يعبران عن الفجوة الموجودة في بحوث ودراسات علماء الاجتماع بين مادة الإدراك الحسي و مادة التفكير النظري، أي بين المادة و الفكر، الحس و العقل، الموضوعية و الذاتية. (4)

1- السيد أحمد بدوي، مبادئ علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص

2- نفس المرجع، ص

3- دليو فضيل و مراد زععي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 26

4- نفس المرجع، ص. 26.

إن مشكلة هذه الثنائية -الموضوعية- الذاتية- تعبر بالضرورة عن الصراع المزمع بين العقل والدين ، الحس والتصور ، الواقع والقيمة، الموضوع والذات، المميز للفكر الإجتماعي الغربي.(1)

كما نجد أن هذه الثنائية قد أثقلت كاهل هذا العلم و أصبحت سببا رئيسيا في الأزمة التي يعانيها هذا العلم داخل الدول المصنعة؛ حيث نرى أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال مقارنة علم الإجتماع بالعلوم الطبيعية ، تلك العلوم التي رغم طبيعة موضوعها مازالت مناهجها وأدواتها و نتائجها نسبية.

و هذه الثنائية المطروحة على الساحة السوسيولوجية الغربية لا يمكن أن نطبقها بمذافرها على مجتمعاتنا العربية الإسلامية عامة و المغاربية خاصة، و ذلك لما يشكل كل من الدين و القيم و العادات... إلخ من ضوابط تنظم هذه المجتمعات ، بل لب خصوصية هذه البلدان.

و عليه، في تصورنا ، يجب التعامل بحذر مع مسألة الذاتية و الموضوعية في علم الإجتماع ، حيث مهما فعلنا للتجرد من قيمنا و عاداتنا إلا أنها تبقى راسخة في ممارساتنا اليومية.

كما نشير هنا أنه من الممكن التخلص من العديد من الأفكار الذاتية و المصالح الشخصية إذا أردنا فعلا بناء علم اجتماع مغاربي ، و هذا بالابتعاد عن التشبع المذهبي ، و السياسي ، و خدمة الأغراض الإيديولوجية ، و حتى تلك المصالح المتعلقة بالنزعة القبلية و العشائرية التي مازالت تهيمن على العقول عندنا.

أما فيما يخص الموضوعية التامة فهذه مسألة تحمل في طياتها بذور الذاتية و الصبغة الإيديولوجية التي كان دوركايم السباق إليها عندما نادى بشيئية الظواهر الإجتماعية.

1- نفس المرجع ، ص. 27

خاتمة الفصل:

بعد هذا العرض السريع لمعنى علم الاجتماع و دوره و مسألة الموضوعية و الذاتية ، نصل إلى القول أن هذا العلم لا يزال داخل بلدانا العربية يعاني الإضطراب و الفوضى على مستوى التحديد و الضبط، بحيث لم نصل بعد إلى الإتفاق على معنى مشترك لهذا العلم.

فهناك من يلجأ إلى التعاريف الغربية سواء التي قدمها الرواد الغربيون الأوائل مثل كونت، و دوركايم، و سبنسر؛ و البعض الآخر يفضل المعاني التي أعطاها المعاصرون الغربيون مثل سوركين، و دارندورف، و سيمل، و بوتول ، و غيرهم . أما الفئة الثالثة فهي التي تفضل التعريف المقدم من قبل عبد الرحمن ابن خلدون و حتى التسمية لهذا العلم ، أي علم العمران البشري. كما بين هذا الفصل أن دور علم الاجتماع و المشتغلين به ليس بدور المشاهد للأحداث و الثورات بل المساهم الفعال في كل التحولات ، بل حتى في اتخاذ القرارات و توعية المسؤولين في كل المستويات بما يجب فعله، وهذا خلافا لما يسعى البعض القيام به و هو تهميش هذا العلم و المشتغلين به و جعلهم مجرد وسائل تحركها الإيديولوجيات المسيطرة كيفما تشاء و متى تشاء.

و أخيرا يتنا في هذا الفصل أن مسألة الموضوعية و الذاتية مسألة فيها الكثير من الكلام ، بل أنها مسألة أثقلت كاهل المشتغلين بهذا العلم و أن هذه المسألة جعلتهم يضعون الكثير من الوقت في الحوار والنقاش غير المثمر، و أهملوا القضايا الأساسية و المصرية لمجتمعاتهم .

فالموضوعية و الذاتية في هذا العلم رغم إدعاءات بعض المشتغلين به و على رأسهم أصحاب النزعة الوضعية سواء الكلاسيكية أو الوضعية المنطقية التجريبية قد بالغوا كثيرا في مسألة الموضوعية و وصف هذا العلم و مقارنته بالعلوم الطبيعية . وهذا ما جعل علماء الاجتماع العرب يقلدون هؤلاء متناسين أن علم الاجتماع ليس بالعلم الدقيق ، و أن نتائجه و ازدهاره مرتبطان بمدى اهتمامهم بخصوصياتهم الثقافية و التاريخية، نظرا لأن كل النظريات الغربية هي وليدة التجربة الغربية، تلك التجربة التي تحمل في طياتها ماضي و حاضر و مستقبل هذه الشعوب . و عليه ما يصلح من نظريات و مناهج و تقنيات في مجتمع ما ، لا يصلح بالضرورة في مجتمع آخر.

إذن تبقى مسألة الموضوعية و التجرد الكلي كما يدعي البعض من الأفكار الذاتية في الدراسات السوسولوجية نسبة جدا لكي لا نقول مستحيلة. كما يبقى هذا العلم رغم الأهمية الكبرى التي يتصف بها، علم معطل نظرا للحصار المضروب عليه سواء من طرف الأنظمة العربية عامة و المغاربية خاصة، و كذلك الدور السلبي للمشتغلين به ، حيث إلى هذه الساعة لم يستطيعوا النزول إلى واقع مجتمعاتهم .

و كما يقول "ماينس" (S.Mayence) : " السوسولوجي هو الذي يمارس مهنة صعبة ، تتطلب معارف متينة، و إنسانية جد متطورة و تحكم كبير في نفسه. " (1)

وهذا ما يفتقده أغلبية المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان المغاربية حيث ستبنيه بوضوح نتائج الدراسة الميدانية. و عليه يبقى دور و مكانة هذا العلم داخل هذه البلدان مرتبطين بمدى التفاعل الإيجابي بين كل من المشتغلين بهذا العلم و مجتمعاتهم من جهة، و مدى التفاعل المثمر بين الأنظمة المغاربية و السوسولوجيين من جهة أخرى.

1-Serge Mayence, Sociologie et action sociale, coll. Fernand Nathan, ed. Labor, Bruxelles, 1982, p.89

الفصل الثالث: واقع علم الاجتماع في الأقطار العربية.

تمهيد:

المبحث الأول: بعض المواقف والآراء حول وضعية علم الاجتماع داخل البلدان العربية.

المبحث الثاني: المسالك التي سلكها المشتغلون بعلم الاجتماع داخل البلدان العربية.

المبحث الثالث: المعوقات التي تؤثر على ولادة علم اجتماع عربي.

المبحث الرابع: مسألة إنحياز المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان العربية.

المبحث الخامس: الإتجاهات النظرية السائدة على البحوث داخل البلدان العربية.

المبحث السادس: طابع الممارسة السوسيولوجية داخل البلدان العربية.

المبحث السابع: طرق تدريس علم الاجتماع داخل البلدان العربية.

خاتمة الفصل.

تمهيد:

إن المتبع لكل ما كتب و قيل حول علم الاجتماع في الوطن العربي يستتج أن الكثير قد كتب حول هذا الموضوع. إلا أن "غزارة الإنتاج هنا لا تعني بالضرورة أن هذا الموضوع قد نال حقه و أنه قد بدأ يشكو من التخمة و إنما هي تعبير - عند علماء الاجتماع العرب - عن شعور قوي بعد الرضا وعن وعي أقوى بضخامة و تشعب المهام التي هي في انتظارهم." (1)

إن هذا الإنتاج الغزير يترجم القلق و الحيرة اللتان يتخبط فيهما المشتغلون بهذا العلم داخل الأقطار العربية. قلق و حيرة عن وضعية هذا العلم ببلداننا العربية، وقلق و حيرة عن مكانته مقارنة بالعلوم و التخصصات الأخرى، بالإضافة إلى مكانة المشتغلين به. كل هذا نحاول في هذا الفصل الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل يمكن فعلا الكلام عن علم اجتماع عربي في حالة نعم ما نوعية و حدود هذا العلم؟

- كذلك في حالة لا، ما هي العوائق التي حالت دون وجوده؟

بالإضافة إلى مكانة المشتغلين به داخل الأقطار العربية.

ليس لعلم الاجتماع ، الحديث و المعاصر، في المجتمع العربي، تاريخا أو واقعا منفصلا عن تاريخ و واقع هذا المجتمع ، فعند دخول هذا العلم المؤسسات الرسمية العربية، كانت الأقطار العربية مستعمرة. و مع أن الكثيرين يعرفون ماذا يعني إدخال العلم في ظل السيطرة الإستعمارية (2)

إن ربط هذا العلم بالإستعمار أمر ضروري و حتمي بالنسبة للباحث الذي يسعى لفهم نوعية هذا العلم داخل الأقطار العربية، و خاصة الأسباب التي جعلته في هذه الحالة (أي الأوضاع التي يعانها).

إننا لا ننسى أن هناك علوم أخرى قد أدخلها المستعمر للأقطار العربية ، إلا أن هناك إختلاف جندي بين هذه العلوم و علم الاجتماع.

نظرا لدور و خطورة هذا العلم ، فطبيعته تختلف كل الإختلاف مع العلوم الطبيعية كانت أم حتى العلوم الإجتماعية و الإنسانية الأخرى.

و لهذا نجد أن المستعمر قد عمل على استغلاله أثناء تواجده بهذه الدول . غير أن مع خروجه نلاحظ أنه خطط لإبقاء هيمنته ، و ذلك يبرز أنه أعد تدريسا و بحثا... ليكون " العقل السوسيولوجي العربي " تابعا " للعقل السوسيولوجي الغربي " سواء في منهجية التفكير أو في تصور مهام علم الاجتماع. (3)

إلا أن هذا ليس بالسبب الوحيد لما هي عليه وضعية علم الاجتماع داخل الأقطار العربية . و في هذا الصدد نجد "فريدريك معتوق" يقول: "غالبا ما يعمد النقاد في بلدان العالم الثالث إلى إلقاء المسؤولية في المشاكل الهامة التي تعترض المفكرين فيها على العنصر الختارجي ، أي على الظرف الموضوعي. فالإستعمار و الأمرالية هما الحصانان الرئيسيان اللذان يمتطيهما الفكر النقدي عندما لا شك أن هذين العنصرين أهمية بالغة في خلط الأوراق (على جميع الأصعدة) و في إعاقة مسيرة التقدم الفكري و الحضاري عندنا." (4)

1- جمال غريد ، علم الاجتماع في العالم العربي: من الإتباع إلى الإبداع، جامعة وهران ، بدون تاريخ، ص 2

2- عبد الباسط محمد عبد المعطي ، في نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، 1987، ص 288

3- نفس المرجع ، 282

4- معتوق (ف)، علومنا الإجتماعية و المسألة المفقودة ، مجلة الفكر العربي ، بيروت 1985، العدد 37-38، ص 264



بينما نجد "معن خليل عمر" كإجابة عن الإشكالية المطروحة على الساحة السوسولوجية العربية والتي "تدور في مخيلة معظم الإجماعيين العرب، وهي من أين يجب أن تبدأ محاولة الدعوة لتأسيس علم إجماع عربي؟ هل يجب أن تكون له جذور فلسفية و إيديولوجية و تراث خاص به يختلف عن باقي جذور علم الاجتماع في الغرب؟ أم يجب أن يكون مساهما في تنمية علم الاجتماع المعاصر من خلال إسهامات باحثيه و مفكره في النقد و التقييم و البحث؟ سواء كان ذلك على صعيد تقييم النظريات أو على صعيد إستقراء الواقع العربي". (1)

و بعد هذا نتناول في البحث الأول بعض الآراء و المواقف حول وضعية هذا العلم داخل الأقطار العربية.
البحث الأول: بعض الموقف و الآراء حول وضعية هذا العلم داخل هذه الأقطار.

1- حسب محمد عزت حجازي:

يلخص لنا هذا الباحث هذه الموضوعية في النقاط التالية:

1- أنه نشأ و تطور مرتبطا بمؤسسة الحكم.

2- أنه قانع بالنقل و التقليد .

3- مكثف بمهمة وصف الأمور البسيطة.

4- البحث عن العلاج لأهون المشكلات الاجتماعية من منظور أخلاقي تجريدي في إطار الوضع القائم و في حدود ما سمح به.
5- بدلا من أن يكون وسيلة لتحرر الوطن العربي و تقدمه و وحدته ، فإنه يساعد بقصد أو بغير قصد على تكريس التخلف و التبعية و التجزئة(2)

و تعقبا على هذا نقول أن هذه المواصفات الخمسة تنطبق بصدق على جل الأقطار العربية ، حيث أن علم الاجتماع كما سبق القول لم يأت إحداثه في الوطن العربي تلبية لمطالب الجماهير العربية ، بل ورث بعد إستقلال هذه الأقطار ، هو و العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى . و هذا ما جعله يفتقد إلى مسألية قادرة على فهم و تحليل الواقع العربي. لقد ورثنا المسألية الكولونيالية التي بنى المستعمر عليها هذا العلم .

صفة النقل و التقليد تدل عن العجز الذي يعانيه هذا العلم داخل أقطارها. فنحن نستورد و ننقل حتى الأمثلة و نبني عليها تصوراتنا و فرضياتنا في التعامل مع واقعنا.

2- بينما علي أحمد عيسى فقد يلخص لنا هذا الواقع الذي يتواجد فيه علم الاجتماع داخل بلداننا العربية في النقاط التالية:

"لعلني أستطيع الآن أن أقول إنه فيما عدى بعض الجهود الفردية اخذودة هنا و هناك في بلادنا العربية ، فإن وضع الاجتماع في الوطن العربي بوجه عام يمر بمرحلة ركود متأثرا في ذلك بالوضع الذي عليه علم الاجتماع في القارة الأوروبية (عدا بريطانيا التي هي خارج القارة)". (3)

1- معنوق (ف)، علومنا الاجتماعية و المسألية المفقودة، بيروت 1985، مجلة الفكر العربي ، العدد 37-38، ص. 264.

2- محمد عزت الحجازي، نحو علم إجماع عربي، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 13-14 ، بتصرف .

3- علي أحمد عيسى ، تصور جديد للإتجاهات النظرية و العلمية لعلم الاجتماع في الوطن العربي ، حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، المعقدة بالجزائر في 19-22 مارس 1973 ، المنظمة العربية للثقافة و العلوم ، القاهرة 1973 ، مطبعة التقدم ، ص. 406.

ومنه يظهر بوضوح أن هذه الحالة التي أشار إليها هذا الباحث خلال "حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي سنة 1973 ، و بعد مرور 25 سنة مازالت الأوضاع هي هي ، بل زاد في التناقض في بعض الدول ، حيث أغلقت أقسام علم الاجتماع أو ضمت إلى علوم أخرى . وهذا ما بيناه عندما تطرقنا إلى علم الاجتماع داخل المملكة المغربية . فرغم الإرادة الطيبة و النبيلة لبعض المشتغلين بهذا العلم داخل هذه الأقطار ، إلا أن هذا العلم لم يرتق إلى المكانة اللائقة ، و أبعد عن عملية التغيير الشامل التي تسعى لتحقيقها هذه الأقطار .

كما نجد نفس الباحث (علي أحمد عيسى) يرجع أسباب هذا الركود إلى:

- "نحن نضيع الوقت و الجهد في تحديد من هو مؤسس علم الاجتماع، ابن خلدون أو أوجست كونت، أو نرجعه إلى كونفشيوس أو أرسطو. وهذه المسألة يكفي أن نخصص لها كلمات موجزة عابرة في الدروس الأولى مدعمة بالحجة و البرهان. و نكاد نغفل إغفالا تاما ما هو أهم و ما يستحق الوقت و الجهد حقا وهو عند من إنتهى علم الاجتماع و في يد من تقع مسؤولية نشره و تعليمه في الوقت الحاضر ، وما هو اغث و السمين منه؟" (1)

فعلا إن اغلل لهذا القول نجد فيه نوعا من الصحة ، حيث نجد أن إشكالية المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع قد أنهكت قدراتنا و أخذت المزيد من وقتنا و أبعدتنا عن أمهات القضايا ، تلك القضايا المتمثلة في تحمل مسؤولينا حاليا و العمل على إبعث سوسولوجيا قادرة على فهم قضايانا .

و من الحواجز التي تقف كذلك أمام إنبعاث هذا العلم عندنا فحسب هذا الباحث نجد:

" أن جميع كتب تاريخ علم الاجتماع و تاريخ النظريات و الفكر الاجتماعي هي مراجع عامة للمكبة و لا يصح أن تكون مواضيع للمحاضرات و لا للتخصص أو الإمتحانات . نحن في حاجة إلى بحوث في علم الاجتماع متصلة بتاريخ الحاضر إن صح هذا التعبير أو الواقع الذي نعيش فيه." (2)

هذا ما يجعلنا نقول أننا إلى يومنا هذا مازلنا داخل مجتمعاتنا العربية نتعامل مع علم الاجتماع الكلاسيكي، أي أننا لم نواكب التطور الكبير الذي عرفه هذا العلم داخل ادول الغربية أو الأمريكية.

و يضيف "علي أحمد عيسى" قائلا أن هناك إهمال و تقصير من قبل علماء دراسات الأنثروبولوجية العرب و ما يمكن أن تقدمه من فوائد لعلم الاجتماع، و خير دليل على هذا ما استفادت منه النظرية الاجتماعية داخل المجتمعات الغربية بفضل إسهامات الدراسات الأنثروبولوجية و خاصة الأدوات المنهجية التي تعتمد عليها هذه الأخيرة.

هذا بالإضافة إلى حتمية الإبتعاد عن الدراسات التي تبحث في أصول الظاهرة ، بل السعي في دراسة الثمار أو النتائج دراسة وظيفية جشطلتية في المجتمع كما فعله البراهماتيون في الدول الأنجلوساكسونية.

كما نجد "علي أحمد عيسى" يشير إلى القفزة في التأليف بالعربية أو الترجمة للعربية لمواضيع عامة حول التعريف بعلم الاجتماع موضوعه، صلته بالعلوم الأخرى... أو بعض الجوانب النظرية البحتة و هذا على حساب البحث الميداني ، ضف إلى ذلك الإهمال و التقصير في حق العديد من الدراسات الميدانية العربية غير المنشورة و غير المتداولة في الوطن العربي.

1- نفس المرجع ، 406

2- نفس المرجع ، 406

كملاحظة يمكن إدراجها هنا: العقدة الدونية تجاه كل ما هو محلي ، و تدنيسه ، و تهميشه ، و تبجيل كل ما هو أجنبي . إن هذه الظاهرة تشكل في نظرنا أحد أهم العوائق التي تقف أمام علم الاجتماع عامة و المشتغلين به داخل الأقطار العربية خاصة. هذه بعض العوائق التي أشار إليها "علي أحمد عيسى" عند مداخلته و نسجل بعد هذا العرض السريع لهذه المواقف أن الباحث يتفق مع أغلبية المهتمين بقضايا علم الاجتماع داخل الوطن العربي ، أن هذا العلم يعاني العديد من المشاكل و أن هناك عوائق داخلية (داخل الأقطار العربية) و أخرى خارجية تقف في وجه هذا العلم و انبثاقه.

كما نلاحظ أن هذا الباحث متأثر بالطرق الأنجلوساكسونية ولهذا نجد يقترح على الباحثين العرب الإهتمام بالدراسات الميدانية الميكروسوسولوجية و ترك الدراسات الماكروسوسولوجية و انتهاج الطريقة البراجماتية في العمل كما فعلت به الدول الأنجلوساكسونية .

و هكذا يظهر جليا مدى تأثير الإنتماء المدرسي على آراء و قرارات الباحثين حيث نجد الباحثين الذين تخرجوا من المدارس الغربية (ماعدى بريطانيا) ينادون باتباع أساليب العمل و الطرق السائدة داخل هذه البلدان بينما المتخرجون من المدارس الأنجلوساكسونية يعملون على فرض نموذج المدارس الأنجلوساكسونية . كما نوافق الباحث في طرحه لقضية الاستفادة من الدراسات الأنثروبولوجية ، حيث نلاحظ أن هناك إهمال شبه تام لهذا التخصص داخل أقطارنا رغم الأهمية و الدور الممكن أن يلعبه هذا العلم في إثراء علم الاجتماع ومدته بالمعلومات . فالكل يعرف الدور الذي أدته الدراسات الأنثروبولوجية في أوروبا، حيث شكلت الخزان المعلوماتي الذي مدَّ علم الاجتماع بالتجارب و المفاهيم و النظريات.

و هذا الأمر ينطبق على جميع العلوم دون استثناء ، حيث تؤمن بجمعية تعامل علم الاجتماع مع باقي العلوم سواء كانت إجتماعية أو طبيعية ، و الاستفادة من نتائجها و مناهجها ، و الابتعاد عن الفكرة التي روجها كونت و المدرسة الفرنسية ، و التي مفادها أن علم الاجتماع هو علم قائم بذاته ليس في حاجة إلى العلوم الأخرى، و هذا أمر غير صحيح.

كما يمكن أن نضيف في هذا الباب دائما أن وضعية علم الاجتماع عندنا مرتبطة إرتباطا وثيقا بوضعية باقي العلوم الأخرى ، بل هناك علاقة جدلية بين علم الاجتماع و العلوم الأخرى.

و غني عن البيان ما يسود الساحة الفكرية (في ميدان علم الاجتماع) من إتجاهات فكرية غير عربية جلبت إلى الجامعات العربية مع دخول هذا التخصص العلمي إليها و مع المتخصصين في ميدان علم الاجتماع و مع مؤلفاته و مصادره المتسوعة ، بحيث إنعكس ذلك على رؤى دارسي علم الاجتماع للمشاكل و الظواهر الإجتماعية الحاصلة في المجتمع العربي ، و بذلك أصبحت معظم الدراسات الإجتماعية العربية المتخصصة داعمة للنظريات و الأدوات المنهجية الأجنبية . و أضحت المجتمع العربي تابعا- في هذا التخصص للفكر الغربي، و بالتالي أصبح المتخصص و الدارس في علم الاجتماع مستهلكا فكريا و علميا ، لا منتجا أو مساهما في إنتاج صيغ فكرية أو منهجية أو إبداعية متميزة، أو قادرا على تأسيس قاعدة فكرية عربية خلّاقة في هذا المجال. (1)

هذا هو الوضع الحالي لعلم الاجتماع داخل أقطارنا العربية . وضع طغت عليه الإتجاهات الفكرية الغربية . و مما يزيد في تأزم هذا الوضع هو الإنقسامات الضخمة داخل الساحة السوسولوجية العربية . و التشجيع لإتجاه بدل الإتجاه الآخر ، و الحرب الإيديولوجية الطاحنة داخل هذه الساحة . تلك الحرب التي أثقلت كاهل المشتغل بهذا العلم داخل هذه الأقطار.

1-معن خليل عمر: واقع و طموح الفكر الإجتماعي العربي، بيروت 1986، مجلة المستقبل العربي ، العدد 87، ص. 46-47

3- موقف عبد الغني مغربي من الممارسة السوسولوجية بالبلدان العربية:

كثيره من الباحثين و انقاد السوسولوجيين العرب نجده يقول أن الضعف الكبير و عدم الفعالية في الممارسة السوسولوجية يعود إلى جملة من العوامل.

1- الضعف النظري : إن أغلب المفكرين العرب و علماء الاجتماع درسوا النظريات السوسولوجية بصفة سطحية جدا، و هذا على مستوى كل النظريات (الماركسية، الوظيفية، البنيوية، التطورية...) و لا ننسى أنها منقولة بصفة آلية من المفكرين الغربيين، و أن هذا النقل يصدر في غالب الأحيان بدون وعي و غير تكييف. إذن فهو بعيد كل البعد عن النقد، ذلك لأن علماء الاجتماع العرب يكفون بالترجمة السطحية و المزورة أحيانا كثيرة، و تارة تؤدي هذه الأخطاء إلى فهم عكسي للنظريات. (1)

و هذا الموقف نجد أن العديد من الباحثين يشاطرون فيه عبد الغني مغربي، حيث لا يمكن الكلام عن علم الاجتماع و حاله داخل أي بلد دون التطرق إلى المستوى النظري لهذا العلم.

و المشتغلون العرب بهذا العلم قد أخفقوا في فهم هذه النظريات المستوردة، و أرادوا من خلالها إخضاع المجتمع برمته لها. كما عملوا على تحريف محتوى أغلبية النظريات و تجاهلوا بصفة واعية أو غير واعية السياق أو الأرضية التي إنشقت منها هذه النظريات. ثم يضيف قائلا: "إن علماء الاجتماع في الوطن العربي يكفون بالتبسيط في المفاهيم، و المصطلحات و الأفكار، و هذا أدى بهم إلى مستوى متدن و مما ساعد على انتشار الرداءة. و هذا يعاكس الموضوعية العلمية و اكتشاف الحقيقة.

و بعد النقد والتحليل الجدي لهذه الأوضاع نجد لا يكفي أو يتوقف عند هذا الحد، كما فعل العديد من المشتغلين بعلم الاجتماع، بل يقوم بإعطاء جملة من الحلول لمواجهة هذه المعضلة-أي المأزق النظري الذي تتخبط فيه الممارسة السوسولوجية داخل البلدان العربية عامة. فيقول: "إن هناك خطوات لفهم النظرية و هي:

1-دراسة النص الأصلي أو ترجمة دقيقة.

2-محاولة نقد النظرية و هذا حسب العناصر التالية:

أ-الأرضية الثقافية، الإجتماعية... للمفكر.

ب-السرورة التاريخية لمجتمعه.

ج-الإطلاع على المناخ العلمي للمفكر.

3-إتخاذ موقف تجاه النظرية، هل هي مفيدة أم لا، و بأي نسبة؟

4-دراية كيفية إستغلالها أو إلغائها، و تعويضها مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات المجتمع (إذا أردنا محاولة تكييفها). (3)

إن المتبع لما هي عليه الممارسة السوسولوجية داخل البلدان العربية يكشف فعلا أن هناك إفتقار للنصوص الأصلية، فأغلبية المراجع مترجمة من اللغة الأصلية إلى اللغة العربية، بل من اللغة غير الأصلية إلى اللغة العربية (أي أن المرجع يصل عن طرق ملتوية فهو مثلا يكتب بالإنجليزية و يترجم إلى الفرنسية، ثم يقوم بعض المشتغلين بعلم الاجتماع بترجمته إلى اللغة العربية).

1-عبد الغني مغربي، محاضرات في وحدة: دروس نقدية في تحليل النظريات السوسولوجية، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع 1996/1997، غير منشورة، ص. 29

2-نفس المرجع، ص. 30

3-نفس المرجع، ص. 30

كما تشكل عملية الترجمة إحدى الأسباب الرئيسية في انحطاط و تدني قيمة هذه المراجع ، حيث تفقد طابعها العلمي و يطغى عليها التحريف و التزييف، بل تفقد تماما طابعها العلمي و ذلك نتيجة الطموح السعي وراء الكسب السهل و المتاجرة بالمعرفة. وهذا صفة عبد الله العروي في حوار مع بعض الصحافيين حول مشكلة الترجمة و الطباعة، حيث قال متهكما: "الطباعة البيروتية" أي الكسبية، و التجارية. ضف إلى هذا المشكل نلاحظ أن هناك ضعف معرفي يعانیه المشتغلون بهذا العلم و المتمثل في جهلهم السياق الاجتماعي ، الثقافي و السياسي الذي إنبثقت منه هذه النظريات . بالإضافة إلى من هو صاحبها؟ كل هذا نجد عبد الغني مغربي قد حلله بصفة دقيقة و بكل موضوعية، و هو الأمر الذي تجاهله أغلبية المشتغلين بهذا العلم في أقطارنا العربية .

2- الحاجز المنهجي: بالنسبة لعبد الغني مغربي هذا الحاجز يعتبر كذلك من أهم العوامل التي تقف في طريق هذا العلم . و يلخص لنا هذا الحاجز في غياب العديد من التخصصات الهامة و الحاسمة بالنسبة لأوضاعنا الحالية . و من بين التخصصات المتعددة أو شبه المتعددة نجد:

- سوسولوجيا الاقتصاد.

- الأنثروبولوجيا الثقافية .

- علم النفس الاجتماعي: شبه المتعددة داخل البلدان العربية مع أنه في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا لا يفرقون بين علم الاجتماع و علم النفس الاجتماعي ، فهناك خلط عمدي بينهما.

- سوسولوجيا التاريخ و الإسلاميات.(1)

و دائما فيما يخص الحاجز المنهجي نجده يقول : نلاحظ شبه إنعدام للمجالات المتخصصة في علم الاجتماع ، و كذلك ضعف إستعمال اللغة العربية ، و عدم وجود محاولة جادة لتكييفها و إثرائها . فمثلا مفهوم "الأنوميا" (ANOMIE) له أحد عشر(11) مرادفا في اللغة العربية: التلاشي، الإضمحلال، التخلخل، اللامعيارية... فليس هناك إتفاق بين علماء الاجتماع العرب فيما يتعلق بتوحيد المصطلحات و المفاهيم السوسولوجية.(2)

و كتعليق على هذه يمكن القول أن هناك تشتيت للطاقات و القدرات العربية و صراع داخل الساحة السوسولوجية ، هذا الصراع يرجع إلى العقلية المترمة و الراضية لتوحيد الرؤية و الجهود و الأهداف . فبالنسبة لمسألة المفاهيم و المصطلحات نجد كل بلد عربي يحاول فرض المفهوم المتداول عنده، و هذا ما زاد في غربة هذا العلم داخل هذه الأقطار.

3- الحاجز الثقافي الاجتماعي: في أغلب الأحيان عندما ندرس الظواهر ، نجد أن نفس المواضيع تتكرر من مجتمع عربي إلى آخر، و من معهد إلى آخر ، ولكن لما طابع محافظ ، و قليل من الباحثين يتوجهون نحو القطيعة السوسولوجية ، إذن نلاحظ إعادة إنتاج المواضيع ، كما أن الجامعات العربية لا تشجع المواضيع الابتكارية... و هذا يؤدي بنا إلى القول أن العنصر الذاتي تدخل بقوة كبيرة في هذا الإعوجاج في العالم العربي.(3)

فعلا إن المتبع للمواضيع التي تدرس من طرف الطلبة أو الأساتذة في علم الاجتماع ، ليس فقط في الجزائر، بل في أغلب البلدان العربية، هي مواضيع متشابهة، متكررة، لا تُخدم غالبا المجتمع وذلك لإفتقارها الجدية و النوعية من جهة، و الابتكار الهادف للنهوض و المساهمة في فهم الأوضاع الراهنة لهذه البلدان من جهة أخرى.

1- نفس المرجع، ص. 31.

2- نفس المرجع ، ص. 31.

3- نفس المرجع ، ص. 31.

و في الأخير نجد عبد الغني مغربي يقول بالنسبة لكل العلوم الاجتماعية " من الواضح أن العلوم الاجتماعية التي تدرس في الجزائر -وكذلك البلدان العربية الأخرى- لا تتجاوب مع حقائق بنياتها، كما أنها لا تتجاوب مع حاجياتها الأساسية، و فعلا فإن الجهاز التصوري المستعمل غير متوافق مع نوعية ظواهر البلاد الاجتماعية . ثم أن مجموع المواضيع و توجيه التعليم بأنواعه يكشفان عن تحريف و توتر كبيرين بالنسبة إلى الأولوية التي من اللائق أن تعطى لبعض المواد".(1)

و عليه يكون هذا العلم و العلوم الاجتماعية الأخرى "مرادف للحشو و الكلام الفارغ، فهو مجرد بلاغة و خطابة".(2)
و عليه لكي يكون علم الاجتماع داخل هذه البلدان " مشمرا " يجب أن تكون قواعده الأساسية التنوع في الوحدة و النسبية في المطلق، و التطبيق العملي للنظرية و الخاص في العام".(3)

4-موقف عبد الكبير الخطيبي(4)

ينطلق عبد الكبير الخطيبي من ثلاث فرضيات ، و هي :

1-الفرضية الأولى : "تمثل المهمة الأساسية للسوسولوجيا في العالم الثالث بعمل نقدي مزدوج :

أ- "تفكيك المفهومات « DESTRUCTION » الناتجة عن المعرفة السوسولوجية و الكتابة السوسولوجية اللتين كانتا تتكلمان باسم العالم العربي و يغلب عليهما الطابع الغربي و إيديولوجيته المتمركزة على الذات .

ب- و في الوقت ذاته نقد للمعرفة و السوسولوجيا اللتين أنجزتهما مختلف مجتمعات العالم العربي حول ذاتها .

و من خلال هذه الفرضية تضر المهمة المزدوجة التي تنتظر السوسولوجي العربي عامة و المغاربي خاصة و المتمثلة في إعادة النظر في المنظومة الفكرية و السوسولوجية الغربية . و لن يتأتى ذلك إلا بالقراءة التحليلية النقدية للمنتوج السوسولوجي الغربي ذلك الغرب الذي يعتقد أنه المركز أو النموذج الذي يقتدى به و الذي في نفس الوقت يكتب و يحلل المجتمعات الأخرى إنطلاقا من ذاته . و كذلك يتطلب على السوسولوجي عندنا القيام بالنقد العلمي و الموضوعي لما كتب من قبل زملائهم داخل البلدان العربية . و حول هذه الفرضية نجد عبد الكبير الخطيبي يقول : " نقصد إذن حركة مزدوجة منسقة نرى أنها وحدها قادرة على تجاوز مجرد الإعادة و التكرار و تفتح أمام رجال علم الاجتماع إمكانية معرفة عملية أقل إستلابا و أكثر تكيفا مع خصوصية الموضوع المطروح ".(5)

2-الفرضية الثانية:

" الكتابة السوسولوجية ككل كتابة فنية ، ممارسة (خاصة في كل مرة) للتاريخ ، و العلم و الإيديولوجيا" (6)

و عليه "الكتابة السوسولوجية لا يمكن أن تكون في رأينا إلا ممارسة عنيفة تأخذ على عاتقها التاريخ و الإيديولوجيا و العلم . يجب إذن أن نحقق قطيعة عنيفة مع السيطرة الثقافية الغربية ، و نتجاوز قوتنا القاصرة ، إذ ليس هناك قول بريء ، بل على كل قول أن يجيب بطريقته الخاصة على شعلة الحياة ".(7)

1-عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص.202

2-نفس المرجع ، ص.202

3-عبد الغني مغربي، محاضرات في وحدة :دروس نقدية في تحليل النظريات السوسولوجية، مرجع سبق ذكره، ص.31

4-عبد الكبير الخطيبي ، النقد المزدوج ، بيروت ، دار الطليعة ، ص.157

5-نفس المرجع ، ص.157

6-نفس المرجع ، ص.160

7-نفس المرجع ، ص.161

وكتعقيب على هذه الفرضية، نجد عبد الكبير الخطيبي يقول: "المعرفة العربية الراهنة هي بدون شك تشابك صراعي بين معرفتين، إحداهما (غربية) تسيطر على الأخرى، و تعيد تكوينها من الداخل و تجعلها، بطريقة ما غريبة عن ذاتها لأنها تقلعها عن أرضيتها الفلسفية و الميتافيزيقية بحيث أصبح العالم العربي متبحرا في المعرفة الغربية، لا يعرف من أي مكان يتكلم، و من أين تأتي المشكلات التي تقلقه. لكن المعرفة العربية لها بعض الاستقلال الذاتي على الأقل من حيث اللغة..." (1)

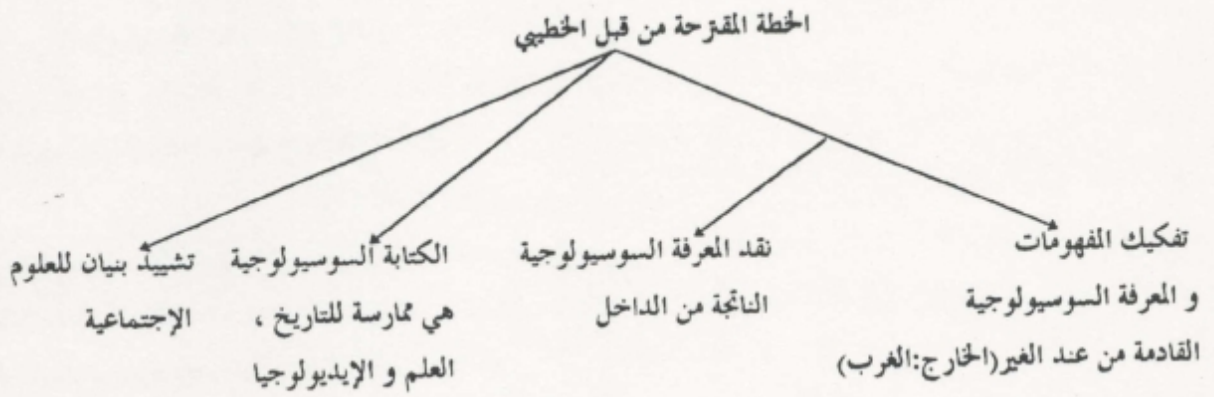
و النقد المزدوج هو : المطلوب هنا يجد موقعه الإستراتيجي في: (2)

1-تقليص المفهومية الميتافيزيقية الناتجة عن المصدرين معا : المصدر المغربي (يوناني في نهاية المطاف) و مصدر الثقافة العربية .
2-أن نعيد التفكير في مقومات و إيجابية العلوم الإجتماعية الرانجة على ضوء إدراك مختلف للتاريخ ، ليس بصفته فراغا يضع خطواتنا أما في تاريخية قدس الماضي... نريد التاريخ بصفته ممارسة نقدية لما يحدد وجودنا هنا .

3- الفرضية الثالثة: إعادة تشييد بيان العلوم الإجتماعية ، و لن يتأتى هذا إلا إذا :

أ-أعطينا الإمتياز للتاريخ ضد كل معرفة لا تعدو أن تكون مجرد متزامنة . (مثال إندثار الإنتولوجيا).

ب-أولوية الكتابة السوسولوجية التاريخية ضد كل شكل من أشكال المذهب الوظيفي الذي يسيطر بقوة على العلوم الإجتماعية.
ج-أن ننشئ أجهزة من المفهومات ندركها حسب النظام الإصطلاحي الخاص باللغة العربية .
و لأكثر توضيح ، نقدم الشكل التالي:



1- نفس المرجع ، ص. 161

2- نفس المرجع ، ص.ص. 163-164

3- نفس المرجع ، ص.ص. 164-165

المبحث الثاني: المسالك التي إنتهجها المشتغلون بعلم الاجتماع داخل الأقطار العربية:

لقد حددها معن خليل عمر في خمس مسالك وهي: (1)

1-المسلك النقلي.

2-المسلك التراثي

3-المسلك العدمي

4-مسلك النقد السائب

5-المسلك الهروبي.

إلا أن هذا لا يعني أن هناك إتفاق حول عدد هذه المسالك ، بل هناك من يرى أن هناك ثلاث مسالك و البعض الآخر يرى أن هناك مسلكين... إلخ من المسالك.

إن تعدد المسالك من طرف المشتغلين بهذا العلم داخل الأقطار العربية تبين لنا بوضوح مدى التضارب و التناقض اللذان يجيمان على ممارسة السوسيولوجية بهذه الأقطار . ويلخص لنا معن خليل عمر هذه المسالك الخمسة كما يلي: (2)

1- المسلك النقلي: "أي نقل المعارف الإجتماعية الغربية إلى طلبة علم الاجتماع و تدريسهم نظرياته و مناهجه و بحوثه دون تقييم أو نقد أو إضافة." (3)

2-المسلك التراثي : ظهر هذا المسلك بشكل واضح في الستينات " دعا إلى إعادة إنتاج الثقافة العربية إنطلاقاً من قاعدتها الأصولية و إلى إلغاء الموروثات الثقافية و المعرفية عن الغرب في طور الإستعمار و الأمبريالية ، و إلى الإنقطاع عن الإستيراد المعرفي و بالأخص الإيديولوجي الآتي عبر الآداب و العلوم الإجتماعية ، و الفلسفات ، و الإكتفاء بما أنتجه التراثيون و بما ينتجه العلماء و الفقهاء العرب و المسلمون.

3- مسلك النقد السائب: أي النقد من أجل النقد دون تقديم بديل أو معالجة ، بل مجرد لكون النظرية أو العلم غير عربي دون استخدام آليات أو قواعد النقد التي تستخدم في أساليب النقد التي تتخذ أشكالاً عديدة، منها استخدام مكونات البناء النظري في النقد أو استخدام أحد آليات المنهج البحثي في النقد أو الإنطلاق من زاوية نظرية مغايرة و تسديد سهام النقد مع إعطاء الصورة البديلة أو استخدام الثغرات في التراكم المعرفي كأساس في النقد و غيرها من المنطلقات النقدية غير البناءة.

4- المسلك العدمي: أي نفي وجود علم إجتماع عربي و إنكار كل محاولات الإجتماعيين العرب لتأسيس لبنات أساسية في علم يعكس بناء و ثقافة مجتمعهم، أو الإستهانة بها أو التصغير من شأنها ، ولكن هذا أمر محجف لأن محاولاتهم تمثل الجرأة و الجسارة و تحمل مخاطر الفشل و النقد. على أننا لا ننسى حقيقة هذه المحاولات لم تصل لحد الآن لإعطاء المحتوى الكامل للهوية العربية لعلم الاجتماع و لم تقن مساره في إتجاه واحد لأنه في طور النشأة و التكوين و الحكم عليه وهو في هذه المرحلة سابق لأوانه.

5- المسلك الهروبي : أي هروب بعض الباحثين الإجتماعيين العرب من تحمل مسؤولية الإسهام في بناء علم الاجتماع العربي ورميها على مشاكل مجتمعهم أو على الإستعمار و الأمبريالية العالمية.

1-معن خليل عمر، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص.48

2-نفس المرجع ، ص.48

3-نفس المرجع ، ص.ص.47-53

مميزات هذه المسالك : نستشهد في هذه النقطة الخاصة بمميزات هذه المسالك لعلم الاجتماع في الوطن العربي بعض الشهادات للمشتغلين بهذا العلم في العالم العربي . حيث نجد فريدريك معتوق يقول في هذا الصدد بشأن المسلك النقلي : "إن غالبية كتب علم الاجتماع في الوطن العربي تهدف إلى نقل وترويج النظريات المتكررة في الغرب لبعض طلاب العلوم الإجتماعية في الجامعات العربية وميزة هذه المؤلفات أنها عاجزة عن إتخاذ موقف النقد المنهجي الخلاق والملاحظ أن أصحابها لم يستوعبوا تماماً هذه النظريات بالرغم من أنهم درسوها فبقوا على سطحها مما جعل هذه المؤلفات أدوات ترويج هذا الخطأ المنهجي الذي ينتشر أكثر فأكثر مع انتشار المؤلف". (1)

بينما نجد معن خليل يعلق على أصحاب المسلك النقلي قاتلاً: "إننا نرى أن هناك خلطاً أو إبهاماً بين التفاعل الحضري والثقافي وما هو سائد في الوطن العربي ، لأن أصحاب الإفتتاح على الثقافات الأجنبية (دون إنتقاء أو إختيار) بدأوا أعماضهم بنقد نظم وأنساق وأنماط المجتمع العربي من خلال تبنينهم مثلاً الماركسية وإقحامها في دراسة وقائع وأحداث المجتمع العربي ، بيد أن هذا التبنين لم يكن صادقاً أو مؤمناً (سواء كان في النظرية المركبة ذاتها أو في الواقع العربي) بل جاء تقليداً للمختصين في علم الاجتماع الغربي إضافة إلى كونه مصدرنا سريعاً للتكسب المادي والشهرة الأفاقة المؤقتة . زد على ذلك عملية النقد في فترة الستينات وبداية السبعينات التي كانت تحتل موقعاً طلائعياً بين الكتاب والمفكرين العرب ، لكنهم لم يعطوا البديل المناسب لحل مشكلات مجتمعاتهم وتحليل ظواهره الإجتماعية ، مسبقاً في بيانات غير عربية". (2)

إن ما يمكن استنتاجه من هذه الأقوال هو أن هناك فئة من المشتغلين بعلم الاجتماع داخل الوطن العربي إكتفت فقط بنقل ما أنتج عند الغير (أي الغرب) من نظريات ومفاهيم ومنهجية ، وحاولت إخضاع الواقع العربي لهذه المتوججات الغربية ، إلا أن النتيجة، الكل يعرفها ، هي الفشل الذريع في فهم هذا الواقع وخاصة المساهمة في زرع الجدران المانعة بينها وبين واقع مجتمعاتها . من مميزات المسلك التراثي هو الرؤية المعادية والدونية لكل ما هو أجنبي والسعي على الإنغلاق على الذات بدعوة أن كل ما هو آت من الغرب يحمل في طياته بذور الفساد والفناء ، وعليه يجب محاربتة وعدم التعامل معه .

فأصحاب هذا الإتجاه يرون في التراث المفتاح السحري لكل مشاكلهم . إن هذه المبالغة والجهل بحتمية التفاعل ما بين الحضارات هما من بين المميزات الأساسية لدى أصحاب هذه النزعة . إلا أننا لا نجهل قيمة التراث في إحداث قفزة النوعية للمعرفة في شتى أنواعها داخل العالم العربي . وهذا بشرط التعامل مع التراث بموضوعية بعيداً عن العطفة والتحيز . بمعنى إنتقاء ما هو صالح داخل هذا التراث وطرح ما هو طالح .

يمتاز أصحاب النقد السائب بالنقد من أجل النقد وانعدام الروح العلمية في التعامل مع المعرفة . فكما يقول سالم ساري "يميل الإجتماعيون العرب في معظم الأحيان إلى نقد كل ما يطرح في المجتمعات الغربية دون التوصل إلى نظرية للمجتمع العربي ، وإن إشكالية بحثهم لا تمت بصلة إلى واقع المجتمع العربي". (3)

وهكذا فالميزة الرئيسية لهذه الفئة هو النقد الهدام وغير المسؤول ، حيث نجدهم على سبيل المثال ، نقد نظرية ما ، أو باحث ما ، كونه يهودي أو شيوعي والتركيز على هذه المؤشرات الثقافية والعقائدية... وإهمال الأهم ، والمهم ، والتركيز فقط على القضايا التي لا تخدم العلم بأية صلة .

1- معتوق (ف) ، علومنا الإجتماعية والمسألة المفقودة ، مرجع سبق ذكره ، ص. 265

2- معن خليل عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص. 51

3- سالم ساري ، علم الاجتماع والمشكلات الإجتماعية العربية ، "مهموم واهتمامات" ، ندوة "نحو علم إجتماع عربي" ، الكويت ، 1984 ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد 1 ، ص. 241

فيما يخص مميزات المسلك العدمي فهي تتمثل في نكران قدرات العرب على الابتكار و التنظير في علم الاجتماع . بمعنى نكران الذات العربية و جعلها ذات عاطلة غير قادرة على أي إسهام في علم الاجتماع .
و التصريحات التالية تؤكد مواقف أصحابها تجاه فكرة علم اجتماع عربي:

يقول محمود الذواودي: "إن أهم ما يميز علم الاجتماع في الوطن العربي هو فقدانه المحتوى والشكل و التوجه الذي يمكن أن تعطيه السمة الخاصة به و ما هذا كله في نظرنا إلا سبب الضعف النظري و التبعية الفكرية لعلم الاجتماع العربي و يضيف قائلاً: "إن أزمة عالم الاجتماع في كونه غير قادر على التنظير الاجتماعي ذي المصادقية العلمية و ليس هناك أمل كبير في تغيير هذا الوضع ما لم نحسم معضلة إشكالية التراث و المعاصرة عند علم الاجتماع العربي المعاصر." (1)

بينما عبد الملك عودة فيذهب أبعد من هذا حيث يقول: "لا نجد علوم إجتماعية ذاتهوية عربية و إنما توجد علوم إجتماعية ذات تطبيقات عربية، نتيجة أن العلوم العربية كنظرية أو كأسلوب أو كوسائل للدراسة تطبق في مجتمع عربي قطري أو قومي." (2)
5- و أخيراً تتمثل ميزات المسلك الهروي فيما يلي:

نجد من أنصار هذا المسلك عبد الوهاب بوحدية الذي يقول: "إن البحث الاجتماعي في الوطن العربي يواجه أزمة نظرية و أزمة منهجية، و أزمة ربط الصلة بالمتجمع . و ليست هذه أزمة الاجتماعيين وحدهم، بل هي أزمة المجتمع الذي دفع الاجتماعيين العرب إلى النظرية المستوردة ، و أن المجتمع بدوره كان مهياً لقبول هذه النظريات، ليس في مجال البحوث الاجتماعية فحسب ، و لكن في مختلف مجالات و مستويات التسمية الفكرية. و قد إتضح لنا أن مشاكل المجتمعات الأخرى تختلف عن مشاكلنا و أن الإجابات التي توصل إليها الآخرون على معالجة مشاكلهم لا تصلح لمعالجة مشاكلنا ، و أن المجال أمامنا مفتوح لإستنباط نظريات جديدة لمراجعة التراث لناخذ من التراث ما يمكن أن نأخذ و نسهم في تجديد البحث الاجتماعي العربي." (3)

أما محمد عزت حجازي فيقول: "إن تخليص علم الاجتماع في الوطن العربي من أزمته يرتبط إلى حد كبير بحل أزمة المجتمع و أن هذا لا ينفي أن علم الاجتماع يمكن-بل يجب-أن يكون أداة من أدوات التعامل مع أزمة المجتمع و تجاوزها." (4)
و كتعقيب على هذا الطرح-أي الهروي- نجد معن خليل عمر ينتقد هذا المسلك قائلاً: "العرب في طرح بوحدية و حجازي و لظفي أنهم يرجعون إشكالية علم الاجتماع العربي إلى المجتمع نفسه . أي أن تبعية و تخلف المجتمع العربي دفعت الاجتماعيين العرب إلى الإعتماد على استعمال النظريات المستوردة والآتية من الغرب مما خلق ذلك تخلفاً نظرياً و منهجياً في مجال علم الاجتماع العربي!!" (5)

و يقدم لنا نفس الباحث رائد من رواد علم الاجتماع العربي و واحد من أنصار هذا المسلك الذي يقول: "غالباً ما يعتمد النقاد في بلدان العالم الثالث إلى إلقاء المسؤولية في المشاكل الهامة التي تعترض المفكرين فيها على العنصر الخرجي. أي على الطرف الموضوعي. فالإستعمار و الأميرالية هما الحصانان الرئيسيان اللذان يمتطيهما الفكر النقدي عندنا. لا شك أن هذين العنصرين أهمية بالغة في خلط الأوراق (على جميع الأصعدة) و في إعاقاة مسيرة التقدم الفكري و الحضاري عندنا." (6)

1- محمود الذواودي و الحسن إدريس سالم ، ملاحظات حول واقع علم الاجتماع العربي المعاصر ، تونس 1987 ، مجلة شؤون عربية ، العدد 50 ، ص. 129-127

2- عبد الملك عودة ، ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، تونس 1982 ، مجلة شؤون عربية ، العدد 42 ، ص. 139

3- عبد الوهاب بوحدية ، ندوة نحو علم اجتماع عربي ، الكويت 1984 ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، ص. 230

4- حجازي محمد عزت ، الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 75.

5- معن خليل عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص. 55

6- معنوق (ف) ، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب و في الغرب ، بيروت 1985 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ص. 55-56

و يضيف معن خليل قانلا ، ردا على أصحاب هذا المسلك : " أغرب ما في طروحات أنصار هذا المسلك هي أنها أغفلت حقيقة جوهرية في علم الاجتماع و هي أن سر إنتعاشه و ازدهاره مرهونة و مرتبطة بتكاثر و تفاقم المشكلات الإجتماعية و التخلف الإجتماعي و خير دليل على ذلك هو أن أحد أسباب تطور مدرسة شيكاغو الإجتماعية و اشتهاؤها هو إنكبابها على دراسة المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية و مشكلاتهم القومية و الرسمية و التكيف الإجتماعي و الحضاري و مشكلة التمييز العنصري و ارتفاع معدل الطلاق و الإدمان على الكحول و المخدرات ، و جنوح الأحداث ، و الجرائم المنظمة ، و غيرها من المشكلات التي ساهمت في بلورة نظريات ساهمت في بلورة نظريات إجتماعية عديدة ؛ و تجمعت في اتجاه نظري واسع الإنتشار، و هو التفاعل الرمزي و أصحابه من جامعة شيكاغو ، و هم "جورج هربرت ميد" و "بلومر" ، و "فاري" ، و "كوث" ، و "ستيباني" ، و "زنانسكي" ، و "بارك" ، و "إسحاق" ، و "تومس" ، و "دنكن" ، و "سترايكر" ، و "ميلز" ، و غيرهم. (1)

نفس الملاحظة يمكن تسجيلها فيما يخص العمل الذي قام به عبد الرحمن ابن خلدون، حيث جاء عمله هذا لاكتشاف العلل و المسببات الباطنية للأزمات المتنوعة التي كان يعانيها المغرب العربي . و لو أخذنا بموقف أنصار المسلك الهروبي لما أنتج ابن خلدون كتاب "العبر" . فالأزمات و التناحرات و الصراعات و الفتن المتنوعة التي كانت تعيشها هذه المنطقة لم تقف عائقا في وجهه ، بل كانت الحافز لإنجازها العظيم.

و هذا لا يقتصر عليه فقط، بل نفس الملاحظة يمكن تقديمها فيما يخص "كونت" . فالسؤال الذي كان يشغل باله هو كيف يمكن في ظل الفوضى العارمة التي كانت تعانيها أوروبا عامة و فرنسا خاصة، إيجاد حلول متناسبة . إذن كما يقول جمال الدين الأفغاني : "الأزمة تلد الهمة، و لا يتسع الأمر إلا إذا ضاق."

المبحث الثالث: المعوقات التي تؤثر على ولادة علم إجتماع عربي في وجود علمي:

أ- حسب "فريدريك معتوق"

1- العائق النظري: يعتبر من أهم العوائق في نظره . و هو راجع إلى الضعف الذي يعيشه المشتغلون بهذا العلم ، حيث لا تعدى أدوارهم النقل . وحتى عندما يقومون بهذا النقل فهم يخطئون . و في هذا الشأن نجد يقول: " المثقفون عندنا لا يطالعون النصوص الأساسية للنظريات المطروحة. فهم لذلك في موقع دوني، باستمرار، و لا يرغبون في إخضاعها لعملية النقد ، حيث أنهم لا يقبلون عليها. فالإستسهال هو العنوان العام للثقافة السوسيولوجية عندنا. (2)

فعلا أصبح المشتغل في الحقل السوسيولوجي يفضل الإكتفاء بنقل النظريات و المفاهيم ، و حتى الأمثلة من عند الغير (العقل الغربي) كما جاءت دون فحصها و تحليلها و التعرف على الظروف التي نشأت فيها ، بل أبعد من هذا ، فهو لا يراجع حتى اللغة الأصلية التي كتبت بها.

إن غياب شبه الكلي للنصوص الأصلية يزيد من حدة المشكلة ، حيث نجد على سبيل المثال بعض المشتغلين بعلم الاجتماع لا يرجعون مثلا إلى الكتب الأصلية لدوركايم أو ماركس أو غيرهم ، بل إلى ما كتب أو قيل عن هؤلاء . تشكل كذلك " الثقافة النظرية" الإطار الأساسي الذي يركز عليه الباحث أو المفكر ، إلا أن أغلبية المشتغلين بعلم الاجتماع يفتقدون إلى هذه الثقافة.

1- نفس المرجع ، ص. 55-56

2- نفس المرجع ، ص. 134

وهذا الأمر قد لاحظناه في الميدان كوننا نمارس مهنة تدريس علم الاجتماع . فقد وجدنا أن هناك نسب معتبرة من الأساتذة لم يسبق لهم أن قرأوا لـ"دوركايم" أو "فيبر" ، أو غيرهم من علماء الاجتماع الكبار . فهم يكتفون فقط بما يقوله الآخرون عن هؤلاء العلماء . كما أن هذه الظاهرة لم تقتصر على المشتغلين بعلم الاجتماع ، بل وجدناها كذلك منتشرة لدى الطلبة، حيث تعتمد المطالعة السوسولوجية لديهم . و إن قرأوا فقراءتهم تكون موجهة و انتقائية ؛ يقرأون فقط من أجل تحضير بحث طلب منهم إعداده. فعلا نحن نشاطر "ف.معتوق" عندما يقول أن العلوم الاجتماعية لا تزال عندنا في طور النقل، نقل الفكر الاجتماعي العربي و ذلك بسبب غياب الوقفة النقدية الخلاقة." (1)

إن ما كتبه المشتغلون بهذا العلم عندنا يؤكد صحة هذه المقولة ، حيث أن أغلبية الكتابات و الأعمال التي قاموا بها هي عبارة عن ترجمة حلافية لبعض الأعمال، أو مجرد نقل و تقديم للقارئ العربي ، و في أغلب الأحيان يكون هذا النقل مزيف، وذلك لعدة أسباب منها الضعف في الترجمة، اذاتية و التحيز الإيديولوجي... إلخ من الأسباب.

2- العائق المنهجي : "يتمثل هذا العائق أولا في إهمال بعض الاختصاصات الهامة و الناجمة في معالجة بعض مشكلاتنا الاجتماعية ، كعلم الاجتماع الاقتصادي، و الأنثروبولوجيا ، و علم النفس." (2)

فعلا نلاحظ أن العديد من الاختصاصات الهامة غيلا موجودة ، و هذا بالرغم من الأدوار الممكن أن تقوم بها داخل مجتمعاتنا العربية. فلو نظرنا إلى بيتنا العربية و الأمراض الاجتماعية المتنوعة التي تحول دون النهوض و التمية الشاملة ، كالعنف بشتى أنواعه، و البيروقراطية التي تهيمن على الإدارة ، ضعف الإنتاج في كل القطاعات و نفور العمال عن مهامهم ، التعصب الديني و مخاطره، إلخ... من الظواهر التي تعطل النهضة داخل بلداننا . فلو كانت هناك داخل بلداننا تخصصات تناسب مع أوضاعنا لاستطعنا دراستها (أي دراسة هذه الظواهر) و إيجاد حلول ناجعة لها ، بدلا من ترك الغير (الغرب) يقوم بهذه المهام في مكاننا. كذلك يكمن العائق المنهجي في بلداننا " في بعثرة الجهود ، إذ ليس هناك مجلة متخصصة تجمع كل الباحثين في العلوم الاجتماعية على امتداد الأرض العربية." (3)

و نحن نقول لكي لا نذهب بعيدا أنه مثلا لا توجد مجلة في علم الاجتماع تجمع بين كل المشتغلين به في الجزائر!!!

"فالإنسان الذي لا يتقن النظرية و الذي لا يلم بجميع خفاياها لا يقدر، موضوعيا، على نقدها." (4)

و منه المعرفة السطحية وحدها لا تكفي ، و بالتالي عليه التعمق في فهم باطنيات النظرية ، معرفة العلاقات الترابية و الديناميكية بين المفاهيم المكونة لها، كذلك معرفة الظروف الموضوعية التي إنبثقت في ظلها.

كل هذا يساعد المتعامل مع هذه النظرية على هضمها و خاصة معرفة حدودها، و من ثم يصبح مؤهلا للنقد. وهذا ما يؤكد نفسه الباحث حينما يقول: "غياب الفكر النقدي ليس بسبب تأخرنا في ميدان العلوم الاجتماعية ، بل هو نتيجة موضوعية لعدم تعاطينا جديا مع المسألة النظرية." (5)

1- نفس المرجع ، ص.ص. 134-135

2- نفس المرجع ، ص. 136

3- نفس المرجع ، ص. 137

4- نفس المرجع ، ص. 135

5- نفس المرجع ، ص. 135

إضافة إلى هذا نجد "ف. معتوق" يرجع كذلك وضعية علم الاجتماع الحالية داخل الوطن العربي إلى كون هذا العلم ممارس من طرف دخلاء جاءوا من الفلسفة ، التاريخ، والآداب إلخ... من التخصصات و بالتالي إنعكس هذا سلبا على علم الاجتماع داخل البلدان العربية. إلا أننا لا نوافق تماما الباحث ، حيث نجد أن أغلبية الرواد الأوائل لعلم الاجتماع في الغرب قد جاءوا من تخصصات غير علم الاجتماع فبعضهم جاء من الفلسفة و البعض الآخر من التاريخ... إلخ بل هناك من قدموا لعلم الاجتماع و هم مختصون في العلوم الطبيعية أو حتى الميكانيك . كذلك نجد أن مهمة المشتغلين بعلم الاجتماع في الأقطار العربية قد تحولت ، بل كانت دائما و أبدا ، مهمة دعائية لحساب ما أنتج من أفكار ونظريات في الغرب .

كذلك نجدهم قد نقلوا الصراعات الفكرية الغربية إلى الساحة الفكرية العربية و أصبحوا أطرافا فيها رغم أنهم ليسوا بمنتهجها. و دائما حسب نفس الباحث " فلو إستعرضنا كتب العلوم الإجتماعية الموجودة باللغة العربية نلاحظ أنها في غالبيتها العظمى تهدف إلى نقل و ترويج النظريات المتكررة في الغرب، لبعض طلاب العلوم الإجتماعية في الجامعات العربية." (1) فهكذا يعمل هؤلاء المشتغلون بعلم الاجتماع عندنا إلى بث هذه النظريات في أذهان الطلبة دون أي تمحيص أو تحقق من هذه الأخيرة.

هذا ما يجعل آفاق هذا العلم آفاقا مشكوك فيها نظرا لأن التي زرعت بذرة دخيلة لا علاقة لها بواقعنا وطموحاتنا. لهذا أصبح اليوم من الضروري بل مطلبا شرعيا يجب على الدول العربية تجسيده في الواقع، ألا وهو إحداث هيئة علمية متخصصة في علم الاجتماع بفروعه المختلفة للوقوف دون ترويج الأفكار الخاطئة و الإقتربات غير الصحيحة ، و خاصة الوقوف أمام الإنتهازين الذين يتأخرون بعلم الاجتماع!

3- العائق الإجتماعي: يقصد بهذا العائق عدم وجود حرية كاملة للمشتغلين بعلم الاجتماع عندنا، حيث طبيعة المجتمع تجعلهم لا يقبلون على بعض المواضيع و هذا رغم حساسيتها و أهميتها، إلا أنها مواضيع محرمة أو مايسمى بالطابوهات "Sujets tabou" خاصة تلك القضايا المتعلقة بالدين، المرأة، الثقافة، إلخ... من القضايا المنوع الخوض فيها. و إذ وجد بعض الباحثين الذين يقبلون على هذا النوع من الدراسات فهم يشكلون القلة القليلة . "فالمؤسسات التي يعملون فيها (غالبا الجامعات) لا تشجعهم على الإقدام على هذه الخطوة . فالذهنية السائدة هي الذهنية المحافظة المعممة . و اختيار موضوع الأبحاث يخضع لهذا التصنيف المسبق و الخفي في الوقت نفسه." (2)

فالباحث العربي إذن هو باحث مقيد، غير حر، مجال نشاطه هو مجال ضيق جدا و تغلب عليه الحراسة المشددة . و العيب إذن ليس كما يقول "ف.معتوق" في أن العلوم الإجتماعية غير قادرة على إحداث عندنا ما أحدثته في الغرب ، بل أننا لم نفكر في تحويلها إلى أداة كاملة، عل جميع الأصعدة...إنها أداة منقوصة الصلاحيات و منقوصة الفاعلية و الإستراتيجية . و للعنصر الذاتي إسهام كبير في تحجيمها... فهي موجودة للوجاهة الأكاديمية و ليس للمشاركة الفعالة في الحياة الإجتماعية و الإقتصادية العامة." (3)

4- العائق السياسي: إن هذا العائق كما يقول " ف.معتوق" يتوج العوائق الثلاثة السابقة الذكر. "هناك أزمة ثقة بين العلوم الإجتماعية في البلدان العربية و بين المؤسسات الرسمية... و الجدير بالملاحظة أن سبب هذه الأزمة ليس حذر القائمين بالأمر السياسية، حيث أن العلوم الإجتماعية كأداة ، هي سيف ذو حدين يمكن أن نختار الحد الذي يتماشى مع المصلحة العامة-بل السبب هو عدو إكتشاف أهميتها في ميدان التخطيط الإجتماعي و الإقتصادي." (4)

1- نفس المرجع ، ص. 136

2- نفس المرجع ، ص.ص. 137-138

3- نفس المرجع ، ص.ص. 138-139

4- نفس المرجع ، ص.ص. 139-140

هذه هي أهم العوائق التي تحول دون بلورة مسألية العلوم الاجتماعية في البلدان العربية حسب ف. معتوق . بينما نجد "سمير نعيم" يرجع عدم ولادة علم الاجتماع داخل الأقطار العربية إلى:

- 1- لم يقدم مفهوما شاملا لطبيعة المجتمع الإنساني بوجه عام أو حتى الإسهام في ذلك.
 - 2- لم يتم بأكثر من تعريف فئة محدودة جدا من الجماهير العربية بالتراث الذي يوجد في هذا العلم في المجتمعات العربية .
 - 3- لم يقدم مفهوما للمجتمع العربي و ظروفه و متغيراته و تبايناته المحلية أو القومية ، أو القطرية.
 - 4- لم يقدم إطارا إجتماعيا للتحويلات و التغيرات الثورية التي حدثت داخل المجتمع العربي.(1)
- 2- وحسب "جمال غريد" فإن عوائق الإبداع في علم الاجتماع في الوطن العربي تكمن في كون "التطرق إلى إبداعية الممارسة الاجتماعية قد لا يصيب هدفه إن هو تم بوسائل نظرية و منهجية يغلب عليها طابع التقليد و الإلتباع لسبب أساسي و هو أن هذه الوسائل تسمح برؤية بعض جوانب الواقع و تضخمها و تدفع إلى التعمق في دراستها و تحجب بعض جوانب الواقع و تعمل على تغطيتها أو تهميشها." (2)

و منه نفهم أن الإعتماد الأعمى على النظريات و الإبتعاد عن الممارسة الميدانية ، تلك الممارسة التي تجعل الباحث يتعاون مباشرة مع الواقع ، هي عائق يقف في وجه الباحث في الوطن العربي ، حيث تغلب على أعماله الصبغة النظرية "الأكاديمية" و هذا على حساب العمل الميداني.

و لغرابة الأمر نجد أن هؤلاء المشتغلين بهذا العلم عندنا رغم توفر بعض الدراسات الميدانية ، سواء كانت منجزة من قبل بعض الأساتذة أو الطلاب ، إلا أنها لا تستغل و هذا احتقار للعمل أو الإنجاز الداخلي (اخلطي) و السعي دوما إلى تبجيل كل ما هو أجنبي و تدينس ما هو محلي ، ولو كان ذا قيمة ! و هذا ما سنسعى إلى التفصيل فيه لاحقا.

3 أما "إبراهيم سعد الدين" فيرجع حالة علم الاجتماع داخل الأقطار العربية إلى:

- 1- مرتزقة علم الاجتماع الذين يعيشون عليه و ليس منه و هم الذين يمثلون التدريسيين في قسم الاجتماع من أصحاب خلفيات إختصاصية بعيدة عن علم الاجتماع (تاريخ ، أو جغرافيا ، أو آثار ، أو لغة عربية ، أو سكرتارية أو قانون أو تربية) ثم حصلوا على شهادات دبلوم أو ماجستير أو ما يعادلها في علم الاجتماع - فيحسبون على كوادرات علم الاجتماع المتخصصة ، لذا وجب التمييز بين المتخصصين و المسلكيين.
- 2- البداوة السوسولوجية: "التي تعني الممارك الأهلية ما بين (1960-1985) بين أساتذة الاجتماع العرب ، إما أصالة عن أنفسهم أو نيابة عن أطراف سوسولوجية متعاركة في مجتمعات أخرى. فقد قسم المشتغلون العرب بعلم الاجتماع أنفسهم إلى قبائل إتخذت أسماء و مسميات مختلفة (فهناك النظريون و التطبيقيون ، و هناك الماركسيون و الوظيفيون ، و هناك أتباع المدرسة الفرنسية و أتباع المدرسة الأنجليزية أو الأمريكية أو السوفياتية) و كل قبيلة سوسولوجية جرى تقسيمها إلى عشائر (وظيفيون و وظيفيون جدد، و ماركسيون و ماركسيون جدد) و جرى تقسيم كل عشيرة إلى بطون أو حتى أفخاذ ، لقد أصبحت البداوة أفيون علماء الاجتماع العرب.

3- عدم إيمان بعض السلطات بمجدوى البحث الإجتماعي.(3)

1- سمير نعيم : ندوة الإتجاهات النظرية ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، 1981 ، ص. 179.

2- جمال غريد ، علم الاجتماع في العالم العربي : من الإلتباع إلى الإبداع ، مرجع سبق ذكره ، ص. 2.

3- إبراهيم سعد الدين ، تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 75، 1985، ص. 132-133.

4-تقييم هذه الآراء: بعد هذا العرض السريع لجملة من آراء المشتغلين بعلم الاجتماع العرب حول العوائق التي تقف دون ولادة علم إجتماع عربي نستنتج ما يلي:

1-أن كل المشتغلين بعلم الاجتماع العرب متفقون حول قضية تعرض ولادة هذا العلم إلى جملة من العوائق.
2-هناك عوائق ترجع إلى المشتغلين بهذا العلم أنفسهم ، حيث أن هناك منهم من يمارس هذا العلم ولا علاقة له به . وهم من نسميهم بالتطفلين على هذا العلم ، جاءوا من تخصصات غير تخصص علم الاجتماع ، وكما سماهم إبراهيم سعد الدين بالمسلكين، بمعنى الموظفين في علم الاجتماع و ليسوا متخصصين فيه ، مجرد مكلفين بمهنة التدريس ، رغم أنهم يجهلون كل شيء عن هذا العلم. فكما يقول الباحث نفسه ، يعتمدون اعتمادا أعمى على القليل من المؤلفات و غالبا ما يعتمدون على مؤلف واحد ، ولا يتحكمون في المصطلحات و المفاهيم الإجتماعية ، فهم يساهمون في إنتاج (تخريج) طلبة يجهلون أبسط قضايا هذا العلم .
3-كما يشكل المجتمع العربي إتجاه هذا العلم أكبر العوائق ، حيث ينظر إليه نظرة دونية ، عدوانية و هذا يرجع إلى دور المشتغلين بهذا العلم ، حيث لم يستطيعوا أن يفرضوا هذا العلم داخل مجتمعاتهم من جهة ، و من جهة أخرى إلى الصور المشوهة التي عملت الجهات الرسمية داخل هذه الأقطار على نشرها.

4-كما تمثل الأنظمة العربية أكبر عائق في وجه هذا العلم ، حيث تعمل كل ما في وسعها على تقزيمه و إجهاض جهود و طموحات المشتغلين به ، و هذا خوفا على مصالحتها الضيقة.*

فنحن لا نوافق "ف.معتوق" عندما يركز فقط على عدم إكتشاف الجهات الرسمية أهمية هذا العلم بالنسبة لعملية التنمية . نحن نقول بأن أغلبية الأنظمة عندما تعرف دور هذا العلم و قدرته على تغيير الأوضاع ، إلا أنها لا ترضى به ، و هذا خوفا على مصالحتها. ففي أغلبية الدول العربية نجد أن هذا العلم غير قائم بذاته بل تابع سواء للفلسفة أو الآداب ، ليست الشرعية القانونية. أبعد من هذا، فهناك في بعض هذه الدول لا يدرس وإن وجد فهو يدرس كمقياس أو مادة(عنصر)ضمن تخصص ما (الكل).
5-كما لا ننسى أن الضعف في التكوين يشكل عائقا رئيسيا في الوضعية التي يتواجد بها هذا العلم داخل البلدان العربية. ونعني بهذا الضعف عدم التحكم في النظريات ، المفاهيم و المناهج. فكيف يمكن إحداث علم إجتماع عربي و نحن لا نتحكم في أبسط قضاياها؟
6-و السبب الأخير و الذي في نظرنا لا يقل أهمية هو التحزب للنظريات و التيارات السوسولوجية الغربية من طرف المشتغلين بهذا العلم ، وانقسامهم إلى قبائل كما وصفهم إبراهيم سعد الدين، والتحرش عن كل ما هو ينتمي إلى ثقافتهم و تراثهم المحلي. هذه هي أهم العوائق التي تحول دون إحداث أو ولادة علم إجتماع عربي قادر على التجاوب مع الواقع العربي و تلبية رغباته و طموحاته الشرعية!

المبحث الرابع: إنحياز المشتغلين بعلم الاجتماع إلى النظريات الغربية:

تعتبر هذه الظاهرة من أهم الأسباب التي تقف أمام ظهور علم إجتماع عربي أصيل ، قادر على فهم و تحليل أوضاع الأمة العربية. و في هذا الصدد نجد "إسحاق قطب" يقول: إن أحد أوجه التحديات التي تواجه علم الاجتماع في الوطن العربي هو إنحياز غالبية علمائه إلى النظريات الغربية التي إنبثقت و تطورت و تشكلت في ظروف تاريخية و اجتماعية مخالفة لظروف الوطن العربي و اعتمادها على الأساليب المنهجية نفسها التي وضعت لتلائم المجتمعات الغربية." (1)
و هذا التحيز لهذه النظريات جاء باسم عالمية العلوم الإجتماعية و هو الإدعاء المروج له في الغرب و الذي وجد مناصرين له و مروجين في العالم العربي.

1-إسحاق قطب :ندوة نحو علم إجتماع عربي ، الكويت ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد 12 ، 1983 ، ص.147

أغفل المستخدمون للنظريات الغربية أنها جاءت في مرحلة معينة من التطور الذي عرفته المجتمعات الغربية ، بل جاءت لحل الأزمات التي كانت تعانيها هذه الدول.

إن الجدل القائم حول عالمية أو خصوصية العلوم الاجتماعية عامة و علم الاجتماع خاصة قد أهدر العديد من الطاقات ، وكان وراء ضياع و مناهة عدد لا يستهان به من المشتغلين بهذا العلم . و سوف نحاول في مبحث مخصص لإشكالية الخصوصية و العالمية للعلوم الاجتماعية إظهار هذا.

و تدعيما لقول إسحاق قطب نجد ناهد صالح تقول : "إذا نظرنا إلى تطور البحث الاجتماعي في البلاد العربية نجد أنه يعود إلى ثلاثين عاما، حيث أخذت توجهات علماء الاجتماع العرب تنعكس مباشرة على البحث الاجتماعي. ففي الفترة التي كنا متأثرين بها في النظريات الغربية إنعكس على بحوثنا سواء في مجال اختيار الموضوع في حد ذاته ، أو من حيث الدراسة التجزئية للموضوع، أو من حيث المناهج." (1)

بينما نجد أن الباسط عبد المعطي يذهب إلى أبعد من هذا فيقول: "إن طريقة التأليف في علم الاجتماع تتضمن تقليد الغربيين إلى اختيار مواضيع غاية في الغرابة ، كان يدرس شخص الإغتراب الصناعي و هو لا منحدر من مجتمع محلي-ريفي، مما يدل على بعد العلم عن الواقع العربي." (2)

إن عقدة الدونية و الشك في الذات و عدم الإيمان بقدراتها جعلت المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي مجرد أبواق تعيد إنتاج ما هو موجود من نظريات و مواضيع في الغرب ، بل أبعد من هذا نجد أن هذه العقد قد أنست أصحابها هويتهم و خصوصياتهم و جعلتهم غرباء عن مجتمعاتهم.

و هنا نجد أن نظرية ابن خلدون القائلة : "المغلوب ولوع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره و زيه و نخله و سائر أحواله و عوانده." (3) تنطبق بصدق عليهم.

يفسر لنا ابن خلدون سبب هذا الإقتداء أو الإلتباع للغالب فيقول : "إن النفس أبدا تعتقد الكمال في من غلبها و انقادت إليه إما لنظره بالكمال بما وفر عندها من تعظيمه أو لما تعالط به من أن إتياد ما ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب ، فإذا غالطت بذلك و اتصل لها اعتقادا فاتحلت جميع مذاهب الغالب و تشبهت به و ذلك هو الإقتداء." (4)

فعلا لقد أصاب ابن خلدون عندما ربط أسباب الإقتداء باعتقاد المغلوب بأن الغالب كاملا . و هذا ما نحن اليوم نعيشه . فأصبح أغلبية المشتغلين بعلم الاجتماع يقدسون علماء إجماع الغرب و يرون فيهم المثل الأعلى و النموذج الذي يجب الإقتداء به . فأصبحنا اليوم نقندي بالغرب في أبسط قضاياها، حيث نجد مثلا أ، بعض المشتغلين بعلم الاجتماع عندنا بالجزائر مازالوا في الجدل حول إشكالية توثيق المراجع و كيفية كتابة قائمة المراجع (أي البيبليوغرافيا) فالبعض يطالب بأن تكون كما هو معمول به في الدول الفرانكوفونية و البعض الآخر حسب الطريقة المعمول بها في الدول الأنجلوساكسونية . و الطالب هو الضحية و هذا ما يلاحظ خلال مناقشات الرسائل الجامعية.

1- ناهد صالح : ندوة نحو علم إجماع عربي ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، 1984 ، ص. 241

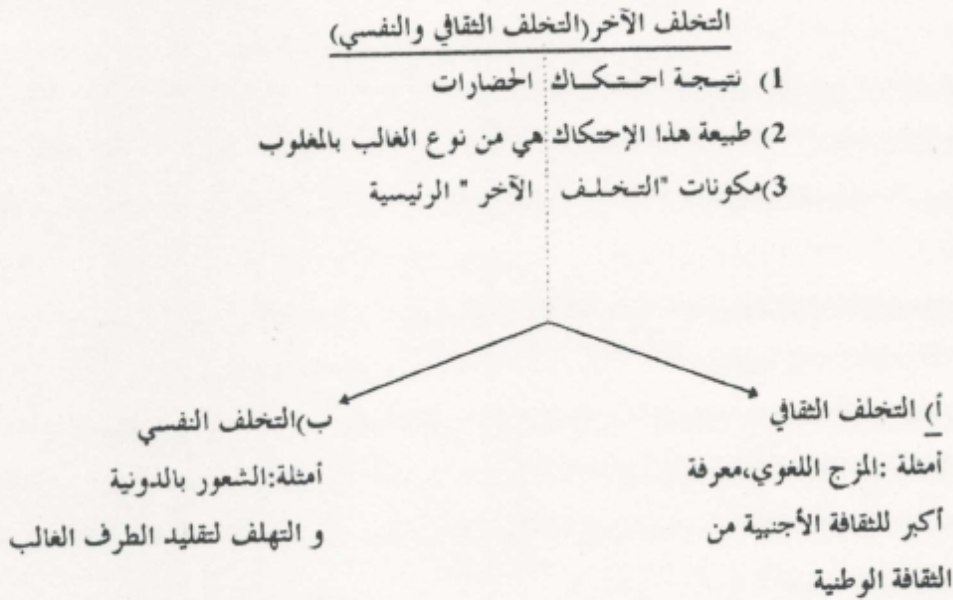
2- عبد الباسط عبد المعطي : ندوة الإتجاهات النظرية ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، 1981 ، ص. 177

3- عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، مرجع سبق ذكره ، ص. 147

4- نفس المرجع ، ص. 147

و قد سمي محمود الذوادى هذه الظاهرة التي تتخبط فيها الدول النامية عامة و الدول العربية خاصة بـ"التخلف الآخر" ، و يقصد به : "تدهور (ضعف، تخلف) غمو عناصر التراث الثقافي للمجتمع السائر في طريق النمو ، و ما يقترن بذلك عادة من تدهور نفساني (الجانب النفسي) . و تتمثل أيضا بعض أعراضه أساسا في الشعور بمركبات النقص و ضعف الثقة بالنفس بين أفراد و فئات هذا المجتمع خاصة إزاء الطرف الغالب و الغازي لهم. (1)

و قد لخص لنا هذا النوع من التخلف في الشكل التالي: (2)



المبحث الخامس: الإتجاهات النظرية السائدة على البحوث داخل الوطن العربي:
يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- البحوث ذات التوجه الأميركي: و نعي بها تلك الدراسات التي تشتمل على:

أ- ما يسمى بالأميريقية التجريبية الفجة: و هذا النوع يتوجه مباشرة إلى الواقع لدراسة مقطع (أي جزء) منه وذلك بعد عزله عن بنائه و عن سياقه التاريخي بدهوة التحرر من كل التصورات المسبقة ، و يعني مثل هذا التوجه ، أن عقل الباحث ، عند شروعه في الدراسة، خاو (فارغ) من كل خبرة و من كل مصلحة.

كما يعني أن الواقع شيء بسيط جدا ، سلس جد من اليسير على الباحث إدراكه و فهمه بمجرد ملاحظته ، بوحدة من تلك الأدوات الشائعة الإستخدام في بحوث علم الإجتماع . كما يعني أن تجزئة الواقع و دراسته بالقطعة ، تفضي إلى فهم الكل، إذا ما جمعت أكوام بيانات الأجزاء المدروسة فوق بعضها أو بجوار بعضها. (3)

1- محمود الذوادى ، نحو علم إجتماع عربي: علم الإجتماع و المشكلات العربية الراعنة ، ورقة قدمت لندوة نحو علم إجتماع عربي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 166

2- نفس المرجع ، ص. 173

3- طيب تيزيني ، تقديمه لترجمة كتاب " بوبوف " ، نقد علم الإجتماع البورجوازي ، دار دمشق للطباعة و النشر ، 1973 ، ص. 8-9

ب- نمط من الأبريقية الموجهة بعدد من الأفكار: وهي مأخوذة من هذا الإطار النظري أو ذاك ، أو من نتائج هذا البحث أو تلك الدراسة ، بعض النظر أحيانا ، عن تعارض المنطلقات النظرية للأفكار التي جمعت من هنا وهناك. (1)

2- التيار الوظيفي: وهو التيار الذي يسود العديد من الدراسات والبحوث داخل الوطن العربي . حيث نجد أن جل الباحثين الذين وظفوا هذه النزعة في دراساتهم قد إعتمدوا على راند أو مجموعة من رواد هذه المدرسة، و أخذوا أغلبية أفكارهم من هذه النزعة وروادها. فمنهم من لجأ إلى دوركايم و البعض الآخر إلى "بارسونز" و الآخرون إلى "ميرتون" و غيرهم من الوظيفيين.

3- أما المجموعة الثالثة فقد إعتمدت في دراساتها و بحثها على الإتجاه الماركسي : و هذه المجموعة جاءت كرد فعل لمواجهة المجموعتين السابقتين.

و في هذا الصدد نجد عبد الكبير الخطيبي يقول: "إن رجل العلم العربي أصبح أساسا المعبر و المترجم عن مجموع نظري و منهجي ، تكون في لغة و بلد آخرين يكاد لا يدرك في غالب الأحيان التجذر الفلسفي و نوعيته التاريخية لهذا المجموع ، و هو يشعر بالإنسحاق تجاه الإنتاج العلمي للآخر ، و بعملية تراكم سريع فيكتفي منزويا في ظل المعرفة الغربية بإقامة معرفة ثانوية محتقة به و بالآخرين." (2)

هذا ما يبين بوضوح مدى إنسياق المشتغلين بهذا العلم عندنا وراء النظريات و المنهجية الغربية سواء كانت رأسمالية أو ماركسية. و في ظل هذا الإستهلاك نجدهم قد صنعوا ما يسميه الخطيبي بـ "المعرفة الثانوية المحتقة" و الخائفة في نفس الوقت. و في نفس السياق نجد "سهيل القش" يسمي هذه الظاهرة بـ "المركزية الغربية" ، تلك المركزية المهيمنة و المنتجة للمعرفة و "المركزية الشرقية" ، و يقصد بها الدول العربية و الإسلامية المكتفية فقط بالإستهلاك دون الإبداع و الإنتاج. و لو قمنا بعملية مسح لما كتب في الحقل السوسولوجي داخل الأقطار العربية لوجدنا أن جل هذه الأعمال سعت أو عمل أصحابها إلى القيام بمهمة دعائية لحساب نظرية ما أو جملة من النظريات.

فيوجد داخل هذه الأقطار كما يقول ، إبراهيم سعد الدين ، قبائل من الإتجاهات ، قبائل دوركايمية ، قبائل ماركسية ، قبائل بارسونزية... إلخ . بعبارة أدق هناك خليط من الإتجاهات النظرية داخل الساحة السوسولوجية العربية.

لقد جعل هذا الوضع البعض يقولون بأن هذا التنوع يعبر عن ثراء و غنى الساحة السوسولوجية العربية إلا أننا نلاحظ أن هذا الثراء المزعوم قد شكل عائقا رئيسيا في بلورة النظرية السوسولوجية داخل هذه الأقطار ووقف أمام إحداث مدرسة سوسولوجية عربية قادرة على فهم ما يجري داخل أقطارنا!

و نشير هنا كذلك إلى عدم الإتفاق حول أهم الإتجاهات السائدة داخل الأقطار العربية حيث يقسمها معن خليل عمر إلى ثلاثة أصناف وهي:

أ- الإيديولوجية الوضعية.

ب- الإيديولوجية الماركسية.

ج- الإيديولوجية البراغمية. (3)

1- نفس المرجع ، ص 297.

2- عبد الكبير الخطيبي ، النقد المزدوج ، بيروت ، دار العودة ، 1980 ، ص 162.

3- معن خليل عمر : "واقع و طموح الفكر العربي" ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 9 ، العدد 87 ، 1986 ، ص 46.

و يضيف قاتلا: "استقطبت هذه الإيديولوجيات الثلاث كتابا و مفكرين يمثلونها و يدعون لها و يدافعان عنها ليعبروا عن أنظمة سياسية متباينة و مختلفة في أهدافها و منهجها. و يعكسوا فلسفة فكرية إقتصادية خاصة بأهمهم. و يظل هذه التباينات تولد صراع إيديولوجي فيما بينهم يخدم مصالحهم الخاصة ليس إلا، فانتقل هذا الصراع إلى الوطن العربي مع مجيء علم الاجتماع إلى الكليات الجامعية التي تأسست في الوطن العربي". (1)

هذا ما يجعلنا نقول باستيراد الأزمة التي وقع فيها علم الاجتماع في الغرب و أصبحنا طرفا في صراع ليس لنا دخل فيه . هذا كذلك يبين لنا بوضوح عدم امتثالنا للقواعد العلمية الوقاتية، ومنها خاصة تلك القاعدة المتمثلة في عدم التشيع للغير على حساب العلم.

المبحث السادس: طابع الممارسة السوسولوجية داخل الأقطار العربية: يلخصها لنا " عبد الباسط" في النقاط التالية:

1- هناك محاولات لنقل النظريات الغربية... و سارت محاولات النقل هذه في أحد الطريقتين هما: إما نقل مؤلف بذاته نقلا كاملا من خلال ترجمته إلى اللغة العربية ، أو النقل من عدة مصادر غربية ، قصد التعريف بهذه النظريات ، من خلال تلخيص أهم أعمال روادها ، وأهم مفهومات و قضايا هذه النظريات، و أخيرا كان يلحق بهذا التعريف نوعا من النقد " الحرفي" و حينما كانت تواجه الأفكار ببعضها، لنقد بعضها، من خلال البعض الآخر". (2)

و لتوضيح هذه الفكرة أكثر نقدم الأمثلة التالية:

1- بالنسبة للنقل الكامل للمؤلف من خلال ترجمته إلى اللغة العربية نجد العديد من هذه الأعمال التي قام بها علماء إجتمع عرب و على رأسهم المشاركة نذكر من بينها:

مقدمة نقدية في علم الاجتماع: لكولسون وريدل قام بترجمتها كل من " غريب محمد سيد أحمد" و "عبد الباسط محمد عبد المعطي". و هي ترجمة حرفية لم يجتهد أصحابها في إثراء هذا العمل و إخضاعه للواقع العربي.

الأسرة الهامشية: لميشال بارت وماري ماكتوش. قامت بترجمة هذا الكتاب منى الركابي باسيل . و نفس الملاحظة يمكن تسجيلها، حيث إكتفت الباحثة بالترجمة الحرفية دون الإجتهد ؛ و هذا رغم أهمية الموضوع ، و الوضعية الراهنة للأسرة في الوطن العربي في ظل التغيرات التي مست البناء الإجتماعي ككل و انعكاسها على الأسرة. و الأمثلة عديدة حول هذه النقطة.

2- النقل من عدة مصادر غربية بغية التعريف بهذه النظريات: هنا يمكن ذكر الأعمال التالية كأمثلة عن هذه الممارسة داخل أقطارنا: - في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع: لكل من عبد الباسط عبد المعطي و عادل مختار الفوارى، سنة 1986 وهو العمل الذي يحاول فيه أصحابه تقديم جملة من النظريات الغربية و أهم الإنتقادات التي وجهت لها من طرف الغربيين أنفسهم. نلاحظ بالنسبة لهذا العمل:

أ- غياب إسهام الباحثين في استنطاق هذه النظريات مع الواقع العربي.

ب- الإكتفاء بالسرود فقط دون الغوص في حدود هذه النظريات سواء في الغرب أو العالم العربي.

ج- من الغريب في الأمر أننا نجد نفس المؤلف تحت عنوان ثانٍ : في نظرية علم الاجتماع لعبد الباسط عبد المعطي ، المؤلف الذي نشره سنة 1987 مع حذف بعض الفصول و إدخال فصل جديد تحت عنوان : "الإتجاهات النظرية و المنهجية في علم الاجتماع في الوطن العربي".

1- نفس المرجع ، ص.ص. 47-48

2- عبد الباسط محمد عبد المعطي ، ف نظرية علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987 ، ص. 291.

3- تلخيص أهم أعمال رواد علم الاجتماع الغربيين:

كمثال على هذا نقد العمل الذي قام به محمد علي محمد تحت عنوان: رواد علم الاجتماع: قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي سنة 1976 ، وهي الدراسة التي يسعى من ورائها صاحبها القيام بعملية الدعاية والإشهار لحساب هذه النظريات. كما أننا نجد هذا الباحث (محمد علي) إختصاصي في تلخيص أعمال الرواد الغربيين وأغلبية أعماله تدور حول هذه النقطة. نذكر من بين أعماله :
قراءات معاصرة في علم الاجتماع سنة 1979 ق'ام بها مع كل من علياء شكري و محمد الجوهري.

4- مواجهة الأفكار ببعضها لنقد بعضها، من خلال البعض الآخر. وهنا يمكن لنا ذكر كتاب: نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية لمن خليل عمر سنة 1991، ط2

ففي هذا العمل نجد المؤلف يكثفي بنقل النقد الذي قدمه الغربيون لبعضهم البعض دون بذل أي جهد.

2- محاولات نظريات أخرى ، ذات توجهات أخرى غير تلك المسيطرة ، داخل النظام الرأسمالي الدولي . كان مسعى نقل هذه النظريات توفير قدر من الإنفتاح على تيارات فكرية ونظرية أخرى بافترض أنتوفير قدر من المعرفة حول النظريات المتصارعة يمكن أن يثري الوعي بتيارات نظرية علم الاجتماع ، مما قد يساعد في تحديد مواقف معرفية و إيديولوجية منها. (1)
و كأمثلة على هذه الأعمال يمكننا ذكر:

- قضايا علم الاجتماع ، لـ د. سيوف، ترجمة سمير نعيم أحمد و أحمد فرج.

- نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر لـ س. بوبوف ، ترجمة نزار عيون السود، دمشق 1973

و بهذا العمل يسعى صاحبه إلى إبراز عيوب و حدود علم الاجتماع الرأسمالي. وقد أثر هذا العمل على العديد من المشتغلين العرب بعلم الاجتماع ، حيث أصبح بمثابة المرجع الرسمي في نقد علم الاجتماع الوافد من البلدان الرأسمالية.

- المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع ، لألكسندر سوروكين ، ترجمة حاتم الكعبي سنة 1979 ، يحاول فيه صاحبه إبطال أولوية كل من كارل ماركس و أنجلس في التطرق إلى العوامل الاقتصادية و علاقتها بالإضطرابات الاجتماعية و الثورات . كما يحاول صاحبه إبراز حدود النظرية الماركسية و تناقضاتها . و هذا العمل يندرج في سلسلة الأعمال التي حاول أصحاب الإتجاه الرأسمالي بها نقد الإتجاه الاشتراكي.

3- جهود ثالثة، أرادت أن تسلك طريقا نقديا للمنتوج الأجنبي في علم الاجتماع . وحسب "عبد المعطي" فإن داخل هذا التيار ثلاثة إتجاهات هي:

أ- "نقل النقد الغربي للمنتوج الغربي في علم الاجتماع... و سمي بالتيار النقدي". (2)

من الأمثلة على هذا النوع من الممارسة نذكر:

- علم الاجتماع: منظور اجتماعي نقدي، لت. بوتومور ترجمة عادل الهواري، القاهرة سنة 1980 .

بالإضافة إلى : علم الاجتماع بين الإتجاهات الكلاسيكية و النقدية لأحمد زايد، القاهرة سنة 1981.

ب- "نقد إتجاه نظري أو أكثر لتبيين عدم كفاءته المعرفية و المنهجية و الإيديولوجية . و في الوقت نفسه إبراز تفوق أحد الإتجاهات معرفيا، و منهجيا، و إيديولوجيا، و قدرته على قيادة بحوث علم الاجتماع في الوطن العربي". (3)

1- عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 292

2- نفس المرجع ، ص. 293.

3- نفس المرجع ، ص. 293.

بالنسبة لهذه النقطة، نجد العديد من الأعمال التي قام بها العديد من المشتغلين بهذا العلم داخل الأقطار العربية وخاصة محاولتهم على البرهنة على كفاءة النظرية الماركسية في فهم الواقع الاجتماعي العربي. لكن هذا لا يعني بأن هذا الطرح كان الوحيد بل نجد من حاول جاهدا في البرهنة على كفاءة النظرية الوضعية، الوظيفية، أو البنيوية وغيرها من النظريات الغربية.

وهكذا يظهر جليا تشتت المشتغلين بهذا العلم داخل الأقطار العربية و تهافتهم نحو النظريات الغربية و التحزب لها. و منه نصل إلى النتيجة التالية: وهي أن علم الاجتماع داخل أقطارنا هو علم خليطي فيه من الوضعية، الماركسية، البنيوية الوظيفية، وغيرها من النظريات!

ج- "نقد المنهج الأجنبي، سواء كان داخل إطار الفكر الرأسمالي، أو داخل إطار الفكر الماركسي على اعتبار أن كليهما وافد ثم صوغه فب إطار بنى إجتماعية أخرى، مغايرة تاريخيا و آنيا عن المجتمع العربي، بدعوى نظرية-إيديولوجية، مؤداها أن استيراد الفكر أيا كان مصدر الإستيراد، أعاق نمو فكر قومي، و زيف فهم الواقع العربي، و أن بعضا من مقولاتها تتناقض مع تراثنا الروحي، و الخصوصية التاريخية للهوية العربية." (1)

يتزعم أصحاب هذا الطرح المنادون بعلم إجتماع إسلامي بحيث نجد أحد أقطابهم يقول: "الحل الأجنبي يجعل الفرد لا دور له، يجعله يتفاعل سلبا مع بيئته.

إن الفكر بين فكر الأمم المتقدمة و زعامتها و أنظمتها في أرضها و في منابعها و بين فكر الأمم المختلفة، و زعامتها و أنظمتها أن للأمم المتقدمة فكرا و أنظمة و حلولا و زعامات حقيقية تنبع من كيان الأمة و نفسيتها و قيمها و حاجاتها، و تمثل فكرا و سياسات و تعليمات تجعل من القادة و الأمة فرق عمل للبناء و مواصلة مسيرة هادفة في حياة تلك الأمم." (2)

إن ما نلاحظه من خلال قراءتنا لهذا الكلام هو الرفض الكلي للمنتوج الغربي. و التقوقع على الذات. و هذا يتنافى و ماجاء به الدين الإسلامي، حيث هنال العديد من الآيات و الأحاديث الشريفة تفند هذه المزاعم. بينما "عبد الباسط محمد عبد المعطي" فهو يرى أن هناك فريقين يمكن التمييز بداخلهم عن رؤيتهم و منهجيتهم وهما:

1- السلفيين: الذين يطالبون بقذع الصلة الكلية مع أي فكر آخر، وفد من خارج المجتمع العربي، و يطالبون بالعودة إلى الموروث، السلفي و الإحكام إلى نصوصه، للإجتهد و التأويل، و التفسير.

2- التراثيين الجدد: الذين يرون بإمكانية الاستفادة من الفكر الإنساني، الوافد، إفادة واعية، إنتقائية مشروطة، و يطالبون بالحوار مع الواقع المعاصر، و العمل على إيجاد تفسيرات و حلول لمشكلاته، و بلورة قضاياها بالإحكام إلى التراث الذي أتى به السابقون، و هم في الوقت نفسه يرون أن التراث يحوي، من بين ما يحوي، الأصيل، الثمين، و الغث الذي يجب تحديده و أخذ موقف منه. (3)

هكذا يتبين لنا مدى الصراع القائم بين المشتغلين العرب بعلم الاجتماع صراع أخذ كل أوقاتهم، صراع على حساب المعرفة عامة و علم الاجتماع خاصة.

إن هذا الصراع في نظرنا يرجع إلى التعصب الذي يتخبط فيه هؤلاء، بحيث غاب الاعتدال و طاعت عليه العصبية و التحزب سواء للتراث و تقديسه دون التمحيص فيه أو تدنيسه و الإنسلاخ عنه و السعي في الإستيراد الكلي لما أنتجه الغير، وهذا باسم العالمية و العصرية.

1- نفس المرجع، ص. 295

2- عبد الحميد أحمد سليمان، أزمة العقل المسلم، الجزائر، دار الهدى 1992، ص. 28.

3- عبد الباسط محمد عبد المعطي، في نظرية علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص. 295-296

المبحث السابع: طرق تدريس علم الاجتماع داخل البلدان العربية:

"درج العرب خلال عصور الإنحطاط الثقافي و بعدها على التركيز على عملية التلقين و الجمع، فاقصر مفهوم العلم و المعرفة في الغالب على الحفظ، مما أدى مع مرور الزمن إلى فقدان الأصالة و الإبداع على المستويين النظري و التطبيقي.(1)

و هذه الطريقة في التدريس تمثل العجز الذي يعانيه المشتغلون بهذا العلم في بلداننا العربية ، حيث غابت روح الإبداع و التفنن العلمي ، و أصبحت طرق التدريس لهذا العلم(أي السوسولوجيا) تعتمد كل الإعتماد على التلقين و الحفظ.

مازلنا نستعمل الطرق الكلاسيكية في التعليم ، تلك الطرق التي تحرر منها الغرب عند قيامه بإصلاح منظومته التربوية على مستوياتها المختلفة.

إن من تجربتنا الميدانية قد لا حظنا أن نسب كبيرة و معتبرة من الطلبة في أقسام علم الاجتماع و بعد مرحلة تكوينية دامت أربع سنوات غير قادرة على بناء إشكالية أو طرح فرضيات . فالمادة التي يتحصل عليها هؤلاء الطلبة مرتبطة بالزمن الضيق و المحصور في الإمتحان أي مادة من أجل النقطة فقط. و بعد إنقضاء الإمتحان ليس هناك مواصلة و استثمار لهذه المادة.

إن الطرق المستعملة في تلقين علم الاجتماع للطلبة هي عبارة عن حشو للمعلومات دون هضمها و القدرة على تحليلها، و انطلاقا منها للوصول إلى تفكير جديد، تفكيرا قادرا على مساعدتنا على التعامل مع الظواهر المحيطة بنا.

فالكل يعلم "أن العلم هو من أهم وسائل التكيف، فإنه يحتوي بذلك على شقين أساسيين:

أولهما: القدرة على حفظ النافع من التراث الإنساني.

ثانيهما: القدرة على بناء ما هو موجود أو الإبداع." (2)

فهل فعلا إستطاع شواء المشتغلون بهذا العلم عندنا أو الطلبة التوفيق و تحقيق هذين الشقين؟

كلا، إن الطرق التي يتم تعليمهم بها علم الاجتماع لا تسمح لهم بغربلة و انتقاء ما هو نافع و صالح من التراث السوسولوجي العالمي، بل هناك إستهلاك غير عقلاني لهذا التراث ، إستهلاك لا يخدم العقل العربي، بل يزيد في التشويش و الفوضى على مستوى البنى العقلية. فحن بهذه الطرق و الأساليب لم نستطع حتى الآن تحقيق ما يسمى بالإنتلاقة السوسولوجية العربية. فالمشتغل بهذا العلم أو الطالب غير مسلح بالأدوات النظرية و المنهجية الكافية لغربلة و تطوير ما وصل إليه من عند الغير. و لعل الطريق إلى بناء عقلية الطالب في قسم الاجتماع تحتاج إلى تزويده بأدوات المعرفة اللازمة لتمكينه من الرؤية الخاصة بهذا العلم ، و الأسس في تلك الأدوات، بالإضافة إلى طرق البحث و مناهجه، هي ما يمكن أن نسميه بالمفاهيم الأساسية التي إن فهمها الطالب و أدرك أبعادها، أن تصبح الجهاز المميز الذي يمكن عن طريقه دراسة الظواهر الإجتماعية. كما يمكن إذا عممت تلك المفاهيم و اتفق عليها أن توصلنا إلى قوالب متجانسة تميز البحث الإجتماعي عن غيره." (3)

ليس فقط تزويده بالأدوات المعرفية بل جعله قادرا على استعمالها بدقة و نجاعة، و لن يتأتى هذا إلا بالممارسة الميدانية. و لهذا نحن الوقت أن نتخلص من الأساليب التجريبية في تلقين هذا العلم و العودة الى الطرق الملموسة .

ان تزويد الطالب بالنظريات و التعاريف و المفاهيم المتنوعة شيء جميل الا أنه ناقص حيث لن نتحقق معادلة الطالب و التحكم في هذا العلم الا بالتدريب الفعلي و الحقيقي مع الواقع . فإذا نظرنا الى الحجم الساعي المخصص للمواد النظرية لوجدنا انه يفوق بكثير ذلك الوقت المخصص للتطبيق و الميدان .

1- إبراهيم عثمان ، "علم الاجتماع و مكانته في ميدان المعرفة" ، ورقة قدمت إلى ندوة "حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي ، الجزائر ، 1973 ، ص. 385

2- نفس المرجع ، ص. 385

3- نفس المرجع ، ص . ص. 385-386

و في أغلبية البلدان العربية و كما ذكرنا بالنسبة للمغرب فقد قلص الحجم الساعي للأعمال التطبيقية . كذلك بالنسبة لنا في الجزائر، وباسم الظرف الآمني نجد أن الخرجات الميدانية قد ألغيت وأصبح الطلبة محرومين من هذا التكوين . و يقتصر التكوين الميداني فقط على اعداد مذكورة نهاية اللسانس في السنة الرابعة .

ان الأمثلة حول هذه القضية عديدة فمثلا يدرس الطالب الملاحظة إلا أنه لا يعرف كيف يلاحظ سوسيوولوجيا كما أننا ندرس العديد من المفاهيم كالثقثة الاجتماعية، الأسرة، التربية... الخ . إلا أنه لا يعرف كيف يتعامل مع هذا الرصيد المعلوماتي في حياته اليومية و استغلاله في أعماله !

فعلا يستحسن بدل تحفيظ المفاهيم أن يدرس الطالب كيف استعملت في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و أن يدررب هو عن طريق الأبحاث و التقارير و النقاش على استعمالها في دراسة تلك الجوانب الاجتماعية المختلفة .(1)

فهنا يمكن الأسعانة بالعديد من الدراسات الميدانية و البحوث و التقارير المختلفة التي أنجزها سواء علماء عرب أو غير عرب . كما يتوجب الاستفادة من العديد من التخصصات كالتاريخ و علم النفس و الأنثروبولوجية و غيرها من العلوم .بل حتى استغلال الأعمال الأدبية و الفنية التي تطرقت الى القضايا الاجتماعية . فمثلا يدرس الطالب مفهوم كل من الدولة و الصراع الا أن هذا يبقى ناقص و مبنا على الحفظ و التجريد ، فلماذا لا نستغل ما ألفه علماؤنا القداماء في هذا الباب ، و يمكن أن نقدم هنا بعض الأمثلة عن الكتب الممكن الاستفادة منها فيما يخص مثلا الدولة وإشكالية الصراع.

كتاب الامامة لابن قتيبة و الذي يعتبر تحفة في هذا المجال حيث يقدم لنا العديد من الأمثلة حول الصراع و قيام الدولة في ذلك الوقت . كما يرشدنا في الكيفية التي تم استعمال الدين بها للوصول الى السلطة .وهي القضية التي مازال العالم العربي يعاني منها . وليس ابن قتيبة الوحيد الذي يمكن اللجوء الى أعماله بل هنالك الكثيرون مثل : الشهرستاني - المسعودي - الامام عبد الجبار- و غيرهم من علمائنا.

هذا لا يعني أنه لا توجد دراسات وأعمال حديثة يمكن الاستفادة منها ،بل هناك الكثير . و الشيء الملاحظ هو أنه لو كانت هناك أعمال تقييمية و تحليلية لما كتبه الأدباء العرب المعاصرين لاستطعنا الخروج بعلم اجتماع يعبر عن هويتنا و اتماننا الحضاري . جميل أن الطالب يقرأ الصراع و الدولة و غيرها من المفاهيم ، كيف كانت في الغرب و الأشكال التي إتخذتها ، إلا أنه يجب أن يعرف معناها و أبعادها في عالمه العربي.

بالنسبة ل محمد بشير فإن مضمون البرامج تركز "على حجم معين من المعرفة النظرية بصفة مجزأة مفرطة لا تجعل منه علما حيا يتعامل مع الواقع العيني و يثري منه بل ترجعه إلى شبه أحداث وقعت تاريخيا أي أصبح علما يشبه إلى درجة ما حجم من الثقافة العامة لكنها ثقافة خصوصية.(2)

إن هذه المعرفة هي في عمومها معرفة قد فاتتها الأحداث معرفة كما سبق القول كلاسيكية ، غير مواكبة لسير التطور الهائل الذي عرفته السوسيوولوجية في الغرب عامة و في الدول الأنجلوساكسونية على وجه الخصوص . كما أن أغلبية المراجع التي يعتمد عليها الأساتذة في التدريس لطلبتهم ، و بحوثهم ، هي مراجع قديمة جدا ، بل يمكن القول أنها لا تصلح للمتاحف.

و هكذا فإن مضمون هذه البرامج عبارة عن مقتطفات عن الوضعية ، و شيء من الماركسية ، و شيء من البنيوية الوظيفية... إلخ، أشتات من المعارف المأخوذة من هنا و هناك بطريقة غير عقلانية و تطفى عليها الفوضى و العشوائية . برامج تجعل الطالب بعد تخرجه لا يفقه شيئا مما تلقاه، وإنما لديه جملة من الأفكار المضطربة و المبعثرة.

1- نفس المرجع ، ص. 386

2- محمد بشير ، مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر ما بين 1972-1982 ، مرجع سبق ذكره ، ص. 24

خاتمة الفصل

إن ما يمكن إستنتاجه بعد هذا العرض السريع هو أنه:

- لا توجد طريقة واحدة متفق عليها في تدريس علم الإجتماع داخل جامعاتنا العربية.
 - أغلبية هذه الطرق هي طرق كلاسيكية تعتمد تقديم معلومات مبعثرة و مجزأة.
 - كذلك هذه المعلومات مجرد ثقافة عامة، ثقافة المغلوب و منتوج بيئة مختلف كل الاختلاف عن بيتنا العربية.
 - كما أن هذه الطرق والبرامج التي تقدم للطلبة في علم الإجتماع يغلب عليها الطابع الفلسفي و الإيديولوجي، مشحونة بالذاتية.
 - ضف إلى ذلك أن هذه البرامج تجعل صاحبها بعد التخرج غير قادر على فهم أبسط الظواهر التي تحيط به.
 - زيادة على هذا نسجل غياب أو قلة البحوث و الدراسات التطبيقية و طغيان الدراسات النظرية.
 - كذلك سوء إختيار الأمثلة التي لا تخدم واقع هذه الأمة.
- و خلاصة القول أن الطرق و البرامج التي يتم تدريس علم الإجتماع بها داخل أقطارنا تشكل أحد العوائق الأساسية في الوضعية المزرية التي يتواجد فيها هذا العلم و المشتغلين به. و لا يمكن فهم هذه الوضعية دون التمعن و التمحيص و التدقيق في محتوى هذه البرامج و الطرق التي يتم بفضلها تقديم علم الإجتماع للطلبة.



الفصل الرابع: علم الاجتماع في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: السوسيولوجيا
الكولونيالية بالجزائر

المبحث الثاني: أهم المراحل
السوسيولوجية بالجزائر

المبحث الثالث: البرامج القديمة و المعدلة.

الخاتمة .

تفرد الممارسة السوسولوجية في الجزائر عن شقيقتها في كل من المغرب و تونس، و ذلك لما تتميز به الجزائر من خصوصيات تجعلها تختلف كل الاختلاف عن هاتين الدولتين (المغرب و تونس)، و ذلك لكون الجزائر لها تجربة تاريخية و ثقافية متميزة عن تلك التي مرت بها كل من المنطقتين . و هذه التجربة تمثل في نوعية الإستعمار الذي عرفه الجزائر، و خاصة الدور الذي لعبه المشتغلون بالعلوم الإجتماعية و الإنسانية عامة و علم الإجتماع خاصة في ظل الوجود الإستعماري، حيث تعتبر كما قال محمد عابد الجابري في مقاله " يقظة الوعي العربي في المغرب". المدرسة السوسولوجية الكولونيالية في الجزائر هي المدرسة التي كان من ورائها تأسيس العديد من المدارس في المستعمرات . و كل أقطاب هذه المدرسة كان لهم الدور الفعال و الأساسي في وضع الخطط الإستكشافية و التحليلية هذه المناطق. بعبارة أخرى يمكن القول بأن المدرسة الكولونيالية في الجزائر كانت رائدة في تلك الفترة و كانت تضم أكبر علماء الإجتماع و الإثنوغرافيا و الإثنولوجيا... هذا ما جعلها تعطي صبغة خاصة تنفرد بها الجزائر. و لهذا لا يمكن الخلط بين مخططات و استراتيجيات المستعمر الفرنسي في كل من الجزائر و باقي دول المغرب العربي التي كانت تحت نيره. إلا أن هناك العديد من القواسم المشتركة بين هذه الدول و هذا ما نحاول أن نشير إليه في هذه الدراسة.

فالجزائر قد شكلت بالنسبة للمستعمر ذلك العالم الغريب، العالم الذي كانت تعلم به فرنسا . و لهذا فقد وظفت كل طاقاتها البشرية، العسكرية، الدينية، و العلمية لإخضاع الأهالي و استغلال خيرات البلاد. و هذا ما يدفع بنا إلى القول بأن دور المشتغلين بعلم الإجتماع الكولونيالي كان دورا بارزا و أساسيا طوال مدة الوجود الإستعماري، و هذا ما ننبه إليه في المبحث المخصص لبعض النماذج للدراسات الكولونيالية بالجزائر. كما لا يفوتنا الإشارة إلى أمر قد يظهر أنه غريب للبعض، ألا وهو عدم وجود أي دراسة حول علم الإجتماع بالجزائر، عكس ما وجدناه في كل من المغرب و تونس. بالإضافة إلى هذا عدم وجود أي أرسيف منظم حول المراحل التي مر بها قسم علم الإجتماع بالجزائر. زيادة إلى غياب المبادرة من المشتغلين بهذا العلم في الجزائر فيما يخص القيام بموصلة (bilan) لكل المراحل التي قطعها علم الإجتماع بالجزائر. يشكل كل هذا صعوبات منهجية أمام الباحث المهتم بمثل هذا الموضوع.

إن غياب الدراسات حول علم الإجتماع بالجزائر يمكن إرجاعه إلى العديد من الأسباب يمكن ذكر بعضها في النقاط التالية:

-مكانة هذا العلم في المجتمع الجزائري.

-القهر المؤسساتي المنظم و الموجه ضد هذا العلم و من يشتغلون فيه.

-العقدة الدونية التي يشعر بها المشتغلون بهذا العلم.

-عدم وضوح الرؤية لدى المشتغلين بهذا الفرع من فروع المعرفة.

-الإنقسامات و الإنشقاقات التي يعانها هؤلاء المشتغلون بهذا العلم بالجزائر .

-التحيز الإيديولوجي و المصلحي لبعضهم على حساب هذا العلم.

كل هذا جعل علم الإجتماع بالجزائر في جو من الغموض و الإبهام . و هذا ما يزيد في حجم الصعوبات أمام الباحث المهتم بمثل هذا الموضوع.

و لهذا تسعى دراستنا إلى تحليل هذا الوضع الغامض لهذا العلم بهذا البلد، كما تهدف فهم الآليات الظاهرية و الباطنية التي تتحكم فيه . مع تحليل بعض الدراسات الكولونيالية و دراسات أخرى أنتجت خلال الفترات المتوعدة التي عرفتها الجزائر بعد الإستقلال.

المبحث الأول: السوسولوجيا الكولونيلية بالجزائر:

تشكل المرحلة الكولونيلية مرحلة حاسمة بالنسبة للممارسة السوسولوجية بالجزائر ، و لا يمكن إهمال هذه المرحلة أو الوقوف عند النقد السلبي بل يجب الذهاب إلى أبعد من هذا ، أي محاولة فهم هذه المرحلة ، وخاصة ما يمكن الإستفادة منه في بناء سوسولوجيا هادفة ، سوسولوجيا يمكن لها المساهمة في عملية التغيير و البناء.

هذا لا يعني بأن هذه المرحلة مجرد صفحات قد إنطوت كما يعتقد البعض ، بل أن بصمات هذه المرحلة مازالت حاضرة إلى يومنا هذا .

كما أن لثقل هذا الإرث الكولونيالي دخل في الوضعية التي هو عليها اليوم علم الإجتماع بالجزائر . و لهذا يتطلب على الباحث التعامل بمنحدر مع هذا الإرث ، و عدم التسرع بالإدلاء و الحكم . فالسوسولوجيا الكولونيلية حقيقة لا يمكن لأحد إنكارها أو إغفالها ، أو الإعتماد الأعمى عليها في بناء سوسولوجيا قادرة على فرض نفسها ضمن سياق المعارف الأخرى ، و ذلك بفضل إسهاماتها الفعلية . و في هذا المبحث نقدم بعض النماذج للدراسات السوسولوجية لتلك المرحلة مع ذكر إستراتيجية كل واحدة منها.

أ- الدراسات الإستكشافية للجزائر: بعد الإستيلاء على الجزائر، بدأت العملية الإستكشافية لهذا العالم المجهول ، ذلك العامل الذي كان الفرنسيون يسعون لفهمه و التحكم فيه.

في البداية كان يعم الجهول . الجزائر لا توجد إلا في خيال المستعمر ، و بتفاهة كبيرة مجرد مقاطعة تركية تنتظر فقط من يستولي عليها[...]. فالمستعمر بدأ في الخلط و عدم التفريق بين الضباب الذي كان يكتسي " المتيجة" (Mitidja) و البحر . و هكذا وجد نفسه في جزائر عن طريق الصدفة، يشن الحملات باتجاه كل من "البليدة" و "قسنطينة" ، كما لو كان الأمر يخص بتنظيم نزاهات. يتكلم عن السكان بنفس الطريقة التي يتكلم بها البحار الغربي عن "البابو" (Papous) أو " الهنود" (Indiens). (1). إن الكلام عن وجود المستعمر بالجزائر عن طريق الصدفة كلام فيه كثير من المبالغة و إخفاء الكثير من الحقائق، حيث الكل يعرف أن دخول المستعمر الفرنسي للجزائر جاء وفق مخططات تم وضعها منذ أمد بعيد.

فعلا إن جهل المستعمر هذه المنطقة وخاصة سكانها جعله لا يفرق بينهم و بين الهنود الحمر. فقد عمل الضباط و الرحالة إلى إعطاء صورة مغالطة عن واقع هذه المنطقة ، و هذا من خلال كتاباتهم و أحاديثهم ، حيث وصفوها بذلك العالم السحري ، ذلك العالم الشرقي الذي لا يوجد إلا في الخيال ، و هذا ما دفع بالعديد من الكتاب و الشخصيات الفرنسية و غير الفرنسية الإطلاع على الحقيقة في الجزائر نفسها إلى خيبة أمل، و نذكر من بين هؤلاء كل من : "تيوفيل قوتي" (Gautier.T) و "أوجان فرومستان" (Eugène F.) . إن هذه الصيحات و الكتابات الدعائية حول سحر الجزائر و انتظار من يأخذ بيدها وبعث الحياة فيها، هي مجرد أكاذيب وأفكار دعائية كان المستعمر يهدف من ورائها إلى جلب أكبر عدد من الأوروبيين إلى هذه البقعة على حساب سكانها الأصليين . كما إنتشرت دراسات هزيلة من طرف العساكر الفرنسيين ، كانت تفتقر إلى كل أخلاقيات البحث و الكتابة ، دراسات كانت تسعى إلى تقزيم المواطن الجزائري و استصغاره و جعله موضوع سخرية.

من هذه الدراسات الأعمال التي قام بها النقيب (Villot) مسؤول المكتب العربي أثناء المرحلة الإستعمارية و التي قدمت حوصلة للعادات و القيم لدى الأهالي ، و ذكر حالتهم السياسية، و الدينية، و الإجتماعية. دراسات تبين مدى سهولة و التوجه نحو الوصف بدلا من الحكم و التقييم". (2)

1-Lucas (P.) , Vatin (J.C.) , L'Algérie des anthropologues, éd. Maspéro , Paris 1975 , p.11

2-op , cit . p. 22

بهذه الأعمال التي قام بها "فيلو" (Villot) والتي مست كل الميادين؛ وهذا رغم عدم اختصاصه فيها. فقد كان يهدف إلى تمجيد وتكريس إيديولوجيا الغربي المنتصر على العربي (الجزائري) المنهزم، و جعله يتقبلها وكأنها حتمية لا مفر منها. فمثل هذه الكتابات التي كانت ذات طابع بطولي-هزلي، الآفاق بدأت تتغير. البطولي بقي يسطع (يلمع) لأن التصغير من العربي معناه تقليص من عظمة المنتصر. (1)

وذلك يعني بأن المستعمر قد تفتن إلى إشكالية تصغير العربي و التناقضات الناجمة عنها. فكيف يحق له التكلم عن إنتصاراته البطولية وهو يوجه طرف ليس في المستوى، طرف لا قوة له. وهذا عدل عن أفكاره و ذلك لكي يدخل في تناقضات مع تصريحاته. و لكي يبين للعالم كله بأنه فعلا يواجه طرفا عبيدا يتمتع بالقوة و المواجهة و انتصاره عليه ما هو إلا نتيجة لجهوده البطولية و الصفات الخارقة التي يتمتع بها.

هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنه لم يفوت على نفسه فرصة الضحك على حساب ذلك العربي الذي يتميز بالرعونة و كل العيوب. "فهكذا قد نصب الهزلي، لأن الخوف قد ذهب لما لا استفادة منه، و الضحك في آن واحد الضحك أكثر عنصرية و احتقار من الهزلي و التحرري، حيث الطباع تصبح موضوع "السينت" (Scénettes) المشاهد المسرحية و أكثر لذة مدعية "التكوين بالنسبية" (2)

ب- الكتابات القانونية واستغلال أراضي السكان الجزائريين:

عمل المستعمر في هذه المرحلة على إيجاد قوانين تسمح له بالاستيلاء على الأراضي و طرد أصحابها الشرعيين. و قد جند كل طاقاته لإنجاح هذه العملية، و هذا ما يؤكد حجم الكتابات حول إشكالية القوانين التي يجب تطبيقها في الجزائر. في هذه المرحلة بدأت إهتمامات المعمرين تتجه نحو ما يسمى بقضية التعمير أي الاستيطان بأتم المعنى (la colonisation proprement dite). و الأدب الذي ينتظرونه يجب أن يكون ذا طابع قانوني (juridique)، و الإهتمام بما هو أهم (أي الأرض)، تنظيم الجماعات، الإسلام، نظام اليلك التركي لا يهمهم إلا إذا وجدوا أشكالا للتملك، آليات للتقسيم أو لوراثة الحقوق العقارية التي يجب التعامل معها أو غيرها، بل حتى حذفها. (3)

و هذا فالمؤلفات الأولى في القانون ظهرت ما بين الفترة الممتدة من 1860. و هذه المؤلفات تخص القوانين و القواميس، و الفهارس التحليلية للتشريع المعمول به منذ الإحتلال (4)

و من أهم الدراسات القانونية لتلك الفترة يمكن أن نذكر: (5)

"م. ب مينارفييل" (M.P. Menerville)، قاموس التشريع الجزائري سنة 1860

- ترجمة مؤلف خليل بن إسحاق، مختصر القانون الإسلامي حسب الإمام مالك من طرف "بيرون" (Perron) سنة 1854-1848 في أربعة أجزاء.

- "هيج" (H. Hugues) و لابرات (P. Laprat) اقانون الجزائري من 1872 إلى 1878 سنة 1878.

- "سوتيرة" (Sautayra)، التشريع الجزائري سنة 1886 في ثلاثة أجزاء.

1-op, cit. p. 23

2-op, cit. p. 23

3-op, cit. p. 14

4-op, cit. p. 14

5-op, cit. p. 14-15

- "إستوبلون" (R.Estoublon) و "أ.لفبير" (A.Lefèbure) ، القانون الجزائري مفسر (منذ 1830) تم إخراج الجزء الأول 1830 - 1895 و الجزء الثاني 1896-1903 ، و الجزء الثالث 1904-1915 .
- لا ننسى كذلك عمل "كاربنتي" (Carpentier) بعنوان التشريع و القانون لفرنسا ، الجزائر و المستعمرات ، حيث نجد الطبعة الثالثة يعود تاريخها إلى 1899 .

إن مبدأ تجميع السكان الجزائريين كانت ميزة دائمة للسياسة الكولونiale الفرنسية . ففي 1856 كانت في البداية المعسكرات ، بعدها قرار مشيخي (Senatus consulte) في سنة 1863 و الذي شجع على تقسيم الأراضي غير المنقسمة بطبيعتها و ذلك بتحديد و توزيع مساحات كل قبيلة ما بين المداشر (douars) المكونة لها ، و أخيرا قانون " فارني " (La loi Warnier) لسنة 1873 و التي أتت لتدعيم " القرار المشيخي " (1)

لقد تبين من أن قانون 1863 آلة حرب أكثر نجاعة مما يمكن تصوره ضد الحالة الإجتماعية القديمة للأهالي (2)
إفساد النظام القبلي الذي كان يهدف إليه هذا القانون ينتهي اليوم بتضكيك الجماعة العائلية و النزوح نحو القرى (3)
يقول "بوتفوشنت" لقد أعطى لنا بوديو و صياد صورة مذهلة عما كان عليه تجميع السكان الريفيين فالتجميع و القوانين العقارية زاد فقط في رفع عدد الفلاحين بدون أراض... (4)
جر-علم الاجتماع الإسلامي و أهدافه:

شكل الدين الإسلامي و مؤسساته في الجزائر في تلك الفترة محورا أساسيا إنصبت إهتمامات المستعمر حوله. و كانت الزوايا، الأولياء الصالحون، مداخيل و مصاريف الفرق الدينية، و التنظيم الداخلي لها... من المواضيع التي إستقطبت العديد من الباحثين و خاصة الضباط الذين كانوا في طليعة الباحثين. و تشكل هذه المرحلة، أي مرحلة البحث و التقيب في المؤسسات الدينية، مرحلة امتداد و تواصل مع المراحل السابقة و الهادفة إلى تفتيت البنى الإجتماعية و الثقافية للشعب الجزائري . و يعتبر النقيب " نوفو " (Le capitaine de Neveu) من السابقين في هذا النوع من الدراسات ، حيث نجده قد " إخترع " طريقة فريدة من نوعها في الدراسة و التعامل من الجمعيات الدينية الإسلامية. (5)

يقول « De Neveu » : " إنه منتج بمحونا الذي نهديه اليوم للرجال الساهرين على المصالح الكبرى لمستعمراتنا في إفريقيا، وذلك للتأمل و التفكير. " (6)

كما يضيف هذا الباحث العسكري في كتابه « Les Khouan » قائلا : إن هذا العمل الناقص (و يقصد به بحثه حول الإخوان) ربما و الموجه للإشهار ، الهدف منه هو فتح الطريق أمام الذين يريدون الدخول في العمق و لدراسة الشاملة لما شاربنا في دراسته. (7)

1-Boutefnouchet (M.) ,La culture en Algérie:Mythes et réalité, Alger ,éd. SNED ,1982,p.45

2-Bernard (A.) et Lacroix ,L'évolution du nomadisme en Algérie ,1906, cité par Boutefnouchet (M.) in la culture en Algérie , p. 46

3-Desclotres (R.) ,L'Algérie des bidonvilles, éd. Mouton , Paris 1961, p.97

4-Boutefnouchet (M.), -op , cit . p. 46

5-Lucas(P.) et Vatin (J.C.), -op , cit . p. 16

6-De Neveu ,Les Khouanes:ordre religieux chez les musulmans d'Algérie ,2ème éd.

Imprimerie Gugot , Paris 1846 ,p .11

7--op , cit . p. 11

من هنا تظهر الأهداف التي كان يسعى المستعمر إلى تحقيقها من وراء هذه لادراسات و هذا الإهتمام المتزايد بالدين الإسلامي و مؤسساته في إفريقيا الشمالية عامة و في الجزائر خاصة.

و من الفرضيات الأساسية التي كان المستعمر يسعى إلى تحقيقها ميدانيا ؛ تلك الفرضية القائلة بأن الدين الإسلامي لا يمكنه أبدا مواكبة العلم و التطور . أي أن الدين الإسلامي مناهض للمدينة - أي مجنبة سوى تلك التي سطرها الغرب . و يقول " ب. لوكا" (P.Lucas) و " ج.ك. فاتن" (J.C.Vatin): "الأولياء أصبحوا يدرسون باهتمام كبير من طرف الجامعيين . تلك الدراسات التي جاءت لإعطاء الصورة العنيفة للإسلام، الصورة الأثر تميزا و الأثر إنغرافا، إظهار الأولياء معناه توجيه القراءة الصحيحة، وتقليص الدين إلى إعوجاجاته . التكلم عن ظلامية التميمة و الأنبياء الدجالين يؤدي إلى نشر الصورة المنكرة للقيم المعترف بها." (1) كما إستغلت ظاهرة الأولياء و الصلاح (Marabouts) لضرب الإسلام، بالإضافة إلى استعمال هؤلاء الأولياء كوسطاء بين الإدارة العسكرية الفرنسية والأهالي. وهنا يظهر جليا مدى نجاح (De Neveu) في إقناع الساسة الفرنسيين في استغلال بعض رجال الدين لتحقيق أطماعهم و قوله التالي يشهد على هذا: "من خلال إهتمامنا بالتظيمات الدينية التي تقاسم فيما بينها سكان الجزائر، كان هدفنا الكشف عن بعض الجمعيات التي يجعلنا أخذ الحذر، لأن كل جمعية قوة و بالنسبة للرجل الذي يريد و يعرف تسيورها، فهي سلاح فتاك يستطيع تسخيرها في تحقيق مشاريعه." (2)

كما لا ننسى القائد "رين" (Rinn) الذي كان دائما يصرح بأن الخطر الباطني الذي ينتظر فقط الفرصة السانحة للظهور هو: التظيمات الدينية الإسلامية، و الذي يجب عدم إغفاله و قراءة ألف حساب له.

إن أغلبية الأعمال التي قام بها هؤلاء الباحثون كانت تنصب في إطار العداء المعلن للإسلام و السعي إلى البرهنة بكونه سبب رئيسي في التخلف و الجهل اللذان يتخبط فيهما سكان إفريقيا الشمالية عامة و الجزائر خاصة . نجد دور " ريني جاندارم" (René Gendarme) يقول " أن دور الإستعمار يصبح جليلا شريفا إذا كان غرضه تنمية الإمكانيات الإقتصادية والحيرات التي وفرتها طبيعة هذا البلد (يقصد به الجزائر) خاصة إذ العرب لم يتمكنوا من إدراك أهميتها و لا من إحكام إستغلالها و ذلك لأن الإنسان المسلم كلما إعتزته مشكل من مشاكل الحياة أو وجد نفسه أمام عقبة من عقبات الدهر تراه يتخاذل، فلا يتصدى لها بالعزيمة الضرورية الكافية لأنه يرى فيها مشيئة الله فيسلم القرار إلى الظروف و يستسلم لأمر الله، و بما أن الأسبقية المطلقة لا يمكن أن تكون إلا لمشيئة الله على مشيئة العبد، فإن الذي لا يستسلم قد يتعارض مع الإرادة الإيفية." (3)

و من هنا نلاحظ أن الإسلام في نظر هؤلاء الباحثين يتعارض مع التنمية الإقتصادية . بل أبعد من ذلك فهو العد و الذي كبل الأفراد و جعلهم لا حول لهم ولا قوة، مجرد عبيد مستسلمين لما كتب عليهم.

إن هذا الإدعاء هو الذي جر "ريمون شارل" « Raymond Charles » ليرى في الإسلام استسلاما جوهرها و مضمونها، فأباح وصوغ كل التصرفات الفرنسية من إغتصاب للأرض و سلب للحكم و إدماج في الأباطورية، لأن الذنب في ذلك ليس ذنب السلطات الإستعمارية و إنما المسؤولية ملقاة على عاتق الإسلام كدين هيا ذهنيات المسلمين للإساءة إلى مواردهم الطبيعية و هي الدعاية نفسها التي ماتزال إلى يومنا هذا ترددها أبواق الدعاية الصهيونية و الغربية الخاضعة لها... (4)

1-Lucas (P.) et Vatin (J.C.), -op , cit . p. 14

2-De Neveu , -op , cit . p. 193

3-Gendarme (R.) , « La résistance des facteurs socio-culturels au développement.l'exemple de l'Islam en Algérie , in Revue économique ,1959 ,p . 226

4-عبد الوهاب بوحدية، لأفهم ، فصول عن المجتمع و الدين، مرجع سبق ذكره ، ص. 134

إن جل الدراسات "السوسيولوجية" حول الإسلام والمسلمين كما سبق وأن قلنا تنصب في العملية الهادفة إلى تشويبه وإظهار عامل تعطيبي، لا عامل محفز على العمل والتنمية. يضيف عبدالوهاب بوحدية قائلا: "لو حاولنا تقييم ما كتب طيلة تلك الفترة من الإسلام والمسلمين لوجدناه يندرج - باستثناء القليل منه - في إطار "البرنامج" الذي سطره وخصه "موني" (Réné Maunier) (1) هكذا كان "يدرس" ريني موني وهكذا أيضا كان يشتغل "لوكور" (Charles Le Coeur) و "ماسكراي" (Masqueray) و "برطلون" (J. Bertholon) و "قوتيه" (E.F. Gautier) إلى آخر سلسلة الباحثين في هذا المجال من أمثال "دوفينيو" (J. Duvignaud) وغيرهم، فإنهم جميعا متطفلون أساؤوا للإستشراق كما أساؤوا للإسلام وللمجتمعات العربية. (2) وقد كتب "ريني موني" (Réné Maunier) عن الإسلام قائلا: "المعتقدات الدينية الأهلية - وهو يعني بذلك الإسلام - تشوبها الأروحية (Animisme) والإيمان بالجان والأرواح، لذلك فهي أقرب إلى الطوطمية من الدين الحقيقي - والدين الحقيقي هنا في نظره - لا يمكن أن يكون إلا المسيحية". (3)

و من هنا نرى مجيء الجهل بالدين الإسلامي، حيث سعى هؤلاء الدارسين إلى إلصاق كل التهم و اصفات المفتعلة على كل ما هو محلي، خاص بمقومات هذه الأمة، وهذا رغم الإدعاء بالموضوعية والعلمية.

و في برنامجه هذا يضيف قائلا لتلاميذ له: "لنا مصلحة نظرية وتطبيقية لنتعرف على حياة الشعوب الجزائرية، نظرية أولا لأن من حقنا و من واجبنا نحن الفرنسيين أن نعرف و نفهم جميع الشعوب التي نحملها و ندير شؤونها، ولا نتوقف أبدا عن القيام بالواجب نحوها. فالإستعمار الفرنسي هو الذي دفع بالدراسات السوسيولوجية و أن مبشرنا "لا فيتو" (Lafitau) و "شارلوفوا" (Charlevoix) أساسا البحوث الإجتماعية في أمريكا كما أسستها في إفريقيا جيوشنا و حملاتنا الإستشراقية". (4)

و يظهر من هط الكلام مدى تحرش المستعمر على الدين الإسلامي و الذي سنرى في مقطع لاحق الموقف الحقيقي إتجاهه من طرف هؤلاء "الباحثين" بالإضافة إلى العمل على تمزيق الوحدة الوطنية و تدعيم فكرة "فرق تسد".

و لعل من أخطر ما إتضح هؤلاء الباحثين أن الإسلام هو سر المقاومة، و أنه ما دام في الشعوب "متأصلا" فيما وراء البحار فلن يكتب الدوام للإستعمار الغربي. (5)

و حسب علماء الإجتماع الفرنسيين في تلك المرحلة، فدور علم الإجتماع: "لا بد أن ينتقل من طور دراسة الشعوب الإسلامية و معرفتها إلى مجرد "تطبيق" علم إجتماع البدائين (Sociologie des primitifs) عليهم". (6)

صحيح أن في تلك الفترة "الإختصاصيون" بأتم معنى الكلمة كانوا أقلية ضئيلة و معظم من كتبوا عن المجتمعات الإسلامية كانوا موظفين إداريين أو ضباطا في الجيش البريطاني أو الفرنسي تكونت "ملكتهم" في الميدان حيث "إكتشفوا" الإسلام أو جعلوا من البحث في شأنه هواية لإستغلال أوقات فراغهم. (7)

1- نفس المرجع، ص. 131

2- نفس المرجع، ص. 107

3- Maunier (R.), Programme d'une sociologie algérienne, Mélange de sociologie nord-africaine, Librairie Félix Alcan, Paris 1930, p. 49

4-op, cit. p. 43

5- عبد الوهاب بوحدية، مرجع سبق ذكره، ص. 102

6- نفس المرجع، ص. 102

7- نفس المرجع، ص. 102

إن ما يمكن إستنتاجه بعد التطرق إلى ما كتب حول الإسلام و المسلمين خلال المرحلة الإستعمارية أو حتى قبلها ، أي المرحلة التي مهدت لدخول الإستعمار للجزائر، يتلخص في النقاط التالية:

- 1- أن المهتمين بدراسة الإسلام لم يكونوا ذوي اختصاص بمعنى أنهم يجهلون كل صغيرة و كبيرة عن هذا الدين.
- 2- إنطلقوا من أن الدين الصحيح و الوحيد هو المسيحية ، و بالتالي النتائج التي توصلوا إليها حول الدين الإسلامي مجرد أحكام قيمة بعيدة كل البعد عن النزعة العلمية الموضوعية.
- 3- عملوا على تجريد الأهالي من مقوماتهم و على رأسها الدين الإسلامي الذي كان يمثل حاجزا في وجه المستعمر.
- 4- السوسيولوجية الإسلامية في تلك المرحلة تدخل وفق البرامج التي وضعها أقطاب النزعة التوسعية التغريبية و على رأسهم المستشرقين و تلاميذهم أمثال: (Sabatier) "سباتي" و "ريني موني" ، (René Maunier)، "ريمون شارل" (R.Charles) و أتباعهم.

د- الثانية: عربي/بربري و علم الإجتماع الكولونيالي: تعد هذه المسألة من المسائل التي سخرت لها أكبر الوسائل سواء المادية منها أو المعنوية، كما جهز المستعمر هذه المهمة كل طاقاته منها رجال الدين، العساكر، العلماء، و الإداريين، وحتى البسطاء. و هذا كله لزرع بذور الشك و الفتنة بين أوساط الشعب الواحد. فبعد تجريد هذا الشعب من خيراته المادية ، جاء الدور لضرب الهوية و المقومات الشخصية الأخرى المتمثلة في الدين، اللغة... إلخ. و هذا وفق الإستراتيجية التي سطرها الساسة في فرنسا. إن الذين كتبوا حول منطقة بلاد القبائل خلال الحملة الفرنسية على الجزائر، وخاصة قبل 1857 ينتمون إلى مجموعتين مختلفتين: - المجموعة الأولى تشكل من الذين لم يزوروا هذه المنطقة و لكن تطرقوا لها إما سطحيا، أو فقط في بعض الصفحات و تذكر لنا "إميل لاكوست دي جاردان" (E.Lacoste Dujardin) بعض الأسماء أمثال: (1840) Suchet و (1840) Bavoux و هم فرنسيو الأصل. كما نجد حسب الباحث د انما غير الفرنسيين أمثال الإنجليزي (Campbell) و الألماني (Wagner). بينما المجموعة الثالثة من الذين قد زاروا فعلا بلاد القبائل ، و ذلك خلال مهامهم العسكرية ، أو وجودهم ضمن البعثات. و نذكر هنا Rozet، بالإضافة إلى بعض المغامرين (aventuriers). لكن الإكتشاف الحقيقي لبلاد القبائل يعود الفضل فيه إلى العقيد "لابان" (Lapène) و المعمر "مافر" (Maffre) اللذان يعتبران أول من إكتشف هذه المنطقة و ذلك من خلال زيارتهما لها و الكتابة عنها. (1)

نجد العقيد "لابان" (Lapène) قد ألف كتاب عن بلاد القبائل تحت عنوان "vingts six mois à Bougie" . و فيه يعطي لنا جملة متنوعة من المعلومات حول الأهالي و المنطقة بينما الكتاب الثاني فهو من إمضاء المعمر "مافر" (Maffre) تحت عنوان (La Kabylie, Recherches et observations sur cette contrée de l'Algérie) . و قد إنصب إهتمام هذا المعمر على خيرات المنطقة، بينما إهتم العقيد "لابان" (Lapène) على دراسة المشاة و تعبته لدى القبائل ، بالإضافة إلى تعبته الفرسان. كما نجده منذ البداية يركز على شجاعة القبائل و استعداداتهم القتالية. (2) بعد الإطلاع كذلك على عمل "لابان" (Lapène) يظهر جليا أنه " لا يقتصر على النشاط القتالي للقبائل، بل نجده يحاول كتابة ملخص تاريخي، أخلاقي، سياسي و عسكري حول القبائل" (3)

1-Lacoste (C.)-Dujardin ,Génèse et évolution d'une représentation géopolitique: L'imagerie kabyle à travers la production bibliographique de 1840 à 1891, Centre de Recherche et études sur les sociétés méditerranéennes :connaissances du Maghreb ,éd. C.N.R.S, Paris 1984,p.259
2-op , cit .260
3- op , cit .260

و يحاول هذا العقيد كذلك البرهنة في عمله هذا على أن أصل سكان منطقة القبائل ينحدر من الشماليين (nordique) كما يشير إلى تمسكهم بالحرية و الإستقلال عكس باقي "شعوب الجزائر" بالإضافة إلى هذا فهو ينعتهم بالآخر و عدم الخضوع للقانون. ما بلغت الإنتباه أن في عمله هذا نجد في العديد من الصفحات يتخذ موقفا عدائيا نحو سكان هذه المنطقة حيث يقول بأنهم: "أشرار ولصوص" (1)

كما يقول عنهم أنهم: "يظهرون بجهلهم و تعصبهم، و نزويهم. فهم أشرار مخادعون ولصوص... تافهين متكبرين، متصلبين نتيجة لغياب المدنية عندهم و تغلب لديهم الميل إلى اللجوء إلى القوة العضلية." (2)

و دائما حسب (E.Lacoste-Dujardin) فلن نجد عند "لابان" الثنائية عربي/قبائلي. حيث لا يفرق بينهما . (3) و إذا كان العقيد "لابان" هو المكتشف الحقيقي و الأول لبلاد القبائل ، فإنه كما لاحظنا سابقا قد إتخذ موقفا عدائيا حيث كان ينعتهم بالتعصب تجاههم و الهمجية و"لم يفرق بينهم و بين العرب. كما يمكن وضعه ضمن قائمة المعادين للبربر (anti-bèrbère) و نفس الشيء يكن قوله بالنسبة لـ(Charveriat) الذي لا يفرق بين العرب والبربر حيث ينعتهم بأبناء آوى (des chacals) (4) و بعد هذه الدراسات و الأعمال حول " المجتمع القبائلي" تأتي مرحلة الجرد و وضع القوائم: وهي عبارة عن فهرسات مفصلة حول منطقة القبائل تحتوي على إحصائيات للسكان ، ليس فقط التجمعات القبلية بل كل القرى ، و حتى المنازل ، العربات ، و المطاحن، و الرجال المسلحين أو البنادق. (5)

نلاحظ هنا أن المستعمر قد حاول من خلال هذه الدراسات معرفة كل صغيرة و كبيرة عن سكان هذه المنطقة ، معرفة بطون القوة والضعف وهذا لتسهيل المواجهة معهم . و قد سبق و أن لاحظنا أن نفس الطريقة ووظفت لضرب الدين الإسلامي وإضعافه، بل القضاء عليه، وهذا من خلال ما قدمته دراسات كل من (De Neveu) و (Masqueray) وغيرهم من المنظرين للإيديولوجية الكولونيالية.

إن هذا النوع من الدراسات ينجز حسب التوصيات المقدمة من قبل العساكر أمثال النقيب "كاريت" (Carette) عضو و أمين اللجنة العلمية بالجزائر. فقد قامت هذه الأخيرة خلال السنوات الثلاثة المتعاقبة (1840 إلى 1842) و بأمر من الحكومة المركزية و بمساهمة اللجنة الأكاديمية للعلوم التاريخية و الجغرافية بعملية جرد و إحصاء الأراضي و الممتلكات و الرجال المغلوب على أمرهم (أي الذين إنضموا إلى صفوف فرنسا) (6)

و يتبع هذا العمل بعد عشر سنوات (1859) بعمل النقيب "ديفو" (Devaux) وهو أكثر دقة من عمل "كاريت" من حيث أنه بين فيه كيفية سير المجتمع المدرس (بلاد القبائل) إلا أنه قد إتبع في هذه المهمة الطريقة الوضعية (positiviste) . و حسب "كاميل لا كوست دي جاردان" فقد همشت و أهملت الدراسة التي قام بها "لابان" وذلك لعدم إهتمامه للتيار المناهض بالثنائية العربي/ البربري . بل أبعد من هذا ، فقد إنتسب العديد من أقواله إلى باحثين آخرين أمثال "دوما" (Daumas) و غيره من المتحمسين بفكرة العربي مناقض تماما للبربري.

1-op , cit .p .260

2-op , cit .p .260

3-op , cit .p .260

4-op , cit .p .262

5--op , cit .p .261

6--op , cit .p .261

هـ- الجذور التاريخية للثنائية العربي/قبائلي:

حسب (Ch.R.Ageron) الإهتمام ببلاد القبائل بدأ قبل المرحلة الإستعمارية ، و يرجعه إلى "القنص رينال (l'Abbé Raynal) الذي تطرق لأول مرة سنة 1826 إلى العناصر الأساسية لسكان هذه المنطقة (بلاد القبائل) و هي :

1-الأصل الوندالي.

2-إستقلالهم عن العرب.

3-برودة وهشاشة إسلامهم.

و هي الأطروحة التي أخذها عنه (A.Tocqueville) سنة 1837 واعتمد عليها في دراسته حول الجزائر. (1) أن هذه الأطروحة قديمة و لم تأت عن طريق "دوما" الذي إنتسب إليه الكثير من الأشياء ، ولكن يعود الفضل إلى "المارشال بيجو" (Maréchal Bugeaud) و الذي إقترحها عليه أحد أعوانه وبدأ فعلا في تنفيذها سنة 1844.(2).

ففي مقال لـ"بيجو" تحت عنوان "عن تعدد السلالات التي تقطن الجزائر: العرب و البربر " (Des diverses races qui

peuplent l'Algérie:les Arabes et les Kabyles) و الذي نشر في مجلة الشرق في المجلد السادس، الصفحات 345-361، حيث يشير في الصفحة الأولى: "ملخص لعرض عن الوضع الحالي للمجتمع العربي ، للدولة و القوانين التي تسير عليها، مدون من قبل مصلحة شؤون العرب و بأمر من الحاكم العام للجزائر ، و الذي بعد حصوله على هذا العرض، وافق عليه وأمضى في 10 نوفمبر 1944. العمل الذي قبل مسؤوليته المارشال الدوق لمدينة "أسلي" قد وزع على كل المسؤولين الكبار و الضباط المكلفين بشؤون العرب." (3)

و يظهر من هذا النص صاحب الثنائية العربي القبائلي لم يكن "بيجو" بل يمكن أن يكون أحد أعوانه المباشرين.

رغم هذا كله فـ"بيجو"، بصفته الحاكم العام للجزائر و المكلف بإدارة شؤون العرب، يتحمل مسؤولية هذا العمل و هذه الأطروحة ، بل أكثر من هذا ، فهو المسؤول على النشر الأوسع فـهذه المعادلة و التي راهن عليها المستعمر و سخر كل الوسائل من أجل إنجاحها. "و لا بسعنا هنا إلا الاعتراف بالذكاء و الحنكة السياسية للمارشال بيجو" ، و الذي إبتداء من 1844 ، و هي الفترة التي لم تكن فرنسا تسيطر إلا على مدينة (Bougie) و "الدلس" (Dellys) ، و بعد الرفض الأولي للقبائل للإلتزام إلى قوات الأمير عبد القادر (1839)، ولكن قبل رفضهم الثاني (1845) نجد أن "المارشال بيجو" قد حدد الإتجاه القادم لكل السياسات التي سوف يتبعها . كما نجده قد وضع سياسة لتقسيم سكان الجزائر ، حيث يقول حرفيا : "سكان الجزائر ينقسمون إلى سلالتين «races» متميزتين : السلالة العربية و السلالة القبائلية ، كلاهما يتبع الدين الخمدي ، إلا أن طابعهم و تكوين مجتمعاتهم بالإضافة إلى جذورهم التاريخية و لغتهم ، يشكلان قسمين متميزين و نحن نسعى إلى فحصهما." (4)

و قد واصل بعده العمل في هذه الثنائية و إشكالية السلالات المكونة للشعوب الجزائرية" كما كانوا يدعون "بومال" (Pomel)، "بيربي" (De Perier) ، "توينار" (Topinard) و بعده "ليورال" (De Liorel).

1-op , cit . 262

2- op , cit . 262

3- op , cit . 263

4- op , cit . 263

كما لا ننسى العمل الذي قام به قبلهما "قوينو" (Gobineau) تحت عنوان : محاولة حول اللامساواة ما بين السلالات البشرية " « Essais sur l'inégalité des races humaines » ، و يعتبر هذا الأخير المنظر الحقيقي (théoricien) للنظرية العنصرية. كما لا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن "قوينو" قد إتبع نفس النهج الذي سار عليه قبله شيخه و معلمه المارشال "بيجو" عندما تعرض إلى الثنائية العربي/القبائلي ، حيث نجده يقول: "إن سكان السهول (ويقصد بهم العرب) لم يغفروا أبدا لسكان الجبال (أي القبائل) معرفتهم في الحفاظ على استقلالهم." (1)

كما لا ننسى "النقيب" "أنوتو" (Hanoteau) و "لوتورنو" (Letourneux) اللذان كتبوا في ثلاث مجلدات كتابا تحت عنوان « La Kabylie et les coutûmes kabyles » و الذي ظهرت الطبعة الأولى سنة (1872-1873).

الشيء الذي يميزها عن "دوما" هو أنها يؤكدان على كراهية البربر للوجود الفرنسي . إلا أنهما يتفقان معه في النقاط الخورية الثلاثة: الأصل الجرمانى للبربر، ضعف وهشاشة إسلامهم و خاصة تمسكهم بالحرية.

و نضيف هنا أن "النقيب" "لوتورنو" قد كتب العديد من الكتب حول بلاد القبائل و نذكر من بينهم: (Essai de grammaire: Kabylie) و الذي نشر سنة 1858، و (Poésie populaire de la Kabylie du Djurdjura) سنة 1867 . و بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة الإندماجين (Assimilationnistes) و تزعمها خاصة الرهبان ، و على رأسهم " الكاردينال لافيغري" (Cardinal Lavigerie) و الآباء « Dugas » و « Charmetant » .

ينطلق الإندماجيون من الفكرة القائلة بأن لسكان بلاد القبائل كانوا في الماضي مسيحيين و هذا ما يجعل إندماجهم أمرا سهلا عكس العرب (أي المسلمين)

و نختم هذا البحث حول الثنائية العربي/البربري بالجدول التالي والذي يعبر بوضوح أبعاد هذه المعادلة.

1-Gobineau (A.de) ,Essai sur l'inégalité des races , Paris 1853-1855 ,p.360 , cité par Camille Lacoste -Dujardin , op , cit . p.263

و لأكثر توضيح حول الثنائية العربي / البربري ، نقدم الجدول التالي المأخوذ من أعمال " دوما " « Daumas » و "فابر"

« Fabar » (1)

خصائص و مميزات "القبائلي" (kabyles)	خصائص و مميزات العربي (Arabe)
-أغلبية "القبائل" (kabyles) لهم العيون زرقاء والشعر أحمر.	-العربي له شعر و عيون سوداء
-القبائلي لا يؤمن بهذا ، يؤمن بما كتب الله له.	-العربي يكثر من استعمال الطلاميس لإبعاد الأرواح الشريرة ، الأمراض و الموت.
-القبائلي يعمل كثيرا و في كل الفصول. الكسل بالنسبة له عار.	-العربي يكره العمل. الكسل من طبعه.
-القبائلي على العكس صاحب صنائع:بيتي بيته. يعمل في التجارة،يصنع الأسلحة ،و النسيج.	-العربي ليست له صناعة بأتم المعنى ، بالرغم من إنجازه للأسرجة و معدات الرواحل.
-القبائلي متستر وراء كبريائه.	-العربي مغتر بنفسه.
-القبائلي يرى في الكذب وصمة عار.	-العربي إنسان كاذب.
-القبائلي يخبر دائما عدوه بما سوف يقدم عليه.	-العربي في الحرب يلجأ إلى الخداع.
-القبائل يسرقون خاصة في الليل،و فقط أعداءهم.	-العرب يسرقون أنى سمحت الظروف، وخاصة في النهار ولا ينجو منهم أحد.
-القبائلي أهمل هذه الحرف.	-العربي إحتفظ ببعض الحرف الطبية و الجراحية.
-على العكس نجد القبائلي يعرف جيدا كيف يستثمر أمواله.	-العربي لا يعرف كيف يستثمر أمواله.
-النساء عند القبائل يتمتعن بأكبر حرية.	-النساء فن حرية محدودة جدا.
-المرأة القبائلية يمكنها التواجدو الحضور أينما تريد.	-المرأة عند العرب لا يسمح لها حضور الاجتماعات مع الرجال.
-المرأة القبائلية تتناول الأكل مع كل أفراد أسرتها، كما تشارك حتى بوجود أجنبي.	-المرأة عند العرب لا يسمح لها الأكل مع الزوج و لا مع الضيوف.

1-Daumas (M.) et Fabar (M.) ,La grande Kabylie.études historiques, coll Hachette , Paris1848 p.p .20-75

و-مميزات السوسولوجية الكولونiale:

بعد نظرنا إلى السوسولوجية الكولونiale بالجزائر يمكن لنا استخلاص النتائج التالية الممكن تطبيقها (أي أنها صالحة) على باقي الدول المغاربية التي عرفت الإستعمار الفرنسي:

1- هيمنة وسيطرة الإيديولوجية على البحث العلمي . بمعنى أن كل الدراسات التي أجريت عن الجزائر كانت تهدف إلى خدمة الإستعمار و فرضه كواقع حتمي لا مفر منه.

2- تشويه الواقع و طمس الحقائق. و الأمثلة عديدة حول هذا و قد بيناه في البحث المخصص للسوسولوجية الكولونiale بالجزائر، مثل الثنائية العربي / القبائلي، الإسلام و المرأة... إلخ من الأكاذيب المسماة بالدراسات العلمية.

3- المواضيع التي كان يهتم بها هذا العلم ، لم تكن تملئها إهتمامات نظرية و علمية ، بل كانت تملئها الحاجات المتزايدة للسلطة الإستعمارية.

4- المهدف من الدراسات الإستكشافية للجزائر ليس خدمة هذا البلد بقدر ما هو عمل يندرج ضمن المخطط الكولونالي الرامي إلى معرفة كل صغيرة و كبيرة عن هذا البلد بغية فرض الهيمنة عليه . و كانت فرنسا هي النموذج . و من خلال هذا الأخير تقوم الأحكام و على الشعوب الأخرى بما فيها الجزائر كمستعمرة فرنسية .

5- تكاتف كل المختصين الفرنسيين فيما بينهم لتحقيق المشروع الكولونالي بالجزائر . و لهذا الغرض نجد كل العلوم و خاصة الإجتماعية (التاريخ ، الإقتصاد ، القانون ، الجغرافيا البشرية ، السوسولوجيا ، الأنتولوجيا ...) قد جندت لخدمة الإيديولوجيا الكولونiale الفرنسية.

6- من مميزات هذه الدراسات كذلك كونها وصفية تحليلية، كانت تهدف إلى وصف الأهلي و البلد بالإضافة إلى التحليل الباطني لهذه المنطقة المسيطرة عليها.

7- كما كانت تهدف إلى جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن السكان و البلاد ، أي تصنيف و تيوب « cataloguer » كل ما هو موجود. و الأمثلة عديدة على هذا النوع من الممارسات و التي سبق و أن قدمناه في البحث الخاص بالممارسة السوسولوجية في المرحلة الكولونiale.

و نستشهد هنا بمقولة "جاك بارك": إن النظرة التاريخية لهذه الدراسات تبين لنا بأن هناك عدة عوامل عملت على تكوين و ترسيخ مثل هذه الدراسات ، نذكر من أهمها التقاليد العسكرية الخاصة بالضباط العسكريين القائمين على شؤون الأهالي و الذين قاموا بعدة دراسات حول المجتمع و التقاليد و كذلك الديانات" (1)

فعلا نجد أن العسكريين كانت لهم حصة الأسد في إنجاز العديد من هذه الدراسات و نذكر على سبيل المثال:

« Daumas » و « Carette » إلخ.

1-Berque (J.) , Le Maghreb entre deux guerres, éd. Le Seuil , Paris 1962 , p.124

ي- أهم مراحل الخطاب السوسولوجي الكولونيالي: يقسم محمد حافظ دياب الخطاب السوسولوجي إلى ثلاث مراحل وهي: (1)

1- المرحلة الأولى: منذ الغزو الفرنسي إلى عام 1881. و من أهم مميزاتهما:
-بطء ظهور الرأسمالية.

-مقاومة الفلاحين الجزائريين.

-تقلب السياسات الاقتصادية الفرنسية.

-كذلك عمليات إنتزاع ملكية أراضي العروش والأحباس (الأوقاف) والقبائل.

-القمع الوحشي للفلاحين.

-تدفق الكولون.

"يمكن القول أن السوسولوجية الكولونيالية كمرادف للغزو ، وبدأت تمارس مهامها بعده مباشرة ، و تحديدا عام 1833 ، ولكن لماذا هذا العام ؟ لأنه شكلت أثناءه "لجنة إكتشاف الجزائري العلمي « La société d'exploration scientifique de l'Algérie" بإشراف وزارة الحرب الفرنسية التي قامت بوضع دليل إحصائي حول أوضاع الجزائر كافة ، إشتغل على سبعة عشر (17) مجلدا . و قسمت الجزائر بمقتضى النتائج التي توصلت إليها إلى ثلاث مقاطعات : الجزائر ، وهران ، و قسنطينة" (2) هكذا يتبين بوضوح العلاقة الوثيقة بالأيديولوجية الكولونيالية و علم الاجتماع ، ذلك العلم الذي سخر لخدمة المشروع الكولونيالي منذ البداية ، أي إحداث إستكشاف الجزائر العلمي وهذا ما سنوضحه عند تطرقنا إلى أنواع الدراسات الكولونيالية و خاصة في البحث الخاص بالدراسات الإستكشافية للجزائر ."

هكذا نجد المستعمر الفرنسي قد طبق نفس الطريقة في الدول المغاربية ، سواء الجزائر ، المغرب ، أو تونس. فقد عمل على إحداث ما سماه بالهينة العلمية و التي كانت مجرد غطاء لتصير الأيديولوجية الكولونيالية . ففي هذه البلدان نجده قد سخر علم الاجتماع و باقي العلوم الإجتماعية و الإنسانية لتنفيذ سياساته المتمثلة في زرع بذور الفتنة ، و الحقد و التفرقة بين أبناء الوطن الواحد . و هذا بمساهمة من سماه بكبار علماء الاجتماع . و هذا يؤكد قول محمد دياب : "من هنا فإن أي فهم دقيق لواقع السوسولوجية الكولونيالية في الجزائر ، و أنماط البحث المنبثقة عنها يستحسب معرفتها دون درس نقدي واعٍ للدور الخطير الذي قامت به هذه اللجنة." (3)

2- المرحلة الثانية: من عام 1881 إلى 1930.

و نسجل خلال هذه المرحلة جملة من اشغالات و الأحداث حاولت فرنسا من خلالها فرنسا المستعمرة جعل الجزائر بلادا بلا ماض ولا تاريخ، أي تجريد هذا المجتمع من كل خصوصياته الثقافية و الحضارية ، و جعله مجرد مهزوم ، و أداة لخدمة المشروع الكولونيالي.

1-محمد حافظ دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

2-Goinard (P.), L'Algérie:l'oeuvre française, éd. Robert Laffont , Paris 1985 , p.67

3-محمد حافظ دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

و تمثلت هذه اغاولات و الأحداث فيما يلي: (1)
-فرنسة المجتمع الجزائري.

-منع إستعمال و تعليم اللغة العربية.

-التوسع الرأسمالي و تعاظم أجهزة تجديد إنتاجه.

-إرتفاع نسبة مساحة أراضي الكولون بما يربو عن 982.6% .

-ربط الإنتاج المحلي بمحاجات المذبول.

-تغيير الألقاب و أسماء المدن و القرى بمقتضى قانون السجل المدني الصادر عام 1882.

و لم يتوقف المستعمر عند هذا الحد بل نجده قد أنشأ مدرسة الآداب العليا عام 1881 التي تحولت عام 1909 إلى كلية للآداب و مثلت نواة الجامعة الجزائرية. و قد أنيط بأساتذتها- إضافة إلى مهامهم التدريسية- إجراء البحوث و تدريب الجامعيين الميدانيين و إلقاء المحاضرات على موظفي الإدارة الإستعمارية ، و رجال الإرساليات- من هؤلاء الأساتذة تظهر أسماء لعبت دورا بارزا في إنتاج هذه المعلومات مثل "رينيه باسيه" (R.Basset) (1855- 1924) الذي أسند إليه كرسي العربية في مدرسة الآداب عام 1885، و ترأس مؤتمر المستشرقين بالجزائر عام 1905 ، و انتخب أول عميد لكلية الآداب عام 1909 ، وله دراسات في اللهجات البربرية و الزوايا و ديانة القبائليين . و منهم كذلك "غوتي" (E.F.Gautier) (1864-1930) الذي جاب كل مناطق الجزائر و قدم دراساته الإيكولوجية المشهورة ، و "دوبوا" (J.Despois) (1865-1947) زميله الذي قدم تبنا إحصائيا كاملا عن هذه المناطق . و السوسولوجي "بوسكيه" (G.H.Bousquet) الذي قدم دراسات عديدة حول ثنائية العرف و الشرع ، و "دوتيه" (E.Doutté) الذي درس المسكن القروي و التقاليد الشعبية و اللهجات العامة." (2)

كما لا ننسى أن في هذه المرحلة بالذات قد غحفتل فرنسا بوجودها المتوي في الجزائر.

3- المرحلة الثالثة: من عام 1830 إلى 1962.

يقول عبد اللطيف بناشنهو بالنسبة فذه المرحلة: " تعد هذه الفترة من أهم المراحل التي تبلور فيها الصراع بين الشعب الجزائري و الإدارة الإستعمارية، و تميزت بتركز قوى ملكية الأرض بين أيدي الكولون، و تزايد أعداد الجماهير الكادحة في الريف، و تسارع الركود الرأسمالي نتيجة تراجع إنتاج الكروم و ضعف النمو العام للقوى العامة في الصناعة ، الأمر الذي أدى إلى تعزيز القوى الإجتماعية صاحبة المصلحة في القضاء على الشكل الإستعماري لتراكم رأس المال " (3)

كما تميزت هذه المرحلة بـ:

-الإحتفال بالذكرى المتوية .

-تنظيم صفوف رجال السياسة الجزائريين تحت حزب وطني.

-ظهور صحيفة الأمة.

-إنشاء معهد الدراسات الشرقية (L'institut d'études orientales).

يصعب الحديث بعد هذه الإطالة السريعة على المراحل الثلاثة التي ميزت السوسولوجية الكولونيلية عن نشاط سوسولوجي علمي، بل هناك ما يمكن تسميته بدراسات سوسيوغرافية . دراسات طغت عليها الذاتية و النظرة الأحادية.

1-محمد حافظ دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص. 87-88

2-Goinard (P.) , op , cit . p.p.91-122

3-عبد اللطيف بن أشنهو ، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1883-1962 ، ترجمة نجمة من

الأساتذة ،مراجعة عبد السلام شحادة ، تدقيق و إشراف محمد يحي ربيع ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1979 ، ص.ص.305-339

المبحث الثاني: أهم المراحل السوسولوجية بالجزائر

أ- نبذة تاريخية عن تدريس علم الاجتماع بجامعة الجزائر: كتب "ريني موني" (René Maunier) سنة كتابا تحت عنوان "خليط من السوسولوجية شمال إفريقيا"، وخصص فيه مبحثا كاملا وهو المبحث الثالث بعنوان "برنامج لسوسولوجيا جزائرية" (programme d'une sociologie algérienne) جاء فيه: حتى هذه اللحظة، كلمة "سوسولوجيا" لا وجود لها في البرنامج و ملصقات جامعتنا للحقوق، عكس ما هو معمول به في العديد من الجمعات الأجنبية. (1)

ومنه يظهر أن تدريس السوسولوجيا كفرع من فروع المعرفة لم يكن موجودا قبل هذه المرحلة، أي المرحلة التي كتب فيها عمله هذا "ريني موني" (René Maunier). و يضيف ريني موني قائلا "بأن الأسباب التي دفعت به إلى إحداث فرع علم الاجتماع في جامعة الجزائر هو: "لقد شعرنا بمحاولة لا مركزية التعليم، بالإستجابة إلى رغبات و تطلعات المثقفين في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة الشعب الذي يسكن معه هؤلاء المثقفون". (2)

"جامعة الحقوق بالجزائر أراد أن يعرف كل من الطالب و الجمهور المزيد من المعلومات الدقيقة حول العادات و المؤسسات لهذا البلد. لهذا إرتأينا أن يكون هذا التعليم -يقصد به السوسولوجيا- موجها للذين يحضرون مسابقة دكتوراه العلوم السياسية و الإقتصادية". (3)

إلا أن هذا الفرع المعرفي لم يستقل عن الفروع المعرفية الأخرى، بل بقي تابعا لمعهد الحقوق. و كانت السوسولوجيا تدرس ضمن العلوم الإجتماعية الأخرى كالإقتصاد و السياسة.

فيما يخص الإنطلاقة الرسمية و استقلالية هذا العلم عن العلوم الإجتماعية السابقة الذكر، هناك العديد من الآراء. فهناك من يقول بأن قسم علم الاجتماع وجد رسميا سنة 1958 داخل كلية الآداب و العلوم الإجتماعية بجامعة الجزائر. (4) و فريق ثان يرى بأن إحداث هذا القسم قد تم خلال سنة 1952. (5)

إلا أننا نرى بأن هذا الفرع قد وجد بجامعة الجزائر قبل الفترتين السابقتين و ذلك للنفاصل الزمني الذي ألف فيه "ريني موني" كتابه حول مسألة وجود السوسولوجيا لأول مرة بجامعة الجزائر، وقد أرخ هذا سنة 1930.

بالرغم من وجود دراسات تناولت المجتمع الجزائري سوسولوجيا و هذا ما أشار إليه "موني" و خاصة تلك الدراسة التي قام بها "ساباتي" (M.Sabatier) تحت عنوان: "سوسولوجيا الأهالي" (cours de sociologie indigène) سنة 1884، إلا أنه لم يمت في عهد "ساباتي" إحداث قسم للسوسولوجيا داخل جامعة الجزائر.

و بناء على هذا يمكن القول بأن أول من وضع برنامجا للسوسولوجيا و درس هذا التخصص بجامعة الجزائر هو "ريني موني" إلا أن الظهور الفعلي لهذا التخصص يعود إلى سنة 1958.

مقارنة مع باقي الدول العربية عامة و المغاربية خاصة، تعتبر المرحلة التأسيسية الأولى لهذا العلم و الممتدة من 1958 إلى 1963 مرحلة غموض، حيث لا يعرف الكثير عن هذه الفترة. بل يمكن وصفها بالحلقة المفقودة من عمر الممارسة السوسولوجية بالجزائر. يمكن توجيه اللوم إلى المشتغلين الأوائل بهذا العلم حيث لم يقوموا بعملهم فأهملوا التاريخ لهذه الفترة. كما كان للمسؤولين-أي المستعمر- خلال هذه المرحلة مسؤولية كبيرة في ضياع هذه الحلقة و هذا بالإستيلاء على الأرشيف أو حتى تدميره لكي لا يستفيد الجزائريون منه بعد الإستقلال.

1-Maunier (R.), Mélanges de sociologie nord-africaine, op , cit .p.36

2-3-op , cit . p.36

4-Boutefnouchet (M.): « Aperçu historique de l'enseignement de la sociologie à l'université d'Alger . », in Revue de Sociologie N°4, Alger 1991 -1992 , p. 07

5-Redjem (N.), Industrialisation et système éducatif algérien, Alger , OPU ,1986 , p.155

زيادة على هذا مسؤولية الدولة الجزائرية غداة الإستقلال ، كونها لم تعط قيمة لجمع و تنظيم الأرشيف السوسولوجي ، و يمكن أن نفسر هذا بوجود أولويات تسبق الإهتمام بالسوسولوجيا في تلك الفترة . بعد الإستقلال كذلك نجد أن المهام أعطيت للسوسولوجي الفرنسي (E.Sicard) "إيميل سيكار" ليشراف على إدارة قسم علم الاجتماع . كما تتصف شخصية "إيميل سيكار" بأنها شخصية قوية عملت على تهدئة و خدمة المصالح الفرنسية من جهة أخرى.

إلا أنه لم يستطع إنشاء مدرسة جزائرية نظرا لعدم إختصاصه في المسألة الجزائرية ، بل كان متخصصا في دراسة شعوب أمريكا اللاتينية ، بالإضافة إلى تكوينه الفلسفي و الإيديولوجي. هذا الأخير الذي جعله يميل دائما إلى إرضاء المصالح الفرنسية على حساب إحداث مدرسة سوسولوجية جزائرية ، و خير دليل على هذا هو أنه لم يستطع ترك بصمات تذكر في سيرورة السوسولوجية بالجزائر أو تلاميظ له كي يتحدثوا هذه المدرسة.*

و من أعماله يذكر العمل الذي قام به سنة 1967 ، و هي السنة التي غادر فيها الجزائر كما أوضح هذا عبد الغني المغربي ، الذي يتدرج في سباق الدراسات التي تسعى إلى إبراز العناصر المكونة للمجتمع الجزائري أو الأمة الجزائرية . و نشر هنا إلى أن مفهوم الأمة هو من المفاهيم الرئيسية في أعماله خلال تواجده على رأس قسم علم الاجتماع . و السؤال الذي يطرح هنا هو لماذا كل هذا الإهتمام بالمفهوم الأمة و العناصر المكونة لها؟ فبالنسبة إليه العناصر المكونة لخصوصية الأمة الجزائرية تكمن في:

أ-عناصر إصطناعية تتضمن الطموحات التالية:(1)

1. الوحدة العرقية و الدينية.
2. الوحدة اللغوية ذات الطابع الجزائري.
3. الوحدة التاريخية الجزائرية في علاقاتها مع تداخلاتها: الماضي و الحاضر.
4. الجزارة أمام العالم.
5. البحث عن الهوية الشخصية و الثقافية من أجل حل المشكل الأساسي "من أنا؟"

بينما العناصر الأساسية فهي:

1. الواقع العربي الإسلامي.
2. تذكر الإستعمار و تقبل القوي للحدث الإستعماري.
3. ضرورة التعاون التقني و الثقافي في إطار عملية التنمية.
4. الدور الفعال للدولة و الحزب في البناء الوطني.

إن اغلغل هذه العناصر التي تعرض لها "سيكار" يستتج أن نفس الخطة و المطروحات بقيت هي و هذا رغم زوال العهد الإستعماري . فهذا النوع من الدراسات يشكل في مسألة الهوية ، الوحدة اللغوية و كذلك في البعد الحضاري للأمة الجزائرية. خاصة ما سيمت بالعنصر الأساسي الثاني و المتمثل في "تذكر الإستعمار، و تقبل القوي للحدث الإستعماري". هذا ما يبين لنا مدى حرص هذا الباحث على صورة فرنسا و خدمة مصالحها مستغلا منصبه على رأس إدارة قسم الاجتماع . و لم يتوقف هنا بل يطالب بـ"ضرورة التعاون التقني و الثقافي" (coopération technique et culturelle) في إطار عملية التنمية .

*-حسب ما أكده لنا الدكتور عبد الغني مغربي ، حيث عايش تلك الفترة و يعتبر من السوسولوجيين الأوائل في الجزائر ، بالإضافة إلى ما جاء في المقال الذي كتبه مصطفى بونفوش تحت عنوان "نقطة تاريخية لتدريس السوسولوجيا بجامعة الجزائر" في مجلة علم الاجتماع ، العدد 4.

1-جمال بوقزاعة ، خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي، دراسة تحليلية نقدية ، ص.ص. 296-297 ، نقلا عن:

Sicard (E.): Essai d'analyse sociologique schématique sur la construction de la nation algérienne, in Revue de l'Institut de sociologie , Bruxelles N°2-3 , 1967, p.p.201-332

كما يوصف "إيميل سيكار" بالإنتاج الضعيف و القليل حول الجزائر. وكذلك ميله إلى المركزية الأوروبية (européocentrisme) من خلال خطابه أو أعماله.

و كما أوضح لنا عبد الغني المغربي، كون هذا العالم متخصصا في دراسة الشعوب السلافية و المكسيك جعله يفشل في فهم المجتمع الجزائري، واكتفائه بإرضاء السلطات الجزائرية و عدم إزعاجها و هذا خدمة لمصلحة فرنسا.

و بعد مغادرته الجزائر سنة 1967 ، وجد قسم علم الاجتماع بالجزائر نفسه دون مدير. و أمام هذا الوضع الجديد أخذت مجموعة من الأساتذة الأجانب ، نذكر منهم (De Villiers)، (Helier)، و (Léaumont) مبادرة و مسؤولية إدارة هذا القسم إلا أن الجهات الرسمية في الجزائر و المتمثلة في شخص "إدريس شابو" (Driss Chabou) كانت تسيطر هذا القسم بطريقة مركزية، حيث كان شابو يتدخل في كل صغيرة و كبيرة ، و كل الأوامر كانت تأتي من عنده. واستمر هذا الوضع حتى بعد مجيء فاروق بن عطية على رأس هذا القسم*.

و تميزت هذه الفترة بالدساتير و الإقصاء و التهميش للعديد من كبار علماء الاجتماع الجزائريين . و لم يتوقف هذا الوضع بعد ذهاب "شابو" كما أكده لنا عبد الغني مغربي ، بل إستمر إلى أمد بعيد . و تحول قسم علم الاجتماع إلى حلبة صراع و إقصاء عانى و لا يزال يعاني من جراء هذه السياسة العديد من المشتغلين بعلم الاجتماع رغم القيمة العالمية التي يتمتعون بها و إنتاجهم العلمي الغزير و المتنوع . و في سنة 1970 أصبح فاروق بن عطية أول جزائري يدير قسم علم الاجتماع . إلا أنه بعد سنتين من إدارته اضطرت إلى تركه بسبب العديد من لمشاكل التي، كما سبقت الإشارة إليها ، التناحرات ما بين المشتغلين بهذا العلم ، السياسة المركزية للقسم و المتمثلة في فرض القرارات و رفض كل المبادرات ، طغيان النزاعات الإيديولوجية و المصالح الضيقة على حساب العلم. بالإضافة إلى هذا نجد أن الممارسة السوسيولوجية خلال هذه الفترة ، بل حتى نهاية الثمانينات كانت مستوحاة نصا و روحا من المدرسة السوسيولوجية الفرنسية.

كما تميزت هذه المرحلة بالزيارات العلمية العديدة التي قام بها العديد من علماء الاجتماع الفرنسيين نذكر "بورديو" سنة 1970، و غيره من السوسيولوجيين الفرنسيين . كما أستدعي "بورديو" للإشراف على طلبة الدراسات المعمقة و الدكتوراه من الدرجة الثالثة. إلا أن هناك ملاحظة يجب إدراجها في هذا العمل و هي أن وجود هذا العالم بالجامعة الجزائرية لم يكن منتظما و دائما، بل كان متقطعا و قصيرا جدا ، بحيث كان يقيم بالجزائر لبضعة أيام في السنة . و رغم شهرة "بورديو" في تلك الفترة و الإقبال المتزايد عليه من قبل الطلبة الجزائريين ، إلا أن وجوده غير الدائم و المتذبذب قد أثر على العديد من الطلبة و ذلك في إتمام أعمالهم. و رغم تصريحات "بوتنوش" القائلة بأن "بورديو" إختصاصي في القضايا الجزائرية، فنحن لا نوافق هذا القول بل نرى أن هذا العالم ، كغيره من الذين إهتموا بدراسة الجزائر لم يكونوا منصفين في دراساتهم هذه ، بل بقوا أسرى للمدرسة الكولونيالية. و خير دليل على هذا كتابه "سوسيولوجيا الجزائر" سنة 1958* و التي علم من خلاله عمل على إعادة إنتاج الرؤية و الإفتراء الكولونيالي في تناول الجزائر، ليس كأمة ووحدة متجانسة ، بل كأشياء أو وحدات غير متجانسة من الشعوب (القبائل، الشاوية، الإبازيين... إلخ) لكل وحدة خصائصها . و كان هذا الطرح الأكثر رواجاً خلال الفترة الإستعمارية . يسجل هنا أنه بالرغم من وجود تلامذة جزائريين لكل من "إيميل سيكار" و "بورديو" إلا أنهم لم يستطيعوا تأسيس مدرسة سوسيولوجية جزائرية ، أو حتى فرض أنفسهم على الساحة السوسيولوجية الجزائرية. بعد ذهاب الأستاذ "فاروق بن عطية" تعاقب على إدارة قسم علم الاجتماع أكثر من خمسة مدراء ، خلال مدة لا تتعدى الثلاث سنوات .

*-نقلا عن غة تاريخية لتدريس السوسيولوجيا بجامعة الجزائر ، لمصطفى بوتنوش ، بتصرف.

*-Voir Bourdieu (P.) : Sociologie de l'Algérie, Presse Universitaire de France (P U F), Paris 1964

إن الاستقرار والتغير المستمر على رأس إدارة قسم علم الاجتماع جعل هذا التخصص يعيش العديد من الإضطرابات و الفوضى في التسير الأمر الذي إنعكس سلبا على الطلبة ، بحيث أن عدد الرسائل التي تم مناقشتها خلال هذه الفترة في جامعة الجزائر لم يتعدى 56 رسالة سواء لنيل شهادة الدراسات العليا (D.E.S) أو شهادة الدراسات المعمقة (D.E.A) أي ما يعادل 19 رسالة كل سنة ! الملاحظ هنا هو أن هذا الرقم -56 رسالة التي نوقشت في هذه الفترة، لا يخص الإطارات الجزائرية فقط بل يضم العديد من الأجانب. وفي نوفمبر 1974 عين على رأس قسم علم الاجتماع الأستاذ "نور الدين حقيقي" ، و الذي ورث جملة من المشاكل و الأعباء ، خاصة أن هذه الفترة قد عرفت بالأعداد الهائلة للطلبة الوافدين على علم الاجتماع ، بالإضافة إلى مشكلة التأطير والإشراف . كما أن العلوم الإجتماعية كانت تمر بأزمة هوية و وجود ، نظرا لتوجه الجهات الرسمية إلى العلوم الدقيقة و التكنولوجيا و هذا على حساب العلوم الإجتماعية بما فيها علم الاجتماع .

في هذه الفترة عرف قسم علم الاجتماع توافد العديد من العلماء الاجتماع الفرنسيين : "آدم" و « هنري فانسان توماس » ، (Henri Vincent Thomas) ، و "بيار أنصار" (Pierre Ansart) ، و غيرهم من العلماء الفرنسيين. إلا أن هذا الجو لم يكن له صدى أو فاعلية على مسار الممارسة السوسولوجية بالجزائر نظرا لغياب إستراتيجية العمل و ضبابية الأهداف ، و خاصة ما ينتظره هؤلاء المسؤولين من هذا العلم.

نفس الملاحظة بالنسبة لهذه الفترة التي سادتها العديد من الإضطرابات و هذا بسبب مركزية التسيير لمعهد علم الاجتماع بجامعة الجزائر، و عدم إقحام المشتغلين بعلم الاجتماع فيه ، خاصة العلماء الكبار ذوي الحنكة العلمية و الإنتاج العلمي الغزير. يسجل هنا أن من إيجابيات هذه التبادلات و توافد السوسولوجيين الأجانب: إيجاد حلول مؤقتة لمسألة الإشراف على الطلبة الجزائريين من طرف بعض العلماء الذين قدموا إلى الجزائر . ثم يعود الإضطراب و الاستقرار بذهاب "نور الدين حقيقي" حيث أدار معهد علم الاجتماع من سنة 1979 إلى سنة 1984 أكثر من ستة مديرين. و في سنة 1984 تم تعيين "مصطفى بوتفنوش" على رأس المعهد. و قد واصل عمله حتى سنة 1989 ، حيث تعتبر هذه الفترة أطول مرحلة في إدارة المعهد.

رغم هذا الإستقرار إلا أن العديد من المشاكل بقيت مطروحة وأهمها تلك المتمثلة في إقصاء العديد من كبار علماء الاجتماع عندنا. و قد صرح لنا عبد الغني مغربي أنه في سنة 1986 نظم معهد علم الاجتماع معرضا للكتاب السوسولوجي و للأعمال التي أشرف عليها أساتذة علم الاجتماع بالجامعة المركزية. إلا أنه لم يجد في هذا العرض أي عمل له أو إشراف رغم إنتاجه المتميز و المعروف في تلك الفترة؛ بينما أعمال الأساتذة الآخرين و الدراسات التي أشرفوا عليها كانت كلها موجودة.

و بعد ذهاب "مصطفى بوتفنوش" سنة 1989 عاد جو الإستقرار و الإضطرابات على رأس مديرية علم الاجتماع ، حيث نجد أن خلال الفترة الممتدة ما بين 1989-1996 قد توافد على إدارة هذه المعهد خمسة مديرين ، و في بعض الأحيان نجد أن البعض قد أدار المعهد لمدة لا تتجاوز الشهر الواحد! * و بعد جوان 1996 أصبح "عبد اللاوي" مديرا للمعهد و هذا بدون منازع. و هو يدير المعهد إلى يومنا هذا.

*-تم الإعتماد على مقال مصطفى بوتفنوش المعنون: تاريخية لتدريس السوسولوجيا بجامعة الجزائر ، مقال كتب باللغة الفرنسية ، و ذلك ذكر أهم الشخصيات التي تعاقبت على إدارة معهد علم الاجتماع بجامعة الجزائر .

أهم المراحل التاريخية للمسيرة السوسولوجية بالجزائر

1- مرحلة الفروع : بدأ علم الاجتماع يدرس بجامعة الجزائر كفرع (Section) وهذا منذ 1958 إلى غاية 1970 ، حيث كان يدرس في كلية الآداب و العلوم الإنسانية. و في هذا الصدد نجد الدكتور عبد الرحمن بوزيدة يقول : " لقد بدأ علم الاجتماع كفرع مستقل بذاته في جامعة الجزائر في بداية الستينات وكان يشتمل على خمس شهادات :

1- علم الاجتماع العام

2- علم النفس الاجتماعي

3- الديمغرافيا

4- الاقتصاد

5- الأنثروبوغرافيا¹

كما أنه كان عندما يتفائل تطلب من السنة التحضيرية إلى التماس يُلزمه للتخرج الحصول على أربع شهادات من بين الخمسة المذكورة آنفاً ، ثلاثة منها مقررة مسبقاً بطريقة إجبارية وهي :

1- علم الاجتماع العام

2- علم الاقتصاد الساسي

3- علم النفس الاجتماعي

أما الشهادة الرابعة الضرورية لإتمام الليسانس فاختارها من بين الشهادتين الباقيتين: -ديمغرافيا أو إثنوغرافيا²

كما أن كل الدروس كانت تعطى باللغة الفرنسية، و حل الأساتذة كانوا أجناب.

و قد تعاقب على إدارة هذا الفرع-أي فرع علم الاجتماع- السيدة "Clémence Ramnaux" وهي كما يقول مصطفى بوتفوشيت إما متخصصة في الفلسفة أو الأنثروبولوجيا، جاءت إلى الفرع بعد انتدابها من كلية الآداب و العلوم الإنسانية من مدينة (Nanterre)³.

و في شهر مارس من سنة 1963 أصبح الأستاذ إميل سيكار على رأس فرع علم الاجتماع. كان في السابق أستاذاً للفلسفة بمسقطية و يعتبر "إميل سيكار" (Emile Sicard) متخصصاً في البلدان السلافية وبلاد المكسيك.⁴ كان محتوى التدريس موجهاً بالخصوص نحو الرواد الأوائل لعلم الاجتماع مثل: كونت، دوركايم ، ماكس فيبر و كارل ماركس.⁵

رغم هذا تبقى هذه الفترة يسودها الكثير من الغموض وهذا بسبب غياب الأرشيف الخاص بها. و في مقابلة مع الدكتور عبد الرحمن بوزيدة تحصلنا على المعلومات التالية:

أنه من بين الأساتذة الذين كانوا يدرسون في فرع علم الاجتماع نجد السيدة " إيلي" (Elie) التي كانت تدرس المنهجية رغم تكويتها الفلسفي.

1- عبد الرحمن بوزيدة: "علم الاجتماع و إصلاح التعليم العالي"، جريدة الشعب الأسبوعي، 19 أبريل 1976، ص.32.

2- نفس المرجع، ص.ص. 32-33

3-Boutefnouchet (M.) : « Aperçu historique de l'enseignement de la sociologie à l'Université d'Alger », op , cit. p 9

4-Boutefnouchet (M.) op , cit. p 9

5-Boutefnouchet (M)op , cit. p 17

Devilleier. وهو من أصل بلجيكي و كان يدرس مادة الإيستبولوجيا .

Peneff صاحب الدراسة المعنونة "Les entrepreneurs algériens" و الذي كان يدرس مادة الأنتروبولوجيا.

Brilland. الذي كان يشرف على مادة علم الاجتماع العام وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 1968/1969.

Beauvais. على رأس علم الاجتماع الريفي. أما علم اجتماع التربية الذي كان يدرس في هذه الفترة فكان حسب

الدكتور بوزيدة يشرف عليه أستاذ مؤقت (vacataire). بسما كان يدرس علم اجتماع العمل الأستاذ فاروق بن عطية.

نفس الملاحظة بالنسبة لمادة الإحصاء فكان يشرف عليها أستاذ مؤقت. هذا بالإضافة إلى مواد أخرى متممة:

-الموطن

-الأحلاق

-التاريخ

-علم النفس

كما كان هناك درس خاص بقراءة مؤلف ما و يقدمه الطالب للتحليل و المناقشة. و هذا الدرس (cours) يأتي إليه

الطلبة من كل الفروع. و كان الحضور عام و بدون تنقيط.

و قد جاء في " دليل التعليم الجامعي بالجزائر " بأن شهادة اللسانس في علم الاجتماع كانت تتطلب أربع شهادات زيادة

على شهادة الدراسات الأدبية العامة (C.E.L.G) و هي:

-علم الاجتماع العام

-علم النفس الاجتماعي.

-الاقتصاد الساسي و الاجتماعي (كان يدرس في كلية الحقوق).

-علم الاجتماع و إنوغرافيا شمال إفريقيا.

-أو الجغرافيا البشرية و الاقتصادية لشمال إفريقيا.

-أو الديموغرافيا.

و جدا ما يؤكد نصر بجات الدكتور عبد الرحمن بوزيدة حول نظام الشهادات الذي كان سائدا في تلك الفترة.

كما كان هناك شهادة اللسانس الحرة (Licence libre). و بالإضافة إلى شهادة الدراسات الأدبية العامة

(propedeutique) كانت كلية الآداب تمنح شهادات يمكن اختيارها من أجل الحصول على ما يسمى بشهادة الليسانس

في الآداب الحرة (es-lettres dite libre) و كانت تحتوي على:

دراسات إفريقية و شرقية و تضم بدورها:

-دراسات في ما قبل التاريخ لشمال إفريقيا.

-التاريخ القديم لشمال إفريقيا.

-تاريخ و حضارة البلدان الإسلامية الغربية.

-التاريخ المعاصر لشمال إفريقيا.

-جغرافية شمال إفريقيا.

-دراسات عليا في اللغات السامية.

-دراسات عليا بربرية (berbère).

-سوسولوجيا شمال إفريقيا.

-سوسولوجية وانتوغرافية شمال إفريقيا. (1)

و من هذا نلاحظ وجود علم الاجتماع في العديد من التخصصات حيث لم يكن يدرس فقط في فرع علم الاجتماع بل كان يدرس في الفلسفة وغيرها من التخصصات . و بعد ذهاب إميل سيكار الذي أدار فرع علم الاجتماع لمدة 3 سنوات من 1963 إلى غاية سبتمبر 1967 نجد الدكتور مصطفى بوتفوشيت يقول بأن " فرع علم الاجتماع أحس بالفراغ الذي تركه ذهاب "سيكار" (E. Sicard)، و أمام هذا الوضع أصبح فريق متكون من ثلاثة أساتذة و هم : (De villiers) ، (Hélie) و (Leaumont) يشرفون على هذا الفرع. و لكن كل القرارات كانت تأتي من عند نائب العميد بجامعة الجزائر حيث كان "إدريس شابو" (Driss Chabou) يشرف على مجمل العلوم الاجتماعية. (2)

و هذا ما أكدته لنا كذلك الدكتور عبد الغني مغربي الذي كان يرى في وجود "إدريس شابو" على رأس العلوم الاجتماعية أكثر عائقا انعكس سلبا على هذه العلوم، خاصة من حيث التسيير المركزي والوقوف أمام كل المبادرات.

وبعد هذا كلف الأستاذ فاروق بن عطية لإدارة فرع علم الاجتماع وهذا سنة 1969. (3) إلا أنه ترك بعد ذلك الفرع (section) نظرا للصعوبات و المشاكل التي وجدها وهذا كما صرح به الدكتور بوتفوشيت في عمله حول مسيرة معهد علم الاجتماع بجامعة الجزائر بعد ذلك نجد أن الدكتور عبد الرحمن بوزيدة أصبح رئيسا لهذا الفرع خلال السنة الدراسية 1971/1970

و عليه يعتبر كل الأساتذة الأتية أسماؤهم من بين الأساتذة الأوائل في علم الاجتماع في هذه الفترة، و كلهم كانوا على

رأس إدارة فرع علم الاجتماع

-أ.فاروق بن عطية.

-أ.سدي بومدين

-أ. عبد الرحمن بوزيدة

-أ.بنتاي محنوط

-أ.عبد الحاد مريان

-أ.جمال مصباح

-أ.بن ساسان

ومقارنة مع ما هو عليه اليوم النظام التعليمي ، نجد أنه في عهد نظام الشهادات " لم يكن التخرج في علم الاجتماع يحتاج إلى أكثر من ثلاث سنوات؛ سنة تحضيرية و سنتين للشهادات. (4)

1-op, cit , p p 54-55

2-Boutefnouchet (M.) : « Aperçu historique de l'enseignement de la sociologie à l'Université d'Alger », op , cit p 9

3-Ben Atia (F.) : « L'Algérie dans les sciences sociales 1962-1982 » in revue Panorama des sciences sociales,N°8 , Alger 1982.

4-عبد الحامد بوزيدة "علم الاجتماع و إصلاح التعليم العالي"، مرجع سيكار، ص. 33

ب- طرق التدريس في عهد نظام الشهادات

في هذا المجال نجد عبد الرحمن بوزيدة يقول: " طرق التدريس كانت تعتمد الاعتماد الكلي على الدروس المنبرية المتعددة عن الأعمال الميدانية"¹

و نعلقا على هذه الظاهرة نجدها لم تزل بزوال نظام الشهادات بالرغم من الإصلاح ، حيث بقيت هذه الطريقة مهيمنة في الكثير من الحالات. وهذا ما عشناه كطلبة، حيث مازال إلى يومنا هذا بعض الأساتذة يلجئون إلى الدروس المنبرية، أضف إلى ذلك قلة الأعمال التطبيقية (الميدانية) حيث يجد الطالب نفسه أمام الميدان عند وصوله إلى السنة الرابعة و ذلك لتحصير مذكرة نهاية اليباس أمام صعوبات حمة ، بمعنى أن هناك ضعف على مستوى الممارسة الميدانية، بل شبه متعدمة وهذا أيضا بحسب المخرجات الميدانية. إلا أن هذا لا ينفي الدور الكبير الذي تلعبه الأعمال التطبيقية وحجمها المتزايد عبر كل مرحلة من المراحل التي مر بها تعليم علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية. وهذا ما نبينه لاحقا.

ومن عيوب مرحلة نظام الشهادات غياب برنامج مضبوط و موحد بين جميع الأساتذة في تقديم المادة السوسولوجية للطالب. حيث نجد كما أشار إليه عبد الرحمن بوزيدة " أن المحتوى كان غير محدد و متغيرا حسب شخصية المدرس، فقد كانت تغلب عليه النظريات الشمولية- التي تتطلب الحفظ و الذاكرة."²

ما قبل الإصلاح	بعد الإصلاح
- نظام الشهادات	عوضت بوحدات بيداغوجية سداسية (أي بعد ستة أشهر دراسية).
- التعليم مدته 3 سنوات	- التعليم مدته 4 سنوات.
- غياب العديد من التقنيات، خاصة الكمية.	- إدخال العديد من التقنيات مثل الإحصاء- الرياضيات- اللغة
- معدل ساعات التدريس 20 ساعة في الأسبوع.	- معدل ساعات 40 ساعة في الأسبوع.
- الدروس المنبرية غير محددة و تخضع لشخصية المدرس.	- حددت الدروس المنبرية.
- غياب الأعمال التطبيقية و الدراسات الميدانية.	- إدخال الأعمال التطبيقية و الدراسات الميدانية.
- التقيط كليا (كان من 0 إلى 20.	- أصبح التقيط كليا من 1 إلى 05.
- محتوى المادة كان سائبا غير محدد.	- أصبح محتوى المادة محدد.
- كان علم الاجتماع يدرس باللغة الفرنسية فقط.	- أصبح يدرس باللغة الفرنسية و العربية أيضا.

جدول مقارنة بين كيفية تدريس علم الاجتماع قبل و بعد الإصلاح*

1- نفس المرجع، ص. 33

2- نفس المرجع، ص. 33

* أحدثت هذه التغييرات من خلال اعتماد " علم الاجتماع و إصلاح التعليم العالي" لعبد الرحمن بوزيدة، مرجع سبق ذكره، بتصرف

على العكس مما جرى في كل من المغرب و تونس فإن هذه المرحلة بالنسبة لعلم الاجتماع بالجزائر قد تميزت بإصلاح التعليم العالي و خاصة علم الاجتماع، هذا بالإضافة إلى انطلاق عملية التعريب و إعادة الاعتبار لعلم الاجتماع من طرف النظام الحاكم حيث إذا قمنا بتحليل و دراسة القاعدة القانونية التي سعت من وراءها الدولة الجزائرية ضبط و تنظيم التعليم العالي لوجدنا أنه انطلاقاً من سنة 1971 إلى غاية 1984 صدرت العديد من القرارات و المراسيم الخاصة بعلم الاجتماع. و هذا ما سوف نبيّنه في المطلب المعنون بالقاعدة القانونية للمسيرة السوسولوجية بالجزائر.

كذلك تعتبر هذه المرحلة بالنسبة لعلم الاجتماع بالجزائر مرحلة تكريس لفكرة محاربة ما هو تقليدي و العمل على العصرية . و لهذا الغرض نجد أن علم الاجتماع و المشتغلين به قد جندوا من طرف النظام في مواجهة البنى و العقليات التقليدية و السعي في إنجاز العصرية و ذلك من المنظور السلطوي.

كما تميزت هذه المرحلة بالعديد من الأحداث منها كما سبق القول الإصلاح الجامعي و الذي لأول مرة عمل على إحداث تغيرات جذرية في النظام التعليمي بالنسبة لعلم الاجتماع ، حيث أُلغيت شهادة الدراسات الأدبية العامة (propédeutique) و عوض النظام السنوي (annuel) الذي كان سائدا بنظام السداسيات (semestriel). و في هذا الصدد يقول أ. بوتفوشوت : " فبعدها كان عدد الوحدات يقدر ب56 وحدة بيداغوجية للحصول على شهادة الليسانس أصبح 42 وحدة بيداغوجية ما عدى السداسي الأخير (S.8) و الذي أصبح فيه عدد الوحدات يقدر بثلاثة (03) و ذلك للسماح للطلبة بتحضير مذكرة ترقية نهاية الليسانس".⁽¹⁾

كما يمكن تسمية هذه المرحلة بالمرحلة التنظيمية للمسيرة السوسولوجية بالجزائر نظراً للأحداث الرئيسية الثلاثة التي تميزت بها ألا وهي :

-إصلاح التعليم العالي.

-تعريب العلوم الاجتماعية عامة و علم الاجتماع خاصة.

-إحداث معهد لعلم الاجتماع و ذلك ابتداء من سنة 1984 مع وضع نظام سداسي لطلبة الليسانس.

بالنسبة للنقطة الأولى و المتمثلة في إصلاح التعليم العالي فقد تعددت الآراء و المواقف حولها. مثلاً نجد مصطفى بوتفوشوت يقول في هذا الباب : " مبدأ الإصلاح هو إعطاء مجموعة متنوعة من المعارف الواسعة ، و نوع من المرونة و التكوين خلال مراحل التعليم".⁽²⁾

وهذا ما يبين أن صاحب هذا الموقف مزيد للعسلية و يرى فيها وسيلة فعالة للقضاء على النظام القديم (نظام الشهادات) و الذي كان يمثل أكبر عائق أمام الطلبة إلا أنه من جهة أخرى يرى العديد من السليبيات في محتوى البرنامج إذ يقول " هكذا فصل إلى استلابات تتمثل في جهل الطلبة بعلم الاجتماع و ميدانه و ذلك عند وصولهم إلى السنة الثالثة".⁽³⁾

كذلك يشير نفس الباحث إلى غياب التنسيق بين الوحدات و انعكاساته المستقبلية على تكوين الطلبة و خاصة عندما يصلون إلى السداسي السابع و الثامن .

1-Boutefnouchet (M.) : « Aperçu historique de l'enseignement de la sociologie à l'Université d'Alger », op , cit p 17

2- Boutefnouchet (M.), op , cit p17

3- Boutefnouchet (M.), op , cit p18

أما العياشي عنصر و هو أستاذ محاضر بمعهد علم الاجتماع بجامعة عنابة فيرى في هذه المرحلة أي المرحلة الممتدة من 1972-1984 "أنما تميزت بميمنة خطاب إيديولوجي شعوري عكس على المستوى الفكري الاهتمام القائم بالتغيرات والتحوليات الاجتماعية والاقتصادية الواقعة في قلب المشروع الاجتماعي والمهادفة إلى إقامة "مجتمع العدالة الاجتماعية وتحقق التحرر من التبعية بكل أشكالها".⁽¹⁾

و يضيف قائلا: " في هذه الفترة التي امتزجت فيها التحولات في القاعدة المادية بالتغيرات الاجتماعية كان المستقبل يحمل أمالا عريضة تعد باسترجاع اختص لسيادته، و الإنسان لإنسانيته. في هذه الفترة وقع تصور علم الاجتماع كعلم تحرري يعمل من أجل كسر قيود التبعية والميمنة و من أجل تحقيق النسو و الازدهار و التقدم للمجتمعات المتخلصة حديثا من نير الاستعمار، بل أكثر من ذلك علم في خدمة قضايا ومصاخ و اهتمامات الطبقات الكادحة و الجماهير العريضة في بلدان العالم الثالث. هكذا وقع تصور علم الاجتماع و دوره من طرف السلطة السياسية، و هو نفس التصور الذي حكم عقلية أولئك الذين كانوا وراء إصلاح التعليم العالي و أشرفوا على تطبيقه في الجامعة".⁽²⁾

و في هذه المرحلة نجد أن علم الاجتماع و المشتغلين به قد جدوا للدفاع عن الإيديولوجية الاشتراكية، أي إيديولوجية الحزب الحاكم. فقد أصبح علم الاجتماع في ذلك العهد يسمى بالعلم الثوري التقدمي، كما كانت هناك داخل السوسيولوجية كعلم و أصبح هناك علم اجتماع تقدمي ينتمي إلى المعسكر الشرقي يتزعمه الاتحاد السوفييتي سابقا، و علم اجتماع بورجوازي يتزعمه الغرب، و على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

فالتصور الذي نجد في الخطاب الرسمي هذه الفترة يركز على علم الاجتماع باعتباره ممارسة علمية ملتزمة بقضايا التنمية و التغير و بمصاخ الجماهير، لذلك فهو يرفض إدراج البحث الاجتماعي ضمن مسار البحوث الأنثولوجية نفسها، استلزم عليه أن يفتح المجال لإشراك المجتمع كطرف فعال في تحديد طبيعة الأبحاث و أهدافها. و من واجب المهتمين به تغيير ترسانة المفاهيم و المقولات و المناهج التي يستعملونها من أجل أن يستوعبوا و يعكسوا بصدق في تحليلاتهم الواقع الاجتماعي بكل ديناميته و خصوصيته. فعلم الاجتماع لا ينظر إليه باعتباره مجرد وصف لأوضاع موضوعية، و لا يكفي بتحرير العقول و الأفكار من هيمنة المقولات و المفاهيم التي تنصتها نظريات غريبة المنشأ. إن علم الاجتماع الذي يطرح إليه النظام يجب أن يشكل العون النظري الذي لا غنى عنه للسير الحسن للثورة الاجتماعية، و بالتنازه هذا الموقف سوف يشارك في تكوين و تطوير مناهج ملائمة و تقديم حلول صالحة لضمان التحرر الكامل لإنسان العالم الثالث.⁽³⁾

و على هذا الأساس يمكن أيضا تحديد الخصائص المميزة لعالم الاجتماع الذي لا يكفي بتوضيح ما يجري حوله في المجتمع، كما يجب ألا يكفي بتقديم أفكار نقدية حول الأوضاع التي يلاحظها، و لا أن يعتبر نفسه خارج ما يجري أو غير معني بما يحدث محاولا احتفاظ عسى مسافة تفصله عن الأحداث التي يزرخ بها المجتمع. إن عالم الاجتماع حسب هذا التصور لا يمكنه التحي أو التنصل من الخراء الذي يعود إليه من المسؤولية الضالفة. إنه لا بد من أن يكون رجل عمل و فكر، و من أن يحل المسدرة في ثورة شعبية ضد التخلف و التبعية.⁽⁴⁾

1- العياشي عنصر "رؤية أم غيب علم الاجتماع؟" مجلة المستقبل العربي، العدد 137، بيروت 1990، ص. 37.

2- نفس المرجع، ص. 37-38.

3- نفس المصدر، ص. 37-38.

و فيما يخص انقلاب هذا العلم من طابعه العلمي و تقمصه اللباس الإيديولوجي الاشتراكي، نجد نفس الوزير في تلك المرحلة يقول أثناء افتتاحه المؤتمر الرابع و العشرين لعلم الاجتماع : "عالم الاجتماع يجد نفسه مرغما على أن يكون في الصف الأول بين شعبه." (1)

بمعنى أن على علم الاجتماع و المشتغلين به بالجزائر أن يكونوا مجتهدين لخدمة " المصالح العليا"، الإيديولوجية الاشتراكية. و نفس الشيء ينطبق على الطلبة حيث كان الخطاب الرسمي ينظر إليهم بمثابة حماة الإيديولوجية الاشتراكية و أبواقها. و في هذا الصدد نجد نفس الوزير - بن يحي - يصرح: " يمكننا أن نلاحظ بارتياح و عي الطلبة بالنمط الإيديولوجي، بصفة خاصة و المنتزعة لتخصيصهم الذي يمارسونه بروح مسؤولة، و مساهمة طلبة علم الاجتماع في التطوع (volontariat) علامة مشجعة لانسجام دروس علم الاجتماع مع المشاكل الأساسية للبلاد." (2)

"أما الحدث الثاني المهم الذي ميز كذلك هذه المرحلة فيتمثل في تعريب العلوم الاجتماعية، وهي خطوة كذلك تستهدف استرجاع أحد المقومات الأساسية للشخصية الوطنية المتشكلة في اللغة العربية، إذ أن التدريس في هذه العلوم من قبل كان مزدوج اللغة، حيث كانت ظاهرة الثنائية اللغوية (Dualisme linguistique) تميز الوضعية الثقافية لهذه العلوم." (3) كما أن مسألة التعريب كانت بمثابة قضية وجود للدولة الجزائرية، و قد بدأت هذه العملية على مستوى العلوم الاجتماعية نظرا لخطورة هذه العلوم و ما يمكن أن ينتج في المستقبل إذا استمر تعليمها بغير اللغة العربية. و عليه مسألة التعريب كانت بالدرجة الأولى مسألة سياسية أكثر منها تقنية.

فهكذا و لنجاح عملية التجديد هذه نجد حتى البرامج التعليمية و خاصة تلك المتعلقة بعلم الاجتماع قد وظفت لخدمة الخطاب الرسمي. و أصبحت الدروس في علم الاجتماع دروس ذات صبغة إيديولوجية.

رغم هذا نجد الدكتور نور الدين حقيقي يقول بأن البرامج كانت برامج علمية مثل تلك المعمول بها في الدول المتقدمة كفرنسا، بلجيكا و غيرها من الدول. إلا أن اختلال هذه البرامج يجد العكس نظرا لطغيان الإيديولوجية الاشتراكية على محتوى هذه البرامج. أبعد من هذا، التخصصات التي كانت موجودة في تلك الفترة مثل علم الاجتماع الريفي - حضري و علم الاجتماع الصناعي لم تأت عن طريق الصدفة، بل جاءت استجابة لطموحات النظام و خدمة لعملية التنمية، إذ أن كل المشاريع كانت مرتبطة بهذه العملية.

فإن قمنا بعملية حسابية بسيطة نجد أن أغلبية الدراسات و البحوث سواء المنجزة من طرف الأساتذة أو الطلبة كانت كلها تنصب حول الثورات الثلاثة التي تبنتها الدولة الجزائرية: الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، و الثورة الثقافية، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور بعض الأعمال التي لم تخضع لهذا التوجه. و سنشير لاحقا إلى بعض الأعمال التي أنتجت خلال هذه الفترة من طرف بعض علماء الاجتماع الجزائريين.

1- مجلة الجامعة، العدد رقم 1، ديوان المصوغات الجامعية، الجزائر 1975. ص. 11

2- نفس المرجع، ص. 23

3- محمد و فرافعة: " خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي، مرجع سنو تكريم، ص. 304

و في هذا الإطار تم تعريب علم الاجتماع ثانيا سنة 1980 على أساس أنه معرفة تساهم في إعادة هوية المجتمع و ثقافته العربية الإسلامية . و ارتكزت الجزائر في هذه العملية على التعاون الثقافي مع الأقطار العربية و خاصة مصر . لكن لم يعتمد في هذا التعاون على أساتذة مؤهلين لتدريس هذا الاختصاص، و يعود هذا لظروف موضوعية مثل التنافس بين البلدان العربية على الكفاءات التي استقطبتها دول الخليج نظرا للأجر الممنوح و الظروف المادية الملائمة.⁽¹⁾ و هذا نجد أن الاعتماد على أساتذة غير مؤهلين من المشرق العربي قد أثر سلبا على التكوين عامة و عملية التعريب خاصة، بل عمل على إنتاج الرداءة رغم أهمية التعريب كان من الممكن أن تجعل حدا للاغتراب الإيديولوجي الذي عانى ولا يزال منه المتكويين في علم الاجتماع، كما لا ننسى نوعية الكتب التي تم استيرادها من دول المشرق العربي عامة و مصر خاصة. و هي مراجع تفتقر للحدودة و النوعية العلمية و أغلبيتها كتب تجارية لا علاقة لها بالعلم. هذا ما زاد من تدهور علم الاجتماع عندنا.

و بفضل كذلك ديمقراطية التعليم " توسعت دائرة علم الاجتماع في السنوات الأولى من الإصلاح إذ أصبح يدرس في الجامعات الرئيسية الأربع، و أقبل عليه العديد من الطلاب و بخاصة الذين تأثروا بفكرة التزام المثقف، و طموحه إلى تغيير الأوضاع، خصوصا أن تلك الفترة تميزت بحملات تطوع يقوم بها الطلاب في الأرياف من أجل شرح قوانين الثورة الزراعية، وقد أوهمت السلطة الطالب بأنه بهذه المشاركة المحدودة و المقيدة التي تخدم مصالحها يقوم بمهمته كمثقف ثوري في تغيير الأوضاع.⁽²⁾

و مثال على ديمقراطية التعليم نجد العياشي عنصر يقول: " وصل عدد الطلاب في علم الاجتماع في جامعة قسنطينة مثلا إلى 510 طالبا بالنسبة إلى السنة الأولى فقط من الفرعين المعرب و المفرنس لسنة 1972. و لكن بمراجعة "الثورة الاشتراكية" و بانتهاء الثورة الزراعية و لعوامل متعددة أخرى، بدأ علم الاجتماع في العد التنازلي ليس فقط على المستوى العددي بل أيضا على مستوى الكفاءة حيث أصبح يستقطب حاليا و بالدرجة الأولى الطلاب الذين ليست لهم حظوظ في متابعة الدروس في الفروع الأخرى نظرا للمسابقات أو الرسوب المتكرر فيها و الذي يؤدي إلى تحويل الطالب المعني إلى علم الاجتماع.⁽³⁾

و هي نفس الظاهرة التي عايشتها بمعهد علم الاجتماع بجامعة البليدة بصفة أستاذ و مدير للدراسات، حيث أنه بالنسبة لهذه السنة كان قد قام بالتسجيل الأولي 150 طالبا للالتحاق بمعهدنا إلا أنه لم يلتحق بالمعهد سوى 54 طالبا، و هذا ما يدفع بنا إلى قبول كل ملفات التحويلات و استمرت هذه العملية إلى نهاية جانفي بالنسبة لهذه السنة الدراسية 2000/1999.

1- العياشي عنصر: " أزمة أم غياب علم الاجتماع؟"، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

2- نفس المرجع، ص. 38-39.

3- نفس المرجع، ص. 39.

و من الملاحظ أن أغلبية الطلبة الذين قدموا ملفات من أجل التحويل قدموا من معاهد لا علاقة لها لعلم الاجتماع: معهد الميكانيك. معهد الطيران. معهد اهندسة المعمارية، المعهد الفلاحي... الخ. ولولا هذه التحويلات لما وجد بعض الأساتذة طلابا لتدريسهم! إن ما يمكن استنتاجه خلال هذه المرحلة في حياة المسيرة السوسولوجية بالجزائر و التي دامت 12 سنة هو:

- أن علم الاجتماع بالرغم من التناقضات العديدة التي كان يعاني منها كعلم و المشتغلين به كان في وضعية يحسد عليها و هذا مقارنة مع باقي الدول العربية عامة و المعاربية خاصة. ففي كل من تونس و المغرب أصبح هذا العلم خلال المرحلة الممتدة من بداية السبعينات إلى غاية الثمانينات علما منبوذا بل محاصرا في تونس، بينما في المغرب نجد أن السلطات المغربية أغنفت معهد علم الاجتماع و هو المعهد الوحيد و الذي تم إحدائه بفضل منظمة UNESCO ، و ضمه لقسم الفلسفة.

- كما تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل و الأكثر خصوبة على صعيد الإنتاج السوسولوجي و هذا ما ستعرض له لاحقا عند تقديم بعض الأعمال و الدراسات السوسولوجية.

- كذلك تم تحقيق تعريب العلوم الاجتماعية و خاصة علم الاجتماع بالإضافة إلى إحداث تغيير نوعي على مستوى البرنامج اليداغوجي لعلم الاجتماع و ذلك مع إدخال الأعمال الميدانية و إلغاء نظام الشهادات الذي دام 13 سنة أي من 1958 إلى 1971. بالنسبة للأعمال السوسولوجية التي أنتجت في هذه المرحلة يمكن توزيعها كما قلنا سابقا على الخاور الثلاثة التالية:

- الزراعي

- الاقتصادي

- و الثقافي

بالإضافة إلى بعض الأعمال التي مست محاور أخرى: تربوية، سياسية، دينية و حتى السياحة. ونحاول هنا تقديم البعض منها:

المحور الخاص بالتربية و التعليم نجد:

- العمل الذي قام به الدكتور عبد الرحمن بوزيدة تحت عنوان: "L'idéologie de l'instituteur" سنة 1976 تم نشره من طرف الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. و يندرج هذا العمل في إطار علم الاجتماع التربوي. كما تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات في المجال التربوي، ضف إلى ذلك كونها دراسة ميدانية و ظف صاحبها استمارتين: واحدة باللغة العربية احتوت على 72 سؤالا ، و الثانية باللغة الفرنسية 76 سؤالا، و عينة بلغ حجمها 202 مبحوثا. وزعت الدراسة إلى أربعة فصول وهي:

- تاريخ المدرسة (normale) لبوزريعة.

- الظروف العامة التي تجرى من خلالها إعادة هيكلة النظام التعليمي في الجزائر وهذا منذ الاستقلال.

- كيف أصبح المعلم معلما.

- الفصل الأخير مساهمة المعلم في خلق مدرسة جزائرية جديدة. و هذا الكتاب لقي صدى واسعا في الأوساط الطلابية كما كتبت حوله العديد من المقالات نذكر من بينها المقال الذي نشر في جريدة « Algérie Actualité » العدد 784 بتاريخ 23-29 أكتوبر 1980 و تحت عنوان "Idéologie et savoir" و هو عبارة عن استجواب أجراه الصحافي محمد بلحي مع الدكتور بوزيدة.

- كذلك نجد دراسة مصطفى حداب تحت عنوان :

« Mécanismes de domination culturelle : Formes de la reproduction de la répartition inégale du capital culturel et scolaire »

- دراسة * كولونة* (F.Colonna) سنة 1975 : « Instituteurs algériens : 1883-1939 »

في هتين الدراستين قام نور الدين حقيقي بتحليل سيرورة التنظيمات و ميكانيزمات أخذ القرار. كما قام بالوصف و الفهم و الشرح (التفسير) البنيات و الديناميكية و مجمل المواقف للفاعلين المعنيين بهذه الدراسة.

بالنسبة للأفاق النظرية السوسيولوجية نجد الباحث يطرح سؤالاً محورياً و هو عدم تطابق المفاهيم التقليدية الغربية مع الدراسة و ذلك لفهم خصوصيات السيرورة الاجتماعية الجزائرية.

و هذا فقد توصل إلى اقتراحات جد هامة دون إهمال المرجعية السوسيولوجية التقليدية الغربية (ماركس-دوركايم-فيبر) ، إلا أنه استطاع أن يبين بشكل مقنع غنى بعض المفاهيم المأخوذة من مقدمة ابن خلدون " العصبية " ، " العمران البدوي " ، " العمران الحضري ". و هذا يعني اقتراح نظري جد هام و الذي دياكتيكيا أكدت صحته المقاربة الأميركية.

فيما يخص التسيير الاشتراكي للمؤسسات فقد صاحب هذه الدراسة حوصلة شاملة و واسعة للقارئ و هذا من خلال التقريب و العديد من الخوصلات و الرسومات البيانية حول حالة البنيات و الديناميكيات المعمول بها. و عليه فقد أظهر صاحب هذه الدراسة المخاطر التي يمكن أن يحدثها الاستيلاء على ميكانيزمات القرارات على التسيير الاشتراكي و جمعيات العمال.

إنها أطروحة (originale) مدعمة بالعديد من المراجع، استطاع صاحبها الابتعاد عن الدغماتية، و هي مكونة من ثلاثة أجزاء و تؤكد على تحكيم صاحبها في انجال المعرفي السوسيولوجي النظري و كذلك الجانب الأميركي. و قد جرت المناقشة هذه الأطروحة يوم 8 ماي 1981 و أعطت اللجنة لصاحبها الملاحظة مشرف جداً*.

نذكر كذلك بعض الدراسات الأخرى الهامة في نفس الخور:

-دراسة سفار زيتون:

« Les villages socialistes dans la révolution en Algérie : L'adaptation sociale à un cadre écologique nouveau », thèse 3ème cycle 1976.

-دراسة " Messaid. H. A "

« Transfert de technologie et organisation du procès de travail dans l'entreprise algérienne », thèse de Doctorat, 3ème cycle, Paris 1983.

-دراسة علي الكتر في إطار دكتوراه الدولة تحت عنوان:

« Monographie d'une expérience industrielle en Algérie : le complexe d'El Hadjar », Paris 1983.

في الخور الفلاحي و المحجرة الريفية نذكر الدراسات التالية:

-عبد اللطيف بن أشنهو: المحجرة الريفية في الجزائر ترجمة عبد الحميد أناسي.

-نذير معروف (Marouf)

« Terroirs et villages algériens. Typologie et nouvelles interprétations de l'espace rural », thèse de Doctorat d'état, Paris 1977.

* هذه الشهادات مأخوذة من:

Rapport sur la thèse d'état de Mounir Nourredine Hakiki : « Socialisme et association dans l'Algérie indépendante », Genèse et ambivalence de l'expérience de la gestion socialiste et du développement coopératif, Université de Paris VII, Département de Sociologie, Paris VII, Directeur de Recherche, Paris le 08 juin 1981.

-دراسة "بوخيصة" (Boukhobza M.) تحت عنوان:

« Nomadisme et colonisation. Analyse des mécanismes de destruction et de disparition de la société pastorale traditionnelle en Algérie », thèse de doctorat 3ème cycle, Paris 1976.

-دراسة عبد اللطيف بن أشنهو باللغة الفرنسية: سنة 1976.

« Formation du sous-développement en Algérie : essai sur les limites du développement du capitalisme 1830-1962.

-الدراسة التي قام بها الدكتور عبد الغني مغربي تحت عنوان:

« La paysannerie algérienne face à la colonisation », 1977.

اخور الشقائي الفني نجد الدراسات التالية: نجد منها الدراسات التي قام بها عبد الغني مغربي: "le double mirage de"

"l'image

« Sociologie du cinéma en Algérie », Doctorat d'état, Paris 1980.

« Le monde musulman de la naissance à la renaissance », Alger 1977.

وكذلك: « Enquête sur le tourisme en Algérie » سنة 1979. بالإضافة إلى: « Les Algériens au miroir: du cinéma colonial. Contribution à une sociologie de la décolonisation », 1982.

دراسات "وادي بوزار": (Wadi Bouzar)

« La mouvance et la pause-regard sur la société algérienne », Alger 1983.

-والدراسة الثانية « Lectures maghrébines » سنة 1984.

-عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسولوجية، ترجمة فيصل عباس، بيروت 1981.

-دراسة مصطفى بوتفوشة: « La culture en Algérie: Mythe et réalité » 1982.

محور المجتمع نجد الدراسات التالية

-الدراسة التي قام بها مصطفى بوتفوشة تحت عنوان:

« La famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes », Alger 1980.

و كذلك الدراسة التي أنجزها في إطار الدكتوراه الحلقة الثالثة تحت عنوان:

« Evolution des structures domestico-économiques de l'Algérie traditionnelle à l'Algérie contemporaine », 1979

حول الهجرة: نجد الدراساتين اللتين أنجزهما كل من:

علي مازيغي كمال: « Les ouvriers immigrés algériens face au retour », thèse 3ème cycle, Paris: 1975.

و بوقسة كمال :

« Emigration et politique » : Essai sur la formation et la politisation de la communauté algérienne en France dans l'entre-deux guerres mondiales », Paris 1979.

كما أنجزت العديد من الدراسات وخاصة المقالات حول موضوع العلوم الاجتماعية عامة و علم الاجتماع خاصة

، نذكر من بينها:

-عبد القادر جغلول ، الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، ترجمة فيصل عباس، بيروت 1981.

-الدراسة التي قام بها نور الدين حقيقي حول ابن خلدون.

-عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، الجزائر 1971 .

-المقال الذي كتبه عبد الرحمن بوزيدة في جريدة الجهاد الثقافي بتاريخ 27 ديسمبر 1974 تحت عنوان: « Et les sciences sociales ? » وكذلك ااضرة التي ألقاها بفرنسا في C.C.A تحت عنوان: « La pensée sociale au Maghreb » والمقال الذي نشره في جريدة الشعب الأسبوعي تحت عنوان: "علم الاجتماع و إصلاح التعليم العالي" بتاريخ 16 أبريل 1976
-دراسة نذير معروف تحت عنوان:

« Statut et fonction des sciences sociales dans la politique algérienne de développement », 1982.

-دراسة "كلودين شوني" (Claudine Chaulet) "Alger 1980. « La sociologie et ses utilisateurs »

-دراسة "يوسف ناسيب" (Youcef Nacib) تحت عنوان:

« La tradition orale dans la Muqadima d'Ibn Khaldoune », in revue Panorama, N°3.

و كذلك دراسة " بوكراع لياس" (Boukraa Liess)

« Qu'est ce que la sociologie », in revue Panorama N°3.

-الدراسة التي قام بها الدكتور فاروق بن عطية تحت عنوان: "علوم الاجتماع في الجزائر" في مجلة العلوم الاجتماعية رقم 03. هذا بالنسبة لبعض الدراسات التي أنجزت خلال هذه الفترة دون أن ننسى الملتقى الدولي الذي احتضنته الجزائر خلال الفترة الممتدة من 25-30 ارس 1974 حول علم الاجتماع و الذي شارك فيه ما يزيد عن 530 عالم اجتماع أتوا من 70 دولة و قد تم طبع أعمال هذا الملتقى في مجلدين.

III-المرحلة الممتدة من 1984 إلى يومنا هذا

بعدها كان في المرحلة السابقة معتمدا على نظام السداسيات (semestriel) أصبح التعليم للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع يعتمد على النظام السنوي (système annuel). فبعدها كان في النظام السابق عدد الوحدات 42 وحدة بيداغوجية، أصبح يقدر ب28 وحدة، أي 8 مقاييس في السنة، وهذا خلال السنوات الثلاثة من الليسانس و 4 مقاييس في السنة الرابعة.⁽¹⁾

وفي هذا الصدد إلا أنه رغم هذا التخفيض في عدد الوحدات البيداغوجية يبقى محتوى البرنامج جد واسع. و من إيجابيات هذا النظام الجديد حدوث التنسيق والترابط بين الوحدات البيداغوجية بالنسبة للبرنامج والسماح للطلاب بالمتابعة والتحصيل الجيد.⁽²⁾

نجد العياشي عنصر يقول في هذه الفترة اتسم الموقف الرسمي بثلاث خصائص هي : أولا: انقاص القيمة الاجتماعية للعلوم الاجتماعية عموما و علم الاجتماع خصوصا. ثانيا: تجاهل الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير في التحولات الجارية في المجتمع. ثالثا: في الوقت نفسه هناك محاولة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العلوم الاجتماعية عموما في بسط الهيمنة، و الحفاظ على السيطرة التي تتمتع بها النخبة الحاكمة سواء في المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.⁽³⁾

1-Boutefnouchet (M.) op, cit. P.P03-04

2- op, cit. P.P04

3-العياشي عنصر: " أزمة أم غياب علم الاجتماع؟"، مرجع سبق ذكره، ص. 39

شكلت هذه المرحلة منعظنا حاسما بالنسبة للمسيرة السوسولوجية بالجزائر. فبعدها كان هذا العلم علم تجيد و علما تقدما و ثوريا، أصبح مع التوجه الإيديولوجي الليبرالي الجديد للبلاد علما ميبوذا، فاقتدا لكل المكاسب التي تحصل عليها في المراحل السابقة، وهذا بالرغم من ضآلتها. فسفير الخطاب الرسمي موقفا و عملا تجاه العلوم الاجتماعية عامة و علم الاجتماع خاصة وأصبحت كل الأنظار متوجهة نحو العلوم الطبيعية و التكنولوجيا، و ذلك باسم التنمية و التغيير. ففي هذه المرحلة أفرغت البرامج من الشعارات و المفاهيم ذات الصبغة الاشتراكية، كما تم الاستغناء عن المشتغلين بعلم الاجتماع، بحيث أصبح المسؤولون ينظرون إلى هذا العلم نظرة عدائية و احتقارية. كذلك لا يمكن لأي محلل لهذه الفترة من المسيرة السوسولوجية إهمال الأحداث التي ميزت الحياة الاجتماعية و السياسية و الثقافية للبلاد. و أول حدث هام كانت له انعكاسات على توجهات البلاد عامة و الممارسة السوسولوجية خاصة هي أحداث أكتوبر 1988، حيث لأول مرة خرجت الجماهير مطالبة بالتغيير و الديمقراطية.

كذلك أحداث ما بعد توقيف المسار الانتخابي، بالإضافة إلى دخول البلاد في دائرة العنف و الإرهاب و قمع الحريات الخ من الأحداث التي سوف تنعكس على مجريات المسيرة السوسولوجية بالجزائر. كذلك هروب العديد من علماء الاجتماع إلى الخارج و مقتل بعضهم مثل بوخيزة.

و لو عدنا إلى الوراء لوجدنا أن الموقف السلبي تجاه علم الاجتماع بدأ واضحا من خلال الخريطة الجامعية التي وقع اعتمادها سنة 1984، حينما تم التخطيط لاختزال معاهد العلوم الاجتماعية عموما و علم الاجتماع خصوصا، بينما وقع مضاعفة عدد المعاهد المتخصصة في العلوم التطبيقية و الثقافية، و كانت المناسبة الثانية عند إصلاح برنامج علم الاجتماع 1984-1983، حيث برر بوضوح الموقف الرسمي المطالب بتحويل علم الاجتماع إلى فرع تقني يلبي متطلبات القطاعات المستخدمة.⁽¹⁾

و تعليقا على هذه الفترة يمكن القول بأن الموقف الخاص باعتماد الخريطة الجامعية و التخطيط لاختزال معاهد العلوم الاجتماعية عموما و علم الاجتماع خصوصا ليست بسبب واضح و حقيقي في تفسير الوضعية الراهنة لهذا العلم، حيث نجد اليوم تقريبا في كل مدينة من كبريات المدن معاهد لعلم الاجتماع، إلا أن هذا لم يحل معضلة هذا الأخير. و عليه لا يمكن تصور حلول للوضعية الراهنة لعلم الاجتماع بالزيادة في أعداد المعاهد أو أعداد الطلبة أو المؤطرين. إن المشكل قبل كل شيء في الكيف و ليس في الكم. بمعنى في نوعية التعليم، نوعية البرامج و كفاءة المؤطرين من جهة، و خاصة مكانة هذا العلم لدى النخبة الحاكمة، و داخل المجتمع ككل.

و حول الوضعية التي آل إليها علم الاجتماع نجد العياشي عنصر يقول بأن هناك أربعة عوامل رئيسية مسؤولة وهي⁽²⁾ :

- سيطرة السياسي على العلمي
- عدوانية المجتمع و علاقته
- ضعف منظومة التكوين
- إهمال البحث و تهيئته.

1- نفس المرجع، ص. 39

2- نفس المرجع، ص. 40-47

بالنسبة للعامل الأول نجد يقول: " إلى الآن قبل علم الاجتماع وجهة نظر السياسي و اكتفى بلعب دور الصدى الذي يرجع الصوت ربما بتضخيمه أو تخفيضه قليلا و لكن بالحفاظة دائما على مضمونه، و هو الشيء الأساسي. و هذا ما يجسد في الواقع أقصى حدود الامتثالية التي لا علاقة لها بالالتزام إطلاقا. فالاهتمام المركز حول قضايا التنمية و التحولات الاجتماعية من طرف علم الاجتماع لم يتجاوز إلا في القليل النادر الصياغة التي يقدمها السياسي لإشكالات التنمية أو ما يعتبره كذلك، هذه الصياغات التي تميزت ضمن أشياء أخرى بتجاهل أسئلة جوهرية مثل: لمصلحة من التنمية؟ و من جهة نظر من؟ و من يقوم بما؟ و من يتحمل أعباءها؟ ... فالخطاب السياسي التبريري و الدوغماتي الذي لا يفتأ يردد شعارات فارغة من مضمون اجتماعي و سياسي فعلي لا يمكن أن يحل محل التحليل العلمي الدقيق و الصارم للبنية الاجتماعية و ميزان القوة بين مختلف الطبقات و الشرائح الاجتماعية و تحديد طبيعة الصراعات الخفية أو العلنية، و التحالفات المرحلية أو البعيدة المدى⁽¹⁾.

فعلا لقد استطاع النظام في مرحلة من مراحل تاريخه استغلال هذا العلم و المشتغلين به و ذلك خدمة لمصالحه باسم فكرة الالتزام و جعل المشتغلين بهذا العلم يعملون على الدفاع عن مصالحه وهذا ما يمكن تسميته بالامتثالية، و اليوم وبعد تحقيق أطماعه تخلى عنهم، و ذلك بابتكار دعاية جديدة و هي أن العصر الذي نحن نعيش فيه هو عصر التحدي التكنولوجي و العلمي و أن العلوم الاجتماعية عامة و علم الاجتماع خاصة علوم لا نفع فيها و لا يمكن الاعتماد عليها في بناء التنمية. و فيما يخص العامل الثاني و المتمثل في عدوانية المجتمع و انغلاقه نجد العياشي عنصر يقول: " هناك مجالات عديدة في مجتمعا لا تزال مغلقة أمام البحث الاجتماعي و المعرفة العلمية. هذه المجالات تعتبر مقدسة و ينظر إلسي البحث فيها بمثابة تدنيس لها لأنه يكشف فيها مظاهر الخداع و التويه. إن الأمثلة على ذلك عديدة منها: قضايا الاختلال في سير النظام الاجتماعي، السلطة وآليات السيطرة التي تمارسها طبقات أو شرائح اجتماعية معينة، مؤسسات الحكم و أجهزتها المختلفة، العلاقات و السلوك الجنسي، قضايا العقيدة و الممارسات الدينية، موقع الدين في المجتمع و دوره و الحركات التي تستعمله، تشكيلتها البشرية و طبيعة خطابها، الجماعات الهامشية أو المهمشة... الخ."⁽²⁾

فعلا إن العمل في مجال علم الاجتماع ليس بالهين بل هو من أصعب المهام. كما يمكن إعادة مقولة الدكتور مغربي: "علم الاجتماع هو العلم الذي يزعم" ولهذا تشيد الجدران و ترسم المنوعات و المحرمات في وجه الباحثين في هذا العلم حيث لا يسمح لهم بالخوض في العديد من القضايا. و هذه الظاهرة لا تخص المجتمع الجزائري وحده بل تخص كل الدول العربية و خاصة بلدان المغرب العربي، حيث نجد في كل من تونس و المغرب مواضيع يستحال الخوض فيها مثل تلك المواضيع الخاصة بالقضايا السياسية، السلطة... الخ، بينما هناك مواضيع يسمح الخوض فيها و تنال كل التشجيعات نذكر من بينها موضوع الجنس، المرأة، و التصنع... الخ.

و يواصل العياشي عنصر قوله: " فاجتمع في هذه الحالة يفصل " العزائم" أو " الطالب" « sorcier » على اغتيل النفسي أو الخبير الاجتماعي. كما يستعين النظام السياسي بالهندسة الاجتماعية كبديل عن كل خبرة أو معرفة اجتماعية علمية. و في أحسن الأحوال يتم الاعتماد على معرفة يقدمها " مختصون" مرتبطون بخدمة النظام و أجهزته و بذلك لا يتجاوزون في معظم الأحيان في مقاربتهم و تصوراتهم الحدود التي ترسمها مصاخ النظام للحفاظ على شرعيته."⁽³⁾

1- نفس المرجع، ص. 41

2- نفس المرجع، ص. 42

3- نفس المرجع، ص. 42

كما يمكن تفسير عدوانية المجتمع و انغلاقه أمام المعرفة الاجتماعية التقدية بجهل طبيعة علم الاجتماع و دوره من قبل القطاع العريض من الذين لهم تأثير مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرار في مجالات و مواقع كثيرة من الحياة الاجتماعية (المسؤولون والإطارات في القطاع الاقتصادي ، مسئولو الإدارات اخلية و المركزية... الخ) أما أولئك الذين يعرفون أهميته و دوره فإنهم صنفان قسم يريد استعماله لتأكيد سلطته و تعزيز مواقفه و بذلك يتم استغلاله كتنقية للتحكم و السيطرة، و قسم يرفض التعامل معه إطلاقاً بدعوى أنه يدعو إلى الشعب و الفوضى و يهدد النظام و الاستقرار أيضا حل.⁽¹⁾

و عليه تمثل عدوانية المجتمع تجاه علم الاجتماع بمحاصرته و رفضه سواء عن جهل بأهميته أو تخوفا منه. كذلك التوجه المادي للمجتمع و السعي وراء المنفعة بسرعة جعل هذا الأخير يرفض هذا العلم، كونه لا يسمح لصاحبه بالثراء. فالجتمع يفضل التاجر على حامل أكبر شهادة في هذا العلم.

أما العامل الثالث و المتمثل في ضعف منظومة التكوين فهذا لا يخص فقط علم الاجتماع وحده، بل كل التخصصات دون استثناء. فهذا نتيجة للعرض و الفوضى التي تعاني منها المنظومة التربوية عندنا بالجزائر و ذلك في كل المستويات، انطلاقاً من المستوى الابتدائي ووصولاً إلى مستوى التعليم العالي. و يفسر العياشي عنصر هذا العامل بالأسباب التالية⁽²⁾

1- ضحالة التكوين ممثلة في الذخيرة التي يتحصل عليها الطلبة من معارف و معلومات.

2- مستوى التحكم في المفاهيم و المصطلحات، أو استخدام لغة متخصصة تشير إلى التباين الذي يميز المدارس و التيارات المختلفة.

3- تدني و تقلص المهارات و القدرات التطبيقية المتعلقة بإعداد و تسيير و إنجاز البحث أو الدراسة أو أي عمل شخصي. العامل الرابع و الأخير يتمثل في إهمال البحث و تقييده : إلا أننا لا نوافق العياشي عنصر على حصر هذه الظاهرة فقط على مستوى العلوم الاجتماعية أو علم الاجتماع بشكل خاص، بل إنما ظاهرة شاملة تمس كل فروع المعرفة في بلادنا و هذا نتيجة لغياب سياسة وطنية واضحة المعالم و الأهداف بالنسبة للبحث العلمي و استخدام هذا المتوج من طرف الجهات المعنية. فالمسؤولون دائما و أبدا حاسولوا و لكن دون جدوى بعث البحث العلمي إلا أن الإدارة وحدها لا تكفي. و يلخص لنا العياشي عنصر الأسباب التي أدت إلى تقييد البحث العلمي و إهماله في النقاط التالية:⁽³⁾

1- انعدام سياسة واضحة في ميدان البحث العلمي عموماً و علم الاجتماع خصوصاً.

2- ضعف الوسائل و الإمكانيات المخصصة للبحث و في بعض الأحيان انعدامها، و أهمها في هذا الصدد غياب هياكل بحث مرنة و مستقلة، و نشرات و أبحاث المخصصة. و الزمن الطويل الذي يستغرقه نشر الأبحاث و المؤلفات و النوعية السيئة للمطبوعات... الخ.

3- هناك أيضا أسباب معنوية تتعلق خصوصاً بانعدام حرية البحث و حرية التعبير و ممارسة الرقابة بأشكال متنوعة و في مستويات مختلفة إذ كثيراً ما رفضت مشاريع بحث و أعمال ذات مستوى.

و عليه يمكن القول بأن علم الاجتماع إذا ما قرن اليوم مع ما كان عليه في المرحلة السابقة تلك المرحلة التي تمثلت في العديد من الإنجازات منها كما سبق القول: إصلاح التعليم العالي و خاصة علم الاجتماع.

1- نفس المرجع، ص. 41

2- نفس المرجع، ص. 43

3- نفس المرجع، ص. 48

-وضع برنامج بيداغوجي مرن و إدخال الأعمال التطبيقية بعدما كانت الدراسة كلها تتم عن طريق الطريقة المنبرية.
-كذلك تعريب العلوم الاجتماعية و علم الاجتماع خاصة.

-نظرة النخبة الحاكمة إلى علم الاجتماع بكونه علم ثوري تقدمي يعمل على المساهمة في عملية التنمية...
كل هذه المكاسب فقدتها هذا العلم و ذلك بحلول مرحلة النظام السنوي (système annuel). و رغم هذا فقد أجريت في هذه المرحلة بعض الدراسات حاول أصحابها التطرق إلى مثل هذه القضايا، إلا أن المحاولات هذه تبقى محتشمة و لا تتعدى المجال الجامعي (أي ألما تدخل في إطار البحوث الهادفة إلى نيل بعض الشهادات الجامعية).
إذن الملاحظة الممكنة إضافتها هنا هي أن في هذه المرحلة من المسيرة السوسولوجية بالجزائر، تحولت الأنظار و الاهتمامات نحو مواضيع جديدة، خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الاجتماعية و الثقافية والتي لم تكن موضوع اهتمام في السابق، حيث طغت مواضيع مثل التنمية، الثورة الزراعية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات و غيرها من المواضيع التي سبق ذكرها.
من الأسباب التي أدت إلى هذا التحول و الاهتمام الجديد بمثل هذه القضايا نذكر:

-انحياز الحزب الحاكم.

-تقهقر الإيديولوجيا الاشتراكية في عقر دارها (و رغم هذا مازال البعض عندنا متمسكا بها).

-التوجه نحو الليبرالية.

-انتشار إيديولوجية حقوق الإنسان.

-المطالبة بديمقراطية المجتمع.

كانت لهذا كله انعكاسات على الممارسة السوسولوجية و المشتغلين بها بالجزائر.
و تدعيما لعلنا هذا نحاول تقديم بعض الدراسات و الأعمال الفردية التي قام بها بعض الأساتذة في علم الاجتماع و التي تم نشرها خلال هذه المرحلة:

في هذه المرحلة نجد الأعمال التي قام بها الدكتور عبد الغني معري ، نذكر منها:

-La culture et la personnalité dans la société algérienne (de Massinissa à nos jours) 1986.

حيث يعتبر هذا العمل من أهم الدراسات التي أنجزت في حقل علم النفس الاجتماعي، و أول دراسة اهتمت بموضوع الثقافة و الشخصية للمجتمع الجزائري. إلا أنه رغم الأهمية القصوى لهذه الدراسة فإنها لم تترجم إلى اللغة العربية و ذلك للاستفادة منها أكثر من طرف الباحثين و الطلبة، خاصة وأن الكل يعرف أن أغلبية الطلبة عندنا لا يتحكمون في اللغة الفرنسية، و حتى الأساتذة الشباب. و لهذا ترجمة مثل هذا العمل إلى اللغة العربية يبقى مطلباً علمياً.

-كذلك نجد العمل القيم و الفريد من نوعه على الساحة السوسولوجية المغاربية عامة و الجزائرية خاصة الدراسة التي قام بها الدكتور عبد الرحمن بوزيدة تحت عنوان: « Le projet social algérien » 1991 حيث لم يسبق أي باحث في البلدان المغاربية بتناول موضوع شانك و متعدد الأطراف ألا وهو " موضوع المشروع الاجتماعي (projet social) وهذا الغرض نجد الدكتور عبد الرحمن بوزيدة قد تطرق في هذا المجال إلى المشروع الاجتماعي قبل قيام الثورة الفرنسية، ثم خلال الثورة الفرنسية.

-التطور progrès و الفكر الاجتماعي في القرن التاسع عشر : و في هذا الفصل ركز على فكر كل من سان سيمون و كومت ، ثم في الفكر الماركسي . و أخيراً قدم نقداً لجل هذه الاتجاهات.
-في الفصل الرابع نجد تطرق إلى أزمة التطور (progrès) .

-وفي الفصل الخامس نجد أنه قد خصصه للتطور progrès و البلدان السانرة في طريق النمو، وفيه اختار نماذج إفريقية و هي: نموذج "نكرومة" (N'Krumah) و نموذج "سيكو توري" (Sekou Touré) و النموذج الثالث الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1976

-الفصل السادس خصصه للتطور progrès و التنمية.

-و الجزء الثاني من الكتاب و الذي يحتوي بدوره على أربعة فصول خصصه لتكوين الإيديولوجية التقدمية و الدولة الوطنية الجزائرية. و عليه يبقى كذلك هذا العمل من الأعمال التي نحن في حاجة ماسة إلى مثلها و خاصة العمل على ترجمتها إلى اللغة العربية و السهر على جعلها في متناول عامة الباحثين و الطلبة، حيث هناك ظاهرة سلبية نعيشها في مكتبة جامعة بوزريعة و هي أن بعض أعمال كبار علماءنا في السوسيولوجية غير متوفرة و هذا لأسباب الكل يعرفها و لنا هنا للإشارة إليها.

حول موضوع المرأة نجد الكتابين لسعاد خوجة و هما: « Les algériennes au quotidien , Alger 1985 » و الكتاب الثاني « A, comme Algérienne » سنة 1991. بالنسبة لهذا الكتاب (الثاني) نجد أن صاحبه قد قامت بعملية نقح لما جاء في الكتاب الأول، أي أنها أثرتة و أعطته عنوانا جديدا. و هذه الظاهرة لا تقتصر على سعاد خوجة وحدها بل نجدها عند العديد من الباحثين في العالم العربي، إذ يمارسونها من أجل ربح المال، و الأمثلة عديدة حول هذه الظاهرة. أضف إلى هذا عمل مصطفى لشرف حول الثقافة، التاريخ و المجتمع تحت عنوان:

« Ecrits didactiques sur la culture, l'histoire et la société », 1988.

كذلك نجد العمل الذي قام به علي الكتر سنة 1989 تحت عنوان: « Au fil de la crise »

-عمل الأستاذ "العربي اشبودن" تحت عنوان: « Alger: Histoire et capitale de destin national » سنة 1997. بالنسبة للأعمال باللغة العربية نجد:

عمل أ. محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي: ميدانه و قضاياها. و هو يعتبر كتابا موجه للطلبة و الباحثين، حيث يسعى فيه صاحبه إلى التطرق إلى نشأة هذا الفرع من فروع علم الاجتماع بالإضافة إلى مضمونه و مجالاته مع التطرق إلى مجمل القضايا التي يهتم بها هذا التخصص. و قد طبع الكتاب سنة 1990. كما نجد كتابا آخر هاما لنفس المؤلف بعنوان: بدو الطوراق بين الثبات و التغيير. و هو عبارة عن دراسة سوسيو-أنثروبولوجية في التغيير الاجتماعي. و قد أنجز هذا العمل و طبع سنة 1986.

كذلك نجد أعمال أ. أحمد بن نعمان و التي تزيد عن 15 عنوانا قد نشرت و معظمها تدور حول القضايا الثقافية، نذكر هنا الدراسات الميدانية المعنونة: التعريب بين المبدأ و التطبيق: في الجزائر و العالم العربي. و قد نشرت هذه الدراسة سنة 1981. بالإضافة إلى كتابه المعنون: نفسية الشعب الجزائري. وهي دراسة في مجال الأنثروبولوجية النفسية، صدرت سنة 1984. أضف إلى ذلك رسالة مسعودة كسال المعنونة: مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، التي طبعت سنة 1986. و كذلك دراسة عبد العزيز رأس المال تحت عنوان: "كيف يتحرك المجتمع" سنة 1993.

فيما يخص الرسائل الجامعية التي نوقشت خلال هذه المرحلة نجدتها قد مست تقريبا كل القضايا، بما في ذلك المواضيع التي كانت في الأمس القريب من المواضيع الممنوعة. هذا ما بين مدى اتساع مجال الدراسة السوسولوجية بالجزائر وكذلك التوجه نحو الديمقراطية و حرية التعبير. إلا أنه رغم هذه الإيجابيات تبقى هذه الأعمال ممثلة في مباراة شخصية مثل تلك التي سبق ذكرها أو دراسات و أعمال تندرج أغلبتها في إطار تحضير الشهادات الجامعية، كالليسانس، و الماجستير، أو الدكتوراه. كما أن أغلبية هذه الأعمال لكي لا نقول كلها لم يطبع أو ينشر و هذا بالرغم من القيمة العلمية لبعض منها. فهي اليوم مكدسة في مكتبات المعاهد و خاصة المكتبة الجامعية بجامعة الجزائر، حيث أصبح مسئولو هذه المكتبة يطلبون من المعاهد الموجودة عبر القطر الجزائري استلام هذه الدراسات لأن طاقة مكنتهم غير قادرة على استيعابها.

ج- إدارة علم الاجتماع منذ إحدائه إلى يومنا هذا:

لأسباب منهجية قسمنا هذا البحث إلى فترات، كل فترة تعاقب عليها شخصيات و هذا ما سنحاول إبرازه هنا:

1- الفترة الممتدة من 1963/1958: تم فيها إحداث فرع علم الاجتماع بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بجامعة الجزائر. و حول إدارة هذا الفرع في بداياته الأولى يبقى هناك العديد من الغموض حيث لم نتوصل إلى معرفة من أداره انطلاقا من 1958، إلا أنه في سنة 1963 كانت السيدة " كليمانس رامناو" (Clémence Ramnaux) على رأس هذا الفرع، كما أننا غير متأكدين من تخصص هذه الأستاذة و هذا ما يؤكد أ. بوتفوشة في مقاله: « Aperçu historique de l'enseignement de la sociologie à l'Université d'Alger » الأنتروبولوجيا أو الفلسفة. فيما يخص الأساتذة الذين كانت لهم سمعة و ثقل فقد أكد لنا الدكتور عبد الرحمن بوزيدة أنه في هذه الفترة كان يدرس كل من " بورديو" (Bourdieu)، " سيكار" (E. Sicard)، و الآنسة " ماك" (M^{lle} Mac) وربما " صياد" (Sayad) كون هذا الأخير قد عمل مع " بورديو".

و قد تميزت هذه الفترة بكثير من الغموض، كما أننا لم تأتي بشيء جديد. إضافة إلى هذا لم يتخرج فيها أي جزائري.

2- الفترة الممتدة من 1967/1963: في هذه الفترة أصبح أ. " إميل سيكار" (Emile Sicard) هو الذي يدير الفرع. ويعتبر إميل سيكار من الأساتذة الفرنسيين المختصين في دراسة البلدان السلافية و بلاد المكسيك و نذكر من بين أعماله:

Travaux d'Emile Sicard

- Sicard (E.) : « La Zadruga sud-slave dans l'évolution du groupe domestique », Paris, Ophrys 1943, 710 pages, ouvrage couronné par l'Académie française, Prix Halphen 1944.
- Etudes de sociologie et de droit slaves, 2 tomes, Paris, Ophrys 1949. Ouvrage couronné par l'Académie des sciences morales et politiques. Prix Limantour 1951.
- Sicard (E.) : « Du principe des «secteurs» correspondant aux grandes inconnues de la sociologie : inconnue slave, inconnue musulmane, inconnue asiatique », acte de XIV^e congrès de l'institut international de sociologie, Roma, publication de la società italiana di sociologia, tome III, 1950.
- « De la concordance des principaux points de frictions internationales et de grandes «inconnues» de la sociologie », bulletin international des sciences sociales, Paris, UNESCO 1951, tome III/2
- Sicard (E.) : « Cours de sociologie à l'Université d'Alger, Faculté des Lettres et Sciences humaines 1962-1967.
- Sicard (E.) : « D'une caractéristique fondamentale des sociétés «en voie de décolonisation» : L'état sous-prolétarien et ses implications », communication au XX^e congrès de l'institut international de sociologie, Rome 1969, Revue internationale de sociologie, série II, vol VI, N° 1-3.

-Sicard (E.) : « Cohérence psychique et identité personnelle dans les pays «en voie de développement» , communication au VII^e congrès mondial de sociologie, Varna 1970
--Sicard (E.) : « Note brève sur les sciences annexes, la classification des sciences et la sociologie générale », 2eme vol de 'Etudes en l'honneur de Corrado Gini, Roma.
-Sicard (E.) : «L'apport de la sociologie des pays et régions «en voie de développement» à la construction d'une sociologie générale», communication au XXIV^e congrès international de sociologie, Alger 25-30 mars 1974.

بعد مغادرته للجزائر، أصبح "سيكار" (Sicard) مدير "U.E.R" ومديرا لمعهد العلوم الإنسانية التطبيقية بجامعة بورديو رقم 2 (Bordeaux II) بالإضافة إلى كونه نائب رئيس هذه الجامعة. و هذا حتى وفاته. كما كانت تدرس بفرع علم الاجتماع إلى جانب إميل سيكار السيدة "إيلي" (M^{me} Hélie) .

تميزت هذه الفترة بكونها تجسد نظام الشهادات (certificats) والتي سبق وأن ذكرناها. و لم يكن فيها علم الاجتماع قويا بل كانت الفلسفة أقوى منه وأكثرها ثقلا. و كانت الدراسة تعطى باللغة الفرنسية. بالنسبة للجو العام للكلية، كان يسوده نشاط كبير يحركه أساتذة مثل :

- "Georges Labica" من الفلسفة .

- "Balibar" من الفلسفة.

- "Gallisot" من التاريخ

ضف إلى ذلك كل من مالك بن نبي و عمار طالبي الذين كانا يمثلان التيار الإسلامي.

الفترة الممتدة من 1967/1969:

نسجل في هذه الفترة ذهاب إميل سيكار وأصبح على رأس الفرع (Brilland) و كان يدير الفرع بدون أي تعيين (sans nomination) ، و هي الطريقة التي كان معمولا بها قبل أن يشرع في عملية الانتخابات و هذا ما نوضحه عند وصولنا إلى هذه النقطة.

كان (Brilland) يتعامل مباشرة مع " إدريس شابو" و مع محيي (Brilland) أعطى لفرع علم الاجتماع سمعة كبيرة ، وبدأ علم الاجتماع يطغى على الفلسفة. كما كان الفضل ل"بريون" (Brilland) في توجيه فرع علم الاجتماع الاستمولوجيا باسم بورديو ، حيث أصدر بورديو في هذه الفترة كتابه المشهور: « Le métier du sociologue » . كما كان يدرس في فرع علم الاجتماع كل من:

- De villiers و هو حامل لدرجة دكتوراه من بلجيكا في الحقوق (Droit) يدرس مادة الاستمولوجيا.

- السيدة (Hélie) : مادة المنهجية.

-أ. (Brilland) رغم كونه على رأس الفرع إلا أنه لم يكن يدرس مادة أساسية بل كان يدرس علم الاجتماع التربوي (option).

-أ. (Leaumont) مكلفا بتدريس مادة علم اجتماع العمل (اختياري) (option).

-أ. (Peneff) يدرس مادة علم الأنثروبولوجية الثقافية (اختياري) (option).

-أ. (Beauvais) يدرس مادة علم الاجتماع الريفي (اختياري) (option).

-أ. مؤقت كان مكلفا بتدريس مادة الإحصاء و هي مادة إجبارية.

-كما كان أ. Brilland يعطي درسا إضافيا حول رأس المال (Le capital).

البحث السوسولوجي في الجزائر بدأ خلال السنوات 1967/1968 و توج في سنة 1969 بدكتورتين من الدرجة الثالثة تحصل عليها كل من " مراد بن أشنهو" و " فاروق بن عطية".⁽¹⁾

الفترة الممتدة من 1970/1969 : بعد ذهاب إميل سيكار عين أ. فاروق بن عطية على رأس الفرع و ذلك في سنة 1969، و بذلك يعتبر فاروق بن عطية أول جزائري أدار فرع علم الاجتماع بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بجامعة الجزائر. كما نسجل بقاء تقريبا كل الأساتذة الأجانب (أي Hélie-Leaumont-Beauvais-Peneff^{M^{me}} Devilliers الخ.) بينما غادر الجزائر الأستاذ Brilland. زيادة على هذا نسجل في هذه الفترة التحاق العديد من الأساتذة الجزائريين بالفرع و نذكر من بينهم:

-أ. سيدي بومدين

-أ. محفوظ استماتي.

بالإضافة إلى الأستاذ: مالك من المغرب.

تميزت هذه المرحلة بالتراجع عما كان عليه الفرع و تقلصت نفوذه. كما قلت نشاطاته، بالإضافة إلى كثرة المشاكل التي كان يواجهها علم الاجتماع.

الفترة الممتدة من 1971/1970: في هذه المرحلة نجد أ. عبد الرحمن بوزيدة على رأس الفرع، كما بقي كل من السيدة Hélie و أ. Devilliers ، بينما غادر الجزائر أ. Brilland و خلفه أ. سيدي بومدين في تدريس مادة علم الاجتماع التربوي (option) و الأستاذ فاروق بن عطية خلف أ. Leaumont و أصبح يدرس علم اجتماع العمل (option). بينما الأستاذ عبد الرحمن بوزيدة نجده قد أحدث ، و هذا لأول مرة، مادة (Sociologie du sous-emploi).

الفترة الممتدة من 1973/1972: نجد هنا على رأس فرع علم الاجتماع الأستاذ جمال مصباح و الذي لم تدم رئاسته للفرع طويلا حيث لم تتعدى مدة شهرين، ثم خلفه الأستاذ بن سليمان صاحب دراسة:

« Pouvoir et société dans l'Algérie pré-coloniale », Thèse 3^{ème} cycle, sociologie, Paris 1972.

كما تعبر هذه الفترة بالنسبة للتعليم العالي بشكل عام و علم الاجتماع بشكل خاص مرحلة جد حاسمة ، كون أن الدولة الجزائرية قررت إصلاح التعليم العالي. و لهذا فالإصلاح جاء كحتمية و مطلب جماهيري لا مفر منه كون أن الجامعة الجزائرية كانت مرتبطة ارتباطا عضويا بالجامعة الفرنسية، و ذلك من حيث الهياكل و البرامج، كما جاء الإصلاح في هذه المرحلة بالذات و ذلك لإقحام الجامعة بشكل عام و علم الاجتماع بشكل خاص في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

و أهم حدث يسجل في هذه المرحلة هو إحداث شهادة الليسانس في علم الاجتماع. كما اهتمت الجهات الرسمية في البلاد بوضع برامج تتلاءم و طبيعة المجتمع. و هكذا حدد برنامج علم الاجتماع الخاص بالسنة الأولى (السداسي الأول و السداسي الثاني) مع إدخال العديد من التعديلات و خاصة إدخال مادة الرياضيات و هذا ما سنيه في القاعدة القانونية لعلم الاجتماع بالجزائر. كذلك قسمت الدروس للحصول على الليسانس إلى مرحلتين:

أ- المرحلة الخاصة بتزويد الطلبة بالتقنيات الأساسية لعلم الاجتماع.

ب- المرحلة الثانية و المتمثلة في اختيار أحد فروع (تخصص) علم الاجتماع.

1-Ben Atia (Farouk) : « L'Algérie dans les sciences sociales : 1962-1982 », op, cit. P.22

كما أصبحت الدراسة للحصول على الليسانس في علم الاجتماع محددة بـ 8 سدايات. كذلك بدأ الشروع في تعريب العمال و ظهور ما يسمى بالجزارة، و انطلاق عملية التعريب بالنسبة لعلم النفس و علم الاجتماع.

الفترة الممتدة من 1980/1973: أصبح في هذه الفترة أ. نور الدين حقيقي يدير الفرع. كما تميزت هذه المرحلة بمجمل من الأحداث الهامة نذكر من بينها:

- إنشاء معهد للعلوم الاجتماعية في الجزائر في سنة 1975.

- في سنة 1979 أصبح فرع علم الاجتماع دائرة تابعة لمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر.

و من بين الأساتذة الذين كانوا يدرسون في علم الاجتماع نجد: أ. عبد الرحمن بوزيدة، أ. نور الدين حقيقي، أ. فاروق بن عطية، أ. عبد العلي مغربي، أ. محفوظ بنون، أ. سويدي، أ. كلودين شوي و أ. علي عيسى من مصر، و أ. منير موسى من سوريا، و أ. بعلكي من لبنان و غيرهم من الأساتذة الآخرين الحاملين لشهادة الدكتوراه من الدرجة الثالثة. كما تم إبرام عقود مع مجموعة من الأساتذة الفرنسيين الكبار لتدريس D.E.A (شهادة الدراسات المعمقة) و الدكتوراه من الدرجة الثالثة و نذكر من بين هؤلاء الأساتذة:

- أ. ريمون بودون (Raymond Boudon)

- أ. بيار أنصار (Pierre Ansart)

- أ. بيار بورديو (Pierre Bourdieu)

- أ. مرتلو (Martello)

- أ. بيار فوجيرولاس (Pierre Fougeyrollas)

كما تم إعادة فتح الليسانس في الديمغرافيا سنة 1973، و هذا بعد أن أغلقت. بالإضافة إلى فتح الدراسة في ما بعد التدرج فيما يخص مذكرة تخرج نهاية الليسانس كانت تخص فقط الأساتذة الجزائريين، هم وحدهم المكلفين بالإشراف عليها.

الفترة الممتدة من 1981/1980: أصبح أ. ناجي سفير يدير دائرة علم الاجتماع و التي كانت تابعة لمعهد العلوم الاجتماعية و كان معهد العلوم الاجتماعية يضم كل من دائرة التاريخ، دائرة علم النفس، دائرة الفلسفة، و دائرة علم الاجتماع.

و كان الأستاذ جنيدي مديرا لمعهد العلوم الاجتماعية و ذلك بموجب قرار وزاري، بينما كان كل من الأستاذ عبد الرحمن بوزيدة نائبا للمدير و مكلفا بالبحث العلمي و لم يكن معينا بل منتخبا من طرف الأساتذة. كما كان أ. نور الدين حقيقي عضو مجلس الإدارة للمعهد. تميزت هذه المرحلة بالإقبال الكبير للطلبة على علم الاجتماع، كما تم فيها أيضا تعريب علم الاجتماع.

الفترة الممتدة من 1984/1981:

أنتخب في هذه الفترة الأستاذ سفار زيتون على رأس علم الاجتماع. و جاءت هذه المرحلة مواكبة للمرحلة التي سبقتها من حيث التنظيم للتعليم العالي، إلا أنه كثرت المشاكل و هذا ما سيدفع بالأساتذة في سنة 1984 إلى تنظيم مسيرة احتجاجية مطالبين فيها تسمية دائرة علم الاجتماع بمعهد و هذا ما تم فعلا، و لكن ليس بالسهولة التي يعتقدونها البعض. و قاد هذه المسيرة الدكتور عبد الرحمن بوزيدة سنة 1984 و هي السنة التي أصبحت فيها دائرة علم الاجتماع معهدا بموجب المرسوم رقم 209/84 المؤرخ في 18 أوت 1984.

الفترة الممتدة من 1984/1989: في هذه المرحلة عين الأستاذ مصطفى بوتفوشت على رأس معهد علم الاجتماع و هذا بعد نضال كبير و مرير قام به الأساتذة و هذا ما سبق التطرق إليه في الفترة السابقة. كذلك نسجل عودة النشاطات العلمية و خاصة الملتقى الوطني لعلم الاجتماع الذي انعقد بالجزائر في 28-29-30 أفريل سنة 1986 تحت عنوان " التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال". كما لا ننسى أعمال الملتقى الذي نظمته جامعة وهران تحت عنوان " العلوم الاجتماعية اليوم" (Colloque sur les sciences sociales aujourd'hui) خلال الفترة الممتدة من 26-27-28-29 ماي 1984. و هنا نجد الإشارة إلى المداخلة الهامة التي قدمتها أ. " كلودين شولي" تحت عنوان (La sociologie et ses utilisateurs)، و كذلك مداخلة أ. (D. Lecourt) تحت عنوان " أزمة الإستمولوجية" و غيرها من المداخلات التي تم نشرها من طرف ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1986.

الفترة الممتدة من 1989/1992: عين فيها الأستاذ غلام الله على رأس معهد علم الاجتماع.

الفترة الممتدة من 1992/1993: عين فيها الأستاذ بوسعادة على رأس معهد علم الاجتماع.

الفترة الممتدة من 1993/1996: أصبح من جديد الدكتور نور الدين حقيقي مديرا للمعهد علم الاجتماع.

الفترة الممتدة من 1996/1999: أصبح فيها الأستاذ عبد اللاوي يدير المعهد.

و في عهده نظم المعهد الملتقى الوطني الثاني تحت عنوان " اختتم الجزائري و الممارسات السوسولوجية "Société» « algérienne et pratiques sociologiques » بمعهد علم الاجتماع ببوزريعة خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 12 نوفمبر 1997 رغم المشاركة الهائلة للعديد من الأساتذة الذين قدموا تقريبا من جميع معاهد علم الاجتماع المتواجدة عبر التراب الوطني، إلا أن أعمال هذا الملتقى لم تنشر إلى يومنا هذا. كما فتح الباب أمام الجميع للمشاركة من أجل المشاركة أثر سلبا على مجريات هذا الملتقى الخاص بالفاعلين الاجتماعيين. كما أن بعض المداخلات خرجت عن الخاور المحددة لها و هذا ما لاحظناه من خلال مشاركتنا لأعمال هذا الملتقى.

هذا فيما يخص أهم الشخصيات التي أدارت علم الاجتماع منذ إحداثه بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بجامعة الجزائر إلى يومنا هذا. بالإضافة إلى بعض الأحداث التي ميزت هذه المسيرة الطويلة لهذا التخصص. كما يمكن إضافة أمر آخر و هو أن قلة المعلومات و انعدام الكتابة في هذا المجال قد أعاق كثيرا هذا العمل، و لولا مساعدة و إرشادات أساتذتنا الأفاضل و نذكر بالخصوص: الدكتور عبد الرحمن بوزيدة، و الدكتور نور الدين حقيقي لما توصلنا إلى هذه المعطيات و لأكثر توضيح نورد الجدول التالي:

الاسماء	السنوات
؟	1958
أ. كليمونس رامنو Clémence Ramnaux	1963
أ. إميل سيكار Emile Sicard	1967/1963
أ. بريون Brilland	1969/1967
أ. فاروق بن عطية	1970/1969
أ. عبد الرحمن بوزيدة	1971/1970
أ. جمال مصباح و بن سليمان	1973/1972
أ. نور الدين حقيقي	1980/1973
أ. سفير ناجي	1981/1980
أ. سفار زيتون	1984/1981
أ. مصطفى بوتفنوشت	1989/1984
أ. غلام الله	1992/1989
أ. بوسعادة	1993/1992
أ. نور الدين حقيقي	1996/1993
أ. عبد اللاوي حسين	1999/1996

في المقال المعنون " علم الاجتماع و إصلاح التعليم العالي" لعبد الرحمن بوزيدة نجد هذا الأخير قد حدد ثلاث خلفيات لهذا الإصلاح. و نسلط الضوء فقط على كل من الخلفية النظرية و البيداغوجية بينما السياسية سنستغني عنها و ذلك لأننا قد نكلنا كثيرا على العامل السياسي

أ- الخلفية النظرية: كون الجزائر قد انتهجت الاشتراكية في تلك المرحلة فمن الضروري بل الحتمي ألما تتبع النظرية المادية التاريخية تماشيا مع القوانين التي يخضع لها المجتمع الاشتراكي. و في هذا الصدد يقول عبد الرحمن بوزيدة " لا بد من الإشارة بأن القوانين العلمية للسحتتسع لها اسمها الذي يجب التصريح به ألما تدرج في إطار نظرية المادية التاريخية".⁽¹⁾

و لتبرير هذه المواقف و إعطاءها الصبغة العلمية نجد يقول: " الاقتناع بمثل هاته الأسس كقواعد ضرورية لكل إصلاح تقدمي في العلوم الاجتماعية لا يعني على الإطلاق تحويل التعليم الجامعي إلى تعليم دوغماتي خال من الروح النقدية، هادف إلى التسييس بالمعنى العادي للكلمة و متخل عما يسمى بالروح العلمية".⁽²⁾ و هذا ما يجعل تفهم التحول الذي طرقت على دور العلوم الاجتماعية بشكل عام و علم الاجتماع بشكل خاص، حيث تحول هذا العلم إلى تقدمي بل ثوري و هذا ما أكدته الوزير السابق للتعليم العالي محمد الصديق بن يحي خلال افتتاحه للسؤقرم الدولي الرابع و العشرين لعلم الاجتماع بالجزائر. و فيما يخص الروح العلمية نجد أن تصورات إصلاح العلوم الاجتماعية قد حاولت انتهاج الحياد و عدم التزم أو الإقصاء للاتجاهات - النظريات - السوسولوجية الساندة و هذا ما يؤكد عبد الرحمن بوزيدة حيث يقول: " بعد القيام بجولة عبر المؤلفين و المواد و المناهج المختلفة، يبقى الإصلاح محايدا غير ملتزم بنظرية دون الأخرى و ينبع هذا التحليل من الإرادة غير المعلنة في جعل المدارس السوسولوجية تتصارع أمام الطالب بحظوظ متساوية و بأسلحة متساوية".⁽³⁾

إلا أن هذا لا يعني بأن كل الأطراف كانت و لا تزال توافق هذا الموقف بل نجد العديد من الباحثين الذين أكدوا العكس و قولهم بأن في الفترة الممتدة من السبعينات إلى نهاية الثمانينات كان علم الاجتماع علم مسيس يخدم الإيديولوجية الحاكمة، و أن النظام في تلك الفترة كان ضد كل الاتجاهات الأخرى و اصفا إياها بالإيديولوجيات المعادية للشورة و النهج الاشتراكي، كما أن الحظوظ لم تكن متساوية و هذا ما أكدته لنا الدكتور نور الدين حقيقي و كذلك الدكتور عبد العني مغربي حول التهميش و الإقصاء و محاربة الاتجاهات التي لم تتبنى المادية التاريخية. إلا أن هذا لم يمنع هؤلاء من الجرأة و مواجهة هذه التزعة. و خير دليل على هذا الدراسة التي قام بها الدكتور نور الدين حقيقي تحت عنوان:

« Socialisme et association dans l'Algérie indépendante. Genèse et ambivalence de l'expérience et de la gestion socialiste et du développement coopératif », 1981.

حيث نجد يوظف في دراسته هذه التحليل الخلدوني إلا أن هذا لم يمنعه من الاعتماد على العديد من النظريات كالماركسية و الفيررية و هذا ما أكدته لنا بالرغم من معاداة اليساريين له.

1- عبد الرحمن بوزيدة: " علم الاجتماع و إصلاح التعليم العالي"، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

2- نفس المرجع، ص. 33.

3- نفس المرجع، ص. 34.

و فيما يخص دور عالم الاجتماع في هذه المرحلة و ما ينتظر منه نجد الدكتور عبد الرحمن بوزيدة يقول : " أنه العالم الذي يمكنه تحليله واقعه الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي المتميز بالتوقان إلى الاشتراكية (تحليلا علميا ملموسا منفصلا عن المناهج الستاتيزيقية البالية التي انفكت معمرة لدينا و عن خلفيتها المناهج التجريبية الانتهازية)"⁽¹⁾

و هذا ما تؤكدته مقولة وزير التعليم العالمي السابق السيد محمد الصديق بن يحيى أثناء افتتاحه للمؤتمر الدولي لعلم الاجتماع الذي عقد بالجزائر من 25 إلى 30 مارس 1974 حيث قال: "إن علم الاجتماع في بلادنا لا يمكنه أن يكتفي بعملية الوصف، و تحرير العقول، بل عليه أن يذهب أبعد من ذلك. إن عليه في المقام الأول أن يفرض نفسه كعلم إبداعي بإمكانه أن يساهم في بناء قواعد التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، كما عليه أن يكون القاعدة النظرية الضرورية للمسيرة الصحيحة للتورة الاجتماعية."²

ب- الخلفية البيداغوجية

و من السليات أو القناص التي ميزت هذا الحزب - لبيد غوجي- و التي أعادت عملية الإصلاح في نظر الدكتور عبد الرحمن بوزيدة كون " عدد ساعات التدريس المقررة- و طبيعة التدريس المفترض... يقتضي طالبا قابعا في المدرجات و القاعات الجامعية طيلة الأسبوع مفصولا عن كل نشاط اجتماعي و رياضي و ثقافي ، و يفترض مدرسا في شكل صندوق للنظريات لا ينفك عن تعليم النظري " حتى و إن سمي تطبيقيا بالنظري مفصولا عن ممارسة البحث الميداني الملموس."⁽³⁾

و هذا ما يعيق العملية البيداغوجية و يجعلها قاصرة، كونها عملية شاملة لا تقتصر على الجانب المعرفي التجريدي، بل تتعدى هذا لتشمل حل النشاطات التطبيقية المعرفية، و التثقيفية و الترفهية.

و فيما يخص تقسيم الوحدات التعليمية على مختلف السداسيات و طريقة تدرجها فهي " لا تخضع لأي منطق علمي أو بيداغوجي منع بل تبدو كسراسيم تعسفية انتهت إلى تفتيت التعليم و تفكيكه عموديا " على مستوى مادة اللسانس" و أفقيا "على مستوى السداسي المفرد"⁽²⁾ و هذا ما أكدته لنا كذلك الدكتور نور الدين حقيقي قانلا بأن علم الاجتماع كان ولا يزال يدرس بإعزاز من الجهات الرسمية حيث يخضع للسراسيم . فالبرامج كانت ولا تزال توضع من طرف الجهات الرسمية دون إشراك المعنيين بالأمر. و في غالب الأحيان يستعان بأناس لا علاقة لهم بالميدان. و هنا يظهر مدى قمع و إقصاء ذر الخبرة و الحسكة في وضع البرامج و تحديد الاستراتيجية البيداغوجية سواء في علم الاجتماع أو غيره من العلوم الأخرى.

و يظهر كذلك طغيان الجانب النظري على التطبيقي ليس فقط في التدريس من حيث المحتوى و الممارسة، بل حتى من حيث التخصصات التي كانت موجودة و هذا ما يؤكدته نفس الدكتور بوزيدة حيث يقول: " حتى التخصص " الاجتماعي الريفي أو الاجتماعي الصناعي أو الديمغرافي... الذي كان يرجى منه أن يشد الطالب للمشكلات التي تظهر في مجتمعه، يبقى هو الآخر متخيلا في مناهات نظرية لا حصر لها."⁽⁴⁾

1- نفس المرجع، ص. 34

2-L'Université : Bulletin de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, mars-avril, N°1 : « La sociologie au service du développement » 1975, P.12

3- عبد الرحمن بوزيدة: "علم الاجتماع و إصلاح التعليم العالي"، مرجع سبق ذكره، ص. 34

4- نفس المرجع، ص. 34

القاعدة القانونية لعلم الاجتماع بالجزائر

1958: إحداه فرع علم الاجتماع بجامعة الجزائر.

1968: تم إنشاء دائرة العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر، و كان علم الاجتماع يدرس كفرع ضمن الدائرة.⁽¹⁾

مرسوم رقم 71-221 مؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 يتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع.

إن رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء،

-بناء على تقرير وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

-بمقتضى الأمرين رقم 65-182 ورقم 70-53 المؤرخين في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 و المتضمنين تأسيس الحكومة،

يرسم ما يلي:

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى: تحدث ليسانس في علم الاجتماع.

المادة الثانية: تحدد مدة الدروس للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع بثمانية أنصاف سنة أو اثني عشر ربع سنة.

المادة الثالثة: يجب على المترشحين لشهادة الليسانس في علم الاجتماع أن يكونوا حائزين لكالوريا التعليم الثانوي أو لشهادة معادلة.

المادة الرابعة: ستحدد كليات و عدد التسجيلات المطلوبة بالنسبة للمترشحين لشهادة الليسانس في علم الاجتماع بموجب قرار من وزير التعليم العالي و البحث العلمي.

الباب الثاني

التعليم

المادة الخامسة: تنقسم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع إلى مرحلتين:

-المرحلة الأولى من التعليم مخصصة لتزويد التلاميذ بالعناصر النظرية و الأساسية من علم الاجتماع.

-المرحلة الثانية من التعليم يختار فيها الطلبة درس أحد الفروع من علم الاجتماع و تحدد هذه الاختيارات بموجب قرار من وزير التعليم العالي و البحث العلمي.

المادة السادسة: أن أنواع التعليم المقررة في الدراسة إلزامية.

المادة السابعة: ستحدد برامج و تنظيم التعليم في المرحلتين المنصوص عليهما في المادة الخامسة أعلاه بموجب قرارات من وزير التعليم العالي و البحث العلمي.

1- إدريس مرادي شابو: "مكانة علوم التربية في تكوين المكونين"، حوايات جامعة الجزائر، العدد 1، الجزائر 1988/1987، ص.120

الباب الثالث

الامتحانات

المادة الثامنة: يجب على المترشحين لشهادة الليسانس في علم الاجتماع ، لكي يقبلوا لمتابعة الدروس أن يجتازوا بنجاح الامتحانات التي تجرى كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر.

المادة التاسعة: يجب على المترشحين لكي يقبلوا للمشاركة في الامتحانات أن يكونوا مستوفين لشروط المدة الدراسية.

المادة العاشرة: ستحدد كليات تنظيم الامتحانات للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع، بموجب قرار من وزير التعليم العالي و البحث العلمي.

المادة الحادية عشر: تسلم شهادة الليسانس في علم الاجتماع من طرف وزير التعليم العالي و البحث العلمي للطلبة الذين تتوفر فيهم شروط المدة الدراسية و النجاح في الامتحانات المنصوص عليها بالنسبة لهذه الشهادة التي تحمل الإشارة إلى اختيار الفرع المدروس.

الباب الرابع

أحكام انتقالية

المادة الثانية عشر: تطبق أحكام هذا المرسوم ابتداء من السنة الجامعية 1971-1972.

المادة الثالثة عشر: ستحدد الكليات الانتقالية لتنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع بالنسبة للطلبة الذين شرعوا في هذه الدروس قبل السنة الجامعية 1971-1972 بموجب قرار من وزير التعليم العالي و البحث العلمي.

المادة الرابعة عشر: تلغى جميع الأحكام السابقة و الضابطة للدروس العليا لعلم الاجتماع.

المادة الخامسة عشر: ستحدد كليات تطبيق هذا المرسوم بحسب الحاجة، بموجب قرارات من وزير التعليم العالي و البحث العلمي.

المادة السادسة عشر: يكلف وزير التعليم العالي و البحث العلمي بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

و حرر بالجزائر في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971.

هواري بومدين

قرار مؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 فتح قسمين للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع⁽¹⁾.

إن وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

-بمقتضى المرسوم رقم 71-221 المؤرخ في رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 و المتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع.

يقرر ما يلي:

المادة الأولى: يفتح القسمان التاليان للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع:

-قسم علم الاجتماع القروي.

-قسم علم النفس و الاجتماع الخاص بالعمل.

المادة الثانية: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

و حرر بالجزائر في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971.

محمد الصديق بن يحيى

*قرار مؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 يتضمن تحديد مواعيت التعليم لنصفي السنة الأولى للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع⁽²⁾.

إن وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

-بمقتضى المرسوم رقم 71-221 المؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 و المتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع،

و بمقتضى القرار المؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 و المتضمن تحديد مستوى مقاييس

الرياضيات المقررة لنصفي السنة الأولى من التعليم للحصول على الليسانس في علم الاجتماع و الليسانس في الديمغرافيا و الليسانس في العلوم الاقتصادية للمتشحين الحائزين على شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي في الآداب،

يقرر ما يلي:

المادة الأولى: تحدد مواعيت التعليم لنصفي السنة الأولى للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع طبقا للملحق المرفق بهذا القرار.

المادة الثانية: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

و حرر بالجزائر في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971.

محمد الصديق بن يحيى

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمعة 4 شعبان عام 1391هـ ، ص. 1305

2- نفس المرجع ، ص. 1305

ملحق:

تحديد موافقت التعليم لصفى السنة الأولين للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع⁽¹⁾.

علم الاجتماع - السداسي الأول

المواد	الدروس	الأشغال الموجهة
رياضيات	.4	.3
اقتصاد سياسي	.3	.2
علم الاجتماع الثقافي	.2	.1
منهجية العلوم الاجتماعية	2	-
جغرافيا السكان	.2	.2
	.2	1

علم الاجتماع - السداسي الثاني⁽²⁾

المواد	الدروس	الأشغال الموجهة
علم النفس العام	.3	.2
منهجية علم الاجتماع	.2	.2
المرفولوجيا الاجتماعية	.2	.1
علم الاجتماع المغربي	.2	.2
رياضيات	.4	.3
اقتصاد سياسي	.3	.2

1- نفس المرجع، ص. 1306

2- نفس المرجع، ص. 1306

قرار خاص بإنشاء معهد للعلوم الاجتماعية في جامعة الجزائر⁽¹⁾.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

قرار مؤرخ في 5 رجب عام 1395 الموافق 14 يوليو سنة 1975 يتضمن إنشاء معهد للعلوم الاجتماعية في جامعة الجزائر.

إن وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

-بمقتضى تنظيم نظام الدروس للحصول على شهادات جامعية. يقرر ما يلي:

المادة الأولى: ينشأ بجامعة الجزائر معهد للعلوم الاجتماعية.

المادة الثانية: يكلف مدير جامعة الجزائر بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و حرر بالجزائر في 5 رجب عام 1395 الموافق 14 يوليو سنة 1975.

محمد الصديق بن يحي

-في سنة 1979، أصبح فرع (section) علم الاجتماع دائرة و كانت تابعة لمعهد العلوم الاجتماعية⁽²⁾.

-و بموجب المرسوم 209/84 المؤرخ في 18 أوت 1984 و المتضمن تنظيم و تسيير جامعة الجزائر أصبحت دائرة علم الاجتماع معهدا⁽³⁾.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمعة 7 شعبان عام 1395 هـ الموافق 1975 م.

2- دليل جامعة الجزائر للمدرسين و الطلاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة الجامعية 1988-1989، ص. 69

3- نفس المرجع، ص. 69

هـ البرامج:

1- خلال المرحلة الممتدة من 1958-1971: كان البرنامج المعتمد هو ذلك البرنامج الخاص بنظام الشهادات، حيث كانت شهادة الليسانس في علم الاجتماع تحتوي على أربع شهادات، ثلاثة منها إجبارية و هي:

1- علم الاجتماع العام

2- علم النفس الاجتماعي

3- الاقتصاد السياسي.

بينما الشهادة الرابعة اختيارية، تختار من بين الشهادات التالية: الديمغرافيا أو الإثنوغرافيا. ولمزاولة شهادة الليسانس في علم الاجتماع كان من الإجمالي الحصول على شهادة الدراسات الأدبية العامة (propédeutique) و التي كانت بمثابة جذع مشترك للسرور إلى التخصص.

بالنسبة للدروس في هذه المرحلة نجد أن بوتفوشيت يقول: " كانت الدراسة بالنسبة لكل شهادة تحتوي على درس في شكل محاضرة و من 2 إلى 3 أعمال موجهة و هذا ينطبق على شهادة علم الاجتماع العام، علم النفس الاجتماعي و الإثنولوجيا. أما الشهادات الأخرى مثل الاقتصاد السياسي فكانت تحتوي على أربع دروس في شكل محاضرات بدون أي عمل موجه، بينما الديمغرافيا فكانت تحتوي على 2 إلى 3 محاضرات متنوعة بأعمال موجهة و دروس تطبيقية."⁽¹⁾

بينما عبد الرحمن بوزيدة قد قال لنا بأن برنامج علم الاجتماع في تلك المرحلة كان يحتوي على المواد التالية:

-علم الاجتماع العام

-المنهجية

-الإبستمولوجية

-الأنثروبولوجية

-علم الاجتماع الثقافي

-علم اجتماع العمل

-الإحصاء

-sociologie du sous-emploi: المقياس الذي أحدثه عبد الرحمن بوزيدة لأول مرة في فرع علم الاجتماع قبل أن يتكفل بتدريس مادة الإبستمولوجية.

-المنطق

-علم الأخلاق و الاجتماع

-تاريخ المغرب العربي

كل الدروس كانت منهجية و لا يتعدى الحجم الساعي لكل المواد 20 ساعة.

1-Boutefnouchet (M.): « Aperçu historique de l'enseignement de la sociologie à l'Université d'Alger », op, cit. p 16

II- البرنامج المعدل لسنة 1971 و الذي أصبح ساري المفعول خلال السنة الجامعية 1971/1972.

أ- بالنسبة للسداسي الأول¹

المواد	الدروس	أعمال موجهة
- رياضيات	.4	.3
- اقتصاد سياسي	.3	.2
- علم الاجتماع الثقافي	.2	.1
- منهجية العلوم الاجتماعية	.2	-
- منهجية علم الاجتماع	.2	.2
- الجغرافيا البشرية	.2	.1

و بعد أن تصفحنا لهذا البرنامج الخاص بالسداسي الأول نلاحظ إقحام مادة الرياضيات حيث أخذت حصة الأسد و ذلك من خلال الحجم الساعي المخصص لها. إلا أن هذا البرنامج المعدل تظهر فيه العديد من النقص و التناقضات، حيث نسجل غياب مادة علم الاجتماع العام في هذا البرنامج سواء في السداسي الأول أو الثاني بينما نجدها في البرنامج المعدل لسنة 1971 في تخصص الفلسفة.

كذلك نسجل غياب مادة الإستمولوجية و هذا رغم أهمية هذه المادة و التي أصبحت تدرس في السنة الثانية بالنسبة لبرنامج علم الاجتماع. و من إيجابيات هذا البرنامج و هذا دانما بالنسبة للسداسي الأول وجود أعمال موجهة و هذا بالنسبة لكل المواد المقررة ما عدى " منهجية العلوم الاجتماعية" و هي المادة المشتركة بين كل من تخصص علم الاجتماع و الفلسفة.

ب- البرنامج المعدل للسداسي الثاني

تخصص علم الاجتماع²

المواد	الدروس	أعمال موجهة
- علم النفس العام	.3	.2
- منهجية علم الاجتماع	.2	.2
- المرفولوجيا الاجتماعية	.2	.1
- علم اجتماع المغرب العربي	.2	.2
- رياضيات	.4	.3
- اقتصاد سياسي	.3	.2

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 24 سبتمبر 1971، ص. 1028

2- جريدة رسمية، مرجع سبق ذكره، ص. 1029

نلاحظ من خلال هذا البرنامج إقحام مادة علم النفس العام وذلك نظرا للعلاقة الوطيدة الموجودة بين كل من علم الاجتماع و علم النفس و عليه علم النفس بقي مدرجا في هذا البرنامج مثلما كان عليه في نظام الشهادات (قبل الإصلاح). كذلك نسجل أن كل من منهجية علم الاجتماع، الرياضيات و الاقتصاد السياسي، مواد سنوية و هذا نظرا لدور هذه المواد في تكوين الطلبة في علم الاجتماع. بالإضافة إلى هذا نلاحظ وجود مادة علم اجتماع المغرب العربي و هذا نظرا للتوجه الإيديولوجي الذي كان سائدا في تلك الفترة.

III- البرنامج الدراسي المعدل لسنة 1974

قرار بنضس البرنامج الدراسي لليسانس علم الاجتماع.

-بمقتضى المرسوم رقم 71-221 المؤرخ في 25 أوت 1971 و المتضمن تنظيم الدراسة لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع.

-بمقتضى المرسوم رقم 71-223 المؤرخ في 25 أوت 1971 و المتضمن تنظيم الدراسة لنيل شهادة الليسانس في الديمغرافيا.

-بمقتضى القرار المؤرخ في 15 جوان 1974 و المتضمن قائمة و محتوى المواد المكونة لبرنامج الدراسة في علم الاجتماع. يقرر.

المادة الأولى: يحدد البرنامج الدراسي لليسانس علم الاجتماع طبقا للملحق هذا القرار.

المادة الثانية: يكلف مدير التعليم و مديرو الجامعات بتطبيق هذا القرار.

وزير التعليم العالي

عبد الحق يرارحي

ملحق رقم 1: مواد قائمة الجذع المشترك: السنة الأولى

المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي		اسم المادة
	ع	م	
			أ-التعليم الأساسي
.3	.2	.2	1-علم الاجتماع العام
.3	.2	.2	2-الكتب الأساسية في علم الاجتماع
.2	2	.2	3-منهجية عامة
		1.30	4-مدخل للإحصاء
			ب-التعليم المكمل
.2	.2	.2	5-الاقتصاد السياسي
.2	.2	.2	6-تاريخ الفكر الفلسفي و الاجتماعي
.2	.2	.2	7-علم النفس الاجتماعي
.2	.3	.3	8-لغة أجنبية (مصطلحات)
18			9-التحليل الاجتماعي للمغرب

المجموع: 22.30 ساعة و نصف

المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي		اسم المادة
	ع	م	
			أ-التعليم الأساسي
.3	2	.2	1-الإستولوجيا
.3	2	.2	2-الاتجاهات الرئيسية المعاصرة في علم الاجتماع
.2	2	.2	3-منهجية و تقنيات
.2		.1	4-الإحصاء التطبيقي
			ب-التعليم المكمل
.2		.2	5-الاقتصاد السياسي
.2		.2	6-التاريخ الاجتماعي للمغرب
.2		.2	7-لغة أجنبية
.2		.2	ج-التعليم الاختياري
			-الجغرافيا البشرية للمغرب
			-علم الاجتماع السياسي للوطن العربي
			-مبادئ في علم اللغة
			-الأنثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية
			-المدخل للعلوم القانونية
			-مشاكل السكان
18			*يختار الطالب مادة واحدة و بإمكان الجامعات إضافة مواد جديدة لهذه القائمة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المجموع : 21 ساعة

١

IV- البرنامج الدراسي المعدل سنة 1991

-بمقتضى المرسوم رقم 71-221 المؤرخ في 25 أوت سنة 1971 المتضمن نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع.

-بمقتضى المرسوم رقم 71-223 المؤرخ في 25 أوت سنة 1971 و المتضمن نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس في علم الديمغرافيا.

-بمقتضى القرار المؤرخ في 02 جوان 1991 المتضمن البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع. يحدد البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع كما يلي:

السنة الأولى

أعمال موجهة	دروس	اسم الوحدات
.2	.2	-علم الاجتماع العام
-	.2	-اتجاهات رئيسية في علم الاجتماع
.2	.2	-منهجية عامة
-	.2	-تكوين ديني و سياسي
-	.2	-تاريخ الفكر الفلسفي و الاجتماعي
.2	.2	-الكتاب الأساسيون في علم الاجتماع
-	.2	-علم النفس الاجتماعي
.2	-	-لغة أجنبية
.2	-	-مدخل للإحصاء
10	14	المجموع:

نلاحظ من خلال هذا البرنامج أن هناك تعديل طفيف مقارنة مع البرنامج الخاص بالسنة الأولى الذي كان معمول به

حيث الوحدات الأساسية بقيت و لم تتغير و نذكر من بينها:

-علم الاجتماع العام

-الكتاب الأساسيون

-منهجية عامة

-علم النفس الاجتماعي

-مدخل للإحصاء

إلا أنه خلال هذه المرحلة قد أُلغيت الوحدات التالية:

-الاقتصاد السياسي و أصبح يدرس في السنة الثانية و هذا ما سيظهر عند تطرقنا إلى المحتوى البيداغوجي للسنة الثانية. كما

أُلغيت وحدة التحليل الاجتماعي للمغرب. أما الوحدات الجديدة التي أُنشئت في هذا البرنامج فهي:

-الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع وهو درس منبري بدون أعمال موجهة بالإضافة إلى مادة " تكوين ديني و سياسي"

وهي عبارة عن مادة ذات أهداف إيديولوجية تعمل على توعية الطالب سياسيا و عقائديا.

اسم الوحدات	دروس	أعمال تطبيقية
-الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع	.2	.2
-اقتصاد سياسي	.2	-
-التاريخ الاجتماعي للمغرب	.2	-
-ابستولوجيا	.2	.2
-ديسمغرافيا	.2	-
-منهجية	.2	.2
-لغة أجنبية	-	.2
-إحصاء تطبيقي	-	.2
المجموع	12	10

مقارنة مع البرنامج البيداغوجي للسنة الثانية السابق نلاحظ أن كل الوحدات بقيت ما عدى إقحام وحدة الديمغرافيا. كما أن وحدات التعليم الأساسي بقيت كما هي، متمثلة في :

-الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع

-منهجية و تقنيات

-ابستولوجيا

-الإحصاء التطبيقي.

إلا أن الحجم الساعي لمادة الإحصاء أصبحت تقدر بساعتين(02) كأعمال تطبيقية دون محاضرة. كما حذفت وحدات التعليم الاختياري و أصبحت كل الوحدات إجبارية. بالإضافة إلى إدخال وحدة الديمغرافيا. هناك فرق طفيف على مستوى الحجم الساعي حيث كان يقدر إجماليا 21 ساعة و أصبح خلال هذا البرنامج يعادل 22 ساعة.

7-البرنامج البيداغوجي المعدل للجذع المشترك في علم الاجتماع

قرار مؤرخ في 19 سبتمبر 1997 يتضمن البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع و الديمغرافيا. إن وزير التعليم العالي و البحث العلمي،
-بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-260 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1414هـ الموافق 27 أوت 1994 اخدد لصلاحيات وزير التعليم العالي و البحث العلمي،
-بمقتضى المرسوم رقم 71-221 المؤرخ في 25 أوت سنة 1971 المتضمن نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع.
-بمقتضى المرسوم رقم 71-223 المؤرخ في 25 أوت سنة 1971 و المتضمن نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس في الديمغرافيا.

-بمقتضى القرار المؤرخ في 02 جوان 1991 المتضمن البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع.
-بمقتضى القرار المؤرخ في 25 أوت 1993 المتضمن البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الليسانس في الديمغرافيا،
و باقتراح من اللجنة البيداغوجية الوطنية لعلم الاجتماع و الديمغرافيا،
يقرر

المادة الأولى: يحدد البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع و الديمغرافيا طبقا للملحق هذا القرار.
المادة الثانية: تلغى أحكام القرارات المؤرخين في 02 جوان 1991 و في 25 أوت 1993 المشار إليهما أعلاه.
المادة الثالثة: يكلف مدير التعليم ورؤساء المؤسسات الجامعية، كل فيما يخصه، بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في الجريدة الرسمية لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

-السنة الأولى-

نرقم	نسبة المقياس	الحجم الساعي	
		محاضرات	أعمال موجهة
1.	-علم الاجتماع العام	1.30	2
2.	-النظريات الرئيسية في علم الاجتماع ¹	1.30	2
3.	-المنهجية العامة	1.30	2
4.	-مدخل للعلوم الاجتماعية	1.30	2
5.	-مدخل إلى علم الاقتصاد	1.30	-
6.	-مدخل للإحصاء	1.30	2
7.	-اللغة الأجنبية (2)	-	2
	المجموع	09.	12

ملاحظة:

1- يتم تدريس هذا المقياس على مستوى الأعمال الموجهة، دراسة بيوغرافيا للكتاب الأساسيين في علم الاجتماع.
2- يختار الطالب اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال هذا البرنامج هو الانخفاض الكبير في الحجم الساعي الذي كان يقدر بـ 24 ساعة في الأسبوع (منها 14 ساعة في المحاضرات و 10 ساعات في الأعمال الموجهة) و أصبح خلال هذا البرنامج يعادل 21 ساعة في الأسبوع منها 09 ساعات مخصصة للمحاضرات و 12 ساعة للأعمال الموجهة. و من هنا يظهر التوجه نحو العمل الموجه و الذي ازدادت ساعاته مقارنة مع البرامج البيداغوجية السابقة. كذلك نلاحظ إقحام وحدات جديدة هي:

-النظريات الرئيسية في علم الاجتماع.

-مدخل للعلوم الاجتماعية.

-مدخل إلى علم الاقتصاد والذي كان في البرنامج السابق يدرس في السنة الثانية.

كما بقيت وحدة علم الاجتماع العام ، الإحصاء و المهجية و اللغة الأجنبية. كذلك نسجل غياب وحدة الكتاب الأساسيون في علم الاجتماع و هي وحدة أساسية وافقت تقريبا كل البرامج البيداغوجية التي عرفها علم الاجتماع و عوضت بالنظريات الرئيسية لعلم الاجتماع رغم وجود وحدة علم الاجتماع المعاصر المبرجة في السنة الثانية و التي تعادل هذه الوحدة حيث نفس النظريات تعاد دراستها في السنة الثانية (الوضعية-الماركسية) تحت تسمية نظريات معاصرة. بالإضافة إلى هذا تم حذف وحدة علم النفس الاجتماعي و أصبحت تدرس في السنة الثانية و " تاريخ الفكر الفلسفي و الاجتماعي" الذي ألقى كليا و عوض ب"مدخل للعلوم الاجتماعية".

-السنة الثانية-

الرقم	تسمية المقاييس	الحجم الساعي	
		محاضرات	أعمال موجهة
1.	-علم الاجتماع المعاصر	1.30	.02
2.	-منهجية	1.30	.02
3.	-علم اجتماع الإسلام	1.30	.02
4.	-تحليل سوسولوجي لتاريخ الجزائر	1.30	.02
5.	-حقول علم الاجتماع	1.30	-
6.	-الإحصاء المطبق في علم الاجتماع	1.30	.02
7.	-علم النفس الاجتماعي	1.30	-
8.	-لغة أجنبية	-	.02
	المجموع	10.30	.12

نفس الملاحظات يمكن تسجيلها هنا، حيث نلاحظ ارتفاع نسبي في الحجم الساعي للأعمال الموجهة و انخفاض في المحاضرات

كذلك وجود وحدات جديدة (أو بالأحرى تحت تسميات جديدة) مثل التحليل السوسولوجي لتاريخ الجزائر وحقول علم الاجتماع.

-كذلك عودة وحدة علم اجتماع الإسلام وهي من أقدم الوحدات ظهرت من النزعة الكولونيالية و هذا ما بيناه في البحث الخاص بالممارسة السوسولوجية في العهد الكولونيالي.

-ألفت الوحدات التي كانت في السابق من أهم الوحدات وهي:

-الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع و عوضت بوحدة علم الاجتماع المعاصر و الذي أصبح يحتوي برنامجه على النظريات التالية:

-الوظيفية

-الوضعية الخدثة

-البنوية

-النسقية

خاتمة الفصل:

بعد هذا العرض نصل إلى النتائج التالية:

تعتبر الجزائر بمثابة المدرسة الأولى التي أقحمت لمجمل التجارب السوسولوجية الغربية عامة و الفرنسية خاصة . هذا ما جعل أغلبية المؤسسين للمدارس السوسولوجية سواء في المغرب العربي (تونس - المغرب) أو حتى في بعض دول أمريكا اللاتينية قد تخرجوا من المدرسة السوسولوجية الكولونiale الجزائرية.

هذا ما جعل "لوسات فالنسي" (Lucette Valenci) تقول: " دوركايم و غيره من كبار علماء الاجتماع قد تأثروا بالمدرسة السوسولوجية بالجزائر ، حيث إعتد دوركايم على أعمال كل من "هانوتو" (Hanoteau) و"لتورنو" (Letourneau) وخاصة "ماسكري" (Masqueray) عند تعريفه لنوعية المجتمع ، التأكيد على نظام القراية ، مرجعية نفس الأصل ، الطابع السياسي للمجتمع الأسري ، و دور الإسم.(1)

هذا ما جعلنا في هذا العمل نتطرق إلى الممارسة السوسولوجية خلال هذه المرحلة نظرا للأهمية التي تكتسيها في تاريخ المسيرة السوسولوجية ككل ببلادنا . كذلك من الدوافع التي شجعتنا على التطرق لهذه المرحلة هو كون أغلبية المشتغلين بهذا العلم عندنا قد أهملوا هذا الإرث و الذي يعتبر في نظرنا حلقة هامة في تاريخ هذا العلم. و عليه تؤكد النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة الحتمية المنطقية للتعامل مع هذا الإرث دون أية عقدة.

و من النتائج المتوصل إليها هو أن الجزائر تعتبر البلد الوحيد الذي لم ينظم و يرتب الأرشيف الخاص بهذا العلم .فالباحث المهتم بدراسة الممارسة السوسولوجية بالجزائر يجد نفسه أمام جدران من الصمت و الجهول ، بل من القوضى الكبيرة ، حيث أن هناك العديد من الحلقات غير المعرفة والمفقودة تماما. هذه الظاهرة لا تخص فقط المرحلة الأولى في عمر هذا العلم بل موجودة إلى يومنا هذا. و خير مثال على هذا حالة معهد علم الاجتماع بالجزائر العاصمة، حيث يستحيل على الباحث أن يجد أرشيفا خاصا برسائل الماجستير التي تمت مناقشتها؛ و هذا رغم الفترة التي إنطلقت منها منذ نهاية الثمانينات فقط . و نفس الملاحظة يمكن إدراجها حول الدفتر الخاص بعناوين رسائل الدكتوراه الدولة المسجلة و التي هي في طور الإنجاز.

هذا ما يؤكد تصريحات بعض الأساتذة الكبار في هذا المعهد ، و القائلة بأن علم الاجتماع يعاني من الممارسات اللامسؤولة و العراقيل التي تجعله غير قادر على نفض الغبار ، ومواكبة ما توصل إليه هذا العلم عند غيرنا من الدول. فيما يخص الغياب العلني لبنك المعلومات حول مسيرة علم الاجتماع بالجزائر يلاحظ أن هناك دول أقل إمكانيات ، سواء منها المادية أو المعنوية، قد توصلت بالفعل إلى إحداث بنك المعلومات. و هناك كذلك العديد من السوسولوجيين في هذه الدول قد ساهموا و لا يزالون يساهمون في التأريخ و الكتابة حول المسيرة السوسولوجية عندهم، مع تقييمها كل مرة؛ و هذا ما نفتقده نحن. و يمكننا إعطاء بعض الأمثلة عن هذا النشاط في كل من تونس و المغرب، وهي كالتالي:

- في تونس نجد عبد الباقي الهرمامي الذي قام بوضع حوصلة لأهم المراحل التي قطعتها المسيرة السوسولوجية بتونس و عنونها بـ: "علم الاجتماع في تونس: من جديد حول إشكالية الخصوصية و الكونية ."

- كذلك العمل الذي قام به الطاهر لبيب تحت عنوان " علم الاجتماع في تونس: نصا و تدريسا".

بالإضافة إلى عمل السالمي عادل "الإنتاج السوسولوجي في تونس" و غيرها من الأعمال الأخرى.

1-Lucette Valenci: « Le Maghreb ou du centre: sa place dans l'école sociologique française » , centre de recherches sur les sociétés méditerranéennes, ed du C. N. R. S, Paris 1984, p235.

أما في المغرب فنجد أنه كان السباق في وضع حوصلة الممارسة السوسولوجية ، و ذلك بفضل العمل الذي قام به عبد الكبير الخطلي تحت عنوان "حوصلة الممارسة السوسولوجية: من 1912-1967". ضف إلى ذلك العمل الهام الذي أنجزته جامعة العلوم الإنسانية بالرباط و المعنون "حوصلة وآفاق علم الاجتماع" سنة 1988، هذا بالرغم من المكانة التي يوجد فيها هذا العلم داخل هذا البلد.

كذلك المتبع لمسيرة علم الاجتماع بالجزائر العاصمة و الذي يعتبر المعهد الأم الذي إنبثقت عنه مجمل معاهد علم الاجتماع الأخرى، يلاحظ اللاستقرار الذي عرفه هذا المعهد و خاصة على مستوى تسييره و إدارته ؛ و نعني بهذا العدد الهائل من المديرين الذين تعاقبوا على رئاسته.



الفصل الخامس: علم الاجتماع بتونس

تمهيد

المبحث الأول: السوسيولوجيا الكولونيالية بتونس

المبحث الثاني: أهم المراحل التاريخية للممارسة
السوسيولوجية بعد الإستقلال.

المبحث الثالث: المسيرة السوسيولوجية
حسب ليليا بن سالم

المبحث الرابع: الإنتاج السوسيولوجي في تونس

المبحث الخامس: البرامج في علم الاجتماع

الخاتمة

تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل المعرفة الدقيقة و المفصلة لسيرورة الممارسة السوسولوجية بهذا البلد - تونس . و لهذا الغرض فقد تم تناول الباحث التالية :

-السوسولوجية الكولونيالية بتونس : ويكمن السبب الرئيسي في تناول هذا البحث لكون تونس كغيرها من البلدان المغاربية عاشت مرحلة إستعمار بحيث عمل هذا الأخير على إحداث العديد من التخصصات و من بينها علم الاجتماع ، كذلك نجد انه لا يمكن إهمال هذه الفترة الزمنية نظرا لما تكتسبه من أهمية تلك الأهمية التي تسمح لنا بفهم أهم التوجيهات الحالية لهذا العلم و المشتغلين به ، كما لا يمكن فهم وضعية هذا العلم في هذا البلد دون معرفة هذه المرحلة . كما نحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم المراحل التاريخية للممارسة السوسولوجية بعد الإستقلال ، و قد تم التركيز على :

نشأة الجامعة التونسية و إعادة هيكلة و تنظيم التعليم العالي بهذا البلد. و فيما يخص المراحل التاريخية لهذا العلم بعد الإستقلال فقد تم تسليط الضوء على :

- مرحلة الستينات

- مرحلة السبعينات

- مرحلة الثمانينات و التسعينات.

و دائما بناءا على الخطة المسطرة في المحث الثالث للمسيرة السوسولوجية حسب العالمة الإجتماعية ليليا بن سالم و هي أستاذة علم الاجتماع بالجامعة التونسية .

و في البحث الرابع نتناول الإنتاج السوسولوجي بهذا البلد و هذا من خلال النتائج التي وصل إليها عبد اللطيف الهرماني و عادل السالمي . كما نركز على نوعية و حدود هذا الإنتاج و العراقيل التي تقف في طريقه .

بينما في البحث الخامس و هو البحث الأخير نتعرض فيه لمسألة البرامج التعليمية في علم الاجتماع . و هذه البرامج و التحليلات قد تم أخذها من الدراسة التي قام بها الطاهر لبيب. للإشارة هنا إلى أن هذه البرامج هي المعمول بها اليوم بهذا البلد . و أخيرا نختم هذا الفصل بخاتمة حول المسيرة السوسولوجية بتونس .

المبحث الاول: السوسيوولوجية الكولونiale بتونس

لا يمكن فهم السيرورة التاريخية لهذا التخصيص داخل المجتمع التونسي دون الرجوع إلى المراحل الكولونiale ، و هذا الأمر ينطبق تماما على الجزائر و المغرب .

حيث كما سبق و أشرنا بأن علم الاجتماع كان يدرس في تونس قبل تأسيس الجامعة التونسية ، وكان قسم علم الاجتماع تابعاً للجامعة الفرنسية " بباريس " و خاضعا إلى قوانينها .

إن أهمية العودة إلى الفترة الكولونiale بمؤسساتها و إعلامها و مؤلفاتها لا تكمن في ذاتها ، لأن تناولها من وجهة نظر منظومة الفكر السوسيوولوجي ، أمر غير ممكن ، فهي لا تتضمن خطاباً سوسيوولوجياً بالمعنى الدقيق ، بل هي حقل تشقه معارف عديدة و مجالات علمية تتفاوت في التطور و في الأهمية ، و هي الأنتولوجية ، الإنتوغرافية ، الأنتروبولوجية الثقافية ، ثم لاحقاً السوسيوولوجيا باعتبارها الفترة التي تشهد تبلور الشروط الإيديولوجية - نظرية و ظهور المؤسسات الرئيسية التي ستعمل في أحضانها السوسيوولوجية ، هذا بالإضافة إلى الإمكانات التحليلية و الوثائقية و التأسيسية التي يطرحها هذا الخطاب (1)

يظهر لأول وهلة أن ظهور علم الاجتماع كان مرتبطاً بجملة من العلوم الأخرى ، وخاصة أن الذين كانوا على رأس هذا التخصص لم يكونوا كلهم من هذا العلم ، بل أتوا من تخصصات مختلفة يمكن أن نسجل هذا في باب الإيجابيات ، حيث أثري هذا الحقل من المعرفة بتجارب متنوعة على يدي علماء في التاريخ ، الجغرافيا ، أنتروبولوجيا ، الإقتصاد ،... إلخ .

إلا أن هناك العديد من المتخصصين في علم الاجتماع يرجعون التفهيم الذي يعرفه هذا العلم إلى الدخلاء عليه ، أي الذين أتوا من تخصصات أخرى ثم تحولوا إلى مشغولين به . و سنخص هذه المسألة ببعض الإيضاح عند تطرقنا إلى واقع هذا العلم في العالم العربي عامة و المغربي خاصة . بالنسبة دائماً للمرحلة الكولونiale نجد أنه كان هناك نوعان من المؤسسات المشغلة بالبحث العلمي ، و هما :

أ- مؤسسة مكونة من دوائر و نوادي و جمعيات ، و هي تابعة للإدارة العسكرية الكولونiale.

ب- مؤسسة البحث الجامعي و الأكاديمي ، وهذه المؤسسة غير تابعة للإدارة العسكرية.

و حسب السالمي عادل هذا التقسيم إلى فترتين يتقاطع مع تقسيم ثلاثي لفترات زمن الإنتاج الكولونالي في تونس.

- ربطت الأولى بعمل الإدارة الإستعمارية على فرض ذاتها داخل المجتمع المحلي ، وقد واكبها الرحالة و الموظفون العسكريون و الأطباء ، و تنتهي مع الحرب العالمية الثانية.

- أما الفترة الثانية فقد ربطتها بحلول المدنيين المتميزين بتكوينهم القانوني لحل العسكريين.

- أما الفترة الثالثة فبدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية و ترتبط ببيروز التعليم الجامعي و البحث الأكاديمي.

1- البحث خلال الفترة الكولونiale:

لقد عرفت هذه الفترة العديد من البحوث ، حيث نجد أن تونس كباقي بلدان المغرب العربي (الجزائر و المغرب) كانت عبارة عن ذلك الموطن الغريب الذي جلب إليه العديد من عشاق الغرائب و العجائب ، كان عبارة عن (objet curieux) حيث نجد العديد من الرحالة ، التجار ، الأطباء ، الأدباء ، و حتى الناس البسطاء قد شدوا الرحال إلى هذا البلد لمعرفة الأهالي و طريقة عيشهم.

1- السالمي عادل ، "الإنتاج السوسيوولوجي في تونس" دراسة أعدت لنيل شهادة الكفاءة في البحث ، تونس ، كلية العلوم الانسانية و الإجتماعية 1991 ،

كما لا ننسى البعثات التبشيرية والعسكريين ورجال الإدارة ، حيث كان الكل يبحث في هذا الموضوع الغريب . إلا أنه من جهة أخرى ، فلم تكن كل البحوث والدراسات التي قام بها هؤلاء الأجنب محبة في البحث العلمي أو عمل غير مقصود ، بل كانت الحكومة الفرنسية وراء أغلبية البحوث ، وهي الممول الرئيسي لها ؛ وهذا لكي تفهم عقلية الشعب التونسي ونقاط ضعفه ، و بالتالي تثبيت بقائها وهيمنة عليه .

و هكذا فقد "تكونت تدريجيا " الجمعية التونسية للآداب والعلوم والفنون" سنة 1894 يتزأسها رائد عسكري... ثم عوضت بمعهد قرطاج الذي يتزأسه الطبيب "لويس بارتلون" Dr. Louis Bertholon . وقد أصدرت الجمعية دورية تحت عنوان المجلة التونسية ، وقد نوعت اهتماماتها بتنوع إختصاصات الذين توالوا على إدارتها والأولويات التي تضبط لها في كل مرحلة . فلقد إهتمت بالأنثروبولوجيا الفيزيائية مع "Dr.Louis Bertholon" بالأركيولوجيا مع "Dr.Carton" بالآداب و التاريخ مع فاسال "E.Vessel" ، و بالجغرافيا مع (Despois) . وقد توقفت عن الصدور سنة 1944.(1)

و قد كان أعضاء الجمعية من التجار و الموظفين و العسكريين، و الفلاحين المعمرين . هذا طبعا إلى جانب النوادي و الجمعيات الثقافية التي أسسها الفرنسيون . و لعل أبرزها "التحالف الفرنسي "L'Alliance française" و الذي تأسس سنة 1883، ثم "الإزدهار "L'Essor" سنة 1905 ، و مؤسسة "كتاب الشمال الإفريقي" Les Nords Africains و التي تغير إسمها سنة 1929 لتصبح " الكاهنة " و هو إسم لا يخلو من الدلالة ، و " الإتحاد اللاتيني "L'Union latine و الذي أصدر مجلة "تونس الكاثوليكية La Tunisie catholique ، و قد تأسست سنة 1929.

و قد كانت هذه النوادي و الجمعيات بمثابة أطر تتنظم فاعليات الأجنب لدعاية الفرنكوفونية و بناء الأحكام الجاهزة و المسبقة حول الثقافة المحلية ضمن خلفيات و توجهات تعمل لخدمة المشروع الإستعماري.(2)

وتظهر هذه الأحكام القيمة في أغلبية هذه الأعمال حيث هي عبارة عن ضرب للشخصية التونسية و للهوية الوطنية . وهذا ما حدث كذلك في الجزائر و المغرب من خلال الدراسات السوسولوجية في تلك المرحلة ، حيث عمد أصحابها إلى تحقير الأهالي وإظهارهم في صور بربرية و وحشية . كما كانت هذه الدراسات " العلمية " تسعى إلى التقيب في أحشاء هذا المجتمع لفهم كل صغيرة و كبيرة ، و بالتالي تقديمها للحكومة العسكرية.

و قد تعزز هذا الجهد بمؤسسة أنتجت مادة إثنوغرافية حول الطقوس و العادات و اللغة و الحياة الإجتماعية و العائلة ، وهو "معهد اللغة و الآداب العربية " I B L A الذي تأسس سنة 1929 بهدف تقديم تأهيل و تكوين في اللغة و الثقافة الشعبية و التشريع الإسلامي لإرسالات الآباء إلى العالم الإسلامي.(3)

و نلاحظ هنا تحولا كبيرا في اهتمامات الباحثين ، حيث أصبحوا يهتمون بالدين و اللغة و الأسرة. إذ في البداية كانت البحوث لا تهتم بالدين إلا أنه مع هذا المعهد السابق الذكر هناك نقطة تحول كبيرة في اهتمامات المستعمر.

1-Luis (A.) « Bibliographie éthno-sociologique de la Tunisie » , I B L A , 1977 p.11
2-Majed (J.), La presse littéraire en Tunisie de 1904 à 1955, publication de l'Université de Tunis, 1979.

3-السالمي عادل ، مرجع سبق ذكره ، ص . 24

و كما يقول السالمي عادل: "فإذا كان رواد البحث السابقون قد خططوا بفكر إستعماري علماني دون أن يولوا أهمية كبرى لدور الدين (الإسلامي - العروبة) في حياة البلاد التونسية باعتباره المؤسس "للأنا" الوطني في مقابل "الآخر" الفرنسي النصراني فإن I B L A جاء ليبي هذا الغياب، و يستجيب لتأطيدات و تقييمات كانت أكثر إدراكا لواقع الأمر من أولئك الإستعماريين العلمانيين الطموحين. (1)

و يؤكد صحة هذا التوجه حسن بوعياذ من خلال مقتطفات من رسالة بعث بها "Charles de Faucoult" إلى الدوق "فيتزو جامس" سنة 1912 حول المغرب كان مما جاء فيها قوله: إذا لم ينتصر المسلمون في ممتلكاتنا الإستعمارية بالشمال الإفريقي بالتدريج و الليونة فإنني أرى أنه ستكون حركة قومية تماثل تلك التي ظهرت في تركيا ... و إن لم نحسن كيف نسي تلك الشعوب فرنسية (المغرب و الجزائر و تونس) فإنها ستخرجنا من بلادها. فالوسيلة الوحيدة التي تسيرهم فرنسيين هي أن يصبحوا مسيحيين. (2) و خدمة للنهج الجديد الذي دشنته التوجهات الإستعمارية، فقد تم إسناد مهمة التعليم في الغالب إلى معلمين تابعين للكنيسة ليقوموا بوظيفة التعليم و التبشير في نفس الوقت، غير أن التجربة التاريخية بينت أنه من الصعب إخراج الأهالي عربا كانوا أم بربرا من الإسلام و إرساء أخلاقياتهم على المسيحية. و في سنة 1934 تكونت داخل "معهد اللغة و الأدب العربي" حلقة "الصدقة التونسية" cercle des amitiés tunisiennes تجمع اللاتكيين المتحمسين لدراسة مشاكل الثقافة العربية الإسلامية (3) وقد أفرزت هذه الحلقة مجلة تحمل إسم المعهد I B L A. و من أهدافها العمل على بحث ودراسة كل القضايا التي تساعد على فهم ما أسماه "André Louis" الروح* العامة المميزة للمجتمع التونسي سواء المدني أو الريفي، قوانينه و عاداته، و تقاليد و قيمته، و تطوره بالموازاة مع تطور الإتجاهات الكبرى للتفكير الإسلامي و الروح التي تميز المسلم بشكل عام.* و من وظائف هذه المجلة نجد: (4)

أولا: كانت إستكشافية -توثيقية تعمل على جمع المعطيات و المعلومات، محكمة الدقة و التوثيق عن الوسط الإسلامي، إنطلاقا من رؤيته و نظريته لنفسه، ثم كما يراه الأجنب و هنا الفرنسيون أساسا.
ثانيا: وظيفة إدماجية، إذ تهدف إلى إدماج الفرنسيين مع الوسط المحلي التونسي.
و من أبرز الأشكال التي إعتمدت في هذا المجال إشتراك الأخوات البيض (les soeurs blanches) و الفرنسيات عامة في تحقيقات و اتصالات ميدانية لتعزيز صلتهم بالمجتمع. و يمثل الفلكلور و اللغة، و العادات مواضيع ذات أولوية في اهتمامات المعهد. (5)

1- نفس المرجع، ص. 26

2- حسن بوعياذ، الحركة الوطنية و الظهير البربري، الدار البيضاء، المغرب، دار الطباعة الحديثة، 1979، ص 355

3- السالمي عادل، نفس المرجع، ص. 27

*مصطلح الروح يقابل هنا العقل، و الذي يمثل الغرب المقدم.

4- السالمي عادل، نفس المرجع، ص. 27

5-Desman (A.): « L'I.B.L.A. à vingt-cinq ans », in Revue IBLA 1977, N°100, p.p. 315-324.

و خلال ثلاثين سنة من تكوين هذه المؤسسة تم تنظيم العديد من الندوات بمشاركة التونسيين. ومن أبرز محاورها "الروح الشرقية" و "الأداب عند العرب منذ الإسلام إلى الفترة الحديثة" و "الشباب و المشاكل و الطموحات" و "الصناعات التونسية" و غيرها. و قد إنطلقت المجلة منذ 1954 في متابعات دورية للإنتاج الفكري و الثقافي في تونس و اتجاهاته الكبرى. (1)

بعد هذا العرض الموجز يمكن أن نستنتج أن هذه المرحلة من البحث السوسولوجي كانت تهدف إلى تدعيم الوجود الإستعماري ، حيث عمل المشتغلون في هذا الحقل من المعرفة كل ما في وسعهم لفهم الأهالي ، وروح الأهالي و خاصة مقوماتهم الثقافية و العقائدية و هذا لوضع استراتيجية تسمح ببقاء فرنسا في تونس.

و أبعد من هذا فبداهة كبير إستطاع المستعمر حتى أن يوظف (يستغل) بعض أبناء هذه الأمة للتغلغل أكثر في بنية هذا المجتمع و هذا ما فلاح فيه في هذه المنطقة من المغرب العربي.

بعد الحرب العالمية الثانية ووفقا لأمر 11 أكتوبر 1941 أنشأت السلطة الإستعمارية "معهد الدراسات العليا بتونس" و الذي وضع تحت الإشراف المباشر لجامعة باريس . غير أن إنشاء هذه المؤسسة لم يكن من إهتمامات المستعمرين ، بل أن مدير التعليم آنذاك Lucien Paye يكتب في إحدى التقارير عن تخطيط التعليم بتونس أن هذا البلد ليس في حاجة إلى جامعة ، فإرسال الطلبة إلى فرنسا لإتمام دراستهم العليا يفي بحاجة هذا البلد. (2)

و لقد كان ظهور هذه المؤسسة نتيجة الضغوط و المطالبات الوطنية العنيفة من أجل إصلاح التعليم وإنشاء مؤسسة جامعية و التي قادها الشباب التونسي من خريجي الزيتونة و المعهد الصادقي ، و كذلك الحركة النقابية . فلولا هذه المطالبات الوطنية و النقابية لربما بقيت تونس بدون مؤسسة جامعية عصرية إلى حدود الإستقلال الوطني هذا، دون أن ننفي أن تأسيس هذا المعهد على النمط الغربي الصرف لا يدخل في استراتيجية الإستعمار العامة. (3)

و قد كان أول هدف أعلنه المعهد هو تشجيع البحث العلمي حول المجتمع التونسي . و قد ضمت هذه المؤسسة في البداية أقسام "الدراسات القانونية ودراسات الأدب العربي" و التي كانت موجودة من قبل إلى جانب تربص إعدادي في الصيدلة ، ثم توسعت لاحقا لتشمل إلى جانب العلوم و الصيدلة وضمن أقسامها الأربعة الخاصة بالعلوم الإنسانية : الحقوق و العلوم الاقتصادية ، الأدب و العلوم الإنسانية ، الدراسات الفلسفية و الألسنية ضمن قسم السوسولوجيا و التاريخ. (4)

و لأول مرة في إطار هذه المؤسسة أنجزت خارج الإشراف المباشر للمؤسسة الإستعمارية بحوث في مجالات التاريخ و الأركيولوجيا و الجغرافيا الإنسانية و العلوم الإجتماعية-الإقتصادية.

هذا مع الإشارة إلى أن الإقامة العامة بتونس مولت و شجعت العديد من الدراسات التي تهمها مباشرة . كما أصدرت مجلة "النشرية الإقتصادية و الإجتماعية التونسية (Bulletin économique et social de la Tunisie) و قد دام صدورها عشر سنوات ابتداء من سنة 1946 ؛ و هي مجلة ثقافية إقتصادية حول المجتمع التونسي تتفاوت من حيث الأهمية و الحجم. (5)

1-Desman (A.) : « Soixante ans de pensée tunisienne à travers les revues » I B L A, 1955, p109.

2-Paye (L.): « Psychologie d'un plan d'enseignement en Tunisie », in congrés de Tunis ,section pédagogique 9-10 mai 1951, p 29.

3-محمد باشوش: مساهمة في دراسة وظائف الجامعة التونسية، المجلة التونسية للعلوم الإجتماعية، عدد 81/80، ص 5-38.

4- Wardenburg(J.J): « Les universités dans le monde arabe actuel. » « documentation et essai d'interprétation » 2 vol, Paris La Haye ,Ed Mouton 1966 p p293-298, 1 vol

5-السالي عادل ، مرجع سبق ذكره ، ص . 30

نسجل كذلك إصدار لجنة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية بمعهد الدراسات العليا سنة 1952 مجلة " الكراسات التونسية" "Les cahiers de Tunis" متخصصة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية" تخصص قسما هاما للجغرافيا الإنسانية و الاجتماعية ، وللاقتصاد المحلي ، و التاريخ ، والأركيولوجيا ، و هي تعمل على تجميع الدوري للأعمال التي ترتبط بدراسة قضايا المجتمع التونسي و التي في نفس الوقت لها علاقة بالعالم المتوسط و العالم الإسلامي عامة.(1)

وقد تحولت فيما بعد تدريجيا إلى مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية في تونس . و في مجال الكتابة السوسولوجية برزت الديد من البحوث و الدراسات قام بها جامعيون جاؤوا إلى علم الاجتماع عن طريق وساطة الفلسفة و الجغرافيا الإنسانية ، و التاريخ ، و الاقتصاد. وقد إهتموا أساسا بالبنى الزراعية و طرق الإستغلال و المشاكل العقارية ، و التحضير الفوضوي(الأحياء القصديرية)، الحرف الطائفية و التصنيع الحديث و النزوح و الهجرة ، و مشاكل الأقليات الإثنية " يهود ، بربر ، زنوج..." و مستوى العيش و علاقته بتطور الاقتصاد المحلي . و من أهم الأسماء التي برزت يمكن ذكر مثالين بارزين:

-الأول J.Cuisenier عالم إجتماع و أنتروبولوجي درس بمعهد الدراسات العليا بتونس و صاحب أطروحة "الاقتصاد و القرابة: مقارنة لعلاقات التجانس البيوي بين النظام الإقتصادي و نظام القرابة".(2)

من خلال الواقع القبلي بمجمل الأنصارين. و قد إتخذ من المنظومة الإنقسامية نقطة إنطلاق إفتراضية غير أن فحصه لنظام القرابة و تحليله للمفاهيم الاقتصادية الأساسية أديا به إلى إعادة النظر في أهم مقولاتها و إعطاء دورا حاسما للعلاقة بالحكم المركزي في تحديد نمط السير الداخلي للنظام القبلي.(3)

-الثاني Paul Sebag عالم إجتماع متأثر كثيرا بالجغرافيا الإنسانية . و قد تبنى مقولة النمط الإنتاجي في فهم و دراسة المجتمع التونسي. و قد قام بالعديد من التحقيقات الميدانية و الإستجابات في الأحياء الفوضوية و القصديرية المحيطة بمدينة تونس و أحياء الأقليات مثل اليهود و الزنوج . و كانت تركز على مستوى الدخل و المعيشة باعتبار أن المعطيات الاقتصادية محددة و مهيمنة . فالفاعل لدى Sebag هو الطبقات الاجتماعية و أن السلطة تقوم على احتكار ملكية الأشياء ووسائل الإنتاج ، و أن الزمن الاجتماعي جدي بالأساس ، و أن التشكيلة الاجتماعية ماقبل الإقطاعية شكل من أشكال نمط الإنتاج الآسيوي . و يعتبر كتابه حول "تونس: محاولة في المونوغرافيا " نموذجا لهذا التحليل ، إذ عمل على تحليل الطبقات الاجتماعية في تونس و محاولة تحليل التأثير المزدوج للإستعمار على البنية الطبقية في تونس و في أوروبا/فرنسا، مؤكدا على فكرة الإستغلال الذي صاحب تطور النمط الرأسمالي عكس الأول "Cuisenier" الذي إنطلق من النمط الإنقسامي التجزيئي . فهو يعتبر أن الأنساب الأبوية فاعل إجتماعي أساسي. و قد كان Sebag من أبرز الذين أثروا في الدفعة الأولى من علماء الاجتماع التونسيين ، و خاصة فيما يتعلق بسيطرة المقاربة الاقتصادية على غيرها من المقاربات الممكنة.(4)

1- نفس المرجع، ص. 31

2-Cuisenier (J.): Economie.Essai sur les affinités de structure entre système économique et système de parenté. thèse, Paris V ,Juin1971, P .199.

3-ليليا بن سالم ،التحليل الإنقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة و تقييم ضمن الأنتروبولوجيا و التاريخ-حالة المغرب

العربي، مؤلف جماعي ، المغرب ،دار توبقال للنشر ،1988، ص. 29

4-السالمي عادل ، مرجع سبق ذكره ، ص. 32.

2- الرهانات النظرية للإنتاج السوسولوجي الكولونيالي:

"لقد ولدت الأنثروبولوجيا ضمن سرورة تاريخية تم خلالها إستبعاد القسم الأكبر من البشرية بواسطة قسم آخر، بحيث أن الملايين من الصحايا الأبرياء كانت ترى مواردها قد نهبت، معتقداتها ومؤسساتها قد دمرت، وذلك قبل أن تكون هي نفسها قد ذبحت بوحشية واختزلت إلى العبودية، أو أنها لوئت بأمراض لا يملك جسمها أي دفاع تجاهها. إن الأنثروبولوجيا هي إبنة عصر من العنف وهي إذا ما كانت قادرة على التعاطي موضوعيا مع بعض الظواهر الإنسانية، فهي مدينة بهذه الميزة المعرفية إلى حالة من الواقع أدعى فيها قسم من البشرية حق معالجة "الأخر" كموضوع، كشيء" (1)

بهذه المعاني بلخص "كلود ليفي ستراوس" مجمل السياق التاريخي والحضاري الذي أفرز ولادة العلم الجديد في أوروبا القرن التاسع عشر: الأنثروبولوجيا.

فالتعامل النقدي مع التراث المعرفي والمنهجي الذي أنتجته الأنثروبولوجيا و الأنثولوجيا و السوسولوجيا الكولونيالية لاحقاً يبدو عديم الفائدة إذا تم خارج الإطار التاريخي التوسعي للغرب الإستعماري. و الأهمية الخاصة التي أولاهها لتكوين خزان معرفي يحتوي على كل الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمعات الأخرى تسهلاً لعملية إخضاعها والسيطرة عليها. (2)

لقد شكل كل من الأنثولوجيا، و الأنثروبولوجيا، و علم النفس الإجتماعي، بالإضافة إلى الفروع الأخرى من العلوم الإنسانية القاعدة الأساسية لعلم الإجتماع الكولونيالي. حيث مدته بجزان معرفي كبيرو ذلك بفضل المادة الخام التي تحصلت عليها من خلال الدراسات الميدانية العديدة. و كانت المعرفة في هذه المرحلة تتسم بالتوجه الإيديولوجي، حيث كانت سلاحاً في يد المستعمر، فتسهل له معرفة الأهالي معرفة دقيقة. و لم تهمل هذه الدراسات كما سبق و أن قلنا أي ميدان من ميادين الحياة. و هذه الدراسات قد حددت النماذج النظرية الأساسية للخطاب السوسولوجي. و يمكن أن نقسم هذه النماذج إلى نزعتين أساسيتين، وهما:

1- النزعة الرومانية و إعادة كتابة تاريخ البلد:

لقد سعى المستعمر في هذه الفترة بالذات إلى إعادة كتابة تاريخ شمال إفريقيا ككل (و ليس تونس فقط) إلى ما كانت عليه قبل الفتح الإسلامي، و دمج داخل روح و عالم الحضارة الغربية اللاتينية لم يكن مقصوداً على هواجس و هلوسات منطري السياسة البربرية الفرنسية وحدهم، بل أن هذا المشروع مثل حلم أوروبا اتوسعية منذ القرن التاسع عشر. فالفيلسوف الألماني "جورج ويليام هيغل" ضمن سياق تحليله لـ"الأساس الجغرافي للتاريخ"، و في القسم الذي كتب فيه عن إفريقيا نجد التالي: "ينبغي تقسيم إفريقيا إلى ثلاثة أقسام "الأول يقع جنوبي الصحراء الكبرى (...) و الثاني يقع شمالي الصحراء، و هو إفريقيا الأوروبية (...). أما القسم الثالث فهو منطقة نهر النيل (...) وتتصل بآسيا. ثم يضيف فيما يتصل بما أسماه "إفريقيا الأوروبية": و الجزء الشمالي من إفريقيا الذي يمكن أن يطلق عليه إسم: أرض الساحل يقع على البحر المتوسط، و على المحيط الأطلنطي، وهو إقليم رائع كانت توجد فيه قرطاجنة فيما مضى - و توجد به الآن مراكش الحديثة و الجزائر و تونس و طرابلس.

1-Claude Levi Strauss, *L'Anthropologie structurale*, éd. Plon, 2ème édition, Paris 1973, p 63

و لقد كان من الواجب ربط هذا الجزء من إفريقيا بأوروبا و لا بد بالفعل أن تربط بها . و لقد بذل الفرنسيون جهودا ناجحة في هذا الإتجاه- فهو ، مثل آسيا الصغرى يبدو متجها نحو أوروبا.(1)

إن إعتقاد نموذج التقابل بين التاريخ القرطاجني الروماني من ناحية و التاريخ العربي الإسلامي من ناحية ثانية دون الإمكانيات النموذجية الأخرى يمثل آلية سهلة الإعتقاد و التوظيف في سياق إستراتيجية المشروع الإستعماري بخلاف المراهنة على السياسة الطبقية التي تقتضي شمولية التعليم و تعميمه و نشر الصناعة و إعادة إدماج المشكلات الإجتماعية التقليدية في النشاط الإقتصادي الرأسمالي و هي مسائل يصعب تحقيقها في فترة تاريخية و جيزة بل تحتاج إلى الأفق التاريخي الطويل.(2)

إن ما يمكن إستخلاصه من وراء هذا التوجه للسوسيولوجية خلال الفترة الكولونيلية يتمثل في :

- العمل على تأكيد أن هذه المنطقة ذات أصل روماني و هذا بتوظيف التاريخ و العلوم الإنسانية الأخرى .

- ضرب الشخصية العربية الإسلامية و تهميش أثارها ، بل جعلها مجرد إستعمار عرفته هذه المنطقة . و يظهر هذا جليا عند كتابات العديد من الغربيين حيث لا ينظرون إلى المسلمين كفاتحين لهذه المنطقة من العالم بل كفزات و متوحشين .

و سوف نوضح هذه النقاط أكثر عند تطرقنا إلى تحليل بعض كتابات السوسيولوجيا في هذه الفترة . كما نشير إلى أن هذه العملية لم تخص بلد واحد دون البلدان الأخرى بالمغرب العربي بل شملت كل من المغرب ، تونس و الجزائر ، و هذا ما يجعلنا نقول بأن هناك العديد من العوامل المشتركة بين شعوب هذه المنطقة . و أن الإستعمار إنتهج نفس السياسات و الخطط الإستراتيجية لإبقاء هيمنته على هذه البقعة من العالم .

2- التغريب وإشكالية الإدماج : و تعتبر هذه الفترة من أطول الفترات حيث عمل المستعمر على :

- إستكمال خطته الخاصة بتفكيك و تفتيت الهياكل الإجتماعية و هذا بغية خلق إدماجية جديدة تواكب نضج النموذج الطبقي القائم على وحدات جديدة ذات إرتباط بالنشاط الرأسمالي .

- بالإضافة إلى محاربة مقومات الشعب التونسي : كالدين و اللغة العربية .

- الإهتمام بالأسرة حيث كما سبق و أن قلنا : تخريب الأسرة يعني نجاح السياسة الإستعمارية .

و هنا يمكن أن نلاحظ أن الاختلاف بين النموذج الأول و المتمثل في إستعمال الورقة التاريخية (أي الجذور الرومانية) في إعادة كتابة التاريخ و الإلتئام الحضاري هذه المنطقة (تونس)، و ورقة التغريب و الإدماج من خلال إقامة بنى و علاقات، تساهم في إعادة إنتاج الهيمنة و التبعية : ما هما إلا وجهان لرؤية واحدة للعالم تتوفر كما يقول (Edgar morin) على : "علاقية تتضمن تطابق بين ما هو واقعي و ماهو عقلي ، و ما قابل للإحصاء و هي عناصر أقصى منها كل ما هو غير منتظم أو ذاتي".(3)

هذا ما يبين لنا عمق الإستراتيجية الإستعمارية و دهاء المستعمر ، الذي إستعمل كل الوسائل و كل الأوراق للبقاء في هذه المنطقة . كما كان العلم في تلك المرحلة سلاح من أسلحة المستعمر، خدمه لد نفوذه . و لهذا لا يمكن فهم السوسيولوجية كتمارس علمية داخل هذه المنطقة من العالم (المغرب العربي) دون الدراسة الموضوعية و النقدية هذه الفترة : السوسيولوجية في المرحلة الكولونيلية . لما تكتسبه من أهمية بالنسبة للدارس هذه المنطقة .

1- جورج وليام هيجل ، محاضرات في فلسفة التاريخ : العقل في التاريخ ، ترجمة : إمام عبد الفتاح ، ط3 دار التنوير، لبنان 1983 ، ص.ص 172-173 .

2- عبد الصمد الديلمي ، القضية السوسيولوجية : نموذج الوطن العربي ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب 1989 ص. 123 .

3- إيدجار موران و آخرون ، من أجل عقل مفتح : ضمن تساؤلات الفكر المعاصر ، ترجمة محمد سيلا ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرباط 1987 ، ص. 10 .

ونحن نوافق عبدالكريم الخطيبي عندما يقول بأن عملية النقد للتراث السوسيولوجي تبقى محدودة، مالم ترافقها عملية نقد أخرى بنفس القيمة والأهمية للتراث السوسيولوجي الآتي إلينا من الثقافة العربية الإسلامية الوسيطة في الآن نفسه فالحاجة إلى نقد مزدوج....(1).

وعندما نقول نقد مزدوج أي نقد يمس السوسيولوجية الكولونيالية كجزء لا يتجزأ من الإنتاج السوسيولوجي الغربي ، بالإضافة إلى الإسهامات العربية الإسلامية ، و نعني بهذا التراث العربي الإسلامي .

إذا السوسيولوجيا الكولونيالية في تونس عملت كما هو الشأن بالنسبة إلى دول المغرب العربي الأخرى (الجزائر والمغرب) على عدم الوجود الإستعماري ، وشكلت سلاحا فتاكا في يد المستعمر ، حيث قامت بتفكيك كل البنى (الإجتماعية -الثقافية - الاقتصادية و السياسية) لهذه المنطقة . إلا أننا نرى بأنه يجب التعامل بحذر و تبصر مع هذا الإنتاج ، وهذا لا يعني التخلي عنه كليا أو فقط الوقوف عنده موقف عدا ، بل يجب الاستفادة مما يمكن أن يفيدنا في صياغة سوسيولوجية قادرة على التعبير عن واقعنا وطموحاتنا، وطرح ما هو مناف لقيمنا ووجودنا .

المبحث الثاني : أهم المراحل التاريخية للممارسة السوسيولوجية بعد الإستقلال .

كما سبق وأن رأينا في المبحث المخصص للسوسيولوجيا الكولونيالية ، فقد وجدنا أن الممارسة السوسيولوجية في تونس تعاقبت الوجود الإستعماري ، بل كان علم الإجتماع ك تخصص موجود و يدرس في تونس قبل تأسيس الجامعة التونسية . كذلك رأينا كيف كان هذا العلم يساهم في ضمان بقاء المستعمر وفتت البنى الإجتماعية لهذا المجتمع . فعلم الإجتماع ارتبط وجوده بالوجود الإستعماري و هو جزء من المشروع الإستعماري والذي بعد خروج المستعمر تم إستيراده (أو بالأحرى إستزاد أسسه ومناهجه) من طرف الدولة التونسية كما هو الشأن بالنسبة إلى باقي الإستيرادات . كذلك نحن نوافق موقف أوميليل عندما يصرح قائلا: "إن الحديث عن السوسيولوجيا لا يمكن أن يتم خارج سيرورة الفعل الإصلاحي الذي عرفته المنطقة العربية الإسلامية والذي ينطلق من فكرة إصلاح المجتمع " بالمعرفة". (2)

وعلى هذا الأساس نجد أغلبية الدول العربية و الإسلامية و على رأسها دول المغرب العربي مباشرة بعد الإستقلال ، عملت على أساس هذه الفكرة وهي إعادة الإعتبار للمعرفة ، وهذا الإعتبار لا يتم إلا من خلال تكوين الإطارات في شتى الميادين وفتح المعاهد والجامعات ... إلخ . إذا فتح تخصص علم الإجتماع في تونس أو بالأحرى إعادة هيكلته و تقنيته وفق متطلبات المجتمع، يدخل في إستراتيجية النهضة والبناء .

1- نشأة الجامعة التونسية: تأسست الجامعة التونسية بأمر عدد 98 من الرائد الرسمي بتاريخ 31 مارس 1960.

ذكر أهدافا يمكن تلخيصها فيما يلي: تنظيم التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الكفاءات العليا و حماية الثقافة القومية و العمل على نموها ، و المساعدة على صياغتها في أسمى صيغها في ميادين العلوم و الفنون و الآداب و الفنون الجميلة ، و البحث عن عناصر تلك الثقافة و تيسير سبلها ، و الإحتفاظ بها سواء إنتمت إلى الماضي أو الحاضر... ثم ربط علاقات مع الجامعات و الهيئات الثقافية "الأجنبية" ، القومية ، و الأئمة". (3)

1- عبد الكبير الخطيبي ، النقد المزدوج، مرجع سبق ذكره، ص. 161.

2- علي أوميليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، المغرب 1985 -الفصل الخامس الخاص بمشروع طه حسين الثقافي.

3- الطاهر لبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص. 113

نلاحظ من قرأتنا لهذا المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة التونسية :

-إنها ذات توجه متفتح على العلوم و على العالم .

-تسعى إلى تكوين الكفاءات التي يقع على عاتقها النهوض بالمجتمع والتحاقه بالركب المتقدم.

-إعادة الإعتبار إلى التراث ، إلا أن في هذه النقطة نسجل نوعاً من التناقض حيث أنه في السياسة التونسية هناك توجه نوعاً ما يسمى بالعصرنة و النهوض ، ضد التقاليد (الموصفة بالبالية). هذا من جهة ، و ما عمل على تحقيقه الجيل الأول من المشتغلين بعلم الاجتماع بتونس. إلا أن هذا المرسوم يحاول أن يعيد الإعتبار للتراث بعدما لحقه من أضرار في العهد الإستعماري.

-بالإضافة إلى هذا ، تسعى الجامعة أيضاً إلى ربط علاقات تعاون مع الخارج ، العالم الأوروبي (الغربي)، بالإضافة إلى دول أخرى . و قد عملت الدولة التونسية إلى إيفاد البعثات إلى الخارج لتكوين هذه الكفاءات، وجعلها قادرة على العطاء في شتى حقول المعرفة . إلا أن هذا التخصص ورغم إشكالية التونس التي دعت إليها الحكومة التونسية والنخبة لم تستطع من تخليصه من التوجيه الخارجي. و يقول عبد اللطيف الهرماسي في هذا الشأن : "علم الاجتماع بتونس نشأ في تواصل مع مؤسسة التدريس و البحث الموروثة عن الإستعمار ، و في ارتباط بالمشروع التحديثي للنخبة الحاكمة" (1)

هذا ما قد يؤثر مستقبلاً على هذا التخصص، حيث بقي علم الاجتماع إلى فترة طويلة خاضعا للجامعة الباريسية ومكبلا بتوجهات النخبة الحاكمة. الشيء الذي نوضحه عندما نتطرق إلى العراقيل الداخلية و الخارجية التي تقف في وجه هذا التخصص.

2-المراحل التاريخية لهذه الممارسة:

أ-مرحلة الستينات:

لقد شهدت هذه المرحلة إلتقاء حاجات الدولة في بناء مجتمع عصري مع أحلام جزء من النخبة المفكرة في الإنخراط في مشروع تحرر و تقدم إقتصادي و اجتماعي ، و هو المقصود آنذاك من الدعوة إلى "علم إجتماع مناضل" تكريسا لتحول علم الاجتماع إلى سلاح نظري في خدمة و بناء القطاع العام و نشر النظام "العاضدي" (2).

نفس الملاحظة يمكن إصدارها بالنسبة لعلم الاجتماع بالجزائر ، حيث نجد أنه مباشرة بعد الإستقلال ، و بالضبط خلال العشرة الأولى سخر لخدمة المشروع الإشتراكي ، و كان يرى فيه علما نضاليا و هذا ما نبينه عندما نتطرق إلى هذا التخصص في الجزائر. لقد عملت هذه المرحلة على تكريس فكرة محاربة ما هو تقليدي و العمل على عصرنة تونس . و لهذا الغرض نجد أن علم الاجتماع و المشتغلين به قد إستغلتم السلطة في مواجهة البنى و العقليات التقليدية ، و إنجاز العصرنة . و يؤكد هذ قول الهرماسي : "نواة علماء الاجتماع التي تكونت في الستينات ستحافظ على الإهتمامات ذاتها و ستشعب بالشأنية الإيديولوجية و النظرية ذاتها : عصري/تقليدي" (3)

1-عبد اللطيف الهرماسي ، "علم الاجتماع في تونس: من جديد حول إشكالية الخصوصية و الكونية"، مرجع سبق ذكره ، ص 114

2-نفس المرجع ، ص. 116

3-عبد اللطيف الهرماسي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 116.

لقد عمل المشتغلون بهذا العلم في هذه المرحلة على التوفيق بين ما يسمى بالمرحلة الإستعمارية و اتجاهاتها و مرحلة تأسيس الدولة "الوطنية" ، و حاولوا التوفيق بين الرصيد السوسيولوجي الموروث و مشروع الدولة الوطنية. و يؤكد قولنا هذا ما ذهب إليه عبد اللطيف الهرماني حين كتب قائلا : "يتعلق الأمر إذا بعدم الإنتماء إلى "الدولة - الأمة" التونسية على حساب الإنتماءات الأخرى ما تحت و ما فوق الدولية ، كما يتعلق بمواصلة و تعميق مآشرع فيه الإستعمار من تفكيك بني "المجتمع التقليدي" بما في ذلك العائلة "التقليدية" و الإقتصاد "التقليدي" و الثقافة "التقليدية" ، الشيء الذي جعل الدولة تبرز كمؤسسة مباشرة بالحدثة . " (1)

يظهر من خلال هذا كله الصراع الدائر و الذي إنتهزته الدولة التونسية في مواجهة ما يسمى بالنسب التقليدية ، تلك التي عمل المستعمر على تفكيكها.

إن هذه الثنائية الإيديولوجية مازالت إلى يومنا هذا حاضرة في الخطاب العربي المعاصر، حيث تشكل أكبر أشكال على الساحة الفكرية. و قد نتطرق إلى هذا الإشكال حول التقليدي/ العصري عند حديثنا عن المبحث المخصص للتراث.

لقد عملت كذلك هذه المرحلة على ضمان إستمرارية تقاليد البحث الفرنسي، و يظهر هذا من خلال محاور البحث التي تم التطرق إليها:

الإهتمام بقضية التمدن و التصنيع و التنمية . كما إنصب المشتغلون بهذا العلم على دراسة المجموعات الزراعية ، ولم يكتفوا بهذا بل عملوا على دراسة الأسرة التونسية مهتمين بما توصلت إليه الدراسات السوسيولوجية الكولونبالية ، حيث عمل كلا الطرفين على محاربة ما هو "تقليدي".

و في تقرير كتبه "جون ديفينيون" J.Duvignand " مدير مركز دراسات العلوم الإجتماعية الملحق بمعهد الدراسات بتونس و الذي تخرجت الدفعة الأولى من التونسيين المتحصلين على إجازة في علم الاجتماع عن الممارسة السوسيولوجية في بلاد في طريق النمو لا بد من استعمال كل المناهج بدون دوغماتية و أحكام مسبقة من أجل فهم التغير و تحول البنى لا بد من مقاومة الواقع في تعقده و بطرق مختلفة و لكن متكاملة : التحليل الواقعي بالنسبة للمجموعات الجزئية و الجماعات الإستثنائية يوفر نتائج و معلومات محدودة ، و لكن محكمة الدقة ، و من هذا أهمية التحقيقات الميدانية و المونوغرافية . أما التوجه الثاني فيهدف إلى دراسة و تحليل الجوانب البنيوية للمجتمع في تعدديته . فالسوسيولوجيا في مرحلتها الكلاسيكية سلكت هذا النهج ...

فالتحليل السوسيولوجي في بلد نام لا بد له كل مرحلة من مراحل البحث أن يدمج مجموع الجزئيات في الحركة العامة للتحول الشامل ، و بالتالي تجنب التجزئة . إن إقامة الصلة بين الطريقتين تمثل الإمكانية العلمية الوحيدة التي تسمح بمقاربة الحقيقة الإجتماعية . فالربط بين هذين المظهرين عملية ضرورية جدا و خاصة في بلد تبحث فيه التنمية على استعمال التجاوز من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يندمج في وسط تقني جديد؛ غير أن تحقيق هذه التوجهات يقتضي توفر الكفاءات القادرة على تمثل هذه المطامح و ترجمتها إلى تمثيات عملية و ميدانية ، و هو ما يطرح ضرورة تكوين علماء إجتماع و باحثين .

و في هذا المضمار و في نفس السياق يواصل "J.Duvignand" أن مركز دراسات العلوم الإجتماعية يولي أهمية لتكوين علماء إجتماع شباب لتلبية ثلاث مطالب أساسية :

1- تربوي : إعداد الكوادر المستقبلية لتدريس العلوم الإجتماعية.

2- المشاركة من أجل الإندماج في المؤسسات المحلية و الأجهزة التي تعمل في مجال تنمية البلاد.

3- تقني: الكفاءة على مستوى التحليل المخبري للمعطيات.(2)

1- نفس المرجع ، ص. 116

2-Duvignand(J.) : la pratique sociologique dans un pays en voie de developpement, document dactylographié , Tunis 1962,12 pages.

هذه هي أهم مميزات مرحلة الستينات بالنسبة لعلم الاجتماع في تونس . حيث كان الإهتمام كله منصبا على ما سمي بالثاني التقليدي /العصري . بالإضافة إلى تكوين الإطارات القادرة على جعل هذا العلم يساهم في بناء الدولة الأمة و الإلتحاق بركب الدول المتقدمة . و لهذا الغرض فقد سخرت الدولة التونسية كل طاقاتها لتحقيق ما سمي بعصرنة تونس .

ب- مرحلة السبعينات:

تعتبر هذه المرحلة بالنسبة لعلم الاجتماع في تونس مرحلة ذوبان و فقدان القيمة التي كانت يتمتع بها هذا العلم خلال المرحلة السابقة.

و يؤكد هذه المقولة الهرماسي قائلا : " نلاحظ أنه مع المنعطف الليبرالي لأوائل السبعينات لم تعد هناك في تصور رجل السياسة حاجة كبيرة إلى هذا العلم ، الأمر الذي يفسر الإتجاه الجديد المتمثل في إذابة خصوصية مركز البحوث الإجتماعية و الاقتصادية بأن يصبح يضم إختصاصات جديدة كالآداب و الألسنية . كما يفسر إلغاء حصص البحوث الميدانية لطلبة علم الاجتماع الذين أصبحوا يتلقون تعليما نظريا صرفا . (1)

يظهر من قراءتنا لهذا الخطاب أن هذه المرحلة شكلت منعطفا حاسما بالنسبة لعلم الاجتماع، الذي فقد خلالها من مكانته و أصبح يدرس مع فرع الآداب أو جزء من الآداب . و هذا التوجه الجديد لهذا العلم يرجع إلى إعتماد الدولة التونسية الإيديولوجية الليبرالية و يمكن فهم هذا التقليص من شأن هذا العلم و المشتغلين به بخوف النظام من المخاطر الممكن أن يولدها . و بهذا أصبح علم الاجتماع علما هزيبا و ذلك بفقدان مراكز البحوث بالإضافة إلى الإكتفاء بالتكوين النظري للطلبة . هذا ما انعكس سلبا على مستقبل هذا التخصص في تونس . و نظرا للإتجاه الليبرالي الذي إنتهجه الحكومة التونسية و سعيها في التصنيع . فقد ظهرت على الساحة السوسولوجية إهتمامات جديدة . حيث تعتبر هذه المرحلة مرحلة إنتقالية ، إذ إنصب إهتمام المشتغلين بهذا العلم في تونس بمشكلكتي " الهجرة و التحضر ."

و يمكن أن نفسر هذا إشكالية التصنيع و ما صاحبها من نزوح من الريف إلى المدينة ، و هذه الهجرة كانت لها إنعكاسات على البنية الإجتماعية ، و بالتالي شكلت محورا رئيسيا في إهتمامات المشتغلين بهذا العلم . بالإضافة إلى عملية التحضر المفروضة و التي كانت قد إنطلقت خلال مرحلة الستينات و شكلت طرعا جديدا في السبعينات . و من الأمور الأساسية التي ميزت برامج هذه الفترة في حياة هذا العلم هو التوجه نحو تدريس ما يسمى بعلم إجتماع التنمية الذي كان في تلك الفترة بالنسبة للعديد من البلدان السائرة في طريق النمو عبارة عن شعار أو من الأولويات نظرا للجهود الرامية إلى تنمية هذه الأقطار ، و من بينها تونس و باقي الدول المغاربية . فقد ظهر في تونس لأول مرة " علم إجتماع التنمية " كمادة مستقلة . هذا بالإضافة إلى مساندة الإقتصاد و الجغرافيا الذين أدرجا مسائل تتصل بالأنظمة الاقتصادية و بدءا يلوحان بفكرة التطور اللامتكافيء عالميا . و هي نفحة جديدة و يمكن أن نلخص أهم مميزات هذه المرحلة في النقاط التالية:

1- بدأت النزعة الإنسانية لعلم الاجتماع خلال هذه المرحلة تنقلص عكس ما كانت عليه خلال الستينات .

2- ظهور إختصاصات عديدة و متزايدة و خاصة ذات التوجه الإقتصادي .

3- الإحرص على رؤية الشمولية .

4- وسعن كذلك قائمة الأعلام و تم حذف أرسطو منها .

5- أفرغت البرامج من الشعارات و المفاهيم التي لها علاقة بالماركسية (الإشراكية) كموضوع الطبقات ، الوعي الطبقي .

6- كذلك طرح (حذف) من البرامج كل ما له صلة بالجانب العقائدي و الرموز الإجتماعية .

1- عبد اللطيف الهرماسي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 116

7- بانسبة لإشكالية المغرب العربي و العالم العربي فقد تواصلت النظرة التجيلية للمغرب العربي على حساب العالم العربي ، حتى لو أن في هذه الفترة حذفت "شهادته" (المغرب العربي) إلا أنه بقي قائما في البرامج التعليمية.

8- وأخيرا ميزة نختم بها هذه المرحلة قول الهرماني بالنسبة لهذه المرحلة "مع المنعطف الليبرالي لأوائل السبعينات لم تعد هناك في تصور رجل السياسة حاجة كبيرة إلى هذا العلم." (1)

ج- مرحلة الثمانينات و التسعينات

إن أول ما نلاحظه خلال هذه المرحلة من عمر الممارسة السوسولوجية في تونس هو أنه جاءت بالعديد من التعديلات . و يمكن أن نسجل أولا: التغير الذي طرأ على مستوى البرامج و المواضيع ، حيث تحول الإهتمام كلية إلى مواضيع جديدة جاءت نتيجة للأحداث التي عرفتها تونسي في هذه الحقبة التاريخية، إنهيار نظام الحزب الواحد، تقهقر الماركسية و سقوطها في عقر دارها ، صعود الحركات الدينية و على رأسها الحركة الإسلامية ، إشكالية حقوق الإنسان و ديمقراطية المجتمع... كل هذا إنعكس على مكانة هذا العلم و المشتغلين به في المجتمع التونسي.

ومن الإنعكاسات السلبية هو ما أكده لنا بعض الأساتذة في قسم علم الاجتماع بجامعة تونس ، حيث أكدوا لنا أن علم الاجتماع قد فقد أغلبية مكاسبه و أصبح الأول لا مكانة له في الساحة المعرفية . أما البعض الآخر فقد أدلّ بالعكس ، أي أنهم متفائلين بالنسبة لمستقبله. و الملاحظ أن الأساتذة المسنين هم الذين كانت لهم مواقف متشائمة ، بينما الأساتذة الشباب هم على عكس ذلك. و سوف نقدم المزيد من التفسيرات حول هذا عند التطرق إلى تحليل الإستمارة التي قمنا بتوزيعها على مستوى أساتذة كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، قسم علم الاجتماع بجامعة تونس.

و كما قلنا ففي هذه المرحلة أي 80-90 من مسيرة علم الاجتماع يتونس إنصب "الإهتمام بدراسة مجالات الثقافة و الدين و المجتمع المدني، المواضيع التي أهملت خلال المرحلتين السابقتين." (2)

و يرجع الإهتمام بمثل هذه المواضيع كما سبق إلى:

-إنهيار الحزب الواحد (الحزب الحاكم)

-الطرح الجديد أو ظهور ما يسمى بالنموذج الديمقراطي

-إيديولوجية حقوق الإنسان

-تراجع إيديولوجية التنمية

-وانهيار الماركسية

كل هذا كان له تأثير على وضعية هذا العلم و المشتغلين به في تونس . كما برزت مع الثمانينات دراسات تركزت حول الشرط النسائي ، أنجزتها بالأساس مناضلات في الحركة النسوية ، أفرزت إنتاجا يتجاوزه هاجس التحليل العلمي و غلبة القناعات الإيديولوجية : أي الفكر المرجعي للحركة النسوية الجديدة في الغرب مزروعا في أرضية إسلامية. (3)

هذا ما يؤكد لنا التبعية التي ميزت حتى إختيار المواضيع المراد دراستها ، و التوجهات التي عرفتها الساحة العلمية العربية عامة و المغاربية خاصة ، و التي هي موضوع دراستنا.

1- نفس المرجع ، ص. 116

2- عبد اللطيف الهرماني ، مرجع سبق ذكره ، ص. 114

3- نفس المرجع ، ص ، ص. 114-115

و يسجل عبد اللطيف المرماسي أن هذا الطرح جاء باسم "الحدأة" حيث تجاوز الإرث الإصلاحي التونسي ، بل حتى الإرث البورقي ، و لكنه هو الآخر ما إن تعلق الأمر بمواجهة "الخطر الإسلامي" حتى وجد نفسه أسير خطاب الدولة حول الدفاع عن مكاسب المجتمع المدني و النظام الجمهوري.(1)

لقد شكلت هذه المرحلة مرحلة حاسمة بالنسبة للمجتمع التونسي عامة و المشتغلين بهذا العلم خاصة ، و هذا نتيجة إفرزاتها المتمثلة في تراجع العديد من القضايا التي كانت أساسية وحلت محلها مواضيع مستوحاة من الغرب ، أي مواضيع كانت و لاتزال أكثر تداولاً في الغرب و هي :

-موضوع المرأة

-الحركات الإسلامية

-إشكالية المجتمع المدني و الدولة

وهذه الظاهرة، فيما يخص صعود الحركة الإسلامية وطروحاتها الجديدة لم تخص المجتمع التونسي فقط ، بل نجدتها قد مست العديد من المجتمعات العربية ، و على سبيل المثال المجتمع الجزائري . فقد شكل فعلا صعود الإسلاميين و ما واكبه من إنتشار مظاهر التدين أسئلة محرجة على معتققي النزعة الوضعية و فرض التساؤل حول تجربة الدولة الوطنية مع الدين و المؤسسة الدينية ، كما أدى إلى إحياء الإهتمام بالظاهرة الدينية (2)، حيث قامت هناك العديد من الدراسات حولها عكس ما عرفته المرحلتان السابقتان . أن ما يمكن قوله هو أن علم الإجتماع في دول المغرب العربي وهذا حسب الدراسات التي قمنا بها قد ارتبطت دراسته للحوادث التي ميزت هذه المنطقة . إذ قامت دراسات حول التنمية و هذا بإيعاز من قبل الدولة. كما جاءت الدراسات حول المرأة و المتضيق الثقافية بناء على الأحداث التي ميزت سيرورة هذه المجتمعات . كما لا ننسى أن الحوادث الإجتماعية التي ميزت هذه المرحلة ، سواء في تونس أو غيرها من بلدان المغرب العربي كالمواجهات مع النظام ، أو ظهور حركة حقوق الإنسان ... كلما كانت مواضيع إهتمام من قبل المشتغلين بعلم الإجتماع . الأمر الذي كان يستجيب في المراحل السابقة ، أي في ظل نظام الحزب الواحد ، حيث كانت كل الدراسات موجهة و خاضعة للإرادة السلطوية .

3-المسيرة السوسولوجية حسب ليليا بن سالم:

تلخص لنا ليليا بن سالم Lilia Ben Salem مسيرة الممارسة السوسولوجية في تونس كما يلي (3):

كنت أحاول في البداية القول أنه لا وجود لسوسولوجيا تونسية و أن هناك علماء إجتماع الذين بفضل أعمالهم ساهموا في تحليل و دراسة المجتمع التونسي و إن كانوا تونسيين ، فرنسيين ، و حتى أمريكيين . هذه هي الحطة التي أتبعها عند وضع حوصلة للإنتاج السوسولوجي و الأنثروبولوجي حول النساء في تونس . إلا أنني فضلت في الأخير إختيار ما يشكل في نظري خليط حقيقي له معالم هي: مركز الدراسات السوسولوجية و كذلك قسم علم الإجتماع الموجود بكلية الآداب و العلوم الإنسانية ، بالإضافة إلى مركز الدراسات الإقتصادية و الإجتماعية C E R E S.(4)

1- نفس المرجع ، ص. 115

2- نفس المرجع ، ص. 119

3-Ben Salem (L.), « Le statut de l'acteur social dans la sociologie tunisienne », bulletin correspondance L.R.M.C ,N°49, Tunis 1998 ,p.4
4-op, cit .p.4

إن المتبع لما جاء على لسان عالمة الإجتماعية " ليليا بن سالم" يستتج أن الباحثة لا تعترف بوجود علم إجتماع تونسي بل هناك خليط من الأجناس (أي من علماء الإجتماع) سواء كانوا تونسيين أو أجانب قد ساهموا في دراسة المجتمع التونسي و أن الباحثة لا تنكر وجود العديد من المراكز الرسمية التي تهتم بالدراسة السوسولوجية للمجتمع التونسي ، وهي حقيقة لا يمكن نكرانها .
و فيما يخص تكوين علماء الإجتماع التونسيين ، نجدها تقول أن "علماء الإجتماع التونسيين قد تكونوا أو قاموا ببحثهم ، أو إختاروا مهنة التعليم داخل هذه المؤسسات ، بالرغم من أن أغليتهم قد تخرجوا من جامعات فرنسية كالسوربون ، باريس V ، و المدرسة التطبيقية للدراسات العليا.(1)

كما نجد الباحثة في هذه الدراسة حول الممارسة السوسولوجية بتونس قد إعتمدت على خمسة عشر عمل لعلماء إجتماع تونسيين . و الشرط الذي وضعته هو أن يكونوا قد أنتجوا أعمالا أو دراسات و هذا إنطلاقا من سنة 1960 إلى يومنا هذا . كما توصلت إلى أن الأقلية القليلة لم تنتج . فيما يخص طابع هذه الأعمال نجدها تقول : "أغلبية الأعمال هذه هي عبارة عن مذكرات بحوث ، رسائل دكتوراة -البغذعض منها منشور و البعض الآخر لا- و مقالات علمية".(2)

بالنسبة للنشر نجدها تقول أن " كراريس تونس مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالإضافة إلى مجلة "IBLA" قد إحتضنوا الأعمال إلا أن المجلة التونسية للعلوم الإجتماعية قد شكلت لمدة طويلة المرجعية لنشر أعمال علماء الإجتماع التونسيين.(3)
فيما يخص طبيعة هذا الإنتاج نكتشف أنه لا يعدى الدراسات التي تندرج في إطار الحصول على الشهادات الجامعية ، كشهادة الكفاءة والدكتوراه ، بالإضافة إلى بعض الأعمال الحرة التي يسعى صاحبها إلى التطرق فيها إلى بعض القضايا الحساسة في تونس مثل التنمية ، و العمل الزراعي ، و النشاط الحرفي ، و التصنيع ، و قضايا المرأة و الدولة ...إلخ من المواضيع المتفرقة.
بعد تحليل هذه الأعمال نجد الباحثة تصل إلى النتائج التالية:

الدراسات الأولى (مقالات ورسائل جامعية) يعود تاريخها إلى 1960 . و أغلبية الباحثين السوسولوجيين التونسيين لتلك الفترة قد تكونوا في معهد الدراسات العليا بتونس و الآخرين في جامعة السربون . و قد تكونوا على يد "جراني" Granet و "جون ديفينوا" Jean Duvignand و هذا ما يفسر مدى تأثير "قرفيتش" Gurvitch ... يدرّبوا على قضايا التنمية و سوسولوجية المغرب من قبل مثقفين لا يقلّون أهمية أو شهرة عن كل من : "جاك بارك" (J. Berque) ، "جورج بلانديني" (G.Balandier) ، و "فرانس فانون" (F.Fanon) ... كان شغلهم الدائم المساهمة في معرفة المجتمع التونسي و مشاكل تنميته و ذلك بالمواجهة المستمرة للواقع الإجتماعي . " بول سباج" Paul Sebag "رائد من رواد الدراسات الميدانية للأحياء الخرومة إستطاع إيصال قيمة العمل الميداني و الدقة في الملاحظة لتلاميذته . كذلك Duvignand و Cuisenier قد سمحا لبعض الباحثين التونسيين المشاركة في اكتشافاتهما الميدانية. عبد الوهاب بوحدية قد أخذ عنهما المرجعية الثقافية.(4)

و حسب الباحثة دائما نجد أن الفضل يعود للإرادة السياسية المتمثلة في تنمية العلوم الإجتماعية وإحداث مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الإجتماعية ، الأمر الذي سهل من مهمة المشتغلين بهذا العلم في تونس تمتد الفترة الأولى من 1960 إلى 1970 ، و يمكن تسميتها بفترة الجيل الأول لعلماء الإجتماع التونسيين.

1-op .cit ,p. 4

2-op.cit ,p. 4

3-op .cit ,p. 4

4-op .cit ,p. 4

وفيما يخص المواضيع التي إستقطبت إهتمامات الباحثين التونسيين في تلك المرحلة بمك ذكر:
الأشكال الجديدة لتنظيم القطاع الفالحي ، و قد قام عبد القادر الزغل بدراسة هذا الموضوع سنة 1965.

—حول الصيد البحري نجد الدراسة التي قام بها زميتي Zamiti سنة 1966.

—حول عالم الشغل نجد الدراسة التي قام بها "عبد لياقي المرماسي سنة 1966 ، و الدراسة التي قام بها "حمزوي" سنة 1970.

—فيما يخص التصنيع يمكن ذكر دراسة "فرج اسطمبولي" سنة 1964 ، و "رضا بوكراع" سنة 1968.

—و حول موضوع النخبة نجد دراسة "بن سالم" سنة 1968 و غيرها من الدراسات الأخرى.

كل هذه الدراسات هي دراسات أميريقية تندرج في إشكالية التسمية و التغير الإجتماعي.(1)

تعتبر هذه المرحلة بالنسبة ليليا بن سالم بمثابة المرحلة الحاسمة و مرجعية للسوسيولوجيا التونسية عامة و المشتغلين بعلم الإجتماع و هذا إلى يومنا هذا نظرا للبصمات العميقة التي تركتها و لاتزال في التفكير السوسيولوجي التونسي.

كما أن أهمل الأعمال السوسيولوجية إلى يومنا هذا هي تلك التي أنتجها الرواد الأوائل . غير أنه بعد القيام بالدراسة الميدانية تبين لنا أن هناك فعلا صراع ما بين جيلين من المشتغلين بهذا العلم ؛ الجيل الأول و أغلبيته خريجي الجامعة الفرنسية و أعمالهم كلها تقريبا باللغة الفرنسية ، و الجيل الجديد الذي يكتب باللغة العربية خاصة ، و أغلبيته قد تخرج من الجامعة التونسية.

كذلك نجد أن هناك نوع من التراجع في عملية الإنتاج السوسيولوجي من قبل الجيل الأول ، بينما الغزارة في الإنتاج لدى الجيل الجديد. و هذا رغم تصريحات العديد من المشتغلين بهذا العلم التونسيين—من الجيل الأول—الذين يرون أنه لم يبقى هناك ما يمكن تسميته بعلم الإجتماع في تونس.

من الملاحظات الممكن ذكرها هنا أن كل مشتغل بهذا العلم في تونس يحاول الدفاع عن الجيل الذي ينتمي إليه وإلقاء اللوم على الجيل الآخر . و في هذا السياق نجد ليليا بن سالم التي تنتمي إلى الجيل الأول تحاول تبرئته بالقول أن "أغلبية الباحثين—في هذه الفترة، قد عملوا على الحفاظ على نوع من الحرية تجاه التيارات النظرية السوسيولوجية... آخذين بعين الإعتبار خصوصية الميدان". (2)
إلا أن المحلل للأعمال التي أنتجت في هذه العشرة—1960—1970— يلاحظ بسهولة مدى تأثير المدرسة الدوركايمة في هذه الأعمال، بالإضافة إلى بصمات الماركسية.

المرحلة الثانية في حياة الممارسة السوسيولوجية بتونس:

تتد هذه المرحلة من 1970 إلى 1980 حيث لم يتم فيها غلق ملق التسمية ، بل بقي هو هو بالإضافة إلى مفهوم الثقافة الذي فرض نفسه في هذه الفترة ، و أصبح بذلك يعتبر كمفهوم مركزي و حتمي لتفسير الظواهر الملاحظة . يظهر هذا جليا من خلال أعمال الطاهر لبيب و غيره من علماء الإجتماع التونسيين.

فهذه العشرة الثانية نجد بروز التحاليل ذات الطابع السيكو—إجتماعي psycho-sociologique مثل الوعي الطبقي ، تحليل المواقف ، موضوع السلطة و السياسي و غيرها من المواضيع ، كما لا ننسى الدراسات المونوغرافية (3). و تضيف الباحثة قائلة :
"في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تعود المواضيع الإقتصادية للواجهة و لكن بأشكال جديدة : تحليل النظام التربوي ، علاقات التكوين/التوظيف،التحويلات التي عرفتها علاقات الإنتاج في العالم الريفي، العمل النسوي ، موضوع السكن وغيرها من القضايا.
نهاية السبعينات تطابق تفكير بعض علماء الإجتماع حول نظريات التبعية(خاصة علماء إجتماع أمريكا اللاتينية وتأثير سمير أمين"(4)

1-op , cit . p. 4

2- op , cit . p.5

3- op , cit . p.5

4- op , cit . p.5

نلاحظ هنا أن مسألة التبعية هذه كانت عبارة عن موجة عارمة لم تجو منها أي عالم إجتماع داخل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة. و نفس المواضيع التي كانت متداولة في تونس نجدها في الجزائر خلال نفس الفترة بحيث شكلت مسألة الخروج من التخلف و التبعية و البناء الترموي الإهتمام الخوري لدى المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان العربية المغرب العربي.

المرحلة الثالثة التي تمتد من 1980 إلى 1990 : و هي كما تقول الباحثة إنصب الإهتمام فيها على تحليل المشاكل الإجتماعية و ما ينتج عنها مثل الحركات النسوية ، التمرد "révoltes" ، النشاط النقابي ، و الحركات الدينية... إلخ.(1)

حيث لا ننسى أن في هذه الفترة نجد أن تونس قد عرفت العديد من الغليان الشعبي مثل أحداث قفصة " Gafsa " و صعود الحركات الدينية ، بالإضافة إلى الأذى المواجهات العيفة مع النظام القائم و كذلك المسيرات النسوية المطالبة بالتغيير.

أخيرا نجد المرحلة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا و التي أصبح الإهتمام فيها منصبا نحو الجماعات الصغرى و الدراسات المعمقة للمجموعات السكانية. كذلك اللجوء إلى الملاحظة الأنثروبولوجية كالتساؤلات حول الأسرة ، الشباب ، و الجماعات الدينية... إلخ يمكن القول أن الدراسات السوسيولوجية في هذه المرحلة أخذت الطابع المكرو سوسيولوجي . هذا بإيجاز تاريخ الممارسة السوسيولوجية بتونس منذ الإستقلال إلى يومنا هذا حسب ليليا بن سالم.

المبحث الرابع: الإنتاج السوسيولوجي بتونس:

أول ما نسجله هنا هو التناقض في الآراء حول هذه القضية. فمن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، قسم علم الإجتماع بتونس ، هناك من الأساتذة من صرح أنه لا يوجد إنتاج سوسيولوجي في تونس ، و القسم الثاني قال أن الإنتاج هزيل في هذه السنوات الأخيرة (أي السبعينات) مقارنة بما كان عليه سابقا . أما بعض الأساتذة و نذكر منهم الأستاذة بن سالم فقد صرحت لنا في مقابلة أجريناها معها أن هناك إنتاج سوسيولوجي تونسي و لكنه أسير العديد من الشروط و القيود . أما الهرماسي فيقول "إنه فقير نسبيا كما و نوعا . فعلى الصعيد الكمي يبقى هامشيا بالمقارنة مع الإنتاج في سائر التخصصات الإجتماعية و الإنسانية إلى حد أن عدد الكتب المنشورة في علم الإجتماع منذ ثلاثة عقود لا يتجاوز معدل كتاب واحد في السنة . كما أنه لا توجد دورية مخصصة لنشر الإنتاج السوسيولوجي . أما على صعيد النوع فلم يبرز من بين الإنتاج السوسيولوجي التونسي حتى الآن إلا القليل من الأعمال ذات القيمة الرفيعة".(2)

و يضيف قائلا : بالنسبة للبحوث الجامعية التي بدأ بتقديمها منذ سنة 1972 لنيل شهادة الكفاءة في البحث أو شهادة التعمق في البحوث (دكتوراة المرحلة الثالثة) ، و معظمها لم تجد طريقها إلى النشر... فقد بلغ عدد هذه البحوث بين عامي 1972-1992 منة و ثلاثين (130) بحثا : 66 بحثا باللغة الفرنسية منها 18 بحثا قبل سنة 1980 ... و يتوزع مجموع هذه البحوث حسب القضايا المدروسة كالتالي:(3)

-قضايا التربية :12 بحثا .

-قضايا الجريمة و الإختراف : 04 بحوث .

-قضايا العمل : 16 بحثا .

-قضايا التحضر : 05 بحوث.

بالنسبة للرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها ضمن قسم علم الاجتماع ، فحسب "عادل السالمي " فهي تتوزع كالتالي : (1).

-التغير الاجتماعي (الريف - المدينة)

-العائلة و المرأة و التربية و الإنحراف .

-الهجرة و التشغيل و الخدمات.

-القبائل و الطرق و الزوايا .

-الثقافة السياسية و البناء الدولي .

و هذا التوزيع يشبه نوعا ما ذلك الذي قدمه عبد اللطيف المرماسي . إلا أن الدراسة التي قام بها عادل السالمي حول إشكالية الإنتاج السوسيولوجي في تونس أكثر دقة و ثراء . و هذا ما تبينه الجداول الإحصائية التي توصل إليها خلال الدراسة الميدانية التي قام بها في سنة 1991 تحت إشراف " الطاهر لبيب " ، لنيل شهادة الكفاءة في علم الاجتماع.

1- نوع الإنتاج السوسيولوجي بتونس:

جدول رقم 2 العناوين المنتجة . (2)

خلال الفترة ما بين 1960 إلى 1990 .

نوع الإنتاج	العدد	النسبة
كتاب فردي	34	11.52%
مؤلف جماعي	71	24.06%
مقالات ودراسات	190	64.42%
المجموع	295	100%

و نلاحظ من خلال قراءتنا لهذا الجدول أن الإنتاج السوسيولوجي خلال المرحلة الممتدة من فترة الستينات إلى فترة التسعينات جد ضئيل و خاصة بالنسبة لإنتاج الكتب التي لم يتعدى نسبتها 35.59% سواء ذات إنتاج فردي أو جماعي ، مقارنة مع المقالات و الدراسات التي وصلت نسبتها إلى الضعف (أي مرتين أكبر) ، و هذا الجدول لا يتطرق إلى إنتاج الطلبة (أي الأطروحات أو الرسائل) بل فقط إلى عمل الأساتذة .

1-عادل السالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 59

2-نفس المرجع ، ص . 77

2- الإهتمامات التي تمحور حولها الإنتاج السوسولوجي

بالنسبة للإهتمامات التي حوفا الكتابة (أو الإنتاج) السوسولوجي في تونس فنجدها كالتالي: (1)
جدول رقم (3): الإهتمامات المعرفية للإنتاج.

الإهتمامات	1960	1970	1970	1980	1980	1990
	العناوين	%	العناوين	%	العناوين	%
إجتماع النمو	20	38	26	29	11	07
إجتماع السياسي	01	02	08	09	20	13
إجتماع ثقافي	05	10	17	19	43	28
إجتماع عائلي-مرأة	09	17	11	12	27	17
إجتماع الشغل	04	08	15	17	26	17
إسلام و حركات إسلامية	02	04	-	-	15	10
إجتماع ريفي-إصلاح زراعي	11	21	09	10	06	04
نظرية إجتماعية	-	-	03	04	06	01
المجموع	52	%100	89	%	154	%100

نلاحظ من خلال النتائج التي توصل عادل السالمي في الجدول رقم 3 أنها فعلا تؤكد ما سبق و أن قلناه و كذلك ما كتبه كل من الطاهر لبيب و عبد اللطيف الهرماسي حول الإنتاج السوسولوجي في تونس . فالمواضيع التي تطرقت إليها إلى قضية النمو تزيد نسبتها إرتفاعا خلال الفترة الممتدة من الستينات إلى الثمانينات بينما تقلص خلال التسعينات و هذا ما يؤكد التوجهات التي عرفتها تونس خلال هذه الحقبة التاريخية المتمثلة في البداية بالنموذج أو الإيديولوجية التنموية. بينما خلال الثمانينات و التسعينات أصبحت الإنشغالات كلها منصبة حول القضايا الثقافية ، و العائلية ، و المرأة ، و الحركات الإسلامية ، و هذا الموضوع الأخير لم ينل إهتماما يستحق الذكر إلا في هذه الفترة.

بينما نجد الكتابة في النظرية الإجتماعية قليلة جدا لكني لا أقول معدومة حيث خلال مدة 60 سنة لم يظهر سوى 09 عناوين ، و هذا ما يبين الضعف الكبير على مستوى التنظير ، الأمر الذي يعكس سلبا على مستقبل علم الإجتماع في تونس.

3- تطور الإنتاج السوسولوجي :

فيما يخص تطور الإنتاج إرتباطا مع تطور عدد المشتغلين بعلم الإجتماع في تونس ، فقد توصل الباحث (عادل السالمي) إلى النتائج التالية. (1)

جدول 7: تطور الإنتاج قياسا بتطور عدد علماء الإجتماع:

عدد علماء الإجتماع		عدد العناوين		السنوات
العدد	%	العدد	%	
03	03	07	02	1965 - 1960
11	10	47	16	1970-1965
12	11	44	15	1975-1970
18	16	31	11	1980-1975
26	23	80	27	1985-1980
30	27	86	29	1990-1985
100	90	295	100	المجموع

يتبين لنا من خلا هذا الجدول أن هناك تزايد ملحوظ سواء بالنسبة للإنتاج السوسولوجي أو المشتغلين بعلم الإجتماع في تونس ، سنة بعد سنة . إلا أن الملاحظة الأساسية تكمن في أن هذا التزايد إذا ما قسناه على مستوى المشتغلين بهذا العلم في تونس نجد أنه ضئيل حيث لمدة 30 سنة وصل عدد المشتغلين بهذا العلم إلى 90 فردا ، ما يعادل 03 مشتغلين كل سنة . بينما الإنتاج لم يتعد 09 مؤلفات في كل سنة ، وهذا على وتيرة ممتدة من 1960 إلى 1990. وهذا ما يجعلنا نستجد بما أدلى به لنا بعض الأساتذة ، حيث قالوا أن من الصعوبات التي تقف أمام الإنتاج السوسولوجي :

- الضغوطات الكبيرة و القيود الموضوعية للإنتاج و النشر .
- الوضعية الإجتماعية للمشتغلين بعلم الإجتماع و التي لا تسمح لهم بالتكفل بتكاليف النشر .
- وجود مواضيع محبذة و أخرى منبوذة (أي "طابو" لا يسمح بنشرها) .
- هذا ما يدفع بالبعض إلى نشر مؤلفاتهم و أعمالهم خارج تونس ، سواء في الغرب أو في بعض الدول العربية .

الجدول رقم 6 بين هذا :

النسبة	عدد العناوين	النشر
57	168	محلي
15	43	بلد عربي
28	84	أجنبي
100	295	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلبية العناوين التي تم إنتاجها في تونس كان بدير نشر محلية ، و هذا بأعلى نسبة بلغت 57% بينما الإنتاج الباقي فقد تم في دبر سواء غربية بـ 28% ، أو بلدان عربية بنسبة 15% . الملاحظ هنا أن دبر النشر اخلية نشيطة جدا ، و هذا ما أكده لنا بعض المبحوثين ، و من الممكن أن تنافس دبر النشر الأجنبية ، نظرا لنوعية العمل المنجز ، و الإمكانيات التي تتوفر عليها . إلا أن هناك مشكل كبير يتمثل في الثمن المرتفع للإنتاج ، و هذا ما ليس في متناول الجميع .

5- البرامج في علم الاجتماع:

لا يمكن التطرق إلى قضية البرامج في علم الاجتماع دون التطرق إلى المراحل التي مر بها هذا العلم في تونس ، كان لكل مرحلة تأثير في برمجة المواد الدراسية . كما عرفت كل مرحلة حذف و إضافات (أي إدخال مواضيع) جديدة تتوافق مع الأهداف السياسية و الاقتصادية التي سطرها الدولة التونسية .

إن إشكالية البرامج و خضوعها للسلطة و الأهداف المسطرة ل اخص تونس وحدها ، بل كل الدول بما فيها الدول المغاربية الأخرى (أي الجزائر و المغرب) . و هناك ارتباط وثيق بين محتويات البرامج التعليمية في علم الاجتماع و الأهداف السياسية التي سطرها الدولة. وإذا عرفنا أن علم الاجتماع كان ولا يزال مرتبطا بالسلطة ، و ذلك لتخوف النظام من إفلاته من يده . و سنتطرق إلى هذه القضية في نقطة أخرى تحت عنوان " الممارسة السوسولوجية بين التبعية للدولة و التبعية لمراكز الإنتاج السوسولوجي الأجنبية " .

النصوص التي حددت تدريس علم الاجتماع في تونس :

يرى الطاهر لبيب أن هناك ثلاثة نصوص رسمية أساسية قد حددت أو عدلت برامج تدريس علم الاجتماع في تونس ، و هي: (1) 1-ترجع أول صياغة رسمية لبرامج تدريس علم الاجتماع في صلب الجامعة التونسية إلى الأمر الصادر بتاريخ 14 أبريل 1961 ، والذي وزعها على شهادات أربع تتكون منها "الإجازة في علم الاجتماع " .

-شهادة الدراسات العليا في علم الاجتماع العام .

-شهادة الدراسات العليا في علم النفس الاجتماعي .

-شهادة الدراسات العليا في علم الاجتماع و الجغرافيا الاقتصادية .

-شهادة الدراسات العليا في علم الاجتماع الإسلامي و المغربي .

إلا أنه طرأ تعديل على هذه الشهادات سنة 1965 ، حيث تم إدخال شهادة جديدة و هي شهادة الدراسات العليا في الديمغرافيا ، و لكن ترك الاختيار للطالب بين هذه الشهادة و شهادة علم الاجتماع و الجغرافيا الاقتصادية .

1-الطاهر لبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص.113

2- أما الأمر الصادر بتاريخ 28 أكتوبر 1971 فتضمن تعديلا في برامج تدريس علم الاجتماع . و قد إستحدث هذا الأمر شهادة "الأستاذية" عوضا عن الإجازة ، و ميز بين ثلاث مراحل جامعية ، و هي :

أ- المرحلة الأولى مدتها سنتان تختمان بالشهادة الجامعية للدراسة الأدبية .

ب- المرحلة الثانية مدتها سنتان أيضا تختمان بشهادة الأستاذية في علم الاجتماع .

ج- المرحلة الثالثة :تتضمن ديبلوم البحوث العميقة (المعادل لدكتوراه المرحلة الثالثة) و الذي يدوم إعداد موضوعه و متابعة دروسه سنتين كحد أدنى ، ثم -إحتمالا- دكتوراه الدولة .

3- التعديل الثاني الذي عرفته برامج تدريس علم الاجتماع في تونس ، فقد جاء في 8 سبتمبر 1979 . إن الملاحظة التي يقدمها الطاهر لبيب بين التعديل الأول لسنة 1971 و التعديل الثاني لسنة 1979 هي أن الأول قد خص جانب نظام التدريس ، بينما الثاني خص أساسا برامج التدريس . (1)

المقارنة بين النصوص الرسمية على امتداد عشرين سنة تبين أن ما يمكن إعتباره أساسيا من مواد و مجالات علم الاجتماع يتلخص عموما فيما يلي :علم الاجتماع العام و علم الاجتماع الإسلامي و الغربي ، ثم بصورة أقل تواسلا علم إجتمع التنمية -مع ظهور متأخر- علم إجتمع الشغل . أما البرامج التي لها إتصال و قرابة أو مساندة بعلم الاجتماع فهي علم النفس الإجتماعي ، و الفلسفة ، ثم الإقتصاد ، و الجغرافيا ، و الإحصائيات ، ثم اللغات التي هي الأنجليزية ، فالعربية . (2)

و يضيف الطاهر لبيب قائلا : " بالنسبة للمواد الرئيسية و المواد المساندة أو القريبة من علم الاجتماع فقد تم إعطاؤها هذه الميزات من قبل المشتغلين بعلم الاجتماع و الذين يحملون رتبة أستاذ . و قد بلغ عدد الأساتذة في هذا التخصص سنة 1983 تسعة (09) أساتذة . (3)

التكوين النظري و التطبيقي في قسم علم الاجتماع بتونس:

نجد أن التكوين لا يقتصر على تزويد الطلبة بالمعلومات النظرية فقط ، بل هناك ما يسمى بالجانب التطبيقي . و النص المتعلق بالإجازة في علم الاجتماع يؤكد ذلك . ففي برامج علم الاجتماع لسنة 1961 نجد نوعا من التكافؤ بين عدد الساعات المخصصة للجانب النظري و الجانب التطبيقي في إعداد أية شهادة من الشهادات الأربعة في قسم الاجتماع . و سوف نوضح هذا أكثر من خلال الجدول الذي قدمه الطاهر لبيب في عمله حول تدريس علم الاجتماع في تونس .

الجدول رقم 1: برامج علم الاجتماع في تونس في سنة 1961

الشهادات	دروس نظرية	دروس تطبيقية	المجموع أسبوعيا
شهادة دراسات عليا في علم الاجتماع العام	06.5	04.5	11
شهادة دراسات عليا في علم النفس الإجتماعي	04	04	08
شهادة دراسات عليا في علم إجتمع الجغرافيا و الإقتصاد	05	05	10
شهادة دراسات عليا في علم الاجتماع الإسلامي و المغربي	05	04.5	09.5

1- نفس المرجع ، ص . 114

2- نفس المرجع ، ص . 114

3- نفس المرجع ، ص . 114-115

وفقا للتعديلات التي مست برامج علم الاجتماع لسنة 1961 بتونس ، فقد أصبحت برامج هذا التخصص سنة 1971 مقسمة إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : وهي بدورها إلى برامج خاصة بالسنة الأولى وحجم ساعاتها بلغ 06 ساعات نظرية و 07 ساعات تطبيقية ، أي 13 ساعة أسبوعيا . بينما السنة الثانية فكان عدد الساعات كالتالي : 06 ساعات نظري و 06 ساعات تطبيقي ، أي 12 ساعة خلال الأسبوع .

أما المرحلة الثانية : فهي بدورها مقسمة إلى قسمين (ستين) مجموع القسم الأول هو 07 ساعات ، مقسمة إلى 04 ساعات نظري و 03 ساعات تطبيقي . بينما القسم الثاني من هذه المرحلة فقد بلغ مجموع الساعات فيه خلال الأسبوع الواحد : 09 ساعات . وهي موزعة كالتالي : 04 ساعات نظري و 05 ساعات تطبيقي .

والجداول التالية توضح ذلك :

الجدول رقم 2: برامج سنة 1975 (المرحلة الأولى)

المرحلة الأولى	دروس نظرية	دروس تطبيقية	المجموع أسبوعيا
السنة الأولى			
علم الاجتماع العام	03	02	05
فلسفة	02	01	03
علم نفس	01		01
رياضيات		01	01
لغة عربية		01	01
لغة أجنبية		02	02
المجموع أسبوعيا	06	07	13
السنة الثانية			
علم الاجتماع العام	02	01	03
علم النفس الإجتماعي	02	01	03
جغرافيا	01	01	02
رياضيات	01	01	02
لغة عربية		01	01
لغة حية		01	01
مجموع الساعات أسبوعيا	06	06	12

الجدول رقم 3: برامج سنة 1971 (المرحلة الثانية)

المجموع أسبوعيا	دروس تطبيقية	دروس نظرية	المرحلة الثانية
			الشهادة الأساسية
02	01	01	علم الاجتماع (عام و تقنيات)
03	02	01	علم النفس الاجتماعي
02		02	إقتصاد
07	03	04	مجموع الساعات أسبوعيا
			الشهادة العليا
08	05	03	علم الاجتماع (الخاص و تحقيق)
01		01	فلسفة
09	05	04	مجموع الساعات

إن ما يمكن إستنتاجه من قراءتنا لمعطيات المرحلة الثانية أن حجم الساعات النظرية في هذه المرحلة أقل من الساعات التطبيقية ، وهذا ما يفسر به: تعويد المتخرج من قسم علم الاجتماع على البحث كذلك أن التخرج يوشك أن يتم ، وهذا يجعل الطاهر لبيب يشير إلى هذه المرحلة بمرحلة الشهادات (الشهادة الأساسية و الشهادة العليا) . وبالتالي الطالب في هذه المرحلة لا يحتاج إلى حجم كبير من المعلومات النظرية ، لأنه قد تحصل على هذا في المرحلة الأولى من تكوينه . إلا أننا نسجل نقصا على مستوى حجم الساعات المخصصة لمادة علم الاجتماع العام وخاصة التقنيات ؛ أي على مستوى التكوين المنهجي . كما نسجل أيضا إستمرار في الحصول على التكوين في مادة الفلسفة على حساب مواد أخرى أساسية لم يتطرق إليها برنامج 1971 ، رغم التوجه الذي إتخذه و الهادف كما سبق و أن قلنا نحو التحديث و التنمية . أما بالنسبة لبرنامج 1979 فقد قسم هو الآخر إلى مرحلتين . و قسمت المرحلة الأولى إلى :

أ- السنة الأولى و التي كان حجم الساعات فيها 16 ساعة ، و هنا نسجل زيادة في حجم الساعات خلا هذه الفترة مقارنة مع برنامج سنة 1971 حيث كان عدد الساعات في السنة الأولى يقدر بـ 13 ساعة .
في المرحلة الأولى هذه كان عدد الساعات النظرية 08 ساعات و نفس العدد بالنسبة للدروس التطبيقية ، و هذا دائما على مستوى السنة الأولى .

في المرحلة الثانية من هذه المرحلة فقد بقي عدد الساعات الإجمالي خلال الأسبوع الواحد نفسه أي 16 ساعة أسبوعيا . إلا أنه حدث تغيير على مستوى حجم الساعات النظرية و التطبيقية . فقد وصلت الساعات النظرية إلى 06 ساعات بينما الساعات التطبيقية وصل حجمها إلى 10 ساعات . و إذا أردنا أن نقوم بمقارنة بين حجم الساعات في برامج سنتي 1971 و 1979 على مستوى السنة الثانية فسنجد :

-زيادة الحجم الكلي حيث كان في سنة 1971 : 12 ساعة و في سنة 1979 : 16 ساعة.

-حجم الساعات الخاصة بالدروس النظرية كان 06 ساعات ، بينما في السنة 1979 أصبح يقدر بـ 06 ساعات كذلك (هنا يمكن القول أن الساعات المخصصة للدروس التطبيقية لم يتغير حجمها) .

—حجم الساعات الخاصة بالدروس التطبيقية كان في سنة 1971 يعادل 06 ساعات ، بينما في سنة 1979 ففز هذا الحجم ليصل إلى 10 ساعات . هذا ما يؤكد أن برنامج سنة 1979 كان أكثر واقعية وفعالية مقارنة مع برنامج سنة 1971 . و العديد من الأساتذة الذين تم الإتصال بهم خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، قسم علم الإجتماع بتونس قد أكدوا لنا هذا ، حيث رأوا أنه في فترة الثمانينات كان علم الإجتماع يتمتع بنوع من المكانة المخترمة و خاصة كان هناك العديد من الدراسات الميدانية و كان الطالب يقوم بالعديد من التطبيقات ، حيث أصبح التكوين يتمشى و الطرق العلمية المعمول بها عالميا ، إذ كانت الحصص التطبيقية قليلة جدا .

أما اليوم ، و حسب جملة من الأساتذة ، من بينهم الدكتور رضا بوكرع ، الذي صرح لنا أن الحصص التطبيقية قد حذفت و أن الطالب أصبح يتحصل فقط على معلومات نظرية . و هذا تراجع في مكانة هذا العلم مقارنة بما كان عليه . و كذلك غلق العديد من مراكز البحث ، الأمر الذي يمثل خطرا على مستقبل علم الإجتماع بتونس .

الجدول رقم4:برامج سنة 1979

المرحلة الأولى	دروس نظرية	دروس تطبيقية	المجموع أسبوعيا
السنة الأولى			
علم الإجتماع العام	03	04	07
فلسفة	01	02	03
علم النفس (الفردي)	01	01	02
إحصائيات	01	01	02
أنجليزية	02		02
مجموع الساعات	08	08	16
السنة الثانية			
علم الإجتماع (نظريات و مناهج)	03	06	09
إقتصاد	01	01	02
دراسة المجتمع العربي الإسلامي	01	01	02
إحصائيات	01	01	02
أنجليزية		01	01
مجموع الساعات	06	10	16

الجدول رقم 5: برامج 1979

المجموعة أسبوعيا	دروس تطبيقية	دروس نظرية	المرحلة الثانية
05	03	02	شهادات إجبارية علم الاجتماع الإسلامي و المغربي
05	03	02	علم اجتماع الشغل
05	03	02	علم اجتماع التنمية
05	03	02	علم النفس الاجتماعي
20	12	08	مجموع الساعات
08	04	04	شهادتان إختياريتان (خارج التخصص)
08	04	04	مجموع الساعات

الخاتمة

بعد العرض المفصل للمسيرة السوسولوجية بهذا البلد ، و ذلك إنطلاقا من العهد الكولونيالي إلى يومنا هذا ، توصلت هذه الدراسة إلى إكتشاف العديد من القواسم المشتركة بين الجزائر و تونس . و من بين أوجه التشابه نسجل أن وجود علم الاجتماع داخل هذا البلد لم يكن وليد الحاجة التونسية ، أو مطالبا تونسيا في بداية الأمر ، بل ظهر هذا التخصص مع دخول الإستعمار إلى هذا البلد . كذلك سخر هذا العلم في المرحلة التاريخية لخدمة الإيديولوجية الكولونيالية ، و هذا ما وجدناه أيضا في الجزائر . كما تبين من خلال المعطيات المتحصل عليها أن هذا العلم مباشرة بعد إستقلال تونس إرتبط بتوجهات النظام القائم ، و في كل مرة كان يسعى لخدمة إيديولوجية الدولة الوطنية . إلا أنه بعد السبعينات حدث له ما حدث للسوسولوجيا بالجزائر بعد إنهيار الحزب الواحد ؛ إذ أصبح علما غير مرغوب فيه ، كما عملت السلطات الرسمية في هذا البلد على محاصرته و تهيمش المشتغلين به . و يلاحظ كذلك أن المشتغلين بهذا العلم في تونس ليسوا كلهم تونسين ، و هذا ما أكدته ليليا بن سالم ، بحيث نجد العديد من الأجانب يمارسون السوسولوجيا بهذا البلد ، و هذا يفسر بطبيعة النظام القائم ، أي النظام الليبرالي . كما تلجأ أغلبية المؤسسات الإجتماعية و الاقتصادية إلى طلب الخدمة السوسولوجية من الأجانب .

و أمام هذه الأوضاع نجد أن السوسولوجيين التونسيين أصبحوا منقسمين إلى عدة تيارات ، يسعى كل واحد منها إلى خدمة الجهة التي ينتمي إليها . فقد أصبح البعض منظرين للنظام القائم و مشاركين في الحكم . و يتجسد هذا في وجود مشتغلين بهذا العلم في أعلى مناصب الدولة . و البعض الآخر نجده فضل العمل لصالح بعض المؤسسات و الجهات الأجنبية . أما المشتغلون الآخرون نجدهم يعانون التهميش و الإغتراب ، و هذا ما أكدته لنا بعض الباحثين خلال قيامنا بالدراسة الميدانية . فيما يخص وضعية هذا العلم ، فإنها لا تختلف كثيرا عن وضعيته بالجزائر ، حيث أنه مازال بعيدا عن الواقع الإجتماعي التونسي ، ولم يستطع إلى يومنا هذا إحداث تفاعل بينه و بين المجتمع بكل مؤسساته .

إن السوسولوجيا كعلم مازال غريبا عن هذه البيئة ، و ذلك من طروحاته ، و مناهجه ، و تقنياته ، رغم أن هناك بريق أمل في الآونة الأخيرة ، و هذا من خلال الإنتاج السوسولوجي الذي بدأ يظهر شيئا فشيئا رغم العراقيل و الصراعات الموجودة بين كل من الجيل الأول و الجيل الجديد للسوسولوجيين التونسيين . و هذا الصراع يظهر من خلال العلاقة المتوترة ما بين الطرفين و كذلك من خلال الدور الذي يجب أن يقوم به هذا العلم . و في الأخير نسجل غياب علم إجتماع تونسي نظرا لغياب الأنساق المعرفية النابعة من هذه البيئة ، بل هناك إستيراد كليّ للسوسولوجيا الغربية و هذا باسم عالمية "universalité" العلوم الإجتماعية عامة و علم الاجتماع خاصة ، الأمر الذي صرح به العديد من الباحثين . يبقى كما سبق القول أن هناك نوع من الإنتاج المزدهر بفضل التسهيلات و الإمكانيات المادية المتاحة لبعض المشتغلين بهذا العلم و هذا ما لاحظناه ميدانيا . و ختاماً لهذا يمكن القول :

- السوسولوجيا في هذا البلد رهينة الحسابات الشخصية من جهة ، و الإيديولوجيا من جهة أخرى .
- هناك صراع ما بين المشتغلين بهذا العلم و خاصة بين الجيل الأول المفرنس و الجيل الثاني الذي أغلبته معرفة .
- هناك إستيراد كليّ للمعرفة السوسولوجية و محاولة إخضاع المجتمع ككل لها ، مما أدى إلى نوع من القطيعة ما بين الفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا و المشتغلين بهذا العلم .
- كذلك يوجد تمييز واضح المعالم ما بين المشتغلين بهذا العلم داخل هذا البلد ، إذ هناك من تقرب من السلطة و أصبح يتمتع بالعديد من الإمتيازات ، بينما البعض الآخر أقصي و يعاني الحرمان و التهميش .
- هناك إنتاج لا يستهان به باللغتين ، خاصة الفرنسية ، و هذا ما انفرد به المشتغلون المقربون من السلطة .

و أخيرا المجتمع التونسي عبارة عن حقل كبير للتجارة الأجنبية ، و هذا ما أكده العديد من الباحثين أن هناك العديد من الأجنب و المؤسسات الأجنبية تقوم بالبحوث و الدراسات السوسولوجية في هذا البلد . و عليه لا يمكن الكلام في ظل هذه المعطيات عن سوسولوجيا تونسية ، بل يصح القول أن هناك خليط من السوسولوجيات الغربية ، مثل ما وجدناه بالنسبة للجزائر .



الفصل السادس: علم الاجتماع بالمغرب
تمهيد

المبحث الأول: السوسيولوجيا الكولونيالية
بالمغرب

المبحث الثاني: إستمرارية البحث السوسيولوجي
الفرنسي بعد الإستقلال.

المبحث الثالث: الإطار المؤسسي للممارسة
السوسيولوجية غداة الإستقلال.

المبحث الرابع: المغرب و مؤسسات التعليم العالي
بعد الإستقلال.

المبحث الخامس: مميزات السوسيولوجيا
قبل الثمانينات إلى يومنا هذا.

المبحث السادس: الصعوبات التي تواجه الممارسة
السوسيولوجية بالمغرب.

الختاتمة.

تمهيد

نحاول في هذا الفصل الخاص بالممارسة السوسولوجية بالمغرب تناول أهم امراحل التي مرّ بها هذا العلم داخل هذا البلد. و في البداية نسلط الضوء على الفترة الكولونيالية ، و ذلك لما لها من أثار عميقة على السوسولوجيا بالمغرب ، حيث لأنه بعد خروج الإستعمار الفرنسي ، بقيت نفس الطروحات و الإشكاليات مهيمنة على هذه الممارسة . و هذا يفسر كما سبق و أن قلنا مدى تأثير المنظرين الكولونيين على الفكر السوسولوجي المغربي . و خدمة لدراسنا فقد تم وضع مبحث خاص بهذه الفترة و الذي قسم بدوره إلى النقاط التالية :

-تاريخ السوسولوجيا الكولونيالية بالمغرب .

-الإتجاهات الرئيسية هذه الممارسة خلال هذه الفترة ، بالإضافة إلى الإشكالية المحورية و الفرضيات التي كانت سائدة آنذاك .

-مكونات هذا العلم و مجالاته في تلك الفترة .

أما المبحث الثاني فقد خصص لما سميناه باستمرارية البحث السوسولوجي الفرنسي بعد الإستقلال . و يفسر هذا بكون المشتغلين بهذا العلم داخل المغرب إحتفظوا بنفس الطروحات و المواضيع التي كانت سائدة قبل خروج المستعمر . هناك مواصلة للإقتراب السوسولوجي الكولونيالي .

بينما المبحث الثالث : فقد تناول الإطار المؤسسي للممارسة السوسولوجية غداة الإستقلال . و في المباحث الأخيرة تم التطرق إلى كل من مؤسسات التعليم العالي و خاصة معاهد علم الإجتماع بهذا البلد ، و كذلك مميزات السوسولوجيا قبل الثمانينات إلى يومنا هذا . و أخيرا تم التطرق إلى أهم الصعوبات و العراقيل التي تواجه هذا العلم و المشتغلين به داخل المغرب .

المبحث الأول : السوسولوجيا الكولونيلية بالمغرب

1- تاريخ علم الاجتماع الكولونيالي بالمغرب :

يصعب على الباحث العربي تحديد تاريخ علم الاجتماع كممارسة علمية في المغرب ، وذلك للعديد من الأسباب أهمها: (1) -تحديد البدايات التاريخية لهذا العلم في المغرب . ومعنى هذا حسب الديالمي هل يجب الرجوع إلى ابن خلدون ؟ أم إلى دخول الإستعمار ؟

ب-حول ما يسمى بإشكالية تحديد حفل السوسولوجيا ، هل يجب التأريخ لعلم الاجتماع في المغرب ضرورة التمييز بين الدراسات السوسولوجية و بين الدراسات الإجتماعية (كالإثنولوجيا ، التاريخ الإجتماعي ، العلم السياسي) ؟ ج-قضية التصنيف .

إلا أننا نجد عبد الكبير الخطيبي قد فصل في هذا حيث ينطلق مباشرة من المرحلة الكولونيلية في تطرقه إلى علم الاجتماع بالمغرب. ولعله السباق (أي من الأوائل) في الكتابة عن علم الاجتماع بالمغرب ، حيث نجد أغلبية المشتغلين بهذا العلم سواء داخل المغرب أو خارجه يعتبرونه مرجعا أساسيا ، و على رأسهم عبد الصمد الديالمي الذي إعتد كل الإعتماد على عمل الخطيبي المعنون : "Bilan de la sociologie au Maroc de 1912 à 1967" وهو العمل الذي نشر سنة 1967 بالمغرب . و في عملنا هذا سنعتمد عليه في التطرق إلى أهم المراحل التي مرّ بها علم الاجتماع بالمغرب ، بالإضافة إلى مراجع أخرى سوف تظهر كلها في الفصل الخاص بعلم الاجتماع بهذا البلد . كما أننا لن ندخل في الجدل القائم حول : هل يجب الإنطلاق من ابن خلدون أو من الدخول المستعمر . و ذلك لأسباب منهجية . و تكون الإنطلاقة إبتداء من المرحلة الكولونيلية ، و هذا خدمة للموضوع و الأهداف المسطرة في هذه الدراسة .

يمكن إعتبار الفترة الممتدة من 1895 و 1930 مرحلة ما قبل سوسولوجية ، باعتبارها الفترة التي شهدت ظهور المؤسسات الرئيسية التي ستحتضن البحث السوسولوجي من جهة ، و تبلور الشروط الإيديو-نظرية التي ستعمل السوسولوجيا في أخضانها من جهة أخرى " .(2)

فعلا إن هذه المرحلة جاءت لتعبد الطريق و تحضر كل الوسائل سواء المادية منها أو المعنوية (القدرات و الكفاءات البشرية) التي سوف يسخرها المستعمر مع إنطلاقة هذا العلم و علوم أخرى في تفتيت و فهم المجتمع المغربي ، و ذلك لفرض هيمنته عليه . إذا كانت المرحلة ما قبل السوسولوجيا مرحلة تحضيرية هامة ، حيث تطلبت مدة زمنية كبيرة تقدر بـ35 سنة ، عمل المستعمر فيها على تهيئة الجو و الظروف الملائمة لبعث هذا العلم واستعماله لأغراضه المتسوعة ، خاصة تلك المتمثلة في معرفة الأهالي (أي السكان المغاربة) من جميع الجوانب ، كالتقاليد و العادات ، و اللغة و الدين ...إلخ . و لهذا لا يمكن لأي باحث مهما كان أن يهمل هذه المرحلة إذا أراد فعلا أن يفهم الممارسة السوسولوجية في المغرب .

بالنسبة لإختيار سنة 1895 فهو لم يأت عن طريق الصدفة ، بل كما يقول الديالمي : " إنه تاريخ ظهور الجزء الأول من كتاب "مولييراس" (A. Moulieras) تحت عنوان : "المغرب المجهول" وهو أول بحث إثنولوجي متكامل حول مناطق مغربية " .(3) نجد الإشارة هنا إلى أن أولى الكتابات كانت ذا توجيه سواء إثنولوجي أو أنتولوجي ، و حتى من الحقوق و الجغرافيا...لذا لا يمكن جهل هذا النوع من الكتابات نظرا لما قدمته لعلم الاجتماع .

1-عبد الصمد الديالمي ، ملامح تطور السوسولوجيا في المغرب ، مرجع سبق ذكره ، ص . 287

2-نفس المرجع ، ص . 290

3-نفس المرجع ، ص . 290

أما بالنسبة لسنة 1930 ، فهو "تاريخ ظهور أول أطروحة في السوسيولوجيا حول المغرب (منطقة سوس) : البرابرة و المخزن" لمونتاني "Montagne". كذلك سنة 1907 كتب "دوتي" تقريرا سريرا حول الوضعية السياسية في الحوز (منطقة بجنوب المغرب). موضوع ذلك التقرير الشخصيات و الجماعات المغربية التي يمكن لفرنسا أن تعتمد عليها من أجل السيطرة على المغرب. وهي نفس الخطة التي إستعملها المستعمر في كل من الجزائر و تونس ، حيث مثلت المرحلة الأولى مرحلة التعرف على الأفراد و الجماعات الممكن الإعتماد عليها في إرساء دعائم وجوده . و من هنا تظهر لنا عقلية المستعمر و بعد نظره ، حيث كان يخطط بدهاء ، و لم يترك للصدفة مجالا أو فرصة في أخذ قراراته و وضع إستراتيجياته . و من هنا تظهر لنا أهمية قراءة هذه الأعمال لفهم مواقف و أبعاد هذا المستعمر الدخيل و خاصة ضربه بسلاحه . و هذا هو أمثل إجراء يمكن القيام به .

و في السياق التاريخي للمرحلة التي مر بها علم الاجتماع بالمغرب ، نجد أنه في سنتي 1903-1904 تم خلق "البعثة العلمية" في مدينة طنجة من قبل "أ.لوشاتوليه" A. Lechatelier . و هو أستاذ "السوسيولوجيا و الوسيو-جغرافيا الإسلامية" في « Collège de France » (1)

و عين "ج. سالون" G. Salmon « مديرا للبعثة ، و بعد شهور قليلة من تعيينه ، أصدر أول عدد من "المخطوطات المغربية" archives marocaines » إلى جانب هذه المخطوطات ، ظهرت كذلك إنطلاقا من سنة 1906 "مجلة العالم الإسلامي" و كان مؤسسها "أ.لوشاتوليه" . و في سنة 1907 ، أصبح "ميشو بيلير" E.Michaux-Bellaire « مديرا للبعثة العلمية . و نجد "بيلير" بالنسبة لأهداف هذه البعثة يقول : "إن هدفها هو البحث في عين المكان عن الوثائق التي تسمح بدراسة المغرب و إعادة تركيب تنظيمه وحياته ، ليس فقط بمساعدة الكتب و المخطوطات ، بل كذلك بفضل المعلومات الشفوية ، و تراث القبائل ، و الجماعات الدينية ، و الأسر . إن الأمر يتعلق منذ البداية بدراسات سوسيولوجية ."(2)

و يظهر لنا جلينا من قراءة و تحليل هذا الخطاب أن البحث السوسيولوجي بالنسبة لهذا البلد قد إنطلق مع "ميشو بيلير" خاصة و قد عرفت هذه المرحلة التوجه نحو الدراسات الميدانية . و نقصد هنا الدراسات الميكروسوسيولوجية ، حيث إنصب إهتمام الباحثين بالتنقيب عن التراث المكتوب و التراث الشفوي ، كما إهتموا بالبناء القبلي و الظاهرة الدينية . و هو الأمر الذي نجده حتى بعد إرساء قواعد و أسس المؤسسات امكلفة بالدراسات السويولوجية .

و حسب عبد الصمد الديالمي يمكن إعتبار "ميشو بيلير" المخطط الأول لمسيرة السوسيولوجيا الكولونيالية . ففي مقاله "السوسيولوجيا المغاربية" يرى أنه من الواجب على السوسيولوجيا المغاربية أن تنقسم إلى ثلاثة حقول : "سوسيولوجية المخزن ، السوسيولوجية الإسلامية ، و السوسيولوجية المغربية ، على الأولى أن تهتم بالمدن و بمناطق نفوذ المخزن بصفة عامة (مناطق الشرع) . أما الثانية فموضوعها دراسة المظاهر الإسلامية الرسمية و السنية . أما مبحث الثالثة القبائل البربرية ، و التركيز على استمرار ما قبل الإسلامية فيها على صعيد المعتقدات و المؤسسات و الممارسات ."(3)

و في الحادي عشر من شهر أكتوبر 1913 ، أصبحت البعثة العلمية مؤسسة قانونية مهمتها جمع الملخصات التي أقيمت في مختلف المناطق حول الظروف الأنتولوجية و التاريخية و السوسيولوجية و الاقتصادية ، و الإدارية لمدن و قبائل المغرب . بالإضافة إلى أعمال أعوان الحماية حول السوسيولوجية و السياسة الأهلية .(4)

1-Khatibi (A.), Bilan de sociologie au Maroc de 1912 à 1967, publication pour la recherche en sciences humaines, Rabat 1967, p.10

2-op ,cit . p .10

4-Khatibi (A.) , op ,cit . p .10

3-عبد الصمد الديالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 293

هذا ما يجعل عبد الصمد الديالمي يقول: "إن السوسولوجيا في بدايتها بالمغرب كانت مؤسسة إدارية وسياسية في خدمة الحماية. فالعلاقة بين السياسة (الإستعمارية) و السوسولوجيا علاقة جدلية ، علاقة أخذ و عطاء ، علاقة يؤثر داخلها كل طرف على الآخر : السياسة تحدد خطط البحث السوسولوجي ، و السوسولوجيا تركي معرفيا ، القرارات السياسية ."(1)

إن ما يمكن قوله هنا هو أن عبد الصمد الديالمي قد أصاب عندما صرح بأن هناك علاقة جدلية بين السياسة الإستعمارية و السوسولوجيا ، بل يمكن الذهاب إلى أبعد من هذا ، حيث نلاحظ أن هذه العلاقة لم تزول بزوال الإستعمار بل إستمرت في خدمة الأنظمة القائمة بعد الإستقلال ، حيث أصبح في العديد من الحالات ، لكي لا نقول كلها ، علم الإجتماع داخل هذه البلدان هو العلم الذي يبرر و يركي سياسة الأنظمة القائمة . وهذا ما سننيه في المبحث الخاص بالتحيز السياسي للمشتغلين بهذا العلم و خدمتهم للأنظمة القائمة داخل بلدانهم على حساب العلم و الجماهير الواسعة . وسندعم قولنا هذا ببعض النتائج المتحصل عليها ميدانيا حول هذه المسألة .

وقد إنقسم المشتغلون بهذا العلم خلال المرحلة الإستعمارية إلى قسمين : قسم كان يكن العداء الصارخ للأهالي و المقدسات و يعمل على إخضاع الواقع المغربي إلى ما يعتقدوه هو ، دون أي موضوعية أو عقلانية ، و قسم ثان أكثر ذكاء و حنكة نجده قد إتبع إستراتيجية علمية صائبة ، كان يبين للأهالي إحترامهم و لمقدساتهم ، و هذا بغية الوصول إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات لتقديمها للجهات الرسمية (السلطة الإستعمارية) . و على رأس هذا القسم من المشتغلين بعلم الإجتماع خلال هذه المرحلة نجد كل من "ليوتي" و "كامبون" ، و هم من "أنصار الإستعمار السلمي العلماني ، المرتكز على التحكم في القوى الداخلية (الأهلية) دون المس بها ، و دون مجابتهها بعنف أو بطريقة مباشرة ."(2)

فقد إستطاعت البعثة العلمية جعل في متناول السياسة الإستعمارية وثائق ذات قيمة نفيسة ، هذه الوثائق و المعلومات نشر جزء منها في "المحفوظات البربرية" « archives berbères » ما بينت الفترة الممتدة من 1915 إلى 1920 ، أما الجزء الثاني فقد نشر في سلسلة "قبائل و مدن المغرب" ، بالإضافة إلى نشر البعض الآخر في مجلة "Héspéris" التي أسست سنة 1921 .(3)

و نجد عبد الكبير الخطيبي يتساءل عن هذا الإهتمام الكبير و المتزايد لمعرفة المغاربة و عاداتهم و تقاليدهم . و يجيب على أن هذا الإهتمام المتزايد بالمغرب ليس وليد الرغبة في معرفة الجهول أو الغريب ، بل أن هذا التوجه السوسولوجي يدخل في سياسة علمية مرغوبة و موجهة نحو المعرفة النفعية للمغرب . بمعنى غزوه و إحداث الثورة .. تهذنة الوضع .(4)

علم الإجتماع و العلوم بصفة عامة وجدوا في المغرب مستشارا حذقا ، فهم جيدا أن الساسة العلمية هي فرع أساسي من السياسة . كلنا يعرف مدى كراهية "ليوتي" « Lyautey » للإدارة المباشرة و إحترامه للمؤسسات التقليدية . و في هذا الصدد يقول للعلماء و ما ينتظر منهم : " في هذا العمل الإصلاحي ، إن أعمالكم هي بمثابة المرشد . و لهذا نحن نضع تحت تصرفكم الضباط الشباب الراغبين في الدخول إلى مصلحة شؤون الأهالي ، كي تعودونهم على الحياة المغربية ، و المشاكل التي تطرحها . و هكذا سادتي ، إنني أرى في المعهد العالي للدراسات المغربية أحد العناصر الأكثر أهمية و ترغيبا في السياسة الفرنسية على أرض إفريقيا .(5)

1-عبد الصمد الديالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 293 .

2-نفس المرجع ، ص 293 .

3-Khatibi (A.) , op , cit . p. 11

4-op, cit . p .11

5-op , cit . p.11

و في سنة 1920 وصل " جورج هاردي " « G.Hardy » إلى المغرب حيث تم تحت إشرافه التوحيد بين "البعثة العلمية" و "المدرسة العليا للغة العربية و اللهجات البربرية" و "القسم السوسولوجي" في المعهد العالي للدراسات المغربية . و بالطبع كان المعهد يضم قسما خاصا بالإثنولوجيا و السوسولوجيا المغربية تحت إشراف "مونتاني" (1) و يعتبر عبد الكبير الخطيبي ثبو المعرفة السوسولوجية تم مع وصول " جورج هاردي" للمغرب . كما يرى بأن سياسة تهذبة الوضع و التغلغل الفرنسي داخل المغرب هما من العوامل الرئيسية التي كانت وراء التطور المعرفي ، وخاصة فيما يخص الممارسة السوسولوجية .

و دائما بالنسبة للعوامل التي سمحت بنمو البحث السوسولوجي خلال هذه المرحلة ، نسجل دور "جورج هاردي" الذي يعتبر من أبرز منظري الإيدولوجيا الإستعمارية و الإمبريالية ، حيث عمل هذا الأخير على إعادة تنظيم التعليم و البحث . نسجل أيضا أن مركزية البحث التي كان وراءها "هاردي" قد حفزت المؤرخ " بيلير " « Bellaire » الذي تحول إلى عالم إجتماع . إن هذا الخبير بالشؤون المغربية كانت لديه رؤية خاصة بعلم الإجتماع . ففي نص خصصه لما يسميه بعلم الإجتماع المغربي نجد يحدد فيه محتوى و محاور البحث . ففي تصوره هذا العلم (علم الإجتماع) ليس فقط دراسة المجتمع من جانب المخزن فقط ، و هذا كرد ضد التفسيرات ذات قاعدة أو أسس إسلامية بحتة ، كما نجد بعد ذلك يحاول أن يفسر و يبرهن على تأثيرات ما قبل الإسلام على المغرب . (2)

و هذا ما يمثل الطرح الروماني في تفسير الجذور التاريخية للمغرب ، أي أن هناك جملة من الباحثين و على رأسهم "ميشو بيلير" يريدون الإنطلاق من الحضارة الرومانية في تفسيرهم و تحليلهم للمغرب ، و هذا الطرح سوف نتطرق إليه عندما نقدم الإشكاليات التي سادت خلال الوجود الإستعماري في دراسة المغرب .

و تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الطرح لا يخص المغرب فقط ، بل كذلك تونس و الجزائر ، حيث عمل المستعمر ، و خاصة باحثيه ، على التكرار للحضارة الإسلامية و السعي إلى تمجيد الحضارة الرومانية و الحضارات ما قبل الإسلام في هذه المناطق من العالم العربي الإسلامي . كذلك نجد الباحثين الفرنسيين قد عملوا كل ما في وسعهم على إبراز رواسب الحضارة الرومانية وخاصة عندما قسموا الأهالي إلى عرب ، بربر ، توارق ، ... إلخ

نجد ميشو بيلير " يكتب قائلا : "علم الإجتماع المغربي هو معرفة كل الحالات الإجتماعية المختلفة و علاقات بعضها ببعض ، و الكيفية التي تم التوازن بينهما لاتزال قائمة إلى يومنا هذا بالرغم من التحولات و الصراعات العديدة التي نشبت خلال العصور المنصرمة . (3)

و يقول الخطيبي أنه يمكن فهم هذا الإنشغال العلمي الشرعي في النظر إلى المجتمع في كليته ، و لكن هذا التخوف و الإنشغال يعبران عن فكرة غالية على بعض مناصري الإستعمار و حماته : حلم إدماج السكان البربر ، ذلك الحلم الذي كان بإمكانه القضاء على نفوذ الإسلام و خاصة حصر الثقافة المغربية بفصلها عن المرجعية العربية . إن يقظة المشرق العربي و الإيدولوجيا العربية كانتا تخيفان المستعمر كثيرا . إن السياسة البربرية قد فككت بفضل الأحداث و خاصة ثورة الريف ، التي شكلت ضربة قاسية للسياسة الإستعمارية . إلا أن هذا لم يكفي بل دفع بعض الباحثين مثل "ميشو بيلير" و آخرين إلى خلق فكرة "الظهير البربري" « Dahir berbèr » سنة 1930 ، و التي كانت تهدف إلى إنشاء محاكم عرفية خاصة بالمناطق البربرية . (4)

1- عبد الصمد النديمي ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 293-294

2-Khatibi (A.), op, cit . p.11

3-op, cit .p.13

4-op , cit .p.p.13-14

وختاما ، السياسة العلمية الممتدة من 1912 إلى 1925 ، كانت تركز أساسا على إرادة إستغلال الديناميكية الداخلية للمجتمع المغربي ، السياسة التي كانت تعتمد أساسا على : بعد الهدنة العسكرية ، يجب تطوير البناء ، هذا البناء لا يتم إلا بعد ربح القلوب والعقول . لا بد إذن من منقاهمة أخوية أ وبالأحرى تعايش سلمي مثمر . و الذي يتطلب إدارة مناسبة و معرفة صحيحة للعادات و القيم . إلا أن مغادرة "ليوتي" « Lyautey » للمغرب سنة 1925 فتح الباب على مصراعيه أمام سياسة علمية عنصرية تقيسية (بربري /عربي) ، تلك السياسة التي أثار غضب المواطنين و سخط العالم العربي . (1)

2-الإتجاهات الرئيسية للسوسولوجيا الكولونيلية بالمغرب:

إن التطرق إلى الإتجاهات التي سارت وفقها السوسولوجيا بالمغرب إبان الوجود الإستعماري هو بمثابة كشف الخيوط التي كانت تعمل وفقها الأدمغة الإستعمارية لضمان بقاءها و فرض هيمنتها لي المغرب .
أ- النزعة البربرية :

إن السوسولوجيا بتركيزها على النموذج العرقي أظهرت أن السياسة العرقية كانت أسهل سبيل يمكن إتباعه بالنسبة للحمالية . ذلك أن التقابل بين العربي و البرابرة آلية سهلة الإستغلال و التوظيف بالنظر إلى عدة معطيات ، بخلاف السياسة الطبقية * التي تتطلب أمرين يصعب تحقيقهما في فترة وجيزة ، و هما تعميم التعليم و نشر الصناعة . (2)
فقد أدركت السلطات الفرنسية أهمية إستغلال الورقة البربرية ، تلك الورقة التي سبق لها و أن وظفتها في الجزائر . وفي هذا الصدد يقول محمد عابد الجابري : " لقد إرتأى هؤلاء أن " السياسة البربرية " التي كانوا يطبقونها في منطقة "القبائل" بالجزائر لن تؤتي أكلها إلا بعد ضم "كتلة البربر" في المغرب الشرط الضروري و الكافي ، في نظرهم لضم شمال إفريقيا إلى فرنسا نهائيا" . (3)
و الواقع أن مخطط السياسة الفرنسية الإستعمارية في شمال إفريقيا كانوا أقل إدراكا لدور الدين (الإسلام/ العروبة) في حياة المغرب و تجربته التاريخية . لقد كانوا يرون في تساهل سكان الجبال في أداء الشعائر الدينية و عدم تطبيقهم لبعض الجوانب من الشريعة الإسلامية ، و في جهلهم للغة العربية ، و في تمردهم على السلطة المركزية ، كانوا يرون في ذلك دليلا على أن البربر يرفضون "الحكم العربي" (باعتبار أن السلطان من سلالة عربية) و أنهم لا يعرفون من الإسلام سوى بعض القشور و المظاهر ، وأن الروح و العادات الوثنية متمكنة فيهم ، مما يجعل من الممكن جدا فصلهم عن الفضاء الثقافي الحضاري العربي الإسلامي ، وإخاقهم بفرنسا و الحضارة اللاتينية . (4)

l-op , cit . p . 14

* نموذج إخوة موران (Mauran): خلق طبقات إجتماعية متوسطة حاملة و حامية لقيم الحدادة .

2-عبد الصمد الديلمي ، القضية السوسولوجية : نموذج الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 45

3-محمد عابد الجابري : "يقظة الوعي العروبي في المغرب : مساهمة في نقد السوسولوجيا الإستعمارية" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 87، بيروت، 1986 ، ص . 10

4- نفس المرجع ، ص . 10

لقد إنطلقت الدراسات من مبدأ التفرقة و التمييز ما بين العربي والبربري ، العربي الماكر والكسول ، و البربري الطيب و المحب للعمل . و بنيت على أساس هذه الصورة أغلبية هذه الدراسات و أصبحت نتائجها بمثابة قانون لا جدال فيه . و هكذا نجد "دولا شارير" « De la charrière » أحد أقطاب الفكر الإستعماري يكتب في تقرير بعنوان : " عمل فرنسا عقب الإتفاق الفرنسي /الألماني " : " هل من الضروري أن نفرض على القبائل الجبلية نفس الإطار القائم في السهول فنخضعها بالتالي للسلطان الذي ثمرت عليه ؟ " و يجيب : " إنه لا وجود لعساكر السلطان إلا في القلاع الموجودة أسفل الجبال . أما البربر و هم الأغلبية السكانية فمستقلون تماما ، وهم يتحدثون لهجاتهم البربرية ، محافظين على نقاء دمهم . أما الإسلام فهو غير متغلغل في نفوسهم . وإذا كانوا يميلون إلى التدين بطبعهم فهم إلى الوثنية أقرب ... و أخيرا فالبربري أكثر قابلية للإستيعاب و الإندماج « Assimilation » من العربي .(1)

و يصل بعد ذلك "دولا شارير" إلى خطة يقترحها للحكومة الفرنسية و ذلك لضمان وجودها بالمغرب تكمن حسب قوله : " ترك عناصر السكان يتطورون كل حسب حضارته " : البربر يتطورون في إطار الحضارة البربرية الموجهة نحو فرنسا ، و العرب يتطورون في إطار الحضارة العربية التي يمثلها المخزن الذي تحميه فرنسا ، و المبدأ الواجب العمل به هو مبدأ " فرق تسد" (2) هذا و قد كانت هذه الإستراتيجية تهدف إلى " إدراك العرب و الإسلام كقوى إستعمارية تسلطت على السكان الأهليين ، على البرابرة ، لتسلب منهم ممتلكاتهم وهويتهم على الخصوص . و من ثمة يصبح دور الحماية هو الدفاع عن البربري المضطهد ، الذي حافظ ، رغم طول "الإستعمار الإسلامي " ، على أصالته ، و على إستقلاليته... (3)

و ما لتانون 1930 الخاص بالظهير البربري إلا إعطاء الصورة الشرعية للتمرد ضد المخزن و الشرع ، أي كل ما له علاقة بالعروبة و الإسلام ، و خطوة هامة في تصير البربر . و هنا يظهر جليا مدى إرتباط السوسولوجيا بالسياسة الكولونيالية ، حيث كانت مجرد أداة تسخر لخدمة الإيديولوجيا الكولونيالية .

و هذا يتناقض و تصريحات "أ. آدام" « A. Adam » حينما كتب قائلا : " يجب لأن نتساءل ، لا سيما إذا كانت السياسة التي ساهم فيها علماءنا قابلة للإدانة ، بل فيما إذا كانت مشاركتهم في تلك السياسة قد أثرت على ملاحظاتهم و على أحكامهم. (4)

إن الأمثلة عديدة تؤكد بطلان تصريحات أندري آدام و غيره من علماء الإجتماع الكولونيين ، و خير دليل على ذلك أطروحة "مونتاني" « Montagné » التي كانت تتحدث عما يسميه "بالجمهريات البربرية" . يمكن إعتبار هذه الأطروحة : " عملا يندرج تحت إطار السوسولوجيا السياسية . يتعلق الجزء الأول بموضوعة "سوس" في المغرب و في التاريخ ، في حين يشكل الجزء الثاني وصفا "للدولة البربرية الصغيرة" : المؤسسات ، الوحدات الإجتماعية ، القيم السياسية ، العلاقات الإجتماعية . تقوم تلك "الدولة" على مبدأ ديمقراطي (تمثيلية الجماعة) من حيث الشكل... (5)

و بهذا تأتي أطروحة "مونتاني" تنويجا للفكر الكولونيالي المعتمد أساسا على فكرة "فرق تسد" . وورقة البربر ورقة مريحة إذا أحسن إستغلالها .

1-2- نفس المرجع ، ص 11

3- عبد الصمد الديلمي ، القضية السوسولوجية: نموذج الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46

4-Adam (A.), Bibliographie critique de sociologie, d'éthnologie et de géographie humaine du Maroc, mémoire de Centre de Recherches anthropologiques préhistoriques et ethnographiques (CRAPE), Alger 1972 , p. 24

5- عبد الصمد الديلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

بعد عمل "روبرت مونتاني" يأتي ثاني عمل من حيث الأهمية وهو الذي قام به "جاك بيرك" « J.Berque » المعنون :
"البنيات الاجتماعية في الأطلس الكبير" ، لكن الذي يميز هذه الأطروحة أنها لا تقبل الاندماج بسهولة في الإيديولوجيا الكولونيالية . فمن أهم الإشكالات التي عاجلتها هذا الدراسة العميقة ، علاقة العرف بالشرع . ويرى "بيرك" أن تلك العلاقة لا يمكن أن تخضع للنمذجة وللتوحيد . بمعنى أنها تتغير بتغير المناطق البربرية . وعلى كل حال لا وجود لقبيلة بربرية يتعدم فيها الشرع بتاتا ، حسب تصريحات الإثنوغرافيا الكولونيالية نفسها . (1)

و بهذا يكون "بيرك" قد أبطل إدعاءات العديد من علماء الاجتماع و الإثنوغرافيين هذه المرحلة ، و من بينهم "مونتاني" ، كما أبطل فكرة الصراع الدائم و التناقض الجذري بين الشرع و العرف .

إن المهم بالنسبة لنا في تقديم عملي "مونتاني" و "بيرك" ... هو الإشارة إلى أطروحة "مونتاني" تحاول إثبات إيجابية "الورقة البربرية" ... بينما عندما تناول "بيرك" قبيلة "سكساوة" بالبحث ، لم تبق "الورقة البربرية" ورقة رابحة ، ذلك ما جعله (أي بيرك) بالإضافة إلى تفهقر الإيديولوجيا الإستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية ، قادرا على الإنصات الفعلي و الموضوعي للكائن المستعمر « colonisé » بربريا كان أو عربيا . (2)

إن تاريخ السوسولوجيا الكولونيالية في المغرب ، عرف بخصوص النزعة البربرية لحظتين رئيسيتين : لحظة "مونتاني" (1930) وهي لحظة نضج السياسة البربرية ، ثم لحظة "بيرك" (1955) و هي لحظة إفلاس السياسة البربرية على الصعيد النظري و العلمي.

ب- النزعة التغريبية:

بعد اللحظة البربرية التي سبق ذكرها تأتي لحظة ثانية في عمر السوسولوجيا الكولونيالية بالمغرب ، و قد عرفت هذه اللحظة بالنزعة التغريبية . وتبدأ هذه اللحظة مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

إنها لحظة تعكس مسلسل تصنيع المغرب و ما ترتب عنه من تحولات إجتماعية بالأساس . إنها نضج النموذج الطبقي كنموذج قادر على تعويض النموذج العرقي (النزعة البربرية) من أجل ضمان إستمرار مصالح الحماية . و هو الهدف الذي رسم له "مونتاني" و الرامي إلى خلق طبقة بروليتارية مرتبطة بالرأسمال "الميتروبولي" « métropole » (3)

طبقة بروليتارية معادية للبورجوازية الوطنية و للقيم الدينية و الإجتماعية التقليدية . (4)

وقد عرفت هذه المرحلة (أي مرحلة الخمسينات) العديد من البحوث حول موضوع العمل و التصنيع . و كما يقول عبد الصمد الديالمي : " مرة أخرى ، يبرز إسم "مونتاني" في هذا الميدان ، حيث أشرف على بحث ميداني واسع النطاق يهتم بظاهرتين : "الهجرة في القبائل" ، و " البروليتاريا المغربية في مدن الشمال . " و تشكل الظاهرتان الجزئين الرئيسيين للكتاب الذي ألفه "مونتاني" نفسه عن : " نشأة البروليتاريا المغربية : بحث ميداني إجتماعي (1948-1950) (5)

و من الغريب في الأمر أن نجد أن هذه الدراسة قد إقتصرت فقط على منطقة "مراكش" و "أغادير" ، أي أنها مست فقط البربر ، أما القبائل العربية المتواجدة في السهول فلم تمسها ، بالرغم من كونها طرفا في تصدير اليد العاملة (أي أنها تساهم في الهجرة العمالية بأكبر عدد).

1- نفس المرجع . ص . 50

2- نفس المرجع ، ص . 50

3- نفس المرجع ، ص . 52

4- نفس المرجع ، ص . 52

5- نفس المرجع ، ص . 52

أما الدراسة البروليتارية في المدن فإنها شملت مدن "آسفي" ، و "المحمدية" ، و "الدار البيضاء" ، و "القنيطرة" ، و "الرباط" ،
بتعبير آخر إستهدف البحث أولا تحديد نسبة الهجرة على صعيد القبائل المدروسة وكذلك تحديد المدن المقصودة . ثانيا إحصاء
الحضرين الجدد في مكاني السكنى و العمل ، و حسب الأصل .(1)

و قد عمل "مونتاني" من خلال هذه الدراسة على تأكيد فرضيته القائلة أن الهجرة نحو المدن ناتجة عن توفر الأمن و الهيمنة التامة
لفرنسا على المدن المغربية . بعبارة أخرى يسعى "مونتاني" إلى القول أن السياسة الفرنسية قد نجحت في السيطرة على المدن المغربية
هذا بالنسبة لأعمال "مونتاني" ، أما "آدام" فنجده في عمل عنونه : « Naissances et développement d'une classe moyenne »
و تدافع عن قيم الحدائثة في شكلها الغربي . و بالطبع لا تخلو نشأة هذه الطبقة الريادية من التأثير على مرافق الحياة الإجتماعية من
لباس و مسكن و تحرر المرأة ، حتى في المدن التقليدية مثل فاس .(2)

إن اللحظة التغريبية لا تنحصر فقط في عملية التصنيع كما يسعى إلى تأكيده بعض الدارسين المغاربة أو الأجانب، بل أن هذه
الورقة (أي عملية التغريب) قد مست العديد من جوانب الحياة . فكانت الإنطلاقة الأولى هي الأسرة المغربية حيث عمل المستعمر
على خلق الصراع بين الرجل و المرأة و ذلك من خلال إيديولوجية تحرير المرأة ، هيمنة الرجل داخل الأسرة ... إلخ من المواضيع
التي عملت على تفكيك الأسرة المغربية . و هي نفس الخطة التي إتبعها المستعمر الفرنسي في كل من الجزائر و تونس .
كما كانت اللغة العربية موضوعا هاما بالنسبة للمستعمر الذي عمل على إقصاءها ، كما سبق و أن قلنا ، أولا على مستوى
البربر حيث منع من إستعمالها و شجع إستعمال اللهجات المحلية منها اللهجة البربرية . و بفشل الورقة البربرية ، كما رأينا ، يضطر
"ليوتي" و هو ماريشال و أول مقيم عام لفرنسا بالمغرب إلى "الزيت" و عدم الدفع بالسياسة البربرية الفرنسية في المغرب إلى
غايتها... ولكنه ينصرف في مقابل ذلك إلى الإعداد لنفس العملية في مجالين آخرين : مجال الإدارة و مجال التعليم . ففي مجال
الإدارة حرص "ليوتي" على أن يكون التعامل في المناطق التي تسكنها القبائل البربرية باللغة الفرنسية و اللهجات البربرية لا غير ،
و أصدر أمرا صارما يمنع بوجهه إستعمال اللغة العربية ، الدارجة منها و الفصحى ، منعا كليا .(3)

و يضيف "ليوتي" قائلا : "يجب ، باديء ذي بدء أن نتجنب تعليم العربية لأناس دأبوا على الإستغناء عنها ، إن اللغة العربية تجر
إلى الإسلام ، لأن هذه اللغة تتعلم في القرآن ، هذا في حين أن مصلحتنا تحتم علينا العمل على جعل البربر يتطورون خارج إطار
الإسلام ، و من الناحية اللغوية يجب أن نعمل على الإنتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية... (4)
و بهذا يتجلى لنا العداء الكبير الذي كان المستعمر يكرهه للغة العربية خاصة أنه يعرف تمام المعرفة علاقة اللغة العربية بالدين
الإسلامي و ما يمكن أن تشكله من مخاطر على مستقبله .

1- نفس المرجع ، ص . 53

2- نفس المرجع ، ص . 54

3- محمد عابد الجابري ، ببقة الوعي العربي في المغرب ، مرجع سبق ذكره ، ص . 12

4- نفس المرجع ، ص . 12

فيما يخص السياسة التعليمية : يعطينا الضابط الإستعماري ، أحد المنظرين للسياسة البربرية الفرنسية بالمغرب "بول مارتى" « Paul Marty » الخطوط العامة و ذلك في مقال كسبه عام 1924 . إنه يؤكد على أن هذه السياسة تقوم على الفصل بين المناطق التي يسكنها البربر و المناطق التي يسكنها العرب و المستعربون ، و بالتالي على جعل المدارس في المناطق الأولى مدارس فرنسية بربرية محضة ، بحيث يتلقى التلاميذ فيها تعليما فرنسيا خاصا موجها نحو الأعمال المهنية بصفة عامة و أعمال الزراعة بصفة خاصة ، " فهي مدارس فرنسية بالتعليم و الحياة ، و بربرية بالتلاميذ و الوسط ... يجب أن نبعد عنها و بكامل العزم و الإصرار أي مستوى من مستويات حضور الإسلام " (1)

كما إنطلقت إبتداء من سنة 1923 عملية نشر " المدرسة البربرية الفرنسية " في المناطق الجبلية بالأطلس . وقد خصت سلطات الحماية مدينة "آزرو"، قلب الأطلس المتوسط بـ"الثانوية البربرية الفرنسية" (1924) التي يلتحق بها النجباء من أبناء البربر ليتخرجوا أطرا متوسطة للعمل في الإدارة و الشركات كوسطاء بين الفرنسيين و الأهالي . أما زملاءهم الآخرون الأقل حظا فكانت مهمة المدرسة الفرنسية البربرية الإبتدائية إعدادهم كأيد عاملة "متعلمة" للخدمة في ضيعات المعمرين (2)

هكذا يتبين لنا أن المستعمر قد إنتهج نفس الطرق في بلدان المغرب العربي بغية إبقاء هيمنته على الأهالي . فمن الخطة العرقية إلى الخطة التبشيرية ، مرورا بالخطة التعليمية و خطة العصرية و محاربة كل ما هو "قديم" له علاقة بالدين و القيم و التقاليد .

3- إشكالية و فرضيات علم الإجتماع الكولونيالي:

التطرق إلى إشكالية علم الإجتماع الكولونيالي يعني التطرق إلى جملة من العلوم الإجتماع و إلى العديد من اكتابات سواء لكتّاب عاديين أم ضباط ، أطباء ، سواح ... إلخ . ذلك أن العديد منهم قد ساهم في طرح مسألية هذا العلم في المغرب . هذا ما يدفع بنا إلى القول أن علم الإجتماع الكولونيالي مازال إلى يومنا هذا يسيطر على الإنتاج السوسيولوجي داخل المغرب . و من مميزات علم الإجتماع الكولونيالي هو إحتفازه بالطابع الأمبريقي في العديد من الحالات . "و هذا لأنه كان يهدف للإستجابة لحاجات تلك الفترة ، و لهذا فعلى الباحث المغربي الحالي و المستقبلي ألا ينسى ضعف العلوم الكولونيالية و علاقاتها بالسياسة الإستعمارية (3)

إن محاولة شرح مصطلح علم الإجتماع الكولونيالي هو محاولة التمييز بين نوعين أساسيين من البحوث :

- البحوث الاقتصادية و الجغرافية التي كان اهدف منها تقديم معطيات هامة لتكوين خريطة للخيرات الاقتصادية المتوفرة أو الممكن إكتشافها ، و هذا للسماح للمستعمر بربط علاقات متينة بين المستعمرة و المتروبول « Métropole » .

- معرفة علمية و ذلك من خلال البحوث الجيولوجية ، التاريخية ، الإثنوغرافية ... إلخ .

- جمع المعطيات و المعلومات و جعلها في متناول الجميع ، أي المجتمع الفرنسي ، و ذلك بتشجيع البحث في المجتمعات الممكن إستعمارها . هذا كله من أجل دفع الجمهور كله من أجل الإسهام الفعلي في العمل الكولونيالي (4)

و لهذا نجد أن البحث و التنقيب و الكتابة داخل المجتمعات المستعمرة لم تقتصر فقط على الأخصائين ، بل ساهم فيها كما سبق القول : العساكر (جنود ، ضباط ...) ، أطباء ، كتاب ، مسجونين ، رسامين (فنانين...) ، حتى فرنسين بسطاء و هذا كله خدمة

للمتروبول « Métropole » .

1- نفس المرجع ، ص.ص. 14-15

2- نفس المرجع ، ص. 15

3-Bentahar (M.) et Bouasla (T.) , La sociologie marocaine contemporaine: Bilan et perspectives, Royaume du Maroc, Université Med V , publication de la Faculté des lettres et des sciences humaines , Rabat 1988 , p . 17

4-op , cit . p. 18

فقد أجريت بحوث : " سوسولوجية ، إثنوغرافية ، تاريخية ، ألسنية ... إلخ ؛ كلها للتعلم في معرفة الأهالي ، خاصة الذين يمكن استعمالهم في استغلال البلاد والاقتصاد . (1)

و هذا العمل هو جزء من إستراتيجية "المارشال ليوتي " الذي عمل على إستغلال بعض الأهالي و توظيفهم ضمن خطة عرفت كما يقول الجابري بـ: " سياسة القواد الكبار " ، و هم زعماء القبائل الذين كانوا موظفين مخزنين يمثلون السلطان في مناطقهم ، وكانت الإدارة الفرنسية قد إستلمتهم إلى جانبها ليصبحوا صلة الوصل بينها و بين القبائل البربرية ... " (2) و هي نفس الخطة التي إستعملتها فرنسا في كل من الجزائر و تونس ، أي أنها لم تكثف بالبحث عن الحرات المادية و التفتن في طرق إستغلالها ، بل لجأت كذلك إلى إستغلال بعض الأهالي لضرب البعض الآخر ، و استعمالهم كأداة وصل بينها و بين الأهالي الآخرين .

إن التمييز ما بين مختلف أنواع البحوث (التاريخية ، الإثنوغرافية ، السوسولوجية ، الجغرافية ، ... إلخ) قد أدى إلى تقسيم ما بين العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، هذا التقسيم بقي إلى يومنا هذا . كما أن لكل باحث قراءة خاصة به حول هذا الإشكال . هناك سؤال أساسي يطرح بالنسبة لنا : هل بإمكاننا تحديد ، و بدقة ، مساهمة السوسولوجيا الكولونيالية في دراسة المجتمع المغربي ؟ و هل يمكن لنا تحديد بداية هذه السوسولوجيا ؟ (3)

رغم الاختلافات و التضارب في الآراء إلا أن هناك رأيان حول هذه القضية يمكن تقديمهما (4) فيما يلي :

أ- رأي أندري آدام « A. Adam » : يرى هذا الأخير أن علم الاجتماع الكولونيالي ذا أهمية بالغة بالنسبة للمعرفة و الحضارة بصفة عامة ، و ذلك لأن هذا العلم قد خطط كل الفكر السوسولوجي الممكن حول المغرب . كما يرى بأن البحوث السوسولوجية التي تمت خلال مرحلة ما بعد الإستقلال ما هي إلا إستمرارية طبيعية (شرعية ؟) للدراسات السابقة .

ب- موقف "جاك بيرك" « J. Berque » : كان في البداية مفتشا مدنيا ، ساهم في الدراسات التقنية ، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد توجه بعد ذلك إلى السوسولوجيا المغاربية (Socio-maghrébine) بدون حدود مضبوطة . و في هذا الصدد فهو يرى بأن السوسولوجيا الكولونيالية لم تساهم في تدعيم النظرية العامة بكيفية ملحوظة . فإذا إعتبرنا ملاحظات "بيرك" كملاحظات مؤقتة بالنسبة للمشاكل التي يعرفها كل من علم إجتماع للمعارف الكولونيالية حول المغرب . فهو كذلك يسمح لنا بنقد التصنيف الذي قدمه "أندري آدام" الذي يحدد مراحل السوسولوجيا المغاربية كالتالي :

- مرحلة ما قبل السوسولوجيا : عهد الكتابات الفينيقية ، اللاتينية ، ابن خلدون و كتاب محلين .

- المرحلة الوسيطة (Protohistoire) : عهد الإكتشافات خلال القرن التاسع عشر .

- المرحلة الأخيرة وهي التي تبدأ مع المهمة العلمية لسنة 1904 . (5)

إن هذا التقسيم لا يمكن أن يكون إلا نسبي ، و إذا إعتبرنا السوسولوجيا قد إنطلقت و تأسست كعلم قائم بذاته على يد العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، و أن الكتابات الفينيقية و اللاتينية ممكن أن ينطبق عليها رأي "أندري آدام" حيث هي جزء من الفكر الإجتماعي ، ذلك الفكر الذي ساهم في ظهور علم الإجتماع .

1-op , cit . p .18

2-محمد عابد الجابري ، مرجع سبق ذكره ، ص . 11

3-Bentahar(M.)et Bouasla (T.), La sociologie marocaine contemporaine: Bilan et perspectives.
op , cit . p. 18

4-op , cit . p.p.18-19

5-Adam (A.), Bibilographie critique de sociologie...., op , cit . p.19

بالإضافة إلى هذا فإن موقف " أندري آدام " بالنسبة لقيمة علم الاجتماع الكولونيالي موقف في كثير من المبالغة ، حيث أن "دراسته تمس فقط الدراسات التي أنجزت قبل 1964" (1)

فكيف يحق له الكلام عن الإنتاج السوسولوجي المغربي ما بعد هذه الفترة و القول بأنه إمتداد للسوسولوجيا الكولونيالية ؟ وبدورنا نطرح الأسئلة التالية لأندري آدام: هل أهداف السوسولوجيا الكولونيالية هي نفسها مع السوسولوجيا ما بعد الإستعمار داخل هذا البلد ؟ إن حكم كهذا ما هو إلا دليل عن مدى خضوع " أندري آدام " للإيديولوجية الكولونيالية ، تلك الإيديولوجية التي لم يستطع التحرر منها رغم زوال الإستعمار و خروجه من المغرب .

كما أنه لا يمكننا إهمال أو نسيان المجالات المتعددة الأخرى التي تمحورت حولها إشكالية علم الاجتماع الكولونيالي بالمغرب ، حيث نجد أن الدين قد كان من المواضيع الأكثر أهمية ، و قد قام العديد من الباحثين بالعديد من الدراسات حول الظاهرة الدينية . كما شكلت الطقوس الدينية و الزوايا ، و الرجال الصالحون « Marabouts » مواضيع للدراسة، وهذا تبعا للإستراتيجية الكولونيالية الهادفة إلى معرفة جميع البنى و المقومات التي يتركز عليها المغرب . كما كانت ترمي هذه الدراسات إلى :

" معرفة الدور الإجتماعي ، و السياسي للزوايا ، حيث كانت ترى فيها مكانا للإجتماعات ما بين أعضاء (أفراد) القبائل من أجل تبادل المعلومات ، الوصول إلى معاهدات ، البت في الخلافات و نشر السلم في منطقة ما ... (2)

و كانت كذلك تعوض المخزن (النظام السياسي) القائم من أجل ضمان الإستقرار في المناطق البعيدة ، أي التي لا توجد فيها سلطة السلطان ، حتى أنه كذلك أجريت دراسات كثيرة حول الجانب الإقتصادي للزوايا ، كما لا ننسى علم الاجتماع السياسي الذي تطور في تلك المرحلة حسب مرحلتين :

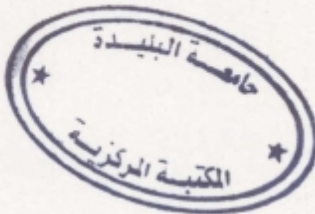
-المرحلة الأولى : وصف الإدارة المغربية القديمة و هذا خاصة من خلال أعمال "ميشو بيلير "

-المرحلة الثانية : وصف ما يسمى بـ "الجمهوريات البربرية " من طرف "مونتاني" و "بيرك " .

هذا بالإضافة إلى ظهور العديد من التخصصات في علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الإقتصادي ، علم إجتماع العمل ، و حتى علم الاجتماع الثقافي ، الذي كان يمثل أحسن تمثيل "جاك بيرك " من خلال مؤلفه "اليوسي" « El Youssi » (3)

إن ما يمكن قوله في هذا البحث هو أن إشكالية علم الاجتماع الكولونيالي تجسد نفسها بين طرفين متصارعين ، طرف يرى أنه لا يمكن نكران ما قدمته المرحلة الكولونيالية للمعرفة السوسولوجية بالمغرب ، و بأن الفضل يعود لها في وجود هذا العلم داخل هذه المنطقة من العالم ، كما أن الممارسة السوسولوجية حاليا في المغرب مازالت خاضعة للأسس التي وضعتها السوسولوجيا الكولونيالية ، أي أن علم الاجتماع المغربي ما هو إلا إمتداد للسوسولوجية الكولونيالية .

أما الطرف الثاني فيرى في السوسولوجية الكولونيالية مجرد إيديولوجيا إستعمارية ، و أداة من الأدوات المتنوعة التي إستعملها المستعمر لخدمة مصالحه .



1-Bentahar (M.)et Bouasla (T.) , La sociologie marocaine contemporaine....op , cit . p. 18

2-op , cit. p.36

3- op , cit. p.19

فرضيات عمل الدراسات الكولونiale:

على الرغم من أن الدراسات الكولونiale جاءت على شكل قطعة مع الخطاب الإستشراقي الكلاسيكي ، على صعيد المنهج و وسائل العمل ، فإنها حافظت على إشكاليته العامة و فرضيات عمله الرئيسية ، المتمثلة في ثنائية الغرب و الشرق من جهة ، و في القضايا المستمدة من الدين و العرق و اللغة من جهة ثانية ، و ذلك إما من أجل تأكيدها أو من أجل نفيها بحسب موقع كل باحث و موقفه على حدة ، علما بأن الثنائية الشرق و الغرب ستظل حاضرة في حقل الدراسات الكولونiale على شكل ثنائية "بلاد المخزن - بلاد السبية" (1)

و بعبارة أخرى تكون الفرضيات التي إنطلقت منها الدراسات الكولونiale ، فرضيات ذات صبغة ثقافية حضارية أكثر مما هي إقتصادية سياسية ، و أعمال الباحثين الكولونيين تؤكد هذا .

4-أهداف و مكونات و مجالات البحث السوسيوولوجي الكولونالي:

أ-أهداف الدراسات الكولونiale في المغرب:

كان هدف البعثة العلمية [التي حلت في طنجة سنة 1904 ، و التي كانت تمثل نقطة بداية الإهتمام الرسمي من طرف المتروبول « Métropole » بالمغرب] هو وضع كما يقول عبد الكبير الخطيبي " فهرس للمغرب ، و لمدنه ، و لزواياه ، و لأصولها و تفرعاتها ، و للصرعات و التحالفات مع تتبعها في التاريخ عبر مختلف الأسر الحاكمة ، و دراسة مؤسساتها و عاداتها [...] . و باختصار ، التعرف في حدود الإمكان على الأرض التي ندعى ذات يوم للتدخل فوقها ، فسهل لنا هذه المعرفة التصرف و نحن على إطلاع جيد . (2)

و في هذا الصدد يمكن القول بأن الدراسات الشخصية لبعض الفرنسيين ، سواء كانوا من رجال العلم أو أناس بسطاء ، قبل فترة ما يسمى بالحماية ، هي ما يمكن تسميته بالدراسة الإستطلاعية الميدانية ، و التي سمحت بانطلاق الدراسة الرسمية ، و هذا مع حلول البعثة العلمية بطنجة سنة 1904 . و لهذا لا يمكننا أن نشاطر عبد الكبير الخطيبي عندما يعلن بأن الدراسات السوسيوولوجية الخاصة بالمغرب بدأت سنة 1912 . كذلك أن الأهداف السابقة الذكر هي ترجمة للفرضيات التي عمل الباحثون الكولوناليون على إثباتها ميدانيا و المتمثلة أساسا في الثانية : عربي /بربري ، منطقة السبية -المخزن .

ب-مكونات علم الإجتماع الكولونالي:

لا يمكن التطرق إلى مكونات هذا العلم سواء داخل المغرب أو غيره من الدول المغاربية التي كانت تحت السيطرة الإستعمارية الفرنسية دون التطرق إلى جل الأعمال التي إهتمت بالمتجمع المغربي من ناحية نسيجه الإجتماعي ، عاداته ، أعرافه ، و جل ممارساته الثقافية و الدينية . لم يقتصر هذا العمل على علماء الإجتماع ، بل تعداهم إلى العديد من الأخصائيين في العلوم الأخرى: كالإثنوغرافيا ، أنثروبولوجيا ، التاريخ ، القانون ، الجغرافيا البشرية ، علم الآثار ، و غيره من العلوم الأخرى . هذا من جهة ، و من جهة أخرى لم يقتصر هذا النشاط على المختصين في حقول المعرفة ، بل نجد حتى السجناء ، التجار ، الأطباء ، السواح ، وخاصة العساكر قد كتبوا حول المجتمع المغربي . هذا ما يجعلنا نقول بأن الكتابات حول المغرب قد تعددت ، فكان شأنه شأن باقي الدول المغاربية الأخرى كالجزار و تونس ، ظاهرة عجيبة يسعى الكل للتعرف عليها .

1-عمر الطيبي : "المجتمع المغربي بين الخطاب الإستشراقي الكلاسيكي و علوم الإنسان الكولونiale" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 195 ، بيروت 1995 ، ص 93 .

2-عبد الكبير الخطيبي : "جاءك بورك أو النكهة الشرقية" ، مجلة المغربية للإقتصاد و الإجتماع ، العدد 4 ، المغرب 1978 ، ص 27 .

وقد تعددت الكتابات خلال القرن التاسع عشر وذلك بسبب الإنتحال الذي إزدهر خلال هذه الفترة . نلاحظ مع "مياج"

« J.L.Miège » أن الذي يقود الأكثر الباحث إلى الأخطاء هو كتابات القرن التاسع عشر حول المغرب (1)

و لقد كان عدد كبير من المؤلفات يعتمد أساسا على الإنتحال للمؤلفات السابقة . "كالدرون" « Calderon » كان ينتحل

"جرابر" « Graberg » ، "دي توريخوس" « De Torrijos » كان بدوره ينتحل "كالدرون" و من جديد "جرابر" كان يأخذ

من كتابات "جاكسون" و ينتسبها إليه ، و هكذا... إلخ (2)

ماعدى هذه السليبات لأدب ما قبل المرحلة الكولونيالية ، العناصر التي تشكل أساس المعارف الغربية حول المغرب يمكن أن

نلاحظها بالكيفية التالية (3)

- الغارات الفرنسية على الحدود المغربية و التي أدت إلى معركة " إيسلي " سنة 1944 ، بالإضافة إلى هزيمة "تيطوان" في 1860 .

هذه الأحداث سمحت بنشر نوع جديد من الآداب ، خصوصا المراسلين الصحافيين .

- إتفاقيات مع أنجلترا سنة 1856 التي سمحت بفتح أسواق جديدة للرأسمالية و سهلت من حماية البعثة القنصلية .

- إنشغالات فرنسا في الجزائر و الهادفة إلى السيطرة على كافة إفريقيا الشمالية ، بغرض إستراتيجي ، و كذلك الحفاظ على

مكاسبها .

- المنافسة ما بين الدول الأوروبية على المغرب ، و مضاعفة البعثات ، خاصة إلى جنوب البلاد ، أو ما تسميه بالبلد المنشق "بلاد

السبية" « Bilad -Es-Siba » .

-تطور العلوم الإنسانية ، خاصة الجغرافيا التي أستغلت بصورة معتبرة من أجل الحرب ، حيث إنطلقت بسرعة من المرحلة الوصفية

إلى المرحلة التفسيرية التحليلية . و في هذا الصدد نجد "جورج هاردي" « G.Hardy » أحد أقطاب البحث و التعليم الكولونيالي

يرتكز على "دي فونتان" « P.Deffontaine » الذي يصرح بأن مبدأ السبية لا يمكن تلخيصه في الحتمية الفيزيقية البحتة

الإنسان : تاريخه ، سيكولوجيته ، إجتماعيته ، هي أسباب متشابهة مع الظواهر الطبيعية .

-بدايات الإستشراق المنظم : معايشة " الحضارات الغربية " دفع ببعض المشرين إلى التقدير الخاص بالجانب المجازف (المغامر) .

هذه المغامرات ساهمت بصورة كبيرة في إعطاء صورة مزيفة عن الحضارات غير الأوروبية .

كما ظهرت العديد من الكتابات ذات الطابع الجغرافي الإجتماعي . ولكن السؤال الرئيسي الذي في نظر كل من « Mekki »

و « El Tibari » يبقى مطروحا هو : هل يجب إعتبار هذه المعطيات (الكتابات) كمعارف سوسولوجية و ذلك لأنها كانت

مرتبطة على المستوى النظري بالعلوم الإجتماعية الأوروبية ؟ (4)

و نفس الباحثين يصرحان بأن مغادرة البعثة العلمية الفرنسية للمغرب و تاريخ إمضاء معاهدة الحماية لا يقابلان بدايات

الممارسة السوسولوجية الكولونيالية حول المغرب . (5)

كما أنه يمكن ذكر هنا بعض الدراسات السوسولوجية لتلك الفترة :

-الدراسة التي قام بها "ف.أوفيلو" « F.Ovilo » تحت عنوان : "المرآة المغربية" « Le miroir marocain » سنة 1881 .

1-Miège (J.L.), Le Maroc et l'Europe '1830-1894', éd PUF , Tome 1, Paris SD , p.53

2-Adam (A.), Bibliographie critique de sociologie ..., op , cit . p. 22

3-Bentahar (M.) et Bouasla (T.), La sociologie marocaine contemporaine ..., op , cit .p.p.22-23

4- op , cit . p. 23

5- op , cit . p. 23

-دراسة "أ.مولييراس" «A.Moulieras» تحت عنوان "المغرب المجهول" «Le Maroc inconnu» سنة 1895 .
و تعتبر دراسة "مولييراس" من أهم الدراسات التي عرفتھا المرحلة الكولونiale ، حيث إستطاع صاحبھا الإمام بجوانب عديدة
لحياة المغربية . إلا أن هذه الدراسة لا تغلو من العيوب و الأحكام المسبقة ، و هي تدخل في سياق الإستراتيجية الكولونiale الهادفة
إلى المعرفة الدقيقة للمغرب و الأهالي ؛ وهذا خدمة للتوسع و التحكم في الأوضاع .

- كذلك لا يمكن لنا إغفال أو نسيان الدراسة التي قام بها "شارل دي فوكو" «C.De Foucauld» الخاصة بيهود المغرب ؛
تلك الدراسة التي يعتبرها "جك بيرك" «J.Berque» من أهم الأعمال مقارنة مع الأعمال التي سبقتها .

- كذلك "فريدريك لوبلي" «F.Le Play» الذي كان يعتبر من أكبر علماء الاجتماع في الأمبراطورية الفرنسية ، درس "نمط
الحياة للحرفيين بمدينة طنجة" سنة 1877 . بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بشمال إفريقيا و التي كانت منشورة من طرف الإدارة
الكولونiale بالجزائر ، و التي كانت ذات أهمية بالغة بالنسبة لتلك المرحلة .

و على سبيل المثال يمكن ذكر الدراسة التي قام بها "أ.شاتولي" «A.Chatelier» حول قبائل الجنوب الغربي المغربي .(1)
و الخلاصة التي يمكن أن نسجلها هي :

1-السوسيولوجيا الكولونiale في المغرب هي نتاج العديد من الدراسات ، كما سبق القول : أي أن هناك فروع عديدة من العلوم
ساهمت في بلورتها .

2-تمثل مرحلة القرن التاسع عشر المرحلة الأكثر أهمية بالنسبة للسوسيولوجيا الكولونiale بالمغرب ، و هذا نظرا لكثرة الكتابات
الاجتماعية في هذه الفترة .

3-فترة الكتابات المحصورة خلال القرن التاسع عشر يمكن القول أنها فترة تمهيدية لم تعرف التأطير الرسمي من طرف الحكومة
الفرنسية . و يمكن أن نسميها بالفترة ما قبل المرحلة الكولونiale .

4-أما الفترة الكولونiale فهي إمتداد للفترة التي سبقتها أي فترة القرن التاسع عشر ، و لكنها تمتاز بتأطيرها من طرف الدولة
الفرنسية "المتروبول" «Métropole» .

5-كذلك الفترة الكولونiale هي أقرب إلى العلمية من سابقتها و ذلك لإعتمادها على أسس منهجية ، كانت الفترة ما قبل
الكولونiale تفتقر إليها .

يمكن القول أن مكونات السوسيولوجيا الكولونiale بالمغرب تشمل العديد من أشكال المعارف (العلوم) . فقد ساهم في كتابتها
السطاء و الأخصائيون ، أي أننا نجد فيها إسهامات ليس فقط علماء الاجتماع ، بل رجال التاريخ ، الآداب ، القانون ،
الإثنوغرافيا ... إلخ . بالإضافة إلى أعمال (كتابات) التجار و العساكر ... إلخ .

ج- مجالات البحث السوسيولوجي خلال المرحلة الإستعمارية:

بعدها كان البحث السوسيولوجي خلال المرحلة الكولونiale في العهد الأول مجرد عمل فردي غير خاضع للمتروبول ، نجده ،
عند مجيء البعثة العلمية ، أصبح يتسم بالطابع التأسيسي و خاضعا للسلطة الفرنسية ، و هذا من خلال تدخلها المباشر في تعيين
المسؤولين على هذا النشاط (البحث السوسيولوجي) . بالإضافة إلى تخصيص ميزانية للبحث و القائمين به . و هذا ما يؤكد به
ظاهر و بوعسلة حينما يكتبان : " مع إرساء الحماية ، تم "تماسس" «institutionalisation» معرفة المجتمع المغربي بشكل
نهائي ، و ذلك برصد الميزانيات للتحقيقات و المنشورات ، و كذا إنشاء معاهد البحث و التكوين ."(2)

1-op , cit . p.24

2-Bentahar (M.) et Bouasla (T.) , op , cit . p. 17

بعد أن كان عملا فرديا تطوعيا أو منظما خارج جهاز وزارة الخارجية . و ستحتكر هذه المؤسسات البحث و تتحكم في توجيهه و يصعب الحديث عن أعمال خارج هذه الأطر إذا ما استثنينا أعمال بعض البريطانيين أمثال " ويستمارك" « Westermark » و "كون" « Coon » ، و "فوغ" « Fogg » (1)

نسجيل هنا دخول الممارسة السوسولوجية بالمغرب العهد الرسمي ، أي أنها أصبحت الآن وسيلة من الوسائل التي تتحكم فيها الدولة المستعمرة . إذن تعتبر البداية الرسمية للسوسولوجيا بالمغرب مع فرض الحماية و تأسيس ما يسمى "بالبعثة العلمية" « Mission scientifique » .

و يدخل كذلك الإهتمام بعلم الاجتماع من طرف المستعمر في إطار الإستراتيجية الرامية إلى تسخير هذه المنطقة (المغرب) وأهاليها إلى مشروعها المترامي الأطراف ، ذلك المشروع الهادف إلى السيطرة على دول شمال إفريقيا و السيادة على البحر الأبيض المتوسط .

" فلم يكن هدف فرنسا تصنيع المغرب العربي ، ولكن كان هدفها خلق مجتمع قروي فرنسي على الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط . و هذا ما يفسر أهمية العمر (le colon) وكذلك كون هذه العملية لم تكن تنعت بالإستعمار (colonialisme) أي تملك و تنمية الموارد الفلاحية من لدن الفلاح الأوروبي ." (2)

و لن يتأتى لفرنسا أن تمتلك هذه الموارد سواء منها البشرية أو الطبيعية إلا بمعرفة هذه المنطقة ، معرفة دقيقة تسمح لها بتحقيق هذا المشروع .

و هنا يظهر جليا دور علم الاجتماع و علماء الاجتماع ، و هي الورقة التي كانت تعلق فرنسا كل آمالها عليها . كما لا ننسى دور العلوم الإجتماعية الأخرى و على رأسها : الجغرافيا البشرية ، الإثنوغرافيا ، الأنثروبولوجيا و القانون ... إلخ . ففي الدراسة التي قام بها " أندري آدام" « A. Adam » الخاصة " بالبيولوجيا النقدية لعلم الاجتماع ، الأنثولوجيا و الجغرافيا البشرية للمغرب " نجد " أن 354 عنوانا أي 62.5% تتعلق بالجبل ، و 133 عنوانا أي 23.5% تتعلق بالمنطقة الصحراوية و المتاخمة لها ، في حين لن تغطي السهول سوى 79 عنوانا أي 14% ." (3)

هنا نجد تفسير الإهتمام بالبادية و العالم الفلاحي ، و لذلك ستشكل عملية التهذنة المدخل لإرساء نظام الحماية حيث سيتم قمع الإنتفاضات القبلية ، كما أن توفير الوسائل الضرورية للفلاح المغربي ليطور فلاحته سيظل محضورا إلى حدود سنة 1920 . و الإنتفاضات القبلية جاءت نتيجة الأضرار الناجمة عن التدخل الفرنسي ، في حين سيتخلف العالم الحضري في الدخول في مواجهة مع الإستعمار لأنه كان مستفيدا آنذاك من عمليات الكراء و المضاربات العقارية و التجارية . (4)

و يظهر من هذا أن المستعمر بدأ إهتمامه بالبادية و خاصة العالم الريفي و ذلك لإستغلال الفلاحة و المنتج الفلاحي . أما المدن (أي العالم الحضري) فسيأتي في المرحلة الثانية ، و هذا وفق الإستراتيجية التي وضعها المستعمر .
فخلال المرحلة الأولى كما سميناها " ستشكل دراسة البادية محور إهتمام الباحثين ، و خاصة القبيلة و الزاوية و الحياة البدوية ...

1- عبد الفتاح الزين ، السوسولوجيا في المغرب: من إعلان الحماية الفرنسية إلى المرحلة الراهنة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 146 ، بيروت 1991 ، ص 128

2-Hermassi (A.), *Etat et société au Maghrèb: étude comparative*, Paris , Anthropos , 1975 , p.84.

3-Pas-con (P.) *Segmentation et stratification dans la société rurale marocaine*, in Revue BESM , N°s 138-139 , 1979 , p. 106

4-Benali (D.), « Un exemple de transition : Fès au 19ème siècle » , Revue juridique , politique et économique du Maroc , N° 8 , 1980 p.p .97-126

و لا عجب إذا رأينا أن هذه الدراسات سيتمخض عنها الظهير البربري ، بل أن "مونتاني" « Montagné » باعتباره متخصصا في القبيلة حيث عهد له "ليوتي" « Lyautey » بمهمة دراسة حول أصول سلطة القادة الكبار بالأطلس في الجنوب المغربي (1). و كان عنوان الدراسة التي قام بها "مونتاني" سنة 1989 : "البربر و المخزن في الجنوب المغربي" . و هذه الدراسة كما سبق وأن قلنا تدخل في إطار الهيمنة الفرنسية على العالم الريفي المغربي . كما تشكل بالإضافة إلى هذا أحد خيوط المعادلة البربر/العرب. تلك المعادلة التي عمل المستعمر كل ما في وسعه لإثباتها . بالإضافة إلى الدراسات الميدانية العديدة التي قام بها "مونتاني" نجده قد لعب العديد من الأدوار التي أسندتها له الحكومة الفرنسية .

كذلك تم "إشراكه في امخادئات التي جرت بين عبد الكريم الخطابي و الجانب الفرنسي ، و لا نستبعد قيامه بمهمة الإستخبار . ورغم ما قيل عن بقاءه بعيدا عن "طبخ" الظهير البربري ، فهذا لا يمنع من وجود علاقة ما (2). و هذا لا يخص فقط "مونتاني" بل نجد أن أغلبية الباحثين الفرنسيين في تلك المرحلة لم تتوقف مهمتهم على البحث ، بل تعدت هذا إلى مهام أخرى حددتها المتربول « Métropole » لهم .

هذا دون الحديث كذلك كما يقول عبد الفتاح الزين عن تقسيمات " ميشو بيلير" « Michaux-Bellaire » للوسيوولوجيا المغربية إلى قسمين : إسلامي و بربري. لقد كانت إسهاماته (بيلير) منطلقا للعديد من الباحثين ، و ذلك من خلال المهمة التكوينية التي كان يقوم بها لفائدة ضباط الشؤون الأهلية (3).

و كما يرى "أورورو" « Houroro » التبريرات التي ترى في المخزن نظاما قائما على العنف المتواصل و جبي الضرائب تستمد جذورها من دراسات "ميشو بيلير" « Michaux-Bellaire » (4)

و حسب عبد الفتاح الزين دائما ، حتى "جاك بيرك" « J.Berque » لم تفلت أعماله من هذا التوجيه و خدمة الخط الكولونيالي ، حيث نجده يقول في هذا الصدد : " كما أن أعمال بيرك نفسها خلال هذه المرحلة ستصب في طاحونة المستعمر ، وهكذا سنجد في إطار عمله مع "كولو" « Couleau » ضمن مشروع إصلاح البادية من خلال تحديث الفلاحة في ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال "قطاعات تحديث الفلاحة" (5)

و جاك بيرك نفسه يقول في هذا الصدد : " إن حركة الإصلاح الفلاحي المغربي ... قد تولدت من خلال إقتران ملاحظة سوسيوولوجية ، و حيوية المتحدات البدوية بالمغرب العربي ، و رهان على المكنتة الفلاحية" (6)

زيادة على هذا نجد أن عبد الفتاح الزين يرى أن "جاك بيرك" لم يتعرض للحضور الإستعماري ، الذي أهمله بحجة النفاذ إلى ما يسميه "النسق الشلحي" (نسبة إلى الشلوح /البربر) (7) و هذا في أطروحة حول البنى الإجتماعية للأطلس الكبير .

1- عبد الفتاح الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 129

2-Ageron (C.R.), Politique coloniale au Maghrèb, coll Hier , Paris ,PUF ,Paris 1972 , p.115

3- عبد الفتاح الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 129

4-Houroro (F.M.), Sociologie coloniale au Maroc, Cas de Michaux-Bellaire , éd. Afrique-Orient, Paris 1988

5- عبد الفتاح الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 129

6-Berque (J.), Dépossession du monde , éd. du Seuil ,Paris 1964 ,p.145

7- عبد الفتاح الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 130

يمكن تلخيص مجالات البحث خلال لعهد الكولونيالي في النقاط التالية:

1- كان الإهتمام في البداية بالعالم الريفي و ذلك للأسباب التالية :

-إستغلال الخيرات الفلاحية بالريف المغربي .

-التقرب من البربر و ذلك لمعرفة سلوكياتهم ، عاداتهم ، و تقاليدهم ، و بالتالي القدرة على التعامل معهم .

-كذلك يدخل هذا الإختيار في التقرب من البرابرة ضمن الورقة التي إختارها المستعمر و المتمثلة في ضرب العرب بالبربر ، وهذا في إطار سياستها المتمثلة في بث بذور التفرقة بين العرب و البربر .

2- إنتقل الإهتمام بعد ذلك إلى مدن العالم الحضري و هذا بسبب:

-ظهور التصنيع ، خاصة إستغلال المناجم و الخيرات الباطنية.

-كذلك فشل ورقة البربر / العرب و استبدالها بالعودة إلى المدن وامتصاص خيراتهم مع فرض الهيمنة على الأهالي.

3- إلا أن هذا لم يكن كافيا بل نجد أن المستعمر رأى أن عليه أن يعرف كل صغيرة و كبيرة عن المغرب و أهاليه ، و لهذا تنصب الأنظار و الدراسات نحو مواضيع جديدة كالهجرة ، الدين ، الحركة الوطنية ، الأسرة ، الزاوية ، وحتى الحرف و الأعمال التقليدية .

المبحث الثاني: إستمرارية البحث السوسولوجي الفرنسي بعد الإستقلال:

1-محاور البحث السوسولوجي: هذا النوع من الدراسات تسيطر عليه ثلاث محاور و هي: (1)

أ-محور التمدين و التكديج: و يمكن هنا ذكر الدراسات التي قام بها "جون بول تريسترام" « J.P.Trystram » حول "عمال المناجم بالمغرب" و دراسة "جاك بيرك" حول "المدن الجديدة و المساكن القزديرية" بالإضافة إلى دراسة "أ.آدام" حول « Casablanca » .

ب-محور الثاني و يمثل الدراسات التي إهتمت بتصفية الإستعمار ، لا على مستوى الواقع فحسب ، بل على صعيد الممارسة الفكرية كذلك ، و السوسولوجية منها بالخصوص . و يمكن هنا ذكر الدراسة التي قام بها "جاك بيرك" بعنوان « Le Maghrèb entre deux guerres » سنة 1962 .

ج-محور المرأة و الجنس: وهو المحور الذي كان موجودا من قبل ، أي في المرحلة الكولونيالية ، حيث شكلت المرأة و لا تزال الظاهرة التي نالت الحظ الأوفر من إهتمام الدارسين . و هذا لا ينطبق على المغرب وحده ، بل على الجزائر و تونس كذلك، حيث هناك العديد من الدراسات مست موضوع المرأة بداخل هذه المجتمعات. و لم تتوقف هذه الدراسات بعد الإستقلال بل بقيت مستمرة إلى يومنا هذا . و هنا يمكن ذكر بعض الدراسات التي مست محور المرأة و الجنس بالمغرب : الدراسة التي قام بها "ن.فورجات" « N.Forget » بعنوان « Femmes et professions au Maroc » سنة 1964 ، و دراسة "م.مارتسون" « M.Martenson » تحت عنوان « Attitudes vis-à-vis du travail professionnel de la femme marocaine » سنة 1966 .

2-الإتجاه الأنجلو ساكسوني: و الذي كما سبق القول يعتمد كل الإعتماد على النظرية الإنقسامية « segmentarisme » .

وهو رغم إدعاءاته بالموضوعية و النزاهة ، إلا أنه يدخل في خدمة الإيديولوجيا الأمرالية .

كما يمكن تلخيص الأطروحات الإنقشامية في النقاط التالية :

-محورية إيديولوجية النسب / أسطوريتها

-سيادة الدين على السلطة : أساس التلاحم .

-التنظيم التعادلي : عدم التمايز الاجتماعي /عدم تفرد الملكية .

-لا عقلانية /تراثية الإسلام القبلي (الأولياء) (1)

3-سوسيولوجيا يفعلها المغاربة (مغربية) وفيها قسمان ، و هما :

أ-قسم تقنوقراطي بمعنى أن مصلحة ما من مصالح الدولة تكلف فريقا من الباحثين (في علم الاجتماع) بالقيام بدراسة حول منطقة أو حول مشروع حتى يعتقد أن "السياسة التتموية" تقوم على ركائز علمية . ورغم أن التقليد الإستعماري أظهر بوضوح تبعية علم الاجتماع للسلطة ، بل واستفادة الحكم من الممارسة السوسيولوجية (إخبارا و تنظيرا) تظل مكانة السوسيولوجيا بالنسبة للدولة المغربية مكانة ثانوية و هامشية بالنظر إلى الزعم التقنوقراطي الرسمي . فمنذ عام 1956 إلى عام 1984 نظمت السلطة أربعة أبحاث سوسيولوجية . (2)

و يمكن لنا القول بأن ما يسميه عبد الصمد الديالمي بالإتجاه التقنوقراطي أو السوسيولوجيا السعيدة هو نفس الإتجاه الذي عرفته و ما زالت تعرفه الدول العربية عامة و الجزائر و تونس خاصة ؛ أي السوسيولوجيا في خدمة الحكم أو النظام بدلا من خدمة المجتمع . و هذا ما جعل الإنتاج السوسيولوجي في هذه البلدان يطبعه الطابع الإيديولوجي . أي أن الممارسة السوسيولوجية داخل الأقطار المغربية مرت بنفس المراحل و سخرت في أغلبية الحالات لنفس الأهداف و الأغراض . إلا أن التسميات للمراحل تختلف من بلد لآخر ، و من مؤلف لآخر . و يمكن لنا سرد هذه الدراسات الأربعة التي قامت في المغرب بناء على طلب الحكومة المغربية وهي : (3)

-قام بالبحث الأول فريق (EIRESH) : الفرقة المتعددة التخصصات للبحث و العلوم الإنسانية بطلب من المكتب الشريف للفوسفات حول القرى المنحمية ، و حول " مدينة " خريكة بالخصوص . وقد إستطاع الباحثان "لازريف" « Lazarev » و "باسكون" « Pascon » رسم الخطوط العريضة لتطور القرى المنحمية التي أصبحت شيئا فشيئا وحدات حضرية ذات طابع خاص و متميز .

-أما البحث الثاني ، فمبادرة من المكتب الوطني للمسقي « O.N.S.I » الذي كلف الفريق نفسه « EIRESH » بدراسة البنيات القروية التقليدية في مناطق " تادلا " و " حوض سبو " و " سهل الغرب " و كذلك دراسة السامجورين الفلاحين .
-المجموعة الثالثة من الأبحاث تتمحور حول تحديد النسل و سياسة التخطيط العائلي . و كان لوزارة الصحة دور رئيسي في إنجاز هذه الأبحاث بالتعاون مع مديرية الإحصاء و التخطيط . و الواقع أن تلك الأبحاث أتت بإيعاز من البنك العالمي للبحوث و التنمية « B.I.R.D » الذي يرى أن أحد أسباب التخلف يكمن في الانفجار الديمغرافي .

-تدور المجموعة الرابعة من الأبحاث حول النمو الحضري ، و التنظيم التقليدي للمكان ، و كذلك حول إنقاذ المدن العتيقة (نموذج فاس) . و يساهم إلى جانب علماء الاجتماع مهندسون معماريون تابعون لوزارة السكنى و التعمير . و من المؤكد أن أغلبية تلك الأبحاث لم تنشر بعد .

1-عبد الصمد الديالمي ، القضية السوسيولوجية ، مرجع سبق ذكره ، ص . 56

2- نفس المرجع ، ص . 57

3-نفس المرجع ، ص . ص . 57-58

بعد هذا الجرد للأبحاث التي قامت بإيعاز سواء من قبل الدولة أو المنظمات الأجنبية يتضح لنا :

- أنه في مدة 28 سنة أنجزت أربعة (04) بحوث فقط ، أي ما يعادل بحثاً واحداً في كل سبع (07) سنوات ، وهذا أمر غير منطقي.

و بين لنا مكانة البحث السوسولوجي المتدنية و الهزيلة داخل المغرب .

- أن أغلبية هذه البحوث بحوث ظرفية ، أي أنها لا تعرف الإستمرارية ، بل تأتي في وقت و مكان محددين لتلبية غرض أو أغراض سلطوية محددة .

- أضف إلى ذلك أن بعض البحوث لكي لا نقول أغليتها مموله من قبل جهات أجنبية ، و هذا ما يؤكد مقولة التبعية التي تتواجد فيها الممارسة السوسولوجية .

و يمكن لنا وصف السوسولوجية التقنوقراطية بسوسولوجية الدولة ، و هذا ما يؤكد عبد الصمد الديالمي حينما يقول : " أن

فعل الدولة للسوسولوجية فعل إضطراري من أجل الحصول على قروض و إعتمادات من هيئات دولية . " (1)

فالسوسولوجية التقنوقراطية أو سوسولوجية الدولة هي مجرد وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة سواء للحصول على الإعتمادات أو القروض من الخارج ، أو وسيلة من وسائل الهيمنة و التسلط على أفراد المجتمع .

المبحث الثالث : الإطار المؤسسي للممارسة السوسولوجية غداة الإستقلال :

1- معهد علم الاجتماع : فيما يخص هذا المعهد ، فقد يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة 1960 ، و هذا بفضل المساعدة التي قدمتها

منظمة اليونسكو للدولة المغربية . فقد وصل عدد الطلبة المسجلين في قسم الليسانس سنة 1965-1966 إلى 266 طالبا و طالبة .

أما الذين تحصلوا على شهادة الليسانس في علم الاجتماع فكان عددهم في نفس السنة (65-66) تسعة عشر (19) طالبا و طالبة.

بينما الطلبة الحاملين لديبلوم الدراسات العليا فقد كان عددهم طالب واحد . (2)

بينما نجد عبد الصمد الديالمي يقول فيما يخص الأعمال الجامعية التي قام بها الطلبة منذ فتح المعهد إلى سنة 1989 : " لم تناقش

لحد الآن في تاريخ كلية الآداب و العلوم الإنسانية سوى 14 رسالة من أجل الحصول على دبلوم الدراسات العليا (دكتوراه

السلوك الثالث) في علم الاجتماع . أما جامعة "فاس" عرفت مناقشة رسالة واحدة في علم الاجتماع . " (3)

و أمام هذه الحصيلة الهزيلة و الرقابة الشديدة المفروضة على النشاط السوسولوجي داخل المغرب ، لم يسمح لمعهد علم

الاجتماع بالمواصلة في العمل . فقد تم إغلاقه سنة 1971 بعد أحد عشر سنة من العمل ، و تم إدماجه (إخاقه) بشعبة الفلسفة

و علم النفس بكلية الآداب و العلوم الإنسانية .

2- مميزات التدريس الجامعي : يمتاز تدريس مادة علم الاجتماع بالجامعات المغربية بـ :

- الميل إلى التنظير و النقد على حساب البحث الميداني الأميريقي . وهذه الميزة لا تخص المغرب وحده ، بل كما سبق و أن رأينا أن

نفس الظاهرة موجودة بكل من الجزائر و تونس ، حيث يطفى الجانب النظري على البحث الميداني .

فإذا قارنا بين حجم الساعات المخصصة للجانب النظري نجد ان هناك فرق شاسع مقارنة بالبحث الميداني في هذه الدول . و هذا

تظهر سلبات هذه الميزة ، مثلا على مستوى الرسائل الجامعية ، حيث تعود الطالب على النظري و عندما يصل إلى إعداد سواء

رسالة الليسانس أو الماجستير ، يجد نفسه غير قادر على القيام بالدراسة الميدانية في أحسن صورة .

1- نفس المرجع ، ص . 58

2-Khatibi (A.) , op ,cit . p. 59

3- عبد الصمد الديالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 58

إن ما يمكن أن نسجله هنا هو أن الصراع في البداية تمحور داخل عالم البادية و هذا للأسباب التي سبق ذكرها و المتمثلة في استغلال الحيرات الفلاحية للمغرب ، بالإضافة إلى العمل على التقرب أكثر فأكثر من البربر لما لهذه الورقة من أهمية في نظر و خطة المستعمر . و ليس من الغريب أن نرى أن أغلبية البحوث في هذه الفترة خصت البادية و كل ما يتعلق بها . الإعتناء بالبادية : إنتقل البحث السوسولوجي بعد ذلك إلى المدن المغربية ، و لهذا دائما وفق الإستراتيجية التعميرية التي سنتها فرنسا .

لم يقتصر دور "مونتاني" على البادية (العالم الريفي) بل إمتد إلى المدينة ، حيث نجده قد قام ببحث حول "نشأة البروليتاريا المغربية بمشاركة عدد من الباحثين و الموظفين و السلطات اخلية ما بين 1948 و 1950 . هذا التحول في الإهتمام سيأتي في سياق قطع الطريق على الحركة الوطنية و بعد دراستها ، و بإيجاز من السلطات الإستعمارية . (1)

و تجدر الإشارة هنا إلى ذكر دائما "مونتاني" الذي لم يترك الفرصة تفوته ، حيث نجده مرة أخرى يقوم بدراسة الحركة الوطنية سنة 1937 . و كانت دراسته تلك تحمل عنوان : " أزمة الوطنية في المغرب " « La crise du nationalisme au Maroc » كما أن الدراسات حول الظواهر الجديدة التي بدأ يفرزها الوضع السياسي و الإقتصادي القائم آنذاك بدأت تشد إنتباه الباحثين . وهكذا تشكل المدن ، و خاصة الدار البيضاء ، الميدان التطبيقي و الدراسي بامتياز و سيتم تأسيس معهد السيكولوجيا و السوسولوجيا التطبيقية من طرف "جان بول تريسترام" « J.Paul Trystram » و بإيعاز و اقتراح من شخصيات علمية بمعهد السيكولوجيا بجامعة باريس ، و الذي سيفتح له فرع " بوجدة " قرب مناجم الفحم الحجري بالمغرب الشرقي ... (2)

و هكذا نجد "تريسترام" « J.Paul Trystram » يحقق دراسته المعروفة بعنوان « L'ouvrier mineur au Maroc » والتي تدخل في إطار إعدادة للدكتوراه . غير أن هذه الدراسات لم تقتصر على عالم البادية و المدن (أي ما يسمى بعلم الإجتماع الريفي ، و علم الإجتماع الحضري) ، بل إمتدت إلى تخصصات و ميادين جديدة ، مثل " الأسرة و الهجرة ، و السكن ، و التغذية(3) حسب ما بينه لنا "آدام" في كتابه السابق الذكر . و بهذا يكون المستعمر قد قطع أشواطا كبيرة في عملية التنقيب و الدراسة داخل المجتمع المغربي . كما تم سنة 1953 تأسيس "مركز الأبحاث و الدراسات السوسولوجية و العائلة " تحت رعاية اليونيسكو و بموافقة من سلطات الحماية . و سيحتل الفرنسيون المناصب الحساسة للمكتب المسير و قرابة نصف مقاعده . (4)

ويتضح لنا من هذا كله أن المستعمر عمل وفق الأحداث و الظروف التي كانت تعرفها المنطقة . و كل سياسة أو برنامج كان يسطره ما هو إلا محاولة للتجاوب مع الأوضاع التي كان يعيشها المغرب و خاصة العمل على التحكم في الأوضاع ، و ذلك بكل الوسائل . و لهذا نحن نوافق عبد الفتاح الزين عندما يكتب قائلا حول مجالات البحث و اهتمامات الباحثين الفرنسيين في المغرب : "محاولات البحث كانت تتسع ، و موضوعاته تتنوع بحسب الظرفية السياسية عموما ، و الإحتياجات الإدارية المرحلية . (5)

1- نفس المرجع ، ص . 130

2- نفس المرجع ، ص . 130

3-Adam (A.),op , cit . p.p . 25-31

4- نفس المرجع ، ص . 131

5- نفس المرجع ، ص . 131

و هناك أسباب أخرى كانت وراء هذه الميزة داخل المغرب يذكرها لنا عبد الصمد الديالمي في النقاط التالية: (1) عدم وجود ميزانية خاصة بالبحث السوسولوجي .

عدم توفر إمكانيات النشر داخل المغرب وارتباط البحث السوسولوجي باللغة الفرنسية يؤديان إلى حصيلة هزيلة : كتب قليلة بالفرنسية تنشر في الخارج ، مقالات كثيرة أغلبتها بالفرنسية ، تظهر بالخصوص في "المجلة المغربية للإقتصاد و الإجتماع " . إن هذه الأسباب التي ذكرها عبد الصمد الديالمي ليست بأسباب جديدة ، بل هي أسباب قديمة قدم الممارسة السوسولوجية داخل الأقطار العربية عامة و المغاربية خاصة ، التي نحن بصدد دراستها . إلا أنه من الغريب ، رغم معرفة هذه الأسباب ، هناك نية في العمل على التمسك بها و عدم التخلص منها .

المبحث الرابع: المغرب و مؤسسات التعليم العالي بعد الإستقلال:

خلال سنة 1959 تم إصدار الظهير رقم 390-58-1 المؤرخ في 21 يوليو 1959 المتعلق بإنشاء جامعة الرباط و التي ستصبح فيما بعد جامعة محمد الخامس ، و لن تستقل عنها كليتا الآداب و الحقوق بفاس لتشكل نواة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله إلا في سنة 1975. (2)

كما شهدت السنوات الأخيرة ميلاد جامعات و كليات جديدة في إطار لا مركزية التعليم . و من المفارقات أن هذا التطور الجامعي لم يشهد ميلاد شعب جديدة للفلسفة و علم الإجتماع و علم النفس ، تضاف إلى شعبي الرباط و فاس اليتيمين بكليتي الآداب و العلوم الإنسانية. (3)

هذاما يبين لنا بوضوح الإحتقار و اللاقيمة التي تعانيها هذه العلوم (الفلسفة - علم الإجتماع و النفس) و خاصة علم الإجتماع الذي نحن بصدد الخوض فيه .

1- السوسولوجيا في كلية الآداب:

منذ إنشاء الجامعة بالمغرب و السوسولوجيا تدرس ضمن تخصص الفلسفة بكلية الآداب ، و كأن الإستقلال الذي حققه هذا العلم في مجتمعات أخرى غير ممكن ، أو لم يتحقق بعد مؤسسيا و معرفيا في بلادنا ، رغم ما ظهر من نضج معرفي و عملي في مناهج هذا الحقل و تقنياته و مقارباته. (4)

خلال الفترة الممتدة من 1961 إلى 1971 ، و كما رأينا كان معهد علم الإجتماع موجودا لكن أغلق في السنة المذكورة ، أي 1971 و ذلك لأسباب عديدة .

وحسب عبد الفتاح الزين تلخص هذه الأسباب في "أن السوسولوجيا في إطار الإجازة ظلت لصيقة بالفلسفة ، كما أن حضورها كمادة في مقررات كلية الآداب شكل حرجا و تطاولا في بعض الأحيان على السوسولوجيا في معهد علم الإجتماع [...] و هذا التداخل بدل أن يدفع إلى غناء الحقل السوسولوجي سيؤدي إلى البلبلة ، حيث شكلت الصراعات الذاتية الضيقة المحور . و في هذا الصدد واجهت السوسولوجيا هجمة شرسة صورتها على أنها أداة لإثارة القلاقل و الفوضى و نعتها بالعقم النظري. (5)

1- نفس المرجع ، ص . 59

2- عبد الفتاح الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص . 132

3- نفس المرجع ، ص . 132

4- نفس المرجع ، ص . 134

5- نفس المرجع ، ص . 134

هناك أيضا العديد من المشاكل التي تقف أمام علم الاجتماع داخل المغرب ولا تسمح له بالنهضة ؛ وهي كما يصفها "الزوين" :
"غياب التنسيق من خلال تكوين جذع مشترك للتكوين السوسولوجي بالنسبة للتخصصات المتشابهة أو تكوين خلايا بحث
مشتركة بين الشعب تؤسس للتكامل بين التخصصات في حقل العلوم الإنسانية على الأقل . إضافة إلى غياب مركزة المعلومات ،
حيث نلاحظ غياب لائحة شاملة للتخصصات في مجال السوسولوجيا وطنيا و للمؤسسات التي تدرس فيها . الأمر نفسه يمكن
قوله بالنسبة للكفاءات العلمية و المهنية في هذا المجال . (1)

هذا ماسجلناه كذلك عندما تطرقنا إلى الممارسة السوسولوجية في كل من الجزائر و تونس ، حيث هناك العديد من القواسم
المشتركة و الأوضاع هي نفسها . هناك واقع مزر لعلم الاجتماع داخل هذه البلدان . و هذا ما سنبيته خلال هذا العمل .
-وضعية علم الاجتماع بالمغرب بعد غلق معهد علم الاجتماع سنة 1971:

يوضح هذه الحالة حمداش عمار قائلا : " ليست هناك معاهد خاصة بتدريس علم الاجتماع منذ أن أغلق معهد علم الاجتماع
سنة 1971... فإن تدريس علم الاجتماع قد ألحق بكلية الآداب و العلوم الإنسانية (شعبة الفلسفة و علم النفس) و بدأ هذا
الميدان يأخذ تدريجيا طابع التدريس أكثر مما يأخذ طابع البحث . لكن هذا لا يعني غيابا مطلقا للبحث العلمي على مستوى الجامعة
المغربية في ميدان السوسولوجيا ، و لو أن هذا البحث مقصورا جدا ، وليست له إمكانيات مؤسساتية ، و من ثم يظل هذا البحث
في اعتقادي مجهودا فرديا مرتبطا بالرسائل الجامعية التي تحضر من طرف الطلبة و الأساتذة . " (2)

و يفهم من هذا أن دور علم الاجتماع داخل المغرب قد تقلص وأصبح مجرد دور تدريسي و هو الشيء الذي وجدناه يشبه إلى
حد بعيد دور هذا العلم في الجزائر ، و هذا خاصة بعد زوال المرحلة الثانية ، تلك المرحلة التي كان ينظر فيها إلى علم الاجتماع
كعلم تقدمي ثوري يعمل على تعبئة الشباب و خدمة الإيديولوجية الاشتراكية .

-نوعية الأعمال : إن الأعمال السوسولوجية داخل المغرب لا تتعدى البحوث الجامعية ، سواء تلك المقدمة من طرف الطلبة
أو الأساتذة لنيل شهادات الإجازة ، أو الماجستير ، أو الدكتوراه . و تبقى الأعمال الأخرى أعمالا في غالبيتها فردية ، و هذا
يرجع إلى الرقابة الشديدة التي يتعرض لها المشتغلون بعلم الاجتماع داخل هذا البلد ، بالإضافة إلى غياب الدعم المادي و المعنوي
و يؤكد لنا هذا عبد الصمد الديلمي مجيبا عن السؤال الخاص بالإنجاز السوسولوجي داخل المغرب على حمداش عمار قائلا: "هناك
تراكم كبير للأبحاث السوسولوجية في شكل أبحاث يقدمها طلبة السنة الرابعة لنيل الإجازة . و قد تحقق كما قلت تراكم كبير
وإن كانت هذه الأبحاث ليست كلها في المستوى نفسه ، فإن الكثير منها يستحق أن ينشر ، و أن يطلع عليه نظرا إلى أنها تغطي
تقريبا كل التراب الوطني من جهة سوسولوجية . " (3)

نجد هنا نفس الإهتمام بالنسبة مثلا لفاروق بن عطية من الجزائر حيث قد تساءل هذا الأخير عن الأسباب التي جعلت الجهات
المسؤولة عن علم الاجتماع تهمل هذا الإنتاج السوسولوجي (أي ما حققه الطلبة سواء خلال تحضيرهم لرسالة الليسانس
أو الماجستير ، و حتى الدكتوراه) . فعلا إنه تساؤل شرعي و يستحق الإجابة عنه إلا أنه في نظرنا لا يمكن أن نغطي وضعية هذا
العلم داخل هذه الأقطار بموضوع الإنتاج السوسولوجي الطلابي ، و هذا يرجع إلى نوعية و مستوى و جدية هذا الإنتاج ،
و الذي يبقى عملا لا يقاس بإنتاج كبار المشتغلين بهذا العلم . كما يمكننا القول أن هذا التساؤل ، رغم شرعيته ، يأتي ليغطي
غياب الإنتاج السوسولوجي من طرف المختصين و كبار علماء الاجتماع عندنا ، الذين أصبحوا شبه غائبين عن الساحة
السوسولوجية خاصة و العلمية عامة .

1- نفس المرجع ، ص . 135

2- حمداش عمار ، "وضعية البحث السوسولوجي في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 76

3- نفس المرجع ، ص . 76



المؤسسات التي يدرس فيها علم الاجتماع :

- كلية الرباط

- كلية فاس

ويوضح هذه النقطة عبد الصمد الديالمي حمداش عمار قائلا : "إذاً هناك كليتان فقط تتضمنان شعبة لتدريس علم الاجتماع ، ولها إطلالة على المجتمع المغربي من خلال أبحاث السنة الرابعة . وهناك أيضا المعهد الزراعي الذي ينبغي عدم إغفال دوره فيما يعرف بالسوسولوجيا الفردية بالخصوص ، حيث تنبه المسؤولون بهذا المعهد إلى ضرورة تكوين سوسولوجي للمهندس الزراعي ، وأن الفعل الهندسي - الزراعي ليس فعلا تقنيا محضا وإنما يستلزم جانبا إجتماعيا - إنسانيا ، ومن ثم فقد تم التفكير في تكوين سوسولوجي للمهندسين الزراعيين ، تكوين ليس على الصعيد النظري فحسب وإنما كذلك على صعيد تقنيات البحث ، وهناك تدريبات كثيرة تتم بفضل هذا المعهد في بعض المناطق القروية . وهذه التدريبات تمكن طلبة المعهد من تطبيق المعرفة السوسولوجية من جهة وإغناؤها من جهة ثانية إنطلاقا من الواقع المغربي .(1)

يظهر من هذا جليا مدى تأثير هذا العلم - السوسولوجيا - على طلبة المعهد الزراعي ، و الوضعية الحسنة لزراعة داخل المغرب ، لم تأت صدفة أو مجرد توفير الوسائل - الكل يعرف أن هذه الأخيرة ناقصة ، بل توظف وسائل شبه بدائية - ورغم هذا فقد أعطت الزراعة أكلها بفضل مساهمة السوسولوجيا في توعية المهندس الفلاحي وجعله قادرا على أن يتفهم أوضاع بلاده وخاصة تقربه من الفلاحين والأرض .

كما يمكن القول أن هذه التجربة رائدة ويتطلب على الدول العربية عامة والمغربية خاصة إتباعها .

ففي الجزائر عندنا العديد من المعاهد لعلم الاجتماع وكذلك توجد هذا العلم في العديد من القطاعات التعليمية ، إلا أنه لم يعط ثماره ؛ فمثلا نجد أنه تعطى دروس في السوسولوجيا لطلبة الطب و الهندسة المدنية إلا أن الصورة التي يقدم بها هذا العلم لا تحدم لا الطالب ولا العلم ، حيث يعتبر مقياس السوسولوجيا مقياسا ثانويا و غير إجباري ، وبالتالي نجد الطلبة لا يباليون به ، بل يسخرون منه .

- كما نجد علم الاجتماع يدرس في معهد العمل الإجتماعي في طنجة . وهو المعهد الذي تأسس في التسعينات . و بإيجاز يمكن القول أن هناك قسمان لعلم الاجتماع داخل كل من جامعة الرباط و جامعة فاس . بينما يدرس كمادة ثانوية أو مكاملة في المعاهد التالية :

-المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة .

-المعهد الوطني للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي .

-المعهد الوطني للعمل الإجتماعي .

-المعهد العالي للتجارة و تسيير المقاولات .

-معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة .

-كليات العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية .

2-التكوين ضمن تخصص السوسولوجيا:

فعلى مستوى التكوين بالنسبة لتخصص السوسولوجيا ضمن شعبة الفلسفة و علم الاجتماع و علم النفس ظل عدد المتخرجين في تزايد و بمعدل 39 متخرجا سنويا ، مما خلف تراكما علميا على مستوى بحوث الإجازة تغطي كل مناطق المغرب تقريبا . و قد أجريت هذه البحوث بإمكانات هزيلة و ذاتية غالبا ، للطالب خاصة على مستوى التمويل .(1)

هذا ما يبين لنا القفزة الهائلة التي قطعت منذ الإستقلال إلى يومنا هذا . فرغم الضغوطات و النقص في المساندة المادية إلا أن عدد المتخرجين في تزايد بالإضافة إلى العدد الهائل من الأطروحات التي تمت مناقشتها و التي مست أغلبية المواضيع التي تهتم المجتمع المغربي .

وهذا ما يجعلنا نؤكد مع "عبد الفتاح الزين" أن أغلبية ما أنتج منذ أواخر السبعينات(و بالضبط منذ السنة الجامعية 1977/1978) تعد بحق لبنة في تأسيس علمي لمدرسة سوسولوجية مغربية . (2)

إلا أن هذا ليس بالأمر الهين حيث مازالت السوسولوجيا كما قلنا سالفا تحت الرقابة و النظرة الدونية . فهناك جملة من الممارسات القهرية تعرض لها السوسولوجيا و المشتغلون بهذا العلم و الطلبة بداخل هذا التخصص بالمغرب . و يمكن أن نذكر البعض منها في النقاط التالية :

-البطالة التي يعانيها المتخرجون من هذا التخصص .

-قلة الخوافز ، بل إنعدامها تماما .

-العدد القليل المسجل من الأبحاث و الدراسات التي أنجزت فعلا ، و الذي لا يعبر بصدق عن آمال و طموحات علم الاجتماع داخل المغرب .

-غياب الدعم المادي من طرف الجهات الرسمية ، مما يكلف المتخرجين من هذا التخصص الكثير و الكثير ، و غالبا ما يدفع البعض منهم إلى التخلي عن الدراسة (البحث) .

بعبارة أدق يمكن القول أن المتخرجين من هذا التخصص داخل المغرب يعانون الإحباط و خيبة الأمل على كل المستويات . هذا بالنسبة لشهادة الإجازة في علم الاجتماع ، أما بالنسبة لشهادة الدكتوراه نجد الزين يقول : " لم يشهد التخصص (علم الاجتماع) منذ ميلاد الجامعة المغربية مناقشة أطروحة لدكتوراه الدولة " . (3)

إلا أن هذا لم يمنع العديد من المتخرجين من الجامعة المغربية من مواصلة دراستهم بالخارج و مناقشة أطروحاتهم في الدكتوراه . وهو نفس الأمر بالنسبة للجزائر حيث أن الأغلبية الساحقة من المشتغلين بعلم الاجتماع قد ناقشوا أطروحاتهم في الدكتوراه خارج الوطن ، و هذه النقطة بالذات سوف نخصها بمبحث ضمن هذا العمل .

3-البرامج:(4)

-التعليم الذي يحضر لدخول مسابقة الدراسة للعلوم الإجتماعية يحتوي على المواد التالية :

-مدخل للفلسفة

-فصول مختارة من تاريخ الفكر الإسلامي

1-عبد الفتاح الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص . 135

2-نفس المرجع ، ص . 135

3-نفس المرجع ، ص . 136

- مدخل للدراسات التاريخية.
- فصول مختارة من التاريخ الاقتصادي و الإجتماعي .
- مدخل لدراسة القانون .
- مبادئ القانون الإسلامي أو التشريع الإسلامي (وهو إختياري)
- هناك إمتحانات كتابية و أخرى شفاهية .
- بالنسبة لمواد التي يمتحن فيها الطالب كتابيا هناك :
- مدخل للفلسفة.
- مدخل للدراسات التاريخية .
- مدخل لدراسة القانون .
- أما المواد الأخرى فالإمتحانات فيها شفاهية (غير كتابية).
- بالنسبة للتعليم الخاص بشهادة علم الإجتماع (أي التعليم النظري) فيحتوي على المواد التالية :
- علم الإجتماع العام .
- تاريخ الفكر الإجتماعي و النظريات السوسيولوجية المعاصرة .
- علم الإجتماع الريفي و علم الإجتماع الحضري .
- علم الإجتماع السياسي و علم الإجتماع القانون .
- علم الإجتماع الاقتصادي و علم إجتماع المؤسسة .
- فيما يخص الإمتحان الخاص بالحصول على شهادة علم الإجتماع فيحتوي على امتحانات كتابية و أخرى شفوية حول المواد التالية :
- علم الإجتماع العام .
- علم الإجتماع الإفريقي و العالم الإسلامي .
- بالإضافة إلى مادة علم الإجتماع الخاص تختار من طرف مدير المعهد و ذلك 35 يوما قبل المسابقة .
- أما الواد غير المذكورة فتجرى الإمتحانات فيها بطريقة شفاهية . إلا أن هذه البرامج يعود تاريخها إلى فترة الستينات ؛ الفترة التي كتب فيها عبد الكبير الخطيبي ما سماه بـ « Bilan de sociologie » و ذلك سنة 1967 ، و نظرا لعدم توفر مراجع لدينا أو معلومات حوا البرامج التعليمية بالمغرب فقد إكتفينا بهذا المرجع (أي عمل الخطيبي ، رغم قدمه).
- 4-محاور الإنتاج السوسيولوجي : (1)
- تحتسب الخطيبي يتمحور الإنتاج السوسيولوجي داخل المغرب حاليا حول أربعة محاور هي :
- التغي الإجتماعي (المدينة - البادية)
- التراتب و الطبقات الإجتماعية .
- المرأة -الجنس - الأسرة .
- الثقافة الشعبية (اللامكتوبة) .

5-النشريات المختصة في علم الاجتماع بالمغرب: (1)

لقد أعطى الإستقلال نفسا جديدا للسوسيولوجيا من حيث مواضيع الإهتمام و أطر البحث و الباحثين -حيث ظهرت عدة جمعيات نذكر من بينها :

-الفرقة المتعددة المحتديات للبحث في العلوم الإنسانية « EIRISH » التي تأسست سنة 1959 .

-جمعية البحث في العلوم الإنسانية سنة 1965.

-الجمعية المغربية لعلم الاجتماع سنة 1973.

6-المجلات

هناك العديد من المجلات التي كانت تصدر إبان الوجود الفرنسي بالمغرب ، فالبعض منها قد إستمر في الصدور بعد الإستقلال بصفة دائمة ، أما البعض الآخر فلم يدم وجوده ، بل توقف بعد مدة زمنية محدودة .

و نذكر هنا : " مجلة إفريقيا الفرنسية " « L'Afrique française » التي قد توقفت بالإضافة إلى ملحقتها : "الإستعلامات الكولونيالية" التي كانت في الأصل " نشرة حياة إفريقيا الفرنسية " . و حدث الأمر نفسه بالنسبة إلى نشرة "التعليم العمومي بالمغرب" و نشرة " معهد علم الصحة للمغرب " .

كما لا ننسى بعض المجلات التي ولدت في إطار الحوار الدائر بين أصدقاء المغرب الفرنسيين و الوطنيين و المغاربة إبان الحصول على الإستقلال ستوقف بعد سنوات من الحصول على الإستقلال ، مثل مجلة " النجم « Confluent » .

بينما بعض المجلات الأخرى قد إستمرت في الظهور و نذكر من بينها :

-المجلة المغربية للإقتصاد (Bulletin économique du Maroc) و التي توقفت سنة 1963 ، حيث سيعاد إصدارها تحت إشراف مغاربة من ضمن أعضاء جمعية الدراسات الإقتصادية و الإجتماعية و الإحصائية .

-كما تم إصدار طبعة عربية تحمل إسم المجلة المغربية للإقتصاد و الاجتماع ، تحت إشراف الهيئة نفسها .

-نفس الطبعة العربية تصبح تسمى "علامات الحاضر" « Signes du présent » .

-كما لانسى " المجلة المغربية للجغرافيا " « Revue géographique du Maroc » بالإضافة إلى إصدارات بعض المعاهد مثل " الخوليات المغربية لعلم الاجتماع " و التي ستوقف بإغلاق معهد علم الاجتماع سنة 1971.

-وقد ظهرت للوجود بعد ذلك مجلات ذات مستوى رفيع مثل "لاماليف" « Lamalif » باللغة الفرنسية و"الأماس « Al Assas » باللغتين العربية و الفرنسية .

7-مجالات البحث السوسيولوجي بعد الإستقلال :

رغم حصول المغرب على استقلاله ، فإن الحضور الفرنسي و الأجنبي ظل مكتفا على صعيد الإنتاج المعرفي و البحث ، و كذلك لغة الكتابة [...] ، و قد بدأت الإستقلالية تتحقق على يد جيل من الباحثين و الشباب و الكفاءات العلمية الوطنية التي تبلورت على الساحة (محمد جسوس ، عبد الكبير الخطيبي ، المكّي بن طاهر ، عبد الجليل حلّيم ، حمودي عبد الله ، فاطمة المريني ، عائشة بلعربي ، ... إلخ (2)

1- عبد الفتاح الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص. 133-134

2- نفس المرجع ، ص. 137

إن التعليق الممكن لإدواؤه هنا هو أن الحضور الأجنبي خاصة الفرنسي و الأسباني ، و الغربي عامة مازال مهيمنا رغم استقلال المغرب . فأغلبية الكتابات و البحوث حول المغرب مازالت إلى يومنا هذا منجزة ، أو من عمل الأجانب و النبة الضئيلة من إنتاج المغاربة . و حتى الإنتاج المغربي هذا لا زال خاضعا للخارج ، سواء لفرنسا أو لدول غربية أخرى . و بإمكاننا الإشارة هنا إلى أعمال الأجانب حول المغرب و هذا بعد الإستقلال ، خاصة أعمال : "أندري آدام" « A.Adam » ، "جاك بيرك" « J.Berque » "بوي جاك" « J. buy » ، و"شفالدون" « Chevaldonne » ، و"لازارف" « G.Lazarev » ، "بول باسكون" « P.Pascon » ، و غيرهم من الباحثين الآخرين الذين كتبوا و مازال البعض الآخر يكتب حول المغرب .

و إذا قمنا بدراسة مقارنة حول المنتج السوسولوجي مثلا مباشرة بعد الإستقلال و قارنا ما كتبه الأجانب و ما أنتجه المغاربة فسوف نجد أن ما كتبه الأجانب يفوق بكثير المنتج المغربي .

فيما يخص الفرضيات الخاصة بالممارسة السوسولوجية داخل المغرب بعد الإستقلال ، أن ما يلاحظه الدارس أو المحلل لهذا المنتج المعرفي ، هو أن المشتغلين بهذا العلم داخل المغرب كما هو الشأن بالنسبة لكل من الجزائر و تونس ، لم يتعدوا عن الفرضيات التي إنطلق الباحثون الكولونياليون منها ، بل أن هناك إستمرارية و لكن بأيد محلية (وطنية) . و هذا ليس مجرد حكما قيميا بل أن المواضيع التي شكلت موضوع جذب إنتباه الكولونيين مازالت هي هي مسيطرة على الساحة الدراسية :

و يمكننا بسهولة إعطاء أمثلة حول هذا : مثل موضوع المرأة و الجنس ، و هو الموضوع الذي كان من المواضيع الرئيسية إبان الوجود الكولونيالي إلا أنه بعد الإستقلال نجد أن هناك العديد من الباحثين و الباحثات قد سخروا كل الجهودهم للتقيب و البحث في هذا الموضوع و الدراسات التي قامت بهافي المغرب كل من "فاطمة المريني" « F.Mernissi » ، و"فاتنة آيت صباح" « F.Ait Sabbah » ، " نعمان جسوس" « S.N.Guessous » ، و غيرهم من الباحثين و الباحثات المغاربة الذين أعادوا إنتاج و استمرارية الفكر الكولونيالي ، و ذلك من إختيار نفس المواضيع التي سبق للباحثين الكولونيين أن تطرقوا إليها ، بالإضافة خاصة إلى الإنطلاق من نفس الفرضيات التي كان أساسها الثنائية الرجل / المرأة ، الجنس الضعيف / الجنس القوي ، الجنس المقدس / الجنس المدنس... إلخ .

إلا أن هذه الفرضيات أو ما يمكن أن نسميه بمواصلة الفكر السوسولوجي الكولونيالي لا تقتصر على الجنس فقط ، بل نجدها في مواضيع كانت بالأمس من المواضيع الأكثر تطرقا من طرف الباحثين الكولونيين . و الأمثلة كثيرة حول هذه الظاهرة . و يمكن لنا بسهولة إعطاء قائمة كبيرة من الأعمال التي أنجزت في المغرب ، و التي تثبت صحة قولنا هذا .

كما نشر هنا إلى أن نفس الظاهرة موجودة في كل من الجزائر و تونس . و الأمر لا يقتصر على بلد دون آخر . كما يمكن تفسير هذه التبعية حتى بعد الإستقلال في كون أغلبية هذا الجيل الجديد من المشتغلين بعلم الإجتماع قد "تكون غالبا من فرنسا و على أيد أجنبية" (1)

إلا أنه " (هذا الجيل) يمثل ما نسميه بالرواد الأوائل في علم الإجتماع سواء داخل المغرب أو بلدان المغرب العربي الأخرى كالجزائر أو تونس. نحن نتساءل هل صحيح فعلا أن هذا الجيل قام و يقوم كما يقول عبد الفتاح الزين بـ " تحرير السوسولوجيا من أوهاهما الإستعمارية "؟" (2)

1- نفس المرجع ، ص . 137

2- نفس المرجع ، ص . 137

أم أنه زاد من تكييلها بهذه الأوهام و خدمة على استمراريتها ؟
إن الواقع الذي يوجد فيه هذا العلم داخل المغرب أو البلدان المغاربية التي نحن بصدد دراستها يبين لنا بكل وضوح أن علم الاجتماع مازال يتخبط في الأوهام ، و أن أبناء هذه الأمة قد ساهموا و لا يزالون يساهمون في تخذيده و العمل على إقصائه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من عملية التنمية الشاملة التي تسعى إليها هذه الدول .
و لكن لا يقول البعض أننا متشائمين ، لا بد من الإشارة إلى أن هناك نوع من الإنتاج السوسولوجي ، و هذا النوع من الإنتاج يتقسم إلى قسمين حسب ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة . و هذا التقسيم هو كالتالي :
- وجود إنتاج سجين (أو حبيس) الإشكاليات الكولونيالية و هو الذي لم يتخلص من الفرضيات التي روجها الباحثون الكولونياليون. و هذا الإنتاج نجد أن أبناء الوطن سواء في المغرب أو في غيره من البلدان المغاربية مازالوا يعملون على استمراريته و السعي كل السعي إلى إثباته كالطرح الوحيد لحل القضايا التي تعانها مجتمعاتهم .
إلا أنه يجب الإشارة هنا إلى أن السوسولوجيا بهذه الكيفية لا تزال غريبة عن هذه المنطقة من العالم ، بل لا يمكن أن تساهم في فهم هذه المنطقة . و هي أكثر مضرّة نظراً للشكوك التي تزرعها في الأوساط الاجتماعية و خاصة أنها تعمل على الغوص في مواضيع مفتعلة تعطل عملية التنمية ، بل تهمل الطاقات بدون مقابل .
و هذا الإنتاج أو الدراسات تعمل كما سبق القول على تهميش المواضيع الرئيسية التي نحن فعلا في حاجة إلى دراستها و فهمها و تلجأ إلى المواضيع " النافهة " أو المواضيع التي لا تخرج لها . أما الإنتاج الثاني ، و هو الإنتاج الحقيقي ، فهو يعد على الأصابع ، نظراً لقلته ، و خاصة تخوف المشتغلين بعلم الاجتماع من الخوض فيه .
كما أن الظروف الجديدة التي عرفتها هذه الدول ، و هنا يهمننا المغرب كفصل من الدراسة ، كان لها الشأن الكبير في إعادة النظر في المواضيع التي هي فعلا جديرة بالدراسة ، و التي فعلا تساهم في عملية التنمية الشاملة . فهكذا بعد أن تجاوز المغاربة عقدة الحديث عن الأطر الاجتماعية المغربية ، كالتقيلة و الدوار و الزاوية ... التي كانت الحركة الوطنية تتحاشى التعامل معها لإيديولوجيتها السلفية و ترى فيها عوامل تفرقة " (1) ، بل إنتاجا إستعماريًا ، أصبحت مواضيع تدرس من قبل الباحثين المغاربة . فعلا نحن نوافق " أحمد الزباد " في نقطة وهي أن الباحثين المغاربة قد تحرروا من هذه العقدة ، وكان لهم " الشرف " و " الشجاعة " في الخوض في هذه المواضيع . إلا أننا لا نوافق إذا ما رأينا أن هذه الدراسات أو المغاربات لهذه المواضيع كانت مجرد إستمرارية للطرح الكولونيالي . و بهذا يكون أبناء المغرب (الباحثون) قد قاموا بمجرد إستلام " المشعل " « flambeau » من أيدي الكولونياليين و العمل على إتمام مهمتهم لا غير .
كما أن هذا الإنتاج السوسولوجي بالمغرب بعد الإستقلال لا يتوقف فقط على مشاهير البحث السوسولوجي المغاربة ، بل هناك فضل كبير كذلك بالنسبة للطلبة و المتخرجين من هذا التخصص . فالدراسات التي يقومون بها في كل سنة بعد تخرجهم هي بمثابة اللبنة الأساسية لبناء مدرسة سوسولوجية مغربية .

1- أحمد زباد ، نحات من تاريخ الحركة الفكرية بالمغرب ، الدار البيضاء ، دار الكتاب ، 1973 ، ص . 17

من الإيجابيات التي يمكن أن نسجلها أيضا و نوافق فيها " عبد الفتاح الزين " هو التراكم الهائل في الأعمال الجامعية ، حيث ، كما يقول قد " وصل الإنتاج المغربي في هذا الحقل إلى 2170 عملا ، هذا دون الحديث عما صدر في الصحف الوطنية و الدولية . و هذا الرقم لا يغطي كل الأبحاث و الأعمال المنجزة في الخارج لتعذر الوصول إليها .(1)

كما أنه اليوم يمكن إعتبار أن هناك نوع من القفزة الإيجابية بالنسبة لتوظيف اللغة العربية في التعليم و الإنتاج السوسولوجي بداخل المغرب بالمقارنة مع السنوات الماضية ، حيث " أن الإنتاج باللغة العربية هو ضعف ما أنتج باللغات الأجنبية التي تحتل ضمنها اللغة الفرنسية الصدارة ، و إن بدأت تتزعزع بعض الشيء مع النفوذ المتعظم للإنتاج الأنكلو-سكسوني ، في حين ظل الإنتاج باللغة الإسبانية ضعيفا و لم يسمح بدمج الإرث الإستعماري الإسباني بشكل كبير ، خاصة مع سحب اللغة الإسبانية من التعليم الابتدائي و الثانوي ."(2)

هذا ما يمكن قوله حول الإنتاج السوسولوجي في المغرب بعد الإستقلال ؛ ذلك الإنتاج كما رأينا الهادف إلى التحرر من قيود التبعية ، و العامل على إرساء أسس علمية متينة لمدرسة سوسولوجية مغربية ، رغم أن الأمر ليس باهين . إلا أن هناك جهود تبذل في هذا السياق تسعى إلى تحقيق هذه الغاية رغم الواقع المزري الذي يتخبط فيه الباحث و البحث السوسولوجي داخل المغرب .

المبحث الخامس : مميزات السوسولوجيا قبل الثمانينات إلى يومنا هذا :

1- قبل مرحلة الثمانينات:

كان المشتغلون بعلم الإجتماع ملتزمين "بالقضايا الإجتماعية الساخنة . و كان علم الإجتماع نفسه أسير هذه الرؤية التقدمية الملتزمة ."(3)

نسجل هنا أن الطابع التقدمي و الثوري المهيمن على الساحة الثقافية عامة و السوسولوجية خاصة ظاهرة لم تقتصر فقط على المغرب ، بل مست أغلبية الدول العربية ؛ هذه الدول التي كانت تسعى إلى تجنيد كل طاقاتها لتحقيق المشرع التسموي . و قد طغت في هذه المرحلة الشعارات الرنانة مثل : الثوري ، التقدمي ، الملتزم ،... إلخ من الشعارات . و عالم الإجتماع ، كباقي المثقفين الآخرين ، وجد نفسه ملزما بخدمة هذا التوجه الذي سلكته معظم السلطات العربية . و مع أحداث غلق معهد علم الإجتماع سنة 1971 ، نجد أن علماء الإجتماع في المغرب قد تفتنوا إلى قضية مهنية هذا العلم كما هو الشأن لباقي العلوم الأخرى .

2- خلال مرحلة الثمانينات إلى يومنا هذا:

نسجل إنهيار الإيديولوجيات الثورية و التقدمية التي كانت تهيمن على الساحة الثقافية عامة و السوسولوجية خاصة . كما تقلصت أكثر مهمة و دور السوسولوجي داخل هذا البلد و أجبر على أن يعيد النظر في تعامله مع السلطة . يصف لنا عبد الصمد الديالمي هذه المرحلة قائلا : " أعتقد أننا في الثمانينات مع إرادة تحييد الثقافة و المثقف ، نرى أن عالم الإجتماع ، بعد أن فقد بعض الأوهام التقدمية و الثورية ، بدأ يتجه نحو المهنية و نحو المفهوم الإصلاحية للسوسولوجيا كعمل إجتماعي ، ليس إقتاعا منه بأن هذا سيعطي أشياء ، بل بحثا فقط عن سوق رمزية له و مجموعة من زملائه ؛ هذه السوق بالطبع ليس لها إنعكاسات مادية تذكر ."(4)

1- عبد الفتاح الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص . 137

2- نفس المرجع ، ص . 137

3- نفس المرجع ، ص . 79

4- نفس المرجع ، ص . 79

يفهم من هذا أنه خلال هذه المرحلة بعدما كان عالم الاجتماع مجندا لخدمة القضايا الساخنة و السعي لتحقيق التنمية تحول إلى مجرد بائع لعمله ، أي لمتوجه . فهذا أصبح يبحث عن صفقات مع بعض المؤسسات سواء منها الوطنية أو الأجنبية لضمان لقمة العيش . وهذه الظاهرة لا تقتصر على المغرب وحده ، بل هي موجودة أيضا في كل الدول العربية حيث نجد كل من عبد الباسط عبد المعطي و سمير نعيم قد أشارا إليها و إلى مخاطرها خاصة أننا نعرف أن العديد من المشتغلين بالسوسيولوجيا قد أصبحوا يعملون لصالح الأجانب و ينجزون لهم دراسات ليست لصالح أمتهم . كما أن للإغراءات المادية التي يقدمها هؤلاء الأجانب دور كبير في تحفيز هؤلاء المشتغلين بهذا العلم داخل الدول العربية عامة و المغربية خاصة .

و تدعيما لقولنا هذا نجد سمير نعيم في الحوار الذي أجراه معه حمداش عمار حول الدعم المادي للباحثين السوسيولوجيين في مصر يقول : " هناك للأسف مصادر تمويل للبحوث السوسيولوجية سخية جدا ، إلا أن هذه المصادر ذات طابع أجنبي ، وهي في أغلبها - إن لم تكن كلها - مشبوهة ، بمعنى أنها تتبع في نهاية المطاف وكالات أجنبية كوكالة الإستخبارات الأمريكية « CIA » و لكنها لا تتعامل بشكل مباشر ، بل تأتي من خلال مؤسسات تقدم مبالغ طائلة بالقياس مع التمويل الضعيف الحكومي أو الرسمي لبعض الباحثين أو الأساتذة من أجل إجراء بحوث تكون لها في معظم الأحوال صبغة نفعية بالنسبة إليها ، أي أن هذه المؤسسات تهديلا إلى جمع كل الحقائق و المعلومات و البيانات عن المجتمع العربي... ، و تهتم أساسا بجماعات القوى و التمردات المحتملة و الثورات الممكنة و الجماعات التي يمكن أن تساهم يوما في إحداث تغيير أو إنقلاب في مصلحة الغرب أو ضده .. إلخ . (1) هذا ما يؤكد مقولة عبد الغني مغربي أن الساحة السوسيولوجية العربية عامة ساحة ملغمة . و قد بينا هذا عندما تكلمنا عن تمويل البحوث السوسيولوجية داخل الأقطار العربية و الجهات الممولة لهذه البحوث و المشاريع و المخاطر الناجمة عن هذا التمويل و الإغراءات .

المبحث السادس: الصعوبات التي تواجه الممارسة السوسيولوجية داخل المغرب :

1- معوقات إنجاز البحوث السوسيولوجية:

يلخصها لنا عبد الصمد الديالمي ردا عن السؤال الذي طرحه عليه حمداش عمار حول قضية الإنجاز العلمي و خدمة البحث السوسيولوجي قائلا : " ينبغي أن نعترف بتقلص هذه الإمكانيات ، أي عوض أن تتم مساعدة الفعل السوسيولوجي كفعل يساعد على فهم المجتمع و تنميته ، نرى أن الدولة و كأنها لا تضع ثقة في عالم الاجتماع الجامعي بالخصوص ، بحيث أنها تعتبره مشوشا و غير مرغوب فيه ، و بالتالي ترى أن كل استثمار في هذا المجال لن يعطي الثمار التي تنتظرها الدولة ، و من ثم فشرط التفرغ و شروط المنحة تصعب أكثر فأكثر ، الأمر الذي يبين بصراحة أن للدولة علماء إجتماع خاصين بها و تابعين لوزارات معينة ، لكنهم غير موجودين في الجامعة . و لا أعتقد أن الدولة المغربية لا تعتمد في سياساتها على علم الاجتماع . أعتقد أنها تعتمد على دراسة دقيقة للمجتمع المغربي لكنها تلجأ إلى علماء إجتماع أجنبان أو تابعين لهيئات وزارية غير وزارة التعليم و غير الجامعة بالخصوص . " (2)

1- نفس المرجع ، ص . 71

2- حمداش عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص . 77-78

من خلال هذه الفقرة نستنتج أن أهم هذه المعوقات تكمن في :

- الشح في إعطاء المنح للباحثين وإن وجدت فهي لا تلي الحاجيات الأساسية .

- كذلك هناك سياسة تميز في توزيع هذه المنح والإمтиازات ، حيث نجد فقط الذين يعملون لصالح الدولة المغربية - أي النظام القائم - هم الذين يستفيدون من هذه الإمтиازات .

- هناك سياسة الشك وعدم الثقة في الباحث السوسولوجي المغربي وخاصة الجامعي ، حيث نجد أن الدولة تفضل اللجوء إلى المراكز الأجنبية والأجانب للقيام لها بالدراسات التي تريدها . هذه الظاهرة نجدها كذلك كما سبق وأن قلنا في كل من تونس و الجزائر ، حيث تعمل الجهات الرسمية على تهميش الباحثين الجامعيين و الإعتماد على الأجانب أو على من هم من أتباعها . فمثلا الكل يعرف أنه في عهد نظام الحزب الواحد كان يتطلب على أي باحث أو أي فرد للحصول على الدعم و الإمтиازات و التسهيلات أن يكون منخرطا في حزب جبهة التحرير الوطني . ورغم إننيار هذا الحزب ، إلا أن الأمور لم تتغير بل مازالت الجهات الرسمية تمارس الضغوطات على المثقفين و العلماء و تعمل على جلبهم حولها ، و إغراءهم . أما الذين فضلوا عدم الرضوخ للإغراءات المادية و المركزية فقد سعت الدولة إلى تهميشهم و مضايقتهم . و نفس الظاهرة تعرفها تونس ، حيث نجد النظام القائم هناك قد استطاع جلب العديد من المشتغلين بعلم الإجتماع و إعطاءهم بعض المراكز الحساسة في جهاز الدولة

2- السوسولوجيا كحقل موحد:

يلخص لنا عبد الصمد الديالمي هذه القضية قائلا : " أولا من الصعب الحديث عن السوسولوجيا كحقل موحد . فهناك كما قلت شعبتان للسوسولوجيا في المغرب ، و لكي نتحدث عن إتجاهات أو عن حقل سوسولوجي فيه و له رهانات أعتقد أننا لم نصل إلى هذا المستوى . " (1)

و يرجع غياب هذا الحقل الموحد للأسباب التالية :

- العمل الفردي (أي أن كل مجموعة أو فرد يعمل لوحده) .

- غياب التنسيق ما بين المشتغلين بهذا العلم داخل المغرب .

- كذلك غياب المولات التنظيمية للنشاط أو الممارسة السوسولوجية .

- وجود الجمعية المغربية لعلم الإجتماع وجود شبه رمزي .

و يلخص لنا هذا كله عبد الصمد الديالمي : " في أنه لا وجود لتقليد سوسولوجي طويل على مستوى التدريب أو على مستوى البحث الذي يمكن من تبلور مجموعات عمل و مدارس . فالإتجاه يبقى كما قلت نقديا بصفة عامة ، مع العلم أن السوسولوجيا ليست نقدية بالضرورة ، و كما قلت يمكنها أن تساعد الدولة على إدارة المجتمع أو إدارة الأزمة ، لكن وضع المغرب و تاريخ المغرب الحديث و مركز الجامعة بالخصوص مقابلة إدارة السلطة . " (2)

" كما أن هذه العلاقة - أي ما بين السوسولوجيا و السلطة - كانت سببا في أن تهمش السوسولوجيا و أن تفسح المجال للسلطة . و كخلاصة لهذه المرحلة نستشهد بماقاله عبد الصمد الديالمي : " الإتجاه السائد الآن ، هو أن عالم الإجتماع بدأ يعي أن علم الإجتماع ليس بالضرورة ثوريا ، بل ممارسة يمكن أن تكون مهنية ، و هذا هو التوجه السائد ، أي أن عالم الإجتماع يتوجه نحو المهنية ، مهنية باردة إن شئت ، فهو ينتظر أن تطلب منه خدمات من طرف مؤسسة رسمية أو غير رسمية ، و هو نفسه يبحث عن عقد مع أطراف داخلية أو خارجية ، و كل هذا يتم على حساب الرؤية النقدية التي كانت تميز الجامعة إلى حدود الثمانينات . " (3)

1- نفس المرجع ، ص 79.

2- نفس المرجع ، ص 79.

3- نفس المرجع ، ص 79.

بعد التطرق إلى الممارسة السوسولوجية بالمغرب ، نسجل :- أن وضع هذا العلم مازال متدهورا بهذا البلد .
 - لم يفلت المشتغلون بهذا العلم داخل المغرب من إعادة إنتاج نفس الطروحات التي جاءت بها السوسولوجيا الكولونيالية وهذا سواء من خلال نوعية المواضيع المدروسة ، من خلال الإقترايات السوسولوجية (أي النظريات المتبعة في هذه الدراسات).
 - كذلك الإنتاج السوسولوجي داخل المغرب إنتاج هزيل وذو نوعية غير قادرة على المنافسة و الوقوف أمام الإنتاج السوسولوجي الغربي ، وهذا ما أكدته الدراسات التي قام بها كل من عبد الصمد الديلمي ، و عبد الفتاح الزين .
 - كما سجلنا من خلال دراستنا لما كتب حول الممارسة السوسولوجية بالمغرب أن هذا العلم مهمش مقارنة مع العلوم الأخرى ، خاصة العلوم الطبيعية . وهي نفس الملاحظة المتوصل إليها فيما يخص كل من الجزائر و تونس .
 - إن النظام داخل المغرب قد سعى إلى غلق المعهد الوحيد لهذا العلم سنة 1971 وإدماجه في كليات الأدب و الفلسفة ، بالإضافة إلى هيمنة الفلسفة عليه .
 - زيادة على هذا تفنقر الجامعات المغربية لدراسات سوسولوجية ميدانية ، وأغلبية البرامج التعليمية يطغى عليها الطابع النظري .
 - كما لا ننسى إشكالية إزدواجية اللغة داخل هذا البلد ، وهذا ما أثر سلبا على قيام علم إجتماع ذي صبغة مغربية .
 - إن ما لاحظناه من خلال قراءتنا لما كتب حول الممارسة السوسولوجية بالمغرب ، هو أن هذا العلم وخاصة ابتداء من السبعينات يعاني الحصار و المجابهة من طرف الجهات الرسمية ، و حتى من طرف بعض المتخصصين في العلوم الإنسانية ، كالفلسفة و التاريخ... إلخ ، حيث يرى العديد من السوسولوجيين المغاربة أن قضية غلق معهد علم الإجتماع بالمغرب هي نتيجة للصراع الذي كان دائرا بين المشتغلين بهذا العلم و بعض المختصين في العلوم الإنسانية الأخرى خاصة الفلسفة .
 يبقى أن هذا العلم رغم وجوده رسميا داخل هذا البلد مازال تحت وصاية علوم أخرى ، ولم حتى إلى الإعتراف به . كما لا ننسى أن وضعية هذا العلم هي شبيهة بالوضعية التي يتواجد بها في كل من الجزائر و تونس . و سوف نسعى في الفصول اللاحقة إلى إبراز الأسباب المباشرة و غير المباشرة التي طبعت هذا العلم داخل هذه الدول ، و استخراج أوجه التشابه و الاختلاف ، و خاصة تقديم بعض التصورات العلمية ، التي في نظرنا ممكن أن تشكل لبنة أو نقطة إنطلاق لتصور جديد ، خاصة و أن هذا العلم يمكن له الإنطلاق من بعض الأسس العلمية التابعة من رصيدنا الحضاري ، دون أن ننسى ما توصلت إليه الشعوب الأخرى من نتائج علمية ممكن الإستفادة منها . بعد هذا العرض السريع للممارسة السوسولوجية بالمغرب يتضح أن :
 في كل المشاريع التتموية التي حاولت الدولة المغربية تطبيقها ، كان دور عالم الإجتماع باهتا و ثانويا ، بل في بعض الأحيان يقال أن المعرفة السوسولوجية بسيطة و أنها في متناول أي شخص ، و من ثم فعالم الإقتصاد يمكن أن يفعل السوسولوجيا بنفسه ، و المهندس المعماري يمكنه كذلك أن يفعل السوسولوجيا ، الطيب مثلا ، الذي يحاول إدخال فكرة تحديد النسل ، أو تنظيم الأسرة ، يستغي عن عالم الإجتماع.. المشاريع التتموية إذن تسير دون السوسولوجيا و دون عالم الإجتماع ."
 هذه هي وضعية علم الإجتماع داخل المغرب ، علم منبوذ و غير مرغوب فيه ، حيث أصبح الكل يدعي أنه قادر على ممارسة السوسولوجيا . و هي الظاهرة المشتركة بين كل الدول المغاربية . و هذا ماتوصلنا إليه من خلال هذه الدراسة ، حيث أنه كذلك في الجزائر كل المشاريع تقوم أو تنفذ دون اللجوء إلى عالم الإجتماع . إلا أنه من العجيب أن عالم الإجتماع هو كيش الفدى أو المرر لفشل هذه المشاريع ، حيث : " يلجأ إلى عالم الإجتماع بعد فشل المشروعات من أجل تفسير الفشل و تبريره .

1- حمداش عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 80 .

2- نفس المرجع ، ص 80 .

الفصل السابع: علم الاجتماع بليبيا

تمهيد

المبحث الأول : السيرورة التاريخية

للممارسة السوسيولوجية بليبيا

المبحث الثاني : علاقة المؤسسات الأجنبية

بالمبحث السوسيولوجي بليبيا

المبحث الثالث : وضعية البحث السوسيولوجي

والباحث في الميادين الاجتماعية و الإنسانية

المبحث الرابع: تدريس علم الاجتماع بليبيا

المبحث الخامس: مرحلة التعليم الجامعي

الخاتمة

يصعب على الباحث داخل الأقطار العربية عامة و المغاربية خاصة القيام بالدراسات العلمية و الحصول على التجاوب سواء من طرف الجهات الرسمية أو عامة الناس .

وهذه الصعوبة تكمن في النظرة الدونية و العدائية و اللامبالاة التي تكنها هذه المجتمعات للبحث و الباحثين . و فيما يخص وضع علم الاجتماع في ليبيا فالقضية ليست بالسهلة نظرا لقلّة المعلومات حول هذا العلم بداخل هذا البلد، وخاصة عدم تلبية المشتغلين بهذا العلم لطلب تزويدنا بالمعلومات . و نقصد هنا القائمين على إدارة قسم علم الاجتماع و الخدمات الإجتماعية في هذه الدولة هذا بالإضافة إلى التعتيم الإعلامي حول ما يجري بهذا البلد فيما يخص الممارسة السوسولوجية و القائمين بها، وخاصة الإتجاهات و الإنشغالات هذه الممارسة .

و نحاول في هذا الفصل إعطاء بعض المعلومات و لو أنها ناقصة عن وضعية علم الاجتماع " بليبيا " اعتمادا على بعض المراجع بالإضافة إلى المقابلة التي تم إجراؤها مع أحد الأساتذة الجزائريين الذي سبق له أن درس علم الاجتماع في هذا البلد .

المبحث الأول: السرورة التاريخية للممارسة السوسولوجية بليبيا

1- المبحث السوسولوجي: كان محصورا في الجامعات. فقد بدأ التعليم الجامعي في ليبيا خلال النصف الثاني من الخمسينات . ومنذ ذلك الحين أنشئت أقسام لعلم الاجتماع كما هو الشأن مثلا بالنسبة لكلية الآداب في بنغازي (1) و عليه يظهر أن تاريخ إنشاء قسم علم الاجتماع داخل هذا البلد يعود إلى الخمسينات ، وبالتالي فالممارسة السوسولوجية في ليبيا حديثة العهد ، عكس ما هو معروف بالنسبة لباقي البلدان العربية و على رأسها الدول المغاربية - الجزائر ، و تونس ، و المغرب ، و هذا يرجع كما رأينا إلى طبيعة الإستعمار الذي عرفته دول المغرب السابقة الذكر ، حيث نجد أن المستعمر الفرنسي قد عمل على جعل علماء الاجتماع و هذا العلم في الطليعة خدمة للإيديولوجية الكولونيالية . ضف إلى ذلك أن هذا المستعمر عمل على تفتيت البنى الإجتماعية و خاصة الثقافية ، و لهذا كان يتطلب منه الإستعانة بهذا العلم ، و هذا ما يختلف بالنسبة لطبيعة الإستعمار الإيطالي ؛ فهو إستعمار عمل على سلب الحثرات المادية و لم تكن له إستراتيجية مثل تلك التي تتميز بها فرنسا . ضف إلى ذلك أن طبيعة المجتمع الليبي المنغلق على نفسه و طغيان النظام القبلي و العشائري فيه صعب من مهمة المستعمر و لهذا يصعب اليوم الكلام عن آثار هذا المستعمر في هذا البلد .

2- أنواع البحوث السوسولوجية:

يقول عمر التير في الحوار الذي أجراه مع حمداش عمار حول وضعية علم الاجتماع في ليبيا أن : " البحث كان بسيطا ، خصوصا في الستينات . كان جزء منه قد أنجزه باحثون أجنب جاؤوا بغرض استكمال دراستهم أو بعثهم هيئات دولية أو جامعية أخرى ... إلى أن تجمع و ثما في ليبيا مجموعة ممن تخصصوا في علم الاجتماع و خصوصا أولئك الذين أتموا دراستهم في الخارج ؛ إذ كانت الجامعات تهتم منذ البداية بتكوين جيل من المتفوقين اخلين . لهذا كانت تبعث كل سنة مجموعة من المتفوقين إلى الخارج في كل التخصصات ، و من بينها علم الاجتماع . " (2)

المحلل لهذه الفقرة يلاحظ أن البحوث السوسولوجية بهذا البلد مرت بعدة مراحل و هي :

مرحلة النشأة و التكوين: و هي المرحلة الأولى و التي كانت تتمثل في المحاولات الأولى . و تجسدت في بعض الدراسات البسيطة و كانت كلها ذات طابع ميكروسوسولوجي . و تندرج في إطار تحضير الشهادات التعليمية .

مرحلة البعثات العلمية: و هي أهم مرحلة في تاريخ السرورة التاريخية لهذا العلم و بفضلها تم تكوين الجيل الأول لعلماء الاجتماع أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة التأسيسية و القانونية لأقسام علم الاجتماع داخل الجامعات و المراكز العلمية المختلفة بليبيا . و هذه الظاهرة الخاصة بإرسال بعض الطلبة للتكوين في الخارج هي ظاهرة عرفتها كل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة . و من هنا يمكن تقسيم هذا العلم داخل هذا البلد من خلال البلدان التي تم فيها تكوين الجيل الأول لعلماء الاجتماع الليبيين . و أهم الإتجاهات السائدة داخل الساحة السوسولوجية بهذا البلد .

حيث نجد نفس الباحث و السوسولوجي مصطفى عمر التير يقول : " مجموعة لا بأس بها تكونت في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا ، حيث إستكملت دراستها العليا (الماجستير و الدكتوراه) ، و حين رجع أفرادها إلى البلد ، أصبح النشاط البحثي أكثر وضوحا في نطاق الجامعة أولا ثم خارج الجامعة بعد ذلك . " (3)

1- حمداش عمار ، وضعية البحت السوسولوجي في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 73 .

2- نفس المرجع ، ص 73 .

3- نفس المرجع ، ص 73 .

وهكذا نجد تنوع مدرسي سوسولوجي نتيجة هذه البعثات المتكونة في العديد من الدول المختلفة . و بالتالي يكون طابع السوسولوجيا داخل هذا البلد طابعا فيسفسانيا تنوعي ، حيث مكن لهذا التنوع أن يساهم إيجابا في تقدم الممارسة السوسولوجية كما يمكن له أن يساهم في الضياع و التناحر بين الإنتماء المدرسي، و هذا ما هو موجود في أغلبية البلدان العربية و خاصة الجزائر ، حيث نلاحظ أنصار المدرسة السوسولوجية الفرنسية و الصراع القائم بينهم و بين المتخرجين من المدرسة الأنجلو سكسونية و ضياع في وسظتهم المتخرجين من " المدرسة الجزائرية " .

المبحث الثاني : علاقة المؤسسات الأجنبية بالبحث السوسولوجي بليبيا:

عكس ما رأيناه في البلدان العربية و كمثال عن ذلك مصر و إشكالية التمويل الأجنبي للبحث السوسولوجي داخل هذه البلدان ، فإننا نجد حسب ما صرح به مصطفى عمر التير لحمداش عمار حول هذه القضية قائلا : " لا توجد مثل هذه المؤسسات -أي الأجنبية- عندنا . فمنذ أن رجعت المجموعات الأولى و أنا من بينها ، كان الإهتمام بأن يكون هناك استقلال بالنسبة إلى البحث العلمي عن الفئات الخارجية ، خصوصا أن المشكل المادي لم يكن مطروحا في ليبيا ؛ إذ حينما تقدم مشروعات بحثية لا تكون المادة حائلا دون تنفيذها و لا نحتاج إلى مناقشة الميزانية . و من هنا لم نكن بحاجة إلى دعم مؤسسات من الخارج ."(1) و من هنا نلاحظ عكس باقي الدول العربية الأخرى غير الغنية كمصر مثلا أو كل من تونس و المغرب و حتى الجزائر هناك العديد من المؤسسات الأجنبية تقوم بالبحوث ، بل هي التي تختار هذه البحوث ، و المشتغلون بهذا العلم داخل هذه البلدان مجرد موظفين يقومون بأداء المهام التي تطلب منهم .

فهذا النوع من البحوث في غالبيتها ، حتى لا نقول كلها ، لا يساهم في فهم هذه المجتمعات و لا في خدمتها ، بل فقط في خدمة الجهات الممولة له .

لكن تمويل الدولة للبحوث داخل ليبيا و تكفلها المادي اللامحدود للبحث العلمي لا يعني أن هذا يخدم العلم فقط ، بل نجد أنه كباقي الدول المغاربية الأخرى تستعمل السوسولوجيا من طرف النظام لخدمة مصالحه و فرضه لإيديولوجيته . و هذا هو الشأن بالنسبة للسوسولوجيا داخل هذا البلد ، حيث تعمل على تبرير و تمرير المشروع السياسي و الإجتماعي الذي تؤمن به الدولة .

1- نماذج عن المشاريع و الجهات المتعامل معها في ليبيا :

يوضح لنا مصطفى عمر التير هذه الفكرة قائلا : "أحيانا نقدم مشروعا إلى جهة يقع ضمن نطاق عملها هذا المشروع كأن نقوم بدراسة عن كبار السن فنقدم المشروع إلى صندوق الضمان الإجتماعي . و إذا كنا نريد إنجاز دراسة عن السجنون نقدم المشروع إلى أمانة الداخلية أو المسؤولين عن العدل في البلاد ، و عادة ما يحصل التجاوب فنضع ميزانية و برنامجا و مخططا و اضحا دون ممانعة من الجهات المعنية ."(2)

عكس الجزائر على سبيل المثال نجد هذه الأخيرة لا تشجع البحث العلمي بل في أغلبية الحالات تستدعي الجهات المعنية أصحاب تخصصات أخرى -غير علم الاجتماع- لدراسة أو البحث في المشكلات الإجتماعية . ضف إلى ذلك الغياب الشبه كلي للمشتغلين بهذا العلم في الساحة الوطنية و توقعهم داخل الجامعة ، حيث طفي طابع التدريس الأكاديمي على كل شكل من أشكال الممارسات السوسولوجية . فنلاحظ غياب السعي في إبرام إتفاقيات عمل مع الجهات التي هي فعلا في حاجة إلى تدخل عالم الاجتماع ، كما رأينا بالنسبة إلى ليبيا .

1- نفس المرجع ، ص . 73

2- نفس المرجع ، ص . 74

وربما يفسر هذا بتخوف الجهة الرسمية من المشتغلين بهذا العلم من جهة ، و خاصة عدم قبول هؤلاء العمل مجانا (gratuitement) وهو الأمر الذي عانى منه العديد من الباحثين ، حيث لم يتحصلوا على أي مبلغ من طرف الجهات الرسمية التي تعاملوا معها . ضف إل ذلك البيروقراطية و العراقيل الإدارية التي تقف عائقا أمام إبرام هذا النوع من الإتفاقات . و هذا الأمر لا يتوقف على الجزائر فقط ، بل كذلك على العديد من الدول العربية الأخرى ، إذ يعاني المشتغلون بعلم الإجتماع بداخلها من نفس الأمر و قد رأينا مثلا وضعية هؤلاء داخل المغرب و الكيفية الجديدة التي تبناها علماء الإجتماع بهذا البلد في سعيهم إلى إحداث سوق للخدمة السوسولوجية .

2-المواضيع التي يدور حولها إهتمام الباحثين الليبيين:

كما سبق و أن قلنا أن الجيل الأول للمشتغلين بعلم الإجتماع في ليبيا قد تكون في الخارج ، أي أن هناك من تلمذوا على أيدي بعض الوضعيين خاصة في فرنسا و إيطاليا ، و البعض الآخر تكون في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، و كان متشعبا بالنزعة الأميركية . و هذا ما يجعل طبيعة الإهتمامات تختلف حسب الإنتماء (أي النزعة السوسولوجية المتبينة) المدرسي ، و بالتالي يصبح شكل السوسولوجيا في ليبيا شأنها شأن أختها في باقي الدول العربية عامة و المغاربية خاصة ، مجرد خليط مدرسي غربي . هذا التراء يتعكس سلبا على توحيد الرؤية و يكون خاصة وراء الإنقسامات المذهبية (المدرسية) . و بالتالي يعيق عملية التأصيل السوسولوجي داخل هذه البلدان . و اعتمادا على الحوار الذي أجراه حمداش عمار مع أحد رواد علم الإجتماع بليبيا "عمر التير" يظهر من خلال هذه الفقرة أهم المواضيع التي إنصب حولها إهتمام الباحثين . ففي فترة من فترات حياتي-هنا عمر التير يتكلم - على سبيل المثال ، تركز إهتمامي على الجريمة و السلوك المنحرف ، و لذلك أنجزت دراسات متعددة بالإشتراك مع آخرين في مجال الإنحراف ، حيث درسنا السجن دراسة واسعة في بداية السبعينات ، و كان إهتمامي في الثمانينات منصبا على دراسة الجرائم و العنف بصفة خاصة . و هذا المجال أيضا شارك فيه مجموعة أخرى من الباحثين . كما بحثت في مشاريع التنمية و النتائج التي أحدثتها و آثارها في التغير الإجتماعي و اتجاهات الناس . فأنجزنا دراسة واسعة على عينة من جميع أنحاء القطر الليبي و في فترة أخرى كان إهتمامي منصبا على ما سميت المدن الزراعية الصغيرة ضمن المناطق الريفية ، حيث كانت هذه المشاريع متكاملة ، أي مزارع مدينة سكنية و خدمات و مدارس و أحياء صغيرة ... (1)

و هكذا يتضح لنا من خلال هذه الفقرة مدى تأثير الإنتماء المدرسي هؤلاء المشتغلين بعلم الإجتماع في ليبيا و على رأسهم مصطفى عمر التير الذي كان رئيسا لقسم علم الإجتماع و أحد كبار علماء الإجتماع بهذا البلد .

فالنزعة الأميركية تظهر جد واضحة هنا من خلال نوعية المواضيع التي إنصب الإهتمام حولها . و هذا يذكرنا بأعمال مدرسة "شيكاجو" بالولايات المتحدة الأمريكية ، المدرسة التي تبنت الدراسات الميكرو سوسولوجية و اهتمت بنفس القضايا كتلك التي كانت تعيشها أمريكا نتيجة للهجرة (أي توافد الأجانب على أمريكا) و ما نتج عنها من مشكلات إجتماعية . كذلك إشكالية العنف و الجريمة التي نالت قسطا لا يستهان به من الإهتمام و الدراسات .

إلا أن هذا لم يمنع المشتغلين بعلم الإجتماع في ليبيا من القيام بدراسات حول إشكالية التنمية الشاملة التي كان المجتمع الليبي يهدف إليها و لايزال .

و هكذا نجد تقريبا نفس المواضيع كالتالي نالت إهتمام المشتغلين بهذا العلم في باقي الدول المغاربية و على رأسهم الجزائر يهتم بها الليبيون .

-تصرف الملايين من الدولارات لإنجاز بعض الدراسات والبحوث، إلا أن الجهات المعنية لا تستغل النتائج المتوصل إليها .
وهنا نذكر شهادة مصطفى عمر التير في هذا المجال حيث يقول بالحرف الواحد: " فعلى الرغم من أن الدولة تصرف كثيرا على البحث العلمي ، فإن نتائجه لا توظف عند إتخاذ القرار ، لأن هناك فجوة في الوطن العربي بين المعرفة والبحث العلمي واتخاذ القرار ، فبعض الأبحاث كلقت أموالا طائلة (إذ تكلفنا في بعض الأبحاث حوالي مليون دولار) لكن مع ذلك فإن نتائجها لا توظف لأن المسؤولين لا يطلعون عليها ولا يهتمون بها عند التخطيط . " (1)

هذا هو موضوع البحث السوسولوجي في ليبيا . فبالرغم من الإمكانيات المادية الهائلة المسخرة له ، إلا أنه يبقى حبيس الأرشيف والمكتبات ، بعيد عن عملية البناء والتغير الشامل الذي تسعى ليبيا كباقي الدول المغاربية إلى تحقيقه وهذا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا .

المبحث الرابع: تدريس علم الاجتماع في ليبيا:

1-المراحل الأساسية للتعليم في ليبيا :

قبل الشروع في الكلام عن تعليم علم الاجتماع بليبيا ، يجدر بنا أن نشير إلى أن التعليم الليبي يتكون من خمس مراحل أساسية هي :

- 1- التعليم الخاص برياض الأطفال : وهو تعليم غير إجباري ونظرا لطابعه هذا فهناك في ليبيا كلها 65 روضة للأطفال فقط .
- 2-التعليم الابتدائي : وهو إجباري حيث يتم إدخال الأطفال إلى الصف الابتدائي عند بلوغهم سن السادسة .
- 3-التعليم الإعدادي .
- 4-التعليم الثانوي ومعاهد المعلمين والمعلمات والمعاهد الفنية والمهنية .
- 5-التعليم الجامعي والدراسات العليا . " (2)

بالنسبة للإجتماعيات فإنها تدرس في جميع هذه المراحل التعليمية ولكن تدريسها يتم طبقا لفلسفة وأساليب تختلف من مرحلة إلى أخرى وذلك إستجابة لدواعي النمو المعرفي والنفسي والاجتماعي للطالب في المرحلة المقيد بها . " (3)

تمتاز ليبيا عن باقي الدول المغاربية عامة و الجزائر خاصة كونها تدرس علم الاجتماع ابتداء من المرحلة الثانوية . وهذا ما يسمح للطلبة في المستقبل التكيف بسهولة مع هذا العلم عند إختياره كتنخصص في المرحلة الجامعية (أي التعليم الجامعي والعالي)

2-أهداف تدريس الإجتماعيات عامة وعلم الاجتماع خاصة بهذا البلد : تلخص أهداف تدريس الإجتماعيات عامة وعلم الاجتماع خاصة بليبيا في النقاط التالية :

- 1-خلق الوعي القائم على الإنتفاع العلمي النابع من الفكر المستنير والنتائج عن المناقشة الحرة التي تبتعد عن التعصب .
- 2-تكوين العقل المستنير الذي يستجيب للظروف المتغيرة والبعد عن الجمود الفكري والاجتماعي في إعادة تشكيل الحياة .
- 3-الإحتفاظ بالقيم الإنسانية والروحية والحضارية التي يحتوي عليها تراث الأمة وتخليصها من أفكار خاطئة وتصورات معوقة للتقدم الحضاري .

1- نفس المرجع ، ص . 75

2-علي الحوات ، قضايا في علم الاجتماع التربوي :دراسات في المجتمع العربي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، بنغازي ، ليبيا 1989 ، ص . 43

3- نفس المرجع ، ص . 43

- 4-الوضوح في رؤية الأهداف و متابعتها باستمرار و تجنب الإنسياق إلى الدروب الفرعية و المتاهات .
5-ممارسة الديمقراطية في كل المواقف الحياتية .
6-ربط التراث الثقافي و الروحي للأمة العربية الإسلامية بالفكر العالمي المعاصر حتى يمكن بناء المستقبل على أسس قومية و علمية و حضارية .

7-دراسة بعض الظواهر الإجتماعية و الوقوف على القوانين التي تتحكم فيها و مدى تأثير بعضها ببعض . (1)

3-توزيع محتوى الإجتتماعيات في التعليم الثانوي اللببي:

أولا : الصف الأول الثانوي : يدرس الطالب في هذا الصف ثلاث مواد أساسية و هي :

-الاجتمع العربي اللببي : و هي المادة التي تهمننا و سوف نعود إليها لإعطاء بعض التفاصيل حول المواضيع و القضايا التي يتم تقديمها للتلاميذ في هذا الصف .

-التاريخ بكل أبعاده.

-و مادة الجغرافيا .

فيما يخص محتويات المجتمع العربي اللببي و هي جلها مواضيع أساسية بالنسبة للسوسولوجيا فهي كالتالي :

1-أهمية دراسة المجتمع .

2-طبيعة نشأة المجتمع .

3-الأسرة و العادات و التقاليد المتعلقة بها .

4-النشاط الإقتصادي (الزراعة -الصناعة - التجارة)

5-النشاط الصحي.

6-النشاط التعليمي و الثقافي .

7-الخدمات الإجتماعية .

8-دراسة أهم المشكلات الإجتماعية .(2)

ثانيا : الصف الثاني الثانوي (القسم الأدبي) : و في هذا الصف يتضح تدريس مادة علم الإجتماع حيث يسمى بدلا من "المجتمع

العربي اللببي " بمادة علم الإجتماع . و في هذا الصف تدرس المواد التالية :

-مبادئ التفسير و الأخلاق .

-علم النفس

-علم الإجتماع

-التاريخ

-الجغرافيا .

-التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

1-نفس المرجع ، ص . 45

2-نفس المرجع ، ص . 50

محتويات علم الاجتماع في هذا الصف :

- 1-موضوع علم الاجتماع و أهدافه ، مع التركيز على مكانة ابن خلدون .
 - 2-الظواهر الاجتماعية و خصائصها .
 - 3-التراث الإجتماعي و مكوناته و أهميته .
 - 4-السكان في العالم و في الوطن العربي مع التركيز على السكان في الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية الليبية .
 - 5-التخطيط الإجتماعي أسسه و منهجه .
 - 6-أثر التخطيط في علاج المشكلات الاجتماعية في الوطن العربي .
 - 7-النظم الاجتماعية (الأسرة -الدين -التربية -السياسة - الإقتصاد).
 - 8-ترابط النظم الاجتماعية و أثر ذلك في الضبط و التوجيه الإجتماعي .
- ثالثا : الصف الثالث الثانوي (القسم الأدبي) : و يدرس طلبة هذا الصف المواد التالية :
- الفكر الإسلامي و المنطق.
 - علم الاجتماع.
 - التاريخ.
 - و الجغرافيا .

محتويات علم الاجتماع:

- 1-مفاهيم التغير و التطور و التخلف الإجتماعي مع أمثلة من واقع المجتمع العربي الليبي .
- 2-البحث الإجتماعي التطبيقي .
- 3-التغير الإجتماعي أسبابه و نتائجه و التغير الإجتماعي في الجماهيرية .
- 4-تنمية المجتمع .
- 5-بعض مظاهر التخلف في المجتمع العربي و وسائل علاجها مثل الفقر و البطالة .
- 6-إعادة تنظيم المجتمع مع الإهتمام بتأثير تعديل بعض النظم الاجتماعية و تكوين إتجاهات جديدة تنفق و آمال المجتمع الليبي في التقدم و إبراز دور البحث العلمي في علاج المشكلات الاجتماعية .*(1)
- 4-مستقبل تدريس الاجتماعيات عامة و علم الاجتماع خاصة في التعليم الثانوي الليبي :

من التحليل السابق نختويات تدريس الاجتماعيات في التعليم الثانوي الليبي نلاحظ أن أهداف تدريس هذه المواد اختلفت عن الفترات التاريخية الماضية . فالاجتماعيات تهدف في الوقت الحاضر إلى إعداد الإنسان في ليبيا إعدادا عربيا إسلاميا و ذلك إنطلاقا من أن المجتمع الليبي هو جزء لا يتجزأ من المجتمع العربي الإسلامي الكبير بكل مقوماته الروحية و الثقافية و المادية .*(2) هكذا يظهر من خلال هذا المحتوى أن علم الاجتماع يساهم في تنمية القدرات و الطاقات القادرة في المستقبل على تحمل المسؤولية التنموية . كما أن هذا العلم لا يهمل الخصوصية الثقافية و الحضارية لهذا الشعب ، عكس ما لاحظناه في العديد من البرامج التدريسية لبعض البلدان المغاربية ، حيث طغت الصبغة و البعد العالمي لعلم الاجتماع و هذا على حساب البعد العربي الإسلامي.

1-نفس المرجع ، ص 58.

2-نفس المرجع ، ص 61.

و يمكن لنا بعد التحليل الدقيق محتوى برنامج التعليم لمادة السوسولوجيا في الأقسام الثانوية أن نستنتج الأهداف التالية :

- تنمية القدرات و المهارات الإجتماعية اللازمة للطالب لكي يتخرج مواطنا قادرا على العمل و التعاون و تحمل المسؤولية الإجتماعية بكل أبعادها .

- كما أن لتدريس الإجتماعيات أهدافا إنسانية عالية من أهمها توعية الطالب بدور أمته العربية الإسلامية في التراث الحضاري الإنساني وكذلك إعداده علميا و اجتماعيا ليشارك و يساهم في هذا التراث الإنساني العالمي .

- إعداده بمنهج تربوي علمي يمكنه من الإضطلاع بمهمة البحث العلمي في مجتمع عالمي بالغ التعقيد و بالغ المنافسة . (1)

وفي ضوء الأحداث التي تعرفها ليبيا و خاصة عملية التصنيع و الميل نحو العلوم الطبيعية و التكنولوجيا فمكانة علم الإجتماع تطرح على المتبع هذه الأوضاع . فهل التوجه نحو البناء و التصنيع يعني إهمال هذا العلم و الإجتماعيات الأخرى ؟ أم العكس؟ و للإجابة عن هذا السؤال نقدم أهداف البنية التعليمية الجديدة في ليبيا و التي سوف توضح هذه المكانة :

1- أن يساهم النظام التعليمي المقترح في دفع حركة بناء المجتمع إقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و ذلك بالتركيز على تنمية قدرات و استعدادات الفرد بما يكفل مساهمته الإيجابية و الفاعلة في مسيرة المجتمع التقدمية .

2- أن يؤمن بثقافة جيل واع مستنير مدركا لواجباته ، قادرا على تحمل مسؤولياته ، و ذلك عن طريق زيادة ثقة الفرد بنفسه و قدرته على التغيير .

3- أن يؤدي إلى تعميق الإحساس بالأصالة العربية و قدراتها على التفاعل و العطاء و تنمية الشعور بالإنتماء إلى هذه الأصالة ، تنمية تجعل الفرد معتزا بها ، عاملا على تحقيق الوحدة بين أبنائها و ذلك عن طريق :

أ- تنمية الشعور بالولاء و الارتباط بالأمة العربية إرتباطا مصيريا .

ب- إبراز فضل التراث العربي الإسلامي بحيث يكون حافزا على التقدم و الإستمرار في إثراء الحضارة الإنسانية . (2)

هذا بإيجاز بعض الأهداف الأساسية و المتعلقة بعلم الإجتماع، حيث نخلصنا عن الأهداف الخاصة بالإجتماعيات الأخرى كالتاريخ ، الجغرافيا ، ... إلخ .

المبحث الخامس : مرحلة التعليم الجامعي :

قبل التطرق إلى تعليم علم الإجتماع بداخل الجامعات الليبية نحاول في هذا المبحث إعطاء شحة تاريخية و جيزة عن التعليم الجامعي بهذا البلد .

1- شحة تاريخية عن التعليم العالي بليبيا :

" لا يوجد قبل عام 1955 أي نوع من التعليم الجامعي أو العالي المنظم في المجتمع الليبي ، كما لا توجد أية مؤسسة جامعية أو عالية قبل هذا التاريخ . و كان ذلك يرجع إلى ظروف الإحتلال الأجنبي الإيطالي قبل الحرب العالمية الثانية و الإحتلال الأجنبي الإنجليزي في شمال البلاد و الفرنسي في جنوبها بعد الحرب العالمية الثانية . " (3)

هذه الوضعية نجدها قد إتسمت بها كل المجتمعات العربية التي لم تنجو من الإستعمار . فالجامعات كانت غير موجودة ، و إدخالها إلى هذه المجتمعات جاء عن طريق المستعمر و ذلك خدمة لمشروعه المتمثل في تسخير كل الطاقات و الإمكانيات بما فيها العلمية لخدمة نفوذه و أطماعه .

1- نفس المرجع ، ص . 61

2- نفس المرجع ، ص . 62-63

3- نفس المرجع ، ص . 109

إلا أن هذا لم يمنع بعض الأثرياء داخل هذه المجتمعات (أي العربية) من إرسال أبناءهم إلى الخارج من أجل التكوين و الحصول على الشهادات ، وهذا ما يؤكد علي اخوات بالنسبة للمجتمع الليبي قائلا : " على الرغم من ذلك فقد تمكن خلال تلك الفترة بعض الليبيين من إرسال أبناءهم للدراسة الجامعية في بعض البلاد العربية مثل مصر و تونس و سوريا و بعض البلاد الأوروبية وبخاصة إيطاليا و بريطانيا و فرنسا. و يقدر عدد الليبيين الحاصلين على درجات جامعية في سنة 1943 أي مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بحوالي 16 شخصا ."(1)

و أمام غياب جامعات بالمعنى و المفهوم الحالي ، إلا أن هذا لا يعني أن ليبيا أو الدول العربية الأخرى لم تعرف نوعا من التعليم العالي . و قد لعبت المساجد دورا أساسيا في هذا الأمر . ففي تونس كما سبق القول نجد كل من جامع الزيتونة و القيروان قد لعبا دورا حاسما في تكوين العلماء الوافدين من كل الأقطار ، سواء العربية أو غير العربية . بينما في ليبيا نجد "كثير من المساجد على أنها مؤسسات تعليمية عالية تقوم بوظيفة التعليم الجامعي في إطار ديني إسلامي يتعلق أساسا بدراسة اللغة العربية و التراث الإسلامي و الفقه الإسلامي ، و التوحيد . و من الأمثلة على ذلك فيما يذكر المؤرخون جامع أحمد باشا بمدينة طرابلس الغرب ، و زاوية سيدي عبد السلام الأسمر بمدينة زليط ، و زاوية سيدي الدوكال بمدينة مسلاته ، و زاوية سيدي أحمد الزروق بمدينة مصراته ."(2)

إلا أنه بعد 1955 تأسست الجامعة الليبية في مدينة بنغازي و فرع لها في مدينة طرابلس . و بدأت هذه الجامعة بكلية للآداب و التربية في نفس العام الذي تكونت فيه (1955) في المقر الرئيسي ببنغازي ثم لحقتها كلية للعلوم في المقر الفرعي بمدينة طرابلس في سنة 1957. "(3)

و على أية حال فقد تطورت هذه الجامعة الوحيدة ، فأنشئت في عام 1957 كلية للإقتصاد و التجارة في مدينة بنغازي ، ثم تبعتها كلية الحقوق في عام 1962 بمدينة بنغازي أيضا ، ثم أنشئت كلية الزراعة بمدينة طرابلس عام 1966. "(4)

في عام 1967 بدأت الجامعة الليبية تتوسع في كلياتها و برامجها . فقد ضمت إليها كلية الدراسات الفنية العليا في مدينة طرابلس و كلية المعلمين العليا في مدينة طرابلس أيضا . و هاتان الكليتان سبق و أن أنشأتهما الحكومة الليبية في ذلك الوقت بالإتفاق مع منظمة اليونسكو UNESCO. "(5)

و بعد عام 1969 شهدت الجامعة الليبية تطورا كبيرا و تغيرا في فلسفتها و أهدافها و بناءها الإداري . ففي عام 1970 أنشئت كلية الطب البشري بمدينة بنغازي و بدأت الدراسة في نفس العام الذي أنشئت فيه ... أدخلت تعديلات على الجامعة الإسلامية التي كانت قائمة في مدينة البيضاء كجامعة دينية مستقلة ، و أخذت هذه الجامعة شكل كلية واحدة تتبع الجامعة الليبية باسم كلية اللغة العربية و الدراسات الإسلامية بمدينة البيضاء . و في عام 1978 أدخلت على هذه الكلية تعديلات إقتضت إنضمامها بطلابها و أساتذتها إلى كلية الآداب و التربية و كلية الحقوق بجامعة قارينوس بمدينة بنغازي . و في عام 1972 أنشئت كلية هندسة النفط و التعدين بمدينة طرابلس . "(6)

1- نفس المرجع ، ص . ص . 109-110

2-3- نفس المرجع ، ص . 110

4- نفس المرجع ، ص . 110

5- نفس المرجع ، ص . 110

6- نفس المرجع ، ص . 111

ملاحظة : تم في سنة 1976 تغيير الإسم الرسمي للجامعتين بحيث سميت جامعة طرابلس بجامعة الفاتح ، و سميت جامعة بنغازي بجامعة قارينوس . نجد أن جامعة الفاتح تضم عشر كليات هي :

- كلية العلوم .
 - كلية الهندسة .
 - كلية التربية .
 - كلية الزراعة .
 - كلية هندسة النفط و التعدين .
 - كلية الصيدلة .
 - كلية التربية بسبها ، مقرها مدينة سبها و بدأت الدراسة فيها سنة 1976 .
 - كلية الهندسة النووية ، بدأت الدراسة فيها سنة 1978 .
 - كلية الطب البيطري ، بدأت الدراسة فيها عام 1976 . (1)
- بينما في جامعة قارينوس في بنغازي نجد ثماني كليات و مركزا للبحوث . و هذه الكليات هي :
- كلية الآداب و التربية .
 - كلية الإقتصاد .
 - كلية القانون .
 - كلية الطب البشري .
 - كلية العلوم .
 - كلية الهندسة .
 - كلية طب الأسنان .
 - كلية الزراعة .

-مركز البحوث و تشرف عليه كلية الإقتصاد . (2)

و من خلال كل ما تقدم نجد "علي الخوات " لم يتكلم بتاتا عن قسم خاص بتدريس علم الإجتماع في الجامعات الليبية ، بل إكتفى فقط بإعطاء برامج التدريس الخاص بهذه المادة (التخصص) على المستوى الثانوي . كما نسجل وجود المعهد العالي للخدمة الإجتماعية و مقره مدينة طرابلس . وهو المعهد الذي نظن أنه يهتم بعلم الإجتماع . بينما المعاهد الأخرى و الكليات لا نعرف إن كان يوجد بها تخصص علم الإجتماع كمادة تدرس ضمن العلوم الإنسانية و الإجتماعية كمادة ثانوية أم أساسية . ويرجع هذا إلى عدم تطرق الباحث إلى تدريس علم الإجتماع في الجامعة الليبية ، و ما هي الكليات التي يدرس فيها . بالإضافة إلى البرامج التدريسية .

لكن هذا لا يعني أن هذا التخصص غير موجود بل العكس ، حيث نجد نفس الباحث يشير إلى أن عدد الطلبة المسجلين في برامج الدراسة العليا - تخصص علم إجتماع - كان خلال السنة الجامعية 1981-1982 34 طالبا و طالبة ، بينما الذين تخرجوا و تحصلوا على شهادة الماجستير خلال نفس الفترة فقد بلغ عددهم 04 طلاب . (3)

1- نفس المرجع ، ص . 112

2- نفس المرجع ، ص . ص . 113-114

3- نفس المرجع ، ص . 120

كما يوجد في ليبيا مركز للدراسات الإفريقية ، وهو متواجد بجامعة الفاتح . ويمكن أن يشكل علم الاجتماع أحد إهتماماته ، كما أنسى "المهنة القومية للبحث العلمي وهي مؤسسة علمية وطنية تشرف على إعداد البحوث النظرية والتطبيقية في جميع أرجاء البلاد وبالتنسيق مع سائر مراكز ومؤسسات البحث العلمي في المجتمع الليبي . وقد أنشئت في 18 مارس 1981 بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة . ومن بين أهم أهدافها تنسيق البحث العلمي بحيث لا تحدث إزدواجية إجراء البحوث والدراسات ، وكذلك إجراء دراسات ميدانية للمشاكل والصعوبات التي تعترض مخططات النمو الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع الليبي ."(1) هذا كل ما نعرف عن علم الاجتماع بليبيا . ويرجع هذا الجهل أو عدم معرفة واقع هذا العلم داخل هذا البلد للتعقيم الإعلامي الكبير الذي يخفي عنا كل صغيرة وكبيرة حول هذا الموضوع . بالإضافة إلى التوقوع والإنغلاق حول الذات من طرف الليبيين أنفسهم ، حيث حاولنا مرارا الحصول على معلومات حول الممارسة السوسولوجية داخل هذا البلد إلا أن المسؤولين على مستوى الجامعات رفضوا الإجابة عن مطالبنا . رغم هذا تبقى هذه المعلومات حول علم الاجتماع داخل ليبيا معلومات جد ناقصة نظرا للأسباب السابقة الذكر .

2- برامج أقسام علم الاجتماع بالجامعة الليبية :

- كلية التربية -

أ - السنة الأولى

- 1-مناهج .
- 2-علم الإنسان .
- 3-الإحصاء .
- 4-لغة عربية .
- 5-علم إجتماع الريفي .
- 6-نظريات علم الاجتماع .
- 7-علم السكان .
- 8-علم إجتماع حضري .
- 9-علم الاجتماع العام .

ب - السنة الثانية

- 1-مناهج .
- 2-إحصاء .
- 3-علم إجتماع الريفي .
- 4-لغة عربية .
- 5-نظريات علم الاجتماع .
- 6-إقتصاد .
- 7-تربية مقارنة .
- 8-علم النفس .

1-نفس المرجع ، ص 121.

نلاحظ خلال هاتين السنتين أن أغلبية الوحدات مكررة ، بالإضافة إلى غياب وحدات أساسية مثل الإستمولوجيا و اللغات الأجنبية و التركيز على كل من علم إجتماع الريفي و الحضري .

السنة الثالثة

- 1- علم الإجتماع الصناعي .
- 2- علم الإجتماع التربوي .
- 3- علم الإجتماع السياسي .
- 4- إحصاء .
- 5- علم إجتماع الريفي .
- 6- لغة عربية .
- 7- إعلام آلي .
- 8- نظريات علم الإجتماع .
- 9- مناهج .
- 10- علم الإجتماع العائلي .

السنة الرابعة

1- نظريات .

2- علم إجتماع تربوي .

3- مذكرة نهاية التخرج (يشرف عليها الأساتذة) .

4- تربية عملية : يلقي الطلبة دروسا في الثانويات بمتابعة أستاذ يعين لكل مجموعة مكونة من ثلاثة طلاب ، و يعطي لهم العلامة على إحدى الدروس الملقاة و التي يحضرها بنفسه مع الأخذ بعين الإعتبار أساتذة الثانوية الذين يتربص معهم الطالب .
ملاحظة : كما هو ملاحظ هناك غياب للتخصص . فالطلبة في أقسام علم الإجتماع بالجامعة الليبية يأخذون علم الإجتماع العام مع بعض المواد المتخصصة . و هي عبارة عن فكرة عامة عن موضوع علم الإجتماع العام و بعض التخصصات .
و تجدر الإشارة إلى أن طلبة كلية التربية يوجهون مباشرة إلى التعليم بالثانويات . و هناك كلية أخرى تسمى بكلية العلوم الإجتماعية يدرس فيها علم الإجتماع و لكنها تختلف عن كلية التربية من حيث التخصصات .

3- البرنامج الخاص بكلية العلوم الإجتماعية :

هذا النوع من الكليات غير موجود بالجزائر و تونس ، و يحتوي على التخصصات التالية :

1- التنمية الصحراوية .

2- الخدمة الإجتماعية .

3- علم إجتماع العمل .

4- الأنثروبولوجيا

5- طب العمل .

ملاحظة : بعد التخرج يوجه الطلبة مباشرة إلى الحياة العملية في المؤسسات المختلفة (كالصناعة ، الفلاحة ، الخدمات الإجتماعية...) عكس طلبة كلية التربية الذين يتم توجيههم إلى التعليم .

الخاتمة

و كخلاصة لهذا الفصل يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

-الممارسة السوسولوجية داخل هذا البلد مثل باقي البلدان المغاربية ، تعاني من الإعتماد على النظريات و الإقتربات المنهجية الغربية.

-طغيان الإتجاه الأمبريقي داخل الساحة السوسولوجية الليبية .

-عكس المشتغلين بهذا العلم في كل من الجزائر و تونس و المغرب نجد زملاءهم في ليبيا لا يعانون من المشاكل المادية ، حيث كما جاء على لسان مصطفى عمر التير الدولة تخصص أموالا طائلة للبحوث و العمل العلمي .

-من الإيجابيات التي لا بد من ذكرها هو تدريس هذا العلم في المستوى الثانوي ، و بالتالي هذا يجعل الطالب عند الوصول إلى الجامعة يعرف معنى هذا العلم و أهدافه و أبعاده ، عكس ما هو موجود عندنا في الجزائر ، حيث يصل الطالب إلى الجامعة ليكتشف علم الإجتماع ورواده لأول مرة .

-كذلك نجد من خلال المرجعين الذين تعاملنا معهما أن تدريس هذا العلم يتم :

أ-وفق خصوصيات المجتمع الليبي ، هذا من جهة ، و التفتح على العالم من جهة أخرى . فالطالب في الثانوي يبدأ بدراسة الفكر الخلدوني و التراث العربي الإسلامي و هذا ما لا نجده في أغلبية الدول المغاربية .

ب-كذلك وفق متطلبات و حاجيات المجتمع الليبي .

-إلا أننا نبقى لمجهل الكثير عن هذا العلم داخل هذا البلد و هذا راجع إلى :

أ-القطيعة المصطنعة ما بين هذه الدول -أي المغاربية -وغياب الإتصال بين المشتغلين بهذا العلم داخل هذه الدول . فكيف يمكن لنا أن نفسر مثلا جهل كل ما يدور داخل هذا البلد فيما يخص علم الإجتماع . و هي القضية التي يعيشها كل المواطنين المغاربية ، و خاصة المشتغلين بعلم الإجتماع حيث لا أحد يعرف الآخر .

ب-سياسة اللامبالاة و الإنطواء على الذات و الشك المتبعة من طرف كل من راسلناهم مثلا و العاملين في كل من جامعة الفاتح و جامعة قارينوس ، و الذين رفضوا تزويدنا بالمعلومات رغم أننا راسلناهم مرارا و تكرارا و بشكل رسمي . و في الأخير نسجل أن هذا العلم مازال يعاني من ظاهرة إستيراد النظريات و المناهج و حتى المواضيع ، مثل ما هو عليه داخل باقي البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة .

و عليه لا يمكن الكلام عن سوسولوجيا ليبية نظرا لغيابها التام . فالمشتغلون بعلم الإجتماع داخل هذا البلد متشبعون بالنماذج الأجنبية من جهة ، و كذلك تحيزهم الإيديولوجي الكلي للنظام القائم داخل هذا البلد من جهة أخرى .

إن علم الإجتماع بليبيا علم يسعى من خلال توجهات خدمة إيديولوجية النظام القائم أكثر من خدمة الجماهير الواسعة ، و لهذا فهو لا يعبر بصدق عن واقع و طموحات هذا البلد ، كما يساهم في إنتاج التبعية الفكرية و الإيديولوجية من خلال المواضيع المطروحة و النظريات الموظفة من طرف المشتغلين به .

الفصل الثامن: علم الاجتماع و الأيديولوجيا

تمهيد

المبحث الأول: معنى الأيديولوجيا

المبحث الثاني: دور الأيديولوجيا
في الحياة الاجتماعية

المبحث الثالث: علم الاجتماع و علاقته
بالأيديولوجيا

المبحث الرابع: بعض المواقف المتعلقة
بعلم الاجتماع و قضية التحيز الأيديولوجي

الخاتمة

تقديم

استقطب موضوع الإيديولوجيا العديد من الباحثين و المفكرين في جميع ميادين المعرفة و خاصة العلوم الإجتماعية ، نظرا للتداخل الموجود بين هذه العلوم و الإيديولوجيا ، الأمر الذي دفع ببعض المنظرين و النقاد إلى القول أن العلوم الإجتماعية عامة و السوسيولوجيا خاصة هي مجرد خطابات و تحليلات إيديولوجية . و أن مسألة الحياد في هذه العلوم مغالطة إيديولوجية كما أن البعض قد قسم الإيديولوجيا إلى قسمين: قسم علمي و الثاني مجرد أفكار مغالطة و زائفة تعمل على خدمة المصالح الطبقية و المذهبية .

كما نجد طرفا آخر يتكلم عن الإلتزام الإيديولوجي و خاصة في علم الإجتماع ، حيث يعمل المشتغلون بهذا العلم على توعية الجماهير و خاصة النخبة الحاكمة، الأمر الذي يجعلهم يتبنون إيديولوجية أو إيديولوجيات يعتقدون أنها هي الصادقة و المعبر عن طموحات الجماهير الواسعة .

لكن في الطرف الثاني نجد الذين ينادون بنهاية الإيديولوجيات . و في ظل كل هذا الجدل يحاول هذا الفصل إعطاء بعض الأفكار حول مفهوم الإيديولوجيا بالإضافة إلى إبراز دور الإيديولوجيا في الحياة الإجتماعية و تقديم بعض المواقف و الآراء حول العلاقة ما بين علم الإجتماع و الإيديولوجيا .

المبحث الأول : معنى الإيديولوجيا :

1- التعريف اللغوي لكلمة " إيديولوجيا " :

جاء في القاموس " المنهل " : الإيديولوجية هي علم الأفكار ، (مذهب دلّ أولا على الفلسفة التي تطرح جانبا النظر الماورائي و تقصر همها على دراسة المعاني لتبين خصائصها وقوانينها ، ثم دل هذا المصطلح من بعد على التحليل الأجوف و المناقشة العميقة والتفكير الخيالي) .(1)

كما تشير كلمة إيديولوجيا (Idéologie) إلى مجموعة أفكار و عقائد و نظريات يدين بها عصر من الأعصر أو مجتمع ما (2) أما في القاموس اللغوي (Le petit Robert) فنجد: الإيديولوجية تعني في كل من التاريخ و الفلسفة حسب " Lalande " ، العلم الذي يهتم بدراسة الأفكار ، قوانينها و أصولها "

أما الإستعمال الثاني لكلمة الإيديولوجيا فهو إستعمال يهدف إلى إضفاء قيمة محقرة على الكلمة .(sens péjoratif) :تحليل ، نقاشات حول أفكار جافة لا معنى لها ، فلسفة غامضة و عبارة عن خليط بينما الإستعمال الثالث للكلمة : مجموع الأفكار و المعتقدات و النظريات الخاصة بمرحلة زمنية معينة أو مجتمع ما أو طبقة إجتماعية معينة . هذا الإستعمال تم في أواخر القرن التاسع عشر من طرف الإتجاه الماركسي .(3)

بينما جاء في « Petit Larousse en couleur » أن الإيديولوجية مكونة من شقين " Idea " كلمة يونانية تعني الأفكار و "loges" كذلك كلمة يونانية تعني " العلم " و عليه تكون الإيديولوجيا تعني علم الأفكار . كما يقصد بها مجموعة الأفكار و الآراء المكونة لعقيدة ما أو مذهب ما . و في المعنى السلبي تعني الإيديولوجية مذهب ينادي بعالم مثالي مستحيل تحقيقه . أما المفهوم الفلسفي فيشير إلى مجموعة التصورات المنسجمة والتي تعني طبقة إجتماعية تجرد نفسها من خلالها . و توظفها في صراعها مع طبقة إجتماعية اخرى و ذلك لفرض هذه العقيدة .(4)

يستتج من هذه التعاريف اللغوية السابقة أن كلمة "إيديولوجية" قد إستعملت للدلالة على عالم الأفكار سواء كانت هذه الأفكار ثورية أو مجرد و عي ساذج .

هذا و توجد إستعمالات عديدة و متنوعة لهذه الكلمة ، حيث يمكن لكل طرف أن يسمي بها فهناك مثلا الإيديولوجية الثورية ، الإيديولوجية الرجعية ، الإيديولوجية البورجوازية ، الإيديولوجية العالمية ...إلخ .
إلا أن كل طرف كما سبق القول يسعى إلى إعطاء الصبغة العلمية و العقلانية لأفكاره و في المقابل تكون أفكار الغير أفكار مزيفة ، رجعية ، معادية مثلا لعلم ...إلخ . و عليه فإن التعامل مع هذا المصطلح يتطلب الحذر ، نظرا لكونه ذا مرونة في الإستعمال .

1- سهيل إدريس و جبور عبد النور ، المنهل : قاموس فرنسي عربي ، دار الأدب ، بيروت ، دار العلم للملايين و المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1990 ، ص. 533

2- نفس المرجع ، ص. 533

3- Le petit Robert : dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française , société du nouveau livre, Paris 1978, p.957

4- Le petit Larousse en couleur, Librairie Larousse , Paris , 1980 , p . 470

2- المعنى السوسولوجي لمفهوم الإيديولوجية :

يقول كل من "ر. بودون" و"ف. بوريكو" : كان "دستوت دوتراسي" (destutt de tracy) هو الذي صاغ كلمة إيديولوجية في نهاية القرن الثامن عشر. كان يقصد الدلالة على علم الظواهر العقلية التي ظهر له أن إختراعها يفرض نفسه كنتيجة لفلسفة "أولباك" (Holbach) و"هلفتيوس" (Helvetius) المادية ، وفلسفة "كونديلاك" (Condillac) الحسية. إن مثل هذا العلم كان ينبغي أن يسمح في ذهن مؤلفه أن يعطي أساسا عقليا لنقد التقاليد ، الذي ميز روح العصر في القسم الثاني من القرن الثامن عشر. (1)

" إن تأنيبا شهيرا لنايليون ضد الإيديولوجيين أعطى المفهوم صفة " تحقيرية " (Péjorative) (2).

« ومع ماركس ، دل مفهوم الإيديولوجية على " الوعي الخاطي " الذي ينبجم من الموقف الطبقي للأفراد الاجتماعيين . إذ يظهر لهم واقع العلاقات الاجتماعية محرفا بسبب مصالحهم و بصورة أعم بسبب وجهة النظر المتحيزة التي يفرضها عليهم موقعهم في نظام الإنتاج. (3)

من خلال هذه التعاريف يلاحظ أن كلمة إيديولوجيا جاءت نتيجة للثورة الفكرية التي عرفتها فرنسا خلال القرن الثامن عشر و إنتشار الفكر التنويري ، وهذا الغرض حاول دوتراسي وضع علم يعبر عن التحليل الدقيق للأفكار و القوانين التي تنظمها ، وهذا العمل هو مشابه ذلك الذي قام به "كونت" عندما أعطى إسم "Sociologie" معتمدا على البناء اللغوي اليوناني . بينما ماركس أعطى تفسيرا ماديا لمفهوم الإيديولوجيا و ربطه بإشكالية المصالح و الإلتواء الطبقي للأفراد ، حيث يجعلهم هذا الإلتواء الطبقي لا يرون الواقع الحقيقي للعلاقات الاجتماعية ، بل يحرف لهم هذه العلاقات و يجعلهم يحكمون عليها بناءا عن مصالحهم الطبقية .

وهكذا تكون الإيديولوجيا : نسقا من الآراء و الأفكار ، السياسية و القانونية و الأخلاقية و الجمالية و الدينية و الفلسفية . و الإيديولوجيا جزء من البناء الفوقي (super structure). و هي بهذه الصفة تعكس في النهاية العلاقات الاقتصادية . (4)

وقد تكون الإيديولوجيا علمية ، و قد تكون غير علمية ، أي تكون إنعكاسا صادقا أو زائفا للواقع . فاصطلاح الطبقات الرجعية تغذي إيديولوجية زائفة ، بينما مصالح الطبقات التقدمية الثورية تساعد على تشكيل إيديولوجية علمية . (5)

والملاحظ من خلال هذه التعاريف أن الإتجاه الماركسي و اللينيني يرى أن كل الأفكار غير الماركسية أفكار رجعية و هي ما يسميه بالإيديولوجية الزائفة ، المغالطة و التي تعمل على خدمة المصالح الأقلية على حساب الأغلبية . كما تعتقد الماركسية و اللينينية أنه لا يمكن وجود إيديولوجية علمية ما عدى الإيديولوجية التي تنادي هي بها . وهذا نوع من الغلو و المغالطة . حيث تبقى كل الإيديولوجيات تعمل على خدمة مصالح طبقية معينة . و لا يمكن الكلام عن الحيادية و العلمية في هذا المجال . تبقى الإيديولوجية

كمفهوم غامض و يصعب التحكم فيه ، إلا أنه على العموم كما يقول " جورج طرايشي " قد نقله من اليونانية و ترجمته الحرفية - هي - علم الأفكار " (6)

1-ر. بودون و ف. بوريكو : المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص. 84

2-3 نفس المرجع ، ص. 84

4-م . روزنتال و ب . يودين ، الموسوعة الفلسفية ، ترجمة سمير كرم ، بيروت ، دار الطليعة ، 1987 ، ص . 68

5- نفس المرجع ، ص . 68

6-جورج طرايشي ، الماركسية و الإيديولوجية ، بيروت 1971 ، دار الطليعة ، ص . 11

بينما نجد "كارل مانهايم" حدد هذا المفهوم بأنه "يتوصل إليه الفرد وما يكشف عنه في خضم النزاع السياسي بحيث تصبح الفئات الحاكمة مرتبطة في تفكيرها إرتباطا وثيقا بوضعية إجتماعية ولا تستطيع أبدا رؤية بعض الحقائق التي تقلل من شعورها وإحساسها بالسيطرة و التسلط" (1)

و بهذا نجد أن كارل مانهايم ينظم وجهة نظر ماكس و يحاول أن يذلل الإحراج الذي تقود إليه بتطوير مفهوم المثقفين المزددين يعتبر " مانهايم " أن المثقفين يقيمون علاقة ملتبسة أو " متمردة " مع الطبقات المختلفة التي شكلت ما يسمى فيما بعد "البنية الإجتماعية" . هكذا ضمنت من حيث المبدأ إمكانية وجهة نظر موضوعية يمكن إنطلاقا منها كشف حقيقة العلاقات الإجتماعية وكذلك أو هام الإيديولوجية و الوعي الخاطى . (2)

و إستنادا لهذا التعريف الذي قدمه "كارل مانهايم" يمكن القول فيما يخص علاقة المشتغلين بعلم الإجتماع هي علاقة ملتبسة أو « متمردة » في بعض الحالات ، بل يمكن القول بأن هذه العلاقة تطبعها في غالبية الأوقات المصالح المذهبية و العقائدية بالإضافة إلى المصالح الشخصية الضيقة ، و عليه تبقى قضية الإلتزام العلمي لا الإيديولوجي . إن مصطلح الإيديولوجيا يشير في نظر " ريمون آرون " (R.Aron) إلى التطلع نحو تحقيق هدف بعينه ، و إلى الإتصال بالناس ، و إلى شيء تحكمه الفكرة و الإرادة " (3)

كذلك هذا المصطلح يشير عند الباحث المذكور إلى "الشعور بالإلتناء إلى الشيء المختار ، وإلى الأمن الذي يحققه النسق المغلق للأفكار القادر على إمداد الإنسان بتفسير لمعنى التاريخ و لمعنى ذاته و موقعها من الوجود ، و يشير أخيرا إلى الشعور بالفخر نتيجة محاولة وصل الماضي بالمستقبل من خلال ما يقوم به الناس في الحاضر . " (4)

و يذهب "رينهارد بندكس" (R.Bendix) إلى أن عصر الإيديولوجية قد بدأ في أوروبا مع تحطيم أساسيات التنظيم الإقطاعي الذي ساد خلال فترة العصور الوسطى ، و مع ظهور ثقافة التنوع أو التعدد و التي يقصد بها "بندكس" تلك الثقافة التي تسمح بتعدد الأفكار و الآراء و بالإختلاف في المنطورات و وجهات النظر . و هذا يعني أن ثقافة التعدد ... تتضمن حرية الفكر و التفكير . و يميز " برجر " (Berger) و " توماس لوكمان " (T.Lukman) بين نوعين من المواقف الثقافية . المواقف التي لا تسمح بالإختلاف و التنوع في الرأي أو الفكر و هي ما يطلقان عليها المواقف الثقافية الكابتة أو الإحتكارية . أما النوع الثاني فهي تلك التي تسمح بالتعدد و التنوع و الإختلاف . و يذهب الباحثان المذكوران إلى أن خير مثال للنوع الأول من المواقف ، ما يسود داخل الإتحاد السوفياتي و الدول الشيوعية - و هو المعسكر الشرقي الذي تفكك و إنهار اليوم - فثقافة هذه الدول تحاول فرض إتجاه إيديولوجي أو فكري محدد و تقدمه لأبناء المجتمع على أنه التفسير العلمي الوحيد و المقبول للواقع . أما ثقافة أوروبا الغربية أو المجتمعات الديمقراطية فهي خير مثال للمواقف التي تتبع فرصة كبيرة لإختلاف نسق الأفكار أو الإيديولوجيات . (5)

كما يمكن للإيديولوجيا أن تكون حسب المعنى الذي حدده " آرون " " أحد موضوعات الدراسة في علم الإجتماع . فعلم إجتماع المعرفة - و هو أحد فروع علم الإجتماع - يهتم بدراسة الحياة الفكرية و ما يظهر داخل المجتمع من أفكار و نظريات و آراء ، من حيث أسبابها و نتائجها الإجتماعية أو من حيث إرتباطها بواقع المجتمع الوظيفي البنائي . (6)

1- ك . مانهايم ، الإيديولوجيا و الطوبائية ، ترجمة عبد الجليل الطاهر ، بغداد 1968 ، مطبعة الإرشاد ، ص . 107

2- ر . بودون و ف . بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الإجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص . 84

3- نبيل محمد توفيق السمالوطي ، الإيديولوجيا و أزمة علم الإجتماع المعاصر : دراسة تحليلية للمشكلات النظرية و المنهجية ، الإسكندرية 1975 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص . 305

4- نفس المرجع ، ص . 305

5-6- نفس المرجع ، ص . 306

معنى ذلك أن الإيديولوجية "مجموعة أفكار تمثل إنعكاساً لآمال وطموحات فئة إجتماعية تستخدم أهدافاً إجتماعية وسياسية وإقتصادية". ولما كانت المجتمعات الإنسانية متباينة في نظمها السياسية والإقتصادية فسوف يكون هناك إختلاف في إيديولوجياتها (1) وتوضيحا أكثر لهذا نجد "معن خليل عمر" يقول: "إذا نظرنا إلى الفكر الإجتماعي الأمريكي المعاصر نجد قد إستند على الفكر البراغماتي الذي يمثل الفلسفة الذرائعية في تبرير الأحداث الإجتماعية و الذي يهتم بنتائج العقل الإجتماعي وإستقرانه في وضعيته الخاصة به... بينما نلاحظ أن المجتمعات الشرقية في أوروبا تتمسك بالإيديولوجية الماركسية التي تدافع عن المصالح الطبقية العالمية وتدعو إلى المساواة وإزالة الفوارق الطبيعية، التي هي في الأساس دعوى ضد النظام الإقطاعي والرأسمالي الذي كانت دول أوروبا الشرقية تزخر تحت حكمه، فطغت الإيديولوجية الماركسية في التفسيرات و التحليلات الإجتماعية على علماء الإجتماع في دول أوروبا الشرقية... بينما سادت الإيديولوجية الوضعية في كل من فرنسا وبرطانيا لتعبر عن تناقضات هذين المجتمعين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين". (2)

إلا أن الأمر لم يتوقف عند تشكيل هذه الإيديولوجيات المتباينة بل نشأ صراع إيديولوجي، مصلحي بينها. وقد تحول هذا الصراع أو بالأحرى أستورد هذا الصراع من طرف المشتغلين بهذا العلم (أي السوسولوجيا) إلى كافة الأقطار العربية فأصبحت داخل الدولة الواحدة دويلات لكل واحدة منها إيديولوجية تدعو لها.

و يفسر هذا الوضع معن خليل عمر بقوله: "حادثة هذا العلم في الوطن العربي، أو لعدم وجود فكر إجتماعي عربي معاصر يواجه فكر هذا العلم، أو لإنهيار المتخصصين بالأفكار الغربية الجديدة الوافدة إلى مجتمعا، أو لإفتقار بعض المتخصصين إلى أساليب النقدية المنهجية في تقويم الأفكار الوافدة". (3)

وتدعيما لما ذكر منذ قليل نستشهد بالفقرة التالية لعبد الكبير الخطيبي: "إن رجل العلم العربي أصبح أساسا المعبر و المترجم عن مجموع نظري و منهجي تكون في لغة و بلد آخرين لا يدرك في غالب الأحيان التجدر الفلسفي و نوعيته التاريخية لهذا المجموع، و هو يشعر بالإنسحاق تجاه الإنتاج العلمي للآخر و بعملية تراكم سريع فيكتفي منزويا في ظل المعرفة الغربية بإقامة معرفة ثانوية محتقة به و بالآخرين". (4)

أما "سهيل القش" فيفسر هذه التبعة سواء كانت للإيديولوجية الرأسمالية أو الماركسية كالتالي: "إلى وقوعهم -أي علماء الإجتماع العرب- في منزلقات سياسية نظرية، و هي المركزية الغربية و المركزية الشرقية، نعني بالأولى إستساخ نص أو نصوص علم الإجتماع كما تقدم نفسها في الجامعات الغربية، و إعتمادها في جامعاتنا كنصوص علمية مرجعية صالحة لتفسير و فهم ظواهرنا الإجتماعية دون الحاجة إلى إعادة قراءة هذه النصوص بطريقة نقدية نظرية من الداخل، خاصة و أن هذه النصوص نفسها تعاني من جهل الإنتاج النظري للمجتمعات الأخرى، و هي في جزء كبير منها تقصر النص العلمي على المجتمعات الغربية من خلال آتوية حضارية ثبت تحيزها و إنزلاقها إلى التبرير السياسي البعيد عن الحياد الموضوعي.

1- معن خليل عمر، "واقع و طموح الفكر الإجتماعي العربي"، بيروت 1986، مجلة المستقبل العربي، العدد 87، ص. 47

2- نفس المرجع، ص. ص. 47-48

3- نفس المرجع، ص. 48

4- عبد الكبير الخطيبي، النقد المزدوج، مرجع سبق ذكره، ص. 162

و نعني بالثاني (المركزية الشرقية) النقيض الجذري للأول (المركزية الغربية) نظرا لكونه ينطلق من مناوأة الغرب الإستعمارية و تغليب النقد السياسي للنصوص الغربية على النقد النظري . إن مناوأة الغرب سياسيا قد أدت بأصحاب هذا الطرح إلى رفض الغرب بمجمله بما في ذلك النصوص المتمردة ، و غالبا ما يرفض ، أو قد يعجز أصحاب هذا الطرح عن التعامل مع النصوص الغربية من داخلها بل يكفون بإدانة وظيفتها السياسية . (1)

المبحث الثالث : العلاقة بين السوسولوجية و الإيديولوجية :

إن كل النظريات الإجتماعية هي "نتاج إيديولوجي" أولا وأخيرا. فقد أصاب "كارل مانهايم" و هو أحد أقطاب علم الاجتماع المعرفي لما أكد أن كل إيديولوجية تُخدم -عن وعي أو غير وعي- مصالح خالقي هذه الإيديولوجية أو من يروجها. (2) و هذا ما يؤكد كذا "ألين جولدنر" * حينما قال بأن فهم أو تقييم أي نظرية بدون معرفة الفروض التحتية للمنظر يظل فهما مسطحا و تقيما أبتز. (3)

و لفهم هذه العلاقة سنحاول تقديم بعض الأمثلة الدقيقة عن هذا في هذا الفصل .

شهدت العلاقة بين علم الاجتماع و الإيديولوجية صراعا أشد عنفا من الذي شهدته العلاقة بين علم الاجتماع و الفلسفة ... و لا سيما بين الإتجاهين الرئيسيين في علم الاجتماع المعاصر : الإتجاه البورجوازي ، و الإتجاه الإشتراكي . ففي الوقت الذي ألح فيه "موريس جنزبارغ" (Morris Ginsberg) على الصلة القوية بين علم الاجتماع و الفلسفة ، بدأ متحفظا تجاه العلاقة بين علم الاجتماع و الإيديولوجية ، بل و خائفا على علم الاجتماع من الإيديولوجية . (4)

إن أغلبية علماء الاجتماع يشاطرون "موريس جنزبارغ" و يرون بأن "شرط العلم الأساسي هو ترفعه عن الأفكار القبلية و المستقبلية (أي تطويع التجربة لصالح الفرضية) ، أي ترفعه عن التأثيرات الإيديولوجية المقيتة". (5)

و هذا التخوف ليس وليد الصدفة بل هو ناتج عن الصراعات التي أقحم فيها هذا العلم . و هذا منذ ظهوره في البلدان الغربية إلى يومنا هذا . و أول صراع يمكن الكلام عنه هو ذلك الذي نشب بين الوضعيين و الماديين ، حيث إتهم في تلك المرحلة علم الاجتماع الوضعية بالرجعية و التحيز الإيديولوجي للنظام القائم من طرف الماديين -الماركسيين الكلاسيكيين .

كما ظهر صراع ثان بين الوضعيين أنفسهم و إنقسم هذا التيار إلى نزعتين و هما الوضعية الكلاسيكية الكونية و الوضعية الجديدة . و في السنوات الأخيرة ، خاصة بالنسبة للسوسولوجية المعاصرة ، نجد أن هذا الصراع إشتد و أخذ أشكالا عديدة ، بل أقحم في الحرب الدائرة بين المعسكرين الرأسمالي و الإشتراكي سابقا . و قد ساهم علم الاجتماع الرأسمالي في خدمة الإيديولوجية الرأسمالية في مواجهة المعسكر الشرقي . بل يمكن القول بأن هذا العلم قد كان له الدور الكبير في الحرب الباردة بين المعسكرين .

هكذا أخذ علم الاجتماع العديد من التسميات كلها ذات صبغة إيديولوجية : علم الاجتماع البورجوازي ، و هي التسمية التي أطلقها المعسكر الشرقي و إيديولوجية (Idéologues) على علم الاجتماع داخل البلدان الرأسمالية ، حيث ينظرون إلى هذا العلم على أنه لا يُخدم الفئات الإجتماعية الواسعة ، بل يُخدم النظام الرأسمالي و البورجوازيين فقط .

1- سهيل القش ، "حول بعض إشكاليات التأسيس في علم الاجتماع" ، بيروت 1983 ، مجلة دراسات عربية ، العدد 7 ، ص . 61

* أنظر لكارل مانهايم ، كتابه الإيديولوجيا والطوبائية ، ترجمة عبد الجليل الطاهر ، بغداد 1968 .

2- محمود عبد المولى ، الإبتسولوجيا أو نظرية المعرفة في المفهوم الرأسمالي و الإشتراكي ، تونس ، 1990 ، الشركة التونسية للتوزيع ، ص . 109

* أنظر موريس جنزبارغ ، علم الاجتماع ، الفصل الأول ، ترجمة فؤاد زكرياء و مهدي علام .

3- محمود عبد المولى ، مرجع سبق ذكره ، ص . 109

4- نفس المرجع ، ص . 110

5- محمد أحمد الرغبي ، التغيير الإجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي و علم الاجتماع الإشتراكي ، بيروت ، ط2 1979 ، ص . 10

كذلك هناك ما يسمى بعلم الاجتماع الثوري أو التقدمي ، وهي التسمية التي أطلقها علماء الاجتماع و الإيديولوجيون في المعسكر الشرقي على هذا العلم عندهم لكي يميزوا بينهم وبين الدول الرأسمالية. وهذه التسمية بالنسبة لهم ذات موقف إيجابي مقارنة مع تلك التي أطلقوها على السوسيولوجية الرأسمالية.

أما دول العالم الثالث فقد أقحمها المشتغلون بهذا العلم فيها سواء يانتماهم إلى أحد المعسكرين أو الحياد في بعض الأحيان مع وصف أنفسهم وخاصة علمهم هذا بسوسيولوجية الدول النامية أو السائرة في طريق النمو . و في الحقيقة هذه السوسيولوجية ما هي إلا مزيج من السوسيولوجية الرأسمالية و الإشتراكية . و عليه يمكن القول أن علم الاجتماع وجد نفسه منذ الوهلة الأولى في صراع مع الإيديولوجية . هذا ما دفع بالمشتغلين به إلى تبني بعض الإيديولوجيات على حساب إيديولوجية أخرى . و هذا ما أثر سلبا على هذا العلم . بل أن العديد من كبار علماء الاجتماع يفسرون تأخر هذا العلم و الأزمات الحادة التي عرفها نتيجة للتحيز المشتغلين بهذا العلم لبعض الإيديولوجيات على حساب العلم و الجماهير الواسعة .

إن تاريخ هذا العلم هو تاريخ صراعات و مواجهات حادة مع الإيديولوجية ، حيث كل مرة إلا و أن سخر فيها لخدمة المصالح الطبقية و هذا دفع بالبعض إلى القول بأنه لا يمكن لهذا العلم أن ينمو و ينشط خارج دائرة الإيديولوجية .

و هناك نزعتين ؛ الأولى ترى بأنه لا مفر من الهيمنة الإيديولوجية على العلوم الإجتماعية عامة و على علم الاجتماع خاصة ، و هي نظرة تشاؤمية لا تؤمن بإمكانية إستقلال هذا العلم عن الإيديولوجية و ترجع هذا إلى طبيعة موضوع السوسيولوجية و ما يمكن أن تشكله من مخاطر إتجاه جماعات النفوذ و القوة في حالة إستقلاليته ، و بالتالي فهذه النزعة ترى بأنه لا يمكن تصور علم الاجتماع لا يعكس أو يترجم صبغة إيديولوجية ما . أما النزعة الثانية ، فهي أكثر واقعية و ترى بأنه بإمكان هذا العلم الإبتعاد عن هيمنة الإيديولوجية في حالة ما إذا عمل المشتغلون به على خدمة العلم و إبتعدوا عن خدمة المصالح الشخصية الضيقة و كانوا مؤمنين بهذا العلم . إلا أن هذا لا يعني أن كل الإيديولوجيات تشكل عائقا أمام تطور و نمو هذا العلم ، إذ هناك الإيديولوجية مثلا الوطنية و التي لا يمكن لأي مشتغل بهذا العلم نكرانها أو عدم العمل لصالحها . و عليه لا يمكن الكلام عن القطعية التامة و الكلية ما بين علم الاجتماع و الإيديولوجية ، و هذا ما يؤكد محمود عبد المولى قاتلا : " النظريات الإجتماعية هي وثيقة الصلة بالإيديولوجية ، بل تعبر عنها . " (1) كما أن " القول بوجود علم الاجتماع - أو علم إجتماع آخر بلا إيديولوجية يشبه تماما القول بوجود إنسان بلا وجه أو بلا رأس . " (2)

و نحاول الآن إظهار بعض صور هذا الصراع الإيديولوجي الذي أقحم فيه علم الاجتماع سواء داخل البلدان الإشتراكية سابقا أو من طرف الدول الرأسمالية ، و هذا من خلال أقوال مشاهير علماء الاجتماع في هذه البلدان .

ففي كتابهما : " المجتمع " ؛ كرس " بيج " (Paige) و " ماكيفر " (Mackeiver) جهد طاقتهما لتصوير المجتمع الرأسمالي على أنه المجتمع النموذجي ، و يحاولان بثتي الطرق و الوسائل تبرير الأوضاع فيه ، و الدفاع عنه و مهاجمة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ... - " إن الخطأ الجسيم في الحتمية الماركسية هو إفراض أن القضاء على رأس المال الخاص - الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج - سوف يقضي على إستغلال الإنسان للإنسان و هذه الدعوى ليست تبسيطا بجزلا للأمور و لكنها أيضا خطأ جسيم . "

ثم يهاجمان في نفس الفقرة النظام الإشتراكي بقولهما : " إن لسيطرة الإنسان على الإنسان جذورا أعمق من المزايا الإقتصادية ، و أن هذه السيطرة تتخذ صورة الطغيان الفضيع في الإقتصاد الإشتراكي مثل أي نظام آخر . " (3)

1- محمود عبد المولى ، مقدمات و أبحاث : تناول علم الاجتماع و الإيديولوجيا ، و البحث العلمي و التاريخ و اللغة و التراث... في الوطن العربي ، تونس ، 1982 ، الدار العربية للكتاب ، ص . 31

2- محمود عبد المولى ، الإيستمولوجيا أو نظرية المعرفة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 130

3- نفس المرجع ، نقلا عن Page (C.) and Mackeiver , Society p.565

و يذلل " تالكوت بارسونز " (Parsons) هو الآخر ، قصارى جهده لمهاجمة الإيديولوجية الإشتراكية ، و بالمقابل يمجّد النظام الرأسمالي و يدافع عنه قاتلاً : " لأن نظامنا يتيح للأفراد إختيار مهنتهم ، و يعطي فرصاً متكافئة ، (ولذا) لا بد أن ينقسم الناس إلى منتصرين و خاسرين مما يترتب عليه بعض النتائج السيكولوجية مثل الميل إلى التحكم لدى المنتصرين و الإستياء و المرارة لدى الخاسرين . " (1)

في المقابل نجد علماء الإجتماع في المعسكر الإشتراكي سابقاً يمجّدون المادية التاريخية و يصفون كل المنتج المعرفي في البلدان الرأسمالية بأنه عبارة عن معرفة ذات صبغة إيديولوجية تسعى لضمان مصالح الطبقة البورجوازية . و لهذا نجدهم يصفون علم الإجتماع في البلدان الرأسمالية بالعلم البرجوازي بينما السوسيولوجية عندهم علم ثوري تقدمي يخدم مصالح الطبقات الكادحة . أما في البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة فنجد أن المشتغلين بهذا العلم قد تبوأوا سواء الإيديولوجية الرأسمالية أو الماركسية و أصبحوا طرفاً في النزاع الدائر بين النزعتين - و هذا يظهر من خلال أعمالهم .

فمثلاً محمود عبد المولى السوسيولوجي التونسي نجد في كل أعماله قد تبنى الإيديولوجية الماركسية و أصبح يعمل على الدفاع عنها . نفس الملاحظة بالنسبة للسوسيولوجي المصري أحمد صادق سعد الذي أصبح من دعاة الماركسية و هذا يظهر من خلال أعماله و نذكر خاصة كتابه تاريخ العرب الإجتماعي : تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي الذي صدر عن دار الحدائق للطباعة و النشر و التوزيع ببلنات سنة 1981 .

كذلك أعمال عبد الباسط المعطي و عادل مختار الفواري ، خاصة العمل المشترك بينهما : " في النظرية المعاصرة لعلم الإجتماع . " و الذي يظهر فيه بوضوح مدى ترويضهم للإيديولوجية الماركسية .

و في هذا الموضوع نجد معن خليل عمر يقول بأنه لا نجد ضرراً من الإشارة في هذا المقام إلى بعض النماذج العربية التي تأثرت فكرياً و منهجياً بالفكر الغربي ، و فيما يخص النماذج العربية التي إستخدمت الإيديولوجية البراغمية في دراسة بعض الظواهر أو المشاكل الإجتماعية العربية نذكر :

- مفهوم الترويض و النظريات في المجتمعات الحضريّة المعاصرة لإسحاق قطب ، سنة 1981

- بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة ، نجد الدين عمر خيرى سنة 1982

كما أن هناك نماذج أخرى برهنت على الإيديولوجية الوضعية المستخدمة في دراسة الظواهر الإجتماعية العربية مادة لها نذكر :

- الجبايش : دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق لشاكر مصطفى سليم ، سنة 1970

- الراشدية : دراسة إجتماعية عن قرية الراشدية بالعراق ، لعلاء الدين جاسم ، بدون سنة .

- المجتمع الريفي في العراق : لعبد علي سليمان ، سنة 1980

- أوجست كونت : عملاق السوسيولوجية و الفلسفة الوضعية و موقفه من الإسلام ، لرشدي فكار من المغرب ، سنة 1968

و كذلك عمله باللغة الفرنسية تحت عنوان : *Sociologie, Socialisme et internationalisme prémarxiste* : *L'influence de Saint-Simon , Neuchâtel , Paris 1968* /

إن ما نحاول الوصول إليه من خلال هذا العرض السريع هو أن المشتغلين بعلم الإجتماع داخل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة قد أقحموا أنفسهم في الصراع الدائر بين الإيديولوجيات المهيمنة على الساحة السوسيولوجية الغربية ، و أصبحوا طرفاً في الصراع لا يخدم السوسيولوجية في بلدانهم ، و هذا ما إنعكس سلباً على وضعية هذا العلم داخل هذه البلدان ، حيث أصبحت مجرد حقل تجارب للمنتوج الغربي . (الأجنبي)

1- محمود عبد المولى ، الإستعمولوجيا أو نظرية المعرفة ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص . 133-134

كما ساهمت هذه الوضعية إلى إبعاد المشتغلين بهذا العلم عن مجتمعاتهم و بالتالي أصبحوا غرباء عنه بتبنيهم سواء الإيديولوجية الماركسية، الوضعية أو البراغمية، محاولين بذلك إخضاع مجتمعاتهم هذه النظريات . هذا ما أدى كذلك إلى فشل كل محاولات التي قام بها هؤلاء الإجماعيون في إحداث عملية التغير المنشودة .

و كخلاصة لموضوع العلاقة ما بين علم الاجتماع و الإيديولوجية يمكن القول بأن هناك صراع تاريخي ما بين الطرفين في البلدان الغربية و هذا الصراع قد تم إستراده أو جلبه من طرف المشتغلين بهذا العلم ببلداننا رغم أنهم ليسوا طرفا في هذا الصراع كذلك هناك مسألة التحيز الإيديولوجي للمشتغلين بهذا العلم داخل هذه الدول و هذا لحساب الأنظمة القائمة في هذه البلدان . و هذا التحيز الإيديولوجي قد سبق و أن أشرنا إليه في الفصول الخاصة بعلم الاجتماع داخل البلدان العربية عامة و البلدان المغاربية خاصة .

إذا هناك مستويين لمسألة الإيديولوجية و علم الاجتماع داخل البلدان المغاربية و التي هي موضوع دراستنا ، و هما :

- التحيز الإيديولوجي للنظريات الغربية و المساهمة في الصراع الدائر ما بين هذه الإيديولوجيات الغربية.

- التحيز الإيديولوجي للأنظمة القائمة أو جهات النفوذ و القوة و هذا بغية خدمة المصالح الشخصية على حساب العلم و الفئات الإجتماعية العريضة.

المبحث الرابع: بعض المواقف المتعلقة بعلم الاجتماع و قضية التحيز الإيديولوجي:

لقد اختلفت الآراء و المذاهب حول قضية التحيز الإيديولوجي و الإنترام ، فهناك عدة فرق منها من يرى أن العلوم الإجتماعية عامة ، و السوسيولوجية خاصة تحمل طابعا إيديولوجيا واضحا ، بمعنى أن طروحاتها النظرية ، و بحوثها ، و دراساتها التطبيقية إنما تصب في نهاية المطاف في خدمة هذه الطبقة الإجتماعية أو تلك ، حيث "لا يمكن أن يكون هناك علم إجتماعي غير متحيز ، في مجتمع مبني على الصراع الطبقي ." (1)

و يظهر من هنا أن صاحب هذا القول يتوجه بنقده لما يسمى بعلم الاجتماع البرجوازي ، حيث يركز على الصراع الطبقي و يرى علم الاجتماع داخل البلدان الرأسمالية هو أداة في خدمة الطبقة الحاكمة و السيطرة أي أن أفكار السيطرة و الأكثر إنتشارا هي أفكار الطبقة الحاكمة و المالكة لوسائل الإنتاج . و هذا تحليل ماركسي . و في هذا المنطلق يطرح السؤال التالي:

هل فعلا علم الاجتماع كان في يوم ما في البلدان الإشتراكية السابقة علما موضوعيا غير متحيز؟

و الجواب بلا شك هو : أن هذا العلم في كلا المعسكرين كان يخدم إيديولوجية الطبقة - الأفكار - الحاكمة و هذه المسألة أي تحزب علم الاجتماع لصالح الإيديولوجية المسيطرة لا يخص فقط الدول الرأسمالية أو الدول الإشتراكية ، بل نجد أن قضية التحيز الإيديولوجي للمشتغلين بهذا العلم داخل الدول العربية عامة و الدول المغاربية خاصة تطرح بشدة . و هذا ما تم توضيحه عند التطرق إلى الممارسة السوسيولوجية داخل هذه الدول ، إنه من خلال الفحص و التحليل للمؤلفات و الكتابات الخاصة بهذه المسألة ، حيث أن في الجزائر مثلا عمل المشتغلون في الحقل السوسيولوجي على خدمة الأنظمة التي عرفتها الجزائر إذ كان هذا العلم أيام نظام الحزب الواحد في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين " علم ثوري " يهدف إلى بث و نشر الإيديولوجية الإشتراكية ، إيديولوجية النخبة الحاكمة .

1- سويزي (بول) و آخرون ، الأمرالية و قضايا التطور الإقتصادي في البلدان المختلفة ، ترجمة عصام خفاجي ، بيروت 1974 ، دار ابن خلدون ط 2 ، ص . 69

ونفس الأمر بالنسبة لكل من تونس و المغرب و ليبيا حيث كان ولا يزال هذا العلم "علم مسخر" خدمة النظام القائم . و هذا ما يفند مزاعم هذا الفريق القائل بأن إشكالية التحزب الإيديولوجي لعلم الاجتماع ، إشكالية تطرح على صعيد المعسكرين الإشتراكي و الرأسمالي فقط ، إلا أن المسألة المتواجدة داخل أغلبية الدول و من بينها الدول المتخلفة ، دول العالم الثالث و على رأسها دول المغرب العربي ، حيث تنعدم الموضوعية و اللاموضوعية وراء هذا التحزب و هذا ما نبينه عند التعامل مع النتائج الميدانية لهذه الدراسة و هناك جملة من الأسباب الموضوعية و اللاموضوعية ويزداد التشجيع للنظريات و المدارس من جهة ، و الأنظمة القائمة من جهة أخرى ، كما أن هناك فريق آخر و هو الذي كما رأيناه عندما تطرقنا إلى علم الاجتماع و إشكالية الأزمة بأن علماء الاجتماع الرأسماليين كلهم يعيدون أزمة علم الاجتماع داخل المعسكر الشرقي سابقا إلى تحزب هذا العلم لخدمة الإيديولوجية الماركسية ، بل أبعد من هذا فهم لا يؤمنون بوجود علم اجتماع داخل هذه البلدان هناك مجرد تنظير إيديولوجي يساري يعمل على مواجهة السوسيولوجية المتواجدة داخل البلدان الديمقراطية - الرأسمالية .

و يوجد فريق ثالث يرى بأن الحتمية الإيديولوجية لا مفر منها و يتزعم هذا الإتجاه أحمد الزغبي حين يشير إلى أن علم الاجتماع هو جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه ، و هو بالضرورة متم إلى إحدى طبقات هذا المجتمع ، و متأثر بمصالحها و إيديولوجيتها بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى. (1)

و هذا ما يثير الجدل حول مسألة التحزب و الموضوعية . بمعنى هل بإمكان علم الاجتماع و المشتغلين به ، أن يكونوا موضوعين مثل باقي المشتغلين في العلوم الطبيعية ؟ أو بعبارة أخرى ، هل يمكن لعلماء الاجتماع داخل أي بلد ما أن يكونوا بعيدين عن التحزب و التشيع المذهبي و الفكري كما يقول ابن خلدون ؟

على الرغم من أن التطلع إلى علم الاجتماع متحرر من القيمة أو محايد سياسيا كان هو الإتجاه السائد بين علماء الاجتماع المعاصرين . إلا أن عددا منهم عارض هذا الموقف بشدة مثل "روبرت ليند" (R.Lynd) و "رايت ميلز" (W.Mills) و "غونار ميردال" (G.Myrdal) ... (2).

فهؤلاء العلماء يرون بأنه غير ممكن لعلم الاجتماع أن يكون محايدا بعيدا عن المصالح السياسية .

إلا أن هناك فريق من علماء الاجتماع في المعسكر الشرقي سابقا قد إستغلوا هذه الآراء القادمة من الدول الرأسمالية و أعطوها تأويلات ، حيث نجد « أوسيبوف » يقول مترجما مواقف هؤلاء : الكشف عن الصلة الوثيقة بين علم الاجتماع و المصالح السياسية للطبقات الحاكمة في المجتمع الرأسمالي ... الرغبة في الحفاظ على الوضع القائم. (3).

إن انجابهة الإيديولوجية قد دفعت بالمشتغلين بعلم الاجتماع إلى التحزب لصالح الإيديولوجية التي يؤمنون بها من جهة و إلى الإيديولوجية التي فرضت عليهم . بمعنى أن هناك نوعان من المشتغلين في علم الاجتماع نوع متحزب عن قناعة و إيمان لإيديولوجية ما ، و نوع متحزب أو خادما لإيديولوجية ما ليس عن قناعة بل تحت ضغوطات متنوعة .

كذلك يلاحظ نوع من الغلو في قضية الحياد و الموضوعية في علم الاجتماع ، فهذا العلم ليس كباقي العلوم الطبيعية ، حيث موضوعه و المشتغلين به هم البشر ، و بالتالي هناك علاقة تأثير و تأثير متبادلة. تجعل مسألة الحياد و الموضوعية نوعا من الإيتوبيا (Utopie) ، مستحيلة المنال .

1- محمد أحمد الزغبي ، علم الاجتماع العام و البلدان النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص . 143

2- نفس المرجع ، ص . 143

3- نفس المرجع ، ص . 143

و بعد هذا العرض السريع لأهم المواقف إتجاه مسألة التحزب و التشيع الإيديولوجي و علم الإجتماع يمكن إستخلاص النتائج التالية :

-رافقت الإيديولوجية و لا تزال ترافق علم الإجتماع منذ نشأته إلى يومنا هذا .
-وجود علاقة تفاعلية ما بين كل من علم الإجتماع و الإيديولوجية .
-كان ولا يزال علم الإجتماع ، في كل الدول دون إستثناء-و منها دول المغرب العربي-علما في خدمة الإيديولوجية الحاكمة - إيديولوجية الطبقة الحاكمة- .

-الكلام عن الحياد و الموضوعية فيه نوع من الغلوي و المبالغة ، بل نجد أن مسألة الموضوعية و الحياد (Neutrality) مسألة قد أعاقت كثيرا تطور هذا العلم و هي وراء العديد من الأزمات التي عرفها هذا العلم و لا يزال يعرفها إلى يومنا هذا .
-إن العلوم الإجتماعية كلها تحمل -و بدرجات متفاوتة-طابعا إيديولوجيا و يعتبر علم الإجتماع بالنظر لطابعه الخاص، الذي يتجلى بدراسة الظواهر الإجتماعية دراسة شمولية ، فإنه يعتبر أكثر العلوم الإجتماعية إلتصاقا بالإيديولوجية و بالتالي فإن طابعه الطبقي على درجة كبيرة من الوضوح... (1) و كخلاصة لهذا الفصل يمكن ذكر النتائج التالية :

1- وجود علاقة تفاعلية حيوية بين كل من علم الإجتماع و الإيديولوجية .
2- لا يتصور أن علم الإجتماع أن ينمو و يتطور بعيدا عن الإيديولوجية .
3- رغم هذه العلاقة الزباطية إلا أن الإيديولوجية تشكل أكبر عائقا في وجه هذا العلم .
4- هناك نوعان من الإيديولوجية : الإيديولوجية التي وصفها " ماركس " بالوعي الزائف و الإيديولوجية التابعة من مقومات و طموحات الجماهير .

5- كما أن للتحيز الإيديولوجي دخل في وضعية هذا العلم داخل الأقطار العربية . فقد رأينا كيف يمكن لأبناء هذه الجماهير أن يتحولوا إلى مجرد أدوات و وسائل دعائية لصالح إيديولوجية ما ، على حساب الإيديولوجيات الوطنية . و في شأن الإيديولوجية القومية و إنعكاساتها على الفكر الإجتماعي العربي المعاصر نجد " فيصل دراج " يقول : " لم يمتلك الفكر القومي العربي شكله النظري دفعة واحدة بل ولد و نمى ، ولا يزال ، في عملية النضال المستمر الذي خاضته و تخوضه الأمة العربية ضد الهيمنة الأجنبية من أجل بلوغ الإستقلال و حق تقرير المصير ، و إذا كان الوعي العربي لشخصيته الثقافية المتميزة موجودا منذ زمن طويل فإن الوعي النظري- المفهومي-الموازي له و المعبر عنه لم يكن موجودا ، بل مر في أطوار متعاقبة متفاوتة و يتفق المؤرخون على إعتبار منتصف القرن التاسع عشر البداية التاريخية لظهور الوعي القومي العربي " . (2) .

6- كما لا ننسى الصراع الدائر بين الإيديولوجيات التغريبية و الإيديولوجيات الوطنية و القومية ، هذا الصراع الذي لا مفر منه ، إلا أنه أهدر العديد من الطاقات و كلفنا كثيرا ، و هذا ما يتعكس على وضع هذا العلم -أي السوسيولوجية- داخل الأقطار العربية عامة و المغاربية خاصة .

7- و كتعقبا على هذا كله تبقى العلاقة ما بين كل من السوسيولوجية و الإيديولوجية. علاقة وطيدة . و على السوسيولوجية داخل أقطارنا العربية أن لا تكفي بالتأثر بالإيديولوجيا-أي أن تبقى سلبية- بل عليها أن تؤثر في هذه الأخيرة و تجعلها لصالحها . كما يتطلب من المشتغلين بهذا العلم النزول إلى واقع مجتمعاتهم، وإعادة ترتيب أفكارهم و تصوراتهم عن هذه المجتمعات، و خاصة الإبتعاد عن الصراعات الإيديولوجية الدائرة بين المشتغلين بهذا العلم في الدول الغربية، نظرا لأن هذا لا يساهم في بعث السوسيولوجية في البلدان المغاربية ، بل يشكل أكبر عائق أمام ولادتها .

1- أحمد الزغبى ، مرجع سبق ذكره . ص . 105

2- فيصل دراج ، "شكل الفكر القومي في القرن التاسع عشر" ، بيروت، سبتمبر 1978 ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 1، العدد 3 ، ص. 86

الفصل التاسع: علم الإجتماع و إشكالية الأزمة

تمهيد

المبحث الأول: معنى الأزمة

المبحث الثاني: الجذور التاريخية لأزمة
علم الإجتماع الغربي .

المبحث الثالث: بعض المواقف والآراء حول أزمة
علم الإجتماع الغربي.

المبحث الرابع: علم الإجتماع في الوطن العربي
و إشكالية الأزمة

الخاتمة

تمهيد

جاءت الحاجة إلى هذا الفصل لارتفاع الأصوات -على مستوى المشتغلين بعلم الاجتماع العرب، وكثرة الندوات الخاصة بتقييم المسيرة السوسولوجية داخل البلدان العربية و في كل مرة يطرح بمحده موضوع أزمة علم الاجتماع . و كانت و لا تزال أغلبية مواقف هؤلاء السوسولوجيين تسعى الى تفسير وضعية هذا العلم داخل البلدان المتقدمة ،أو محاولة ربط وضعيته بالأزمات المتنوعة التي يتخبط فيها العلم العربي.

وهذا جاءت هذه الدراسة لفهم علاقة هذا العلم عندنا بما يسمى بالأزمة ؛ أي بعبارة أخرى محاولة معرفة هل فعلا هذا العلم عندنا بما يسمى بالأزمة أم لا ؟ كذلك ما هي الأسباب التي جعلته متأزما بالإضافة إلى معرفة دور المشتغلين بهذا العلم في الوضعية التي يوجد فيها .

ولمعرفة كل هذا نتعرض في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الأزمة لغويا و سوسولوجيا ، ثم الجذور التاريخية لأزمة علم الاجتماع داخل المجتمعات الغربية و مواقف و آراء بعض كبار علماء الاجتماع الغربيين من هذه المسألة .

و في المستوى الثاني من هذا الفصل نتعرض الى علم الاجتماع و اشكالية الازمة داخل البلدان العربية ، هذا بالإضافة إلى خاتمة عامة لهذا الفصل .

علم الاجتماع وإشكالية الأزمة .

المبحث الأول: معنى الأزمة :

1-التعريف اللغوي:

الأزمة هي مصطلح يوناني الأصل " krisis " يعني القرار (la décision) (1) . فالأزمة في الطب تشكل المرحلة الحاسمة أو المعطف الذي يساعد في عملية تشخيص المرض .

نشير هنا إلى الطب نظرا لأن هذا المصطلح ، أي الأزمة ، قد إستعمل لأول مرة في هذا التخصص وهذا كما يبينه القاموس الإيتيمولوجي حيث يقول "الأزمة بدأ إستعمال هذا المصطلح نهاية القرن الرابع عشر و وظف في اللغة اللاتينية تحت إسم " crisis " وهو معار - كما سبق القول - من اللغة اليونانية و يعني القرار ، أولا في مجال الطب و بعدها أخذ معنى مجرد (figuré) في القرن السابع عشر و معنى سياسيا في القرن الثامن عشر (2)

القاموس اللغوي " Larousse " فيعرف مصطلح الأزمة على النحو التالي: " كلمة يونانية الأصل مشتقة من " Krisis " و التي تعني مظهر او حالة حادة للاضطراب المادي أو المعنوي . كما أنها تشير الى المرحلة الحاسمة في تطور و نمو الاشياء " (3)

المبحث الثاني: الجذور التاريخية لأزمة علم الاجتماع الغربي:

أغلبية علماء الاجتماع و المهتمين بمسألة الأزمة قد حددوا بداية أزمة هذا العلم إنطلاقا من "القرن التاسع عشر عندما كانت الوضعية الكلاسيكية (كما تتمثل في كتابات كونت و دوركايم) قد بدت غير ملائمة تماما لفهم الواقع الأوروبي بسبب النزعة المحافظة ، كما أن الوضعية المحدثة (كما تمثلها أعمال " لنديبرج" (lundberg) و " ستوارث دور ") لم تستطع أيضا فهم حركة المجتمع بسبب تبنيها المطلق لنموذج العلم الطبيعي " (4)

حتى أن الوظيفة (كما ظهرت في أعمال تاركوت بارسونز) تعرضت لانتقادات كثيرة بسبب نزعتها المحافظة و استغلالها كوسيلة للمحافظة على الأوضاع الراهنة و عجزها عن فهم الحركة التاريخية للمجتمعات " (5)

فالوظيفة زادت في الأزمة و في تعقيدها و ذلك لأنها كانت ذات صبغة إيديولوجية أكثر منها علمية ، حيث سخرت كأداة لخدمة مصالح الطبقة البورجوازية و النظام القائم في أمريكا ، بل إستعملت كإيديولوجية معبرة عن مصالح النظام الرأسمالي في مواجهة الإيديولوجية الماركسية .

من علماء الاجتماع لم ينبج من الأزمة ، بل أصبح غير قادر تماما على فهم التحولات و التغيرات التي طرأت على المجتمعات و قد أخذ هذا العلم في الإتحاد السوفياتي قبل إنهيها هذا الأخير شكلا من أشكال الإيديولوجية التوليتارية و هذا ما أدى الى فشل كل طروحاته و تفسيراته و لم يستطع حتى التنبؤ بإنهيار المعسكر الشرقي . كما يقف البعض على عتبة نشأة هذا العلم حيث يرون بأن نشأته و التوجهات التي أخذها في تلك الفترة تعد السبب الرئيسي في وقوعه في الأزمة .

1-Grawitz (M.) , Léxique des sciences sociales , op , cit . p . 90

2-Dictionnaire Le petit Larousse en couleur , op , cit . p . 247

3-Dictionnaire étymologique et historique , éd. Larousse , Paris 1971 , p . 212

4- نفس المرجع ، ص . 31

5- السيد الحسيني ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصر، 1982، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الحادي و الخمسون ، الطبعة الأولى ،

ص.ص . 157-158

إلا أننا نستطيع القول بأن هذه الأزمة أمر طبيعي وذلك راجع إلى التغيرات السريعة التي تعرفها المجتمعات الصناعية في شتى الميادين . و لهذا يقع علم الاجتماع في الأزمات نظرا لعدم تجاوب مقولاته المعرفية مع هذا الواقع المتجدد و الذي يشترط إعادة النظر في كل لحظة في الأنساق المعرفية لكي تواكب عملية التطور و تستطيع تقديم الحلول و التنبؤ بأشكال الظواهر الاجتماعية و العلاقات الاجتماعية مستقبلا. كما لا ننسى مدى تأثير التحيز الإيديولوجي و خدمة الأنظمة السياسية و المصالح الشخصية الضيقة و ما لها من دور و علاقة ترابطية بحدوث الأزمة و هذا ما أكده أغلبية المهتمين بمسألة أزمة علم الاجتماع في الغرب سواء الرأسمالي أو الاشتراكي سابقا قبل إنهياره .

بالنسبة " لبوتومور " و بالنظر إلى تاريخه -أي علم الاجتماع -الحديث فقط ، يتضح لنا كيف أن علم الاجتماع التقدمي الذي ساد في حقبة الثلاثينات (و الذي تمثل له بإسهامات " روبرت ليند" (R.Lynd) وبعض الكتاب الماركسيين) قد فقد معظم كفاءته و أهميته عند نهاية الأزمة الاقتصادية و اندلاع الحرب و إعادة البناء فيما بعد الحرب ، حيث خضع الحوار السياسي ، و السياسة العامة في معظم الأقطار الغربية لأفكار النمو الاقتصادي في المجال الداخلي و الصراع بين الديمقراطية و النزعة (Tolitarianism) في المجال العالمي . و بالمثال بدأ علم الاجتماع يحافظ بعد الحرب (من خلال كتاب مثل "بارسونز" (Parsons) -"ليست" (Lipset) " بل" (Bell) ، " شيلز" (Schills) و "آرون" (Aron) ، حيث ظهر إلى حد كبير من خلال هذه الظروف المتغيرة بفقد قدرته على تفسير الوقائع الاجتماعية بطريقة مقنعة ، حيث ظهرت الحركات السياسية و الثقافية الجديدة و تحددت أساليب الحياة المستقرة أو هجرتها في كثير من المجتمعات الصناعية. (1)

هكذا يظهر لنا تعاقب الأزمات التي عرفها و لا يزال يعرفها إلى يومنا هذا علم الاجتماع الغربي . فاخللون الماركسيون و النقاد منهم يرجعون أزمة علم الاجتماع الغربي إلى الأزمات المتتالية التي عرفتها الرأسمالية ، بل يجعلون من النظام الرأسمالي السبب الرئيسي لكي لا نقول الوحيد في أزمة علم الاجتماع التقدمي أو الماركسي ، كما بينه "بوتومور" و العديد . لقد تعددت تعاريف مفهوم الأزمة في علم الاجتماع لدى علماء الاجتماع ، فكل واحد منهم حاول أن يصوغ تعريفا أو جملة من التعاريف الخاصة بانتمائه المدرسي و الإيديولوجي . و أبعد من هذا ، فكان أنصار المدرسة النقدية يرون حدوث الأزمة أو كونها يرجع إلى فشل مثلا المدرسة الماركسية في تقديم الفروض و الحلول الناجمة في فهم التغير الذي مس المجتمعات ، أي أنها أصبحت عاجزة على مواكبة التطور و إعطاء الحلول . و نفس الشيء نجد عند الرادكاليين الذين يرون أن الأزمة التي يتخبط فيها علم الاجتماع هي أزمة الرأسمالية و تناقضاتها المتفاقمة .

المبحث الثالث : بعض المواقف و الآراء حول أزمة علم الاجتماع الغربي.

1- موقف "نورمان برباوم" (Norman Birnbaum):

" تقع الأزمة النظرية أو المذهبية في النسق الفكري حينما تتوفر أي من مجموعتي الظروف المجردة ، حيث تستفد إمكانيات النمو الداخلي للنسق نفسها في إحدى الحالات ، و تصبح مقولات النسق عاجزة عن التحول ، و تصبح المنافسة التي أسسها النسق "مدرسية" "Scholatique" بالمعنى الزدري لهذا المصطلح " .(2)

1- بوتومور (ت.) ، علم الاجتماع و النقد الاجتماعي ، ترجمة محمد الجوهري و آخرون ، القاهرة 1981 ، دار المعارف ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الرابع و الأربعون ، ص . ص . 50-51

2- نفس المرجع ، ص . 50

و هذا ما وقع بالفعل على الساحة السوسيولوجية الغربية الرأسمالية و الشيوعية (الإشتراكية) ، حيث عمت الصراعات الجدلية الحادة النظرية . كما نجد أن " نورمان بورنباوم " قد أشار إلى أن الظواهر و المواضيع التي تحاول النظرية تفسيرها قد يمسهما التغير وبالتالي تأخذ أشكالاً وحالات جديدة بينتها التفسيرات الخاصة بالنسق تبقى هي هي ، و بالتالي يحدث تناقض بين الواقع و أدوات التفسير ، و بالتالي يستحيل توظيف أو تطبيق هذه النظرية أو إستعمال هذه التفسيرات . و منه يمكن القول بأن للأزمة عند "برنباوم" " Birnbaum " بعدين و هما :

1- البعد المعرفي : و هو كما سبق القول وقوع الأنساق المعرفية في حالة عجز و ضعف ، الشيء الذي يجعلها غير قادرة على تفسير الظواهر لعدم قدرتها على التغيير داخليا ، أي أنها إستفدت كل طاقاتها و قدرتها المعرفية .
2- البعد المجتمعي: كما للأزمة طابع إجتماعي نتيجة لما يحدث من تغيرات على الظواهر الإجتماعية ، الشيء الذي يتطلب إيجاد تفسيرات و تصورات جديدة قابلة و قادرة على فهم هذه التغيرات و الأشكال الجديدة التي أخذتها هذه الظواهر .
و الشيء الأساسي عند "برنباوم" هو أن هناك علاقة دياكتية " dialectique " ما بين كل من الأنساق المعرفية و الأنساق المجتمعية . و لا يمكن فهم الواحد دون الآخر .

2- موقف "ألبن جولدنام" " Alvin Gouldner " من أزمة علم الإجتماع الغربي :

يعتبر هذا العالم من المؤسسين لهذا لما يسمى بعلم الإجتماع التأملي " La sociologie réflexive " يركز جولدنر في كتابه " الأزمة المقبلة لعلم الإجتماع الغربي " على النظرية المسيطرة على الساحة السوسيولوجية الغربية عامة ، و الأمريكية خاصة .
يتمثل موقف جولدنر بالنسبة للأزمة المقبلة لعلم الإجتماع الغربي في كون الإفتراضات الأساسية تصبح غير صالحة لتفسير الظواهر الإجتماعية و هذا نظرا للطابع الديني للمجتمع و المتمثل في التغير المستمر . و عليه يتطلب إعادة النظر في هذه الإفتراضات دوما لمواكبة عملية التغيير .

يميز " جولدنر " بين الأزمة و التغير بحيث يقول بأن التغير لا يعني حتميا أو آليا وجود أزمة . كما أنه في ظل الأزمة يتم إتخاذ المواقف الحاسمة (التغيرات) . و هذه التغيرات تتم حسب درجة الأزمة ؛ فعندما تشتد هذه الأخيرة تكون التغيرات جذرية و بمعدل سريع . هذا كما لا ننسى بأن جولدنر قد ربط الأزمة القادمة لعلم الإجتماع الغربي بالنظرية الوظيفية البارسونية و هذا نجد نبيل توفيق السمالوطي يقول: " يذهب جولدنر إلى أن النموذج الوظيفي عند "بارسونز" لا يمكن تحليله و فهمه بعيدا عن الظروف الإجتماعية ، داخل المجتمع الأمريكي . فهذا النموذج هو في رأي جولدنر إستجابة لأزمة العصر ، ولكنها إستجابة من وجهة نظر الطبقة الحاكمة و المالكة ، و لا تعبر عن ظروف و آمال أو ظروف الطبقة الكادحة . فقد ركزت النظرية الوظيفية على بعض المتغيرات المحورية مثل إستمرار النظام ، أو التساند الوظيفي ، و على القانون الأخلاقي و النسق القيمي .. الخ(1)

فبالنسبة لجولدنر التركيز على هذه المفاهيم أو التغيرات يستهدف محاولة الحفاظ على النظم الإقتصادية و السياسية القائمة في المجتمع الأمريكي ، و الحيلولة دون حدوث تغيرات راديكالية أو جذرية في تلك النظم. (2)

و من قراءتنا لهذه الأقوال نستنتج بأن التحليل النقدي الذي قام به جولدنر إرتكز على توظيف العديد من المفاهيم الماركسية و لكن دون التعمق في النقد ، بل إكتفى فقط بتفسير أزمة علم الإجتماع الغربي بربطها بعلم الإجتماع الوظيفي البارسوني.

1-نبيل محمد توفيق السمالوطي ، الإيديولوجيا و أزمة علم الإجتماع المعاصر :دراسة تحليلية للمشكلات النظرية و المنهجية ، مرجع سبق ذكره ،

و يؤكد قولنا هذا ما صرح به " بوتومور " حيث قال " كرس - جولدنز - جزءا كبيرا من مؤلفاته لفحص نقدي للنسق النظري لتالكوت بارسونز على أساس أنه يمكن معادلة علم الاجتماع الأمريكي بالإتجاه الوظيفي أو بالتالي بنظرية بارسونز . و يبدو أن الإهتمام الذي منحه لهذه النظرية مبالغا فيه ؛ أولا لأنه لم يتقدم في الحقيقة أبعد من الإنتقادات التي وجهت إليها منذ وقت مضى وحتى الآن ، و ثانيا لأنه من المشكوك فيه للغاية (و هو ما لم يوضحه جولدنز بأي أسلوب) أن يكون الإتجاه الوظيفي وبخاصة تصور بارسونز له ، قد تمتع بهذه المكانة المسيطرة خلال العقد السابق حتى في علم الاجتماع الأمريكي ، بينما لم يحقق في أوروبا أي تفوق على الإطلاق " (1)

فإشكالية الأزمة لدى جولدنز تنحصر فقط في الوظيفية البارسونزية ، و بهذا نجد قد أهمل كل النظريات التي كانت سائدة على الساحة السوسيولوجية الغربية . و بهذا الكلام عن أزمة علم إجتماع غربي كلام ناقص و ضيق الحدود مثلما تناولها جولدنز . بالنسبة لكتاب جولدنز فإنه يتعرض للنقد الداخلي لعلم الاجتماع من حيث نظرياته و مفاهيمه و مناهجه إذ ربط بين أزمة العلم المعاصرة و نمو الوظيفة التي واجهت هجوما عنيفا في السنوات الأخيرة . " (2)

و يضيف جمال بوقراطة قائلا : " أن أزمة الوظيفية حسب جولدنز قد ظهرت أولا و قبل كل شئ بتأثير ثقافة جديدة بين الطلبة و الطبقة المتوسطة ، و نشأة دولة الرفاهية بمطالبها لاستخدام علم جديد . " (3)

إن ما يمكن قوله هنا أن جولدنز قد قلل من حدة الأزمة و حصرها في مجال ضيق ، و هو مجال الوظيفية البارسونزية و هذا من أهم الإنتقادات التي وجهت له . كما سعى جولدنز إلى معارضة و مواجهة كل من الوظيفية البارسونزية و الماركسية كتيارين هامين مسيطرين على الساحة اليوسولوجية العالمية . و بهذا فقد وقع في أخطاء فادحة ، كما يقول بوتومور حين لم يميز بين الماركسية خارج الإتحاد السوفياتي و الماركسية داخل هذا البلد .

" تعرضت الماركسية للمنافسة ، كسقى سوسيولوجي منافس ، بشكل ناقص و ببايجاز شديد ، و صور تطورها بأسلوب مضلل إلى حد ما و يسلم جولدنز بأن الماركسية كانت منذ البداية تيارا أساسيا مضادا داخل علم الاجتماع الغربي ، غير أنه لم يفحص الخلافات النظرية التي ولدها و ما زال يولدها هذا التناقض ، و بدلا من ذلك وصل إلى نتيجة أن الماركسية و الوظيفية اللذين يواجهان كل منهما الآخر ، و المتميزين جغرافيا على النطاق العالمي ... في صراع مطلق بالاستعارة و التكيف المتبادل فقط . " (4) و هكذا يحاول جولدنز من دراسته هذه التأكيد بأن الأفكار الحاكمة و المسيطرة في هذا العالم هي أفكار القوي الحاكمة " حيث تواجه القوى العظمى كل منها الأخرى إيديولوجية مسلحة بعلوم إجتماع قوية " (5)

و يظهر من خلال هذا مدى تطبيق التحليل الماركسي من طرف جولدنز في دراسته للأزمة في علم الاجتماع الغربي . نستنتج بعد تطرقنا إلى موقف جولدنز من الأزمة :

أنه يتفق مع " بورنباوم " أن لأزمة علم الاجتماع بعدين هما :

البعد المعرفي والبعد المجتمعي ، و هذا رغم أن " بورنباوم " قد حدد موضوع دراسته بطريقة أكثر دقة من جولدنز، حيث إهتم فقط بأزمة علم الاجتماع الماركسي ، بينما جولدنز حاول التطرق إلى علم الاجتماع الغربي ككل متخذاً من الوظيفة البارسونزية نموذجاً وحيداً مهيمناً على الساحة السوسيولوجية الأوروبية و مهملاً كل النظريات الأخرى .

1- نفس المرجع ، ص . ص . 51-52

2- جمال بوقراطة ، " خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي : دراسة تحليلية نقدية " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستي ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1989 ، ص . 51

3- نفس المرجع ، ص . ص . 51-52

4-5- بوتومور (ت.) ، مرجع سبق ذكره ، ص . 52

3- موقف "جورج غورفيتش" « G.Gurvitch » :

بالنسبة لهذا العالم أزمة علم الاجتماع هي أزمة تفسير وهذا فهي ، حسب ، تتجسد في جملة من الصور وهي :

- المبالغة في التفسير أو إعطاء تفسيرات خاطئة .

- إختزال التفسير مجرد الملاحظة البسيطة ، وهذا ما يتجسد في البحوث الأمبريقية التي إبتعدت عن التفسير وجعلت علم الاجتماع علما وصفيا. (1)

و لكي يشرح لنا هذا نجده يقدم جملة من الأمثلة لنخصها كما جاءت في الدراسة التي قدمها "جمال بوقزاطة" . فالمثال الذي يقدمه على التفسير المبالغ إستوحاه من الإتجاه التطوري الذي ينتهي في الأخير عند فلسفة التاريخ التي تزعم معرفة أين يذهب المجتمع ، بينما المثال الذي يقدمه بخصوص التفسيرات الخاطئة ، فإنه يظهر عند اللجوء إلى العوامل البارزة ، متجاهلا بذلك تكامل الحقيقة الاجتماعية أو البحث في القواعد العامة لعلم الاجتماع. (2)

بالإضافة إلى عدد آخر من الأمثلة الخاصة بالتفسيرات القائمة على الملاحظات البسيطة ، ويركز هنا خاصة على الدراسات المسحية (Etudes monographiques) ، بالإضافة إلى النزعة الأمبريقية والتي تزعم قدرتها على وصف الحياة الاجتماعية معتمدة على وسائل تقنية ، كسير الآراء Sondages d'opinion ، الرياضيات ، بدون أي نسق مفهومي واضح. (3)

ونفهم من خلال ما تقدم أن أزمة علم الاجتماع عند "جورج غورفيتش" هي أزمة معرفية نابعة من التفسيرات الخاطئة والإعتماد على العامل الرنسي في تفسير الظواهر الاجتماعية وإهمال العوامل الأخرى . بالإضافة إلى اللجوء إلى بعض التقنيات المنهجية غير الصائبة في محاولة فهم الظواهر وخاصة طغيان إستعمال الطرق الرياضية في دراسة الظواهر الاجتماعية . وهذا ما عبر عنه "توم بوتومور" قائلا : " قد تعرض النموذج الطبيعي إلى العديد من ألوان النقد ؛ كان أقواها ذلك الذي قدمه "سوروكين" و"فير" وغيرهما من علماء الاجتماع ، و قد وصل الأمر بهؤلاء النقاد إلى حد رفض إمكانية تطبيق المنهج العلمي المستخدم في دراسة الظواهر الطبيعية ، عند دراسة الظواهر والعلاقات الاجتماعية. (4)

وفيما يخص طغيان الرياضيات و الطرق الإحصائية في مجال الدراسات السوسولوجية ، وخاصة الأبعاد التي أخذتها الطرق الكمية على حساب الكيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية في الدول الغربية على العموم نجد سوروكين ينتقد ما أطلق عليه هوس العدد أو جنون الكم في الدراسات السوسولوجية . و قد تأثر "سوروكين" في هذا الإتجاه بماكس فيبر الذي أكد على وجود فروق جوهرية بين الظاهرة الاجتماعية و بين الظواهر الطبيعية . فالظواهر الأولى لها معنى داخلي إلى جانب أن لها هدفا تسعى إلى تحقيقه و يصبح هدف الإنسان من خلال هذا المعنى مختلفا بالضرورة عن الهدف الذي تسعى إليه حركة الأجسام الطبيعية في الفضاء. (5)

بعد هذا العرض السريع لأفكار "جورج غورفيتش" و أنصاره ، يمكن لنا الوصول إلى النتائج التالية:

- إن الأزمة في نظره تعود أسبابها إلى النسق المعرفي في حد ذاته ، خاصة التفسيرات الخاطئة والسريعة التي بني عليها و يحاول بفضلها فهم و تحليل الظواهر الاجتماعية.

1- Gurvitch (G.) , Traité de sociologie , éd. PUF ,Paris , 3ème édition , tome II ,1969 , p .462

2- جمال بوقزاطة ، نفس المرجع ، ص . 54

3- Gurvitch (G.) , op , cit . p . 463

4- نبيل توفيق السمالوطي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 50

5- نفس المرجع ، ص . 50

- كما يفسر لنا أسباب أزمة علم الاجتماع بالإبتعاد عن مبدأ الشمولية و الإعتماد فقط على عامل واحد بدعوى أنه العامل الرئيسي و الحاسم و الذي بفضلله يمكن فهم و تحليل الظاهرة الإجتماعية.

- و من الأسباب الأخرى في حدوث الأزمة هي التوجه الذي إتخذه هذا العلم باسم الموضوعية و العلمية (توجه تكمي) أي طغيان الطرق الإحصائية و لغة الأعداد على التفسير و الخيال السوسيولوجي.

- و بعبارة أكثر دقة ، يمكن القول أن الأزمة عند "غورفيتش" تكمن في الأنساق المعرفية و نوعية المناهج و الأدوات المنهجية الموضوعية لدراسة الظواهر الاجتماعية.

4- موقف "ت. بوتومور" من أزمة علم الاجتماع الغربي: يقول في هذا المجال: "يمكن إعتبار هذا التكاثر والتابع السريع للمذاهب بسهولة ، إشارة لأزمة عقلية تصاحب أزمة في الحياة الإجتماعية أو تكشف عن نفسها في الحركات المتنوعة للإحتجاج و المعارضة و في التمردات المتفرقة (1).

وليوضح أكثر هذا يضيف قائلاً: "علم الاجتماع الجديد ظهر منذ عدة سنوات و لكنه نشأ من إسهامات "س. رايت ميلز" أساساً فقد إرتبط من خلاله بمعتقدات و حركات اليسار الجديد في نهاية حقبة الخمسينات و بداية الستينات . غير أنه مثلما نما اليسار بسرعة كبيرة و استبدل بحركات إجتماعية مازالت أكثر جدية ، فقد حدث ذلك بالنسبة إلى علم الاجتماع . . . أن يتمكن من تأسيس نفسه بشكل ملائم كأسلوب متميز في التفكير الإجتماعي ، نجده قد نحى جانبا بواسطة محاولات أكثر حداثة لمنح العلم توجيهاً منعشاً . و من ثم ، ففي أقل من عشر سنوات ، أصبح لدينا علم الاجتماع النقدي و علم الاجتماع الراديكالي ، بحيث أن هذه التجديدات كانت أقل من حيث القوة إرتباطاً بالإلتزامات السياسية من الإثنوميثودولوجية و النزعة البنائية ناهيك عن حركة علم الاجتماع التي قد تكون أسلوباً للشعور أكثر منها أسلوباً للتفكير " (2).

فهكذا تعبر الأزمة قد يستخدم بطرق مختلفة . فالبعض يعبر عنها في ضوء عجز علم الاجتماع عن الوصول إلى نظرية إجتماعية واحدة متطورة ، و البعض الآخر يميل إلى تشخيص الأزمة في ضوء انفصال النظرة عن الممارسة السياسية ، و فريق ثالث ما يزال ينظر في ضوء فكرة الموضوعية في العلوم الإجتماعية ، و فريق رابع يرى أن بعض علماء الاجتماع في الغرب قد ارتبطوا بالسلطة بمعنى إرتبطوا " بمصالح الأمبريالية و عملوا على تزييف الوعي و الحقائق و خداع الشعوب و الجماهير مما أدى إلى ظهور الأزمة ، و فريق خامس يجد أن الأزمة في ذلك للإنفصال شبه التام بين المعطيات النظرية و الواقع الفعلي للمجتمعات " (3) يلخص لنا زعيمي مراد أزمة علم الاجتماع الغربي في النقاط التالية :

- 1- عدم الإجماع على تعريف مشترك لعلم الاجتماع.
- 2- عدم الإتفاق على طبيعة هذا العلم .
- 3- عدم الإتفاق على منهج هذا العلم .
- 4- التداخل بين المعرفة العامة و المعرفة العلمية .
- 5- عدم الإتفاق على الأهداف القصوى لعلم الاجتماع .
- 6- صعوبة تحديد المفاهيم .

1- توم بوتومور ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص . 49-50

2- نفس المرجع ، ص . 49

3- جهينة سلطان سيف العيسى ، "أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي" ، العراق 1984 ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ص . ص . 30-31

7-عدم الإتفاق على الوحدة الأولية أو الأساسية التي تمثل منطلق الدراية في علم الإجتماع .

8-مواجهته لمشكلة الموضوعية .

9-التأثير الإيديولوجي .

10-العجز عن اكتشاف قوانين إجتماعية

11-عدم وجود نظرية إجتماعية واحدة متطورة تحرز إجتماعا أو شبه اجتماع بين العلماء (1)

المبحث الرابع: علم الإجتماع في الوطن العربي وإشكالية الأزمة :

تعالق الأصوات خلال نهاية السبعينات و إلى يومنا هذا عن مسألة الأزمة و علم الإجتماع داخل الأقطار العربية . و لهذا الغرض إنعقدت العديد من الندوات و الحلقات العلمية بهدف البحث في كيفية الخروج من الأزمة التي يوجد بها علم الإجتماع داخل هذه البلدان .

1-مواقف عامة حول أزمة علم الإجتماع:

فقد فسر البعض أزمة علم الإجتماع في الوطن العربي بالقول أن الجيل الأول من المشتغلين بهذا العلم داخل هذه الأقطار قد تلقى تكوينه في الجامعات الغربية و على أيدي رواد علم الإجتماع الغربي ، و أن هذا الوسط الإجتماعي و الثقافي أثر في بنية التفكير لهؤلاء المشتغلين بهذا العلم عندنا . بينما البعض الآخر نجد أنه قد ربط وضعية علم الإجتماع عندنا في البلدان العربية بالوضعية التي أصبح يوجد فيها هذا العلم داخل البلدان الغربية ، حيث نجد أن هذا الفريق الثاني يفسر وضعية هذا العلم داخل الأقطار العربية بانعكاسات الأزمة التي يعانيها داخل الدول الغربية .

و هناك فريق آخر يتحدث عن وجود أزمة يتخبط فيها هذا العلم في البلدان العربية . و تعود هذه الأزمة في نظره إلى الأزمات المتوعدة (الاقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية ، السياسية ، ...إلخ) التي تعانيها هذه الدول . بمعنى أن هناك علاقة جدلية ما بين هذا العلم و الوضعية و الظروف السائدة داخل هذه البلدان . بينما نجد فريقا آخر يفسر أزمة هذا العلم داخل هذه الأقطار بالتركيز على عامل واحد و هو في نظره العامل الرئيسي في وجود الأزمة . و هذا العامل هو غياب الديمقراطية أو إنحسارها داخل البلدان العربية .

فعلا يعتبر هذا العامل من العوامل الرئيسية ، إلا أنه غير كاف في تفسير الوضعية الراهنة لهذا العلم داخل هذه البلدان ، بل هناك جملة من العوامل التي يجب أخذها بعين الإعتبار .

و هناك فريق خامس يقول أنه لا يصلح بتاتا الكلام عن الأزمة و ذلك لعدم وجود علم إجتماع عربي ، علم أنتجه العرب ، بل هناك إستيراد للنظريات و المفاهيم و حتى إستيراد للأزمة !

إذا سلمنا بأن الأزمة هي حالة عجز يستحيل فيها تفسير أو فهم الأوضاع بالأدوات أو التفسيرات الموجودة من قبل ، و عليه يتطلب إعادة النظر الشامل في هذه التفسيرات و إنتاج تفسيرات و مقولات تتكاشى و مستجدات الساعة . فهناك سؤال جوهري يطرح نفسه على البساط و هو : ما هي المقولات الأساسية أو الأنساق المعرفية التي أنتجناها في مرحلة ما من مراحل تطورنا ، و أصبحت اليوم عاجزة عن مواكبة التغير و تقديم تفسيرات تتماشى و ديناميكية الظواهر الإجتماعية ؟

و عليه يظهر لنا جليا أنه لا توجد أية مقولة أو أي نسق معرفي من إنتاجنا نحن اليوم في ميدان السوسيولوجيا، بل هناك أنساق معرفية سوسيولوجية غربية فرضت نفسها علينا سواء مع دخول المستعمر إلى هذه الديار أو إكتفينا باستيرادها كما هي من الغرب نتيجة لضعفنا و قصورنا المعرفي .

1-مراد زعيمي و آخرون ، علم الإجتماع من الغريب إلى التأصيل ، مرجع سبق ذكره ، ص . 67

2-موقف جهينة سلطان العيسى من أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي:

حول مسألة أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي تقول سلطان العيسى: " لا يفوتنا إلى لعبة هذه الندوات و من أن معظمها يبدأ و ينتهي دون أي تصور فكري مسبق ، كما أن كثيرا منها مكرر و يتناول نفس القضايا و كأنها مودة « une mode » عقلية ، مع إختلاف المسميات التي تحملها هذه الندوات ."(1)

فالمثال جد صائب حيث نجد عندنا في الآونة الأخيرة بدأت المعاهد تتسارع لعقد الندوات و التباهي بها . كما أن هناك ظاهرة جديدة حيث نجد بعض المشتغلين بعلم الاجتماع عندنا يجرون وراء رجال الصحافة و التلفزة من أجل الظهور أمام الجماهير . و بهذا تحولت مهامهم إلى حلة مرضية و هي البهاة و الظهور أمام الغير على حساب العلم .

و نفس الباحثة (جهينة سلطان العيسى) رغم انتقاداتها لهذه الندوات إلا أنها من أنصار الفكر القائل بوجود أزمة يعاني منها علم الاجتماع في الوطن العربي ، حيث نجدها تقول فيما يخص هذه المسألة "بأنها نتاج لعاملين: الأول الأزمة العالمية لعلم الاجتماع بصفة عامة و الثاني الأزمة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية للوطن العربي ."(2)

فيما يخص العامل الأول نجدها تعقب عليه قاتلة : " الأزمة تظهر في النقائص و الثغرات في علم الاجتماع عموما و تأثرها بالمضامين الإيديولوجية و المنهجية كما أشار إلى ذلك جولدنر " (3)

بينما العامل الثاني " إلى عجز النسق الفكري عن ملاحظة التغيرات المتلاحقة حتى تفتقد المفاهيم و التصورات قدرتها على تفسير المواقف المختلفة من جانب ، و وجود النسق الفكري بسبب ضيق مفاهيمه و مقولاته من جانب آخر ."(4)

و تعقيا على هذا نجد أن هذه الباحثة لم تأت بأي شيء جديد. فقد إكتفت بسرد ما جاء في أعمال كل من برنابوم و جولدنر فيما يتعلق بأزمة علم الاجتماع في العالم الغربي ، و حاولت فقط إسقاط هذه التفسيرات على الوضعية الراهنة لهذا العلم عندنا ، متجاهلة حقيقة هذا العلم عندنا ، مقوماته و منابعه ، بالإضافة إل حدوده . و كأن هذا العلم كان يوما ما قد حقق بعض النتائج ؛ أما اليوم فهو في حالة تراجع !

و نفس الظاهرة نجدها عند أغلبية الذين يؤمنون بأن علم الاجتماع عندنا يوجد في أزمة . و لنأخذ مثلا آخر وهو العمل الذي قام به عبد الباسط محمد عبد المعطي في كتابه : " في نظرية علم الاجتماع " حيث يخصص الفصل السابع كله الذي يحمل عنوان "الاتجاهات النظرية و المنهجية في علم الاجتماع في الوطن العربي " للتحديث عن مسألة أزمة علم الاجتماع داخل هذه الأقطار، إلا أنه لم يستطع الوصول إلى حقيقة مؤلمة و هي غياب علم إجتماع عربي ، و هذا رغم الجهد الكبير الذي بذله في دراسته الإستطلاعية في الأدب السوسولوجي المعارض . و بعبارة أدق يمكن القول أن المادة السوسولوجية المستوردة و المتواجدة في البيئة العربية هي المادة المتأزمة.لأننا نشاطر أغلبية الذين ربطوا وضعية هذا العلم عندنا بالأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و هذا المدى تأثر هذا العلم بهذه الأوضاع .

و نستشهد هنا بما قالته جهينة سلطان حول هذه القضية و التي خصتها في النقاط التالية :

-داخل علم الاجتماع لا يدرس الواقع الاجتماعي و إنما وقف موقف المتفرج من الأحداث و التغيرات التي حدثت في الوطن العربي ، و أحيانا لم يكن متفرجا فحسب و إنما كان مؤكدا لتبعيته لعلم الاجتماع الغربي ، مكرسا للتخلف ، و باحثا لمشكلات مجتمعية من قبيل السفسطة الفكرية أحيانا ، و الوصف المسطح للظواهر أحيانا أخرى .

1-جهينة سلطان العيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص . 33

2-3-4- نفس المرجع ن ص . ص . 33-34

3- موقف جبارة عطية من أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي :

نجد "عطية" يميز بين كل من المجتمعات الصناعية والمجتمعات المتخلفة وعلى رأسها البلدان العربية . وهذه المقارنة تتم من خلال مستوى البناء . فطبيعة البناء الاجتماعي داخل كل مجتمع هي التي تحدد معنى الأزمة . فبدلاً من أن تكون الظواهر السلبية المنتشرة داخل المجتمعات العربية هي انخفاض على إحداث ونشأة علم الاجتماع ، كما حدث في الغرب ، نجد أن هذه السلبيات والمشكلات الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها من المشكلات الأخرى تقف عائقاً في وجه هذا العلم والمشتغلين به . وفي هذا الصدد يقول : "الأزمة في المجتمعات المتقدمة تتمثل في كيفية البناء ، وفي المجتمعات الأخرى تتمثل في الهدم . " (1)

والمحلل لهذه الفقرة يجد أن "جبارة محمد عطية" أراد الإشارة إلى البنية العقلية العربية التي يجب إعادة النظر فيها ، بل تهديم بعض العقلات الرجعية والتقاليد البالية . فأغلبية المجتمعات العربية بما فيها دول المغرب العربي مازالت تسيطر عليها الذهنيات القبلية والعشائرية . بالإضافة إلى أنواع أخرى من السلبيات والعوائق التي تقف في وجه المشتغلين بهذا العلم ، نذكر النفسية منها والاجتماعية ، و السياسية . كما نجد نفس الباحث يلخص أبعاد هذه الأزمة في النقاط التالية :

1- ندرة نتائج علم الاجتماع .

2- غياب الجدوى الاجتماعية .

3- القصور في التنبؤ بالمشكلات .

4- ضعف التزاوج العلمي .

5- عدم تطبيق الهدف السلوكي التربوي في التدريس .

6- المصلحة الشخصية للباحث .

7- إنعدام الإعلام بالعلم .

8- الغربة الشعبية للعلم .

9- غياب الصراع الإيديولوجي عالمياً . (2)

4- موقف الحجازي من أزمة علم الاجتماع في البلدان العربية :

يبدأ د. "حجازي" دراسته للموضوع بالقول : " إن نظرة تحليلية نقدية لواقع العلم تنتهي بنا إلى أنه يمر بأزمة :

- فقد نشأ وتطور وما زال هزيباً .

- لا يوفر مقولات نظرية خصبة قادرة على الإيحاء بأفكار تعين على النماء والتجدد .

- ومناهج يمكن أن تقود إلى نتائج صلبة الأساس ، نافذة الدلالة .

- وكان وما زال منعزلاً أو مغترباً عن الواقع الاجتماعي الحي . " (3)

إن المحلل لهذا القول يجد أن فيه العديد من الأحكام العامة غير الموضوعية . وهذا القول مثله مثل العديد من الأقوال الأخرى التي يسعى أصحابها إلى تعميمها وربط مسيرتها هذا العلم داخل الدول العربية بالأسباب الداخلية التي تعانيها هذه الأخيرة ، مثل القول بأنه مرتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و نسيان مسؤولية و دور المشتغلين بهذا العلم ، و عدم سعيهم في إحداث علم اجتماعي معبر عن الواقع الحي لمجتمعاتهم .

1- جبارة عطية جبارة محمد، أزمة علم الاجتماع .. رؤية مستقبلية * ، ورقة قدمت إلى ندوة عاطف غيث الثالثة المعنونة علم الاجتماع و مستقبل

الإنسان العربي ، الجزء 1 ، الإسكندرية 1993 ، دار المعرفة الجامعية ، ص 5 .

2- نفس المرجع ، ص 5 .

3- محمد عزت الحجازي ، نحو علم اجتماع عربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

و اعتراضاً على هذه الأفكار - أي التي قدمها " حجازي " ، نجد " ف. معتوق " يقول : " يتوخى المؤلف ، دون شك ، إعطاء صورة بانورامية عن الموضوع الذي سيعالجه . لذلك فهو ، منذ الصفحة الأولى ، يعمم .

مفيدة هي اللقطة الشاملة ، من حيث أنها تحصر الموضوع . لكن المشكلة فيها أنها تزرع بذوراً غير صالحة تماماً ، فنتبت فيما بعد تحليلاً غير موضوعي . فالقول أن علم الاجتماع نشأ و تطور غير دقيق . علم الاجتماع نشأ عندنا هذا صحيح ، لكنه لم يتطور بعد . وضعه هو حيث كان أيام النهضة ، إلى حد بعيد . " (1)

و يضيف قائلاً : " لذلك محاسبة علم الاجتماع العربي غير واردة . لم يتشكل بعد علم اجتماع عربي بالمعنى الموضوعي للكلمة . و من هنا يصعب مطالبة علم الاجتماع العربي بشيء لم يبدأ بعد البحث عنه . " (2)

فعلا علم الاجتماع العربي رغم نشأته العربية على يد العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، إلا أنه لم يتطور بعد و حتى ما تركه ابن خلدون قد ضيعه الأحفاد - أي علماء الاجتماع العرب - فهم اليوم ممزقين بين العودة للينابيع أو الأخذ مما توصل إليه الغرب . الإكتفاء بتفسير وضعية هذا العلم كما سبق القول بالأوضاع العامة للبلدان العربية هو نوع من الهروب من المسؤولية ، و هذا ما يشته قول نفس الباحث (الحجازي) عندما يصرح " تخليص علم الاجتماع في الوطن العربي من أزمته يرتبط إلى حد كبير بحل أزمة المجتمع . " (3)

و لهذا نجد ف . معتوق لا يوافق هذا الطرح الذي يعتبره طرحاً فلسفياً و عقيماً ، فيقول : " هنا ندخل في سجال طويل يذكرنا بذلك الذي قام ، فلسفياً ، حول الدجاجة و البيضة . هل البيضة قبل الدجاجة ، أم الدجاجة قبل البيضة ؟

و لما كانت العلاقة جدلية بين هذين الطرفين ... فإن خشية الخلاص لا يمكن أن تكون سوى من ميدان بعيد جداً ، يشبه ميدان تامجهول : تلقى المسؤولية على المجتمع ككل ... حل أزمة علم الاجتماع رهن بحل أزمة المجتمع . " (4)

فعلا هناك علاقة مباشرة ، و هذا لا يمكن لأحد أن ينكره ، بين وضعية هذا العلم و الأوضاع الإجتماعية للمجتمعات العربية . إلا أن هذا لا يكفي كطرح لتفسير ما هو عليه علم الاجتماع عندنا . و لهذا نرى أن الطرح الماركسي ، هذا - طرح أحادي الرؤية يعتمد فقط على العامل الإقتصادي في تفسير وضعية هذا العلم متجاهلاً العوامل الأخرى . و لهذا كنتيجة بعد عرض هذه المواقف السائدة داخل الساحة السوسيولوجية العربية نصل إلى :

أن علم الاجتماع في الغرب مر و لا يزال يمر بالأزمات ، و أن كل مرة إستطاع فيها أن يتجاوز الحواجز . و هذا بتجديد أفكاره و إعادة بلورتها بناء على مقتضيات الساعة .

كما أن الأزمة في علم الاجتماع داخل هذه البلدان سائرت مسيرة هذا العلم . و لهذا نجد بعض علماء الاجتماع لا يؤمنون بوجود علم الاجتماع في غياب الأزمات . و لهذا يقول " إيدجار موران " « E.Morin » علم الاجتماع هو علم الأزمات

« crisologie » .

أما بالنسبة للبلدان العربية عامة و المغاربية خاصة فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الحديث عن أزمة علم الاجتماع العربي أو المغاربي هو نوع من المودة ، إستوردها بعض المشتغلين بعلم الاجتماع داخل هذه الدول لتبرير عجزهم و عدم قدرتهم على إنشاء علم اجتماع قادر على تفسير و تحليل أوضاعهم الإجتماعية و الإقتصادية ، و السياسية ... إلخ . و من ثم يبقى التعامل مع هذه المسألة - أي أزمة علم الاجتماع داخل البلدان العربية - مسألة تتطلب الحيلة و الحذر .

1- معتوق (ف.) ، تطور الفكر السوسيولوجي العربي ، طرابلس ، لبنان ، دون سنة ، منشورات جروس براس ، ص.ص . 121-122

2- نفس المرجع ، ص . 122

3- حجازي ، نحو علم اجتماع عربي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 14

4- معتوق (ف.) ، تطور الفكر السوسيولوجي ، ص . 124

الختام

بعد هذا العرض الذي بنا فيه الجذور التاريخية لأزمة علم الاجتماع في الغرب ، و ذلك مع عرض أهم مواقف كبار النقاد و المخلين السوسولوجيين الغربيين ، توصلنا إلى أن الأزمة التي يعانها علم الاجتماع لم تأت عن طريق الصدفة ، بل أنها نابعة من عجز المقولات المعرفية و التفسيرات السوسولوجية عن فهم و تفسير الظواهر الاجتماعية و العلاقات الاجتماعية . كما أن هذه الأزمة لا تكمن في العامل المعرفي فقط ، بل أن للعامل المجتمعي دور حاسم في وجودها . بالإضافة إلى هذا فقد وجدنا أن الأزمة التي تمس اليوم هذا العلم ، بل واجهته منذ ولادته ، إلا أنه في كل مرة كانت هناك حلول و مواقف حاسمة إتخذها المشتغلون بهذا العلم للتصدي للأزمة . و بالفعل إستطاعوا أن يقطعوا أشواطاً لا يستهان بها في هذا المجال . كما أن طبيعة هذا العلم و موضوعه و مسألة الموضوعية قد زادوا من حدة الأزمة و الإنقسامات المذهبية داخل الساحة السوسولوجية الغربية .

إذن رغم مواقف البعض التشاؤمية حول مستقبل علم الاجتماع في الغرب ، إلا أن الأزمات المتنوعة التي عرفها و لا يزال يعرفها لم تحم من طموحاته و دوره على الساحة المعرفية .

بالنسبة لإشكالية الأزمة و علم الاجتماع في الوطن العربي ، فكما رأينا ، هناك تضارب في المواقف . فالبعض يقول أن علم الاجتماع في الوطن العربي يعاني من الأزمة ، و البعض الآخر يرى العكس . و أبعد من هذا ، فهو لا يؤمن بوجود علم إجتماع عربي حتى نتكلم عن أزمة علم الاجتماع العربي . و الكلام عن هذا الموضوع يعني نوعاً من المودة يسعى أصحابها إلى نقل حتى الموموم و الأزمات التي يعانها الغرب . إلا أننا نلاحظ أن هناك جملة من العوائق قد إنعكست سلباً على المعرفة عامة و علم الاجتماع خاصة ، و هذه العوائق تكمن في الأزمات المتنوعة التي يعيشها هذا العالم العربي . و عليه يصح في نظرنا الكلام عن الأزمة من جهة واحدة و هي الأزمة المجتمعية و آثارها على هذا العلم . إلا أنه لا يصح الكلام عن الجانب أو البعد المعرفي لأننا نفتقد إلى أبسط شيء سواء على مستوى النظريات أو المفاهيم السوسولوجية المعبرة عن واقعنا و خصوصيتنا . بعبارة أخرى ، نفتقد إلى أنساق معرفية خاتة بنا ، متوجة و وليدة بيتنا . إن هذه الآراء و المواقف ليست بمواقف و آراء شخصية ، بل هناك العديد من الباحثين العرب قد أكدوا هذا ، و سوف نبرهن عليه ميدانياً من خلال عملنا هذا .

و دائماً حوال إشكالية علم الاجتماع و الأزمة ، نجد هذه الأخيرة قد إرتبطت بهذا العلم ، بل يذهب البعض إلى القول أن السوسولوجيا هي علم الإزمات و لا تنمو أو تزدهر إلا في ظل الأزمات الحانقة و التناقضات . ففي البلدان الغربية عملت الأزمة على دفع المشتغلين بهذا العلم إلى إعادة النظر في طروحاتهم ، و هذا ما عمل فعلاً على التجديد الدائم و المستمر للمقولات السوسولوجية لمواجهة الأوضاع الجديدة التي كانت كل مرة توجد نفسها فيها الدول الغربية . بينما ، كما سبق و أن قلنا ، في المجتمعات العربية عامة و المغاربية ، أصبح من المودة التحدث عن أزمة علم الاجتماع داخل هذه البلدان . فكيف يمكن الكلام عن أزمة شيء لا يوجد إلى حد الساعة ، كما يقول عبد الغني مغربي .

علم الاجتماع داخل هذه الدول مازال لم يظهر للوجود ، و الممارسة السوسولوجية الموجودة ما هي إلا ذلك المنتوج المستورد من عند الغير . و عليه لا يصح الكلام عن أزمة علم الاجتماع سواء كان عربياً أو مغاربياً لغيابه داخل هذه البلدان . بل يمكن الكلام عن أزمة مجتمعية تعانها هذه الدول و أن هذه الأزمة العديد من الإنعكاسات على المعرفة بشكل عام و السوسولوجيا بشكل خاص .

و نعني بالأزمة المجتمعية داخل البلدان العربية الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي تعانها هذه المنطقة و نركز هنا خاصة على أزمة المثقف و العلم بداخل هذه الدول و العداء الموجه ضدّهما .

الفصل العاشر: علم الاجتماع بين الخصوصية

و العالمية

تمهيد

المبحث الأول: معنى الخصوصية

المبحث الثاني: أبعاد الخصوصية

المبحث الثالث: بعض الآراء في مسألة

الخصوصية

المبحث الرابع: موقف عبد الوهاب بوحدانية

من مسألة الخصوصية في علم الاجتماع

الخاتمة

تمهيد

يعتبر مفهوم الخصوصية من المفاهيم الأكثر صعوبة في تناولها و الأكثر تداولاً على الساحة الفكرية في نفس الوقت. كما تعددت الآراء و المواقف حول هذا المفهوم . و هذا ما نحاول إبرازه من خلال هذا الفصل . كما يحتوي هذا المفهوم على العديد من الدلالات التي نسعى هنا جاهدين لتحديدها . و سنتطرق أيضا إلى أهم الأبعاد التي يتميز بها مفهوم الخصوصية و العالمية . و في الأخير نختم هذا الفصل بالتطرق إلى بعض الآراء الخاصة بمسألة الخصوصية و العالمية في ميدان السوسولوجيا . و من بين الآراء التي نركز عليها : الرأي السلفي ، ثم التغريبي ، و أخيرا التوفيقي أو الوسطي ، كما يسميه البعض .

المبحث الأول: معنى الخصوصية

نحاول في هذا الفصل قبل الخوض في مسألة الخصوصية « spécificité » و العالمية « universalité » تقديم بعض التعاريف لكلا المفهومين ، و ذلك لرفع كل إلتباس .

1-التعريف اللغوي لمفهوم الخصوصية :

يعرف القاموس « Le petit Larousse » كلمة الخصوصية كالتالي : خصوصية ، هي صفة ما هو خاص . الخاص هو الذي يخص كائنا ما ، أو شيئا ما ، مثل ذلك الكلام عن الصفات الخاصة لمنتوج ما أو حقوق ما . (1)

نستنتج من خلال هذا التعريف العام لكلمة الخصوصية أنها تلك الصفة أو الخصائص التي يتميز بها فرد ما أو تتميز بها جماعة ما دون الآخرين . و جاء في القاموس « Le Larousse pluridictionnaire » أن الخصوصية تنحدر مما هو خاص ، و الذي بدوره يرجع إلى الكلمة اللاتينية « specificus » و تعني ما هو خاص أو ميزة من ميزات كائن ما أو شيء ما ، و مستبعد لكل شيء آخر . و مرادف كلمة خاص هنا يعني طبائع أو خاصيات ما ... (2)

بعد هذا العرض للمعنى اللغوي لمفهوم الخصوصية ، نصل إلى نتيجة مفادها أن هذا المفهوم يدل على ما هو خاص أو مميز لكائن ما يميزه عن باقي الكائنات الأخرى . كما يدل على ما هو مشترك من طبائع و صفات بين جماعة أو مجموعات من الكائنات الحية .

2-المعنى السوسولوجي لمفهوم الخصوصية :

أ-الخصوصيات الثقافية : " هي العناصر الثقافية التي تشترك فيها بعض فئات الأفراد المعترف بها إجتماعيا ، و لكنها ليست مشتركة بين أعضاء المجتمع برمتهم ... و يندرج تحت هذا الإسم مجموعة نماذج الأنشطة المتبادلة التي يقوم بها بعض أقسام في المجتمع طبقا لتقسيم العمل فيها ، و بناء على ذلك ، يصبح الرجال و النساء داخل مجتمع معين مسؤولين عن أعمال مختلفة . كما أن الجماعات المهنية ، كالأطباء ، و المحامين ، و المدرسين يشتركون - كل في مجال مهنته - في بعض الخصائص الثقافية التي لا يفهمها بقية أعضاء المجتمع ... " (3)

تمثل الخصائص جانباً كبيراً من ثقافات المجتمعات المتمدنة . و هي في الحقيقة عوامل مفرقة ، إذ عن طريقها يصبح لكل جماعة طابع خاص . (4)

ب-الخصوصية (spécificité) : و هو إتجاه من جانب فرد نحو آخر في حدود الطبيعة الخاصة للعلاقة بينهما (كعضويتها في نفس الجماعة) ، أكثر من الحدود المتصلة بمستويات السلوك المجردة : و توجد في كل المجتمعات بعض المواقف الإجتماعية التي يتوقع فيها الخصوصية ، حيث ينظر إليها نظرة استحسان و تفضيل . " (5)

بعد هذا العرض السريع لهذه التعاريف يظهر لنا بأن الخصوصية هي ما يميز الفرد أو الجماعة عن الآخرين . و بالتالي هي مجمل الصفات و الإستعدادات الخاصة بجماعة دون الأخرى . فهذه المميزات و السمات البنائية "ظهرت وانبثقت من خلال التجربة التاريخية و التي شكلت نسقا معرفيا خاصا داخل المجتمع .

1-Le petit Larousse en couleur , op , cit . p . 871

2-Pluridictionnaire Larousse, éd. Larousse , Paris 1977 , p .1300

3-عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص . 468

4-عاطف وصفي ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، مرجع سبق ذكره ، ص . 88

5-عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص . 374

فمبدأ الخصوصية بهذا المعنى يرفض تطبيق مقولات تناسب التاريخ الغربي فقط على مجتمعات و ثقافات ظهرت وانبثقت خارج تلك التجربة التاريخية الغربية . (1)

و استنطاق لهذا التعريف نصل إلى أن ما يهمنا هنا في هذه الدراسة هو مسألة الخصوصية التاريخية و التي تشكل السمة (الصفة) الخاصة لكل مجتمع . فمثلا "الخصوصية التاريخية للمجتمعات العربية ليست تلك الخاصة بالمجتمعات الغربية . و هذا ما يجعلنا نقول أن الخصوصية التاريخية هي ذلك المزيج المشكل من مجمل التجارب لمجتمع ما .

فالخصوصية التي نحن بصدد البحث فيها و الكلام عنها هي تلك التي ترتبط بالقيم و العادات و التقاليد لمجتمع ما ، بل هي البعد الحضاري لكل مجتمع ، ذلك البعد الذي يميزه عن باقي المجتمعات الأخرى . و بعبارة أخرى يمكن القول أنها التجربة الحياتية لكل مجتمع . فالمنتوج المعرفي لأي مجتمع ما هو وليد التجربة التاريخية و الإجتماعية ، و بالتالي هو ترجمة لسماة هذا المجتمع . إلا أنه رغم هذه الخصوصية لكل نشاط سواء كان فكريا أو عضليا ، يبقى أن هناك جانب من الطابع المشترك الممكن أن تتقاسمه الشعوب ؛ و هذا ما يسميه « Wissler » بالنمط الثقافي العام . و هو نقيض الخصوصية الثقافية التي نجدها تشكل عاملا من عوامل التفرقة و التمييز حتى داخل المجتمع الواحد .

فالخصوصية إذن يمكن اعتبارها مفهوما يعني علميا فقط مجموعة الظروف ذات طبيعة إجتماعية و إقتصادية و سياسية تشكلت في ظروف تاريخية محددة ، تكون متماثلة نسبيا في التفكير و الشعور . (2)

إلا أنها ليست جامدة أو عاملا من عوامل الإنغلاق و الإنعزال عن العالم الخارجي ، بحيث أن هناك علاقة جدلية ما بين الأوضاع الداخلية و الخارجية لكل مجتمع ؛ إذ هناك علاقة تأثير و تأثر . و بالتالي عملية التفاعل تحدد من طابع هذه الخصوصية .

المبحث الثاني: أبعاد الخصوصية التاريخية :

يحدد جمال بوقزاطة أبعاد الخصوصية التاريخية بأربعة أبعاد و هي : البعد التاريخي ، و البعد القيمي ، و البعد الإيديولوجي ، و البعد البنائي .

1- البعد التاريخي : إن التطور التاريخي يضع في المقام الأول عنصر الزمان . و من هنا تأتي الأهمية المركزية للمفهوم الذي تنبأه "أنور عبد الملك" ، و هو عمق المجال التاريخي . فكلما تعمق ذلك البعد ، أمكن أن ندقق في إدراكنا لكيفية تحرك البناء الإجتماعي و تغيره و استمراره . (3) لأن الفكر السوسيولوجي ما هو إلا خطابا يعكس ضمن أشكال معينة التطور في الأوضاع البنائية . (4) فهكذا نجد ابن خلدون أنه كان السباق في إعادة الإعتبار لعلم التاريخ لما له من قيمة بالنسبة لعلم الإجتماع . فالتحليل الخلدوني للتطورات التاريخية لبلدان شمال إفريقيا لا يعتمد على أفكار مسبقة أو على تطورات ماورائية مستمدة من فلسفة ما للتاريخ . فمحتوى المقدمة هو نتيجة دراسة عميقة لمختلف الدول التي تكونت بالفعل في بلاد المغرب . إذ أن ابن خلدون ينطلق من هذا الواقع و يتبع أحداثه و لا يعممها إلا بصفة محكمة و دقيقة . (5)

1-جمال بوقزاطة ، خصوصية علم الإجتماع في الوطن العربي ،مرجع سبق ذكره ، ص . 151

2-جمال بوقزاطة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 152

3-جمال بوقزاطة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 152

4-نفس المرجع ، ص . 157

5-عبد الكريم المراق و آخرون ، أضواء على مقدمة ابن خلدون ، تونس 1977 ، دار المعرفة للنشر ، ص . 19

هكذا نجد ابن خلدون عند دراسته هذه المنطقة (بلاد المغرب) قد أعاد الإعتبار للتاريخ ولم يهمل الخصوصية التاريخية لكل دولة من هذه الدول . كما نجد علي الوردي يقول في هذا المجال : " إن ابن خلدون كان واقعا شديد الواقعية في دراسة المجتمع . وهو بذلك ظفر بالفكر الإجتماعي طفرة كبرى . (1) و يوضح علي الوردي موقف ابن خلدون من التفكير المفرط في المثالية فيقول " كان هم المفكر في الغالب أن يأتي بالأفكار العالية البعيدة عن واقع الحياة الإجتماعية ، إنه يرى الواقع أمرا سافلا لا يليق بالمفكر أن يبحث فيه . و كان هذا من العوامل الفعالة التي عرقلت نمو علم الإجتماع و التفكير الإجتماعي الواقعي . و أخيرا جاء ابن خلدون ثائرا على هذا النمط من التفكير . (2)

إن إهمال أو إغفال البعد التاريخي لهذه المنطقة -البلدان المغاربية- هو سبب في نظرنا ساهم في اغتراب المشتغلين بعلم الإجتماع وجعلهم غير قادرين على فهم الحقائق الإجتماعية لدولهم . كما أن اللجوء إلى المناهج و الأدوات المنهجية الغربية التي لم تر النور في البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة سبب من بين الأسباب الرئيسية في إخفاق المشتغلين بهذا العلم في جل الدراسات التي قاموا بها . و على هذا يبقى هذا البعد شرطا أساسيا يجب أخذه بعين الإعتبار عند القيام بمحاولة سوسولوجية . فالتاريخ كما يقول "ميل" هو عصب علم الإجتماع .

2- البعد القيمي: يتمثل هذا البعد في صياغة مشكلاتنا الإجتماعية من أجل فهمها ، و هذا من خلال تحديد القيم التي تنطوي عليها . فقد ظهر علم الإجتماع و هو يحمل قيم المجتمع الصناعي التي أفرزتها الثورة الصناعية ، حيث جاء كتبرير لهذه القيم ، بل أكثر من ذلك ، ذهب هذا العلم لإسقاط هذه القيم و محاولة فرضها على مجتمعات تاريخيا و اجتماعيا عن تلك المجتمعات التي أنتجتها ، حيث أخذت هذه القيم صفة الأحكام القيمية . (3)

فمسألة القيم تعتبر من المسائل الأساسية في تكوين الشخصية و عاملا من عوامل الخصوصية . فلكل مجتمع جملة من القيم التي تميزه عن المجتمعات الأخرى .

فالقيم الخاصة بالبلدان العربية الإسلامية عامة و بلدان المغرب العربي هي نابعة من الدين و اللغة و العادات و التجربة التاريخية و هذا ما يجعل هذه القيم تختلف كل الاختلاف مع تلك الموجودة في المجتمعات الغربية . و علم الإجتماع الغربي هو بدوره كما سبق القول يحمل خاتم هذه القيم ، و بالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال الكلام على عالمة هذا العلم ، بل هناك ما يمكن فعلا الاستفادة منه و الأخذ به من هذا العلم و هذا في حدود مضبوطة ترسمها قيم شعوبنا المغاربية فالقفز على قيمنا يعني الموت ببطء ، يعني كذلك الإغتراب . إن مع تبنينا هذا العلم -أي السوسولوجيا الغربية- قد تبينا العديد من القيم المادية لخصوصياتنا 3- البعد الإيديولوجي

إن البعد الإيديولوجي لمفهوم الخصوصية في الموقف الذي يتناه البحث إزاء قضايا مجتمعه و ما تفرزه من مسائل تستوجب موقفا واضحا يكشف عن رؤية خاصة لها . من هذا المنطلق يشكل مفهوم الخصوصية إلتزاما إيديولوجيا تجاه القضايا المطروحة أمام واقع المجتمع العربي و المتمثلة في تبني الباحث لقضايا الإنسان و المجتمع الجوهرية ، إذ يعطي مجتمعه الأدوات المعرفية و العلمية التي تمكنه من تحقيق طموحاته ... إن استعمال مفهوم الخصوصية يمثل دعوة لتبني موقف نظري واضح تجاه الصراع الإيديولوجي الحاد الدائر داخل مدارس علم الإجتماع المختلفة . (4)

1- علي الوردي ، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته و شخصيته ، تونس 1977 ، الشركة التونسية للتوزيع ، ص . 09

2- نفس المرجع ، ص . 09

3- جمال بوقراطة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 158

4- نفس المرجع ، ص . 162

إن هذا البعد الإيديولوجي و المتمثل في التحرر من الهيمنة و الإختيار عن وعي لاتجاه نظري ما سوف يساعد المشتغلين بهذا العلم داخل الدول العربية عامة و المغاربية خاصة على التحرر من قبضة المدارس المتنوعة و التي جعلت الممارسة السوسولوجية داخل هذه البلدان عبارة عن خليط يستحيل على الباحث التحكم فيه و التفقه فيه بل هذه القضية نجدها مطروحة حتى داخل الدول الغربية التي تعاني الإنقسامات المذهبية . و أغلبية المهتمين بعلم الإجتماع يرون بأن الأزمة التي يمر بها هذا العلم داخل هذه البلدان ، أي الغربية ، هو انعكاس هذه الإنقسامات و الصراعات المذهبية .

4- البعد البنائي:

إن ما نقصده بالبعد البنائي تلك المكونات التاريخية لبناء المجتمع ، هذه المكونات تنحصر أساسا في الأبنية الإقتصادية الطبقية التي تعكس واقع مجتمعات العالم الثالث عامة و الوطن العربي خاصة .(1)

إن الخلل هذه الفقرة يستتج مدى تأثير الباحث بالإقتراب السوسولوجي الماركسي ، بحيث نجده يوظف المفاهيم الماركسية كالأبنية الإقتصادية و الطبقية و هو متجاهلا بذلك خصوصية المجتمعات العربية عامة و المغاربية خاصة فتحي نساءل هل هناك فعلا طبقات اجتماعية داخل المجتمع العربي عامة و المجتمعات المغاربية خاصة كما تصوره ماركس؟ وهل فعلا هذه المجتمعات تتسم بنفس الخصائص كالتى تتسم بها المجتمعات المسماة بدول العالم الثالث ، ك بعض الدول الآسيوية و أمريكا اللاتينية وحتى بعض البلدان الإفريقية .

رغم كل ما تشرك فيه من خصائص كالتخلف الإقتصادي و التبعية في أغلبية المجالات مع باقي دول العالم الثالث إلا أن الدول العربية عامة و المغاربية خاصة تتسم بخاصية تجعلها تختلف كل الإختلاف عن هذه البلدان . فالبيئة الإجتماعية هذه الدول ما زالت تسيرها النظم العشائرية و القبلية ، كما نجدها بنيات تقليدية ، ما زالت السلطة الأبوية هي المسيطرة فيها ، ضف إلى ذلك أن البنية الإقتصادية هذه الدول هي إنعكاس للبنية الإجتماعية .

رغم وصف هذه البنية بكونها إنتقالية إلا أن هذه العملية لا تتم بنفس الكيفية كالتى تمت بها داخل بعض الدول السائرة في طريق النمو . فالأزمات المتنوعة و الصراعات التي تتصف بها هذه المنطقة جعلتها تختلف كل الإختلاف عن باقي دول العالم الثالث فنحن نوافق "حليم بركات" عندما يقول " إن الملامح العامة للمجتمع العربي تجعلنا نكتفي بالقول أن المجتمع العربي في الوقت الحاضر هو مجتمع ... إنتقالي يشهد صراعا متأزما بين السلفية و الحداثة . فالمجتمع العربي يتغير بسب تناقضاته الداخلية و مع الخارج ؛ فهو يشهد مواجهة و صراعا حادين في الداخل و الخارج جعلته يعيش في مرحلة إنتقالية متأزمة .(2)

إلا أننا نختلف مع هذا الأخير حيث نرى بأن المجتمعات العربية عامة و الدول المغاربية خاصة تعيش مرحلة اللااستقرار وليس بمرحلة إنتقالية ، و مثال الجزائر خير دليل على هذا .

إذن لا يمكن لنا فهم هذه الخصوصية -أي البنائية - بتحليل الصراعات الحادة التي تنخبط فيها هذه المنطقة و الناجمة عن التبعية الداخلية و الخارجية ، بالإضافة إلى هيمنة البنيات التقليدية و تهقر القوى التقدمية و الروح العقلانية ، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية و هيمنة السياسي على المدني ، و هذه حقيقة تعيشها كل البلدان العربية بما فيها بلدان المغرب العربي .

1- نفس المرجع ، ص . 165

2- حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بيروت 1984 ، مركز الدراسات العربية ، ط 1 ، ص . 18

بعض الآراء في مسألة الخصوصية :

تنقسم الساحة المعرفية عامة و السوسيولوجية خاصة داخل البلدان العربية و الإسلامية إلى ثلاث مواقف متباينة فيما يخص مسألة الخصوصية (la spécificité).

الموقف السلفي: هو الإتجاه الأكثر رفضاً و تشدداً لكل ما هو قادم من الخارج ، حيث يرى أصحاب هذا الإتجاه أن علم الإجتماع الذي نحن نمارسه في مجتمعاتنا هو وليد التجربة التاريخية و الإجتماعية الغربية ولا يمكن في أي حال من الأحوال الإستعانة به لفهم و تحليل أوضاعنا ، بل هو عامل من عوامل التغريب و التبعية ، و لهذا نجد أصحاب هذه النزعة (السلفية) ينادون بالعودة إلى الجذور الثقافية و الحضارية الأولى للمجتمعات العربية و الإسلامية . كما يرون أن في الكتاب (القرآن الكريم) و السنة كل الحلول و لاجابة للنظريات و المفاهيم و التقنيات المنهجية الغربية . و قد عمل أصحاب هذا الإتجاه على إحداث ما يسمى بعلم اجتماع إسلامي على سبيل المثال ، إلا أن فعالية هذا الإتجاه تبقى منعدمة نظراً لانغلاقها على نفسها و رفض الآخر ورفض الحوار و الإنتقاء .

وهكذا نجد مثلاً "أحمد المختاري" يقول في شأن علم الاجتماع الغربي: "السوسيولوجيا على اختلاف ألوانها وانتماءاتها الإجتماعية و الإيديولوجية هي نتاج مجتمع معين في حقبة سياسية و اقتصادية و تاريخية معينة . فولادتها المعاصرة على الأقل غربية ، و هي ناتجة عن أزمات إجتماعية حادة ، و من ثم أخذت طابعها النضالي ضد البنى الإجتماعية للمجتمعات الغربية التي كانت تطبعها الأفكار اليهودية المسيحية من جهة ، و الفلسفة اليونانية من جهة أخرى . و منذ البداية أخذت طابعاً إلحادياً لأنها أصلاً تهدف إلى إقامة مجتمع بعيد عن قهر و تسلط الكنيسة . و هذا العنصر الإلحادي لا يزال قويا في السوسيولوجيا و كل فروعها. (1)

نستج من خلال هذه الفقرة أن علم الاجتماع و ما فيه من نظريات و مفاهيم هو علم إلحادي إلى درجة كبيرة ، بحيث جاء لمحااربة الكنيسة ، و هي أحد رموز الديانة المسيحية . و هذا الطابع الإلحادي يتناقض و طبيعة المجتمعات العربية الإسلامية و عليه يرى أصحاب هذه النزعة السفلية أن علم الاجتماع الغربي علم جرد الإنسان الغربي من العقيدة و جعله هو المركز الذي تعود إليه كل الصلاحيات و القرارات . إنسان بلا قيود عكس الإنسان الخاضع للديانات .

إن ما يمكن قوله هنا هو أن أصحاب هذه النزعة قد أصابوا في طرحهم هذا للسوسيولوجيا الغربية التي تجعل الوجود كله منحصراً في الإنسان و الطبيعة و هو جزء منها ، و نوع من أنواعها . و الطبيعة وجدت هكذا بنفسها أو قوانينها ، فهي مقدرة بنفسها من غير مقدر لها ، و العقل وحده طريق معرفة الحقائق و ليس ثمة طريق آخر ، و ليست المثل الأخلاقية و القيم و المفاهيم الختوقية إلا وقائع أو حوادث كالحوادث الطبيعية نشأت و تطورت ، فهي ليست ثابتة و الإنسان نفسه إنما هو حيوان إجتماعي مفكر فحسب ، و ليست النفس الإنسانية إلا مجموعة من الغرائز. (2)

إن الخلل لهذه الفقرة يرى بسهولة مدى غربة هذا العلم عن مجتمعاتنا العربية الإسلامية ، بحيث هناك إختلاف شاسع في المسلمات . رغم هذه التناقضات و الإختلافات الجذرية في المنطلقات إلا أن هناك ما هو صالح يمكن الإستفادة منه العلم و ذلك لفهم المجتمعات العربية و الإسلامية و هذا لن يتأتى إلا بالعمل الجاد المتمثل في تقديم البدائل و عدم الإكتفاء بالنقد و الرفض للآخر . كما يجب علينا ألا ننظر فقط إلى عيوب علم الاجتماع الغربي و الإشارة لها ، بل يجب ألا ننسى الطابع الثوري لهذا العلم و الإيجابيات العديدة المتمثلة فيما قدمه من خدمة للبشرية ككل ، و هذا ما نحلله بالتدقيق عند التطرف إلى التيار الثالث و المتمثل في الإتجاه التوفيقي .

1- أحمد المختاري ، " نحو علم إجتماع إسلامي ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد 43 ، 1985 ، ص . ص . 46-47

2- محمد مبارك ، بين الثقافتين: الغربية و الإسلامية ، بيروت 1980 ، دار الفكر ، ص . ص . 99

2-الإتجاه الغربي : وهو نقيض الإتجاه الأول ، بحيث يرى بأن علم الإجتماع علم غربي حديث النشأة ، وأن الغرب وحده هو الذي أنتج هذا العلم نظرا لجملة من العوامل والظروف التي مرت بها المجتمعات الغربية، المتمثلة في أعصرتنوير و الثورة الفرنسية أي الثورة ضد النظم القديمة الرجعية و المتمثلة في النظام السياسي المتسلط و الدين المسيحي . كما يعود حدوث هذا العلم إلى الإكتشافات المتنوعة في المجالات المعرفية والتغيرات التي عرفتها المجتمعات الغربية، و حلول الديمقراطية و زوال الأنظمة الإستبدادية هكذا نجد أصحاب هذه النزعة سواء كانوا من المحافظين أو من اليسار ينادون بتطبيق ما توصل إليه الغرب من نظريات و تقنيات في التعامل مع بيئتنا . فإخلاص في إعتقادهم يمكن في استيراد المنتج الغربي و إخضاع المجتمعات العربية له .

3-الإتجاه التوفيقي:

إن أصحاب هذا الإتجاه يرون بأن رغم خصوصية كل مجتمع إلا أن هناك ما هو عالمي و مشترك و ممكن الإستفادة منه ، فهم لا ينادون برفض الآخر (أي الغرب) و الإنغلاق على الذات ، كما ينادي به السلفيون ، ولا ينادون بالصعوبة الكلية للمنتج المعرفي الغربي بل نجدهم يطالبون بالفتح على العالم و لكن بشروط ، و كذلك التعامل معه بحذر و شجاعة . و في هذا الصدد نجد "عبد الوهاب بوحدية" يقول : " إن الخدمة التي يمكن أن نقدمها اليوم لأوروبا هي أن نفهمها بأن الحوار يمكن أن ينطلق من خلال الرفض لما تعتقده منذ زمن بعيد حول العالمية ."(1)

فمن خلال تجاربنا يمكن لنا التخلص من أوهام النظريات المسماة بالعالمية ، عربية كانت أو غربية . كذلك بتخلصنا من النظريات الكاذبة إبتداء بالنظرية الكونية ، فالماركسية ثم الوظيفية ، و البنيوية يمكن لنا مساعدة أوروبا للتخلص بدورها و تجاوز العالمية الكاذبة والتي ما هي إلا وجهة لشرف التمرکز الأوروبي (Européocentrisme) بهذا الثمن يمكن لنا معا الوصول إلى العالمية الحقيقية ، تلك العالمية التي مازالت في طور البناء ، البناء المشترك ."(2)

هكذا يظهر لنا بوضوح أن إدعاءات الغرب بعالمية ما توصلت إليه من نظريات و تقنيات أمر غير صحيح و أن بناء علم الإجتماع مازال لم يكتمل و أنه يتطلب مساهمة كل من العرب و الغربيين . ففي نظر "عبد الوهاب بوحدية" لا يوجد في هذه الساعة -هذا الوقت علم عالمي بل هناك محاولة فرض نتائج غير صحيحة على المجتمعات الأخرى و جعلها تابعة . كما نلاحظ من خلال ما سبق أن بوحدية ينفي و يرفض بشدة الخصومية الضيقة المبنية على الإنطواء على الذات و معادات الآخر .

بينما "علي الوردي" يذهب إلى أبعد من هذا ، فيقول: "السوسيولوجيا المعاصرة تأسست في إطار يختلف عن الذي تطورت فيه سوسيولوجية إبن خلدون . كلاهما قد أخذ دعائمه الأساسية من تجربتين تاريخيتين مختلفتين . و لكنه لا يمكن لأي منهما الإدعاء بالعالمية أو التثبيئية (Exclusivisme) نظرا لعدم وصولهما إلى درجة التطور اللازم . فكل مدرسة تتمسك بسمياتها الخاصة تلك الميزات الراسية جذورها في أعماق الحقائق الإجتماعية - الثقافية المختلفة ."(3)

فهكذا نجد "علي الوردي" يجعل حدا لإدعاءات البعض القائلة بأن ما توصل إليه إبن خلدون أو النظريات الغربية المعاصرة هي نظريات عالمية يمكن تطبيقها على كل المجتمعات دون إستثناء ، متناسين بذلك حدود هذه النظريات تلك الحدود التي تحددها الحقائق الإجتماعية و الثقافية لكل منطقة . فعلم الإجتماع في نظر عبد الوهاب بوحدية يرتبط أشد الارتباط بالبيئة التي ينشأ فيها ضمنها و بالأطر التي يبرر من خلالها و بالحضارة التي يستند إليها - فلا يمكن و الحالة تلك أن نفصل بين المجتمعات موضوع البحث و الفئات الباحثة(4)

1-Bouhdiba (A.), *Quêtes sociologiques*, op , cit . p . 17

2-op , cit . p . 17

3-علي الوردي ، منطق إبن خلدون في ضوء حضارته و شخصيته، مرجع سبق ذكره ، ص . 273

4-عبد الوهاب بوحدية ، لأفهم : فصول في المجتمع و الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص . 10

المبحث الرابع: موقف عبد الوهاب بوحدية من مسألة الخصوصية في علم الاجتماع :

يعتبر عبد الوهاب بوحدية من أصحاب التيار التوفيقي المعتدل ، ذلك التيار الذي لا يرفض الغير كونه خارج عن الدائرة الحضارية الشرقية ، كما رأينا سواء لدى التيار السلفي أو التيارات الأخرى التي ترفض الحوار و الأخذ من عند الغير ، أوحى من التراث القيمي لأسباب ايدولوجية . فبعد الوهاب بوحدية يتعامل مع الخصوصية بحذر و يرفض تلك الخصوصية الضيقة المختنقة للأن العربي . إلا أنه يضع العديد من الشروط في التعامل مع هذا المنتج السوسولوجي الغربي . و أول هذه الشروط ألا يطمس هذا الأخير شخصتنا العربية الإسلامية أو يجعلنا غرباء عن مجتمعاتنا . و نحاول في هذا المبحث تقديم بعض آراءه حول مسألة الخصوصية في علم الاجتماع .

1-موقف عبد الوهاب بوحدية من المستشرقين :

يقول : " الثقافات و الحضارات و الأديان تدرس - من طرف المستشرقين - كعقليات يحكم عليها إنطلاقا من الواقع الأوروبي الغربي المصنوع الثري ، المتأثر شديد التأثير بالمسيحية - مما سهل عملية الغزو الأوروبي إذ أصبح الغريون مرتاحي الضمير مقتنعين بأن هم مسؤوليات خاصة تفرض عليهم تعمير كامل العمورة التي خلق الله و فرض مدينتهم على بقية الشعوب ، بما فيها نحن وأصبحت الحضارات غير الغربية بما فيها العربية و المسلمة محتقرة في نظر الغالبية الساحقة عندهم ... فمن إفتراصات عفوية إلى تحريف و من تحريف إلى تصحيف ، و من تصحيف إلى تشويه ، و من تشويه إلى هزل و كاريكاتورا ، عشرات و عشرات من المستشرقين "الأفاضل" و "الأجلاء" مثل "بوسكاي" و "مونا" و "شارل" و "قوينو" و "جاندارم" و "لويس" و "ليفني سترانس" وغيرهم لم تمنعهم الموضوعية و لا النزاهة العلمية ، و لا التقالدية الأكاديمية السائدة في جامعاتهم من تشويه المجتمعات العربية الإسلامية - فهل سنقبل إنتاجهم في العلم الإجتماعي العربي؟ " (1)

هذه حقيقة لا يمكن لأحد إنكارها و هي أن أغلبية هذا الإنتاج أو الكتابات -والأكثر رواجاً في بلداننا -تشكل مساسا بخصوصياتنا الحضارية و التاريخية ، و الإعتماد عليها باسم عالمية العلم هو في الحقيقة إنتحار ثقافي و حضاري . كما لهذه الكتابات دور ثاني هو كما يقول بوحدية يقضة الضمير العربي! فهي تثير فينا التساؤل و روح الثورة و تحفزنا على النقد الذاتي و على مراجعة النفس . " (2)

فعلا نحن في أمس الحاجة إلى نقد ذاتنا و على مراجعتها . إلا أن هذا ليس بالأمر الهين خاصة إذا كان الباحث غير متسلح بالأدوات المنهجية و المعرفية الناجعة ، القادرة على السماح له بهذه العملية فهنا تكمن مخاطر هذه الكتابات و الدراسات لما تحمله من بدور فتنه و شكوك . فالخصوصية عند عبد الوهاب بوحدية تنطلق من الغرلة و عدم الإستيراد الأعمى ، الخصوصية عنده يضبطها المنهج الشكلي ...

2-موقفه من البحوث و الدراسات و النظريات الغربية:

تعتبر أولا و بالذات عن مشاغل فرنسية أو إنجليزية ، أو صهيونية : لأنها ترعرعت و ثمت و ازدهرت في رعاية مؤسسات خدمة و ما تزال تخدم مصالح المجتمعات التي إنبثقت فيها. (3)

1-نفس المرجع ، ص . 15

2-نفس المرجع ، ص . ص . 15-16

3-نفس المرجع ، ص . 16

هذا ما يتسناه العديد من الدارسين والباحثين عندنا . فهم ينطلقون من فكرة عالمية العلوم وحيادية نتائجها، و عند توظيفهم لهذه النظريات و الدراسات على مجتمعاتهم تكون النتائج وخيمة ، بل تبعدهم هذه الدراسات عن واقعهم و حتى عن انتماءهم . و تدعيما لهذه نجد عبد الوهاب بوحدية يوضح قائلا : " يمكن أن نلاحظ أيضا أن الكثير من الإجماعيين العرب يبذلون جهودا كبيرة في بحث مسائل نظرية صرفة و يتفننون في فهمها و تدقيق بعض المصطلحات و تسليطها على الأوضاع الإجتماعية العربية و الحال أن تلك المفاهيم قد تكون طريفة في ذاتها جديرة بالإهتمام و العناية ، لكنها في الحقيقة تمثل المجتمع الأروبي الذي نشأت فيه و الحال أن المجتمع العربي لا يزال بعيدا كل البعد عن التصورات المتفرعة عن هذه النظريات التي تنسب إليه باسم العلم و التي تعرقل في نهاية الأمر الفهم الإجتماعي ، إذ تكون حجر عثرة في مسيرة البحوث .(1)

و في شأن النظريات السوسولوجية الأكثر رواجواستعمالا في مجتمعاتنا العربية عامة و المغاربية خاصة نجد عبد الوهاب بوحدية يقول : " و نلاحظ أيضا أن كبريات المدارس الإجتماعية مثل الماركسية و الفيبيرية و الدركايمية أصبحت تصنف في العالم العربي - و يحاول الكثيرون إقحامها في تفكيرهم مهما كان الثمن باهضا و أصبحت مجالا واسعا لإغتراب بحوثنا و مرتعا للمتناهات اللفظية و خروجنا واضحا خطير عن المسأليات و الإشكاليات العربية الأصيلة . فلا يكفي و الحالة تلك أن يبحث العربي في مجتمعه حتى يكون بحثه عربيا ، بل و ربما غدا الإستيلاء في هذه الصورة أدهى و أمر لأنه إنبثق من الداخل ... (2)

نلاحظ من خلال هذه الفقرة أن المجتمعات العربية عامة و المغاربية خاصة قد أصبحت حقل تجارب للعديد من النظريات و هذا باسم عالمية هذه النظريات ، حيث حاول الباحثون و لا يزالون في هذه البلدان إخضاع مجتمعاتهم لها ، متناسين بذلك أن كل نظرية مهما كانت درجة علميتها ، جاءت في ظروف معينة ، بل لخدمة البيئة الإجتماعية و الثقافية التي إنبثقت منها . فكل التجارب هذه التي سعى أصحابها إلى تطبيقها على المجتمعات العربية قد باءت بالفشل ، فلا الماركسية ، و لا الفيبيرية ، و لا الدركايمية ، و لا أي نظرية أخرى قد إستطاعت أن تعبر عن آمال و تطلعات الجماهير العربية بكل شرائحها . فمحاولة توظيف هذه النظريات بأي كيفية أو طريقة من طرف المشتغلين بهذا العلم جعلهم يتعدون كل البعد عن شعوبهم ، بل أصبحوا غرباء عنه غير قادرين على فهمه و التنبؤ بما سيحدث في المستقبل . فعلماء الإجتماع داخل البلدان العربية يعانون اليوم من الإستيلاء فرغم عددهم الهائل إلا أنهم لم يستطعوا إحداث علم اجتماع قادر على فهم مجتمعاتهم و كل التحولات التي تعرفها هذه الأخيرة . هذا ما يجعلنا نقول بأن هناك علماء اجتماع داخل هذه الأقطار - أي العربية عامة و المغاربية خاصة إلا أنه لا يوجد علم اجتماع خاص ببيئتهم ، بل هناك خليط من السوسولوجيات ، سواء منها ذات الطابع البراجماتي ، أو الماركسي، أو الوضعي ... الخ

3- كيفية التعامل مع هذه النظريات و المفاهيم والتقنيات الوافدة :

كما سبق وأن قيل في بداية هذا البحث فإن عبد الوهاب بوحدية و غيره من علماء الاجتماع ذوي النزعة الوسطية أو ما يسمى بالتوفيقية لا يرفضون هذه السوسولوجيات الوافدة علينا من البلدان الغربية ، بل يرون أنه ممكن الإستفادة منها و لكن بشرط . و في هذا الصدد نجد دائما عبد الوهاب بوحدية يقول : " هذا لا يعني أن الباحث العربي يجب عليه أن يلغى كل النظريات ، و كل المفاهيم الغربية ، إلا أنه ينبغي عليه أن يضع دوما نصب عينيه أنها ليست في الحقيقة سوى أدوات مسح و وسائل تحليل يجب نقدها على ضوء الواقع الإجتماعي العربي لا نقد المجتمع العربي على ضوءها! (3)

1- نفس المرجع ، ص . 18

2- نفس المرجع ، ص . 18

3- نفس المرجع ، ص . 19

فالبحث " الإجتماعي كشف و تحليل لما عليه المجتمع ، و كل مجتمع له خصوصيات ينبغي أخذها بعين الإعتبار بل الإنطلاق منها ضرورة و تفكيكها و تمحيص معطياتها و التعمق في جذور ملامستها و محاولة إفراس ما تشير إليه من نوعية العلاقات الإجتماعية و وضعها في إطارها التاريخي العام - وهذا يحتاج إلى عتاد مفهومي ينبغي البحث عنه في كنه الثقافة الإجتماعية الذاتية ، و إن غاب و جب استباطه على ضوء المعطى الإجتماعي و بالإستناد إلى إجتهد الباحث و بعد ذلك تأتي في فترة لاحقة عملية المقارنة مع النظريات و المفاهيم الرائدة شرقا و غربا . و قد تفضي عملية المقارنة إلى مقارنة أو إلى مبادعة (1)

"وبهذه الطريقة نخدم بحوثنا مجتمعاتنا و تساهم عن جدارة في تجديد علم الإجتماع العام و تبرز للعيان لأنها تستند إلى تجربة واعية و تدرج المعطيات الموضوعية ضمن نظرة جامعة أصيلة عريقة . " (2)

إذا قمنا بعملية تحليلية لكل القواميس التي كتبت سواء من طرف الغربيين أو حتى العرب أنفسهم نجد أن كل المفاهيم و المصطلحات السوسولوجية المتواجدة فيها من إنتاج غربي ، أي لا يوجد أي حضور عربي . فعلى سبيل المثال نأخذ قاموس علم الإجتماع لعاطف غيث فنجد أن كل التعاريف الموجودة فيه أجنبية بمعنى أن العرب لم يساهموا على الإطلاق في تحديدها . إن العيب هنا يرجع لصاحب هذا المؤلف و غيره من الباحثين العرب الذين لم يجتهدوا في قراءة تراثنا و البحث في التعاريف التي قد أعطيت هذه المفاهيم من طرف أجدادنا . و حتى إن لم توجد على الإطلاق - وهذا أمر مستحيل - تعاريف مثلا خاصة بمفهوم : الثقافة - الأسرة - الدور... الخ من المفاهيم موجودة في هذا التراث . فعلى المشتغلين بهذا العلم أن يبذلوا الجهد لإخراجها للوجود و تكييفها مع طبيعة مجتمعاتنا العربية . معنى ذلك أنه ينبغي أن نقبل الآية و أن نخرج من طور الإستهلاك الخفض إلى طور الإبداع و المبادرة ، و دور الإجتماعيين العرب لا ينحصر في التعريف بالمنتوج الفكري الغربي و في توريده و تقريبه إلى المواطن العربي فقط ، بل دورهم دور أخذ و عطاء ، و تبادل مستمر . (3)

بعد هذا العرض السريع لموقف عبد الوهاب بوحدية من مسألة خصوصية و عالمية السوسولوجية نستنتج :

- أنه لا توجد هناك أي نظرية ذات الطابع عالمي .

- أن كل نظرية أو مفهوم أو تقنية مهما كانت إلا أنها جاءت في ظروف إجتماعية ثقافية معينة ، بمعنى أنها جاءت لخدمة البيئة التي ترعرعت فيها .

- الخصوصية داخل المجال السوسولوجي أمر ضروري نظرا للإختلافات الثقافية و التاريخية و الحضارية التي تتميز بها كل منطقة بحيث حتى ما بين البلدان العربية هناك إختلافات كبيرة ، و ما يناسب مثلا دول المشرق العربي ليس بالضرورة أن يناسب دول المغرب العربي ، كذلك حتى داخل الدول المغاربية هناك خصوصيات يجب عدم تجاهلها .

- كذلك نلاحظ أن التيار التوفيقي لا يلغي المنتوج الفكري للآخر (الغرب) ، بل يطالب بنقده و استنطاقه مع الواقع الإجتماعي هذه الدول . بالإضافة إلى مطالبته للمشتغلين بهذا العلم داخل البلدان العربية بالإسهام في عملية تقدم هذا العلم عالميا وكذلك إنتاج سوسولوجيا معبرة عن طموحات و تطلعات الجماهير العربية الواسعة .

1- نفس المرجع ، ص . 20

2- نفس المرجع ، ص . 20

3- نفس المرجع ، ص . 20-21

الخاتمة

بعد هذا العرض لمفهوم الخصوصية نصل إلى نتيجة مفادها أن هناك استعمال متضارب لهذا المفهوم داخل الساحة الفكرية العربية عامة و السوسولوجية خاصة ، بحيث نجد أن أغلبية الذين تناولوا هذا الموضوع قد تطرقوا له من زوايا جد ضيقة كمثّل التطرق إلى الخصوصية الثقافية ، تلك الخصوصية التي كما رأينا تعمل أكثر على التفرقة و التمييز من الإجماع و التقرب و التحوار . كذلك تبين بعد هذا العرض أن المجتمعات العربية تختلف كل الاختلاف مع الدول الغربية ، بل حتى مع الدول المسماة بدول العالم الثالث و أن القول بأنها دول إنتقالية قول لا ينطبق على كلها ، بل نجد كما سبق القول أن مثلاً الجزائر و بعض الدول العربية الأخرى هي في حالة اللاستقرار . و هذه الوضيفة عملت على تعطيل عملية التنمية هذه البلدان في جميع المجالات .

كما توصلنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة الأبعاد الحقيقية للخصوصية و المتمثلة في البعد التاريخي و الذي يعتبر البعد الرئيسي و الذي لا يمكن لأي باحث تجاهله . و نفس الأمر بالنسبة للبعد القيمي بحيث تشكل القيم داخل هذه المجتمعات محرك الفعّال الذي بفضلها تتم العديد من العمليات . و عليه التقليد للآخر و محاولة توظيف ما توصل إليه من نظريات و تقنيات دون الأخذ بعين الإعتبار سمات و خصائص هذه المجتمعات -أي المغاربية - سوف يؤدي حتماً إلى الفشل . وأخيراً يمكن أن نصل إلى النتائج التالية:

- هناك توظيف لاعقلاني لهذا المفهوم .

- العديد يستعمل هذا المفهوم كذريعة للتستر وراءه وإخفاء الضعف الذي يتخبط فيه .

- أغلبية الذين تطرقوا له أخذوه من المنظور الثقافي ، أي من زاوية جد ضيقة تهدف إلى الإنغلاق على الذات والهروب من الحوار الجاد .

- كما أن هناك طائفة عملت على محاربة هذا المفهوم و ذلك بقولها أن العلوم اليوم ذات طابع عالمي (universelle) و أن الخصوصية لا مكان لها في المجال العلمي ، متناسية بذلك خصائصها و عاداتها و ظروفها الإجتماعية و الإقتصادية .

- كذلك نجد طائفة تعمل على التوفيق ما بين ما هو خاص بهذه المجتمعات (أي عدم الإنسلاخ و التفریب) و ما هو صالح و يمكن الإستفادة منه من عند الآخر -أي الغرب- دون أي عقدة ، سواء تجاه ما هو محلي أو خارجي .



الفصل الحادي عشر: في مسألة إغتراب المشتغلين
بلعم الإجتماع داخل البلدان المغاربية.

تمهيد

المبحث الأول: معنى الإغتراب

المبحث الثاني: مفهوم الإغتراب عند بعض الفلاسفة

المبحث الثالث: الإغتراب عند بعض علماء الإجتماع

المبحث الرابع: البحث في مسألة إغتراب المشتغلين
بلعم الإجتماع المغاربة.

الخاتمة

تمهيد

يعتبر موضوع الإغتراب من المواضيع التي شكلت و لا تزال العديد من التساؤلات نتيجة لطبيعة هذا الموضوع. كما أن هذه القضية ليست بالقضية الحديثة ، بل هي قديمة و مست جميع المجتمعات دون استثناء . و الإغتراب الذي نحن بصدد دراسته لا يخص الجانب المرضي ، أي المرض العقلي الذي يعانيه بعض الأفراد بل يهتم هذا الفصل بموضوع اغتراب المشتغلين بعلم الاجتماع داخل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة . و مسألة إغتراب الطبقة المثقفة داخل المجتمعات العربية ليست بالمسألة الجديدة ، بل نجد أن هذه الطبقة عانت و لاتزال أبشع و أعنف صور الإغتراب داخل مجتمعاتها .

إن التاريخ العربي الإسلامي حافل بمظاهر إغتراب المثقفين و العلماء ، فهناك العديد من الأمثلة عن هذا و التي يمكن ذكرها في هذا التمهيد ، مثل إغتراب ابن رشد العالم و الفيلسوف و معاناته من طرف الفقهاء و رجال السياسة في زمانه ، كذلك ابن باجة الأندلسي الذي عانى كذلك من الإغتراب و التهميش إلى أن قتل بالسهم . و في البلدان المغاربية بشكل عام و الجزائر بشكل خاص ، هناك العديد من العلماء و الباحثين في العصر الحالي يعانون من الإغتراب ، و النسيان ، و الإقصاء داخل مجتمعاتهم . إن المسألة الإغتراب لا تخص المشتغلين بعلم الاجتماع دون غيرهم من العلماء و المثقفين ، بل كما بينا تمس كل المختصين في حقل المعرفة ، و هذا نتيجة للعلاقة الهشة و المبنية على عدم الثقة و الاحترام بين كل من السلطة و الفئات المثقفة بشكل عام و السوسيولوجيين بشكل خاص . و الإغتراب الذي نتاوله في هذا الفصل هو بالأحرى مسألة "الغربة" كما يقال بالدرجة عندنا بالجزائر ، حيث يشعر المرء بأنه غريب عن وطنه رغم وجوده فيه . و هذه الغربة يمكن أن تكون نتيجة للإقصاء و التهميش اللذان يعاني منهما الفرد عند عدم رضوخه للمساومات و الضغوطات . و هذا الشكل من الإغتراب تمارسه الجهات السلطوية ذات النقود و القوة كما تنطرف في هذا الفصل إلى شكل ثان من الإغتراب و هو الإغتراب الذاتي و الذي يمارسه الفرد ضد نفسه ، حيث يبيع شخصيته و مبادئه بغية تحقيق بعض الأطماع على حساب المصلحة العامة . و هذا الشكل من الإغتراب هو الأكثر انتشارا اليوم على الساحة السوسيولوجية العربية ، حيث أصبح المشتغلون بعلم الاجتماع عبارة عن أدوات في أيدي الأنظمة داخل بلدانهم أو في أيدي جهات أجنبية . و بالتالي فهؤلاء الإجماعيون مغتربون عن مجتمعاتهم ، بعيدون كل البعد عن علمهم و واقعهم .

كذلك نسلط الضوء في هذا الفصل على شكل آخر من الإغتراب للمشتغلين بعلم الاجتماع و هو اغترابهم عن ذاتهم ، بل أصبحوا ضائعين ، لا معنى لهم نتيجة للحصار المضروب عليهم أو لكونهم أقصوا أنفسهم بأيديهم و اكتفوا بالرضوخ للأمر الواقع .

و عليه يتناول هذا الفصل أهم معاني الإغتراب . كذلك مفهوم الإغتراب لدى بعض الفلاسفة الكبار و علماء الاجتماع و أخيرا موقف علماء الاجتماع من مسألة الإغتراب . و نشر هنا أننا قد وجدنا العديد من الصعوبات عند تطرقنا إلى مسألة اغتراب علماء الاجتماع ، كون نسبة لا يستهان بها من الباحثين رفضت التحدث عن هذه القضية معتبرة إياها مفتعلة إلا أن هذا لم يثن من عزيمتنا في دراسة هذا الموضوع .

المبحث الأول: معنى الإغتراب :

1-التعريف اللغوي للإغتراب (aliénation) :

إن المقابل للكلمة العربية "إغتراب" أو "الغربة" هو الكلمة الإنجليزية (alienation) والكلمة الفرنسية (aliénation) وقد اشتقت كل من الكلمة الإنجليزية و الفرنسية أصلها من الكلمة اللاتينية (alienatio) وهي إسم مستمد من الفعل اللاتيني (alienare) والذي يعني نقل ملكية شيء ما إلى آخر أو يعني الإنتزاع أو الإزالة . وهذا الفعل مستمد بدوره من كلمة أخرى هي (alienus) أي الإلتناء إلى شخص آخر أو التعلق به . وهذه الكلمة الأخيرة مستمدة في النهاية من اللفظ (alius) الذي يدل على الآخر سواء كإسم أو كصفة (1)

وقد جاء في قاموس اللغة -فرنسي- عربي المنهل التعريف التالي :

شخص بفعل ظروف خارجية إقتصادية ، أو دينية ، أو سياسية عبدا للأشياء ويعامل هو نفسه كشيء. (2)

بينما نجد في قاموس اللغة "Le petit Larousse" التعريف التالي :

فعل التخلي أو الترك إراديا ، إغتراب ملكية ما إغتراب الإستقلال . كذلك هو حالة العامل التجرد من منتج عمله بحيث يصبح لايعرف نفسه في عمله هذا . أما في الفلسفة فيعني الإغتراب خلع أو نزع صفة خاصة بالإنسان و إعطاءها لشخص آخر . (3)

2-المعنى القانوني :

وفي هذا المجال نجد أن الفعل اللاتيني "alienare" يدل على تحويل ملكية شيء ما إلى شخص آخر و معنى هذا أن ما هو ملك لي و ينتمي إلي يصبح ملكا لغيري ، غريب عني . ويبدو أن فكرة النقل القانوني هذه تحمل عنصر الإرادة و الحرية فالتنقل هنا يتم طوعية و وفقا لإرادة الإنسان وحرته (4)

إلا أن الكلمة اللاتينية - كما بين شاخت- تعني الإنتزاع أو الإزالة بجانب النقل. و منه فإن للكلمة جانب آخر هو الإستحواذ الجبري الذي يتم بطريقة قهرية تنتفي معها حرية الإنسان . و في هذه الثنائية تكمن سمة الجدلية للإغتراب . ففي داخل فعل النقل شيء من الإنتزاع ، و في داخل فعل القهر شيء من الحرية و الإرادة (5)

و قد ورد هذا المعنى القانون لنقل الملكية في الإنجليزية المتتمة للعصور الوسطى و أيضا في العصر الحديث . و قد كان أول من استخدم المصطلح للدلالة على هذا المعنى في العصر الحديث هو الفيلسوف الهولندي "هوجو جرتيوس" (cirotius) (1583-1645) الذي استخدم الفعل اللاتيني "alienare" فيما يتعلق بنقل ملكية السلع متقدما في ذلك على فلاسفة العقد الإجتماعي لكن هذا الإستخدام يمتد لدى جرتيوس ليشمل أيضا السلطة السياسية . فكذلك يمكن نقل الأشياء من شخص أو مجموعة أشخاص إلى آخر. و قد وجدت هذه الفكرة صداها العميق لدى فلاسفة العقد الإجتماعي و بخاصة "جان جاك روسو" الذي يتعرض للفكر بشكل مباشر في كتابه "العقد الإجتماعي" (6)

1-شاخت ووير ، الإغتراب ، ترجمة كامل يوسف حسين ، بيروت 1980 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ص . 65

2-المنهل ، قاموس فرنسي -عربي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 35

3-Le petit Larousse en couleur , op , cit . p . 29

4-حسن محمد حسن حماد ، الإغتراب عند إيريك فروم ، بيروت 1995 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ص . 39

5-محمود رجب ، الإغتراب ، الجزء الأول ، الإسكندرية 1978 ، منشأة المعارف ، ص.ص. 34-35

6-حسن محمد حسن حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص . 39

و من خلال ما يشير إليه هذا المعنى القانوني للإغتراب يتضح أن الكلمة الإنجليزية "alienation" التي أشتقت من الكلمة اللاتينية "alienatio" و الدالة على الإغتراب إنما تفيد قابلية الأشياء و الممتلكات ، بل و البشر أنفسهم للتناول أو للبيع و الإغتراب من خلال هذا المعنى القانوني يتضمن ما يمكن تسميته بـ "تشيؤ" -تحويل إلى شيء- "réification" العلاقات أي تحول الموجودات الإنسانية الحية إلى "أشياء" أو موضوعات جامدة . و هنا يصبح الإنسان مجرد سلعة قابلة للبيع أو الشراء و يفترق سمته المتعالية كإنسان (1)

و لعل هذا المعنى الأخير، أعني الذي يشير إلى تشيؤ الإنسان يظهر بصورة بالغة الوضوح لدى ماركس و فلاسفة الوجودية و أيضا إيريك فروم ، بل يمكن القول بشكل عام أن معالجة الإغتراب كظاهرة سلبية إنما ينطوي تحت هذا المعنى (2)

3- المعنى السكولوجي

كلمة "alienatio" في اللغة اللاتينية تدل على "حالة فقدان الوعي و عجز أو فقد أن القوى العقلية أو الحواس ... " (3) كما تعني "الضعف الفكري العام" (4)

و يلاحظ إيريك فروم في كتابه "المتجمع السوي" أن المعنى القديم للإغتراب قد استخدم للدلالة على الشخص "المجنون" و الذي تدل عليه الكلمة الفرنسية "aliéné" . و يذكر فروم أن هذا هو المصطلح القديم الذي يدل على الشخص "السيكوباتي" أي الشخص المغرب تماما عن عقله . و لا تزال الكلمة الإنجليزية "alienist" تستخدم إلى الآن للدلالة على الطبيب الذي يعالج المرضى الذهانيين (5)

و هذا المعنى يتعلق بانفصال الإنسان عن الله ، أي يتعلق بالخطيئة و ارتكاب المعصية . و قد وردت كلمة الإغتراب في الترجمات و الشروح اللاتينية للكتاب المقدس في العهد الجديد و في النصوص التي تتحدث عن فكرة الخطيئة بصفة خاصة (6)

أما إذا تحدثنا عن المصطلح الألماني "Entfremdung" و الذي يمكن ترجمته إلى الكلمة العربية "غربة" *فالملاحظ أن المعاني التي جاء بها هذا المصطلح إنما تماثل التي يدل عليها اللفظ اللاتيني مع وجود اختلافات طفيفة فكما يوضح "Grimm" أن المصطلح الألماني قد استخدم منذ العصور الوسطى ليدل على معاني السطو و السلب . فاللفظ الألماني "fremd" يماثل اللفظ اللاتيني "alienus" و اللفظ الإنجليزي "alien" و معناه الإنتماء أو التعلق بشخص أو بشيء آخر . و قد استخدم هذا اللفظ الألماني بشكل عام للإشارة إلى كل ما هو أجنبي و غريب (7)

1- محمود رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص . 37

2- حسن محمد حسن حماد ، الإغتراب ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص. 39-40

3- شاخت روبر ، مرجع سبق ذكره ، ص . 3

4- ر. بودون و ف . بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص . 29

5- حسن محمد حسن حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص . 40 نقلا عن إيريك فروم ، المجتمع السوي ، ص . 121

6- محمود رجب ، الإغتراب ، مرجع سبق ذكره ، ص . 40

*تورد الكلمة العربية "غربة" في معاجم اللغة العربية لتدل على معنى النوى و البعد ، "فغريب أي بعيد عن وطنه ، و الجمع غرباء ، و الأنتى غريبة" . و الغرباء هم الأبعاد " و اغترب فلان إذا تزوج إلى غير أقاربه " . و على هذا النحو ، فالكلمة العربية تدل على معنيين . المعنى الأول يدل على الغربة المكانية ، و المعنى الثاني يدل على الغربة الاجتماعية (أنظر في ذلك) : ابن منظور : لسان العرب ، الجزء الثاني . المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الأبناء و النشر 630-711هـ ، ص . 129 و ما بعدها .

7- روبر شاخت ، مرجع سبق ذكره ، ص . 5

كما يعني الإغتراب دينياً "إنحلال الرابطة بين الفرد والآلهة" . (1)

5- المعنى السوسولوجي :

إن الإضطلاحات اللاتينية الدالة على الإغتراب يمكن استخدامها بشكل عام في مجال العلاقات الإنسانية بين الأشخاص ، فقد استخدمت الكلمة قديماً للتعبير عن الإحساس الذاتي بالغرابة أو الإنسلاخ سواء عن الذات أو عن الآخرين . " فالفعل اللاتيني " Alienar " يمكن أن يدل على معاني " التسبب في فتور علاقة حميمة مع شخص ما ، أو في حدوث انفصال أو جعل شخص ما مكروها . " (2)

أيضاً يمكن أن تشير الكلمة اللاتينية « Alienatio » إما إلى هذه الحالة من الانفصال أو الشقاق ، أو إلى الظروف التي تنجم عنها . ولا يزال هذا المعنى الشائع في الاستخدام الحديث للكلمة الإنجليزية "إغتراب" « Alienation » حتى وقتنا الحالي . (3)

إن صعوبة وضع تحليل شامل و عام لهذا الإصطلاح يتفق مع الحاجة النظرية لوضع أسس فكرية للبحث الاجتماعي تنعكس في حقيقة استعمال هذا الإصطلاح من قبل عدة مواضيع إنسانية كعلم الاجتماع ، الفلسفة السياسية و الاجتماعية ، و التحليل النفسي ، و الفلسفة الوجودية . و هناك صعوبة أخرى متعلقة باستعماله تكمن في أن موضوع الإغتراب متصل بعلم الاجتماع ، لعلاقته بتفسير أنواع السلوك الاجتماعي . (4)

نجد معجم العلوم الاجتماعية يعرف الإغتراب كالتالي :

-الإغتراب بوجه عام البعد عن الأهل و الوطن . و استعمل حديثاً في العلوم الاجتماعية لدلالة خاصة قصد إليها كارل ماركس (1883) و عدها من أفكاره الإنسانية .

و تلتخص في أن المرء أحياناً يمر بأوضاع يفقد فيها نفسه ، و يصبح غريباً أمام نشاطه و أعماله ، و بكاد يفقد إنسانيته كلها . فليس الأمر مجرد خطأ أو نسيان ، بل هو فقدان للذات ؛ و ذلك حين يتعرض الإنسان لقوى معادية ربما كانت من صنعه ، و لكنها تنقلب عليه كالأزمات و الحروب . ففي حال الإغتراب يستكر أعماله و يفقد شخصيته ، و في ذلك ما قد يدفعه إلى الثورة لكي يستعيد كيانه . فالإغتراب دافع من دوافع الثورات . (5)

إلا أن هذه الدراسة ترى في الإغتراب ما يلي :

غرابة أو ضياع المشتغلين بعلم الاجتماع داخل البلدان المغاربية ، و هذا نتيجة للتمييز و التهميش الذين تمارسهما السلطات المغاربية ضد هذه الفئة من العلماء .

كذلك الإغتراب بالنسبة لنا يعني غربة و ابتعاد المشتغلين بهذا العلم عن مجتمعاتهم ، بحيث لا يعبرون عن واقع هذه المجتمعات ، بل يكتبون بخدمة الأنظمة و المصالح الشخصية و الإيديولوجية . كما يعني الإغتراب في هذا العمل ذلك التوتر و الغربة عن الذات الذين يعانیهما السوسولوجيون المغاربة نتيجة فقدانهم الآمال و المصداقية ، سواء من طرف المجتمع أو السلطة .

1-ر.بودون و ف.بوريكو ، مرجع سبق ذكره ، ص . 29

2-روبير شاخت ، مرجع سبق ذكره ، ص . 03

3-حسن محمد حسن حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص . 40

4-دينكين مينشال ، معجم علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص . 18

5-معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص . 50

المبحث الثاني: مفهوم الإغتراب عند بعض العلماء والفلاسفة :

1- مفهوم الإغتراب عند جان جاك روسو :

يعد الفيلسوف "جان جاك روسو" من أبرز الفلاسفة المحدثين الذين تحدثوا عن فكرة الإغتراب ، قبل هيجل . و الفكرة ترد إليه بمعنيين ؛ فهي ترد في كتابه " العقد الإجتماعي " لتعبر عن دلالة إيجابية ، و ترد في كتاباته النقدية للمجتمع الحديث لتعبر عن دلالة سلبية . ففي "العقد الإجتماعي " يستخدم روسو الكلمة الفرنسية « aliénation » ليعبر بها عن تلك العملية التي من خلالها يقدم كل منا ذاته للجماعة لتكون تحت توجيه الإرادة العامة ، و كي تصبح جزء لا يتجزأ من الكل . و بهذا يكون الإغتراب عملا إيجابيا يضحى فيه الإنسان بذاته من أجل هدف كريم هو صالح الجماعة التي ينتهي إليها . (1)

أما في كتابات روسو النقدية للحضارة و المجتمع الحديث فهو يشير إلى فكرة الإغتراب و لكن في معناها السلبي . و يمكن القول أن إستخدامه للفكرة هنا يحتوي على نقطتين ترتبط كل منها بالأخرى . النقطة الأولى : يرى فيها روسو أن الحضارة قد سلبت الإنسان ذاته و جعلته عبدا للمؤسسات الإجتماعية و النماذج السلوكية التي أنشأها ؛ فلم يعد ذاته و إنما أصبح ذاتا أخرى محددة بشكل خارج إرادة الإنسان . و الإغتراب بناء على ذلك يصير مترادفا مع مفهوم التبعية « Hétéronomie » (2)

2- مفهوم الإغتراب عند هيجل :

أ- الإغتراب في مؤلفات الشباب : مؤلفات الشباب أو كتابات الشباب اللاهوتية هي مجموعة الأبحاث و الدراسات التي كتبها هيجل في الفترة ما بين 1790-1800. (3)

و يمكن القول أن مؤلفات الشباب عند هيجل تدور حول قضيتين أساسيتين هما الحرية و الإغتراب . و المقصود بالحرية عند هيجل إمتلاك الإنسان لذاته إمتلاكا تاما . أما الإغتراب فهو على النقيض من الحرية . إنه يعني انفصال الإنسان عن ذاته و أفعاله و عن الآخرين انفصالا تصبح معه كل هذه الأشياء غريبة عنه . و يقصد أيضا عدم إمتلاك الإنسان لذاته نتيجة ضياعها واستلابها على نحو يؤدي إلى السقوط في العبودية . (4)

و ترتبط مناقشة هيجل للحرية و الإغتراب إرتباطا وثيقا بنقده للديانتين المسيحية و اليهودية . ففي نقد هيجل للديانة المسيحية يرى أن هذه الديانة تؤدي إلى تغريب الإنسان عن ذاته -مثلها مثل الديانة اليهودية - و في المقابل يقود صورة مثالية لديانة الشعب اليوناني ؛ تلك الديانة التي يمثل بالنسبة لهيجل قمة التناغم و الإتحاد بين ما هو إنساني و ما هو إلهي . و كان هذا الدين في رأيه أيضا هو دين المواطنين الأحرار السعاده الذين لم يعرفوا الخطيئة أو الخضوع لآلهة مفارقة غريبة عنهم . (5)

ب- الإغتراب في فلسفة الواقع : " فلسفة الواقع " هو عبارة عن محاضرات ألقاها هيجل في جامعة فيينا في الفترة ما بين 1802-1804 . و في هذه المحاضرات يتحدث عن إغتراب العمل بجانيه الإيجابي و السلبي . فهو يرى أن الإنسان يتغلب على الإغتراب بين العالم الموضوعي و العالم الذاتي عن طريق العمل ، و يحول الطبيعة إلى وسيط مناسب لنموه الذاتي ، إذ أن العمل يشكل موضوعات العالم الخارجي بحيث تصبح و كأنها جزء من الذات الإنسانية ، هذا فضلا عن أن الإنسان يستطيع بفضل العمل أن يقضي على وجوده الذري الفردي ليتحول إلى وجود كلي . (6)

1- حسن محمد حسن حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص . 46

2- نفس المرجع ، ص . ص . 46-47

3- ماريكوز هربرت ، العقل و الثورة : هيجل و نشأة النظرية الإجتماعية ، ترجمة فؤاد زكرياء ، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، 1970، ص. 52

4- محمود رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص. 113

5- حسن محمد حسن حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص . 50-51

6- ماريكوز هربرت ، العقل و الثورة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 94

لكن هيجل يقدم في ملاحظاته التالية عن مفهوم العمل وصفا حقيقيا لحالة العمل المميزة للإنتاج السلعي في المجتمع الحديث ، بل يمكن القول أنه يقترب من الفكرة الماركسية عن مفهوم العمل الكلي المجرد . فالعمل المجرد كما يرى هيجل لا يستطيع أن ينمي ملكات الإنسان بشكل حقيقي ، ذلك أن الميكنة التي ينبغي أن تحرر الإنسان من عناء العمل تجعله عبدا للعمل الذي يمارسه . فالآلة كما يذهب هيجل تقلل الجهد و العناء بالنسبة للكامل فقط ، لكنها لا تفعل ذلك بالنسبة للفرد (1) .

زيادة الميكنة تساعد على زيادة الإنتاج ، و لكن زيادة الإنتاج في نفس الوقت تقلل من قيمة منتجات العمل في السوق . و بالتالي تقلل من قيمة العمل ذاته و تهبط بالإنسان إلى مستوى التابع للآلة (2) .

المبحث الثالث: الإغتراب عند علماء الاجتماع :

1- الإغتراب عند كارل ماركس :

و بداية نلاحظ أن ماركس لم يكن معنيا بظاهرة الإغتراب في حد ذاتها ليدرس دينامياتها ، بل هو مهتم أساسا بمعالجة الظاهرة في جانبها الإقتصادي . و يبدو أن هذه النظرة قد صاحبت ماركس حتى في أعماله اللاحقة . فقد إنعكست في كتابه "رأس المال" على أنها "فيتشية السلع" « Fétishism of commodities » .

و الإغتراب كما يقول "فروم" « Fromm » في كتابه " مفهوم ماركس عن الإنسان " يعني بالنسبة لماركس " أن الإنسان لا يستطيع أن يحقق ذاته ككائنات خلاق في العالم ، بل أن العالم - الطبيعة و الآخرين و هو نفسه - تصبح مغتربة alien بالنسبة إليه ، إنها تملوه و تقف ضده كموضوعات غريبة على الرغم من أنها تكون من خلقه " (3) .

و يميز "جون شار" « J.Schaar » بين أربعة أشكال من الإغتراب عند ماركس :

1- إغتراب العامل عن ناتج عمله .

2- إغتراب العامل عن عمله .

3- إغتراب العامل عن نفسه .

4- إغتراب العامل عن الآخرين (4) .

كما نجد أن كارل ماركس يقول أن ظروف العمل التي أوجدها المجتمع الرأسمالي تؤدي إلى إغتراب العامل ، أي لا تعطيه الفرص و الإمكانيات الكافية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية التي يسعى من أجلها . فالعامل هو شخص مغترب عن وسائل الإنتاج طالما أنه لا يحصل على القناعة و السعادة من عمله و لا يحصل على ثمرة جهوده على حد تعبير ماركس (5) .

2- الإغتراب عند "سيمان" « Seeman » :

في مقاله عن مفهوم الإغتراب ميز فيه سيمان بين خمسة إستخدامات لهذا المصطلح .

فهناك أولا "إنعدام القوة" « Powerlessness » الذي يعني شعور الفرد أن ليست لديه القدرة على التأثير في المواقف المحيطة به

1- نفس المرجع ، ص . ص . 94-95

2- مجاهد عبد المنعم مجاهد ، "من الإغتراب إلى الاشتراكية إلى الإغتراب" ، بيروت 1969 ، مجلة الفكر المعاصر ، ص . ص . 71

3- حسن محمد حسن حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص . 58

4- نفس المرجع ، نقلا عن جون شار ، p. 188 , Escape from authority

5- دينكن ميتشال ، معجم علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص . 19

ثانيا : "فقدان المعنى" « Meaninglessness » الذي يتضمن عجز الفرد عن الوصول إلى قرار أو معرفة ما ينبغي أن يفعله ، أو إدراك ما يجب أن يعتقد موجهها لسلوكه .

ثالثا : "فقدان المعايير" « Normlessness » : وهو لجوء الفرد إلى استخدام أساليب غير مشروعة و غير موافق عليها اجتماعيا لتحقيق أهدافه .

رابعا : "العزلة" « Isolation » ومعناها انفصال الفرد عن تيار الثقافة السائد ، و تبني مبادئ أو مفهومات مخالفة ، مما يجعله غير قادر على مسايرة الأوضاع القائمة .

و خامسا : "غربة الذات" « Self-estrangement » وهي إدراك الفرد بأنه أصبح مغتربا عن ذاته . (1)

المبحث الرابع : البحث في مسألة إغتراب علماء الاجتماع المغاربة :

و بعد هذا العرض السريع للتعريف اللغوية و المعاني التي أخذها هذا المصطلح ، بالإضافة إلى كيفية تناوله من قبل بعض المفكرين . هناك جملة من الأسئلة تطرح و هي : ما علاقة المشتغلين بعلم الاجتماع داخل الدول المغاربية بقضية الإغتراب ؟ و كيف يمكن القول بأنهم فعلا غرباء عن مجتمعاتهم و حتى عن ذاتهم ؟ و ما هي أسباب غربة هؤلاء المشتغلين بهذا العلم ؟

كل هذه الأسئلة نحاول الإجابة عنها في هذا الفصل . كما نشير إلى أنه لا وجود لأية دراسة حول إشكالية غربة أو إغتراب المشتغلين بعلم الاجتماع داخل الدول المغاربية . هذا ما صعب مهمتا و جعلنا نكتفي ببعض القراءات التي تناولت موضوع الإغتراب « Aliénation » و القيام ببعض الإسقاطات على موضوعنا الخاص بالمشتغلين بهذا العلم . إن المتبع لمكانة و دور الفئة المثقفة عامة و علماء الاجتماع خاصة يلاحظ أنها تشكل الفئة الأكثر معاناة و حرمانا و إقصاء من طرف النظام القائم أو حتى المجتمع الذي يجهل عنها كل شيء و يصفها بالفئة غير المنتجة ، كما يردد .

لقد لعبت الأنظمة القائمة داخل هذه الدول و لانزلال ورقة إقصاء ، و حصار ، و مضايقة فئة علماء الاجتماع ، و هذا خوفا مما يمكن أن تحدثه هذه الأخيرة من تهديدات لمصالحها . فمنذ البداية كانت المعادلة غير متكافئة ، معادلة أساسها القوة بشتى أنواعها و الإقصاء .

ولتحقيق هذه الأهداف ، نجد أن الأنظمة داخل هذه الدول قد جعلت من المشتغلين بعلم الاجتماع غرباء عن أدوارهم الحقيقية ، تلك الأدوار التي أعطيت لأناس لا علاقة لهم بعلم الاجتماع . فأصبحت المواضيع السوسولوجية من صلاحيات بعض الأفراد القادمين من تخصصات مثل السياسة ، و الإقتصاد ، و الصحافة ، و الدين ،... إلخ . و أصحابها الشرعيون في عالم النسيان . و يشكل إغتراب المشتغلين بعلم الاجتماع داخل هذه الدول وجها آخر من وجوه الإهانة و التصغير ، حيث نجد أن الجهات الرسمية داخل هذه الدول قامت بوضع سياسة تعتمد أساسا على التمييز ما بين التخصصات و المختصين فيها . فذاك تخصص تقدم له كل التسهيلات و الإمكانيات و التحفيزات ، و ذاك تخصص محاصر ، غريب ، منبوذ و مرفوض . حتى أصبحنا نجد أن أبسط أبناء هذه المجتمعات تشير بأصابع الإتهام لهذا العلم و المشتغلين به .

و منه يظهر أن أول جهة كانت وراء اغتراب المشتغلين بهذا العلم هي الأنظمة القائمة . و تمثل هذا الإغتراب في :

—عدم الاعتراف بشرعية هذا العلم .

—عدم مشاركة المشتغلين به في القراءات المصرية .

—إقصاء صبغة اللامتج و علم الكلام و الثروة عليه .

1—محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص . 21

-تشجيع و تنمية التميز ما بينه و بين العلوم الأخرى .

-تجريده من طبائعه و مواضعه .

-محاصرته و محاصرة المشتغلين به .

-النظرة إليه نظرة العدا و الدونية .

-إغتراب المشتغلين بهذا العلم إلى إرادة السلطة :

و هذا النوع من الغربة ناتج إما عن القهر و التسلط الذين تمارسهما هذه الأنظمة أو عن طريق بيع المشتغلين بهذا العلم لقواهم الفكرية لحساب هذه الأنظمة .

نلاحظ هنا أن المشتغلين بعلم الاجتماع داخل هذه الدول مرغمون إما على الخضوع طوعا أو كرها ، حيث تلعب ظروف هذه الفئة الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة دورا أساسيا في حملهم على الإنصياع لإرادة السلطة ، و هذا إما خوفا من العواقب أو الرضوخ للأمر الواقع ، نظرا للحرمان الذي تعيشه هذه الفئة . و لهذا نجدها تفضل التقرب من السلطة و العمل على خدمتها بغية إشباع حاجياتها و تحسين وضعيتها الاجتماعية و اقتصادية ، حيث تصبح هذه الفئة تعمل على تبرير مواقف و تصرفات السلطة، بل تعمل على نشر إيديولوجية الطبقة الحاكمة .

و هناك العديد من الأمثلة على من أصبحوا يخدمون السلطة بغية تلبية مصالحهم الشخصية على حساب الجماهير الواسعة و على حساب العلم . فبعضهم أصبح يناي بشرعية هذه السلطة و البعض الآخر قام بإنجاز الدراسات التي طلبت منه لتدعيم و تقوية نفوذها . أما الذين تمسكوا بالنزاهة و الموضوعية فنجدهم محاصرين من كل جهة .

كما قامت السلطات داخل هذه الدول بإجهاض ثرة جهود هؤلاء العلماء و ذلك بعد استغلال نتائج أبحاثهم و حبسها في رفوف المكتبات .

-عدم إقحامهم في عملية التغيير الشامل الذي تعرفه هذه الدول ، و تفضيل أناس لا علاقة لهم بالتخصص على حسابهم ، و حتى الإستعانة بالأجانب . هذا ما يجعل المشتغلين بهذا العلم داخل الدول المغاربية يغتربون ذاتيا . كما يشكل الإغتراب المعياري للمشتغلين بعلم الاجتماع في البلدان المغاربية أهم الإغترابات التي يعانونها . فنتيجة العوائق التي يواجهونها أنهم يضطرون إلى اللجوء إلى طرق غير شرعية لتلبية حاجاتهم و هذا يبيع أفكارهم سواء للسلطة أو حتى للأجانب ، و هذا على حساب المصلحة العامة .

ويشكل الإغتراب الثقافي و الحضاري اللذان يعانيهما بعض هؤلاء المختصون في علم الاجتماع سببا رئيسيا في ابتعادهم عن شعوبهم و عدم قدرتهم على فهم واقع و طموحات و تطلعات هذه الشعوب ، حيث الكثير تقمص ثقافات لا صلة لها بثقافته الأصلية ، و بهذا نجد قد إنسلخ عن أمته و ابتعد عنها كل الإبتعاد .

الخاتمة:

شكل و لايزال موضوع إغتراب المثقفين بصورة عامة و علماء الإجتماع داخل البلدان العربية و الإسلامية بشكل خاص أحد المواضيع الهامة التي ، رغم أهميتها ، لا تزال منسية و غير مدروسة ، و هذا يرجع ربما إلى طبيعة هذا الموضوع ، و المتاعب الممكن أن تواجه كل من أراد الخوض فيه .

حوالت هذه الدراسة التعرض إلى إشكالية " غربة " المشتغلين بعلم الإجتماع داخل الدول المغاربية ، و هذا إنطلاقا من واقع هذه الفئة و علاقتها بالمتجمع ككل ، و السلطة بشكل خاص . و قد توصلت الدراسة هذه إلى أن إغتراب المشتغلين بعلم الإجتماع داخل هذه الدول هو حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها . و الإغتراب الذي تناولته الدراسة لا يتمثل في المرض العقلي أو ما يسمى بالجانب السيكولوجي ، بل في النقاط التالية :

-الإغتراب عن الدور المنوط أي الخاص بفئة علماء الإجتماع - و المتمثل في تحليل الظواهر الإجتماعية و محاولة فهم أسبابها و تقديم بعض الحلول . أي بعبارة أخرى نجد أن المشتغلين بعلم الإجتماع قد إغتربوا بمعنى إبتعدوا عن مهامهم العلمية و أصبحوا يجرون وراء المصالح الشخصية . و هذا الإنحراف عن المهام الأساسية يعود إلى العديد من الأسباب ، و التي تم ذكرها في هذا الفصل و المتمثلة خاصة في الظروف الإجتماعية و الاقتصادية المتدهورة هذه الفئة . و هذا ما يجعل البعض منهم يعمل على التقرب سواء من الجهات الرسمية -السلطة-أو حتى من بعض المؤسسات ، و هذا ما وجدناه مثلا في كل من تونس و بعض البلدان العربية الأخرى كمصر و غيرها .

-الإغتراب الإجباري أو المفروض على من لم يرضخ للضغوط و المساومات . فهذا ما دفع بالسلطة إلى تهيمشه و محاصرته . و خير دليل على هذا ما حدث في المغرب عندما رأى النظام هناك أن علم الإجتماع أصبح يهدد مصالحه فسرع إلى إغلاق معهد علم الإجتماع و ضمه إلى قسم الفلسفة . و في هذا الصدد نجد "محمد الناجي" من المغرب يقول : " عالم الإجتماع هو رجل ميدان و حوار و يؤمن بالاختلاف في الرأي ، يأخذ على عاتقه الأعباء الإجتماعية و لا يخفي تعاطفه مع التقدم ... ليس له مكانة مع الأشكال الحالية للمجال العلمي . الإلغاء المبكر لمعهد علم الإجتماع هو رمز الرفض الرسمي لعلم إجتماع يحترم نفسه .

فجس العلوم الإجتماعية في المكاتب يعني جعلها خصيئة « castrée » (1).

هذا ما أدى إلى شكل آخر من الإغتراب و هو إغتراب هذه الفئة من العلماء عن مجتمعاتهم نظرا لكون الجهات الرسمية ضيقت من مجال نشاطها ، و جعلته لا يتعدى الجامعة و المكاتب داخل بعض القطاعات و المؤسسات . و بهذا أصبح علم الإجتماع كما يقول "محمد الناجي" "علم مكاتب" « Science de bureaux » .

و كنتيجة لهذه الممارسات و الإقصاءات و التهميش نجد أن المشتغلين بهذا العلم قد أصبحوا مغتربين عن الساحة العلمية ، حيث فقدوا قوة التأثير في القرارات و أصبحوا يتأثرون دون المقابل . هذا ما فتح المجال على مصراعيه أمام الدخلاء و المتطفلين الذين زادوا من تدهور وضعية هذا العلم داخل هذه البلدان .

1-Ennaji (M.), « Une science sociale au Maroc, pourquoi faire ? » in Revue sciences sociales, Sociétés Arabes , Peuples méditerranéens N°54-55 , Paris 1990 ,p.219

كما توصلت الدراسة إلى شكل آخر من أشكال إغتراب المشتغلين بعلم الإجتماع و المتمثل في تبني إتجاهات و ثقافات منافية لقيمهم التاريخية و الحضارية ، و هذا ما تم التطرق إليه في الفصل الخاص بمسألة الخصوصية و الكونية لعلم الإجتماع . كذلك الإغتراب عن شعوبهم ، حيث أصبحوا يعملون على خدمة بعض المصالح الإيديولوجية الأجنبية على حساب المصالح العامة لمجتمعاتهم .

و في الأخير نجد أن هناك جملة من أشكال الإغتراب أصبح يتخبط فيها المشتغلون بعلم الإجتماع ، منها الناتجة عن الإقصاء و الحصار المفروض من طرف السلطة و المجتمع ، و منها الإغتراب الذاتي للبعض ، حيث أن هناك من أصبح لا يؤمن حتى بهذا العلم ، رغم أنه متخصص فيه و درسه منذ تقريبا 30 سنة ، و البعض الآخر كما رأينا حكمت عليه الظروف المعيشية الإنصياع و التخلي عن الأهداف العلمية النبيلة و العمل على خدمة مصالحه الشخصية .



الفصل الثاني عشر : دور التراث في بناء
علم إجتماع مغاربي.

تمهيد .

المبحث الأول : معنى التراث .

المبحث الثاني : آراء و مواقف عامة حول مسألة التراث .

المبحث الثالث : موقف علي أومليل من إشكالية التراث .

المبحث الرابع : موقف جعفر آل ياسين
من إشكالية التراث .

المبحث الخامس : كيفية الإستفادة من التراث .

الخاتمة .

تمهيد

يعتبر موضوع التراث بكل أبعاده من المواضيع التي أثارت ولا تزال إلى يومنا هذا الكثير من الجدل على الساحة الفكرية العربية عامة و المغاربية خاصة .

و فيما يخص العلاقة ما بين علم الاجتماع و التراث ، نجد أن الآراء و المواقف قد إنقسمت و دخلت في صراع نظرا لتوجهات و اعتقادات المشتغلين بهذا العلم و ما للتراث من حساسية و تحفظ لدى البعض .

و تحاول هذه الدراسة فهم العلاقة القائمة ما بين كل من التراث و السوسيولوجية ، كما تسعى إلى كشف أسباب الصراع الدائر بين أنصار التراث و أعداءه . وكذلك كيفية التعامل مع هذا الماضي و كل ما يحمله في طياته من تراكمات .

و لتحقيق هذا يتعرض هذا الفصل إلى أهم المعاني الخاصة و العامة للتراث بالإضافة إلى المعاني التي أخذها حسب كل تخصص سواء كان القانوني ، الفلسفي ، السيكولوجي ، و السوسيولوجي . كما يتناول آراء و مواقف بعض العلماء و الفلاسفة حول مسألة التراث و خاصة آراء و موافق كل من علي أو مليل و جعفر آل ياسين . و في الأخير نحاول بكل تواضع إبراز كيفية الاستفادة من التراث لبناء سوسيولوجية مغاربية .

المبحث الأول : معنى التراث:

1-التعريف اللغوي للكلمة التراث:

لقد جاء في لسان العرب عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله في الحديث الدعاء : " وإليك مآبى وإليك تراثي " (1) وجاء في لسان العرب أيضا عن ابن الأعرابي أن "الإرث في الحسب و الورث في المال " " يقال هو إرث صدق أي أصل صدق وهو على إرث من كذا أي على أمر قديم توارثه الآخر عن الأول ... " " وفي حديث الحج : إنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم يريد به ميراثهم ملته . " (2)

كما يعني " ما تراكم خلال الأزمنة من تقاليد وعادات و تجارب و فنون و علوم في شعب من الشعوب . " (3) وقد جاء في قاموس اللغة الفرنسية (Le petit Larousse) أن كلمة التراث مأخوذة من الكلمة اللاتينية "Patrimonium" والتي بدورها أشتقت من الكلمة (Pater) والتي تعني الأب باللغة الفرنسية ، أي الذي يأتي من عند الأب و الأم و تعني كذلك الملك المشترك لمجموعة ما ، أو جماعة إنسانية ما يعتقد أنه موروث و تركه الأجداد... (4)

و كلمة التراث جاءت في المعاجم تحت مادة "ورث" و هو فعل ثلاثي و تدور معانيها حول حصول المتأخر على نصيب مادي أو معنوي من سبق (السلف) ، سواء كان السلف والد أو قريب أو موص ، أو نحو ذلك (5)

و أهم و أبرز و أقدم الكتب التي وردت فيها الكلمة هو القرآن الكريم ، كتاب الله الكريم . فقد جاء في محكم التنزيل: 1-ورث سليمان داود (6) و المقصود و التفسير لهذه الآية هي وراثته العلم و "داود" أوتي الملك مع النبوة و العلم و لكن الملك لا يذكر في صدد الحديث التي يذكره القرآن ، و لم يقصد به المال ، لأن وراثته المال تكون لجميع أولاد سليمان و ليست لأبن واحد خاصة وأن له تسعة عشر ولدا . و العلم هو القيمة العليا التي تستاهل الذكر (7)

2- " فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب " (8) . و الخلف بفتح اللام من يخلف غيره بالخير ، و الخلف بسكون اللام من يخلف غيره في الشر و منه قوله تعالى : " فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة و اتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا " .

و هذه الآية (فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب) و المعنى بصفة عامة خلف من بعد ذلك الجيل الذي فيهم الصالح و الطالح خلف آخر لا خير فيهم ورثوا الكتاب و هو التوراة عن آباءهم و لكنهم لم تتأثر قلوبهم و لا سلوكهم بل حولوه إلى ثقافة و علم يحفظ و دراسة خاصة و بذلك نحو بعقيدتهم نحو آخر بعيدا عن الحق . (9)

3- "و أن الذين أورثوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب." (10)

1- ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت 1968 ، دار صادر ، دار بيروت ، مج 2 ، ص . 201

2- نفس المرجع ، ص . 111

3- عبد النور جبور ، المعجم الأدبي ، بيروت 1979 ، دار العلم للملايين ، ص . 63

4- Le petit Larousse en couleur, op, cit . p . 677

5- عبد السلام هارون ، التراث العربي ، القاهرة 1978 ، تحقيق النصوص و نشرها ، الدلعة الرابعة ، ص . 3

6- الآية 16 من سورة النمل .

7- حسين محمد سليمان ، التراث العربي الإسلامي ، الجزائر 1988 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص . 14 نقلا عن السيد قطب : في ظلال القرآن، ج. 5.

8- الآية 169 من سورة الأعراف .

9- حسين محمد سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص . 15

10- سورة الشورى ، الآية 14

و الآية تحدد هؤلاء بأهل الكتاب من اليهود و النصارى ، و هؤلاء ممن عاصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و هذه الأجيال التي ورثت الكتاب و الذين تفرقوا و فرقوا من إتبع كل نبي فقد تلقوا عقيدتهم و كتابهم بغير يقين جازم، إذ كانت الخلافات منارا لعدم الجزم بشيء، و للشك و الغموض و الحيرة بين شتى مذاهبهم و اختلافاتهم. (1)

4- " و تأكلون التراث أكلا لما " (2) أي تأكلون التراث أكلا شديدا . و كان العرب في الجاهلية يأكلون ميراث النساء و الأولاد الصغار أكلا شرها جشعا ، أي يأخذ نصيبه و نصيب غيره ممن لا حول لهم و لا قوة ، و لا ما إذا كان حلالا أو حراما و يعتقدون أو يزعمون أن المال- و حتى و إن كان موروثا لا يستحقه إلا من يقاتل.

و التراث هنا تراث مادي فضلا عن العادة تراث العادات ، أي عادة أكل الميراث ، عادة توارثها الجاهليون إنا عن أب. (3) الخلاصة : أن اللغويين و القواميس أجمعوا على أن التراث ما يخلفه الرجل لورثته و أن تاءه أصلها الواو : أي (الوارث) و ساقوا أمثلة عديدة عن مثل هذا الأمر و هو تحول الواو إلى تاء في كلمات من اللغة العربية. (4)

و في العصر الحديث عادت الكلمة إلى معناها (الوراثة) ولكن إقتصرت على الجوانب الفكرية و الحضارية. فقد جاء في (معجم المصطلحات العربية) في اللغة و الآداب أن التراث ما خلفه السلف من آثار علمية و أدبية مما يعتبر نفيسا بالنسبة لتقاليد العصر الحاضر و روحه ، مثال ذلك الكتب المحققة و ما تحتويه المتاحف و المكتبات من آثار و كتب تعتبر جزءا من حضارة الإنسان. (5)

و على ذلك فما جاء في المعجم الأدبي هو أن التراث يتكون من :

1- ما تراكم خلال الأزمنة من تقاليد و عادات و تجارب و خبرات و فنون و علوم في شعب من الشعوب و هو جزء أساسي من قوامه الاجتماعي و الإنساني ، و السياسي ، و التاريخي و الخلفي و يوثق علاقته بالأجيال الغابرة التي عملت على تكوين هذا التراث و إغنائه .

2- فنيا : يبرز فعل التراث في آثار الأدباء و الفنانين فتصبح هذه الآثار محصلا لإنصهار معطيات التراث و موحيات الشخصية الفردية. (6)

2- المعنى العام و الخاص للتراث :

أ- المعنى العام للتراث :

التراث بمعناه الواسع هو ما خلفه السلف للخلف من ماديات و معنويات أيما كان نوعها ، أو بمعنى آخر هو كل ما ورثته الأمة و تركته من إنتاج فكري و حضاري سواء فيما يتعلق بالإنتاج العلمي ، بالآداب ، بالصور الحضارية التي ترسم واقع الأمر و مستقبلها . و هذا يعود إلى بدء المعرفة الإنسانية للكتابة بأشكالها و أساليب التعبير بأنواعها سواء في المخلفات الأثرية أو فيما سجل في وثائق الكتابة. (7)

1- حسين محمد سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص . 15

2- الآية 19 من سورة الفجر .

3- حسين محمد سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص . 16

4- نفس المرجع ، ص . 16

5- حسين محمد سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص . 16

6- نفس المرجع ، ص . ص . 16-17

7- نفس المرجع ، ص . 13

المعنى الخاص (الضيق) للتراث :

هو التراث الفكري المتمثل في الآثار المكتوبة سواء كانت أثرية حجرية أو مثلها ، أو كانت على شكل كتب أو ملفات وماشابهها وهي التي حفظها لنا التاريخ كاملة أو مبتورة ، أو بمعنى آخر ما يتعلق بآثار الأمة من المخطوطات و من اللوائح الفنية التي تبرز حضارة الأمة و تدل على تراثها الماضي . و تحديد التراث أو مفهوم التراث بهذا المعنى ينحصر في المخطوطات و ما يدور حولها مما كتبه الأقدمون .

3- المعنى السوسولوجي للتراث :

تعرف "مادلين جرافيتز" مفهوم التراث كما يلي : " مجمل الممتلكات المادية و المعنوية لفرد ما أو جماعة ما " .(1)

و هذا التعريف يتصف بالطبع العام و عدم الدقة ، بحيث لا يميز بين أنواع هذه الممتلكات و لا حتى مصدرها .

و تعني هذه الكلمة عند علماء الاجتماع النظم الثقافية و العادات و التقاليد التي إنتقلت من جيل إلى جيل واستقرت في المجتمع . و التراث عبارة عن السمات الثقافية و النظم التي ورثها المجتمع عن الأجيال السابقة (2)

فالتراث الثقافي هو مجموعة النماذج الثقافية التي يتلقاها جيل من الأجيال عن الأجيال السابقة . و هو من أهم العوامل في

تطور المجتمعات البشرية لأنه هو الذي يدفع المجتمع إلى السير خطوة جديدة في سبيل التطور . فمن طريق دراسة ذلك الإرث

يصل العلماء إلى التجديد و الابتكار . فكل فيلسوف و كل عالم و فنان مبدع في تجديداته و مبتدعاته إلى الإرث الثقافي الذي

يمكنه من التجديدات .(3)

فالتراث الثقافي ليس هو بنفس الحجم عند كل الشعوب . فهناك شعوب أو دول تسمى اليوم بالدول العظمى تراثها

الثقافي لا يتعدى سنه بعض القرون ، بينما بعض " الدول المتخلفة " لها تراث ثقافي يقاس بمئات السنين .

و التراث الاجتماعي ظاهرة إنسانية بحتة لأنه يتلخص في ثقافة متراكمة عن الأجيال المختلفة ، تنتقل من جيل إلى آخر

ليضيف إليها و ينقلها بدوره إلى الجيل القادم .(4)

وعليه يعني مفهوم التراث بالنسبة لهذه الدراسة كل ما تركه السلف للخلف من ماديات و معنويات . و نركز خاصة على

ما تركه الأجداد من متوج فكري سواء كان مكتوبا أو غير مكتوب يمكن الإستفادة منه في فهم قضايانا الاجتماعية المختلفة .

المبحث الثاني : آراء و موافق عامة حول مسألة التراث :

يمكن القول مبدئيا أن نوع التصور الذي حمله رواد الفكر في القرن السابق لمشروع " النهضة " كان سببا في ظهور مشكلة

التراث ، إذ بدلا من أن ينطلق هؤلاء الرواد في تشييد حلمهم النهضوي من الحاضر و مكوناته الفعلية راحوا يتصورون

النهضة إما في القفز على الماضي ، و ذلك بـ "تخريج الرجل العربي العصري الذي لا يرجع تاريخه إلى أكثر من خمسمائة سنة ."(5)

من التاريخ الأوروبي و إما الإعتبار القائل " أن لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ."(6)

1-Grawitz (M.), Léxique des sciences sociales, op , cit . p .297

2-معجم العلوم الاجتماعية ، إعداد نجمة من الأساتذة المصريين و العرب المتخصصين ، القاهرة "بونسكو" 1975 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص.139.

3-نفس المرجع ، ص . 139

4-نفس المرجع ، ص . 139

5-عبد الحميد بوقرية ، الحداثة و التراث : الحداثة بوصفها إعادة تأسيس جديد للتراث ، بيروت 1993 ، دار الطليعة ، ص.ص.21-22

6-نفس المرجع ، ص . 22

إذا ، فكلا التصورين ، على الرغم من الاختلاف الظاهر بينهما ، كان في حقيقة الأمر يصدر عن المنطق نفسه الذي يعتبر النهضة مشروعا للماضي ، سواء من أجل إحيائه أو إلغائه . أما الحاضر و مستجداته فقد ظل يكتسي في غالب الأحيان صورة الغياب الكلي . و بالتالي كانت نتيجة هذا لاتصور : إستمرار القديم في "أحشاء" الجديد ، يغييه و يؤصله ، بل إستمراره إلى جنبه يضايقه و يكبله .(1)

نلاحظ هنا أن لدى رواد النهضة العرب كان هناك فريقان : فريق أراد طمس الحاضر و نفيه بتكريس دكتاتورية الماضي الذي كان يرى فيه كل الحلول ، بينما الفريق الثاني هو نقيض الفريق الأول ، حيث كان يرى في الماضي منبع المشاكل و النكبات التي عانى منها العالم العربي . و بالتالي لا يمكن في رأيه النهوض في أي ميدان من ميادين الحياة ، سواء كانت إجتماعية ، إقتصادية ، علمية ، ... إلخ إلا بالثورة على الماضي ، أي القطيعة التامة مع هذا الماضي للوصول بركب الأمم المتقدمة و دخول العصرية .

2- مسألة التراث في الخطاب العربي الليبرالي : إن قضية " النهضة " التي يدافع عنها الخطاب الليبرالي قضية غريبة حقا . فهو يرفض منذ البداية دعوة السلفي الإصلاحية لأنها محكومة في نظره برؤية غيبية للحياة ، في حين أن النهضة الصحيحة يجب أن تنطلق من كسرهما و تؤسس مبادئ ثقافية علمية بديلة عنها .(2)

و البديل في الطرح الليبرالي يكمن في "تخريج الرجل العربي العصري ... " و لكن ليس بواسطة طرد القدماء الغربيين ، بحيث نحول من هيمنة الشافعي و ابن رشد و سيويه و الأصمعي إلى هيمنة إسبن و روسو و ماركس و داروين .(3)

فهكذا مثلا نجد نكولا حداد صاحب أول كتاب في علم الاجتماع في الوطن العربي ، و الذي تحت عنوان "علم الاجتماع" قد كان السابق إلى هذا الطرح بحيث عمل على استبدال كل ما هو قديم و نابع من التراث العربي بتقديم التراث الغربي . فمثلا نجده قد أنكر فضل ابن خلدون في الإسهام في تأسيس علم الاجتماع و اكتفى بذكر بعض الباحثين و المؤلفين الإنجليز مثل "Giddings" و "Ross" و "Blackman" و غيرهم .

وفيما يخص ابن خلدون فقد قال : "و يعتقد البعض أن مقدمة ابن خلدون بحث إجتماعي . إن ابن خلدون لم يستخرج من الحقائق العمومية مبادئ عامة بل وصف الأحوال الإجتماعية السياسية . فمقدمة ابن خلدون بيان للشؤون السياسية في عصره لا علم إجتماعي ." (4)

وهناك الكثير من الأمثلة التي حاول من ورائها أصحاب التيار الليبرالي إستبدال القديم الخلي بالقديم الغربي . و للتوضيح أكثر نقدم الفقرات التالية لسلامة موسى :

"التاريخ لا يعيد نفسه و لو لدار حول نفسه فلا يكون هناك إرتقاء إلى أعلى أو تقدم إلى الأمام و إنما تكون هناك حركة دائرية تنتهي إلى حيث ابتدأت ، و إنما التاريخ يعيد المشكلات التي تشبه المشكلات القديمة و يقدم لها الحلول التي تشبه أو لا تشبه الحلول القديمة ، و لكنها لا تطابقها ، إذ هي تجري على مستوى أعلى ، أي التاريخ يدور ، و لكن في حركة لولبية كلما إنتهى من دورة صعد درجة إلى أعلى و قام بدورة أخرى . ونحن في هذه الأيام نعاني مشكلة ، بل مشكلات فلسفية ، كتلك التي عانتها أوروبا في نهضتها الأولى في إيطاليا ، و نهضتها الثانية في فرنسا . إننا في أزمة فلسفية من حيث أسلوب الحياة و من حيث نظام المجتمع الذي يجب أن يعيش فيه . ونحن أيضا في تنازع بقاء مع أمم كبيرة و صغيرة ." (5)

1- نفس المرجع ، ص . 27

2- عبد المجيد بوقربة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 28

3- نفس المرجع ، ص . 28

4- فريدريك معتوق ، تطور الفكر السوسولوجي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 99

5- سلامة موسى ، ما هي النهضة و مختارات أخرى ، الجزائر 1987 ، مؤلف للنشر ، ص . 161-163

و يضيف قائلاً: " لقد إنطلقت في أيامنا حيوية جديدة في بلادنا تجدد القيم و الأوزان في معاني الحياة و الإجتماع و الرقي .
و لكننا لا نزال في إختلاط و ارتباك و تردد . لا نعرف هل نأخذ بالقيم القديمة أم بالقيم الجديدة ؟ ما هي النهضة ؟ هل هي
القيم القديمة ؟

إن أسوأ ما أختشاه أن نتصر على المستعمرين ونطردهم و أن نتصر على المستغلين و نخضعهم ، ثم نعجز أن نهزم القرون
الوسطى في حياتنا و نعود إلى الدعوة (عودوا إلى القداماء) (1)

هكذا تصبح العودة إلى التراث (أي القديم و القداماء) و الإنتفاع و الإستفادة منه دعوة في نظر سلامة موسى و غيره من
أصحاب التيار الليبرالي للعودة إلى القرون الوسطى . و هنا تظهر الذاتية و النزعة العدائية و المناهضة لكل ما هو أصالة و تراث.
3-الموقف السلفي اليساري :

بالسبب لهذا التيار : " التراث و التجديد يعبران عن موقف طبيعي للغاية . فالماضي و الحاضر معيشان في الشعور . و وصف الشعور
هو في نفس الوقت وصف للمخزون النفسي التراكمي من الموروث في تفاعله مع الواقع الحاضر ، إسقاطا من الماضي أو رؤية
للحاضر . فتحليل التراث هو في نفس الوقت تحليل لعقليتنا المعاصرة و بيان أسباب معوقاتها . وتحليل عقليتنا المعاصرة هو في
نفس الوقت تحليل للتراث لما كان التراث القديم مكونا رئيسيا في عقليتنا المعاصرة و من ثم يسهل علينا رؤية الحاضر في الماضي
و رؤية الماضي في الحاضر . فالتراث و التجديد يؤسسان معا علما جديدا هو وصف للحاضر وكأنه ماض يتحرك . و وصف
للماضي على أنه حاضر معيش خاصة في بيئة كذلك التي نعيشها حيث الحضارة فيها مازالت قيمة ، و حيث الموروث مازال
مقبولا . فالحديث عن القديم يمكن من رؤية العصر فيه ، و كلما أوغل الباحث في القديم فك رموزه و حلّ طلاسمه أمكن
رؤية العصر و القضاء على المعوقات في القديم إلى الأبد ، و إبراز مواطن القوة و الأصالة لتأسيس نهضتنا المعاصرة . " (2)

إن الذي يستمع إلى هذه العبارات يظن للوهلة الأولى ظنا قويا أننا هنا أمام خطاب جديد للعقل السلفي عن نفسه ، و بالتالي أمام
بداية جديدة لتأسيس و عي نهضوي في الخطاب العربي المعاصر . غير أن الحقيقة ليست كذلك ، فسرعان ما يكتشف المستمع
أن القضية لا تتعلق بتحليل القديم و نقده قصد توظيفه في بناء الحاضر ، بل القضية في عمقها لدى السلفي اليساري تؤول إلى
نوع من الإختيار العفوي بين عدد من الحلول " البدائل " ينطوي عليها التراث العربي . (3)

4-مسألة التراث في الخطاب الماركسي العربي :
لعل أبرز مسألة فلسفية و إيديولوجية في نظر المثقف الماركسي شغلت و لا تزال تشغل المفكرين الإشتراكيين منذ
الخمسينات و إلى يومنا هي كالتالي : " الإشتراكية الضرورية و الواجبة للوطن العربي جزء و كلا . أهي الأفكار المتولدة من
تغيرات المجتمع العربي ؟ " (4)

ولأكثر توضحا لهذا الطرح نقدم موقف " حسن مروة " ، أحد أقطاب هذا التيار ، فيقول : " إن ظهور تلك التيارات
و أمثالها (يقصد التيار السلفي و التيار الليبرالي) في عصر حركة التحرر الوطني و انهيار الأمبريالية و ما تبع ذلك من اشتداد
الصراع الإيديولوجي يضع في واجهة القضايا المطروحة في هذا العصر قضية الموقف من التراث الروحي القومي على أساس
جديد أساس تقويمه و إستيعابه و توظيفه لمصلحة هذا الصراع الإيديولوجي نفسه . لذا أصبحت القضية معقدة بقدر ما
أصبحت مشكلة من أبرز مشكلات الفكر المعاصر .

1- نفس المرجع ، ص . 35

2- حسن حنفي ، التراث و التجديد : موقفنا من التراث القديم ، بيروت 1981 ، دار التنوير ، ص.ص. 16-17

3- عبد الحميد بوقربة ، الحدائق و التراث ، مرجع سبق ذكره ، ص. 35

4- نسيب عمر ، فلسفة الحركة الوطنية التحررية ، بيروت ، دار الرائد العربي ، د.ت ، ص . 35

و من هنا أصبحت من غير الممكن حلها في المرحلة الحاضرة إلا على أساس إيديولوجي . و إذا كان الفكر البورجوازي العربي يحاول (...) أن يحل المشكلة وفقا لمواقف الإيديولوجية . فقد حان الوقت إذن للفكر العربي الثوري أن يقدم الحلول لها وفقا للإيديولوجية الثورية. (1)

و يتساءل عبد المجيد بوقربة عن هذه الحلول ويصل إلى النتيجة التالية و التي مفادها أن "الماركسي العربي يرى أن كيفية حل المشكلة لا يمكن أن تكون صحيحة و حقيقية إلا في ضوء المنهج المادي التاريخي الذي يهتم أساسا بإبراز الجوانب المادية المشرقة في تفكير القدماء ، و ذلك من أجل توظيفها إيديولوجيا يوفر القاعدة الفكرية التي تخدم مصالح الفئات الإجتماعية ذات التوجه الإشتراكي التقدمي . غير أن موضوعية الإنطلاق من منجزات الحاضر و اعتمادها في فهم التراث جعلت المثقف الماركسي يسقط غالبا ضحية النزعة الإطلاقيه التي لا تراعي في استنتاجاتها نسبية الفضاء الفكري الذي كان القدماء ، بل نحت منه واقعا "طوباويا" يعزبها عما أفقدته في واقع "النضال" اليومي (2)

5-مسألة التراث لدى المثقف العربي التوفيقي :

تمثل قضية "العقلانية" موقع الصدارة في إشكالية المثقف التوفيقي الذي يعتبر أن نقطة الضعف الخطيرة في مشروع النهضة العربية الحديثة ترجع إلى غياب "نقد العقل" في خطابة النهضوية إذا لم يدرك رواد النهضة العربية في نظره أن "سلاح النقد" يجب أن يسبقه أو يرافقه على الأقل "نقد السلاح" ، لذلك راحوا يتصورون النهضة و يخططون لها "إما بعقول" " أعدت للماضي" حسب تعبير "غرامشي" ، و إما بمفاهيم أنتجها "حاضر" غير حاضرهم ، حاضر كان قد أصبح هو الآخر موطنه ماضيا ثم تجاوزه (3)

و بناء عليه فإن أي مشروع أو محاولة تستهدف النهوض بالواقع العربي من بؤرة التخلف لن تكون هي نفسها في المستوى المطلوب أو ذات مفعول حقيقي ما لم تع البداية الأساسية هي تلك الشبكة من الآثار التي خلقتها فينا سرورتنا الثقافية الطويلة منذ انبثاق "العقل العربي" في عصر التدوين ، عصر البناء الشامل للثقافة العربية . (4)

و تعقبا على طرح الجابري ، نجد عبد المجيد بوقربة يقول : " نعم لقد كان هذا المنطلق في حد ذاته خطوة إيجابية نحو تشييد الحلم النهضوي . و بالرغم من أننا لا نختلف مع المثقف حول أهمية " نقد الذات" لتشييد البداية الفعلية للنهضة العربية غير أن نوع البداية التي إختارها المؤلف كנקطة إنطلاق لهذه النهضة تبقى في نظرنا مفتوحة للنقاش ، إذ لماذا يجعل عملية تحديث العقل العربي و تجديده متوقفة فقط على الإنتظام في تراث المدرسة الأندلسية دون غيرها ؟

ألأن ابن حزم ، و ابن رشد ، و الشاطبي ، و ابن خلدون كانوا هم المثل الوحيد لنزع العقل و التجديد في تراثنا كما يقول في مؤلفه بنية العقل العربي (5)

كلا إن مؤلفنا يدرك تماما أن هؤلاء الأعلام ليسوا إنتاج أنفسهم بقدر ما هم نتاج الماضي كل الماضي و لكن "عدوى" الإنتقائية التجزئية قوت عليه أن المسألة ليست هي أن نأخذ ما نشاء ، بل مسألة هي كيف نتعامل مع التراث في كلية تعاملنا نقديا بعيد إليه تاريخيته و يحقق له إنسجامه و نسيته .

1-حسين مروة ، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية ، بيروت 1978 ، دار الفرابي ، ج 1 ، ص . 12

2-عبد المجيد بوقربة ، الحدائث و التراث ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص . 31-32

3-محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر :دراسة تحليلية نقدية ، بيروت 1988 ، دار الطليعة ، ط 3 ، ص . 8

4-عبد المجيد بوقربة ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص . 36-37

5-نفس المرجع ، ص . 37

البحث الثالث : موقف علي أو مليل من إشكالية التراث :

يرى علي أو مليل أن هناك ثلاث قضايا في التراث و القطيعة و هي :

أ-القضية الأولى : و هي أنه كثيرا ما تطرح مسألة التراث طرحا يقوم على العاطفة و المغالطة و كأن المسألة تؤول إلى هذا السؤال: هل تريدون أيها الناس أن تكونوا بغير جدور ، لا هوية لكم ضانعين في الغرب الذي لن يتوانى، بعد أن نهب خيراتكم واستبعكم إقتصاديا و سياسيا عن أن يمحو كل شخصية لكم ثقافية ، و تاريخية ؟ طبعاً إذا طرح السؤال هكذا فلن يكون الجواب سوى كلا ! و حتى الذين ليسوا تراثيين على نحو مطلق سيجدون نفس الجواب ، إذ من هو هذا الذي يرغب في أن يفقد هويته عن سبق إصرار ؟ (1)

إن طرح مسألة التراث بهذه الكيفية هو الطرح الأكثر رواجاً خاصة لدى التراثيين -السلفيين الذين يرون أن كل الحلول تكمن في الأخذ بالتراث ، إلى العودة إلى الجدور و طرح الحاضر ، و هذا ما كلف الشعوب العربية الكثير . و هكذا نجد أن هؤلاء التراثيين رغم دفاعهم عن التراث إلا أنهم أعفوا التراث نظراً لعدم تعاملهم مع الواقع بأسس موضوعية أسس سليمة بعيدة عن الذاتية و التعصب. كما أن هذا الطرح كما يقول علي أو مليل يسلم صراحة أو ينطبق ضمناً من وجود ترادف بين الهوية القومية و بين التراث المكتوب و هو حصر ينبي على غم خاطيء للهوية التاريخية (2).

فالتراث لا يمكن أن يؤول إلى مجرد التراث المكتوب ، بل أن التراث بمعناه العام تداول "لأنماط خاصة في الحياة و الوجدان و التفكير ، و انتقالها خلال فترة طويلة من التاريخ . (3)

ب-القضية الثانية : يسعى مثقفو اليسار العربي إلى أن يكون موقفهم من التراث مخالفاً لموقف التراثيين السلفيين ، إذ لا يريدون أن يتبنوه برمته ، بل يريدون أن يقرأوه قراءات "جديد" و "تقدمية" و "واعية" و "ثورية" إلخ... من أجل استثمار لبناء المستقبل المحاولة مغرية ولا شك إلا أن هذا اليسار لا يبدأ بما يلزمه البدء به كيسار أي تصفية الحساب مع وعيه التراثي . (4)

و يضيف علي أو مليل قائلاً : " أن الأفكار لا تكتسب قيمتها مما تدعيه ، بل من المواقع الحقيقية لأصحابها . و يظل صحيحاً كذلك ، أن كل قراءة "جديدة" أو "تقدمية" أو "ثورية" يقوم بها مثقفوا "اليسار" العربي لن تفلت من أحابيل الإيديولوجية إذا لم تبدأ بما بدأ به ماركس و أنجلز نفسهما ، و هو تصفية وعيهما التراثي . (5)

ج-القضية الثالثة : و تمثل حسب أو مليل في أن "الذين يطرحون التراث عندنا على أنه هويتنا القومية ضد تهديد الغرب ، كثيراً ما يفعلون عن أن أول من طرح التراث كمفهوم و كموضوع للبحث هم مفكرو الغرب الإستعماري ، أو على الأقل مفكرو الغرب المتمركز على ذاته . إن هؤلاء صنّفوا العالم صنفين : الغرب و ما عداه . الأول هو موضوع التاريخ و السوسيولوجيا أما الثاني ما عدا الغرب ، فإما أن يكون ذا ثقافة مكتوبة كإند و الصين و بلاد الإسلام ، فيكون موضوعه "الإستشراق" ... أو أن يكون ذا ثقافة غير مكتوبة فيكون موضوعاً للأنثروبولوجيا . و الإستشراق و الأنثروبولوجيا موضوعهما أساساً هو "التراث" أي التاريخ المحمّد . (6)

1-علي أو مليل ، في التراث و النجاور ، بيروت 1990 ، المركز الثقافي العربي ، ط 1 ، ص . 15

2-نفس المرجع ، ص . 15

3-نفس المرجع ، ص . 16

4-نفس المرجع ، ص . 19

5-نفس المرجع ، ص . 20

6-نفس المرجع ، ص . 19

إن التصح لما جاء به علي أو مليل من تصريحات في مجال التراث و مدى الإهتمام به من طرف الباحثين العرب ، يلاحظ أن هذا الأخير يرى في هذا الإهتمام مجرد خروج عن التاريخ . فالتراث بالنسبة له لا يعني تعطيل للتاريخ ، و عليه فهو يرى أن إشكالية الخصوصية ، هي من إنتاج الغرب الإستعماري ، و عليه يجب القطيعة مع هذا التراث . و هذه القطيعة لا تتم إلا بالثورة ضد القديم .

و هذا ما يؤكد في تصريحه القائل : " إن حظوظ الانفصال لا يمكن أن يوفرها إلا مسلسل ثوري يختصر التاريخ بالثورة فتفصل المجتمع ، و في آن واحد ، عن التبعية الإستعمارية و مخلفاتها ، و عن هياكل المجتمع القديم . " (1)

المبحث الرابع : موقف جعفر آل ياسين من إشكالية التراث :

لقد توصل هذا الباحث إلى أن هناك تيارين متنازعين ، لكل منهما موقفه الخاص من التراث . فالأول يذهب إلى تقديس التراث و جعله معصوما لا يجب نقده ، بل النظر إليه و كأنه كامل و كله صالح في بناء المستقبل . أما التيار الثاني ، فيرى العكس ، إذ ينظر إلى التراث نظرة عدائية ، بل يجعل من الماضي السبب الرئيسي فيما نحن عليه اليوم من تخلف و تبعية . و لهذا ينادي بمقاطعته . و في هذا الصدد يقول جعفر آل ياسين بأن التطرق إلى قضية التراث ليس : " بالإندفاع نحوه بروح عصبية سلفية تحاول أن تضع الحواجز التاريخية لسد منظور الحاضر ، بغية إظهار الماضي و كأنه (الدرة) المكنونة ، التي تحمل كل المقومات الطبيعية مند وجدت البشرية على وجه هذه الأرض ! " (2)

إن ما أعاق التعامل و الإستفادة من التراث العربي الإسلامي هو التعصب ، والرؤية الضيقة ، البعيدة عن الموضوعية و الواقعية ، و قد عملت السلفية على حرمان المجتمعات العربية و الإسلامية عامة و المغاربية خاصة من الإستفادة من التراث ، و ذلك وضعها للحواجز عبر كل المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الشعوب . كما نجد أن السلفية قد أقصت الحاضر و غيبت بتقديسها اللامحدود للماضي . و يضيف قائلا : " تلك في نظرنا نزعة الفاشلين في فهم التراث ، لأن النظرة إلى الماضي يجب أن تكون وسيلة لبناء الحاضر ، لا سيلا غائيا و غيبيا فحسب . " (3)

و من الأسباب الرئيسية التي جعلت أغلبية الذين تعاملوا مع التراث يسيئون فهمه أن : " المفهوم الحركي للتاريخ ليس واضحا في موسوعتنا الفكرية التي ورثناها ، و بسبب فقدان هذه الصورة وقع الباحثون فريسة أحكام عشوائية ، ناقصة ، لا ينفذ من خلالها إلى طريق سوي بقود إلى الرأي السليم .. في حين أن استكشاف هذا المفهوم الحركي باطنيا أمرا يحقق أهمية بالغة الخطورة ، غير يسيرة المنال ، لأنها تعتمد فهم العمق النفسي للمؤرخ ذاته ، وطبيعة الحال التي يصورها لنا مرتبطة بمكانها وزمانها المعينين . " (4)

إن الباحثين في التراث عندنا مازالوا مقيدين بالذاتية و الأفكار القيمة ، و الإيديولوجية . هذا ما جعلهم يخفقون في الفهم و الإستفادة من التراث لبناء المستقبل ، أي ذلك المستقبل الغير مبتور عن الجذور الإنتمائية ، و الغير منغلق على الذات . و للمزيد من التوضيحات حول هذه المسألة ، نجد نفس الباحث يقول : " تلك صفة أو حال ، يعانيها الباحثون في تراثنا ، و تتباين عليها أحكام مواقفهم و اجتهاداتهم : فقسم منهم نظر إليها بمنظار صنعته له حضارة القرن العشرين ، ليستكشف به حضارة القرون الخوالي . " (5)

1- نفس المرجع ، ص . 20

2- جعفر آل ياسين ، المدخل إلى الفكر الفلسفي عند العرب : دراسة في التراث ، بيروت ، دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع ، 1983 ، ص . 7

3- نفس المرجع ، ص . 7

4- نفس المرجع ، ص . 8

5- نفس المرجع ، ص . 8

و فيما يخص فشل فهم التراث و الاستفادة منه نظرا للنظرة إليه بمنظور القرن العشرين ، نجد آل ياسين يوضح هذا قائلا :
" ليس من النصفة في شيء إذن أن نزن هذا الفكر الموروث بموازين من الفكر الحديث أو المعاصر ، فنضع كلا منهما في كفة
مكيال لنحكم بسيل من الجديد على القديم و نعكس الحاضر على الماضي ، و نصيغ التراث باللون الذي يساير أذواقنا اليوم ،
كما يفعل محترفو المسرح على خشبته سواء بسواء ! " (1)

كيفية التعامل مع التراث حسب آل ياسين :

بعد نقد الطرق و الكيفيات المعمول بها في دراسة التراث ، يذهب جعفر آل ياسين إلى تقديم جملة من الطرق و هي : " أن نزن
القديم بقدمه ، و نلحظ عليه بظروفه ، و ننظر إليه بعين أهله ، و متى إستقام الحكم أمام أنظارنا ، و ظهرت أوجه النقد الهادف
بارزة واضحة ، عند هذا حق لنا أن نختار لأنفسنا خير هذا التراث ، و نصرف عنا شره . و نرسم الصحيح منه و ما يساير العصر
، و نترك الصورة الباهتة التي لا نريد ، و نستخلص منه الفكرة التي تخلق لنا عناصر الربط التقدمي بين الماضي و الحاضر ، و نجعل
منها أداة صلة تتحرك دائما نحو التجديد و الإبداع . " (2)

و لتبرير هذه الأفكار و المقترحات نجده يقول : " على الرغم من أن مواقف بعض مفكرينا من السلف إتطلقت من جوانب
متباينة في نزوعها و أحكامها : فتارة هي مواقف لتاريخ الحاكمين و حاشيتهم ، و تارة هي عرض لغزواتهم و حروبهم ، و أخرى
هي ذكر لغنيهم و أغانيهم ! ... و من خلال هذا الموقف يستطرد المؤرخ ليضع اللمسات الخفيفة على مفكر من هنا ، و فيلسوف
من هناك . و لا نجد إلا في الأقل النادر عرضا حقيقيا واقعا للوضع الإجتماعي الذي يمارسه الناس (باستثناء أعمال ابن خلدون
و ابن الأزرق و من تبعهما من الخلف) . " (3)

بالنسبة إلى التهجم و معاداة التراث من طرف البعض و رفضهم لكل ما له صلة بالماضي ، نجد آل ياسين يقول : " فهم التراث
فهما سلبيا هو من أكثر السبل تعسفا في الفهم عليه ، لأنه يؤدي حتما - و بطريقة جدلية ساذجة - إلى نفي صورته الصادقة ،
و الإنتهاء به إلى نبذة وراء ظهرنا ، و سيؤدي هذا الموقف بطبيعته إلى الجمع بين ناقضين : تحجّر في فهم التراث من جهة ،
و محاولة لإحيائه بشكل مثالي من جهة أخرى ، في حين أن العقل يحكم أنه لا يجتمع على صدق نقيضان ! " (4)

و من صور هذه المثالية المسرفة في إحياء التراث ، ما نستشعره من أحكام بعض الباحثين الذي تصوره كأنه عادية من عادات
الدهر ، ينبغي الحفاظ عليها في متاحف الفنون و القرون ! متجاهلين أن فهم التراث لا ينهض و لا يسدد عن طريق هذا الصراط
المتسر ، بل يجب علينا أن نكون إيجابيين نحوه كي يتسنى لنا الحكم عليه حكما موضوعيا ، بعيدا عن خلفيات الذات و تصوراتها
الخاصة ، و نتخلص من ترسبات السلبيات التاريخية المناهضة لروح العصر ، و التي تبدو وكأنها حجر عثرة في سبيل فهمه فهما
دقيقا و واقعا . " (5)

و من السلبيات الأخرى التي أعاقت الباحثين على فهم التراث و الاستفادة منه هناك : " أحكام بعض الناقدين المعاصرين ممن
أدركوا التراث إدراكا مقلوبا ، فحسبوا أن كل دراسة له أو عليه يجب وأدها و إبعادها عن الطريق ، لأنها لا تساير العصر القائم
و متطلباته ! " (6)

1- نفس المرجع ، ص . 8

2- نفس المرجع ، ص . 8-9

3-4- نفس المرجع ، ص . 9

5-6- نفس المرجع ، ص . 9-10

كما أن هذه الفئة أو الصنف من الباحثين قد نسوا أن "عناصر الفكر التقدمي الحديث هي بحد ذاتها ثمرة لجذور ذلك التراث ، و لولا الأصل لم تكن الثمرة ، بل لولا هذا التراث لأضعنا أنفسنا في غربة متوحشة لا نهاية ليلها الطويل . " (1)

كما نجد هذا الباحث لا يتوقف عند هذه الفئة أو الصنف من الباحثين الذين تهجموا على التراث و ندوا بمقاطعته ، بل يرى أن هناك فئة أخرى من الباحثين كان لهم الدور الرئيسي في تشويه التراث ، و هم المستشرقون . و في هذا الصدد يقول : " هناك نحو من التزييف الفكري لهذا التراث ، أسهم في تكريسه و تثبيته بعض أضعاف النفوس من المستشرقين الذين تنادوا إلى تقديم رؤية تقليدية ساذجة ، تدعي أن الفكر الفلسفي في الإسلام صورة ظلّية مَحْنَطَة المعالم للفكر اليوناني و مدارسه المختلفة ، و إن الفلسفة العربية لا تمتلك جدّة و لا إبتكارا ... " (2)

كذلك نجد أن آل ياسين لم يحكم على جميع المستشرقين بل يرى بأن هناك من كانوا منصفين في أعمالهم و متشبعين بالموضوعية و العقلانية . نستخلص من آراءه و موافقه تجاه مسألة التراث مايلي :

- أن التراث واقع ملموس لا يمكن في أي حال من الأحوال تجاهله أو نكرانه .

- أغلبية الذين تعاملوا مع التراث و خاصة السلفيين كانوا بمثابة الحاجز الرئيسي الذي أعاق الفهم و الاستفادة من التراث العربي و الإسلامي .

- عمل السلفيون على تقديس التراث و محاربة كل من أراد الخوض فيه ، بل جعلوه منتوجا للمتاحف ، و سلاحا يشهر في وجه أعدائهم ، و على رأسهم الغرب .

- كما نجد أن عدم وضوح حركية التاريخ العربي و الإسلامي سببا من بين الأسباب التي حالت دون الاستفادة من الماضي لبناء المستقبل .

- ضف إلى ذلك أن هناك تيار قد فشل في تعامله مع التراث كونه أراد إخضاعه آليا إلى روح هذا العصر ، و هذا بتبنيه العصرية بكل أبعادها و وسائلها ، متجاهلا بذلك البيئة و الظروف التي تم فيها إنتاج هذا التراث .

- كذلك هناك من المستشرقين ممن لعبوا دورا سلبيا في خدمة التراث و هذا من خلال إدعاءاتهم و تزييفهم للأحداث .

المبحث الخامس: كيفية الاستفادة من التراث:

في نظرنا إن الاستفادة الحقيقية من التراث في بناء علم إجماع مغاربي تتطلب جملة من العمليات نذكر البعض منها في النقاط التالية :

- 1- عدم الإكتفاء بالقول بأن التراث يشكل العمود الفقري للنهوض بالمجتمع و الإنطلاق نحو الآفاق المشرقة .
- 2- عدم الوقوف عند الحلول العامة ، البعيدة عن الدقة و الفعالية .
- 3- السعي الجاد و المتمثل في طرح النقائص و تقديم البدائل ، و خاصة الجراءة في التعامل مع هذا المكتسب (أي التراث) .
- 4- تخليصه من الطابع التقديسي و التعامل معه بكل موضوعية .
- 5- كما نرى أن من الأمور الأساسية لنجاح هذه العملية ، ضرورة توظيف المنهج التاريخي النقدي ، و هذا لكي نفهم جميع المراحل التاريخية لأمتنا ، دون نسيان أو إهمال أية حقبة تاريخية منها . و هنا تجدر الإشارة إلى أن الذين كتبوا في التراث و في الإنسانيات عندنا أغلبيتهم قد عملوا على خدمة الإنتماءات المذهبية و الإيديولوجية و المصالح الضيقة على حساب العلم ، الأمر الذي جعلنا نجهد العديد من حلقات تاريخنا ، تلك الحلقات التي فقدناها .

1- نفس المرجع ، ص . 10

2- نفس المرجع ، ص . 11

6- إن النتائج المتوصل إليها من طرف هؤلاء الباحثين والدارسين هي نتائج مبتورة عن مرجعيتها . و الأمثلة حول هذه القضايا عديدة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ، حيث هناك قوى خفية عملت و لا تزال تنشط على توجيه الفكر و البحث العلمي في الإتجاه الذي تريده هي .

و يقول جعفر آل ياسين : " و أول ما أود أن ألفت إليه النظر من الناحية المنهجية عند محاولة التفهم الصحيح لتاريخنا الفكري ، هو لزوم التحرز الشديد باليقظة التامة ، في دراسة نص من النصوص و تصفحه أو مقارنته ... فموسوعاتنا التاريخية على أكثر ما تورده من أسماء معنونة و أحاديث مسلسلة ، تبرز لديها هذا الصفة جلية لا تشوبها شائبة الشك أو الريب . " (1)

ذلك لأن التراث ليس بالشيء المقدس ، لا نقاش فيه ، بل يحمل في طياته ما هو نافع و صادق و ما هو مشوه و مغشوش . إن الإنتقاء أمر ضروري ، و هنا تكمن جرأة الباحث و قدرته في التعامل مع هذا التراث الفكري . كذلك للإستفادة من هذا التراث لا بد من عدم التوقف عند جمع المادة الخام ، بل يجب فحصها و تحليلها و مقارنتها مع الأفكار المماثلة أو المناقضة لها . و من الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية ، يتطلب منا معرفة الظروف و الملابسات التي أنتجت فيها هذه الأفكار ، نظرا لأن مكونات هذا التراث تحمل في باطنها عواطف شخصية ، فهي غير معفية من ميول و اتجاهات أصحابها . و نستشهد هنا بقول فاطمة بدوي : " السلفية تعطل التفكير الواقعي السليم في الحاضر ، بينما العودة إلى التراث بطريقة نقدية و موضوعية هي التي تلهمنا المستقبل ، فتدفع بالفكر إلى الأمام و تساعد على استخلاص العبر و تدعو لتكملة ما بدأه الأقدمون . " (2)

دائما فيما يخص كيفية التعامل مع هذا التراث بالإستفادة الحقيقية منه نجد محمد عابد الجابري يقول : " .. إنه بدا يحمل موقفا جديدا ميز بين السلفية و التراث ، و جعل التراث شاملا للإنجازات الحضارية و الإجتماعية للإنسان العربي ، و أن التراث الأصيل و الدخيل ، و أنه يجب التعامل معه من منظور التحرر من هيمنته و إدخاله في حوار جدي مع الواقع و مهامه ، و الماضي و ثوابته و متغيراته ، و المستقبل و تحدياته و مخاطره . حقيقة أن الموقف لم يتبلور بعد ، لكنه بداية تلتقي مع تيارات نقدية أخرى في ضرورة رفض التبعية العلمية و مواجهتها مواجهة حاسمة ، و ضرورة التعامل النقدي الواعي الملتزم مع الفكر العالمي و ضرورة الإنحياز لقضايا وجود المجتمع العربي و استمراريته ، و هموم غالبية الجماهير و جذراتها في صناعة مستقبل يثري الوجود العربي ، و أن بالفكر الإجتماعي العالمي إنجازات يمكن الإفادة منها و توظيفها و تطوير بعضها . " (3)

نستنتج من خلال الطرحين السابقين لأصحاب الحل الوسطي في التعامل مع التراث ، أن السلفية كانت و لا تزال العائق الذي وقف في طريق النهضة العربية و ذلك في كل المستويات ، بسبب رجعية هذه النزعة و بعدها عن الواقع ، و تعنتها في جعل التراث المرجعية الوحيدة للخروج من التخلف . كما أن هذه الأخيرة ترفض التعامل مع كل ما هو غير منبثق من أصالتنا و مقوماتنا الحضارية . أم أصحاب الحل الوسطي فهم لا يهتمون أو يرفضون التراث الأصيل و لا ذلك الوافد من عند الغير ، بل يرون بأنه من الممكن الإستفادة من الإثنين للخروج من التخلف . كما أنهم يضعون شروطا و حدودا للنقل و الإستفادة من التراث العالمي ، وهذه الشروط تتمثل أولا و قبل كل شيء في القدرة الحقيقية للباحث في انتقاء ما هو نافع و يخدم فعلا مجتمعاتنا العربية . كذلك من بين الشروط الموضوعية للأخذ من تراث الغير ، ألا يتناقض هذا الأخير مع قيمنا و مقوماتنا الحضارية . بمعنى ألا يشكل شكلا من أشكال الطمس للهوية . كما أننا نؤمن بأن في التراث العربي الإسلامي عامة و المغربي خاصة ما يمكن أن يساعد على الخروج من الأزمات المتنوعة التي نخطب فيها اليوم .

1- نفس المرجع ، ص . 20

2- فاطمة بدوي ، علم إجتماع المعرفة ، بين الفكر الخلدوني و الفكر الغربي ، بيروت ، منشورات جروس بريس ، د.ت . ص . 5

3- محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص . 156-176

كما نجد بعض أصحاب الرؤية التلقيفية و على رأسهم عبد الباسط عبد المعطي يقول: " بأنه ممكن الإستفادة من التراث العربي الإسلامي و ذلك بتطافر جهود كل من الماركسيين الجدد و التراثيين الجدد ، فكلاهما يتطلع إلى التغيير المقصود ، و كلاهما يسعى إلى إبداع علمي نظري و منهجي ، و كلاهما يريد أن يستخلص من التاريخ ثوابت نسبية تقيّد في تعبئة الجماهير لتغيي الواقع، و إذا كانت هذه القضايا و الموضوعات تمثل مساحة إلتقاء بين هذين التيارين لإختلافهما في الرؤية الإيديولوجية و الجدور ، و في تعيين الثوابت النسبية الحاكمة لسيرة المجتمع العربي ، و في التحالفات الداخلية و الخارجية ، و في المشروع المستقبلي لحلّ المسألة الإجتماعية و السياسية و القومية . " (1)

و تعليقا على هذا الطرح نقول بأن صاحبه غير جاد نظرا للإختلاف في الأهداف و التطلعات لدى كل من الماركسيين العرب الجدد و التراثيين العرب الجدد .

إقتراحات إضافية :

1-الدراسة الشاملة لجل مراحل تاريخنا دون أي عقدة .

2-الإستفادة من الأجوبة التي توصل إليها أجدادنا عند تعرضهم لبعض الصعاب .

3-الموضوعية و الأمانة العلمية في التعامل مع هذا المكتسب .

4-عدم التسرع في الحكم على قدمائنا .

5-الأخذ بعين الإعتبار الظروف المكانية و الزمانية التي جاء فيها هذا الفكر .

6-كما يقول محمد عابد الجابري : التراث الحقيقي يمتد من الماضي إلى الحاضر فالمستقبل ، يرافقه الفكر النقدي البناء .

7-الشك و التجربة و ذلك لكونهما الركينتان الأساسيتان للبحث العلمي الجاد .

يقول في هذا المجال جعفر آل ياسين نقلا عن ابن الهيثم في مقدمة كتابه الشهير (المناظر) : "إن غرضه (أي ابن الهيثم) في جميع ما يستقر به و يتفحصه ، إستعمال العدل لإتباع الهوى ، و إنه يتحرى في سائر ما يمزّه و ينتقده طالب الحق للميل مع الآراء ، حتى يظفر بالحقيقة ، و يصل إلى اليقين . " (2)

و نفس المنهجية نجدها عند العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، حيث إعتد على الشك و التمحيص ، و خاصة عدم التشيع للآراء و المذاهب .

و أخيرا يمكن القول بأن التعامل مع التراث ليس بالأمر الهين ، بل يعتبر من الأعمال صعبة المنال ، و هذا نظرا لأن الباحث جزء لا يتجزأ من هذا التراث ، هذا من جهة ، و كذلك الصورة التي إصطنعها البعض لهذا التراث مع إعطائه الطابع المقدس ، كل هذه الأمور جعلت الإستفادة منه تتطلب إستعدادات لا يستهان بها .

كما نعتقد بأن الوقت قد حان لغربلة هذا التراث و انتقاء ما هو فعلا صالح ، و بخدم مشاريعنا التنموية ، و خاصة إستنطاق هذا التراث المعيش . كما يمكن في تصورنا بناء علم إجتماع مغاربي بإحياء أعمال الفلاسفة و رجال التاريخ و السياسة القدماء ، الأدباء ، و المصلحين ، إلخ لهذه المنطقة و نفص الغبار عنهم ، و الأمثلة عديدة عن هؤلاء ، يمكن ذكر بعضهم : ابن بطوطة صاحب كتاب " الرحلة " ، صاعد الأندلسي ، مؤلف كتاب " الطبقات " ، و غيرهم من المفكرين الذين تزخر بهم هذه المنطقة .

1-عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الإجتماعي:محاولة نحو رؤية نقدية في مناهجه و أبعاده ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1982 ، ص . 377

2-جعفر آل ياسين ، مدخل إلى الفكر الفلسفي عند العرب ، مرجع سبق ذكره ، ص . 107

و تدعيما لقولنا هذا نستشهد بقول عبد الوهاب بوحدية : " السوسولوجيا العربية تبحث حاليا عن قواعدها ، أصبحت اليوم واعية ، بأنه إذا أرادت أن يكون لها وزن أن تأخذ بعين الإعتبار تراثها في نفس الوقت مع التراث الغربي . و كذلك مطلوب منها إدماجهما في ضوء الحالي و المحلي و تجاوزهما .

إنه في هذا المعنى الذي فعلا قد بدأت فيه السوسولوجيا تشيّد مكانا للتلاقي ... إنه الماضي الذي يحاور الحاضر ، إنه كذلك الشرق الذي يحاور الغرب ، إنه ابن خلدون الذي يحاور ماركس ، خير الدين مع كونت ، الغزالي مع روسو ، إنه من شرفنا و واجبنا ألا يكون هذا الحوار عقيما . " (1)

الخاتمة

بعد هذا العرض لمسألة التراث و كيفية التعامل معه لبناء علم إجتماع مغاربي معبرا بصدق عن واقع هذه البيئة الإجتماعية الثقافية ، يظهر لنا جليا أن هناك إهمال واضح للتراث داخل هذه الأقطار . وهذا الإهمال ناتج عن التقصير واللامبالاة من طرف المشتغلين بعلم الإجتماع ، حيث عملوا على الإستيراد الكلي للسوسيولوجيا الغربية و ذلك لإخفاء قصورهم باسم عالمية هذا العلم من جهة ، و كون السوسيولوجيا علم غربي حديث لا علاقة له بتراثنا العربي و الإسلامي .

كما ساهم السلفيون في إضعاف و غياب التراث العربي و الإسلامي في النهوض بالعلوم بشكل عام و علم الإجتماع بشكل خاص ، و هذا يرجع إلى إعطاءهم التراث الطابع التقليدي و سجنه في المتاحف و رفض إخضاعه للواقع و مستحدثاته . و كما يقول محمود أمين العالم " و الحق أن تراثنا العربي القديم... ما زال منفصلا عن وجداننا الحاضر ، و مازلنا محرومين من أن نعيشه و نتحدث به في حركتنا الفكرية . فهو جزء فحسب من مناهج الدراسة الأكاديمية المتخصصة ، و إنها لمسؤولية جليلة أن يصبح غذاء يوميا في المعركة الفكرية و الوطنية الراهنة التي تخوضها شعوبنا العربية ."(1)

و عليه تبقى مسألة التراث من المسائل المحورية في عملية بعث الفكر المغاربي عامة و السوسيولوجي خاصة . و لن يتأتى هذا بتمجيد التراث أو مقاطعته ، بل تتطلب هذه العملية الروح المسؤولة و الصادقة في إعادة قراءة هذا الماضي للخروج بما يمكن أن يفيد في عملية البناء و الإبداع .

" و لن يتحقق هذا إلا بأن نضع هذا التراث موضعه الصحيح من حياتنا و من تاريخنا . فما أكثر المحاولات التي قامت لإستيعاب هذا التراث منا ، و تشكيكنا في قيمته و حرماننا من ثمرة جهود علمائه الأجلاء و من السعي في تطويره و الإمتداد به ."(2)

و عليه يبقى التراث حتمية لا مفر منها إن أردنا فعلا الخروج من التبعية و من النفق المظلم للتخلف .

و تارعيما لما جاء في هذا الفصل ، فقد تم ربطه بالجانب الميداني للدراسة ، حيث بينت النتائج المتحصل عليها ميدانيا أن هناك تضارب في المواقف و الآراء حول مسألة الإستفادة من التراث في بناء و بعث سوسيولوجيا مغاربية . و هذا التباين يفسر بشيوعية الأفكار المعادية للتراث لدى أغلبية المشتغلين بعلم الإجتماع من جهة ، و تشبعهم بالتفكير الغربي القائل بأن السوسيولوجيا علم غربي لا علاقة للعرب و المسلمين في ظهوره . إلا أن هذا لا ينفي وجود نسبة معتبرة ترى العكس ، حيث تؤمن بإمكانية الإستفادة من الماضي لبناء السوسيولوجية اليوم داخل هذه المنطقة .

و ختاماً هذا الفصل نقول بأنه قد حان الأوان للتعامل بمجدية و عقلانية مع التراث من إيجابيات و سلبيات . حان الوقت لإعادة قراءة تاريخنا القديم و الوسيط و حتى الحاضر كذلك حان الوقت لتقييم تجربة أجدادنا و الأخذ بما هو نافع و توظيفه في بناء فكر أصيل معبر بصدق عن طموحات جماهيرنا الواسعة . فإحياء التراث لن يتم إلا إذا قمنا كما يقول محمد أركون : " بتحقيق النصوص القديمة أولا . إذ كيف يمكن أن نحبي التراث و نعيد تفسيره من جديد على ضوء المنهجيات الحديثة ، دون أن تكون لدينا طبعات دقيقة و واضحة عن كل مخطوطاته ، بعدئذ... إكتشاف مجال التاريخ الإجتماعي و تاريخ العقليات و علم النفس التاريخي... إلخ . هذه علوم هامة جدا و لم تستخدم بعد في إضاءة التاريخ العربي-الإسلامي ."(3)

و بهذه الكيفية وحدها يمكن إعادة الإغتراب الفعلي للتراث و الإستفادة منه في بناء الحاضر ، حاضر يمتزج بين الأصالة و العصرية دون أي تناقض أو صراع .

1-محمود أمين العالم ، "معارك فكرية" ، القاهرة ، دار الهلال ، 1965 ، ص . 95

2-نفس المرجع ، ص . 95-96

3-محمد أركون : "من أجل مقاربة نقدية للواقع" ، بيروت ، مجلة دراسات عربية ، العدد 101 ، جويلية 1987 ، ص . 13

الفصل الثالث عشر: الخدمة السوسولوجية.

تمهيد:

**المبحث الأول: الخدمة السوسولوجية
داخل البلدان المصنعة.**

**المبحث الثاني: الخدمة السوسولوجية
داخل البلدان العربية عامة.**

**المبحث الثالث: الخدمة السوسولوجية
داخل البلدان المغاربية.**

**المبحث الرابع: العوائق التي تقف أمام الإستفادة
من النتائج العلمية و كيفية مواجهتها.**

الخاتمة .

تمهيد:

كثر الكلام عن أهمية و دور العلوم الاجتماعية عامة و علم الاجتماع خاصة داخل البلدان العربية بشكل عام و الدول المغاربية بشكل خاص.

فقد ذهب البعض وهم الأغلبية الساحقة إلى أن هذه العلوم ليست نفعية مثل العلوم الطبيعية و التكنولوجيا ، و أنها مجرد فرع من فروع الآداب.

أما البعض الآخر فيرى فيها مجرد كلام و تفلسف لا يمكن الإعتماد عليه لخوض معركة التنمية . و في هذا الفصل نحاول معرفة مدى صدق هذا الكلام ، بالإضافة إلى ما يمكن أن تلعبه السوسيولوجية من دور في عملية التنمية . ولتحقيق هذا الغرض سنتطرق إلى الخدمة السوسيولوجية أي الجانب التطبيقي لهذه المعرفة و نزولها إلى الميدان مثل باقي العلوم الأخرى ، لتقديم الخدمة اللازمة لحل المشكلات التي تواجه المؤسسات الاجتماعية و الثقافية .

و عليه يشمل هذا الفصل الباحث التالية :

المبحث الأول : ويخص الخدمة السوسيولوجية داخل البلدان المصنعة . و نركز فيه على كل من أمريكا و فرنسا.

ما المبحث الثاني فيهتم بالخدمة السوسيولوجية في الدول العربية بشكل عام.

و المبحث الثالث يعرض إلى الخدمة السوسيولوجية و الطلب عليها داخل البلدان المغاربية.

أما المبحث الرابع و الأخير فيهتم بالصعوبات التي تحول دون الإستفادة من نتائج البحوث السوسيولوجية و كيفية مواجهتها.

المبحث الأول: الخدمة السوسولوجية داخل البلدان المصنعة :

تشكل الخدمة السوسولوجية داخل المجتمعات الغربية أهم طلب تتقدم به سواء الدولة ، و ذلك لتحقيق جملة من الأهداف السياسية ، و الاقتصادية ، و الاجتماعية بشكل عام .
كما نجد أن هذه الخدمة داخل المجتمعات الرأسمالية تمثل أهم وسيلة يلجأ إليها الرأسماليون لبيع سلعهم أولفهم مدى تجاوب السوق مع منتجاتهم.

كما لا تسوق السلع إلا بعد معرفة كل الأذواق و ردود أفعال المواطنين تجاهها . و لهذا نجد أن أصحاب المصانع و المؤسسات الإنتاجية المختلفة يلجأون إلى طلب تدخل علماء الاجتماع للقيام بالدراسات اللازمة ، كل حسب طبيعة الخدمة المطلوبة .
1-الولايات المتحدة الأمريكية :

نجد أن الطلب على الخدمة السوسولوجية في تزايد مستمر و هذا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث يقول "جورج لابساد" و "رينيه لورو" في كتابهما " مقدمات في علم الاجتماع " : " لقد حظيت الأبحاث حول الجماعات في الولايات المتحدة باهتمام شديد أثناء الحرب العالمية الثانية وقد تطابقت موجة الدراسات الأولى حول هذا الموضوع (أي دراسات إلتون مايو) مع فترة الانتقال من إقتصاد الحرب إلى إقتصاد السلم غداة الحرب العالمية الأولى ، و مع أزمة 1929 العالمية التي إعتبرت أكبر ضربة يوصف بها النظام الأمبريالي" (1)

و لكن لو عدنا قليلا إلى الوراء لوجدنا أن الخدمة السوسولوجية كانت متواجدة منذ ظهور هذا العلم ، و الأمتلة عن ذلك عديدة ، حيث نجد على سبيل المثال الدراسات التي قام بها الرواد الأوائل لعلم الاجتماع ، كلها جاءت بناء على طلب الأنظمة القائمة في تلك الدول . فبدون شك يندرج عمل دوركايم حول موضوع "الإنتحار" ضمن هذه الأعمال ، نظرا للفساد الأخلاقي و الاجتماعي الذي كان يتميز به المجتمع الفرنسي على الخصوص ، و أوروبا على العموم . فقد جاء هذا العمل لفهم الأسباب الحقيقية التي تؤدي بأفراد المجتمع إلى الإنتحار . و بهذا يكون دوركايم قد قدم عملا و خدمة للدولة الفرنسية للحد من هذه المشكلة .

نفس الملاحظة تنطبق على الدراسات السوسولوجية التي أنجزت خلال المرحلة الكولونيالية ، و هذا بناء على الطلب الذي تقدمت به الدول الإستعمارية لعلماء الاجتماع . و قد تم تبيين مدى خدمة هذه الدراسات للإيديولوجية الكولونيالية . و هناك العديد من الدراسات يمكن ذكر البعض منها في هذه المرحلة ، و هي الدراسة التي قام بها " إيفاس بريتشارد" حول حياة التويري في السودان ، و ذلك لفهم تنظيم البدو و رعاة الإبل و الماشية حياتهم ، و كيفية تحقيق نوعا من الإستقرار بفضل الحروب دون أن تدخل الأجهزة الرسمية للدولة . ففي هذه الدراسة إستعان "بريتشارد" بالعاكر لكي يجمعوا له هؤلاء الرعاة لكي يستفسرهم عن ظروف حياتهم و طريقة عيشهم... إلخ من المواضيع الهامة . و هذا النوع من الدراسات و المسماة بالدراسات الإنقسامية "segmentaire" نجده قد إنتشر بكثرة في الدول المستعمرة ، حيث كان يعمل على تفكيك البنى الاجتماعية و الثقافية لهذه الدول ، بالإضافة إلى إبراز النظم العشائرية و القبلية على حساب الدولة المركزية .

كذلك يمكن ذكر العالم الأنثربولوجي "ناديل" "Nadel" الذي كان يعمل مع الإدارة البريطانية في جنوب السودان. فقد كان يحضر المخبرين المحليين و يحشدهم عنوة بواسطة الشرطة كلما إحتاج للإستفسار عن جزئية صغيرة من حياتهم الاجتماعية" (2)

1-جورج لابساد و رينيه لورو، "مقدمات في علم الاجتماع"، ترجمة هادي ربيع ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،

1982، ص. 248

2-أكبر محمد ، نحو علم الإنسان الإسلامي ، ترجمة عبد الغني خلف الله ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1989 ، ص. 47

و الأمثلة كثيرة عن مثل هذه الأعمال والخدمات السوسولوجية داخل الدول المستعمرة ، وعلى رأسها البلدان العربية و المغاربية على الخصوص . وهذا ما يؤكد بوضوح أن الطلب على الخدمة السوسولوجية داخل البلدان الغربية لم يكن وليد الصدفة ، بل هو نابع من إستراتيجيات و مخططات عملت و لاتزال هذه الدول تعمل على تحقيقها . منها تلك الأعمال المتمثلة في نشر هيمنتها واستغلال الشعوب الأخرى ، و منها الدراسات المتمثلة في حل المشكلات الاجتماعية التي تعانيها أو تلك المتمثلة في فهم متطلبات السوق المتجددة نظرا للتغير الهائل الذي مس جميع مجالات الحياة داخل هذه البلدان .

بعد معرفة الموجة الأولى و الثانية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية و إظهار أن الدراسات السوسولوجية كان الطلب عليها من قبل الدولة الإستعمارية للهيمنة على مستعمراتها نطلق الآن إلى الموجة الثالثة من هذه الدراسات و التي "تطابقت مع الطلب الاجتماعي و حاجيات المجتمع المتأزم على إثر الحرب . و على وجه التحديد ، فإن الدولة المسؤولة عن القوى المسلحة هي التي طلبت مثل هذه التوصية . و تعقبا على طلب المؤسسات الصناعية ، فقد أوكلت القيادة العامة للجيش إلى مجموعة فرق من الباحثين مهمة القيام بتحقيق حول أخلاق الجنود الأمريكيين و هو التحقيق الشهير المعروف باسم « American Soldier » بحيث ضم مجموعة كبيرة من الوثائق التي تنفذ حول جماعات الإنتماء و الجماعات المرجعية." (1)

لكن هذا التحقيق، رغم أنه لم يكن بنفس الأهمية و الشهرة اللتين إتصف بهما تقرير "كينيزي" الشهير « Rapport Kinsey » حول السلوك الجنسي للأمريكيين . فقد أعتبر بمثابة مؤشر كاشف عن أهمية التحقيق السوسولوجي الواسع النطاق. فنظرا لحاجة قيادة الجيش التعرف على ردود فعل الجنود وفقا لوضعهم العائلي (متأهلون أو عزاب) ، لرتبهم ، لأقدمية إنخراطهم في الجيش ، و وفقا لعدد كبير من المتغيرات الأخرى ، كان للتحقيقات الاجتماعية الأثر الكبير في تقدم النظرية و المنهج السوسولوجيين في سنوات ما بعد الحرب.(2)

هكذا يعتبر الطلب على الخدمة السوسولوجية في أمريكا معتبرا و عاملا من العوامل الرئيسية و المحفزة لعلماء الاجتماع و كذلك لتقدم النظرية الاجتماعية في هذا البلد. و هذا ما جعل علم الاجتماع يزدهر داخل الولايات المتحدة و يصبح في الطليعة متفوقا بذلك كل الدول بما فيها أوروبا.

و يرجع هذا الإزدهار و كثرة الطلب على الخدمة السوسولوجية داخل هذا البلد للنتائج التي حققتها الدراسة الميدانية ، و التي مست كل جوانب الحياة، منها قضايا الإجرام ، و الإندماج بشتى أنواعه ، و مشكلة إندماج الجنود خاصة (Marines) بعد عودتهم من الحروب ، سواء حرب الفيتنام أو الخليج، المشاريع الاقتصادية الكبرى، سياسة أمريكا الخارجية... إلخ من القضايا التي تم فعلا الإستعانة بعلماء الاجتماع حلها ، أو للحد من حدتها .

2- في فرنسا:

ردا عن السؤال الذي طرحه "دوران" (Durant) و "روبار وال" (Robert Weil) على مجموعة المختصين في علم الاجتماع و المتمثل في " ما هو مركز أو مكانة علم الاجتماع مقارنة مع مجال العمل الاجتماعي ؟"

1- جورج لابساد و رينيه لورو ، مفدمات في علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص. 248

2- نفس المرجع ، ص . 248

نجد أن "شوبار" (J.N.Chopart) قد أجاب قائلا: " من الأهم ذكر بإيجاز المرحلة التاريخية التي تم إدخال فيها السوسولوجيا إلى القطاع الاجتماعي وتحديد بسرعة هذا القطاع : المجال الاجتماعي ولد اللحظة التي أصبح فيها النسيج الاجتماعي موضوعا مكونا ، موضوع تأمل و تدخل ، و بعد ذلك موضوع إمتهان لممارسات ، تاريخ هذا المجال يبدأ بـ « F. Le Play » ثم « Halbwachs » وأخيرا « Chombart de Lauwe » الذي عمل حول النمط المعيشي للعمال خلال الخمسينات . هذا الأخير قد ساهم كثيرا في إخراج البحث من C.N.R.S و الجامعات و تطوير الطلب على البحث حول المجال الحضري و الاجتماعي. و في نفس الوقت نجد أن مراكز تكوين العمال بدؤوا يتقدمون إلى الجامعيين.(1)

إنطلاقا من سنة 1968 نجد إفتحام و هجمة السوسولوجيا، حيث أن هذا الإفتحام قد ساعده سوق التكوين المستمر للجامعات: فالعمل الاجتماعي أصبح نعمة بالنسبة لمراكز التكوين الخاصة بالجامعات ، كما أن عددا هائلا من علماء الاجتماع الذين كانوا يعانون من وضعهم وتحديد مكانتهم في المجال الجامعي الشرعي أو البحوث المؤسسة وجدوا أن المجال الاجتماعي هو الوسيلة الناجعة و الفعالة للوصول إلى مرتبة عالم الاجتماع وتحديد هذه الأوضاع.(2)

هكذا نجد أن علم الاجتماع الذي كان في البداية محصورا داخل المؤسسات الجامعية ، قد أصبح و في فترة قصيرة جدا متواجدا في كل المجالات ، حيث أصبح علماء الاجتماع الفرنسيين في المقدمة مقارنة مع الأخصائيين الآخرين و هذا بفضل الدراسات الهادفة و النتائج الميدانية المتوصل إليها ، حيث أصبح الطلب على هذا العلم و المشتغلين به في تزايد مقارنة مع التخصصات الأخرى . ففي مجال الخدمة الاجتماعية نجد تدخل علماء الاجتماع قد وصل " إلى نسبة 95% مقارنة مع التخصصات الأخرى ".(3)

و في فرنسا إقتصرت التحقيقات الواسعة التي تم تنفيذها و تنسيقها على أعلى مستوى وطني منذ وقت طويل على الصعيد الإحصائي الصرف (أي ضمن إطار الINSEE) . أما على الصعيد السوسولوجي كعمل قائم بذاته، فقد كان ينبغي و لفترة قريبة ترقب إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي و التقني (D.G.R.S.T) الخاضعة مباشرة لسلطة رئيس الحكومة حتى تنضوي التحقيقات الاجتماعية الواسعة النطاق تحت الإشراف المباشر للدولة و تخضع لسياستها العامة.(4)

و هذا ما يبين لنا بوضوح المكانة التي يتمتع بها هذا العلم داخل هذا البلد، حيث نجد أن الدولة هي التي تدير و تأخذ على عاتقها كل التكاليف التي تتطلبها هذه الدراسات، ضف إلى ذلك أنها تعمل على إخضاعها لرقابتها و سياستها. عكس ما نجده في البلدان المتخلفة و على رأسها دول المغرب العربي، حيث أن الجهات الرسمية لا تبالي بأهمية و قيمة هذا العلم ، و إن إهتمت به فهذا فقط لضمان بقائها و استمرار هيمنتها. كذلك نلاحظ من خلال ما جاء على لسان كل من "لابساد" « La Passade » و " لورو" « Loreau » أنه ممكن لعلماء الاجتماع أن يساهموا في إصدار القرارات و اتخاذها و هذا عكس ما أدلى لنا به أحد الأساتذة حينما قال أن عالم الاجتماع مجرد موظف لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تلجأ إليه الدولة للإستشارة ، و هذا الكلام ربما ينطبق على الدول المختلفة و لكن ليس على الدول المتقدمة ، حيث يتمتع عالم الاجتماع بمكانة مرموقة و كل القرارات ناتجة عن الدراسات التي هو طرف فيها لا يستهان به.

1- Durand(J.P.) et Weil (R.) ,Sociologie contemporaine ,coll .Essentiel ,éd. Vigot , Paris1993,p.601

2-3- op, cit . p .601

4- جورج لابساد و رينيه لورو ، مرجع سبق ذكره ، ص . 249

كذلك يمكن لعالم الاجتماع داخل هذا البلد " أن يكون على السواء باحثا وأستاذا و متمرسا مع اهتمامه الشديد و التميز
ياحدى هذه النشاطات الثلاثة . بصفته متمرسا، يتدخل عالم الاجتماع في الحياة الاقتصادية و الإجتماعية ، و يسعى للبحث عن
أسواق جديدة فيجدها إما بشكل مباشر و إما بواسطة الدولة.(1)

و هذا عكس ما هو موجود داخل الدول المغاربية، حيث نجد أن مكانة عالم الاجتماع مكانة متدهورة و غير معترف به من قبل
الدولة خاصة و المجتمع بمؤسساته المختلفة بشكل عام، فهو إما داخل المؤسسات التعليمية يمارس مهنة التعليم أو في حقل إجتماعي
أو إقتصادي و في أغلب الأحيان يمارس عملا لا علاقة له بتكوينه.

و منه يمكن القول أن كل من علم الاجتماع و المشتغلين به داخل الدول الغربية يتمتعون بمكانة محترمة، وأن هذا العلم يتمتع
بمكانة معترف بها سواء من طرف الدولة أو المجتمع ككل شأنه شأن العلوم الأخرى.

3- بعض الآراء و المواقف من الخدمة السوسولوجية في البلدان المصنعة:

يقول "جافوا" (C.Javeau) بأن رجل علما لإجتماع قد أصبح اليوم في البلدان الغربية " عاملا مثل باقي العمال الآخرين"(2)
و هذه المكانة التي وصل إليها السوسولوجي لم تأت فجأة أو عن طريق الصدفة ، بل هي نتاج وثرة العديد من التضحيات التي
قدمها السوسولوجيون خلال المراحل الماضية.

هكذا استطاع الإجتتماعيون داخل هذه البلدان فرض وجودهم بالعمل و تقديم الحلول الملموسة. تلك الحلول التي يصفها هؤلاء
بالخدمات الممكن بيعها للعديد من الجهات، سواء الصبائية، و السياسية ، أو الثقافية.

و نجد أن نطاق الإهتمام بعلم الاجتماع قد إتسع " من مجرد كونه نظاما أكاديميا يدرس في الجامعات و المعاهد العلمية ، إلى أن
يصبح نوعا من المعرفة المنظمة القائمة على البحث العلمي التي يمكن الإستعانة بها في مجالات الحياة العملية المختلفة."(3)

وبذلك أصبح مجال هذا العلم أوسع مما كان عليه و أصبح ينافس العلوم التطبيقية . تلك العلوم التي كان المجال الحياتي من
إحتكارها. إن هذا التحول النوعي لعلم الإجتتماع ساهم في ترقية هذا الأخير و القضاء -ليس كليا- على النظرة الدونية و العدائية
تجاه هذا التخصص.

بعدها كان الإجتتماعيون في الغرب منعزلين عن مجتمعاتهم ، نجدهم اليوم في كل القطاعات، بل يشاركون في صنع أغلبية
القرارات . فكما يقول "ماينس" (Mayence) : " من البديهي إذا كان عالم الإجتتماع معزولا عن المجتمع ، في برجه العاجي ،
أو يعيش خارج زمانه فإنه سيققد وجوده."(4)

و هذا ما تفتن إليه علماء الإجتتماع الغربيون ، عكس المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة .
فالسوسولوجيون الغربيون جعلوا من يبتهم الإجتتماعية موضوعا لأعمالهم وابتعدوا عن الخيال و المطاعة لواقعهم، بل أبعد من هذا
، فالدول الغربية أصبحت تتعامل مع هذا العلم و المشتغلين به بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع باقي العلوم الأخرى.

فأصبحت الممول الأساسي لمعاهد السوسولوجية . إلا أن هناك سؤال يطرح و هو "إذا ما لم تكن الأعمال هذه-أي التي تقومها
الدول الغربية-أعمال موجهة أم لا ؟ و في حالة نعم ، يصبح عالم الإجتتماع يخدم المجتمع لحساب هذه الأنظمة."(5)

1- نفس المرجع ، ص . 250

2-Javeau (C.) , Comprendre la sociologie , Marabout Université , Verviers 1976 , p .186

3-عاطف غيث ،دراسات في علم الإجتتماع التطبيقي ،مرجع سبق ذكره ،ص . 15

4-Mayence (S.) , Sociologie et action sociale , op , cit . p .85

5-op , cit . p .87-88

تعد قضية خدمة الأنظمة على حساب المجتمعات من أهم القضايا التي تطرح على الساحة السوسولوجية سواء داخل الدول الغربية أو العربية. ومسألة الإلتزام و النزاهة و العمل لصالح جماهير الواسعة من المواضيع الأكثر طرحا. فالجهة الممونة للخدمة السوسولوجية لا تقوم بهذا مجانا ، بل تسعى دائما إلى تحقيق بعض الأغراض، سواء كانت سياسية ، أو إقتصادية ، أو ثقافية...إلخ

كما أننا نجد أن كل طرف سواء كانت الدول المصنعة أو المتخلفة يتهم الطرف الآخر باستعمال هذا العلم لخدمة الأغراض المتنوعة منها السياسية ، الإيديولوجية ، أو حتى الشخصية.

و في هذا الصدد نجد "ماينس" « Mayence » ينتقد بشدة الدول المسماة بالتقدمية و بعض الأنظمة التي تستغل لمصالحها و بقائها السوسولوجية . و يرى أن هذه الظاهرة لا وجود لها داخل الدول الغربية الديمقراطية . و يقول : " رغم وجود بعض الإخراقات التي تم الإعلان عنها إلا أنها لا تشكل مساسا بحقوق الأفراد الأساسية كما هو الحال في بعض الأنظمة الديكتاتورية و بعض الأمم القاتلة أنها تقدمية . ففي البلدان الغربية -أي الرأسمالية- يمكن لعلماء الإجتماع رفض أي طلب أو عمل لا يتماشى و توجهاتهم، بل رفض قطعي التعامل مع الجهات المشبوهة ". (1)

من خلال هذا القول نفهم مدى تحيز هذا الباحث و ابتعاده عن الموضوعية حيث لا يمكن الجزم في قضية الإلتزام و ربطها بطبيعة النظام فقط ، بل هناك عوامل عديدة متشابكة فيما بينها يجب أخذها بعين الإعتبار ، و على رأسها شخصية الباحث- أو السوسولوجي- ظروفه المعيشية ، إنتماؤه الإيديولوجي...إلخ.

وعليه لا يمكن الكلام عن الإلتزام الكلي في بلد ما و انعدامه في بلد آخر . فعلا لقد حقق السوسولوجيون الغربيون قفزة نوعية و استطاعوا أن يقتحموا كل مجالات الحياة و يجعلوا من عملهم خدمة مطلوبة من قبل العديد من الجهات ، وهذا ما لا نجده عند البلدان العربية و المغاربية خاصة.

المبحث الثاني: الخدمة السوسولوجية في البلدان العربية عامة

1- حالة مصر:

يعتبر الطلب على الخدمة السوسولوجية في هذا البلد شأنه في ذلك شأن كل الدول العربية ، حيث هناك جملة من القيود و العوائق تقف في وجه هذه الخدمة نذكر من بينها: قلة الإهتمام بنوعية العمل السوسولوجي، الإعتقاد على الخدمات الأجنبية من قبل الجهات الرسمية و المؤسسات الإنتاجية المختلفة...إلخ من العوائق المعطلة لهذه الخدمة.

إلا أن هذا لم يمنع وجود بعض النشاطات أو شبه الخدمات يقوم بها علماء الإجتماع داخل هذا البلد، وهذا خاصة إنطلاقا من عهد -مرحلة- التفتح و الإنتعاش الذي عرفتهما مصر، أي خاصة مع التحولات السياسية و الإقتصادية و التوجه الرأسمالي لهذا البلد. كما نسجل العديد من الجهات الساهرة على البحث السوسولوجي داخل مصر، فمنها " في المقام الأول الجامعات بأقسام الإجتماع التي توجد فيها ، حيث يوجد في مصر أربعة عشر جامعة في أنحاء القطر المختلفة ، و أكبرها بالطبع جامعة القاهرة و الإسكندرية، و عين شمس والأزهر...إلى جانب الجامعات يأتي في المرتبة الثانية، أو ربما في المرتبة نفسها، " المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية" حيث يقوم العديد من البحوث. وقد أنشئ هذا المركز سنة 1956. (2)

1-op , cit . p . p . 87-88

2- حمداش عمار ، وضعية البحث السوسولوجي في الوطن العربي ، حوار أجري مع سمير نعيم حول وضعية البحث السوسولوجي في مصر ، مجلة

المستقبل العربي ، العدد 134 ، أبريل 1990 ، ص . 70

هذا فيما يخص الجهات الحكومية الساهرة على عملية البحث و الخدمة السوسولوجية داخل هذا البلد ، إلا أن هناك العديد من الجهات غير الحكومية تسيطر على الخدمة السوسولوجية داخل مصر . و هي نفس الظاهرة التي نَجدها اليوم في كل من المغرب و تونس خاصة في السنوات الأخيرة.

و نتيجة للوجود الهائل لمؤسسات أجنبية ساهرة على البحث و الخدمة السوسولوجية داخل هذا البلد ، نجد أن مصر أصبحت تعاني العديد من المشاكل نذكر تلك المتعلقة بفائدة هذه البحوث و الخدمات و التي لا ترجع بالفائدة على المواطن المصري ، بل بالفائدة على الأجانب . كذلك الإغراءات المادية الهائلة التي تدفع لبعض المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر إلى بيع أسرار بلادهم إلى هذه الجهات ، وهذا ما يدفع بسمير نعيم إلى وصفهم بمرتزقة العلم.

و دائما بالنسبة لمصادر التمويل الأجنبية نجده يقول: " للأسف ، مصادر تمويل البحوث السوسولوجية سخية جدا، إلا أن هذه المصادر ذات طابع أجنبي، وهي في أغلبها- إن لم تكن كلها- مشبوهة، بمعنى أنها تتبع في نهاية المطاف وكالات إستخبارات أجنبية كوكالة الإستخبارات الأمريكية CIA و لكنها لا تتعامل بشكل مباشر، بل تأتي من خلال مؤسسات تقدم مبالغ طائلة بالقياس مع التمويل الحكومي الرسمي الضعيف لبعض الباحثين أو الأساتذة." (1)

و فيما يخص بعض الفوائد المتحصل عليها فهي في معظم الأحيان ترجع للمؤسسات الأجنبية و التي تعمل على " جمع كل الحقائق و المعلومات و البيانات على المجتمع العربي بصفة عامة و المجتمع المصري بصفة خاصة." (2)

هذا بالنسبة للجهات المهتمة بالخدمة السوسولوجية داخل مصر و المتمثل خصوصا في الهيئات و امؤسسات الأجنبية، بالإضافة إلى الحكومة، ولكن بدرجة أدنى بكثير مقارنة بهذه الجهات الأجنبية.

القضايا و المواضيع التي ينصب الإهتمام عليها من طرف هذه الجهات:

-جماعات القوى و التمردات المحتملة.

-الثورات الممكنة.

-الجماعات التي يمكن أن تساهم يوما ما في إحداث تغيير أو إنقلاب في مصلحة الغرب أو ضده... (3)

فعلى سبيل المثال هم مهتمون الآن جميعا برصد و دراسة و جمع البيانات الدقيقة و المعلومات المفصلة عن الجماعات الدينية أو المتطرفة كما يسمونها أو الإرهابيين... و مسيرة هذه الحركات وشكلها. (4)

إن مثل هذه المواضيع تذكر بتلك التي كان المستعمر داخل البلدان المغاربية يعمل جاهدا على فهمها و التحكم في كل صغيرة و كبيرة فيها، مثل الدراسات التي مست الحركات الوطنية، الزوايا ، الدين و مؤسساته... الخ.

طبيعة التمويل و الجهات الممولة و نوعية الخدمة السوسولوجية:

بالنسبة إلى أولئك الذين يحصلون على تمويل أمريكي أو ألماني أو فرنسي تختلف موضوعات إهتماماتهم عن تلك التي تهتم بها ما يمكن تسميتها المدرسة القومية أو الوطنية في مصر ، لأن الأغراض و الأهداف متباينة. فلو أخذنا مثلا ما يسمى الآن مدرسة عين شمس في علم الاجتماع. فالموضوع المحوري الذي تدور حوله معظم بحوث أعضائها أو الذين يتبعون هذا الإتجاه، نجده يتصل بعملية التنمية و تشخيص حالة التخلف و التبعية... و محاولة كشف قوانين و آليات عملية التبعية هاته و العواملا لبنائية الكبرى الداخلية أو الخارجية التي تعمل على استنزاف البلدان المتخلفة و تكريس حالتها التابعة بمخططاتها الكثيرة. (5)

1-2- نفس المرجع ، ص . 71

3-4-5- نفس المرجع ، ص . 71

إلا أنه نتيجة للأوضاع السائدة داخل مصر خاصة وبعض الدول العربية نجد " سعد الدين إبراهيم" يتساءل هل يستطيع الوطن العربي أن يعيش " ويزدهر" بلا علماء الاجتماع العرب؟
ويصل الباحث إلى الإجابة بنعم نظرا لما هو عليه هذا العلم داخل البلدان العربية، حيث إكفى المشتغلون والمختصون بهذا العلم بنقل المنتج الغربي دون استنطاقه مع الواقع العربي، ضف إلى ذلك أن المجتمع العربي لا يستفيد من الخدمة السوسولوجية بل هناك جهات وهيئات أجنبية هي التي تقطف الثمار على حساب الجماهير الواسعة.
كذلك أن هذا العلم داخل هذه الأقطار قد أهمل أمهات القضايا وانصب كل إهتمامه حول القضايا الثانوية والمفتعلة، أي تلك التي لا تجدي نفعا بالنسبة للجماهير العربية.
ولهذا نجد " سعد الدين إبراهيم" يحرص لنا مجموعة من الدراسات السوسولوجية لفهم الواقع واستشراق المستقبل العربي، وهي:

- 1- القاعدة البشرية: تطور حجم و توزيع ونوعية و حركة السكان في الوطن العربي... و تقدير معدلات المشاركة الاقتصادية و هيكل عرض الطاقة البشرية و تأثير ذلك على تدفقات الهجرة بين الريف و الحضر.
- 2- القاعدة الإيكولوجية: أنماط المعيشة الرئيسية التي هي نتاج التفاعل بين الإنسان و بيئته المادية في الوطن العربي.
- 3- الهيكل الطبقي: تحديد خريطة القوى الاجتماعية باستخدام مؤشرات متعددة (ملكية أو التحكم في وسائل الإنتاج و التجارة و التباين الداخلي و المهني و التعليمي) في داخل قطر أو كل مجموعة من الأقطار العربية المتجانسة.
- 4- الهيكل الإثنية: وصف و تحليل التكوينات الإثنية و العصبية المحلية الأخرى في الوطن العربي (لغويا ، و دينيا ، و مذهبيا ، و عرقيا ، و جهويا).
- 5- الهيكل المهنية: التنظيم الاجتماعي ز السياسي للمهن الرئيسية الحديثة متمثلة في النقابات المهنية ، و خاصة نقابات العمال ، و المعلمين ، و المحاسبين، و المهندسين، و الأطباء ، و اتحادات الصناعات و التجارة ، و الإتحادات الفلاحية.
- 6- الهيكل المؤسسية: مثل الجيش، و المؤسسة الأمنية ، و المؤسسة التعليمية ، و مركز البحث العلمي، و المؤسسة الدينية ، و أجهزة الثقافة و الإعلام، و جهاز الخدمة المدنية.
- 7- أنظمة القيم و أنماط السلوك: تهتم هذه المجموعة من الدراسات بالصادر المختلفة لإفراز القيم السائدة في الوطن العربي.
- 8- أصول و أنماط مؤسسة الدولة في الوطن العربي: تهتم هذه المجموعة من الدراسات باستعراض تاريخي تحليلي لعوامل التوحد و التجزئة و التفتت في التاريخ العربي إلى مطلع القرن التاسع عشر.
- 9- عمليات بناء الدولة القطرية و مصادر شرعيتها: تهتم هذه المجموعة من الدراسات باستعراض المراحل و العوامل التي أثرت في بناء الدولة القطرية في الوطن العربي.
- 10- الإشكاليات الدستورية و القانونية للدولة القطرية: فبالإشارة إلى أصول و أنماط و عمليات بناء الدولة و مصادر شرعيتها ، تستقصى هذه الدراسات كيف ترجمت الدولة القطرية هذه الشرعية في الدساتير و القوانين و الخطاب السياسي و مدى مطابقتها للواقع و الممارسة الفعلية.

2- الخدمة السوسولوجية بلبنان:

يلخص لنا مسيرة الخدمة السوسولوجية و الطلب عليها داخل هذا البلد "جاك قبناجي" قائلا: إن البحث في الإطار الجامعي العمومي المؤسسي ينشأ عادة في إطار إستراتيجية محددة. ففي حين يمكن للجامعات الخاصة، في غالبية الحالات أن تصوغ إستراتيجياتها، أو بالأقل سياساتها، في المجال البحثي إنطلاقاً من تكامل مفترض مع قوى السوق المقررة، فإنه يفترض بالجامعة العمومية، التي تتغذى من المال العمومي، أن تعتمد على تقرير ذلك على رؤية مجتمعية شمولية. وبهذا المعنى، فإن إستراتيجية البحث فيها يجب ألا تخضع لمصالح ضيقة بالمعنى المجتمعي. وهذا ما يؤسس لإستقلالية النشاط البحثي في الجامعة العمومية، مبدئياً". (1)

نلاحظ من خلال هذه الفقرة أن لبنان تختلف كل الاختلاف عن بعض الدول العربية بما فيها الدول المغاربية، بحيث نجد أن هناك ما يسمى بالجامعات العمومية التابعة للدولة- القطاع العام، و جامعات خاصة. و لكل واحدة من هذه الجامعات خصوصياتها و إستراتيجياتها تجاه الخدمة السوسولوجية.

فالجامعات الخاصة تتميز بنوع من المرونة و إستقلالية القرار، بينما الجامعات العامة لا تزال تعاني البيروقراطية في التسير، و القوانين التي تخضع لها لا تسمح بالحرية الكافية للدخول إلى السوق و عرض الخدمة السوسولوجية كما هو الحال بالنسبة للجامعات الخاصة. فالقوانين الخاصة بتأسيس معاهد علم الاجتماع لم تنص أو تحدد مجال بيع هذه الخدمة، بل جعلت هذا العلم حبيس الجامعة، و لا يتعدى عملية التدريس.

و هكذا فالسلطة، على تعدد ألوانها و قواها، لم تنظر إلى الجامعة إلا من أضييق زاوية ممكنة: مصنعا لتخريج جبهة من الطلاب من ذوي الإعداد غير الكافي لحاجات السوق من جهة، و حيزا مناسبا لقطاع الخصاص و توزيع مراكز النفوذ، منذ أواسط السبعينات بالأخص، من جهة ثانية". (2)

و على مستوى آخر يمكن لموقف السلطات المتعاقبة هذا أن يفسر إلى حد كبير كيف أنها أعرضت، بصورة هادفة، عن إشراك الجامعة في تعريف الحاجات التنموية و بلورتها بحثيا. و هو إعراض لم يشذ عنه حتى المشروع الشهابي و امتداداته*، حيث بقي الموقف من الجامعة عمولاً يتمثل في اعتبارها مركزاً تكوينياً للإطارات أساساً. و إذا كان الإنجراف في سلسلة الحروب الإقليمية- المحلية- التي توطنت طويلاً في لبنان، قد قدم التبرير الملائم لإستمرار موقف السلطة هذا، و إن بصورة أكثر تفاقماً، فإن سياسة إعادة الإعمار بعد توقف المارك أدت إلى ما سمي "دينامية الإهمال". (3)

و هكذا فإن نظرة السلطة للجامعة العمومية داخل هذا البلد هي نظرة ضيقة و سلبية، حيث ترى فيها مجرد مصنع كما يقول جاك قبناجي يعمل على إعداد الطلبة و تزويدهم بالمعارف. فالنظرة هنا هي نظرة تقليدية، لم تتكيف مع المستجدات و التحولات التي عرفها هذا البلد. و بهذا فإن السلطة عملت على إبعاد الجامعة العمومية عامة و معاهد علم الاجتماع خاصة عن المساهمة في عملية التنمية.

1- جاك قبناجي، البحث العلمي من منظور مؤسسي أو في علاقة البحث بالسوق، مجلة العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، العدد الخامس، 1998، ص. ص. 22-27

2- نفس المرجع، ص. 27

* هي رؤية تحديثية لمؤسسات القطاع العام و لدورها التنموي.

3- نفس المرجع، ص. 27

و فيما يخص إقصاء الجامعات العمومية من المساهمة في عملية التنمية نجد "جاك قبناجي" يقول: "يمكننا أن ننسب هذا الموقف في الحالتين إلى حكم و آلية معا.

أما الحكم فيقع في خانة ما أسماه "ألبر ميمي" « Albert Memmi » يوما بعقلية المستعمر (la mentalité du colonisé) التي ترى في الخبرة الأجنبية مصدرا و حيدا ، أو يكاد ، لما تتحاجه السلطة المحلية في ميادين الدراسة و التخطيط. وهذا ما يميز موقف السلطة ائحلية لعقود عديدة. و عندما تلجأ هذه السلطة الآن ، في حالات محددة لباحثين محليين فإنها تتوجه إليهم، عموما ، بصفتهم الفردية، أي كصفي معرفة-سلطة أو سلطة-معرفة.

أما الآلية الحالية فتكمن في اعتماد التلزييم أساسا لإجراء الصفقات في مجال الدراسات و الأبحاث ، على غرار ما يحصل في المجالات الأخرى . و بحكم قانونها الخاص ، لم يكن للجامعة حتى البارحة ، حق إلتزام الدراسات و الأبحاث ، حتى من القطاع العام. وهذا ما وفر العطاء المناسب، لتبرير إلتزام الأبحاث و ادراسات لغير الجامعة اللبنانية.(1)

نفهم من خلال هذا أن حالة الجامعة اللبنانية مشابهة إلى درجة كبيرة حالة الجامعات و المعاهد السوسولوجية بباقي الدول العربية ، حيث نجد أن هناك عقدة الدونية تجاه كل ما هو محلي، و عدم الثقة فيه و في قدراته، و عليه فالسلطات و المؤسسات المختلفة تفضل التعامل مع الأجانب و الجامعات الأجنبية على حساب الجامعات المحلية.

كذلك نجد أن عدم إلتزام الجامعات و المعاهد اللبنانية بتنفيذ الدراسات و البحوث و المطاولة في هذا يدفع بالجهات الطالبة للخدمة السوسولوجية إلى البحث عن جهات خارجية. وهذه فرصة سانحة أعطتها الجامعات العمومية اللبنانية للسلطة للتعامل مع هذه الجهات الأجنبية . كما أن هناك العديد من النصوص القانونية التي تنظم الطلب على الخدمة الجامعية و البحثية عامة و السوسولوجية خاصة داخل هذا البلد . و من بين هذه النصوص نذكر النص المعدل من المادة 16 من قانون الموازنة لعام 1998 و القائل: يمكن للجامعة اللبنانية عقد إتفاقات مع أشخاص الحق العام أو الخاص لتقديم خدمات أو إعداد دراسات أو إستشارات أو تقديمات في مختلف الحقول لقاء بدلات تخصص نسبة منها كأتعاب لأفراد الهيئة التعليمية و العاملين الذين يساهمون فيها ، و نسبة أخرى لتمويل البحث العلمي و مستلزماته و تجهيزاته وفقا لإقتراح مجلس الجامعة ، على أن يعود الرصيد الباقي للجامعة".(2)

إن هذا النوع من النصوص يفتح المجال أمام المبادرات و اقتحام السوق من طرف الباحثين و السوسولوجيين دون أي عقدة ، و هذا في إطار ما يسمح به القانون. إلا أن هذا لم يمنع كما يقول نفس الباحث من الوقوع في العديد من الإنزلاقات و خاصة التوجه النفعي الخض و "البزنة" من قبل بعض المشتغلين بهذا العلم . و عليه يمكن القول أن الخدمة السوسولوجية متواجدة في لبنان و لكنها تخضع لجملة من التوجهات ، خاصة على مستوى الجامعات العمومية التي لاتزال تعاني من التمييز و الإقصاء و الإستغناء عن القدرات المحلية . بينما على مستوى الجامعات الخاصة فالأمر يختلف تماما حيث هناك الطلب على الخدمة السوسولوجية و الكفاءات المحلية.

1- نفس المرجع ، ص . ص . 27-28

2- نفس المرجع ، ص . 29

المبحث الثالث: الخدمة السوسولوجية في البلدان المغاربية:

1- الخدمة السوسولوجية في الجزائر: فيما يخص الجزائر يمكن تقديم الملاحظات التالية:

- عدم وجود هيئات أو جهات أجنبية تمول الدراسات و الخدمة السوسولوجية بعكس ما هو متواجد في بعض دول المشرق العربي و كذلك كل من تونس و المغرب بالخصوص.

- مجال الممارسة السوسولوجية لا يتعدى الجامعة أو بالأحرى معاهد علم الاجتماع. حيث يتميز هذا المجال بضيقه و انطوائه على النفس .

- كذلك لا يوجد دراسات أو خدمات كبرى أنجزت من طرف المشتغلين بهذا العلم داخل هذا البلد.

- كذلك إنعدام التمويل من طرف الدولة للمشاريع و الدراسات السوسولوجية و هذا يتمثل في رفض الجهات الوصية لمشاريع و دراسات قدمت من طرف بعض فرق البحث بحجة أن هذه الأعمال قد فاتتها الأحداث أو قلة الإمكانيات.

- ضف إلى ذلك جهل المجتمع لدور عالم الاجتماع و قيمة هذا العلم، الأمر الذي جعل المؤسسات الإنتاجية و الجهات الرسمية لا تقدم لطلب الخدمة السوسولوجية . وكذلك عدم مساهمة المشتغلين بهذا العلم بالتعريف بتخصصهم و الفوائد الممكن أن يحققها على الصعيد الاجتماعي ، السياسي و الإقتصادي...

11- النخب الحاكمة في الوطن العربي: تركز هذه المجموعة من الدراسات على إستقصاء الخلفية الطبقية ، و الإثنية ، و المهنية و الجهوية للنخب الحاكمة.

12- النخب البديلة و المتطلعة إلى السلطة: تهتم هذه المجموعة من الدراسات باستقصاء خريطة الأحزاب و القوى و التيارات السياسية الفاعلة في الوطن العربي في الوقت الحاضر - سواء أكانت شرعية معترفا بها من السلطة الحاكمة أم غير معترف بها.

13- أشكال و آليات المشاركة السياسية: المقصود بها الصور المباشرة و غير المباشرة، و الشرعية التي تمارس بها القوى الاجتماعية المختلفة التأثير في إتخاذ القرار على النخب الحاكمة.

14- مستويات الإستقرار السياسي و الاجتماعي : في ضوء العلاقة الجدلية بين النخب الحاكمة من ناحية ، و النخب البديلة و المتطلعة من ناحية أخرى. (1)

هكذا يظهر جليا أن هناك العديد من القضايا الهامة و المصيرية تنتظر المشتغلين بعلم الاجتماع سواء داخل مصر أو البلدان العربية بشكل عام . و هذه الخدمات السوسولوجية لا يمكن أن تتم إلا إذا قامت الجهات المعنية بطلبها و تمويلها، بدلا من ترك الهيئات و المؤسسات الأجنبية تعرضها في هذه المهمة.

كما نشير هنا إلى أن معظم الخدمات السوسولوجية التي رصدها " سعد الدين إبراهيم " لا يمكن أن تتم إلا إذا توفرت الإرادة الصادقة و خاصة وعي الجهات المعنية بأهميتها.

إلا أنه رغم كل ماسبق ذكره هناك بعض الأعمال و الخدمات المنجزة من طرف بعض المشتغلين بهذا العلم.

يمكن تلخيص الخدمة السوسولوجية بالجزائر في النقاط التالية:

1- صاحب الطلب أو الجهة التي تقدم بطلب الخدمة السوسولوجية: كانت و لا تزال إلى يومنا هذا الدولة . و هي الجهة الشبه وحيدة وهذا ما يجعل هذه الخدمة تتميز بنوع من التوجه الإيديولوجي نظرا للضغوطات و القهر الثقافي ، و كذلك مجال النشاط المحدود و المقيد- أي أن هناك عملية توجيه من طرف السلطة لهذا العمل

1- سعد الدين إبراهيم ، تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي ، ورقة قدمت إلى ندوة " نحو علم اجتماع عربي ، مرجع سبق ذكره،

ص. ص. 355-351

2- هناك أعمال أو خدمة سوسولوجية مناسبة (occasionnelle) بمعنى أن رتم الخدمة السوسولوجية غير مستمر بل منقطع.

3- مبادرات فردية إلا أنها لم تجد من يستغلها و يحولها لخدمة التنمية.

و في حوار أجراه همداش عمار مع الأستاذ علي الكنز حول الخدمة السوسولوجية في الجزائر ، نجده يقول أن " هناك مركز للبحوث الاقتصادية المطبقة على التنمية ... و هو ليس مركزا إقتصاديا فقط إذ يوجد به فرع لعلم الاجتماع، و لدينا بحوث إجتماعية داخله. و البحوث التي تتم داخل المركز تعتبر وطنية، أي ترفع مباشرة للوزارة ، أما البحوث التي تتم في الجامعة فترفع إلى الوزارة عبر المجالس العلمية التابعة للجامعة" (1)

هكذا بالإضافة إلى وجود حسب دائما علي الكنز العديد من الإتفاقيات مع المؤسسات الأجنبية ، إلا أن هذه الإتفاقيات و العلاقات تختلف عن تلك المتواجدة في كل من مصر وبعض الدول العربية الأخرى.

حيث نلاحظ الوجود الدائم و المستمر للوصاية - أي الوزارة- و إشكالية التمويل ليست بنفس الكيفية المعمول بها في الدول السابقة الذكر، حيث هناك الرقابة الصارمة من طرف السلطات.

و حول هذه الإتفاقيات يقول علي الكنز أنه "في مركز البحوث الإقتصادية (CREAD) في قسم علم الاجتماع لدينا إتفاقيات مع الكثير من وحدات أو مجموعات أو مراكز بحث أجنبية ، و كمثال على ذلك ، تم تكوين مجموعة وطنية ألفت كتابا... موضوعه الجزائر و الحدائق، واقتصاديين، و ذلك ضمن الإتفاق مع مركز تنمية البحوث الإقتصادية و الإجتماعية في إفريقيا (مقره في دكار (CODESRIA) (2)

هذا بالإضافة إلى جملة من الإتفاقيات الأخرى مثل تلك المبرمة مع مجموعة بحث من السويد إسمها (A C U T) و التي تهتم بقضايا الديمقراطية و عالم الشغل في بلدان العالم الثالث و غيرها من الإتفاقيات الأخرى.

كما نشير هنا إلى قلة الأنشطة على المستوى الخارجي و خاصة " إنعدام إتفاقيات بحث مع البلدان العربية." (3)

فيما يخص الخدمة السوسولوجية المنجزة داخل الجزائر: اعتمادا دائما على المرجع الوحيد بحوزتنا و المتمثل في الحوار الذي أجراه همداش عمار مع علي الكنز لحساب مجلة المستقبل العربي . يمكن ذكر الإتفاقية المبرمة ما بين كل من الطرفين: مركب الحديد و الصلب بالحجار عنابة و المشتغلين بعلم الاجتماع و العاملين في CREAD .

-مجموعة بحث لتقويم التكوين المهني في مؤسسة الحجار و قدم المركب أكثر من 100 مليون لدعم البحث.

-إتفاقية أخرى مع مركب تصنيع الشاحنات.

-إتفاقية مع وزارة التكوين المهني. (4)

ويضيف علي الكنز قائلا: " لدينا مشروع آخر مهم يتعلق بتأسيس مركز للملاحظة (observation) لفهم ظاهرة توقف بعض

الحرف في الجزائر (les arrêts-métiers). فبالقابل الكثير من الحرف التي لاتزال قائمة في المغرب قد ماتت في الجزائر... (5)

إلا أننا نعتد القيام بالدراسة الميدانية وجدنا أن أغلبية الباحثين و هم كلهم أساتذة جامعيين قد أعلنوا أنه لا توجد خدمة سوسولوجية و هذا راجع إلى جملة من الأسباب السابقة الذكر و خاصة غياب الطلب على هذه الخدمة من طرف إما الدولة أو المؤسسات الإنتاجية و التربوية... الموجودة داخل الوطن.

1- همداش عمار ، حوار مع علي الكنز حول وضعية البحث السوسولوجي في الوطن العربي ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 134 ، 1990.

ص. 66

2- نفس المرجع ، ص . 67

4- نفس المرجع ، ص . 68

5- نفس المرجع ، ص . 68

إن ما يمكن قوله بالنسبة للطلب على الخدمة السوسولوجية داخل الجزائر هو أن هذا البلد يتمتع بجملة من الخصائص يمكن أن يكون للسوسولوجيا والمشتغلين بها دور أساسي ورائد نظرا لغنى الحقل الإجتماعي وتنوع الظواهر الإجتماعية. حيث أن أغليبتها ما زالت مجهولة، لم تتطرق إليها الدراسات والبحوث. ومن المواضيع الممكن أن تشكل طلبا للخدمة السوسولوجية :

- القطاع الفلاحي ، و ظاهرة إتلافه من قبل الفلاحين أنفسهم.
- القطاع السياحي وهو القطاع المنسي والمهجور رغم ما يمكن أن يساهم به في التنمية الوطنية عن طريق جلب العملة الصعبة ،
إلا أن الجهات المسؤولة لم تبادر لطلب خدمة السوسولوجيين لإحياء هذا القطاع و حتى الاستفادة من الدراسة الوحيدة والنفيسة في هذا المجال والتي أنجزها عبد الغني مغربي تحت عنوان: « Enquête sur le tourisme interne en Algérie » 1979.

- قطاع البناء والتعمير.

- القطاع التربوي: يعتبر هذا القطاع في حاجة ماسة إلى الخدمة السوسولوجية خاصة للوضعية التي يعيشها اليوم والمتمثلة في انهيار المنظومة التربوية وذلك في كل المستويات.

- كذلك المؤسسات الدينية والإنحراف الديني.

- ظاهرة الجريمة والإرهاب.

- البطالة وتآزم القدرة الشرائية.

- الأسرة واضطراباتها الداخلية والخارجية.

و عليه يظهر أن هناك العديد من الأعمال مازالت إلى يومنا هذا تنتظر عالم الإجتماع الجزائري و لن يتحقق هذا إلا مع الإعتراف الكامل واللامشروط بقيمة هذا العلم ودوره من طرف السلطة من جهة ، و المؤسسات التي هي في حاجة إلى الخدمة السوسولوجية، دون أن ننسى المسؤولية الملقاة على عاتق عالم الإجتماع الجزائري و المتمثلة في اقتحام المجال و الخروج من قاعات التدريس الجامعية، و فرض شخصية على الساحة الإجتماعية والثقافية.

2- الخدمة السوسولوجية في تونس:

إن حالة الخدمة السوسولوجية داخل هذا البلد هي شبيهة بتلك الموجودة تقريبا في كل الدول العربية ، حيث يعتبر مجال هذه الخدمة مجالا ضيقا نظرا لكون الدولة هي في الغالب الزبون الوحيد . نجد كذلك أن طغيان الطابع الأكاديمي على الساحة السوسولوجية التونسية جعل هذا العلم لا يتعدى مجال الجامعة و المعاهد العليا . فكل الدراسات والبحوث تندرج في إطار التحضير للشهادات الجامعية ، منها شهادة الماجستير و حتى الدكتوراه.

ضف إلى ذلك المكانة التي يتمتع بها هذا العلم داخل هذا البلد حيث نجد أن المؤسسات الإنتاجية والثقافية تجهل تقريبا كل صغيرة وكبيرة حول هذا العلم، الأمر الذي جعل عملية الإتصال بعلماء الإجتماع و الاستفادة من خبرتهم شبه منعدمة . كذلك العقدة الدونية التي تكنها هذه المؤسسات لكل ما هو محلي و اللجوء إلى الأجانب للقيام ببعض الدراسات السوسولوجية هذه الظاهرة كما سبق القول لا تقتصر فقط على تونس بل تمس كل البلدان العربية بشكل عام و المغاربية بشكل خاص.

إلا أنه رغم هذه الوضعية المزرية هذا العلم داخل هذا البلد و عدوانية المجتمع بما فيه المؤسسات الإنتاجية المختلفة، هذا لم يمنع من وجود بعض الأعمال السوسولوجية و الطلب على الخدمة السوسولوجية خاصة كما سبق القول من طرف الدولة.

كما نجد أن بعض علماء الاجتماع التونسيين قد استطاعوا أن يفرضوا وجودهم على الساحة السياسية و الثقافية ، بل البعض منهم أصبح يعمل في جهاز السلطة، و البعض الآخر في بعض الوزارات. وكمثال على هذا نجد أن عبد الوهاب بوحدية يشرف على ما يسمى بيت الحكمة ، وهذه المؤسسة تقوم بالعديد من الدراسات و الأعمال السوسولوجية بناء على طلب الجهات الرسمية.

كما نجد أن العديد من علماء الاجتماع التونسيين أصبحوا يساهمون في العديد من المشاريع التي تنظمها بعض الهيئات الدولية مثل الخدمة السوسولوجية التي قام بها عبد الوهاب بوحدية تحت عنوان " أزهار ذابلة": كيف يستغل عرف الأطفال " ؛ و هي دراسة أنجزت لصالح منظمة الأمم المتحدة حول إستغلال عمل الأطفال-سنة 1985 ، بالإضافة إلى الدراسات التي قام بها كل من "فرج اسطمبولي" و " عبد القادر الزغل" وعلماء اجتماع و جغرافيين من الجزائر و فرنسا حول المدن و المجتمعات في المغرب العربي. وهذه الدراسات جاءت بناء على طلب مركز البحوث و الدراسات حول مجتمعات البحر الأبيض المتوسط.

كذلك العمل الذي جاء بناء على طلب كل من " المركز الثقافي العالمي لحمامات" و كذلك «Social Science Research Council» و الخاص بدراسة النسق الحضاري و التنمية بالمغرب و هذا سنة 1976. و قد شارك من تونس كل من "إسطمبولي"، و"رضا بوكراع"، و"صالح حمزاوي"، بالإضافة إلى علماء اجتماع المغرب و الجزائر. إلا أن الطلب على الخدمة السوسولوجية داخل تونس ما زال ضئيلا. نظرا لعدم إقحام السوق الإجتماعي و الإقتصادي من طرف المشتغلين بهذا العلم داخل هذا البلد .

و حسب ما صرحت به " ليليا بن سالم" فإنه من التفتح السياسي و التوجه الليبرالي سوق تتغير الأمور و تنتعش الخدمة السوسولوجية. حيث أن هناك إهتمام متزايد في الآونة الأخيرة من طرف بعض المؤسسات الخاصة و القطاعات الاقتصادية ، و السياحة بالخدمة السوسولوجية.

- رغم هذا التفاعل و حسب نتائج الدراسة الميدانية تبقى الخدمة السوسولوجية داخل تونس شبه منعدمة و هذا لعدة أسباب :
- منها الإعتماد على الأجانب سواء من طرف الدولة أو بعض مؤسسات القطاع الخاص.
 - كذلك الغياب شبه الكلي للمشتغلين بهذا العلم واهتمامهم المتزايد بالدراسات النظرية على حساب الدرايات التطبيقية.
 - عدم إقحامهم السوق التونسية و جهلهم لمتطلبات هذا الأخير.
 - كل هذا وقف عائقا أمام نمو و تطور هذه الخدمة داخل هذا البلد .
- 3-الخدمة السوسولوجية في المغرب:

تعتبر وضعية علم الاجتماع داخل هذا البلد من الوضعيات التي لا يحسد عليها نظرا للمكانة التي يتمتع بها هذا العلم و المشتغلون به في المغرب. فكما رأينا في الفصل الخاص بالممارسة السوسولوجية بالمغرب فإن الدولة قد قامت بإغلاق معهد علم الاجتماع وضمه إلى كل من الفلسفة و علم النفس . كما أصبح ينظر إلى علم الاجتماع داخل هذا البلد نظرة عدائية ، ضف إلى ذلك المضايقات و التهميش و الإقصاء خاصة الذين لم يرضخوا للمساومات.

كما أن أغلبية المشتغلين بهذا العلم يعملون في الخارج و البعض الآخر بقي يعمل في المغرب و لكن تحت الرقابة الشديدة. هذه الوضعية إنعكست سلبا على الطلب على الخدمة السوسولوجية بهذا البلد، حيث أصبحت السوسولوجيا العلم المنبوذ.

وتشكل الخدمة السوسولوجية داخل المغرب في غالبيتها جملة من الدراسات التي تجري تحت الوصاية و التوجيه سواء من طرف الدولة أو من طرف بعض الهيئات الأجنبية الممونة هذه الدراسات . و في هذا الصدد نجد عبد الصمد الديالمي يقول: "نحن في فاس على أبواب تأسيس مشروع حصل على الموافقة المبدئية و الفعلية (الإدارية) للجنة فرنسية-مغربية أو هو مشروع يضم مجموعة بحث من فاس تتكون من خمسة أساتذة و مجموعة بحث من باريس تتكون من ستة أساتذة . و هذه المجموعة تريد أن تهتم بمدينة فاس كموضوع سوسولوجي، لأن فاس الآن تذكر بالمدن الأنجليزية في القرن التاسع عشر ، بحيث أن الجرائم تتكاثر و الإنحرافات كذلك و السكن غير اللائق... ففاس يمكن إعتبارها الآن كمرض إجتماعي إن صح التعبير". (1)

فيما يخص التمويل هذه المشاريع و الدراسات نجد أن الدولة المغربية قد سحبت البساط تماما من تحت أرجل علماء الإجتماع المغاربة و أغلبية المشاريع تمولها الهيئات الأجنبية . و فيما يخص تمويل المشروع الحص بمدينة فاس نجد "الديالمي" يقول "الطرف الفرنسي هو الذي سيمول المشروع . أما الطرف المغربي فسيساهم بأشياء رمزية (آلات كتابة ، مكتب ، خدمات...) أما ميزانية البحث فسيقدمها الطرف الفرنسي". (2)

هذا ما يؤكد صحة قول سمير نعيم عندما تكلم عن الخدمة السوسولوجية داخل العالم العربي عامة وإشكالية تمويلها من طرف الجهات الأجنبية، بحيث تعمل هذه الجهات على تحقيق مصالحها على حساب المجتمعات المدروسة. و تلجأ في أغلب الأحيان إلى الإغراءات المادية.

كما يمكن القول أن هذه المؤسسات و الهيئات الأجنبية التي تنشط سواء داخل المغرب أو البلدان العربية الأخرى أغلبيتها تخدم لصالح المخابرات ، و تهدف إلى جمع أكبر عدد (نسبة) ممكن من المعلومات حول هذه المجتمعات بغرض التحكم فيها مستقبلا. كما لا يمكن التصور أن هذه الهيئات تمون المشاريع الضخمة محبة في المجتمعات المراد دراستها أو خدمة للعلم ، بل هناك أغراض سياسية وراء هذه الدراسات و الخدمات السوسولوجية.

بالإضافة إلى سيطرة الهيئات الأجنبية على الساحة السوسولوجية في هذا البلد نجد أن الدولة كما يقول عبد الصمد الديالمي : "تفطنت إلى أهمية خلق مجتمع مدني و إلى أهمية الإعتماد على الإيديولوجيا، أي على الإقناع و الإقناع ، لأن الفرد هو نفسه يريد المساهمة دون إكراه... ففي الوقت الذي تستعد الدولة فيه إلى خلق مجتمع مدني بالمعنى الدقيق ، أي مجتمع متعدد تسوده ديمقراطية سياسية وفيه إنصات للأصوات و لجوء لإستعمال وسائل الإقناع، في هذا الوقت نفسه يستعد عالم الإجتماع إلى الإمتهان". (3) أي مع التحولات السياسية التي عرفها المغرب و التوجهات الجديدة أصبح من الممكن لعالم الإجتماع أن "يصبح باحثا له مجموعة من التقنيات يبيعها في صيغة خدمات جون أن يفكر في المشكلة ككل". (4)

و يرجع الفضل كذلك في هذا التحول إلى تغير الذهنيات و العداء الذي كان يعانيه المشتغلون بهذا العلم حيث "كان دور عالم الإجتماع باهتا و ثانويا، بل في بعض الأحيان يقال أن المعرفة السوسولوجية بسيطة و أنها في متناول أي شخص ، و من ثم فعالم الإقتصاد يمكن أن يفعل السوسولوجيا بنفسه، و المهندس المعماري يمكنه أيضا أن يفعل السوسولوجيا . الطبيب الذي يحاول إدخال فكرة تحديد النسل أو تنظيم الأسرة يستغني عن علم الإجتماع... المشاريع التنموية إذا تسير دون سوسولوجيا و دون عالم الإجتماع. (5) فبناء على هذا التحول أصبح من الممكن لعالم الإجتماع أن يساهم في عملية التنمية و أن يبيع خدماته للجهات المعنية مثله مثل باقي.

1-عمار حمداش ، مرجع سبق ذكره ، 78

2-نفس المرجع ، ص 78.

3-4-5-نفس المرجع ، ص 80 .

المبحث الرابع: الصعوبات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث وكيفية مواجهتها:

1- الأسباب التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث الاجتماعية عامة و السوسولوجية خاصة:

هناك جملة من الأسباب تحول دون الاستفادة من هذه النتائج العلمية داخل بلدان العالم الثالث يذكرها لنا "إس.سي.دوب" في

النقاط التالية: (1)

1- مازال رجال السياسة والإدارة التقليديون يعتمدون على خبراتهم وحدهم، ويعتقدون في تفوق فهمهم جماهيرهم و مشاكلهم.

2- إن صلاحية تطبيق الأبحاث العلمية في المجال السياسي غير واضحة دائما لرجل السياسة الذي لا يهتم في الواقع بمنهجية البحث الذي يركز عليه كثيرا الباحث بقدر ما يهتم بالإجابات والحلول المباشرة للمشاكل التي تواجه الباحث.

3- إن الأبحاث العلمية مضيعة للوقت وبطيئة جدا ، فهي دائما متخلفة زمنيا عن المشاكل الواقعية التي تفرض نفسها على رجل السياسة الذي لا يستطيع إنتظار نتائج البحث العلمي ، و من ثم يضطر إلى الإعتماد على نفسه.

4- كثيرا ما لا تعوض نتائج البحث نفقاته المالية.

5- دائما ما تدون نتائج الأبحاث العلمية ، بما في ذلك القائمة على أساس توجيه سياسي معين بلغة متخصصة و ليس بأسلوب الحوار العلمي الذي لا يفهمه رجل السياسة.

6- إن معظم الأبحاث العلمية محدودة الزمانو الموقف و لا تصلح لوضع أسس صالحة لسياسة طويلة المدى.

7- إن قدرة الأبحاث العلمية على رؤية المستقبل محدودة و كثيرا ما تكون تكهناتها خاطئة.

بعد عرض هذه الأسباب يتبين لنا بوضوح أنه بالنسبة للبلدان المغاربية هناك إختلاف كبير بينها و بين ما هو واقع داخل بعض دول العالم الثالث.

ولهذا في رأينا وخاصة من خلال القراءات التي قمنا و المتعلقة بموضع بحثنا ، وكذلك نتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها، الأسباب الحقيقية التي تحول دون الاستفادة من هذا العلم هي:

1- أحادية الرؤية: رجل التخطيط و السياسي يعتقدان أنهما ليسا في حاجة إلى هذا العلم ولا إلى نتائجه . فهما يظنان ، بل يعتقدان أنهما قادرين أن يتصرفا دون الرجوع إلى النتائج العلمية عامة و السوسولوجية خاصة.

2- العشوائية هي التي تسير المجتمعات المغاربية، فلا وجود للعقلانية و النزعة العلمية . قرار سياسي يكفي لتعويض مئات النتائج العلمية داخل هذه البلدان.

3- طغيان الجهل والاحتقار على مستوى صنّاع القرار.

4- النتائج العلمية داخل هذه البلدان شبه منعدمة وإن وجدت فهي هزيلة.

5- كذلك فيما يخص السوسولوجية فإن النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسات و البحوث تبقى عقيمة نظرا لتعارضها مع واقع هذه المنطقة. و هذا راجع لغياب سوسولوجية مغاربية، متشعبة بمقومات هذه المنطقة.

6- عدم إيمان المسؤولين بالعلم عامة و السوسولوجية خاصة و القصور ، و الإعتماد الكلي للمشتغلين بهذا العلم على ما هو عند الغير جعل السوسولوجية في هذه البلدان لا ترتقي إلى المكانة اللائقة بها، و المساهمة في خدمة هذه المنطقة.

1- إس.سي.دوب ، التغير الاجتماعي ، ترجمة عبد الهادي الجوهري و آخرون ، الأزارطة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998

كما نجد أن أغلبية البحوث التي أنجزت داخل البلدان المغاربية كانت بناء على طلب من رجال السياسة . وكما يقول "ميرتون" و" ليرنز" في مقالتهما "علماء الإجتماع وسياسة البحث العلمي" سنة 1951 يجب أن نفرق بين البحث العلمي الذي يبدأ بتوجيه من رجال السياسة و بين ذلك الذي يبدأه الباحثون أنفسهم . و يقرر الباحثان أن رجال السياسة يطلبون الأبحاث العلمية لأحد من الأسباب الآتية:(1)

أ-الوصول على المادة الموضوعية التي يمكن أن تؤثر على الآخرين عند قيامهم بعمل ما .

ب-الوصول إلى بعض البدائل لوسائل فشلت في استخدامها .

ج-لتعطيل عمل ما في حالة وجود ضغط إجتماعي للقيام به إلى أ، يقل أو يزول هذا الضغط .

و يرى الباحثان أن الباحثون الإجتماعيون من ناحية ثانية يبدأون بأبحاثهم بهدف توعية رجال السياسة للوصول إما إلى أنماط من الأهداف الجديدة و إما لتوضيح الوسائل الفعالة للوثول إلى هذه الأهداف.(2)

وينطبق هذا على السياسة التي تتبناها الدول المصنعة على البلدان المتخلفة، حيث نجد أن علماء الإجتماع داخل البلدان المتقدمة قد ساهموا في توجيه و توعية ساستهم و خدمة مصالح بلدانهم وذلك من خلال البحوث التي أجروها عن البلدان المتخلفة. بينما في الدول المتخلفة عامة و المغاربية خاصة تشكل الدولة القطاع الوحيد تقريبا الذي يلجأ إلى الطلب على الخدمة السوسولوجية و لهذا نجده في أغلب الحالات يهدف إلى خدمة مصالحها أكثر من مصالح الجماهير .

فهكذا البحوث و الدراسات التي يقوم بها علماء الإجتماع داخل هذه الدول لصالح الجهات الرسمية تكون "مجرد مبررات واهية لما تفعله الحكومات ، وبعضها الآخر لا يعدو أن يكون إلتديريا على عمل الأبحاث دون أن يكون لتأنيجه أية أهمية."(3) و الأمثلة متعددة على هذا الوضع داخل هذه الدول . فإذا أخذنا مثلا أية دراسة سوسولوجية قام بها السوسولوجيون لفائدة الحكومات نجدها عملت كلها على الدفاع عن هذه الحكومات و تبرير سياساتها . و خير دليل على هذا تلك الدراسات التي أجريت في الجزائر في عهد النظام الإشتراكي أو تلك التي أجريت في كل من تونس أو المغرب بطلب من رجال السياسة.فهي مجرد نتائج دعائية تخدم الخطاب السياسي و الإيديولوجي أكثر من خدمة الجماهير المغاربية.

بينما الدراسات التي لم تتبنى هذا التوجه فنجدها لم تر النور بل عملت الجهات المسؤولة على طمسها و تهميشها . و فيما يخص الأبحاث ذات التوجه السياسي فإنها : "تميزت بفقدان التماسق و هبوط مستواها العلمي من وجهة النظر الأكاديمية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدم الثقة بها."(4)

و عليه أغلبية البحوث التي أجريت داخل البلدان المغاربية هي ناتجة عن طلب رجال السياسة وبتوجيه منهم، الأمر الذي أفقد هذه البحوث الصبغة العلمية و الموضوعية، بل جعلها مجرد وسيلة دعائية في خدمة الأنظمة لا أكثر و لا أقل . فالساسة داخل هذه البلدان إستطاعوا أن يوجهوا البحوث السوسولوجية كيف ما شاءوا، و هذا بتواطؤ بعض المشتغلين بهذا العلم . الأمر الذي زاد من تخلف هذا العلم و عدم قدرته على النهوض .

1-نفس المرجع ، ص . 117

2-نفس المرجع ، ص . 117

3-نفس المرجع ، ص . 118

4-نفس المرجع ، ص . 119

2- كيفية الاستفادة من نتائج العلوم الاجتماعية عامة و علم الاجتماع خاصة :

هناك جدل كبير يدور حول كيفية الاستفادة من هذه العلوم و نورده في النقاط التالية:(1)

-توفر الأبحاث العلمية الاجتماعية المادة اللازمة التي يستفيد منها رجل التخطيط في قياس وتحديد المواقف و خاصة حجم و تركيب المشاكل الاجتماعية التي يجب التعامل معها.

-تلقي الدراسات التحليلية المنظمة الضوء على الأبعاد الظاهرة و الخفية للمشاكل كما تظهرها الدراسات و كذلك تمد رجل التخطيط بنظرة ثاقبة تمكنه من حلها.

-تستطيع هذه الدراسات أن توضح لرجل التخطيط إمكانية قياس صحة الإقتراضات التي تساعد على تحقيق أهدافه القريبة و البعيدة.

-تمكن هذه الدراسات رجل التخطيط من تقدير النتائج المحتملة و التكاليف المتوقعة لتحقيق أهدافه الممكنة.

-توضح الدراسات الوصفية و التحليلية أسباب فشل المشاريع و أماكن الفشل ، كما تلقي الضوء على النتائج غير المقصودة للمشاريع.

-يسهم إنتشار نتائج الأبحاث العلمية في ازدياد الوعي العام للمواقف السياسية التي يجب أن تصاغ لتحقيق أهداف محددة. و يمكن أن يزيد هذا من شأن السياسة المرسومة، كما يعد الجماهير للإقتناع بها ، بل أنه يؤدي أيضا إلى دفع و إثارة الضغط الجماهيري لإصلاح بعض النظم أو التخلص من غيرها.

فهكذا أصبح اليوم علم الاجتماع داخل البلدان المتقدمة علما له الحق في الوجود في السوق و الإسهام في التنمية بكل مستوياتها ، عكس ما كان عليه في القديم لا يتعدى المجال الجامعي، علم أكاديمي محض. و على الدول المتخلفة عامة و المغربية خاصة إذا أرادت فعلا أن تلحق بركب الدول المتقدمة، أن تقحم هذا العلم في مسيرة التنمية و إخراجها من جدران المعاهد و الجامعات . كما يتطلب على المشتغلين بهذا العلم داخل البلدان المغربية إعادة النظر في تصوراتهم حول هذا العلم و إقتحام السوق لعرض خدماتهم، لأن علم الاجتماع ، كغيره من العلوم، يمكن أن يقدم العديد من الخدمات . كما يجب على علماء الاجتماع البحث على الجهات المعنية بهذه الخدمة و توسيع مجال نشاطهم ، و بهذا يمكن القول أن علم الاجتماع قد حقق أكبر غاياته ألا وهي التدخل المباشر في عملية التغيير.

الخاتمة:

بعد هذا العرض للخدمة السوسولوجية داخل البلدان المتقدمة و البلدان العربية بشكل عام و المغاربية بشكل خاص، نصل إلى النتائج التالية:

- أن في الدول المتقدمة هناك فعلا خدمة سوسولوجية ، و أن هذه الخدمة راجعة للطلب عليها من طرف المؤسسات المختلفة.
- هناك كذلك العديد من التشجيعات و التحفيزات للمشتغلين بهذا العلم داخل هذه البلدان مقارنة مع أوضاع علماء الاجتماع العرب المتدهورة.

- مجال الخدمة السوسولوجية داخل البلدان المتقدمة مجال واسع و يشمل كل القطاعات الإنتاجية ، و التربوية، و السياسية...عكس ما هو عليه داخل البلدان العربية، بحيث هذه الخدمة هي شبه منعدمة وإن وجدت فإنها لا تتعدى بعض المجالات الضيقة.
- كذلك الطلب على الخدمة السوسولوجية داخل البلدان العربية عامة و المغاربية خاصة يتم من طرف الدولة فقط، في أغلب الأحيان .

- الخدمة السوسولوجية في البلدان المتقدمة مست العديد من المجالات و القطاعات العامة و الخاصة. و الطلب عليها في تزايد مستمر ، وهذا عكس ما هو موجود داخل البلدان العربية.

- ضف إلى ذلك دور علماء الاجتماع في البلدان المتقدمة بحيث يمكن القول أنهم أكثر وعيا و جدلية في اقتحام السوق و عرض أعمالهم، عكس ما هو موجود عندنا في البلدان العربية.

كذلك نجد أن الطلب على الخدمة السوسولوجية داخل البلدان العربية يعاني المواقف السلبية للأنظمة القائمة والتي لا تؤمن بهذا العلم و لا بنتائج الميدانية. و يوضح لنا هذا ف. معروق فيما يخص حالة لبنان قائلا : " الأبحاث التي أجريت في معهد العلوم الاجتماعية في الشمال-لبنان- لم تواجه سوى مشكلة واحدة، و هي الإهمال الرسمي الذي قوبلت به. ولكن في المقابل هذا التجاهل الرسمي العام لأهمية موضوعاتنا و نتائجها الميدانية ، فقد شعرنا بأن المؤسسات الثقافية الخاصة و الروابط و الجمعيات الأهلية في الشمال قد تعاملت مع هذه الأبحاث بكثير من الجدية و الإهتمام، بل بعضها دعانا إلى المشاركة في تنفيذها." (1)

و هذه الظاهرة كما قلنا لا تقتصر على لبنان فقط بل تعم كل الدول العربية بما فيها البلدان المغاربية و حالة الجزائر أصدق مثال على ذلك ، حيث نتائج البحوث السوسولوجية مهملة تماما و لم نجد من يستفيد منها و هذا ما يؤثر على نفسية المشتغلين بهذا العلم.

كما نجد أن نوعية الخدمات دخل في غياب هذا السوق داخل هذه الأقطار . و عليه يمكن القول أن الطلب على الخدمة السوسولوجية داخل البلدان المغاربية شبه منعدم نتيجة لجملة من العوامل منها المتعلق بمكانة هذا العلم داخل هذه المجتمعات و آخر بنوعية العروض المقدمة من طرف المشتغلين بهذا العلم إن وجدت . و كذلك إكتفاء هؤلاء بوظيفة التدريس و التلقين و عدم اقتحامهم للعالم الخارجي. أي بعبارة أخرى علم الاجتماع مازال بعيدا عما ينتظر منه داخل هذه الدول.

1- ف. معروق: تجربة البحث في الفرع الثالث، الجامعة اللبنانية، مجلة العلوم الاجتماعية، معهد العلوم الاجتماعية، العدد الخامس 1998، ص 41.